الحمد لله الذی اعطانا التوفیق والصلوة والسلام
علی افضل رسله الذی هدینا سواء الطریق
علی طبع النسخة المبارکة الغالیة فی التدقیق
المسماة



بتصحیح و مقابلهٔ مولوی محمد محمود حسن صاحب
دیوبندی و مولوی عبد الرحمن صاحب کاندہلوی
غفر الله ذنوبهما وستر عیوبهما از مطابع باهتمام نیاز احمد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي انعم علينا بنعمه العظام وتفضّل علينا بمننه الجسام ورفع معالم الحرمين ومنارها وشاع فيما بين
الناس اضواءها وانوارها وجعل علم الاعراب اقربها غاية وارجحها عاية وارجحها معيارا واسناها عظمة ومقدارا حيث صيّرها
مفتاحا لبابيّة في معرفة العلوم الاسلامية ومصباحا لنورية يستضاء في سائر فنون الادبية فنصبه سلما ليتيسّر الارتقاء
الى علم البيان فيمكن الاطلاع على نكت نظم القرآن **والصلوة** على رسوله محمد الذي كسر بناء الجهل في الانام وحسم
الشكوك والشبهات عن طرق الاسلام وعلى آله واصحابه الكرام **وبعد** فيقول العبد الضعيف الحقير صفي بن نصير جعله
الله تعالى محبوب نفسه وجعل يومه خيرا من امسه لما رأيت ان الاحتياج الى تحصيل علم الاعراب بيّن لا يدفع والافتقار الى تحقيقه
مكشوف لا يقنع وان المختصر المسمى بالكافية في هذا الفن جامع لفروع النحو وقواعده شامل لاحكامه ومقاصده متحلّ بحلية
التفهيم والتهذيب وحسن التنظيم والترتيب مقبول فيما بين الانام وشايع في بلاد الاسلام وقد شرحه طائفة من العلماء
واشتغل بحل نكات حواشيه زمرة من الفضلاء غير ان شروحهم وحواشيهم لم تكن وافية في ابراز محاسنه واخراج بدايعه وكشف
معضلاته وحل مشكلاته الا حواشي شيخي واستاذي ومولاي وهو الشيخ الامام ملاذ الاسلام قدوة ارباب التحقيق استاذ
اصحاب التدقيق باني مباني فنون الادب كاشف غوامض كلام العرب ناشر رايات للمعقول والمنقول عامر ابنية الفروع والاصول
حجة الاسلام والمسلمين وارث الانبياء والمرسلين الا وهو الذي استضاءت شمس للمعاني من شهاب نطقه واستنار ضياء الاسلام
من برهان فكرته واختص بعناية الله تعالى الملك شهاب بن شمس بن عمر الدولتابادي ادام الله تعالى اعلام علومه واعطانا قوة
في اتباع رسومه ومتّع الله المسلمين بطول بقائه وادام علينا نعمة لقائه فانها كافية في ابراز معانيه واسراره وكشف مبانيه و
استاره ولذلك توفرت رغبة المحصلين على تعليمها وتحصيلها واستدت اعناقهم نحو الاحاطة بجملها وتفصيلها غير ان بعض
مشكلاتها زلّت اقدام المحصلين في كشف القناع عن جمال مخدرات ابكارها وعجزت افهامهم من ادراك رموز اسرارها ولقد
رايت كثيرا من الناس اكتفوا بفهم ما من ظاهر الفاظها من غير ان يكون لهم اطلاع على حقيقة الحال ووقوف على ما فيها من
مطويات الرموز والاسرار ومكنونات المعاني والاستار فلذلك اشتغلت بشرحها لرفع نقاب عن وجه تطلينها الحجاب وعن رخسار حقايقها
النقاب كافلا بايضاح رموزها ومشكلاتها منبها على دقايقها ومعضلات مهماتها موقفا الكلام على وجه يتبين الفاظها
ومعانيها فكشفت بعباراتها ومبانيها ليتم تحقيقها ودقايقها تسهيلا للتسهيل على الاخوان والاحباب ولم ازد فيه شيئا
اجنبيا الا ما يتوقف عليه حل الكتاب ولم اطول بذكر ما فيها من وجوه الفوائد الا ما لا يخفى على الطلاب من الزوائد

لاشتماله على تحقيق المعاني وتدقيق المباني غاية التحقيق والله ولي التوفيق والهادي الى سواء الطريق سائلا من الله الكريم
آملا من لطفه القديم ان يجعله خالصا لوجهه الكريم وسببا للوصول الى جنات النعيم ونافعا الى الاخلاف والطلاب ومفيدا
للاحباب والاخوان متوقعا من افاضل العصر والزمان الذين شرفوا بالمطالعة وتوجه الاذهان ان ينظروا فيه بعين
الرضاء والاحسان وان يصلحوا بقدر الوسع والامكان لو اطلعوا على الخطاء والنسيان او جرى القلم بالطغيان اذ
لا مصون من الخطاء والنسيان الا كلام الرحمن والنسيان مركب مع الانسان والخطاء قد يقع من المجتهدين في بعض
الازمان والاغماض عن كل عيب ونقصان من الله الكريم المنان يجازيني واياكم بالعفو والغفران وارزقني واياكم نعمة
اللقاء والرضوان ويسهل علينا وعليكم تحقيق الكلام في جميع ما يتعلق بهذا الكتاب من المقاصد والمرام قال الشيخ
رحمه الله في بداية كتابه بسم الله الرحمن الرحيم الكلمة وكان ينبغي ان يبدأ بعد التسمية بالحمد لله اقتداء بالسلف وعملا بقوله
عليه السلام كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بالحمد لله فهو اقطع لكنه ترك ذلك هضما للنفس بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه
كتابه ليس ككتب السلف حتى يبدأ على سننها وليس ذا بال حتى يكون بترك الحمد اقطع ثم لما كان النحوي يبحث عن احوال
الكلمة والكلام من حيث الاعراب والبناء وما يتعلق بهما وهذه الاحوال عوارض ذاتية لهما وما يبحث في علم عن عوارضه
الذاتية فهو موضوع ذلك العلم فيكون الكلمة والكلام موضوعي هذا العلم بداء الشيخ اولا بذكر الكلمة وثانيا بذكر الكلام لان
معرفة احوال الشئ مسبوقة بمعرفته ذلك لا يجوز ان يكون الموضوع امرا متعددا بشرط اشتراكه في امر واحد وهذا مثلا
في سائر العلوم كالادلة الشرعية من الكتاب والسنة والاجماع والقياس فانها موضوعة لعلم واحد وهو اصول الفقه لاشتراكها
في كون كل واحد منها دليلا شرعيا مثبتا للحكم الشرعي والكلمة والكلام كذلك لانهما يشتركان في كون كل واحد منهما لفظا
موضوعا للمعنى على ان الموضوع في الحقيقة هو اللفظ الموضوع للمعنى وهو واحد بالنظر الى ذاته وانما التعدد بالنظر الى
نوعيه وانما قدم الكلمة على الكلام لانها جزء الكلام والكلام مركب ومعرفة المركب موقوفة على معرفة المفرد والموقوف عليه مقدم
طبعا على الموقوف فقدم وضعا ليوافق الوضع الطبع ولان العوارض الذاتية للشئ هي التي تلحقه اما لذاته او لجزئه او لامر خارج
مساو له وقد عرفت ان العوارض الذاتية للكلمة والكلام هي الاعراب والبناء والاعراب لا يلحق الكلام بالنظر الى ذاته وانما
يلحقه بالنظر الى جزئه وهو الكلمة لقيامه مقامها اذ لا محل له من الاعراب الا اذا قام مقام المفرد على ما عرفت فكانت احق
بالتقديم ومن قائل ان يقول النحوي كما يبحث عن احوال المركب الاسنادي يبحث عن احوال المركب الاضافي والتوصيفي والامتزاجي
او غيره كما بينا كوجوب بناء الجزئين في احد عشر واعراب احدهما دون الاخر في اثنا عشر وكصحة اضافة احد عشر الى غيره مثل
هذا احد عشرك وامتناع اضافة اثنا عشر الى غيره ونحو ذلك من الاحكام فلا بد من ذكر هذه المركبات كما ذكر ذلك اللهم الا ان يجاب عنه بان
ذكر الكلمة يغني عن ذكرها لان النحوي انما يبحث عن احوالها من حيث اعراب الجزئين او بنائهما او اعراب احدهما وبناء الاخر
ونحو ذلك فكانت مباحث هذه المركبات بهذا الاعتبار مندرجة تحت مباحث الكلمة فلا حاجة الى ذكرها بخلاف المركب الاسنادي
فانه مبني وقد يقوم مقام المفرد فيكتسي اعرابه فحينئذ يكون المجموع معربا محلا فالنحوي باحث عن احواله من حيث انها
باعتبار ذاته ومن حيث الاعراب باعتبار جزئه فلا يكون مباحثه مندرجة تحت مباحث الكلمة فلا بد من ذكرها وفي الجواب
شك لا يخفى فان قيل اللام في الكلمة لا يخلو اما ان يكون للجنس او للاستغراق او للعهد الخارجي والذهني ولا يجوز شئ
منها اما الاول فلانه يفضي الى الماهية من حيث هي هي بقطع النظر عن الفرد والافراد ...

في اللغة والتاء التي في الكلمة تشعر بالوحدة وهي توجب اعتبار الفرد فكان بينهما منافاة واما لام الاستغراق فلانها تشير الى
الماهية من حيث هي موجودة في جميع الافراد اللغوية او العرفية والتاء توجب وقوعها على الفرد فكان بينهما ايضا
منافاة ولانها لا تلائم المحل لان المحل محل التعريف والتعريف انما يكون للحقيقة لا للافراد واما لام العهد الخارجي فلانها تشير
الى الماهية من حيث هي موجودة في فرد معين معهود بين المتكلم والسامع في الخارج وليس ههنا كلمة معهودة في
الخارج ولم يجر لها ذكر ليشار في تعيينها وعهديتها الى تلك الكلمة واما لام العهد الذهني فلانها توجب جهالة الحد
ولانها تشير الى الماهية من حيث هي موجودة في فرد معين معهود بين المتكلم والسامع في الذهن حتى قيل ان المعرف
بها في المعنى كالنكرة قيل يمكن ان تكون اللام للجنس والتاء للوحدة النوعية دون الفردية وذلك لان الكلم بدون التاء اسم
جنس يصح وقوعه وضعا على الخطبة وعلى كلمة الشهادة وعلى الكلمة المنطقية وهي الفصل وحده وعلى الكلمة اللغوية وهي
ما ينطق به الانسان مفردا او مركبا وعلى الكلمة النحوية وهي كل لفظ وضع لمعنى مفرد فاذا ادخلت التاء افادت
وحدة النوع الغير المعين واريد بدلالة مقام التعريف النوع المعين وهو الكلمة النحوية ثم ادخلت لام الجنس للاشارة
الى نفس ماهية الكلمة النحوية فلا تنافي بين لام الجنس وتاء الوحدة لان النوع الواحد كلي بالنظر الى افراده كما ان
الجنس كلي بالنظر الى الانواع فيكون المراد حينئذ جنس الكلمة النحوية ويمكن ان تكون التاء للوحدة الفردية ولا منافاة
بينهما ايضا لان الكلمة الواحدة كلية باعتبار المفهوم وان كانت جزئية باعتبار ما صدقت عليه والتعريف باعتبار
المفهوم لا باعتبار ما صدقت عليه وقال بعض الشارحين في تصحيح لام الجنس ان التاء جردت عن معنى الوحدة وجعلت
متمحضة للتانيث بدلالة مقام التعريف لما قلنا ان التعريف انما يكون للحقيقة لا للفرد ولا للافراد وانما اتى بها تحرزا عن
وقوع المحدود على الثلثة فصاعدا كما هو حكم المجرد عنها لئلا يكون التعريف للافراد بخلاف الكلمة مع التاء فانها جنس يقع
على القليل والكثير وفيه نظر لانا قد عرفنا ان الاسم المفرد يصح تجريده عن معنى الوحدة كما قيل في قوله تعالى ان الانسان لفي
خسر ان الانسان جرد عن معنى الوحدة واريد به الاستغراق بقرينة الاستثناء وهو قوله تعالى الا الذين امنوا و
عملوا الصالحات واما تجريد التاء عن معنى الوحدة فغير معهود في كلامهم لكونه نصا في الوحدة اللهم الا ان يجاب
بان التاء بحسب الوضع تفيد معنى الوحدة والتانيث جميعا واريد ههنا التانيث فقط على سبيل المجاز بقرينة
محل التعريف على طريق ذكر الكل وارادة البعض والمجاز لا يحتاج في ثبوته الى النقل والسماع بل يحتاج في صحته الى
الاتصال المنقول والمسموع عن العرب وفي فهم السامع الى القرينة الصارفة عن ارادة الحقيقة ونظيره ما حقق ههنا كما
كان لام الابتداء تفيد بحسب الوضع معنى الحال والتاكيد ثم قال اصحابنا انها جردت عن معنى الحال وجعلت متمحضة
للتاكيد في قوله تعالى ولسوف يعطيك اذ لو كان فيها معنى الحال لما جامع السين الموضوعة للاستقبال وكما
ان الاسراء وضع للاذهاب بالليل ثم اريد به الاذهاب فقط في قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعبده ليلا بقرينة
قوله ليلا وكذلك كل لفظ اريد به بعض معناه ولما ثبت ان التاء للوحدة النوعية او الفردية والكلمة المتصفة
بالوحدة كلية من حيث المفهوم ثبت انها لا ينافي لام الاستغراق لان الاستغراق ههنا استغراق فردي لا جمعي اي بمعنى
كل الافراد دون المجموعي كالاستغراق المستفاد من كلمة كل ونحوه مثلا ان اللام التي لاستغراق الفرد بمعنى كلمة
كل فيكون معناه كل كلمة لفظ وضع كذا فلا اشكال في صحته كالاشكال في صحة قولك كل فرد وكل واحد وليس معناه جميع

كلمة لفظ وضع لكن لحق تنافي الاستغراق لكن محل التعريف يا باله المراد التعريف انما يكون للحقيقة لا للافراد الا ان يمنع كون المحل محل التعريف فيقال بان المقصود ههنا بيان الطرد اللازم للتعريف والتعريف انما يفهم من هذا التركيب ضمنا و انما لم يعرّف الكلمة قصدًا لان اول نظر النحاة الى افراد الكلمة لا الى ماهيتها فذكر لام الاستغراق بمعنى الكل الافرادي ليكون ذكر الافراد قصدًا والتعريف ضمنا وعلامة استغراقه بيان الطرد ان يجيء دخول كلمة كل في الحد والمحدود وههنا كذلك حيث صح ان يقال كل كلمة لفظ وضع لمعنى مفرد وكل لفظ وضع لمعنى مفرد فهي كلمة ويمكن ان يكون اللام للعهد الخارجي والمعهود الجارية على السنة النحاة بقرينة ان المتكلم نحوي وكل من كان يتكلم باصطلاحه ولا يلزم في العهد الخارجي ان يكون المعهود مقدمًا ذكره بل يلزم ان يكون معلومًا ليوجد الاشارة اليه والكلمة المذكورة على السنة النحاة معلومة للمخاطب بالقرائن كما يقال خرج الامير اذا لم يكن في البلد الا امير واحد ويمكن ان يكون اللام للعهد الذهني ولا توهم جهالة المحدود لحصول تعين الكلمة النحوية عند السامع باعتبار مقام وفيه نظر لانك اذا اعتبرت التعين باعتبار المقام صار اللام للعهد الخارجي دون الذهني صرح الامام سعد الدين الهروي في شرح التلخيص في بحث لام العهد الخارجي وقد يستغني عن تقدم ذكره لعلم المخاطب بالقرائن نحو خرج الامير اذا لم يكن في البلد الا امير واحد الى هنا لفظه فقد اتضح منه على ما قلنا فالاولى ان يحمل اللام على الجنس او العهد الخارجي على ما بينا ويمكن ان يقال اللام للجنس والكلمة مع التاء صار في الاصطلاح اسما للفظ وضع لمعنى مفرد فيكون منقولة اصطلاحية فلم يبق في التاء معنى الوحدة فلا يرد شيء فافهم وانصف ثم اختلف النحاة في الكلم المجرد عن التاء قيل انه جنس لا جمع كتمر وتمرة بدليل جريان احكام المفرد فيه من تذكير صفته كقوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب فلو كان جمعًا لوجب ان يقال الطيبة ومن التصغير بلا رده الى واحده مع كونه على غير صيغ القلة يقال على كليم ولو كان جمعًا لوجب رده الى واحده في + تصغيره فيقال كليمة ومن وقوعه تمييزا لنحو احد عشر يقال احد عشر كلما ولو كان جمعًا لما وقع تمييزًا له لان تمييزه لا يكون الا مفردًا فعلم انه جنس لا جمع وانما لا يقع على الكلمة والكلمتين بحسب الاستعمال لا بالوضع وقيل انه جمع بدليل انه لا يقع في الاستعمال الا على الثلث فصاعدًا ولو كان جنسا لوقع على الواحد فصاعدا والآية محمولة على حذف المضاف والتقدير اليه يصعد بعض الكلم الطيب والقول بتصغيره على كليم ووقوعه تمييزًا لنحو احد عشر ممنوع عند من ذهب الى انه جمع بل يقال عنده في التصغير كليمة وفي التمييز احد عشر كلمة ثم تعريف الكلمة لما اشتمل على قيود ثلثة كونها ملفوظا بها والثاني كونها موضوعًا للمعنى والثالث كون ذلك المعنى مفردًا اشار الشيخ الى القيد الاول بقوله لفظ وهو جنس قريب للكلمة احترز به عن الدوال الاربع الخط والاشارة والنصب وعقد الاصابع وعن الحركات الاعرابية والعلامات المعنوية فاذا كتب زيدًا مثلا فالحروف المكتوبة وهي الزاء والياء والدال وان كانت مشاركة + للكلمة في كونها موضوعة لمعنى مفرد لكن لا يسمى كلمة اذ ليس بملفوظة قال قيل الاحتراز عن الجنس لا يصح لانه يذكر في الحد للشمول لا للاخراج قيل سلمنا ذلك لكن اذا كان بين الجنس والفصل عمومًا وخصوصًا مطلقًا اما اذا كان بينهما عموم وخصوص من وجه جاز الاحتراز عن الجنس لكن لا لكونه جنسًا بل لكونه فصلًا من وجه وههنا كذلك فان اللفظ عام بالنسبة الى الموضوع اذ هو قد يكون موضوعًا كالمستعملات وقد يكون كالمهملات والموضوع ايضا عام بالنسبة الى اللفظ لانه قد يكون لفظا كزيد وقد لا يكون كالدوال الاربع ثم اللفظ في اللغة رمي شيء من الفم يقال اكلت

الثمرة ولفظت النواة اي رميتها من الفم وفي الاصطلاح صوت يعتمد على المخارج من حرف فصاعدا وفيه نظر
بوجوه الاول ان الصوت فعل المصوّت لانه مصدر من صات يصوت وهو ليس بلفظ بل اللفظ هو الكيفية الحاصلة
من المصدر فكيف يصح الحمل واجيب بان الصوت يستعمل للمعنيين معنى للمصدر الذي هو فعل الصائت ولمعنى
الاسم الذي هو الكيفية الحاصلة من المصدر والمراد ههنا الثاني والثاني ان الاعتماد على الشيء من خواص الاعيان والصوت عرض لا يتصور منه ان يعتمد على
شيء فكيف يقال صوت يعتمد على المخارج واجيب بان معناه صوت يحصل باستعانة المخارج وهذا معنى مجازي لاعتماد الصوت على المخارج فلا يرد ما
قيل ان هذا المعنى ليس بحقيقي لعدم الوضع ولا مجازي لعدم الاتصال وان استعمال المجاز الغير المشهور غير شايع في التعريف والثالث ان هذا
الحد دوري حيث اخذ الحرف في تعريف اللفظ والحرف نوع من انواع اللفظ واخذ النوع في تعريف
الجنس يوجب الدور وذلك لان معرفة النوع متوقفة على معرفة الجنس لان النوع عبارة عن الجنس والفصل فاذا عرف
الجنس بالنوع لزم الدور لا محالة واجيب بان المراد من الحرف الماخوذ في تعريف اللفظ حروف الهجاء دون المعنوي
الذي هو احد انواع اللفظ ومعرفة حروف الهجاء لا يتوقف على معرفة اللفظ لانه اشهر من اللفظ بحيث يعرفه من لم يعرف
اللفظ فلا دور والرابع ان المخارج جمع واقل افراده ثلثة فوجب ان لا يكون لفظ بدون ثلثة احرف كل واحد منها
معتمد على مخرج واجيب بان اللام فيه للجنس فيبطل معنى الجمعية فيكون المعنى ما يعتمد على جنس المخرج والجنس يقع
على الواحد فصاعدا وقيل اللفظ ما يتلفظ به الانسان من حرف فصاعدا وفيه نظر بوجوه الاول انه عرف اللفظ
بالتلفظ وهما بمعنى واحد فيلزم تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة وذا ممتنع واجيب بانه تعريف اللفظ الا
صطلاحي باللفظ اللغوي اي ما يتكلم به الانسان والثاني ان هذا التعريف صادق على اللسان لانه ما يتلفظ به
الانسان واجيب بان الباء للتعدية دون السببية والاستعانة والثالث ان قيد الانسان يوجب ان لا يكون ما
يتلفظ به الملك والجن لفظا وليس الامر كذلك واجيب بانه تعريف ما يكون لفظا بالنسبة الينا لا مطلقا فما يتلفظ به
الملك والجن ليس بداخل في المحدود فلا ضرر في خروج امثال ذلك عن الحد والرابع ان هذا التعريف يصدق على
الحروف النائبة مناب الحركات الاعرابية كالواو في ابوك والالف في اباك والياء في ابيك وهي ليست بلفظة لانها
اخذت حكم الحركات الاعرابية التي ليست بلفظة بالاتفاق واجيب بانها لفظة عند البعض وان لم يكن الحركات
الاعرابية لفظا قلنا ان نمنع وبعد التسليم قلنا ان المراد بالحرف ما هو حرف حقيقة وحكما وهي ليس بحرف حكما
لقيامها مقام الحركات الاعرابية وقيل اللفظ هو الحاصل من صوت يقصد به حصول حرف فصاعدا وفيه نظر بوجوه
الاول ان المتكلم لو قصد حصول الحرف ولم يحصل حرف بل حصل صوت ساذج ينبغي ان يكون لفظا لصدق هذا
الحد عليه اذ لا يلزم من قصد حصول الحرف حصوله بالفعل البتة وايضا يصدق هذا الحد على صوت الاخرس لانه يقصد
به حصول حرف ولم يحصل ذلك فينبغي ان يكون صوته لفظا والامر بخلافه واجيب بان المراد القصد المعتد به باعتبار
حصول الحرف المبني على اعمال القوة اللافظة والثاني ان صوت النائم من مخارج الخ وكذا صوت صاحب السعال
من مخارج الخ لفظ بلا خلاف كما اختير واعتمد بقيد الوضع دون اللفظ ولم يصدق عليهما هذا الحد لعدم
قصد حصول الحرف فيهما واجيب بان المراد بالقصد اعم من ان يكون حقيقة او حكما والقصد الحكمي ما وقع فيهما
والثالث ان الحاصل متعدد فلا بد له من تعلق بموصوف وهو لا يخلو اما ان يكون اللفظ او الصوت او الحرف اذ لا يمكن

غيرهما ولا يستقيم الاول حيث يلزم ذكر المحدود في الحد وذا غير جائز وكذا الثاني حيث يلزم حصول الصوت
من الصوت وحصول الشيء من نفسه محال وكذا الثالث حيث كان الانسب حينئذ ان يقول حصوله بالضمير
لتحقق معاده واجيب بانه يمكن تقدير الصوت لان المراد بالصوت الثاني المصدر وبالاول الاسم ولا شك انه يحصل
بالمصدر فلا يلزم حصول الشيء من نفسه وكذا يمكن تقدير الحرف ولا نسلم تحقق معاد الضمير لان الموصوف
لما حذف واقيمت الصفة مقامه لم يبق للضمير معاد ولئن سلمنا ذلك بناء على ان المقدر كالملفوظ قلنا هذا
من باب وضع المظهر موضع المضمر لنكتة والنكتة هنا التنبيه على انه لا يشترط في اللفظ ان يحصل حرف يقصد
اللافظ حصوله بل الشرط حصول حرف اي حرف كان حتى لو قصد اللافظ حصول حرف وحصل مكانه حرف آخر يكون لفظا
الا ترى ان بعض الحروف لم يحصل في السنة بعض الناس لآفة فيها بل يحصل مكانها حروف اخرى وكلامهم لفظ يجري
فيه احكام اللفظ من ثبوت البيع والاجارة والنكاح والطلاق وغير ذلك واليه اشار النبي عليه السلام بقوله
سين بلال عند الله شين والرابع انه يصدق على فرح يحصل من سماع صوت طيب يقصد به حصول حرف فصاعدا
وكذا يصدق على حزن يحصل من سماع صوت كريه يقصد به حصول حرف فصاعدا واجيب بان المراد بالحاصل
من صوت ما يحصل منه بلا واسطة والفرح والحزن يحصلان منه بوسائط على ان امثال ذلك قد خرجت من تقدير
موصوف الحاصل فان قيل المنوي في زيد ضرب وفي اضرب ليس بلفظ لانه ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا
فينبغي ان لا يكون كلمة وهو كلمة بالاتفاق قيل المراد باللفظ ما يكون ملفوظا به حقيقة او حكما وهو ملفوظ به
حكما حيث يجري عليه احكام اللفظ من اسناد الفعل اليه وتاكيده وعطف عليه وغير ذلك فان قيل ما الفرق
بين المنوي في زيد ضرب او اضرب وبين المحذوف في قوله تعالى وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ في كون الاول لفظا حكما والثاني حقيقة
مع ان كل واحد منهما غير مذكور قيل الفرق بينهما ان المنوي انما لا يكون لفظا حقيقة لان ماهية اللفظ لم يصدق
عليه حقيقة كما ذكرنا انه ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ وانما عبروا عنه باستعارة
لفظ المنفصل له من نحو هو وانت لكنهم اجروا عليه احكام اللفظ فيصدق عليه ماهية اللفظ اعتبارا وحكما فكان لفظا
حكما بهذا الاعتبار بخلاف المحذوف فان ماهيته فقط صادق عليه حقيقة لانه من مقولة ما يتلفظ به الانسان فكان
لفظا حقيقة ولا يقال لما صدقت عليه ماهية اللفظ كان موجودا لا محذوفا فكيف يقال انه محذوف لانا نقول
ان صدق الماهية لا يقتضي الوجود حقيقة والحذف لا ينافيه فان قيل الكلمة محل تاء الوحدة فوجب ان يقول
لفظة محل تاء الوحدة ايضا ليوافق الحد والمحدود قيل انما لم يقل لفظة لان الوحدة في اللفظ غير مرادة لانه
حق اللفظة بالتاء الا تقع الا على حرف واحد لان نسبتها من اللفظ مثل نسبة الضربة من الضرب وهو غير مراد
بالاجماع بخلاف التاء في الكلمة فانها مجردة عن معنى الوحدة او مبينة لوحدة نوعية وفردية على ما سبق ذكره
فكانت الوحدة فيها غير مرادة لا يقال المطابقة بين المبتدأ والخبر واجبة فوجب ان يقول لفظة لانا نقول المطابقة
انما وجب بينهما اذا كان الخبر مشتقا واللفظ غير مشتق فلما كان الوحدة غير مرادة والمطابقة غير واجبة
واللفظ اخصر من اللفظة فكان ذكر اللفظ اولى ثم اشار الى القيد الثاني بقوله وضع لمعنى الجار والمجرور مفعول به
باللام والجملة الفعلية صفة قوله اللفظ وفيه احتراز عن المحرفات والاصوات والمهملات وما مائلها بالحفظ كوحه

اللافظ المدرك من اللفظ المسموع من وراء الجدار فانها ليست بموضوعة للمعنى وكذا عن حروف الهجاء فانها
وضعت لغرض تركيب الالفاظ لا للمعنى لا يقال انها لما كانت موضوعة لهذا الغرض كان هذا الغرض معناها فلا حاجة
للاحتراز عنها بهذا القيد لانا نقول ان الغرض من الشئ لا يكون معنى ذلك الشئ اذ المعنى ما يعنى من اللفظ كاملا لاجله
اللفظ والا لكانت حروف الهجاء كلها مترادفات ثم الوضع في اللغة التعيين وفي الاصطلاح تعيين اللفظ للمعنى اولا
وفيه نظر بوجهين الاول انه يخرج من المشترك باعتبار المعنى الثاني وكذا المنقولات باعتبار المعنى الثاني وهذا
انما يرد اذا اريد بالوضع مطلق الوضع سواء كان لغويا او عرفيا او اصطلاحيا كما ذهب اليه البعض حتى قالوا ان المنقول
باعتبار المعنى الثاني حقيقة لا مجاز وان تسميته كلمة باعتبار الوضع الثاني واجيب بان المراد الاولية عند الواضع
فان الشيب الغالب في الاشتراك اما نسيان الوضع الاول او تعدد الواضع وكل وضع بالنسبة اليه ولو ثانيا او
ثالثا وهلم جرا اول فيدخل المشترك والمنقول والثاني انه يخرج من قيد اللفظ الدوال الاربع مع كونها موضوعة
للمعنى واجيب بانه تعريف اللفظ الموضوع لا تعريف كل موضوع فلا يكون الدوال الاربع داخلا في المحدود وقيل
الوضع تعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وفيه نظر لانه يخرج منه الحرف لاحتياجه الى الضميمة واجيب بانه انما يحتاج
الى الضميمة في تحقق دلالته على المعنى لا في تحقق تعيينه للمعنى وههنا قد ذكر التعيين دون الدلالة وقيل الوضع تخصيص شئ لشئ متى اطلق
المخصص او احس به فهم المخصص له وفيه نظر بوجوه الاول انه يدخل فيه المجاز حيث يفهم معناه متى اطلق به واجيب بان المراد
بالتخصيص الوضع وليس فيها تخصيص ووضع فلا يدخل والثاني انه يخرج منه المنقولات الاصطلاحية والعرفية والشرعية كالصلوة والزكوة
حيث يفهم منهما المعنى الشرعي والعرفي في اصطلاح الشرع والعرف متى اطلقتا مع انهما ليستا موضوعتين هذا
انما يرد اذا اريد بالوضع الوضع اللغوي كما ذهب اليه العامة حتى قالوا ان المنقول باعتبار معنى الثاني مجاز لا حقيقة
وان تسميته كلمة باعتبار محل الحقيقة واجيب بان المراد بالتخصيص التخصيص الاول وهو تخصيص اهل اللغة
فيخرج تخصيص الشرع والعرف العام ويمكن ان يعترف فيها بالوضع عند من عرف الوضع بهذا التعريف ويراد به
مطلق الوضع لغويا كان او اصطلاحيا او عرفيا فلا يرد عليه المنقولات اصلا والثالث انه يخرج منه الحرف حيث
لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضميمة واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا ولا شك ان الحرف
متى اطلق اطلاقا صحيحا يفهم معناه لا محالة والاطلاق الصحيح ما اذا اطلق مع ضميمة لان اطلاقه بلا ضميمة
غير صحيح فان قيل يخرج من جميع التعريفات المذكورة بقيد المعنى حروف الهجاء مع كونها موضوعة لغرض تركيب
الالفاظ وقد بينا ان الغرض من الشئ لا يكون معناه فكيف يستقيم قيد المعنى في حد الوضع قيل هذه التعريفات
تعريفات اللفظ الموضوع للمعنى لا مطلقا فلا يكون حروف الهجاء داخلة تحت المحدود ثم اشار الى القيد الثالث بقوله
مفرد والمعنى المفرد ما لا ينقسم بانقسام اللفظ كمعنى زيد وعبد الله علما وفيه احتراز عن المعنى المركب حيث ينقسم بانقسام
لفظه كمعنى الرجل وضربت ثم قوله مفرد بالرفع صفة اللفظ وبالجر صفة المعنى وبالنصب حال من ضمير وضع كذا في
الحواشي لا يقال ان الجر راجح على الرفع للقرب وعدم الفصل ولا يسوغ العدول عن القرب بلا مانع لانا نقول بل كلا
الوجهين متساويان لان كلا منهما راجح على الاخر من وجه اما رجحان الجر فلما ذكرتم واما رجحان الرفع فلان الكلام
على تقدير الرفع يجري على سنن ما سلكنا ان الافراد حقيقة صفة اللفظ وانما يكون صفة المعنى بتبع اللفظ لان المفرد من

من اللفظ ما لا يقصد بجزءه دلالة على جزء معناه حين هو جزءه والمعنى المفرد ما يكون لفظه مفردا فافاد افراد
المعنى لا يستحصل بدون اعتبار افراد اللفظ اصطلاحا واعتبار افراد اللفظ لا يستحصل بدون افراد المعنى فاستوى
الوجهان ولقائل ان يقول لا يترجح الجر بما ذكر لان قوله وضع لمعنى صفة اللفظ ومفرد صفة بعد صفة وتقديم
الصفة الاولى على الثانية لا يسمى فصلا وكذا لا يترجح الرفع لان ما ذكر ان الافراد حقيقة صفة اللفظ الخ فهو
اصطلاح المنطقيين دون النحويين لانا قد وجدنا في جميع تصانيفهم المعتبرة انهم جعلوا الافراد صفة للمعنى
دون اللفظ فعلمنا ان اصطلاحهم هذا فاتبعهم المصنف في ذلك لان كل متكلم يتكلم باصطلاحه فلا يترجح احد
من الجر والرفع على ان جعله صفة اللفظ يناقض ما ذكره اولا ان الوحدة غير مرادة فان قيل نحو قائمة وتضرب
وبصري كلمة بدليل انها اعربت باعراب كلمة مع ان جزء لفظها يدل على جزء معناها فان التاء في قائمة تدل
على التانيث وحرف المضارعة في تضرب يدل على المضارعة والياء في بصري تدل على النسبة فيجب ان يكون كل
واحد منها مركبا ولا يكون كلمة بل كلمتين قيل ان جميع ما ذكرت كلمتان صارتا من شدة الامتزاج كالكلمة
الواحدة فاعرب المركب اعراب الكلمة وذلك لعدم استقلال الحرف المتصلة في الكلمة المذكورة وانما قلنا
انها كلمتان لانه لو لم يكن كلمتين لزم في حبنطى توالي اربع حركات في كلمة واحدة وفي عداة ابدال الواو في الوسط
ولا يلزم بالتركيب في قائمة اجتماع التذكير والتانيث اذ لو لزم اجتماعهما فيه بعد لحوق التاء للزم في الرجل بعد
دخول اللام اجتماع التعريف والتنكير وليس في الرجل اجتماع التعريف والتنكير بالاتفاق فليس في قائمة اجتماع التذكير والتانيث
فثبت انه مركب فهذا شرح القيود المذكورة في تعريف الكلمة فان قيل هلا ذكر القيد الرابع وهو كونها دالة على
المعنى كما ذكر الزمخشري وغيره قيل لان قيد الوضع يغني عنه لانهم انما قيدوا بالدلالة لاخراج المهملات وذلك
حاصل بقيد الوضع لان الوضع تعيين اللفظ بازاء المعنى فيخرج بهذا ما يخرج بذلك وقيل انما ترك قيد الدلالة
لئلا يخرج الحرف قبل ضم الضميمة فانه لا يدل على المعنى مع انه كلمة بالاتفاق وفيه نظر لان المراد بالدلالة +
الدلالة بالقوة دون الدلالة بالفعل والحرف قبل ضم الضميمة يدل على المعنى بالقوة لحصول الدلالة فيها بعد ضم الضميمة بالفعل
فلا يخرج الحرف واجيب بانه لو كان المراد بالدلالة الدلالة بالقوة لدخلت المهملات في تعريف الكلمة لانها ايضا
تدل على المعاني بالقوة لحصول الدلالة فيها بعد الوضع بالفعل وفيه نظر لان المراد بالدلالة الدلالة بالقوة بلا شرط
شيء والدلالة في المهملات بشرط الوضع على ان دلالة المهملات على المعنى قبل الوضع لا تسمى دلالة بالقوة
لان دلالتها بالفعل بعد الوضع انما تحصل بعد تغير ماهيتها لانها بعد الوضع لا تبقى مهملات الا ترى انك لا تقول
للجماد انه ناطق بالقوة باعتبار حصول النطق فيه بعد ان جعله الله تعالى انسانا لحصول النطق فيه بعد
تغير ماهيته لانه بعد ما صار انسانا لا يبقى جمادا بخلاف دلالة الحرف قبل ضم الضميمة فانها تسمى دلالة
بالقوة لان دلالته بالفعل بعد ضم الضميمة تحصل بدون تغير ماهية الحرف فاتضح الفرق بين دلالة المهملات
قبل الوضع ودلالة الحرف قبل ضم الضميمة ثم لما فرغ المصنف عن تعريف الكلمة شرع في بيان تقسيمها و
انحصارها في الانواع الثلثة فقال وهي اسم وفعل وحرف الضمير راجع الى الكلمة فان قيل الكلمة من حيث
هي هي ليست باسم ولا فعل ولا حرف لانها اعم من كل واحد من هذه الثلثة فكيف يستقيم الحمل والضمير

اذا كان معادة مذكرًا وخبره مونثًا او على العكس كان رعاية الخبر احسن والجمع ههنا مذكر لان العاد مونث فكان تذكير الضمير احسن
قيل ان الخبر محذوف والتقدير وهي منقسمة الى اسم وفعل وحرف او هو معطوف على اسم وفعل وحرف فان قيل الواو للجمع والجمع بالجمع
كالجمع بلفظ الجمع فيجب ان يكون الكلمة مجموع هذه الثلثة لا كل واحد منها قيل التقسيم على نوعين احدهما تقسيم الكل الى اجزائه
كما تقول السكنجبين خل وعسل وماء والواو فيه يوجب اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الوجود ليترتب
الحكم على المجموع فلا يصح اطلاق المقسوم على كل جزء بطريق الحقيقة فان السكنجبين لا يطلق حقيقة على الخل
ولا على العسل بل على المجموع وثانيهما تقسيم الكلي الى جزئياته كما تقول الحيوان انسان وفرس وغنم ولا بد فيه ان يكون
مورد التقسيم مشتركا فيصح اطلاق المقسوم على كل جزء اي بطريق الحقيقة فان الحيوان يطلق على كل واحد منها و
الواو فيه لمطلق الجمع الاجزائي الثابت في كل فرد والتقسيم الذي نحن بصدده من هذا القبيل فيصح اطلاق
الكلمة على كل واحد من هذه الاقسام الثلثة ثم الاسم مشتق من السمو عند البصريين بدليل امثلة اشتقاقه
نحو سمي يسمي اسماء وسمي فانها تدل على انه معتل اللام فاصله عندهم سِمْوٌ على وزن فعل بكسر الفاء وسكون العين
فحذفت اللام التي هي الواو على خلاف القياس وجعلت همزة الوصل عوضا عنه فوزنه افع وعند الكوفيين من
الوسم بوجود التناسب بينهما لان الوسم في اللغة العلامة والاسم ايضا يعرف به المسمى فاصله عندهم وسم
بكسر الفاء وسكون العين فحذفت الفاء التي هي الواو وجعلت همزة الوصل عوضا عنه وامثلة اشتقاقه عندهم
محمولة على القلب فاصل سمي يسمي وسم يوسم واصل اسماء اوسام واصل سمي وسم ثم قلبت وهذا كما ترى خلاف
الظاهر والفعل ماخوذ من التلفظ وهو التضمن سمي الفعل به لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر تسمية
الدال باسم المدلول والحرف ماخوذ من حرف الوادي اي طرفه وسمي به لانه يكون في طرف من الاسم والفعل ثم
لما قسم الكلمة وحصرها في الانواع الثلثة شرع في تعليل اقسامها وحصرها فيها فقال لانها فان قيل +
ليس في كلام المصنف دعوى الحصر وما يتعلق به اللام حتى يوجه طلب الدليل على الحصر ويتعلق به اللام
قيل الموضع موضع بيان انحصار اقسام الكلمة والمسكوت في موضع البيان بيان وقد سكت على هذه الثلثة فكانه
قال انحصرت الكلمة على هذه الثلثة لكونها كذا فيكون اللام متعلقا بمفهوم الكلام والضمير راجع الى
الكلمة اي لان الكلمة اما ان تدل على معنى في نفسها دلالة اللفظ كونه بحيث يلزم من العلم به العلم بمعناه
وقيل دلالة اللفظ فهم المعنى منه عند اطلاقه او تخيله او احساسه وفيه نظر لان الدلالة صفة اللفظ
والفهم ان كان بمعنى المصدر المبني للفاعل اعني الفاهمية فهو صفة السامع وان كان بمعنى المصدر المبني
للمفعول اعني المفهومية فهو صفة المعنى وايا ما كان فلا يصح حمله على الدلالة وتفسيرها به واجيب بان
التعريف باثر الدلالة وعلامتها ولا شك ان فهم المعنى من اللفظ اثر الدلالة وعلامتها فالحمل مجازي
او على حذف مضاف ويمكن ان يقال الفهم بمعنى المصدر المبني للمفعول صفة للمعنى حقيقة
وصفة اللفظ سببا اذ اللفظ سبب افهام المعنى منه وكما جاز تعريف الشيء بصفة قائمة به جاز
بصفة قائمة بمتعلقه اصطلاحا ولا مشاحة في الاصطلاح فان قيل الضمير في قوله لانها ان كان راجعا الى
الكلمة وهو اسم ان فقوله ان تدل بتاويل المصدر خبره فيصير معنى الكلام لانها اما دلالتها على معنى في نفسه

اولا وهو غير مستقيم لان الدلالة مصدر وحمل المصدر على الذات غير صحيح لانه حمل الوصف على الذات لا يقال زيد ضرب فلا يصح حمل الدلالة على الكلمة قيل فى الكلام حذف مضاف اما من الاسم اى لان حالها اما دلالة او من الخبر اى لانها اما ذات دلالة ويمكن ان يجعل قوله ان تدل بتاويل المصدر مبتدء ام محذوف الخبر والجملة خبر ان اى لانها اما دلالتها على معنى فى نفسه ثابتة اولا ويمكن ان ياول المصدر باسم الفاعل اى لانها اما دالة ولا يلزم المجاز فى المجاز لان الفعل مع ان المصدرية مصدر حقيقة بالوضع الكلى وان كان فعلا صورة وكذا الضمير فى قوله فى نفسها راجع الى الكلمة والجار والمجرور صفة قوله معنى اى تدل على معنى حاصل فى نفس الكلمة اولا عطف على قوله تدل اى لا تدل على معنى فى نفسها فان قيل لو كان الضمير راجعا الى الكلمة لكان فى ذكر قوله فى نفسها تكرار لان معنى حصول المعنى فى الكلمة كونه مدلولا لها فيصير معنى الكلام اما ان تدل الكلمة على معنى هو مدلول لها فهو تكرار لا طائل تحته قلنا لا تكرار فى ذكره لان الكلمة قد تدل على معنى هو مدلول لها كالاسم والفعل وقد تدل على معنى هو مدلول غيرها كالحرف فانه تدل على معنى حاصل فى غيره اى مدلول لغيره كاللام تدل على تعريف تضمنه الاسم ولم تدل على معنى تضمنه الفعل على هذا فقس وسياتى تمام الكلام فى تعريف الاسم ان شاء الله تعالى ويمكن ان يكون الجار والمجرور ظرفا لقوله تدل وفى بمعنى الباء اى تدل بنفسها لا بضم ضميمة بخلاف الحرف فانه تدل بضم الضميمة وفى بعض النسخ وقع فى نفسه بتذكير الضمير فعلى هذا يرجع الى اللفظ المذكور وضمنا للدلالة الكلمة عليه او الى المعنى وعلى الاخير يكون فى بمعنى الباء لئلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف فعلى هذه النسخ ان كان الجار والمجرور صفة معنى كان المعنى اما ان تدل على معنى حاصل بنفسه اى بالنظر اليه لا بالنظر الى كونه مدلول لفظ آخر من اسم وفعل بخلاف الحرف فانه يدل على معنى حاصل بالنظر الى كونه مدلول اسم وفعل وان كان ظرف تدل كان المعنى اما ان تدل على معنى فى ذاته لا فى غيره بخلاف الحرف فانه يدل على معنى فى غيره لا فى ذاته فان قيل بعض الاسماء لا تدل على معنى فى نفسها كالموصولات واسماء الاشارات وضمير الغائب فانها يحتاج الى الصلة والمشار اليه والعائد فينبغى ان يكون حرفا لا اسما قيل المراد بالدلالة على معنى فى نفسها لانها بحسب الوضع وهذه الاسماء تدل على معنى فى نفسها بحسب الوضع وانه خرجت عن الاستقلال بحسب الاستعمال والمراد بقوله الثانى هو ما لا يدل على معنى فى نفسه وهو يشتمله وغيره الحرف والجد مستلا لانه لما قال اما ان تدل على معنى فى نفسها اولا تدل على معنى فى نفسها او لا تسامح ان يسال ما الاول وما الثانى فقال الثانى كذا والاول كذا وانما قدم الحرف فى الدليل وان كان اخره فى الدعوى لانه فى اللغة الطرف فذكره مرة فى طرف ومرة فى طرف او للشروع فى البيان من القريب او لعدم التقسيم فيكون الكلمة التى لا تدل على معنى فى نفسها فانها تحتاج الى التقسيم فى دليل الحصر بخلاف ما تدل على معنى فى نفسها فانها يحتاج الى التقسيم او لانه عدمى لكونه عبارة عن عدم الدلالة على معنى فى نفسها والعدم مقدم على الوجود فان قيل العدم لا يكون مقوما اى محصلا او مثبتا للماهية فكيف يكون عدم الدلالة فصلا مقوما للحرف وكذا عدم الاقتران كيف يكون مقوما للاسم قيل هذا التعريف اسمى لا ماهية او يقال العدم المحض لا يكون مقوما للماهية واما العدم المضاف الى الوجود فلا نم انه لا يكون مقوما للماهية الا ترى انهم قالوا العمى عدم البصر عما من شانه البصر واللون عدم الحيوة عما من شانه الحيوة والجهل عدم العلم عما من شانه العلم والحاصل ههنا مضاف

الى الوجود وهو الدلالة فيصح ان يكون فصلا مقوما لماهية الحرف والمراد بقوله الاول وهو ما يدل على معنى في +
نفسه وهو مبتداء خبره اما ان يقترن معناه باحد الازمنة الثلثة اى الماضى والحال والاستقبال هذا التركيب
على طريقة اما ان تدل فيحذف المضاف من المبتداء اى حال الاول اما اقتران او من الخبر اى فالاول اما
ذو اقتران او يجعل قوله اما ان يقترن مبتداء محذوف الخبر اى والاول اما اقترانه باحد الازمنة الثلثة
ثابتة اولا او يأول المصدر باسم الفاعل اى والاول اما مقترن باحد الازمنة الثلثة اولا عطف على قوله
يقترن ان لا يقترن باحد الازمنة الثلثة وتقييد الاقتران باحد الازمنة الثلثة يمنع خروج نحو الصبوح و +
الغبوق والسحر والتاديب عن حد الاسم ودخولها في حد الفعل لانها مقترن بزمان مطلق والفعل مقترن
باحد الازمنة الثلثة فان قيل يخرج المضارع عن تعريف الفعل لانه مقترن بزمانى الحال والاستقبال قيل لانه
مقترن باحدهما عند الوضع والاشتراك انما عرض بغفلة الواضع او نحو ذلك او يقال انه لما كان مقترنا بالزمانين
صدق عليه انه مقترن باحد الازمنة الثلثة لوجود الواحد في الثنى لكن لا يصدق عليه انه مقترن باحدها فقط
والمراد ههنا الاقتران باحدها لا بقيد فقط فلا يخرج المضارع او يقال المراد بالاقتران الاقتران باحدها لا
بشرط التعيين بل باحدها مطلقا سواء كان ذلك الاحد معينا كما في الماضى او غير معين كما في المضارع
لا يقال فعلى هذا يدخل نحو الصبوح والغبوق والتاديب والسحر في حد الفعل لانا نقول انها اقترنت بزمان
مطلق لا باحد من زمان مطلق والفعل ما اقترن باحد زمان مطلق والوجه هو الجواب الاول فان قيل حد
الفعل منقوض طردا وعكسا اما طردا فلانه صادق على نحو هيهات وزيد ضارب الان او غدا وامس فانها مقترنة
باحد الازمنة الثلثة مع انها ليست بافعال واما عكسا فلانه لم يصدق على الافعال الجامدة
نحو نعم وبئس وما احسن زيدا لانها غير مقترنة باحد الازمنة الثلثة مع انها افعال قيل المراد بالاقتران
بحسب الوضع فيخرج نحو هيهات وزيد ضارب الان او غدا وامس لانها غير مقترنة بحسب الوضع بدليل دخول
خصائص الاسم عليها وانما اقترنت بالاستعمال العارض ويدخل نحو عسى وبئس وما احسن زيدا لانها مقترنة
بحسب الوضع بدليل دخول خصائص الفعل عليه وانما خرجت عن الاقتران بالاستعمال العارض ولقائل
يقول سلمنا عدم الاقتران بحسب الوضع في زيد ضارب الان او غدا وامس لكن لا نسلم ذلك في اسماء الافعال
فان هيهات مثلا يدل على معنى بعد وقتا وكذا صه يدل على معنى اسكت حينا فالمراد بالوضع الوضع الاول
واقتران اسماء الافعال بحسب الوضع الثانى وهو الوضع الاعتبارى الاستعمالى وذلك لان هذه الاسماء
منقولة عن مصادر سواء كان استعمالها صريحا نحو رويد فانه يستعمل مصدرا او غير صريح نحو هيهات
فانه لم يستعمل مصدرا الا انه على وزن قوقاة مصدر قوقى او عن الظرف او الجار والمجرور نحو امامك زيدا
وعليك عمروا ولم يقترن بزمان شيء من هذه الكلمات بحسب الوضع لكنها استعملت بمعنى الافعال ووضعت
موضعها وسياتى الكلام فيها في موضعه ان شاء الله تعالى فان قيل يدخل لفظ الماضى والمستقبل في حد الفعل
لانهما مقترنان باحد الازمنة الثلثة وهما اسمان قيل معنى اقتران الفعل ان تدل بمادته اى بحروفه على
الحدث وبصيغته على زمان معين من الازمنة الثلثة ولفظا الماضى والمستقبل يدلان على زمان بالمادة لا بالصيغة

لانهما اسما الفاعل والمفعول وليس فيهما صيغة الاقتران اذ لو كان فيهما صيغة الاقتران لما انفك الاقتران عنهما وقد وجدنا
هما منفكين عنه فى موارد الاستعمال فعلمنا ان اسمى الفاعل والمفعول ليس فيهما صيغة الاقتران بخلاف ضارب بفتح الراء فان فيه
صيغة الاقتران حيث لم يجد هذه الصيغة فى مورد الاستعمال منفكا عن الاقتران فلا يرد ما قيل ان القول بكون صيغة ضارب
فاعل بفتح العين صيغة اقتران وصيغة فاعل بكسر العين عدم صيغة الاقتران تحكم محض لا دليل عليه او يقال انهما لا يدخلان
فى حد الفعل لانهما لا يطلقان عرفا الا على الفعلين المعهودين وهما الفعل الماضى والفعل المستقبل نحو ضرب يضرب مثلا او على
الزمانين فقط اى على الزمان الماضى والزمان المستقبل فان اريد بهما الفعلان المعهودان فمعناهما غير مقترن لان معناهما
اللفظ ولا اقتران فيه وانما اقترن معنى معناهما فلا يصدق عليهما حد الفعل وان اريد بهما الزمان فقط فمعناهما الزمان لا شئ آخر يقترن
بذلك الزمان فلا يصدق عليهما الحد ايضا لان الفعل ما دل على معنى مقترن بزمان من الازمنة الثلاثة ولم يوجد فيهما بهذا التقدير
شئ يقترن بالزمان فان قيل لا نسلم ذلك بل يوجد فيهما شئ يقترن بالزمان وهو المضى والاستقبال كما فى مضى يمضى واستقبل
يستقبل قيل اذا اريد بهما الزمان فقط لم يوجد فيهما الا الزمان الموصوف بالمضى والاستقبال لا المضى والاستقبال المقترنان بالزمان
بخلاف مضى يمضى واستقبل يستقبل حيث اريد بهما شئ يقترن بالزمان وذلك الشئ هو المضى والاستقبال وهذا ظاهر لا يخفى
على من له ادنى فهم فان قيل اذا اريد بهما الفعلان المعهودان فلا نسلم ان معناهما غير مقترن بل مقترن لان معنى الماضى مثلا
لفظ ضرب الدال على اقتران الحدث بالزمان فيكون لمعناه ثلاثة اجزاء اللفظ والحدث والزمان ولا شك ان الحدث مقترن بالزمان
ولما كان الحدث جزء له مقترن بالزمان يصدق عليه ان معناه مقترن بالزمان فكيف يقال فمعناهما غير مقترن قيل ان الحدث والزمان
وان كانا داخلين فى معنى لفظ الماضى لكنهما غير مقصودين فى جزئيته بل المقصود فى جزئيته هو اللفظ فقط فيصح قولنا فمعناهما غير
مقترن والمراد بقوله الثانى هو ما لا يقترن باحد الازمنة الثلثة وهو مبتدأ خبره الاسم والجملة مستأنفة ايضا لانه لما قال اما ان
يقترن باحد الازمنة او لا كان سائلا قال اما الاول وما الثانى فقال الثانى الاسم والاول الفعل وانما لم يتعرض به المصنف لانه معلوم بالمقايسة
كما فى قوله تعالى وورثه ابواه فلامه الثلث وهذا من باب الاختصار ثم هذا الدليل اعنى قوله لانها اما ان تدل الى آخره يسمى فى اصطلاح
المنطقيين قياسا اقترانيا مركبا من شرطيتين منفصلتين كما يقال العدد اما زوج او فرد والفرد اما مركب او غير مركب ينتج
منهما العدد اما زوج او فرد مركب او غير مركب وهذا الدليل يوجب الحصر لان هذه القسمة دائرة بين النفى والاثبات فيوجب الحصر والا لزم
ارتفاع النقيضين او اجتماعهما لانحصار كل صورة وهى الدلالة وعدم الدلالة والاقتران بقسمه فلم يبق الزائد على هذه الاقسام
الثلثة الا انتفاء الاثبات والنفى اى انتفاء الدلالة وعدم الدلالة وانتفاء الاقتران وعدم الاقتران وهو المسمى بشمول العدم
فيلزم ارتفاع النقيضين وهو محال او وجود الاثبات والنفى اى وجود الدلالة وعدم الدلالة ووجود الاقتران وعدم الاقتران
وهو المسمى بشمول الوجود فيلزم اجتماع النقيضين وهو محال ايضا فانحصر الاقسام فى هذه الثلثة فان قيل هذا الدليل عقلى
او نقلى لا سبيل الى الاول لان العقل لا يحكم بالحصر لان القسم الثانى يحتمل التقسيم عقلا اذ العقل لا يأبى ان يقسم غير الدال المقترن
باحد الازمنة والى غير المقترن باحد الازمنة وكذا كل قسم من قسمى القسم الاول يحتمل التقسيم ايضا عقلا اذ العقل لا يأبى ان يقسم المقترن
بالزمان الى الزمان الماضى والحال والاستقبال ثم المقترن بالماضى ان ينقسم الى الماضى القريب والبعيد وكذا المقترن بالاستقبال
ان ينقسم الى المستقبل فى الدنيا والآخرة وكذا غير المقترن بالزمان لا يمنع العقل ان ينقسم الى مشتق والى غير مشتق الى
ما لا يتناهى وكذا لا سبيل الى الثانى لان الدليل النقلى ما يكون منقولا من احد من العرب وهذا الدليل غير منقول من احد من

حجة فقيل هذا الدليل عقلي ومقدماته اصطلاحية نقلية وبيانه انا وجدنا في اصطلاح النحاة ان الكلمة منحصرة في قسمين
احدهما ما دل على معنى في نفسه وثانيهما ما لا يدل على معنى في نفسه وكذا وجدنا في اصطلاحهم ان ما دل على معنى في نفسه
منحصرة على قسمين احدهما ما اقترن باحد الازمنة الثلثة وثانيهما ما لا يقترن باحدها فهذه المقدمات منقولة عن اهل الاصطلاح
واذا ثبت هذه المقدمات حكم العقل بالحصر لما ذكرنا ان هذه القسمة دائرة بين النفي والاثبات فوجب الحصر والا لزم ارتفاع النقيضين
او اجتماعهما وكل منهما محال عقلا والدليل لا يقتضي لا يلزم ان يكون مقدماته نقلية بل قد يكون عقلية وقد يكون نقلية وقد يكون حسية
وقد يكون تجربية على ما عرف في المنطق وقد علم بذلك اي بدليل المذكور وهو دليل الحصر حد كل واحد منها اي من الانواع الثلثة
لانه قال الثاني الحرف والمراد بالثاني ما لا يدل على معنى في نفسه وهو حد الحرف ثم قال الثاني الاسم والمراد بالثاني ما يدل على معنى في نفسه
لا يقترن باحد الازمنة الثلثة وهو حد الاسم وقد علم بالضرورة ان الاول الفعل وهو دل على معنى في نفسه واقترن باحد الازمنة
الثلثة وهو حد الفعل فان قيل الحد ماهية كرقية ذاتيات المحدود وامتياز الحرف عن اخويه بقيد عدمي وهو عدم الدلالة وكذا امتياز
الاسم عن الفعل به ايضا وهو عدم الاقتران والقيد العدمي لا يكون فصلا مقوما للماهية كما مر فكيف يسمى حدا قيل ليس المراد بالحد
ههنا الحد الحقيقي بل المراد القول الجامع لافراد المحدود والمانع لغيرها المعرف للشيء سواء كان من الذاتيات او العرضيات او منهما
فلا يتوجه ما ذكرتم الواو في قوله وقد علم يمكن ان يكون اعتراضية والجملة معترضة لمدح الدليل المذكور ترغيبا للطلبة وتنبيها على ان
هذا الدليل مما يلزم حفظه وضبطه لتضمنه حد كل واحد منها او لتنبيه من لا يكتفي بالاشارة بل يحتاج الى التنبيه وذلك لان طباع الناس
على ثلث مراتب المرتبة الاولى ان يفهم معنى الكلام بمجرد الاشارة بحيث لا يحتاج الى التنبيه والتصريح والثانية ان لا يفهم معناه بمجرد
الاشارة بل يحتاج الى التنبيه والثالث ان لا يفهم معناه بالاشارة والتنبيه بل يحتاج الى التصريح ولله دره للمصنف حيث اشار
الى الحدود في ضمن الدليل ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها ثم صرح من بعد بقوله الاسم كذا والفعل كذا بناء على اختلاف
الطبائع لئلا يخلو طبيعة من الطبائع من الاستفادة وهذا اولى مما قيل ان هذه الجملة معطوفة لدفع وهم من ظن ان هذا حصر بلا دليل وتعسر الانقسام
والانضباط لانه وقع كثيرا في تصانيفهم ولان ورود الجوامع واو العطف فيه خلل فلا يحمل عليه بدون الضرورة ويمكن ان يكون عاطفة
على محذوف اي قد تبين وقد علم بذلك وكلمة قد للتحقيق او للتقريب اي تقرب الماضي الى الحال فيفيد ان العلم بحد كل واحد منها بدليل الحصر
قريبة من زمان التكلم فكانه قال وقد علم بذلك حد كل واحد منها علما متصلا بزمان التكلم وانما اختار علم دون عرف لان العرفان ادراك
الجزئي والعلم ادراك الكلي ولهذا يقال عرفت الله دون علمت ويقال الله عالم دون عارف وههنا ادراك الكلي لان الحد كلي وانما
قال بذلك دون بها مع ان الموضع موضع المضمر لتقدم المعاد لزيادة التمكن في الذهن وانما اختار ذلك دون هذا مع ان المشار اليه
وهو دليل الحصر قريب لتعظيم دليل الحصر وتفخيم شانه باعتبار تنزيل بعد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة كما في قوله تعالى
الم ذلك الكتاب وانما استحق التعظيم لانه بديع الشان عجيب البيان لانه دليل حصر تضمن حد كل واحد منها وقصد وانما قدم
المفعول الثاني على الاول اهتماما لشان هذا الدليل لانه الامر الغريب والشيء العجيب فان قيل اضافة كل الى واحد لا يخلو من ان يكون بمعنى
اللام او بمعنى من ولا يستقيم كل واحد منهما اما الاول فلان الاضافة بمعنى اللام يقتضي المغايرة بين المضاف والمضاف اليه ولا مغايرة
ههنا لان كل للاحاطة افراد ما اضيفت هي اليه واما الثاني فلان الاضافة بمعنى من يقتضي صحة حمل المضاف اليه على المضاف ولا يصح
الحمل ههنا اذ لا يصح ان يقال الكل واحد قيل يمكن ان يكون الاضافة بمعنى اللام لان كل ههنا جزئي لانها لاحاطة جزئيات ما اضيفت
هي اليه على سبيل الانفراد وهو اي واحد جزئيته الاسمي بانفراده كان ليس معه غيره ومفهوم قوله واحد منها كلي لانه يصدق على الاسم و

والنقص والحرف والجزئي مغائر الكلي فاذا ثبت التغائر بين المضاف والمضاف اليه كانت الاضافة بمعنى اللام لكن يمتنع اظهارها الا بعد التاويل بالجزئيات والا يلزم فك الكل عن الاضافة وذا لا يجوز لانه لازم الاضافة فيصير المعنى بعد التاويل وقد علم حدّ جزئيّها لهذا الكلي ولا يلزم فيما يكون الاضافة بمعنى اللام ان يصح اظهار اللام بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام الا ترى ان الاضافة في قولهم طور سينا ويوم الاحد بمعنى اللام ولا يصح اظهارها في مثله وهنا يفيد الاختصاص لكون جزئياتها مختصة لهذا الكلي ثم لما فرغ عن تعريف الكلمة وبيان انحصارها في الانواع الثلثة شرع في بيان الكلام فقال الكلام ما تضمن كلمتين وانما لم يعطف هذه الجملة على جملة قوله الكلمة لفظ مع وجود الجامع والتناسب لكون كل منهما موضوعي علم النحو وجملة اسمية لعدم قصد الربط وعدّه كالخطبة بعد خطبة وفصل بعد فصل وكتاب بعد كتاب وانما اختار تضمن دون تركب فانه صادق على حكما كذا قيل وفيه نظر لان المصطلح عليه فيما بينهم لفظ الافراد والتركيب دون التضمن والاولى التلفظ بالمصطلح عليه ولان تركب اخصر من تضمن لصحة الاستغناء من قوله كلمتين رأسا بان يقول ما تركب بالاسناد اذ التركيب لا يكون بدون الكلمتين بخلاف تضمن فانه يحتاج الى الكلمتين على ان في دليل الثاني ان جعل اضرب متضمنا لكلمتين حقيقة محل تامل اذ لم يفهم ذلك من اللغة بل يفهم منها كما انه يشترط لحقيقة التركيب كلمتان ملفوظتان حقيقة كذلك يشترط لحقيقة التضمن كلمتان ملفوظتان حقيقة وذلك لان الكل حقيقة ما يكون ملفوظا حقيقة والمنوي في اضرب ليس بملفوظ حقيقة بل حكما كما عرفت من قبل فلا يكون اضرب متضمنا لكلمتين حقيقة بل حكما مثل تركب فكون اضرب مركبا من كلمتين حكما ومتضمنا لهما حقيقة تحكم خارج عن مفهوم اللغة اللهم الا ان يقال المراد بالحقيقة الحقيقة العرفية دون اللغوية فان لفظ تضمن في العرف قد يطلق فيما كان فيه احد الجزئين ملفوظا والاخر مقدرا بخلاف لفظ تركب فانه لا يطلق في العرف الا فيما كان فيه كلا الجزئين ملفوظين فكان هذا + لفظا يوهم اختصاص الكلام بكلمتين ملفوظتين لانه هو المتعارف فيه فكان لفظ تضمن اظهر دلالة على دخول نحو اضرب في حد الكلام فكان اولى فان قيل لفظ تضمن يوهم ان لا يكون المركب من كلمتين نحو زيد قائم كلاما لان المتضمن يلزم ان يكون غير المتضمن وزيد قائم عين ما تضمن كلمتين فلو كان كلاما يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن قيل الصورة المجموعية الحاصلة من تركيب الكلمتين متضمن لكل واحد من جزئي المركب فالمتضمن الكلمتان من حيث الاجتماع والمتضمن الكلمتان من حيث الانفراد فزيد قائم بصورته المجموعية متضمن لزيد وقائم بصورتهما الافرادية فلا يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن فان قيل لو قال الكلام ما تضمن الاسناد او ما فيه الاسناد لكان اخصر اذ الاسناد لا يكون بدون الكلمتين فما الطنب قيل لو قال ذلك لتوهم صدق الحد على الجزء ايضا لان الاسناد صفة يتعلق بكل جزء ولو قال ذلك لزم الاقتصار على الفصل فيكون الحد ناقصا لا تاما وفيه نظر لانه انما يلزم الاقتصار على الفصل اذا جعلت كلمة ما موصولة لكون الموصول مع الصلة كشيء واحد اما لو جعلت موصوفة فلا يلزم ذلك حيث يكون كلمة ما جنسا والجملة التي وقعت بعدها صفة فصلا كقولنا حيوان ناطق فلا يكون الحد ناقصا واجيب بانه وان امكن ذلك الا انه لا يخرج عن توهم الاقتصار على الفصل باعتبار ان كلمة ما يحتمل ان يكون موصولا فان قيل لو قال ما تضمن اسمين او فعلا واسما بالاسناد لكان اخصر فما فائدة الاطناب قيل انه وان كان اخصر لكن ما ذكره المصنف اصوب واوضح اما كونه اصوب فلما فيه من تعريف الكلام اولا ثم التقسيم ثانيا ولو قال ما ذكر لزم الاقتصار على ذكر التعريف واما كونه اوضح فلما فيه من سلوك طريق الاجمال والتفصيل وهو من باب البلاغة لانه امكن في الذهن فان قيل يخرج من الحد نحو زيد ابوه قائم مما تضمن اكثر من كلمتين قيل لا يخرج لانه يصدق انه تضمن

الكثر من كلمتين صدق انه تضمن كلمتين بوجودهما في الاكثر لكنه لا يصدق عليه تضمن كلمتين فقط والمراد تضمن ما ن
كلمتين لا يفيد فقط ثم لما كان فورما تضمن كلمتين مشتملا على التركيب الاسنادي والاضافي والتوصيفي والامتزاجي
وغيرها قيده بقوله بالاسناد احترازا عما وراء التركيب الاسنادي والاسناد هو الحكم المفيد باحد جزئي المركب
على الاخر وقيل النسبة المفيدة فايدة تامة وانما اختار الاسناد على الاخبار لان الاسناد اعم من الاخبار لتناوله
الانشاء والاخبار والباء للاستعانة او السببية او للالصاق او للمصاحبة والجار والمجرور متعلق بتضمن او صفته
مصدر محذوف اي تضمنا ملتبسا بالاسناد او صفة كلمتين اي كلمتين ملتبسين بالاسناد والمراد بالاسناد
الاسناد الاصلي المقصود لذاته فخرجت الصفات مع موصوفاتها فانها ليست بكلام ولا جملة لكون اسنادها غير اصلي
وكذا اخرجت الجملة القائمة مقام المفرد والواقعة صلة او شرطا او جزاء فانها جملة وليست بكلام لكون اسنادها لم
يقصد لذاته بخلاف الاسناد الماخوذ في حد الفاعل فان المراد به اعم من ان يكون اصليا او لا مقصودا لذاته او لا وبهذا
سقط ما قيل ان هذا الحد غير مطرد لانه صدق على نحو رجل قام ابوه والذي قام ابوه لتحقق الاسناد بين قام ابوه
والموصوف مع الصفة وكذا الموصول مع الصلة ليسا بكلامين بخلاف عبارة المفصل من قوله هو المركب من كلمتين
اسندت احدهما الى الاخرى فانه صدق على قام ابوه وهو كلام ولم يصدق على ما تضمنه ووجه الجواب ما قلنا ان المراد بالاسناد
المذكور في الحد الاسناد الاصلي المقصود لذاته والاسناد الذي يتحقق بين الموصوف والصفة وكذا بين الموصول والصلة
ليس بمقصود لذاته فيكون الحد مطردا ثم اعلم ان كلام المصنف يشير الى ان نحو ضربت زيدا قائما بمجموعه كلام لانه متضمن
لكلمتين بالاسناد وكلام جار الله العلامة من قوله هو المركب من كلمتين اسندت احدهما الى الاخرى يشير
الى ان الكلام هو ضربت والمتعلقات خارجة منه الا ان يقال المراد بالكلمتين اما حقيقة نحو ضربت او حكما
نحو ضربت زيدا قائما لان الفعل مع جميع متعلقاته بمنزلة كلمة واحدة والمسند اليه مع توابعه بمنزلة كلمة واحدة فلا
مخالفة بين الكلامين ثم لما فرغ من تعريف الكلام شرع في تقسيمه وبيان انحصاره في النوعين فقال ولا يتاتى ذلك الا
في اسمين او اسم وفعل مستثنى مفرغ اي لا يحصل الكلام او ما تضمن كلمتين بالاسناد في تركيب ما الا في احد
هذين التركيبين نظير المركب من اسمين نحو زيد قائم ونظير المركب من اسم وفعل نحو قام زيد فان قيل ان كان
ذلك اشارة الى الكلام او الى ما تضمن كلمتين بالاسناد يلزم اتحاد الظرف والمظروف لان الاسمين عين الكلام و
عين ما تضمن كلمتين بالاسناد فيصير المعنى ولا يتاتى الكلام الا في الكلام او لا يتاتى ما تضمن كلمتين بالاسناد
الا في تضمن كلمتين بالاسناد قيل الكلام كلي وكذا ما تضمن كلمتين بالاسناد والاسمان جزئي والكلي يحيط
مظروفا الجزئي وانما انحصر الكلام في هذين التركيبين لان الاسناد ماخوذ في حده وهو يقتضي المسند والمسند
اليه وهما لا يحصلان الا في هذين التركيبين لان الحرف لا يقع مسندا ولا مسندا اليه والفعل لا يقع
مسندا اليه وانما قدم تركيب الاسمين على تركيب الاسم والفعل لاستحقاق جزئيه التقديم وانما قدم الاسم
على الفعل في تركيب الاسم والفعل لاستحقاقه التقديم وفي بعض النسخ وقع او فعل واسم ووجهه ان
المركب من الفعل والاسم يلزم تقديم الفعل فقدمه في الذكر فان قيل ما الحكمة في ان المصنف صرح في
تقسيم الكلام بالحصر ولم يصرح به في تقسيم الكلمة قيل لان التركيب العقلي يرتقي الى ستة اقسام

بالحصر ولم يصرح به فى تقسيم الكلمة قيل لان التركيب العقلى يرتقى الى ستة اقسام الاسمان والفعلان والحرفان
مع الفعل والاسم مع الحرف والفعل مع الحرف والكلام يتاتى فى اثنين منها لعدم جريان الاسناد فى غيرهما فاحتاج
الى الحصر لاخراج ما وراءهما بخلاف تقسيم الكلمة فانه ليس هناك امر اخر حتى تحتاج الى الحصر فان قيل حصر الكلام فى هذين
التركيبين غير مستقيم لانه قد يتركب من حرف واسم نحو يا زيد وقد يتركب من جملتين نحو ان تكرمنى اكرمك قيل نحو يا زيد فى التقدير
مركب من الفعل والاسم اذ التقدير ادعو زيدا والمعتبر فى الجملة الشرطية هو الجزاء والشرط قيد له فلا يبطل الحصر فان قيل ما السر فى
المسند والمسند اليه حيث قال الاتيان بذلك والزمخشرى قدم حيث قال وذلك لا يتاتى قيل انما اخر المصنف اخراجا للكلام على مقتضى
الظاهر لان السامع خالى الذهن غير متردد فى هذا الخبر ولا منكر فلا يحتاج الى التقوى والتاكيد ای لا يحتاج الى تقوى حكم هذا الخبر ولا
بتكرار الاسناد بل يحتاج الى اصل حكم هذا الخبر وانما قدم الزمخشرى اخراجا للكلام لا على مقتضى الظاهر لتنزيل غير المتردد
منزلة المتردد السائل بحكم هذا الخبر لتقديم ما يلوح مثله بحكم هذا الخبر وهو قيد الاسناد فان من شان هذا التقديم
ان يشير اشارة ما الى حكم هذا الخبر حتى لان النفس لتيقظ لما تردد فى ان الكلام هل هو مركب من اسمين او من اسم
وفعل ام لا فيسال لحكم هذا الخبر لزوال تردده فقدم ليفيد التقوى والتاكيد بتكرار الاسناد نظيره قوله تعالى ولا تخاطبنى
فى الذين ظلموا انهم مغرقون فان الله تعالى جعل نوحا عليه السلام كالسائل المتردد فتكلم معه كالكلام مع السائل المتردد
ومعلوم انه لم يسبق منه عليه السلام سؤال ولا تردد غير انه قدم اليه ما يلوح مثله بحكم هذا الخبر وهو قوله واصنع الفلك
فانه يلوح بانزال العذاب من جنس الماء فجعل كانه متردد فى ان قومه هل صاروا محكوما عليهم بالاغراق ام لا فقدم
تقوية هذا الخبر وهو ان انهم موكد ثم لما فرغ من بحث الكلمة والكلام شرع فى تعريف الاسم فقال الاسم ما دل على معنى
فان قيل تعريف الاسم قد علم بدليل الحصر كما قال الشيخ وقد علم بذلك حد كل واحد منها فذكره ثانيا تكرار قيل انما التكرار
لو ذكر فى كلا الموضعين بالمطابقة اولا وليس كذلك حيث ذكره ثمه بالالتزام وههنا بالمطابقة ولم يكتف بما ذكره
بالالتزام تعليما وتفهيما لمن لم يكتف بالاشارة ولم يتنبه بالتنبيه واحتاج الى التصريح الكلام على ما سبق ذكره على
ان الضمنى مما لا يعتد به فى التعريف وانما لم يعطف هذا الكلام على ما سبق من الكلام لعدم قصد الربط وعدم الخطبة
قبل الخطبة وكلمة ما موصوفة او موصولة وجعلها موصوفة اولى لئلا يلزم الاقتصار على الفصل لان الموصول مع
الصلة بمنزلة شىء واحد فكان ذكر الفصل الاول لاخراج الحرف وذكر الفصل الثانى لاخراج الفعل والجنس غير مذكور فى
الحد بخلاف ما اذا جعلت موصوفة حيث يكون حينئذ كلمة ما جنسا وما بعدها فصلا فيكون الحد تاما وقوله دل فعل
ماض اريد به الاستمرار لان الماضى الواقع فى الحد يراد به الاستمرار اى كلمة ذات دلالة على معنى فى نفسه الجار والمجرور
صفة معنى والضمير راجع الى ما وهو عبارة عن الكلمة اى الاسم كلمة دلت على معنى حاصل فى نفسها فان قيل لو كان
الضمير عائدا الى ما كان فى ذكر فى نفسه تكرار اذ معنى حصول المعنى فى الكلمة كونه مدلولا لها فيصير معنى للتى الكلام
كلمة دلت على معنى هو مدلول لها وهو تكرار كما ترى قيل ليس بتكرار اذ الكلمة قد يدل على معنى وهو مدلول لها وقد
تدل على معنى هو مدلول غيرها اذ الحرف يدل على معنى هو مدلول لفظ آخر مطابقة او تضمنا او التزاما كنعم فانه
يدل على معنى تدل عليه الجملة للقضية بها مطابقة فان نعم يدل على تقرير ما سبقها الذى يدل على ذلك التقرير الجملة
الواقعة بعدها نعم مطابقة وكاللام فى الرجل فانه يدل على معنى يعنى على تعريف يدل عليه الاسم الواقع بعدها متضمنا باعتبار الوضع

التركيبي لان رجلا يدل على ذكر من بني آدم جاوز حد الصغر فاذا دخل عليه اللام يدل على ذلك مع وصف كونه معينا
باعتبار الوضع التركيبي فيكون دلالته على الانسان المعين تضمنية وكذا لم في لم يضرب يدل على معنى الذي أي على النفي الذي
تضمنه الفعل باعتبار الوضع التركيبي لان يضرب يدل على الضرب المقترن بالزمان فاذا دخل عليه لم يدل بالوضع التركيبي
على نفي الضرب المقترن بالزمان فيكون دلالة هذا الفعل على النفي تضمنية وكذا من في سرت من البصرة تدل على معنى اي على
ابتداء تضمنه البصرة باعتبار تركيبه مع من بناء على وضع التركيبي لان البصرة يدل على بلدة معين فاذا دخل عليه من يدل
باعتبار الوضع التركيبي على بلد منه ابتداء السير فيكون هذا البلد مع من على الابتداء تضمنية وكذا الباء والهاء والكاف والتاء
في اياي واياه واياك وانت تدل على ما يدل عليه الضمير من الصفات التي تضمنها باعتبار الوضع التركيبي لان الضمير يدل
على ذات مطلقة فاذا اتصل به احد الحروف المذكورة يدل على ذات متصفة بصفة التكلم والغيبة والخطاب فظهور
هذه الصفات في الضمير عند التركيب بمنزلة ظهور معنى الابتداء في البصرة وكالتنوين فانه يدل على صفات يدل عليه اللفظ
التزاما لان اللفظ الذي يلحقه التنوين يدل على ما وضع له مطابقة وعلى تلك الصفات وهي التمكن والمقابلة والتنكير والعوض
التزاما فافهم ويمكن ان يكون الجار والمجرور ظرف آخر في بمعنى الباء اي دل بنفسه لا بضم ضميمة بخلاف الحرف فانه دل بضم
ضميمة وقيل الحرف ليس له في نفسه معنى بل هو علامة لحصول معنى في لفظ آخر فان في في قولك في الدار علامة لحصول معنى الظرفية
في الدار ومن في قولك خرجت من البصرة علامة لحصول معنى الابتداء في البصرة وعلى هذا فقس سائر الحروف وانما قيد بقوله
غير مقترن ذلك المعنى باحد الازمنة الثلاثة احترازا عن الفعل فانه دل على معنى مقترن باحد الازمنة الثلثة وغير بالجر صفة معنى
وبالنصب حال منه وبالرفع خبر مبتداء محذوف والجملة صفة معنى او حال منه والمراد بالاقتران الاقتران الوضعي لا العارضي
فلا يرد على عكسه نحو اسم الفاعل واخواته واسماء الافعال ولا على طرده نحو نعم وبئس فان قيل دلالة اللفظ على المعنى اما
مطابقية او تضمنية او التزامية وههنا لا يستقيم ارادة شيء منها اما الاولى فلان دلالة المطابقة دلالة اللفظ
على جميع معناه الموضوع له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق فلو اريدت ههنا هذه الدلالة دخل الفعل في هذا الحد لان
ما دل عليه الفعل مطابقة وهو الحدث والزمان غير مقترن بزمان والا لزم اقتران الزمان بالزمان او اقتران الكل بالجزء فيلزم
اقتران الشيء بنفسه والزمان الخارج عن مفهوم الفعل غير متحقق واما الثانية فلان دلالة التضمن دلالة اللفظ على جزء
معناه الموضوع له كدلالة الانسان على الحيوان فقط فلو اريدت ههنا هذه الدلالة خرجت الاسماء البسيطة عن الحد
كالعناصر الاربعة وهي النار والماء والطين والريح اذ ليس لمعانيها اجزاء اصلا فلا يتحقق فيها دلالة التضمن واما الثالثة
فلان دلالة الالتزام دلالة اللفظ على خارج معناه الموضوع له كدلالة الانسان على قابل العلم وصنعة الكتابة والاسم من اقسام
الكلمة التي تدل على المعنى بالوضع فمورد التقسيم يابى ارادة هذه الدلالة ههنا قيل المراد هو الاول ولا يدخل الفعل لان
الضمير المستكن العائد الى المعنى مجازي اي غير مقترن جزؤه فيخرج الفعل لان جزأه وهو الحدث مقترن باحد الازمنة الثلثة
ولا يخرج البسائط لان قوله غير مقترن سلب معنى اذ المعنى ما دل على معنى في نفسه ولم يقترن جزء ذلك المعنى باحد الازمنة
الثلاثة والسلب لا يشترط له وجود الموضوع فيصدق سلب اقتران الجزء عند عدمه ويقال ان جزء المعنى المطابقي في الفعل كان
مقترنا بجعل الكل مقترنا على وجه التسامح ثم لما فرغ عن حد الاسم شرع في بيان خواصه فقال ومن خواصه اي خواص الاسم
جمع خاصة وهي كلية مقولة على افراد حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا وفي قولنا حقيقة واحدة تخرج الجنس

و العرض العام فان كلا منهما كلي مقول على افراد حقائق مختلفة و في قوله قولاً عرضياً احتراز عن النوع و الفصل فان كلا منهما
كلي مقول على افراد حقيقة واحدة فقط قولاً ذاتياً و انما قال ومن خواصه و لم يقل خصائصه كما قال الزمخشري اختياراً للفظ
المصطلح عليه فيما بين الباحثين عن الحد و الخاصة و انما اختص دخول اللام بالاسم لافادتها التعريف المختص به و حملت
على اللام المعرفة اللام الزائدة للتحسين و فيه نظر لان اللام الزائدة هي اللام المعرفة غاية ما في الباب انه لم يرد به التعريف
فلا حاجة الى الحمل و لانه كما حملت اللام الزائدة على اللام المعرفة ينبغي ان يحمل تنوين الترنم و الغالي على التنوينات الاربعة فالحمل
في بعض المواضع دون البعض تحكم فافهم و الجر و انما اختص الجر بالاسم لكونه اثر حرف الجر وهو مختص بالاسم فكذا الجر لئلا
يلزم تخلف المؤثر عن الاثر و فيه نظر اذ لا يلزم من اختصاص المؤثر اختصاص الاثر فان الاثر قد ثبت بمؤثرات شتى الا ترى ان لن
مثلاً مختص بالفعل و اثرها وهو النصب ليس بمختص به بل يدخل في الاسم بمؤثر آخر فيمكن ان يدخل الجر في الفعل بمؤثر آخر الا عن
الجر و اجيب بان ذلك فيما اذا كان للاثر مؤثرات شتى كالنصب و اما اذا كان له مؤثر خاص فلا و ههنا كذلك اذ ليس للجر مؤثر سوى
حرف الجر و قيل انما اختص الجر به لانه علم للمضاف اليه وهو مختص به فكذا الجر و فيه نظر لان الرفع و النصب علما الفاعل و المفعول وهما
مختصان بالاسم فينبغي ان يختص الرفع و النصب ايضاً و ليس كذلك فانهما يدخلان الاسم و الفعل المضارع و قيل انما اختص
الجر به لان الاسم اصل في الاعراب و المضارع فرع فحط اعراب الفرع عن اعراب الاصل بجعل ما هو اصل البناء اعراباً فيه وهو
الجزم و منع الجر عنه لئلا يزيد اعراب الفرع على الثلثة و قيل انما اختص به الجر لان الاصل في الاعراب وهو الاسم و المضارع فرع فيه
و الاصل في الاعراب هو الحركة فحط اعراب الفرع بمنع شيء مما هو الاصل في الاعراب فيه و خص الجر بالمنع من الحركات لتوسط رتبته
توفية للاعتبارين و انما توسطت رتبته لان الرفع اقوى الحركات و اثقلها و النصب اضعفها و اخفها و الجر متوسط بينهما في القوة
و الضعف و الثقل و الخفة و انما اختص التنوين بالاسم لانه يوجب الانقطاع عما بعده و الفعل توجب الاتصال بالفاعل فتنافيا
و فيه نظر لان الصفات تقتضي الفاعل ايضاً و مع ذلك يدخل التنوين فيها و اجيب بان اقتضاءها الفاعل فرعي فلا يخل به
و قيل انما اختص التنوين به لانه اما للتمكن او للعوض عن المضاف اليه او للفرق بين المعرفة و النكرة في اسماء الافعال
او داخلة في جمع المؤنث بمقابلة نون جمع المذكر و كل ذلك لا يتصور الا في الاسم و التنوين الذي هو عوض عن حرف العلة
في نحو جوار محمول على ما هو عوض عن المضاف اليه طرداً للباب و المراد بالتنوين التنوين الذي لم يختص بالقافية و فيه
احتراز عن تنوين الترنم و الغالي فانهما غير مختصان بالاسم و لقائل ان يقول لم يحمل تنوين الترنم و الغالي على التنوين المختص
بالاسم طرداً للباب كما حمل التنوين الذي هو عوض عن حرف العلة على ما هو عوض عن المضاف اليه فالحمل بالحمل في موضع
دون موضع تحكم على ان تنوين الترنم عوض عن حرف العلة ايضاً مثلها في جوار و انما اختص الاضافة اي كونه مضافاً بتقدير
حرف الجر بالاسم لانه يستلزم معاقبة التنوين او ما في حكمه من نوني التثنية و الجمع وهو مختص بالاسم كما عرفت فكذا
ما يعاقبه و لان الاضافة يستلزم التعريف و التخصيص ان كانت معنوية و التخفيف بحذف التنوين او ما في حكمه ان كانت
لفظية وهذه اللوازم مختص بالاسم فكذا الاضافة و لا يرد عليه ان الاضافة اللفظية متحققة في نحو الحسن الوجه
و لم يتحقق فيه التخفيف بحذف التنوين او ما في حكمه لانه محمول على ما يتحقق فيه التخفيف طرداً للباب و فيه نظر لانه على هذا
ينبغي ان يحمل عليه نحو الضارب الرجل لان ذلك بمنزلة الاستعانة من المستغيث و السوال من الفقير فالاولى ان
يقال ان التخفيف في نحو الحسن الوجه حكمي حيث حذف منه ما اضيف اليه فاعله الذي هو كالجزء منه و المضاف اليه

قام مقام تنوين المضاف فلما حذف ذلك من فاعل المضاف اليه كانه حذف من المضاف لمكان الجزئية ونحو الضارب الرجل محمول
عليه طرداً للباب وسياتي هذا البحث في موضعه ان شاء الله تعالى وانما اختص الاسناد اليه اي الى الاسم اي كونه مسندا اليه بالاسم
دون الفعل والحرف لان يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه فان قيل قوله ومن خواصه لا يصح ان يكون خبرا عن قوله
والاسناد اليه لان حكم الخبر ان يفيد ما لا يفيد المبتدا والاسناد عرض والعرض القائم بمحل لا يحتمل ان يقوم بمحل آخر فالاسناد
القائم بالاسم لا يحتمل ان يقوم بغيره مخصوص به فكون الاسم مسندا اليه مستفاد من تقييد الاسناد بقوله اليه فلا فائدة في
قوله ومن خواصه قيل ان الشيء قد يكون له اعتبارات مختلفة يكون الحكم عليه بشيء معتبرا بالنظر الى بعض تلك الاعتبارات
دون البعض كما يقال الانسان الكوفي كاتب بالامكان العام فالحكم بالكتابة انما يصح باعتبار الطبيعة النوعية وهي طبيعة الانسان
دون الصفة المستفادة من وصفه بالكوفي كما يقال مشي الانسان عرض عام فالحكم بالعرض انما يصح باعتبار طبيعة المشي لا
باعتبار طبيعة المشي المضاف الى الانسان فان المشي المضاف اليه خاصة لا عرض عام ومثل هذه الاعتبارات في الكلام شايع وما
نحن فيه كذلك فان الحكم بالخصوص انما يصح باعتبار الطبيعة النوعية وهو الاسناد الى الشيء بدون الصفة المستفادة من اليه المختص بالاسم
عقلا وهي الاسناد الى الاسم فيفيد الخبر فاحفظ هذا الاصل فانه ينفعك في حل كثير من التركيبات فان قيل بعد تقييد
الاسناد بقوله اليه لم يبق النوعية بل صار صنفية فكيف يحكم عليه بالخصوص باعتبار الطبيعة النوعية وكذا بعد وصف الاسناد بالكوفي
قيل لا نسلم ذلك فان الصنفية اخص من النوعية مطلقا والاخص يستلزم الاعم لا محالة فكانت الصنفية متضمنة للنوعية لا محالة
فاعرف ويمكن ان يجاب عن اصل السوال بانه لا يلزم من الاسناد الى الاسم ان يكون خاصة له بل يحتمل ان يكون في مقابلة كما يوهم
قول البعض فالاسم ما جاز ان يحدث عنه فكان ذكر الخبر مفيدا وهو قوله ومن خواصه لرفع ذلك الوهم لان تقديم ما حقه التاخير
يوجب الحصر فيفيد الخبر فاعرف وكذا يمكن ان يجاب بان كلمة من في الخبر للتبعيض لصحة استعمال لفظ بعض مكانه فكان ذكر
الخبر يفيد ان الاسم له خواص كثيرة غير منحصرة على هذه الخمسة فيفيد الخبر فافهم فان قيل للاسم خواص كثيرة فلم اختار هذه
الخمسة بالذكر قيل لكونها من معظمات الخواص تتضمن كل منها خواص كثيرة اذ اختصاص اللام متضمن لانواع التعريفات
من المضمرات والمبهمات والمنادى واصناف اللام من لام الجنس والاستغراق والعهد وكذا يتضمن الميم كقولهم ليس من امبر امصيام
في امسفر واختصاص الجر يتضمن اختصاص حروف الجر واختصاص التنوين يتضمن اختصاص اصنافها ومعانيها واختصاص
الاضافة يتضمن اختصاص كونه مضافا او مضافا اليه فيتضمن اختصاص التعريف والتخصيص والتخفيف لما ذكر وكذلك اختصاص المسند اليه
يتضمن اختصاص كونه موصوفا وذا حال ومفعولا ومميزا ونحو ذلك لاختصاص اصناف المسند اليه فالحري ان يختارها بالذكر وانما قدم
العلامات اللفظية وهي اللام والجر والتنوين لانها في الدلالة اظهر ثم قدم ما يلحق في الاول وهو اللام واخرها ما يلحق الآخر وهو الجر
والتنوين ثم قدم الجر لان التنوين يتبع الحركة وجودا فكذا ذكرا ثم قدم من المعنوية الاضافة لتضمنه العلامات اللفظية ايضا وهي
الجر وحروف الجر لما فرغ من تعريف الاسم وخواصه شرع في تقسيمه فقال وهو معرب ومبني اي الاسم ينقسم الى هذين
القسمين انقسام الكلي الى الجزئيات ثم المعرب ماخوذ من الاعراب وهو الاظهار يقال اعرب الرجل عن حجته اذا اظهرها فالهمزة
للتعدية والمعرب ظرف اي محل اظهار المعاني المقتضية للاعراب وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة وقيل الاعراب هو ازالة الفساد
يقال اعربت معدته اذا فسدت والهمزة للسلب والمعرب ظرف ايضا اي محل ازالة الفساد والمبني ماخوذ من البناء المقصود منه
الثبات وعدم التغير ثم لما فرغ من بيان حصره في النوعين شرع في تعريف كل واحد منهما فقال فالمعرب المركب الذي لم يشبه مبني الاصل

افاء التفسير وقوله المركب كالجنس حيث يشتمل كل مركب وخرج به ما ليس بمركب كالاصوات فنحو الف وبا وتا وزيد وعمرو وقوله الذي لم يشبه مبنى الاصل كالفصل حيث خرج عنه ما ناسب مبنى الاصل وهو الحرف والفعل الماضي والامر بغير اللام وهو المشهور وقيل الجملة ايضا وستعرف معنى مبنى الاصل في تعريف المبني ان شاء الله تعالى واضافة المبني الى الاصل بيانية اي لم يشبه مبنيا هو اصل المبنيات وليس هو من قبيل اضافة المفعول الى المفعول ما لم يسم فاعله بمعنى لم يشبه مبنيا اصله كما في زيد مضروب الغلام ولا من قبيل اضافة الى الظرف بمعنى لم يشبه مبنيا في اصله كما في زيد مضروب الدار لان الاول يقتضي ان يكون مبنى الاصل مبنيا بنفسه بل يكون اصله مبنيا والثاني يقتضي ان لا يكون مبنى الاصل مبنيا الآن بل يكون مبنيا في الاصل وفي كل من ذلك فساد لا يخفى وليس الاصل ههنا بمعنى القانون اذ لا معنى لقولك لم يشبه مبنى القانون واختلف الشارحون في تفسير المركب فقال بعضهم المراد بالمركب الذي ركب مع غيره تركيبا اسناديا لانه هو العلة للاعراب اذ به يحدث المعاني المقتضية للاعراب وفيه نظر لانه على هذا يخرج المضاف اليه في التركيب الاسنادي كما يقال غلام زيد بسكون الميم والدال لانه غير مركب مع غيره تركيبا اسناديا وهو معرب صرح به الرضي وقال بعضهم المراد بالمركب الذي ركب مع عامله فيتناول التركيب الاسنادي والتركيب الاضافي لان المضاف عامل في المضاف اليه او الحرف المقدر وفيه ايضا نظر لانه على هذا يخرج المبتدأ والخبر فان كلا منهما غير مركب مع عامله لان عامله معنوي واجيب عن الاول بان من فسر المركب بالذي ركب مع غيره تركيبا اسناديا كان المضاف اليه في التركيب الاسنادي على قوله مبنيا ويشهد بهذا عبارة الوافية في التركيبي ومن فسر بالذي ركب مع عامله كان المضاف اليه قبل التركيب الاسنادي على قوله معربا لانه ركب مع عامله وهو المضاف او حرف الاضافة المقدر على حسب الاختلاف ويشهد بهذا لفظ الرضي وعن الثاني بانه لما كان تاثير العامل المعنوي في المبتدأ والخبر مثل تاثير العامل اللفظي في غيرهما جعل في حكم العامل اللفظي فكانهما مركبان مع العامل حكما واعتبارا فان قيل المركب الاسنادي من حيث هو هو مبني حتى ذهب البعض الى انه من مبنيات الاصل فكيف عرف المعرب بالمركب مع غيره تركيبا اسناديا قيل ليس المراد بالمركب ههنا ما هو في مقابلة المفرد بل المراد به جزء المركب الذي ركب مع غيره تركيبا اسناديا او ركب مع عامله فان قيل هذا الحد صادق على ما تضمن مبنى الاصل كاين وعلى ما وقع موقعه نزال وعلى ما اضيف اليه نحو يومئذ فان كلا منها ركب مع غيره تركيبا اسناديا ولم يشبه مبنى الاصل قيل المراد بقوله لم يشبه لم يناسب بدلالة تحديد المبني وهو قوله ما ناسب مبنى الاصل والمناسبة يتناول المشابهة والتضمن والوقوع موقعه وما اضيف اليه فان قيل قد يوجد في كثير من الاسماء مناسبة مبنى الاصل مع انها معربة كمناسبة اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي او مناسبة غير المنصرف الماضي والامر في الفرعيتين ومناسبة سقيا سقاك الله في افادة معناه ومناسبة غير بمعنى الا الحرف ومناسبة المثل الكاف ومناسبة المضاف حرف الاضافة في افادة معناها ومناسبة اخر اللام او من لكونه معدولا عن الآخر او آخر من ومناسبة اي الشرطية حرف الشرط والاستفهامية حرف الاستفهام ونقض المثنى والمجموع حرف العطف لان الزيدان بمعنى زيد وزيد والزيدون بمعنى زيد وزيد وزيد وغير ذلك مما لم يؤثر في منع الاعراب فلا يكون الحد منعكسا ولو استدل على عدم مناسبة هذه الاشياء بكونها معربة ويكون تلك الاشياء مبنية يلزم الدور لان كونها معربة توقف على عدم المناسبة ولو توقف عدم المناسبة على كونها معربة لزم الدور قيل المراد بالمناسبة المناسبة المعتبرة وما ذكرتم من المناسبات فغير معتبرة لضعفها او معارض ففي غير المنصرف فانه يناسب الفعل مطلقا

فی الاوهیتین مناسبة للماضی و الامر یقتضی البناء ومناسبة للمضارع یقتضی الاعراب فلا یوثر فی البناء هذه المناسبة مع المعارض وکذا الی وغیره مثل والمضاف فانه یتحقق فی مناسبتهما معارض وهو الاضافة المانعة للبناء لکونها من خواص الاسماء واما الضعف ففی اسم الفاعل الذی بمعنی الماضی فانه وان کان بمعنی الماضی لکنه جار علی المضارع ای یوازیه فی حرکاته وسکناته فهو مناسب للماضی فی المعنی ومخالف له فی اللفظ فکان مناسبته للماضی ضعیفة ولذا لم یعمل اذا کان بمعنی الماضی فلم یوثر هذه المناسبة مع الضعف فی البناء کما لا یوثر فی العمل وکذا سقیا فانه لا یفید معنی الجملة بل معنی الجملة یستفاد منها وانما هو قائم مقامها فیکون مناسبة الجملة ضعیفة وکذا مناسبة احد اللام فانه بعضها بالنظر الی الاصل واما الآن فلا لان احد نکرة صار بمعنی غیره ولم یبق فیه معنی التفضیل فکان مناسبة اللام ومن ضعیفة وکذا مناسبة المثنی والمجموع لان کونهما بمعنی واو العطف اعتبار محض لان المثنی لفظ واحد وکذا المجموع والواو یقتضی المعطوف والمعطوف علیه ولو کانا فیهما معنی واو العطف حقیقة لکان فیهما معاملة المعطوف والمعطوف علیه فی الاحکام ولیس الامر کذلک فظهر انه لیس فیهما معنی واو العطف حقیقة بل باعتبارها محضا فیکون مناسبتهما واو العطف ضعیفة جدا فلا یوثر فی البناء وفیه نظر لان المراد بقوله غیر معتبرة لا یخلو من ان یراد غیر معتبرة فی منع الاعراب او فی اثبات البناء وعلی تقدیر الاول یلزم تعریف الشیء بنفسه اذ المعرب ما فیه الاعراب وعلی تقدیر الثانی یلزم اخذ المنافی فی التعریف لان البناء منافی الاعراب وکلاهما ممتنعان واجیب بان المراد الثانی ولا نسلم ان اخذ المنافی فی التعریف ممتنع حیث یقال العمی عدم البصر عما من شانه البصر والموت عدم الحیوة عما من شانه الحیوة واجیب ایضا بان المراد بالمعتبرة الملائمة لاثبات حکم ما والمناسبة مع الضعف والمعارض غیر ملائم لاثبات حکم من الاحکام وفیه نظر لانه علی هذا یکون المناسبة مجهولة وذکر الامور المجهولة فی الحدود لا یفید التعریف وارادة المناسبة القویة لا یخرجها عن الجهالة لکون القوة والضعف من الامور النسبیة فکم من قوی یکون بالنسبة الی ما فوقه ضعیفا وکم من ضعیف یکون بالنسبة الی ما دونه قویا وذکر الامور النسبیة یورث الجهالة فلا بد لک من بیان القوة والضعف فی المناسبة اللهم الا ان یقال المراد بالمناسبة نوع من الوجوه المعتبرة فی باب البناء وتلک الوجوه ستة اوجه بالاستقراء اما تضمن معناه کاین ومتی وکیف او بالمشابهة فی الافتقار ونحوه کالمبهمات او بوقوعه موقعه کنزال او بمشاکلة الواقع موقعه کفساق او بوقوعه موقع ما اشبه کالمنادی المضموم او بالاضافة الی ما اشبهه نحو هذا یوم ینفع الصادقین صدقهم وهذه الوجوه معلومة فی باب البناء وکون الشیء من الامور النسبیة لا ینافی العلم به فلا یرد الاشیاء المذکورة لان المناسبات التی یتحقق فیها لم یعتبر واقی هذا الباب فان قیل هذا الحد صادق علی مبنی الاصل لانه مرکب لم یشبه مبنی الاصل اذ الشیء لا یشبه نفسه قیل یخرج ذلک من الموصوف المرکب لان المراد الاسم المرکب بدلالة مورد التقسیم او یخرج ذلک بدلالة قوله لم یشبه مبنی الاصل لان غیره لما کان مبنیا بمشابهته فلا یکون مبنیا بنفسه بالطریق الاولی او لان کل واحد من مبنیات الاصل یشبه صاحبه کو کل واحد منها مبنی الاصل فلم یصدق علیه قوله لم یشبه مبنی الاصل ثم لما فرغ عن تعریف المعرب شرع فی بیان حکمه فقال

وحکمه ای حکم المعرب ان یختلف آخره لاختلاف العوامل المراد باختلاف آخره اختلاف صفته والا فآخر المعرب ما فی آخره من ... فی واللام فی قوله لاختلاف العوامل للصلة او بمعنی الوقت وانما قید باختلاف الآخر باختلاف العوامل الحروف وهو لا یختلف ... ما لیاء فانه لیس من حکم المعرب بل حکم المعرب فیه وهو الاختلاف التقدیری وقیل انما قید احترازا عن اختلاف آخره علامة ... ومن ابیک ومن زید فانه لا یکون من حکم المعرب وفیه نظر لان المراد هنا بیان حکمه لاسم احترازا عن اختلاف آخره فی من الآخر

المعرب بلا آلة مورد التقسيم فالحروف خارج عن مورد التقسيم فلا حاجة الى الاحتراز عنه واجيب بان كلام الشارح محتمل يحتمل ان يراد به من الاستفهامية وهو الاسم فلا بد من الاحتراز عنه لكونه مبنيا لا معربا فان قيل حكم الشيء وهو الاثر الثابت بذلك الشيء واختلاف اخر المعرب اثر العامل لا اثر المعرب فكيف جعل الاختلاف حكم المعرب قيل اضافة الحكم الى ضمير المعرب بمعنى في كضرب اليوم اي حكم فيه ولا شك ان الاختلاف حكم في المعرب او بمعنى اللام والاضافة بادنى ملابسة اي حكم له اختصاص بالمعرب بملابسة الوقوع فيه والمراد بالحكم الخاصة دون الاثر فان قيل العوامل جمع واقله ثلثة فيلزم منه ان لا يتحقق المعرب الا باختلاف ثلثة عوامل والامر بخلافه قيل اللام للجنس لان اللام اذا دخل على الجمع ولم يكن ثم معهود يحمل على الجنس فيبطل معنى الجمعية فان قيل جاء في زيد مثلا اذا وقع في اول الامر لم يختلف فيه العوامل وهو معرب قيل المراد صلاحية ترتب اختلاف الاخر على حصول اختلاف العوامل فيصدق على جاء في زيد اذا وقع في اول الامر انه بحيث اختلاف اخره عند حصول اختلاف العوامل او يراد في كلا الموضعين حصول الاختلاف بالفعل ويحمل الخاصة على كونها مفارقة لا لازمة فلا يلزم وجود الاختلاف في جميع الاحوال او يراد بالاختلاف الثاني الوجود اللازم بينهما اذ اختلاف العوامل يستلزم وجوده فكان من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم وانما قال باختلاف العوامل ولم يقل بوجود العوامل لمشاكلة قوله ان يختلف وصنعة المشاكلة من محسنات الكلام وهو ان تذكر لفظا بصورة غيره لوقوعه في صحبته فيكون المعنى ان يختلف صفة اخره لوجود العامل فلا يرد شيء مما ذكر وقوله لفظا او تقديرا تفصيل لاختلاف العوامل او لاختلاف الاخر فيكون هذا من باب التنازع بين الفعل والمصدر وهما منصوبان على انهما صفة مصدر محذوف اي اختلافا ملفوظا او مقدرا او على انهما جزكان الحال اي سواء كانت العوامل ملفوظة او مقدرة والجملة من باب التذييل وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها للتاكيد فان قيل ما بال المص جعل اختلاف الاخر لاختلاف العوامل حكما للمعرب ولم يجعله حدا كما جعله سائر النحاة قيل لو جعل ذلك حدا لزم الدور لان معرفة اختلاف الاخر يتوقف على معرفة المعرب فلو عرف به يلزم الدور وهو باطل واجيب بانه لا نسلم ان معرفة اختلاف الاخر موقوفة على معرفة المعرب اذ يجوز ان يعلم من استعمالات العرب قبل ان يعلم المعرب ان هذا النوع من الالفاظ يختلف اخره باختلاف العوامل وهذا النوع لا يختلف ولكن لا يعلم ان المعرب على اي من هذين النوعين يطلق فاذا لم يتوقف معرفة الاختلاف على معرفة المعرب لم يلزم الدور وفيه نظر لان معرفة اختلاف الاخر انما يحصل عن استعمالهم اذا كان المعرب مما اختلف اخره لفظا اما اذا اختلف تقديرا كالعصا فلا يحصل معرفة ذلك واجيب بانه يمكن معرفة ذلك بالاستدلال بالواحد او بالجمع اما الاول فمثل جرحى فانا لما عرفنا ان واحده وهو جريح يختلف اخره باختلاف العوامل استدللنا على ان عدم الاختلاف في الجمع لاجل المانع وهو الالف وعلى ان الاختلاف فيه متحقق تقديرا واما الثاني فمثل حبلى فانا لما عرفنا ان جمعه وهو حبليات يختلف اخره باختلاف العوامل استدللنا على ان عدم الاختلاف في الواحد لاجل المانع وعلى ان الاختلاف فيه تقديري فان قيل لما امكن معرفة اختلاف الاخر بالاستعمال او بالاستدلال بالواحد والجمع فما فائدة اضافة اختلاف الاخر الى اختلاف العوامل قيل اضافناه اليه للمدارية فان العامل مدار الاختلاف وجودا او عدما حيث يوجد الاختلاف عند وجود العامل وينعدم عند عدمه والشيء اذا دار مع الشيء وجودا او عدما يضاف اليه وفيه نظر فان المدارية قد وجدت في هذان وهذين حيث لوجد اختلاف اخرهما عند وجود العوامل وينعدم عند عدمه مع ان اختلاف اخرهما لا يضاف الى العامل عند الاكثر بل هما مبنيان والاختلاف فيهما صيغي وضعي على ما ياتي بيانه في اسماء الاشارة ان شاء الله تعالى واجيب بانه انما لا يضاف اختلاف اخرهما الى العامل

مع وجود الداعى ان بناءً على الواحد والجمع فان واحدهما وهو هذا والذى وجمعها وهو هؤلاء والذين لم يوجد فيهما الاختلاف
عند وجود العامل مع عدم المانع استند للهناء على ان الاختلاف فى مثنيهما مبنى وضعى غير مضاف الى العامل كالاختلاف فى
مبنى الضماير مثل انا واياى وقيل انما لا يضاف الاختلاف فيهما الى العامل بناءً على بناءهما لانهما لما وجد مبنيين علمنا ان الاختلاف فيهما
مبنى وضعى غير مضاف الى العامل وفيه نظر لان بناءهما مبنى على عدم اضافة الاختلاف فيهما الى العامل فلو بنى عدم اضافة +
الاختلاف فيهما الى العامل على بناءهما لزم الدور ثم لما فرغ من بيان المعرب وحكمه شرع فى بيان الاعراب فقال الاعراب ما اختلف
آخره به الضمير فى آخره عايد الى الاسم او المعرب وفى قوله به الى ما والباء للسببية اى الاعراب شئ اختلف آخر الاسم او آخر المعرب
بسبب ذلك الشئ فان قيل يدخل فى الحد العامل ولانه شئ اختلف آخر المعرب بسببه وكذا الاسناد والمقتضى للاعراب قيل كلمة
ما عبارة عن حركة او حرف فيخرج الاشياء المذكورة او يقال المراد بالسبب السبب القريب وهو ما يكون سببا بلا واسطة دون
السبب البعيد وهو ما يكون سببا بواسطة فيخرج الامور المذكورة لانها اسباب بعيدة لحصول الاختلاف لان العامل سبب قريب
لحصول الاسناد وهو سبب قريب لحصول المقتضى وهو سبب قريب لحصول الاعراب وهو سبب قريب لحصول الاختلاف
فكان العامل سببا له بوسايط والاسناد سببا له بواسطتين والمقتضى سببا له بواسطة والاعراب سببا له بلا واسطة فكان هذا
قريبا فان قيل الاختلاف فى آخر المعرب لا يحصل الا بحركتين اذ الحركة الاولى لا يحصل بسببها اختلاف آخر المعرب بل الاختلاف فى آخر المبنى
لان الاسم قبل تحقق الحركة الاولى مبنى لا معرب فينبغى ان لا يكون الحركة الاولى اعرابا قيل المراد بالسبب السبب القريب غير التام اى ما له
نوع تاثير التام فيدخل الحركة الاولى لان لها نوع تاثير فى اختلاف آخر المعرب لان الحركة الثانية لا توجب اختلاف آخره الا بعد
تحقق الاولى ويمكن ان يقال الحركة الاولى بعد السكون فيكون مما يتم به علة الاختلاف فيصدق عليها انها ما اختلف به آخر
لان الاسم بعد تحققها معرب اى مركب لم يشبه مبنى الاصل اختلف بها آخر المعرب من السكون الى الحركة وان لم يكن الاسم
معربا فى حال الاعراب اى فى حال الاختلاف من السكون الى الحركة ونظيره ما يقال ارضعت هذه المرأة هذا الصبى فان هذا +
الكلام صادق وان لم يكن الرضيع المشار اليه شابا فى حال الارضاع فكذا ههنا يصدق على الحركة الاولى انها اختلف آخر المعرب من
السكون الى الحركة وان لم يكن الاسم معربا فى حال الاختلاف من السكون فتامل فانه دقيق واذا عرفت هذا فاعلم ان الاعراب
عند المص عبارة عما يختلف به الاختلاف من الحركات والحروف وعند غيره عبارة عن الاختلاف اجيز للمص رح بانهم اتفقوا على
ان انواعه الرفع والنصب والجر وانما يتحقق بها الاختلاف لا انها نفس الاختلاف ولغيره بان الاعراب ضد البناء والبناء
ليس بواقع على الحركات بل الحركات ما به البناء فكذا الاعراب لا يقع على الحركات بل الحركات ما به الاعراب وقوله ليدل على المعانى
المعتورة عليه علة غاية الاختلاف اى ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف على المعانى المتداولة على ذلك المعرب او على آخر ذلك الاسم
وهى الفاعلية والمفعولية والاضافة اذ لولاه لالتبس بعضها ببعض ويخرج بهذه العلة حركة نحو غلامى لانها ما اختلف به آخر المعرب
لان غلامى معرب على اختيار المص رح على ما ياتى لكنها لا تدل على معنى من المعانى المذكورة وان جعلت العلة خارجة عن الحد
وكان ذكرها لاشارة الى علة وضع الاعراب فى الاسماء يخرج حركة نحو غلامى باعتبار الحيثية فانها ليست مما جئ بها من حيث
انها يختلف بها آخر المعرب بل من حيث انها توافق الياء ثم الاعتوار صيغة يقال اعتور والشئ وتعاوروه اى تداولوه وعلى
هذا يكون قوله المعتورة على صيغة اسم المفعول لان المعانى متداولة على المعرب لا متداولة حيث تداولها المتكلم على المعرب
وان ثبتت الرواية بكسر الواو وحمل على المجاز العقلى نحو عيشة راضية اى راض صاحبها فيكون المعنى على المعانى المعتورة مظهرها

اياها على المعرب ومظهر المعانى هو العامل ويمكن ان يراد فى الاعتوار مهنا معنى الدخول على وجه التناوب اى المعانى الداخلة
على المعرب على وجه التناوب اويراد به الاعراض اى المعانى المعترضة عليه ثم لما فرغ عن بيان الاعراب شرع فى بيان انواعها فقال
وانواعه رفع ونصب وجر اى انواع اعراب الاسم منحصرة على الثلثة لان الاعراب وضع للدلالة على المعانى وهى ثلثة فلذا الاعراب
ليكون الدال على حسب المدلول والا لزم الاشتراك لو كان الاعراب اقل من المعانى او الترادف لو كان الاعراب اكثر
منها وكلاهما خلاف الاصل وانما لم يذكر الالف والواو والياء مع ان الاعراب كما يكون بالرفع والنصب والجر يكون بهذه
الحروف ايضا لان الرفع والنصب والجر عند المص رح يقع على الحركات والحروف جميعا وانما سمى الرفع رفعا لارتفاع الشفة
السفلى عند التلفظ به او لوقوعه مرتبة من بين اخواته لكونه علما لما هو عمدة الكلام وانما سمى النصب نصبا لانتصاب الشفتين
اى ينتصبان على حالهما عند التلفظ به ولانه ينصب الفضلة اى يسمى الكلام من غير ان يحتاج اليها انه لازم وانما سمى الجر جرا لانه
علامة جر الفعل الى الاسم او لان الشفة السفلى تجر الى الاسفل عند التلفظ به فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر
علم الاضافة الفاء للتفسير اى فالرفع علامة الفاعلية والنصب علامة المفعولية والجر علامة الاضافة وانما قال الفاعلية والمفعولية
دون الفاعل والمفعول ليشتمل الفاعل والمفعول وما الحق بهما مطابقة لان الياء فيهما للنسبة جى بها للايذان بان لهما
ملحقا والتاء للتانيث جى بها للمطابقة او موصوف المونث فيكون المعنى فالرفع علم الخصلة المنسوبة الى الفاعل والنصب علم
الخصلة المنسوبة الى المفعول والخصلة المنسوبة الى الفاعل فى المبتداء كونه مسندا اليه وفى الخبر كونه جزءا ثانيا من الجملة
وفى خبر باب ان كونه جزءا ثانيا واقعا بعد كلمة ثلاثية او رباعية مشبهة للاسماء ولم يقتصر على مجرد كونه جزءا ثانيا لان المقتضى
للاعراب يلزم ان يكون حاصلا بالعامل كما قال المص فى حد العامل وكونه جزءا ثانيا غير حاصل بان جودة فى حصولها خلاف
ما ذكرنا لحصوله بان كما ترى وكذا نقول فى اسم ما ولا المشبهتين بليس كونه مسندا اليه واقعا بعد ما يقتضى الجزء كليس
وفى خبر لا التى لنفى الجنس كونه جزءا ثانيا بعد ما يقتضى الاسماء والخصلة المنسوبة الى المفعول فى الحال والتميز والمستثنى
المنصوب كونها فضلة كالمفعول وفى اسم ان ولا التى لنفى الجنس وفى خبر كان وما ولا بمعنى ليس كونه واقعا بعد ما لا يتم
بالمرفوع من حيث توقف تعقله على المنصوب لا من حيث صيرورته كلاما فان الفعل لا يتوقف فى صيرورته كلاما على المنصوب
ويمكن ان يكون الياء والتاء فى الفاعلية والمفعولية للمصدرية لما عرف ان ياء النسبة مع التاء تفيد معنى المصدر اى فالرفع
علم كون الشئ فاعلا والنصب علم كون الشئ مفعولا فعلى هذا يكون الرفع فى غير الفاعل والنصب فى غير المفعول مما الحق بهما على وجه
التشبيه والتقريب فيكون المعنى فالرفع علم كون الشئ فاعلا حقيقة او حكما والنصب كون الشئ مفعولا حقيقة او حكما +
فيدخل الملحقات وانما قال علم الاضافة ولم يقل علم الاضافية لان الياء والتاء فى الفاعلية والمفعولية ان كانت للنسبة
فالاضافة المصدرية بنفسها فلا حاجة الى جعلها مصدرا باتيان الياء والتاء وان كانت التاء لمطابقة للموصوف المونث والياء
للنسبة للايذان بان لهما ملحقا فليس للجر المعتد به ملحقا كالرفع والنصب فلا حاجة الى الياء المؤذنة بالالحاق
وانما قيدنا الجر المعتد به احترازا عن الجر الغير الاصلى فى نحو بحسبك درهم وكفى بالله فانه جر حصل بواسطة الحرف الزائد
الغير المعتد به فلم يجعل علامة وانما جعل الرفع علم الفاعلية للمناسبة بينهما فى القوة والنصب علم المفعولية لمناسبة
بينهما فى الضعف والجر علم الاضافة للمناسبة بينهما فى التوسط لان المضاف اليه تارة يكون فاعلا نحو اعجبنى دق القصار
الثوب واخرى مفعولا نحو اعجبنى ضرب اللص الجلاد فكذا الجر على ما بيناه فتدبر ثم لما فرغ عن بيان المقتضى

وهو الفاعلية والمفعولية والاضافة شرع في بيان ما يحصل به المقتضي وهو العامل فقال والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب اى عامل الاسم شئ بسببه يحصل المعنى المقتضي للاعراب وهو الفاعلية والمفعولية والاضافة كضرب في ضرب زيد فانه يحصل به فاعلية زيد وكضربت في ضربت زيدا فانه يحصل به مفعولية زيد وكالباء في مررت بزيد فانه يحصل به الاضافة في زيد وانما قدم الجار والمجرور على الفعل للاهتمام وحمله على الحصر غير محتاج اليه في الحد فان قيل يدخل في الحد الاسناد فانه ايضا يتقوم به المقتضي للاعراب قيل الباء للسببية والمراد به السبب البعيد فيخرج الاسناد لانه ليس بسبب بل هو شرط او لانه سبب قريب لحصول المعنى المقتضي للاعراب بخلاف العامل فانه سبب بعيد لحصوله على ما بينا في حد الاعراب وفيه نظر لان السبب البعيد مجاز وارادة المجاز في التعريف لا يجوز لانه يورث الجهالة في التعريف حيث يسبق الفهم عند الاطلاق الى المعنى الحقيقي دون المجازي واجيب بانه مجاز مشهور في الاصطلاح فتعين السبب البعيد ههنا او يقال ان كلمة ما عبارة عن العامل اى عامل الاسم عامل بسببه يحصل المعنى المقتضي للاعراب فلا يرد الاسناد فان قيل ان واخواتها عامل في خبرها عند البصريين ولم يصدق عليه حد العامل لان الفاعلية في خبرها كونه جزء ثانيا من الجملة ولم يحصل بان واخواتها لتحقق قبل دخولها قيل ليس الفاعلية في خبرها كونه جزء ثانيا من الجملة فقط بل كونه جزء ثانيا واقعا بعد كلمة ثلاثية او رباعية مفتتحة وهو مما يحصل بان واخواتها والمفعولية في خبر كان وما ولا المشبهتين بليس واسم ان ولا التي لنفي الجنس وفوعها بعد ما لا يتم بالمرفوع وهو مما يحصل بهذه العوامل اذ لولم توجد لما كان خبرها واقعا بعد ما لم يتم بالمرفوع وعلى هذا فقس هذا الجواب وان كان مذكورا من قبل لكنه ذكر في الحواشي ثمه وههنا فذكرته كذلك اتباعا للحواشي فان قيل العامل في المبتدء هو التجرد عن العوامل اللفظية للاسناد ولا يحصل به فاعلية وهو كونه مسندا اليه قيل لا نسلم انه لا يحصل به فاعليته لانه لولم يكن مجردا عن العوامل اللفظية بل دخلت هي عليه لم يتحقق فيه الفاعلية المبتدء بل تعينت به العوامل اللفظية فيتحقق في المبتداء حينئذ ما يقتضيه العوامل اللفظية البتة ولولم يكن المبتداء مجردا عن العوامل اللفظية للاسناد فعلم تحقق الفاعلية فيه ظاهر لا يحتاج الى البيان لان الفاعلية فيه كونه مسندا اليه ولا يتحقق ذلك بدون الاسناد اصلا لانه بدون الاسناد تعداد مثل الف وباء وعدة وعددان وزيد وعمرو وهو في حكم الاصوات التي لا تركيب فيها وحقها ان يتعلق بها عن معربة كقاف ونحو فعلم ان الفاعلية في المبتداء يحصل بالمجموع اي بالتجرد والاسناد جميعا فالحاصل ان الفاعلية فيه بدون التجرد لا يتحقق البتة بل قد يتحقق وقد لا يتحقق وبدون الاسناد لا يتحقق اصلا فعلم ان المجموع موثر في حصول الفاعلية فيه ثم ما ذكر المص ههنا فهو عامل الاسم ومعرفة عامل الاسم مسبوقة بمعرفة مطلق العامل اذ العلم بالمقيد مسبوق بالعلم المطلق فنقول العامل المطلق ما اوجب كون اخر الكلمة على وجه مخصوص فان قيل ما تريد بالوجه المخصوص فان اردت الوجه المخصوص على الاطلاق سواء كان اعرابا او بناء او غير ذلك يلزم ان يكون يا في يا زيد والياء في غلامي عاملا وليس الامر كذلك وان اردت وجها مخصوصا من الاعراب يلزم الدور على قول من اخذ العامل في حد الاعراب قائلا بان الاعراب ان يختلف اخر الكلمة باختلاف العوامل وان اردت وجها مخصوصا من مقتضى الاعراب يا باه ذكر اخر الكلمة لان الكلمة بتمامها موصوفة بالفاعلية والمفعولية والاضافة لا اخرها ويخرج عامل الفعل لان عامله لا يوجب الفاعلية والمفعولية والاضافة قيل المراد به وجه مخصوص مما اقتضاه المقتضي او الشبه التام بالاسم فلا يا باه ذكر اخر الكلمة لان ما اقتضاه المقتضي يتحقق في اخر الكلمة دون اولها واوسطها فلا يلزم الدور ولا يخرج عامل الفعل لانه ما ابدا

اقتضاؤه المشبه التام بالاسم على ما عرفت ثم لما فرغ عن بيان الاعراب وتقسيمه الى الرفع والنصب والجر شرع فى تقسيم اخر للاعراب باعتبار الحركات والحروف وبيان محالها وذلك ستة اقسام لان الاعراب اما بالحركة او بالحروف والاعراب بالحركة اما مستوفى للحركات الثلث اولا والثانى اما محمول فيه الفتحة على الكسرة او على العكس والاعراب بالحروف اما بالحروف الثلث او بالحرفين والثانى اما رفعه بالالف او بالواو فهذه ستة اقسام شرع فى بيانها على الترتيب فقال فالمفرد المنصرف الفاء جواب شرط محذوف اى اذا عرفت هذا فنقول المفرد المنصرف والمراد بالمفرد ههنا ما يقابل التثنية والجمع دون الجملة والمضاف وفى تقييده بالمنصرف احتراز عن المفرد الغير المنصرف كاحمد والجمع المكسر المنصرف وانما قيد الجمع بالمكسر احترازا عن الجمع السالم بالالف والتاء او بالواو والنون وقوله المنصرف صفة اخرى للجمع وفيه احتراز عن الجمع المكسر الغير المنصرف كمصابيح فان قيل لو قال فالمفرد والجمع المكسر المنصرفان لكان اخصر فما وجه العدول عنه الى الاطناب قيل انه وان كان اخصر الا انه لما كان يحتمل التغليب عدل عنه الى الاطناب وقوله بالضمة خبر لقوله فالمفرد والجمع وقوله رفعا اما ظرف اى كاينان بالضمة وقت رفع العامل او حال اى كاينان حال كونهما مرفوعين او مصدر نوعى اى يعربان بالضمة رفعا او تمييز عن النسبة [illegible] بالضمة رفعا وقوله والفتحة نصبا من باب العطف على معمولى عاملين مختلفين بتقديم المجرور نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو وقوله والكسرة جرا كالفتحة نصبا ثم الضمة والفتحة والكسرة بالتاء واقعة على نفس الحركة لا بشرط كونها اعرابية او بنائية بخلاف المجرد عن التاء فانها القاب البناء والمراد بالضمة والفتحة والكسرة اعم من ان يكون لفظية او تقديرية فلا يلزم التكرار فى قوله واللفظى فيما عداه وانما اعرب المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالحركات الثلثة لان الاصل هو الاعراب بالحركات والاصل فيه استيفاء الحركات الثلث ولا مقتضى للعدول عنه وانما قدم الاعراب بالحركات الثلث لاصالته فان قيل تدخل فى هذه الضابطة كلا والاسماء الستة لما مر ان المراد بالمفرد ههنا ما يقابل التثنية والجمع وكلا والاسماء الستة مفرد ان بهذا المعنى فيصدق عليهما المفرد المنصرف مع ان اعرابهما ليس بالحركات الثلث فينبغى ان يذكر قيد لاخراجها قيل المراد بالمفرد المفرد من كل وجه فيخرج به المثنى والمجموع وما الحق بهما وكلا والاسماء الستة ملحقات بالمثنى على ما سنشير ويقال اللام فى قوله فالمفرد اما للجنس فيكون الجملة قضية مهملة ولا يلزم بالحكم على الجنس بالاهمال الحكم على كل فرد لان القضية المهملة فى قوة الموجبة الجزئية واما للاستغراق فيكون الجملة قضية مسورة كلية وهى توجب اشتمال الافراد لا اشتمال احوالها وكلا والاسماء الستة معربان بالحركات الثلث ايضا وان لم يكن كذلك فى كل حال وفيه نظر لان بيان الاحكام الكلية لا يجوز بالقضية المهملة اذ لو جاز ذلك لبطلت القواعد الكلية باسرها ولم يبق حكم كلها ولان ذو مال غير معرب بالحركة فى حال من الاحوال فلا ينافى الاستغراق اصلا ولان الاستغراق لو كان موجبا لاشتمال الافراد دون احوالها لما احتيج الى تقييد المفرد بالانصراف لان المفرد الغير المنصرف ايضا معرب بالحركات الثلث وان لم يكن كذلك فى كل حال و اجيب عن هذا بان التقييد بالمنصرف وان لم يكن محتاجا اليه البتة لكن المصنف انما ذكره لانه يفيد تلفيقا حسنا مع الاعراب بالحروف لانه يفيد ان كل واحد من المعرب بالحركة والحروف ثلثة اقسام اذ لولا هذا القيد لكان المعرب بالحركة على قسمين والمعرب بالحروف على ثلثة اقسام فذكره لئلا يدل على مناط التقسيم ويمكن الجواب عن اصل السؤال بان كلا والاسماء الستة خارجة عن قوله فالمفرد اذ المراد بالمفرد المعرب بالحركة بدلالة مورد التقسيم وهو عن قول المنصرف دون الاسماء

المعربة بالحروف لم توصف بالانصراف وعدم الانصراف بل هي واسطة بينهما يشهد عليه كلام الزمخشري في المفصل والاسم المعرب على نوعين نوع يستوفي فيه حركات الاعراب والتنوين كزيد ورجل ويسمى المنصرف ونوع يختزل عنه الجر والتنوين ويسمى غير المنصرف ثم لما فرغ عن بيان المعرب بالحركات الثلث شرع في بيان ما يعرب بالحركتين ويحمل فيه الفتحة على الكسرة فقال جمع للمؤنث السالم بالرفع على انه صفة جمع المؤنث ولئن يعرف من الموصوف لان المضاف الى ذي اللام في باب الصفة بحكم ذي اللام عند سيبويه وهو الذي اختار المصنف على ما سيأتي في موضعه ان شاء الله تعالى وفي هذا القيد احتراز عن المؤنث المكسر نحو جمع حراء فان اعرابه بالحركات الثلث تحلا فجمع مؤنث السالم فان اعرابه بالضمة رفعا والكسرة جرا ونصبا نحو جاءتني مسلمات ورايت مسلمات ومررت بمسلمات وانما حملت الفتحة على الكسرة فيه لانه فرع لجمع المذكر السالم وقد حمل فيه الفتحة على الكسرة فحمل الفرع ايضا لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل فان قيل المزية لازمة بعد لان الاصل معرب بالحروف والفرع بالحركة قيل المزية يكون اعراب الفرع بالحركة متحملة ضرورة لعدم الحرف الصالح للاعراب في آخره بخلاف الاصل فانه يوجد في آخره حرف العلة الصالح للاعراب واقامتها مقام الحركات او يقال الاعراب بالحروف في الجمع صار اصلا مهملا معتبرا باعتبار ان الجمع فرع والاعراب بالحروف ايضا ..... الفرع فاعطى الفرع للفرع بحكم التناسب اصل مهمل عندهم فصار الاعراب بالحركة كانه فرع منها فان قيل اعراب بعض جموع المذكر ايضا بالضمة والكسرة نحو سجلات وسفرجلات فما فائدة بتقييد الجمع بالمؤنث قيل في الكلام حذف مضاف اي صيغة جمع المؤنث السالم او حذف معطوف اي جمع المؤنث السالم وما على صيغته فلا يخرج ما جمع بالالف والتاء من جموع المذكرين لان صيغته صيغة جمع المؤنث السالم في عرف النحاة وان كان بالحقيقة جمع المذكر ونقول ان المصنف رح لم يلتفت بالجمع بالالف والتاء من جموع المذكرين لقلته مجيئه ذلك لان دابهم بيان ما هو الاغلب والاكثر لا ما هو الاقل والاندر ونقول المراد بجمع المؤنث السالم الجمع بالالف والتاء مجازا بطريق ذكر الملزوم وارادة اللازم لان جمع المؤنث السالم في عرف النحاة واقع على الجمع بالالف والتاء والملازمة العرفية تكفي لصحة المجاز وبهذا حصل التقصي عما قيل لو قال الجمع بالالف والتاء لكان اشمل وانما قدم جمع المؤنث على غير المنصرف مع ترك لاحدى الحركات فيهما لانه اكثر خلافا للاصل من جمع المؤنث حيث ترك فيه احدى الحركات مع التنوين بخلاف جمع المؤنث حيث ترك فيه الحركة فقط وليتاتى ذكرهما على ترتيب الاخير انضمامها في قوله فالمعرب المنصرف ولان غير المنصرف بمنزلة المتحد لانه قد يكون مفردا وقد يكون جمعا ثم لما فرغ عن بيان ما يعرب بحركتين ويحمل فيه الفتحة على الكسرة شرع في بيان ما يعرب بحركتين ويحمل فيه الكسرة على الفتحة فقال غير المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا وانما حملت الكسرة على الفتحة فيه لانه لما ترك جره لتشبيهه الفعل باعتبار الفرعية كما ستعرف حمل الجر على النصب لمكان المناسبة بينهما في الصورة ثم لما فرغ عن بيان ما يعرب بالحركة شرع في بيان ما يعرب بالحرف فقال ابوك واخوك وحموك بكسر الكاف لانه خطاب للمؤنث لان الحم ابو الزوج او عصبته على حسب الاختلاف فلا يضاف الا الى المراة اي ابو زوجك وهنوك في هذه الاربعة منقوصات بالواو ودل عليه تثنيتها ابوان واخوان وهنوان واصلها ابو واخو وحمو وهنو على وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين وفوك هذا الحرف بالواو ولامها واصله فوه على وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين ودل عليه جمعه افواه كثوب واثواب فحذفت الهاء على سبيل الشذوذ فلذا قطع عن الاضافة ابدلت الواو ميما فقيل فم واذا اضيف فيقال فوك وذو مال لفظه مقرون بالواو وفي واصله ذو

على وزن فعل بفتح الفاء والعين و يضاف ذو الى الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى اسماء الاجناس الظاهرة
و قوله مضافة الى غير ياء المتكلم بالنصب على انه حال من قوله ابوك واخواته لانه مفعول فى الاعراب من حيث المعنى فيكون
حالا من مفعول الكلام او حالا من ضمير قوله بالواو والعبارة محمولة على التقديم والتاخير والا فالحال لا يتقدم على العامل
المعنوى و فى جعلها خبر كان المحذوف نظر لان حذفه بغير حرف الشرط سماعى فلا يحمل كلام المصنف عليه بلا ضرورة فلا
يقال كانت ههنا محذوفة مع حرف الشرط اى ان كانت مضافة فكان حذفه قياسيا لانا نقول ليس الامر كذلك بل حذفه
مع ذكر حرف الشرط قياسى نحو ان خيرا فخير فههنا ليس كذلك و قوله بالواو خبر قوله ابوك واخواته اى كاينة بالواو رفعا
و بالالف نصبا و بالياء جرا فان قيل قوله ابوك واخوك الى قوله بالواو و بالالف والياء من باب الحكم على الجزئى والمقصود
ههنا الحكم على الكلى وهو الحكم على الاسماء الستة المضافة الى غير ياء المتكلم سواء كانت مضافة الى الاسم الظاهر
نحو ابو بكر او الى الضمير الغايب نحو ابوه او الى الضمير المخاطب نحو ابوك والحكم على الجزئى لا يستلزم الحكم على الكلى
فكيف يتناول الحكم على ابيك واخواته الحكم على ابى بكر واخواته قيل المراد بقوله ابوك واخوك وهنوك وحموك وفوك
وذو مال الاسماء الستة المكبرة الموحدة المضافة الى غير ياء المتكلم لا هذه الالفاظ فان قيل من اى نوع هذه الارادة
قيل اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما والعلم يجوز تاويله بالصفة المشتهر مسماه بها كما عرف فى رب رجل حاتم ولكل
فرعون موسى اى رب جواد ولكل جبار قاهر عادل فيجوز ان يأول ابوك واخوك الى آخره بالصفة التى اشتهرت هى بها
ويمكن ان يقدر مثل مضافا ويجعل الصفة التى اشتهرت هى بها وجه الشبه اى مثل ابوك واخوك الى آخره فيكون الحكم
على الكلى ثم ان الاسماء الستة فى اعرابها وجوه منها اعرابها بالحروف الثلثة اذا كان فى اخرها حرف يصلح للاعراب وذلك اذا
مكبرة مضافة الى غير ياء المتكلم وانما اعرب حينئذ بالحروف الثلثة لانه الاصل وكذا
قدمه على المثنى وجمع المذكر السالم والمقتضى للعدول عنه واما بالحروف فلان هذه الاسماء تشبه للمثنى فى الدلالة على امرين
من حيث انها من الاسماء الاضافية فان الاخ يستلزم الاخ والاب يستلزم الابن وكذا البواقى وامكن الحمل بالشبه فى هذه
الحالة بوجود حروف العلة الصالحة لاقامتها مقام الحركات فى آخرها فى هذه الحالة بخلاف حالتى الافراد والاضافة
الى ياء المتكلم لعدم الحروف الصالحة للاعراب فى آخرها فى هاتين الحالتين وكذا فى حالة التصغير لان آخرها فى هذه الحالة حرف قبلها ساكن
حرف الصحيح بخلاف المثنى فى الدلالة على امرين بسبب لزوم الاضافة لكن لا يوجد فى آخرها حرف يصلح
للاعراب فى حالتى الافراد والاضافة بحيث لا يوجد حرف العلة فيهما فى حالة الاضافة سماعا حيث يقال ابك ودمك وكذا فى
سائر الحذف وفات الاداء فان قيل لما كان اعراب هذه الاسماء بالحروف لشبهه المثنى وجب ان لا يسبق فى الحروف الثلثة
لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل قيل انها وان تفرعت على المثنى فى الاعراب بالحروف لكنها استوفت الحروف الثلث بناء على اصالتها
ذاتا لكونها مفردة وكذلك قدمها على المثنى فان قيل ماذكره الشيخ ان اعرابها فى حالة الاضافة الى غير ياء المتكلم بالواو والالف والياء
فهو لا يخلو من ان يحمل على الوجوب او على الجواز فان حمل على الوجوب يرد فوك وهنوك وحموك فان اعرابها بالحروف فى هذه الحالة جائز
لا واجب حيث يقال فمك وهنك وحمك كما يقال فوك وهنوك وحموك وكلاهما لغتان مشهورتان وان حمل على الجواز يرد ابوك
واخوك وذو مال فان اعرابها بالحروف فى هذه الحالة واجب اما على
اللغات كما فى حمك وفمك وهنك قيل قوله بالواو والالف والياء محمول على الامكان العام وشاملا على الوجوب

والجواز لان الممكنة العامة هي التي يحكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة عن جانب المخالف للحكم فان كان الحكم في القضية للايجاب
كان مفهوم الامكان العام ارتفاع الضرورة عن جانب السلب لان المخالف للايجاب هو السلب وان كان الحكم في القضية
بالسلب كان مفهومه ارتفاع الضرورة عن جانب الايجاب لان المخالف للسلب هو الايجاب فاذا قلت كل نار حارة بالامكان
العام كان معناه ان سلب الحرارة عن النار ليس بضروري واذا قلت لا شيء من الحار ببارد بالامكان العام كان معناه ان ايجاب
البرودة للحار ليس بضروري وقول الشيخ ابواب ولنوك الى قوله بالواو وكالالف والياء قضية موجبة فاذا حملت هذه القضية
على الامكان العام كان مفهومها ارتفاع الضرورة عن جانب السلب فيكون معناه ان سلب اعراب هذه الاسماء بالحروف
ليس بضروري فيتناول الوجوب والجواز ويمكن ان يحمل كلامه على المطلقة دون الوجوب والجواز اي يعرب بالواو والالف دائما
فيتناول الوجوب والجواز ايضا ثم لما فرغ عن بيان ما يعرب بالحروف الثلث شرع في بيان ما يعرب بالحرفين ورفعه بالالف فقال
المثنى وكلا وكذا كلتا ولم يذكره لانه فرع كلا فذكر الاصل يغني عن ذكره وفيه نظر لانه ذكر اثنتان مع انه فرع اثنان ولجيب بان ذكرها
لنكتة وهي ان حكم التذكير والتانيث في باب العدد لما كان على خلاف جميع الاشياء صرح بلفظ المذكر والمونث فيهما للتنبيه على ان
التذكير والتانيث فيهما على طبق جميع الاشياء كما في الواحد والواحدة على انه مذكور في بعض النسخ متروك في بعضها قلنا ان يمنع
صحة الاولى فلا يلزم علينا تصحيح كل نسخة على ان الذكر عمل بالاصل فلا يتوجه نقضا على ان هذا الايراد على المناسبة وهي مسموع
وقوله مضافا الى مضمر حال عن كلا وفيه احتراز عما اذا كان مضافا الى مظهر فان حكمه حكم العصا نحو جاءني كلا الرجلين
ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين وقوله واثنان واثنتان عطف على المثنى وقوله بالالف والياء خبر قوله المثنى
وما عطف عليه اي كاينة بالالف رفعا والياء نصبا وجرا وانما اعرب المثنى والمجموع بالحرف لان كلا منهما فرع الواحد والاعراب بالحرف
فرع الاعراب بالحركة فتحقق المناسبة بينهما وبينه في الفرعية والحروف الصالحة للاعراب ثلثة فاعطي الالف للتثنية لخفتها وكثرة
التثنية لانها لا يختص بذكور العقلاء او لان الالف في الفعل ضمير التثنية نحو فعلا ويفعلان او لوقوع ضميرها في الفعل وهو واسطة
الواو للجمع لثقلها وقلة الجمع لانه يختص بذكور العقلاء او لان حصولها يجمع الشفتين لانها ضمير الجمع في الفعل نحو فعلوا
ويفعلون او لوقوع ضميره في الفعل وهو هو وحذفها حالة الرفع فيهما لقوتها وبقي الحالتان في كل واحد منهما فاشتركت
الياء للضرورة وفرق بين التثنية والجمع بحركة ما قبلها ففتح في التثنية لوقوع ماقبل الالف وكسر في الجمع لوقوع الياء ثم زيدت
النون عوضا عن الحركة والتنوين الثابتين في الواحد هذا مذهب سيبويه فان قيل حرف الاعراب فيه اعوضا عن حركة
الواحد فلو كان التنوين عوضا عنها لزم تكرار العوض قيل النون عوض عن حركة الواحد من حيث انها اعراب فلا يلزم تكرار العوض او يقال
النون عوض عن حركة الواحد وتنوينه وحرف الاعراب اعراب للمثنى والمجموع لا عوض عن حركة الواحد فلا يلزم تكرار العوض فصار
اعراب المثنى بالالف رفعا والياء نصبا وجرا والجمع السالم بالواو رفعا والياء جرا ونصبا فان قيل الدليل الذي ذكرتم في اعراب
المثنى والمجموع بالحرف يوجد بعينه في المصغر والمنسوب والمكسر ايضا لانها فرع المكبر والمنسوب اليه والواحد كما ان الاعراب
بالحرف فرع فينبغي ان يعطى الفرع للفرع ههنا ايضا بحكم التناسب قيل سلمنا ان التناسب يقتضي اعرابها بالحرف لكنا تركنا
العمل بالتناسب لضرورة عدم الحرف الصالح للاعراب في آخرها وقيل اعرب المثنى والمجموع بالحرف لان في آخرهما حرفا
دالا على التثنية والجمع وامتنع اعرابهما بالحركة لفظا فاما ان يعربا بالحركة تقديرا او بالحرف لفظا وكلاهما خلاف الاصل لكن
الاعراب بالحرف لفظا اولى لانه اظهر في الدلالة من الاعراب تقديرا ولان كان عن كونه فرعا ...

ايضاً فانه متردد بين ان يعرب بالحركة تقديراً وبالحرف لفظاً فينبغي ان يعرب بالحرف لفظاً لانه في الدلالة اظهر من المقدر
وان كان حركة قيل سلمنا ان هذا الدليل يوجد بعينه فيه لكن تحقق فيه مانع من جعل اعرابه بالحرف لانه لو جعل اعرابه
بالحرف يلزم احد المحظورات الثلث لان اعرابه بالحرف لا يخلو اما ان يكون بالالف الملفوظة مع ترك التنوين فيلزم
ترك التنوين من الاسم المتمكن وذا غير جائز او بالالف الملفوظة مع بقاء التنوين فيلزم التقاء الساكنين وهو ممنوع ايضاً
او بالالف المقدرة مع اثبات التنوين فيلزم خلاف اصلين الاعراب بالحرف وتقدير الحرف وقد ثبت عن تقدير الحركة فرّت
في تقدير الحرف فاذا تحقق المانع عن الاعراب بالحرف اعربناه بالحركة تقديراً ضرورة مع اثبات التنوين وحذف الالف
لفظاً لئلا يلتقي ساكنان بخلاف المثنى والمجموع حيث لا مانع من اعرابهما بالحرف لفظاً فاعربناهما بذلك وقيل اعرب المثنى
والمجموع بالحرف لانه وجد في آخر كل واحد منهما وضعاً حرفان الدالتان على التثنية والجمع فلو جعلنا كل واحد من هذين
الحرفين لكل واحد من المثنى والمجموع لزم الترادف وهو خلاف الاصل فاخرجناهما عن الترادف بتخصيص كل واحد منهما لمعنى
وجعلنا اختلافهما اختلاف الاعراب ووجه تخصيص الالف بالمثنى والواو بالمجموع واشتراك الياء قد مر وانما اعرب كلا
مضافاً الى مضمر بالحرف لانه موحد اللفظ مثنى المعنى فعملنا بالاعتبارين في الحالتين فاعربناه بالحرف باعتبار معنى
التثنية في حال الاضافة الى المضمر واعربناه بالحركة المقدرة باعتبار موحد اللفظ في حال الاضافة الى المظهر ولم يعكس
لمناسبة المضمر مع المعنى في الخفاء ومع الاعراب بالحرف في الفرعية ومناسبة المظهر مع اللفظ في الظهور ومع الاعراب
بالحركة في الاصالة ولانه اذا اضيف الى مضمر يكون تاكيد المثنى البتة فحمل على متبوعه ولانه اذا اضيف الى مثنى مضمر
متصل صار مع كلا متزاجه بكلمة واحدة فقوي امر التثنية فيه لفظاً ومعنى فاجري مجرى المثنى في الاعراب وانما اعرب
اثنان واثنتان بالحرف في كل حال لتشبههما بالمثنى لفظاً ومعنى اما لفظاً فلوجود الالف والياء في آخرهما واما معنى فللدلالة
على شيئين بخلاف كلا فانه يشبه المثنى معنى لا لفظاً فاعرب اعرابه في حال دون حال ثم لما فرغ عن بيان ما يعرب بالحرفين
ورفعه بالالف شرع في بيان ما يعرب بالحرفين ورفعه بالواو فقال جمع المذكر السالم وفي قيد المذكر احتراز عن جمع المونث
السالم وفي قيد السالم احتراز عن جمع المكسر نحو مسلمات ورجال وآلوجه وكلاعن لفظ فان قيل قد قال انه لا يوجد
في العرب كلمة آخرها واو بعد ضمة وهذا اللفظ كذلك قيل الواو فيه فرض من التغير فلم يعتد به او يقال الواو فيه لا قائم مقام
الضمة صلوت كاما منه لا واو ومشرون واخواتها اي امثال عشرون ونظائرها من ثلثين الى تسعين وارادة الامثال
والنظائر بالاخوات على وجه الاستعارة المصرح بها بتشبيه النظائر والامثال بالاخوات وقوله بالواو والياء خبر قوله جمع
المذكر وما عطف عليه اي كائنة بالواو رفعاً والياء نصباً وجراً وقد مر الدليل على اعراب جمع المذكر السالم بالحرف وانما اعرب
الو بالحرف لانه يشبه جمع المذكر السالم لفظاً ومعنى اما لفظاً فلوجود ما يصلح للاعراب في آخره واما معنى فللدلالة على الكثرة
لانه محمول على واحده وهو ذو وطائفة اللباب وفي كلا الدليلين نظر اما الاول فلانه منقوض في نحو اولو وتلقس ليوجد
الشبه فيما ذكر فينبغي ان يحمل على جمع المذكر السالم واما الثاني فلان الحمل دليل ضعيف والاعراب بالحرف حكم ثبت
على خلاف الاصل وما ثبت بخلاف الاصل لا يثبت بدليل ضعيف ولان الحمل لو كان علة للاعراب بالحرف لوجب
ان يحمل اباؤك واخوتك على ابوك واخوك فالقول بالحمل في بعض الجموع دون البعض تحكم محض واجيب عن الاول
بان الواو في اولو وقلنس لو جعل ياء على قياس الفتحة بعينه فلو اعرب بالحرف كالجمع السالم لزم بالواو ... [illegible]

فيكون ثقيلا وفيه نظر لان الواو في معرض التغير فلم يقيد به ولان الواو واقعة مقابل الضمة فصارت كانها ضمة لا واو فلا يكون ثقيلا كما قلتم في الواو وعن الثاني بان الاعراب
بالحرف صار اصلا فيهما معتبرا في الجموع لكونها في اصلها فيهما فرعا فصار كالاعراب بالحركة كما تنزع فيها بالجواز وثبت بدليل ضعيف وان العمل بالحمل في ذلك ابلغ وانحو
غير ممكن لعدم الحرف الصالح للاعراب في اخرها بخلاف الوحيث وجد اخرج في جمع صالح للاعراب فامكن العمل بالحمل والكائن ان يقال انه لو لم يوجد فيه موارد استعمال
الاعراب بالحرف دعت الضرورة الى الاعتبار بشبه الجمع او الحمل على الواحد والكائن ذلك دليلا ضعيفا اذ لا وجه لاعراب بالحرف سوى ذلك بخلاف اولي
ولبائك واخواتك فانا لم نجد في موارد استعمال معربة بالحرف فلم تقسر الضرورة الى اعتبار الشبه والحمل على الواحد وانما اعرب عشرون واخواتها بالحرف
لتشبه جمع المذكر السالم لفظا ومعنى ايضا على ما مر في الوفاق قيل اعرب بعض جموع المؤنث ايضا بالواو والياء نحو سنين وثبون وقلين وغيرها فيجب
المؤنث فما فائدة تقييد الجمع بالمذكر قيل هذا على طريق جمع المؤنث السالم فهو على حد مضاف اي صيغة جمع المذكر السالم او على حد معطوف اي جمع المذكر السالم وما
صيغته فلا يخرج ما جمع بالواو والياء من جموع المؤنث لان صيغتها صيغة جمع المذكر في عرف النحاة وان كانت من جموع المؤنث او يقال ان المصنف
لم يلتفت بالجمع بالواو والياء من جموع المؤنثات لقلته وذا بهم المالوف بيان ما هو الغالب او يقال المراد بجمع المذكر السالم الجمع بالواو
او بالياء والنون مجازا بطريق ذكر الملزوم وارادة اللازم لان جمع المذكر السالم في عرف النحاة واقع على الجمع بالواو والياء والنون واللازم منه
العرفية يكتفي ببعض المجاز وبهذا سقط ما قيل لو قال الجمع بالواو او بالياء والنون لكان اشمل ثم لما فرغ عن تقسيم الاعراب الى الحركات شرع في تقسيم
آخر للاعراب باعتبار ظهوره وعدم ظهوره فقال التقديري اي تقدير الاعراب على حد المضاف اليا والاعراب التقديري على حذف الموصوف
وياء النسبة على خلاف القياس لقرينة قوله واللفظي او الاعراب التقديري المقدر على حذف المضاف وجعل المصدر بمعنى
المفعول وانما قدم الاعراب التقديري على اللفظي لانه قليل فقدم قصدا للاختصار ببيانه وتعميم اللفظي في كل ما عداه وكلمة ما في قوله
فيما تعذر مصدرية حينية اي التقديري كائن في وقت تعذر تلفظ اعرابه بحذف المضافين من غير تعذر او موصوفة او موصولة وا
في تعذر عائد الى الموصوف او الموصول اي في معرب او في المعرب الذي تعذر تلفظ اعرابه على حذف المضافين من غير تعذر ايضا
كعصا الكاف في محل الجر على انه بدل من ما اي في مثل عصا او في محل الرفع على انه خبر للمبتدأ المحذوف اي هو كعصا او في محل النصب
على انه صفة مصدر محذوف اي تعذر امتناعه اعراب عصا وغلامي مطلقا صفة زمان محذوف اي زمانا مطلقا اي في جميع الاحوال
او صفة لمصدر محذوف للتعذر المحذوف مضافا الى عصا اي كتعذر اعراب عصا وغلامي تعذرا مطلقا من غير تقييد ببعض
الاحوال والمراد مثل عصا كل اسم مقصور ومثل غلامي كل معرب بالحركة مضافا الى ياء المتكلم وانما تعذر الاعراب في عصا التعذر
الحركة على الالف وفي غلامي لان ما قبل الياء يستحق الكسرة قبل مجيء الاعراب لموافقة الياء لان الاضافة سابقة على دخول العامل
لان المفرد قبل المركب فلما جاء الاعراب بالتركيب ودخول العامل ووجدت محلها مبنيا في وجوده وجب تقديرها اذ لو اعرب بالحركة
لفظا لزم تحريك الحرف الواحد بحركتين مختلفين في حال الرفع والنصب ومتماثلين في حال الجر وهو محال فلم يبق الا بالحركة تقديرا
في جميع الاحوال وهو مذهب المصنف وذهب قوم الى انه معرب لفظا في حال الجر اذ يمكن ان يجعل كسرته جرا كما جعل الف التثنية و
واو الجمع رفعا لا على الفاعلية واجيب بانه يلزم توارد المؤثرين اللفظين وهما الياء والعامل على اثر واحد بخلاف الف التثنية
وواو الجمع حيث يلزم فيه توارد المؤثرين احدهما لفظي وهو العامل والآخر معنوي وهو التثنية والجمع وذهب قوم الى انه
مبني في الاحوال كلها الغاية امتزاجه بالمبني للاضافة الى المبني واتصال الضمير وسكون حرف العلة واجيب بان الاضافة
يمنع البناء لانها نازلة منزلة التنوين لكونه دالا على امكنية الاسم فكذا ما هو نازل منزلته وهو الاضافة فلا تؤثر في البناء
الا ترى انهم لم يبنوا المضاف من المنادى والمنفي بلا التي لنفي الجنس مع ان العلة التي اوجبها البناء في مفردهما قائمة وكذا

وفيه نظر لان بعض المبنيات مضافة كحيث واذ ونحوهما فانهما اضيفت الى الجملة مع انها مبنية واجيب بان الاضافة فرضت
مانعة لان تأثير بعض الشيء انه اذا كان معربا قبل الاضافة فالاضافة تمنع بناءه واما اذا كان مبنيا قبلها فهي لا ترفع بناءه والمبنيات
المضافة من هذا القبيل فانها كانت مبنيات قبل الاضافة فاذا اضيفت الى الجملة المبنية فالاضافة لا تمنع بناءه وسره ان اضافة
المبني نازلة منزلة التنوين المقدر اي المفروض والتنوين المقدر غير مناف للبناء لعدم دلالته على امكنية الاسم فكذا
الاضافة النازلة منزلته لا تنافيه بخلاف اضافة المعرب فانها نازلة منزلة التنوين المحقق وهو مناف البناء لدلالته على
امكنية الاسم فكذا الاضافة النازلة منزلته تنافيه فان قيل اضافة المعرب قد تكون علة البناء كما في يومئذ ويومئذ فان يوم
كان معربا قبل الاضافة ثم صار مبنيا بالاضافة الى الجملة ولو بواسطة كما في يومئذ فكيف تكون منافيا للبناء والشيء لا يكون
علة لما ينافيه قلت الاضافة تمنع تاثير علة اخرى في البناء لا انها تؤثر بنفسها اذا كانت داعية اليه بنفسها وذلك لان الاضافة اذا كانت
داعية اليه بنفسها كانت مقارنة لذات العلة مقارنة لحكمها فكانت نازلة منزلة التنوين المقدر فلا يكون مانعة كالبناء
المتقدم على الاضافة لا تمنع الاضافة كذلك فان قيل للخصم ان يقول ان الاضافة في غلامي ايضا داعية الى البناء بنفسها
فكيف يكون مانعة له قلنا لا نم ان الاضافة فقط داعية اليه بل علة البناء كما قال الخصم هو المجموع المركب من ثلثة اجزاء الاضافة
الى المبني واتصال الضمير وسكون حرف العلة فكانت الاضافة الى المبني جزء علة البناء والعلة اذا كانت ذات اجزاء لا يثبت الحكم
الا بجميع اجزائها ولهذا لا يبنى غلام بالاتفاق لعدم اتصال الضمير وسكون حرف العلة وان تحقق الاضافة الى المبني وكذا
لا يبنى غلامك لعدم سكون حرف العلة وان تحقق الاضافة الى المبني واتصال الضمير وفيه نظر لان الحكم اذا تعلق بعلة ذات اجزاء
يضاف الى آخرها وجودا على ما عرف والاضافة في غلامي آخرها وجودا لان اتصال الضمير وسكون حرف العلة سابقان على
الاضافة فينبغي ان يضاف الحكم اليها واجيب بانه يحتمل ان يكون هذا على اصطلاح الاصوليين دون النحاة فلا يكون حجة على النحوي
نظرا لان الاصل بين الاصطلاحات التوافق ما لم ينص على مخالفته بالتصريح وههنا لم ينص كذلك وذهب قوم الى ان غلامي ليس بمعرب
ولا مبني لتوسط الحرف الآخر بالحركة والاعراب والبناء من صفات الآخر والجواب ان توسط الحرف الآخر يوجب انتفاء
الاعراب والبناء في الحرف المتوسط ولا يوجب انتفاءهما في اللفظ بل يجوز ان يكون الاعراب في اللفظ بالحركة تقديرا فالقول
بكونه غير معرب ومبني غلط وقوله واستثقل على بناء المجهول عطف على تعذر اي التقدير كائن في وقت استثقال التلفظ
اعرابا في معرب او في المعرب الذي استثقل التلفظ باعرابه على نحو ما مر كقاض صفة مصدر محذوف او خبر مبتدأ محذوف
اي استثقالا مثل استثقال التلفظ باعراب قاض او هو مثل بقاض والمعنى قاض كل اسم متمكن في آخره ياء قبلها
كسرة وقوله رفعا وجرا ظرف له اي وقت رفع العامل وجره او حالان اي في حال رفع العامل وجره وانما استثقل الاعراب
في قاض رفعا وجرا لثقلهما على الياء بخلاف النصب فانه يظهر لان الاعراب اللفظي اصل ولا مانع للنصب لخفته فيقال
جاءني قاض ورأيت قاضيا ومررت بقاض وقوله ونحو مسلمي يحتمل ان يكون مرفوعا ومنصوبا على انه عطف على قوله
كقاض او على انه خبر مبتدأ بمعنى هذا او مثله مصدر محذوف ويحتمل ان يكون مجرورا على انه عطف على قاض ويكون
التقدير وكنحو مسلمي رفعا فانه يتبين على هذا الامر تكرار اداة التشبيه وهو الكاف والنحو ... اداة التشبيه الا انه
في الاستقبال والثاني فيكون النحو جمعا مسلما بالواو والنون مضافا الى ياء المتكلم واصله مسلموي فابدلت
الواو ياء ولوحظت في الياء كما في مرمي فانما استثقل الاعراب في مسلمي رفعا لانه ... الضمة ... قبل الياء

في حال الرفع بالياء لاجتماع الواو والياء وسبق احديهما بالسكون فما لم يبق الواو لفظا تقديري ع ق واما نسبيه وجرا فلفظي
لان علامتهما الياء وهي ثابتة وبالادغام لا يخرج الحرف عن حقيقته اذ المدغم والمدغم فيه حرفان في اللفظ وحرف واحد في الكتابة
فان قيل الحكم بتعذر الاعراب في عصا وبالاستثقال في مسلمي غير متضح لانه ان اعتبر التعذر والاستثقال بعد الاعلال
فلا يشك ان اعراب مسلمي بعد الاعلال متعذر ع ق لا مستثقل مثل اعراب عصا حيث تعذر التلفظ بالواو بعد الاعلال
وان اعتبر قبل الاعلال فلا شك ان اعراب عصا قبل الاعلال مستثقل لا متعذر مثل اعراب مسلمي وهذا ظاهر فالقول
بالتعذر في عصا وبالاستثقال في مسلمي تحكم محض قيل اعتبار التعذر والاستثقال باعتبار الموثر في تقدير الاعراب
ولا شك ان الموثر في تقدير الاعراب في عصا ما بعد التعليل من التعذر وفي مسلمي ما قبله من الاستثقال فان اعراب مسلمي
في حالة الرفع بالواو وثقله قبل الاعلال يوجب تقديرها بخلاف عصا فان اعرابه بالحركة وثقله قبل الاعلال يوجب ابدال
الواو بالالف لا الاسكان وتقدير الحركة بل الموجب في تقديرها ما بعد الاعلال من التعذر فافهم فانه فرق دقيق ويمكن
ان يجاب عنه بان الاعلال على نوعين نوع سبق اعتباره عن حالة التركيب الذي يبحث عنه النحاة ونوع تاخر اعتباره
عن حالة التركيب فالنوع الاول مثل عصا فان اعلاله لم يتوقف على التركيب بل قيل انه يعلل في حالة التعداد ايضا والنوع
الثاني مثل مسلمي فان اعلاله يتوقف على التركيب الذي يبحث عنه النحاة لانه مبني على اجتماع الواو والياء واجتماعهما مبني
على اعتبار الاضافة بين مسلمون وياء المتكلم واضافة شيء الى شيء امر يتعلق بالتركيب فمثل عصا بلغ النحاة من واضع
المفردات معلا بابدال الواو الفا فلما استحق الاعراب بعد التركيب فقد تعذر فيه الاعراب اذ الالف لا يقبل الحركة فحكموا
بتعذر الاعراب فيه مطلقا سواء كان قبل التركيب او بعده بخلاف مسلمي فانه بلغهم من واضع المفردات بالواو رفعا
غير معلل بالابدال والادغام فلما استحق الاعراب بعد التركيب فقد امكن الاعراب فيه بالواو رفعا والياء نصبا وجرا الا انه في
حالة الاضافة الى ياء المتكلم لاجتماع الواو والياء وسبق احديهما بالسكون فحكموا باستثقال الاعراب فيه رفعا وجعلوه
معللا بالابدال والادغام للوضع الكلي وهو ان الواو والياء اذا اجتمعتا وسبقت احديهما بالسكون يلزم قلب الواو
ياء وادغام الياء في الياء واما نصبه وجره فلفظي لظهور ان علامتهما الياء وهي باقية بعد الادغام والله اعلم بالصواب ع ق
عن بيان الاعراب التقديري شرع في بيان الاعراب اللفظي فقال واللفظي كائن فيما عداه اي فيما عدا ما تعذر او استثقل
وقيل الضمير راجع اليهما بتاويل المذكور لان ضمير الواحد لا يعود الى الشيئين وفيه نظر لان العائد الى المعطوف والمعطوف عليه يجب
افراده لان او لاحد الامرين غير معين يقال زيد او عمرو قائم ولا يقال قائمان فلا حاجة الى التاويل ثم لما ذكر غير المنصرف قبل عن غير المنصرف
فصل لابد من تعريفه فقال غير المنصرف ما فيه علتان كلا منهما موجودة مستقلة منه الجزا وجزء غير المنصرف وهو مبتدأ وغير وان لم
يتعرف بالاضافة الى المعرفة لتوغله في الابهام الا انه يعبر معرفة عند اشتهاره بمغايرة المضاف اليه بان يكون له ضد واحد
نحو عليك بالحركة غير السكون وههنا كذلك لان غير المنصرف له ضد واحد وهو المنصرف فتعرفه ويكون مسند الكنه موصوفة
جزاء وقوله غير المنصرف مبتدأ وغيره ان لم يتعرف بالاضافة الى المعرفة فلا فرق من التنصيص في ... من جزء من مشترك
الكثير ... فلا يكون ... وقيل ... على الموصول ... مبتدأ وخبره
خبره ... او الا ... كليتان ... والتنكير في مقام
المعرفة ... لكن ذكرها ... الفائدة

صار الآن وهو كالاسم في الوزن وهو الفعل ومنع كما يستقيم على الاختصاص وهو الجر والتنوين وتوابع واحد منهما تقوم مقامهما عطف على قوله علتان والجار ومجرور وصف
واحدة والجملة الفعلية صفة بعد صفة اي فيه علة واحدة كاينة من التسع تقوم مقام العلتين وانما عدل عن تعريف المتقدمين وهو
يختزل عنه الجر والتنوين لان الحكم باختزال الجر والتنوين يتوقف على منع الصرف فلو عرف غير المنصرف به لزم الدور ورد
بان اختزال الجر والتنوين معروف باستعمال العرب قبل ان يعرف غير المنصرف فلا دور فان قيل الحكم لا يثبت الا بعلة ولهذا الاثر [illegible]
او اثبت بالشرع لا يثبت بالعلة والوصية والاثر ونحو ذلك كان العلتين ان كان كل واحد منهما لا يثبت الا بهما كانت تكفي لزم توارد العلتين المستقلتين على اثر واحد وان
لم تكن كافية فليس بعلة تامة فكيف يثبت هذا الحكم وهو منع الصرف بالعلتين قيل كلام الشيخ ماول اي ما فيه جزء اعلة ذات جزئين
على طريق ذكر الكل وارادة الجزء او محمول على حذف مضاف اي ما فيه ان ناقصتان فالعلة التامة لمنع الصرف هو مشابهة الفعل وذلك
لا يتحقق الا بمجموع العلتين فكان كل واحد منهما جزء علة او علة ناقصة لان احدى العلتين معارضة باصالة الصرف فاذا وصلت
بالاخرى ترجحت وصارت تامة كذا قالوا وفيه نظر لان اشتراط العلتين لا يخلو اما ان يكون للفرعية او لمنع الصرف فلو اريد الاول لا غنى
عن التاويل بجزئي علة وعليها قضيتين اذ الفرعية بجهتين فكل علة لكل جهة علة تامة فلا يلزم ما ذكرتم وان اريد الثاني لزم
تعريف الشي بما يساويه في المعرفة والجهالة لان منع الصرف يساوي غير المنصرف في المعرفة والجهالة فان قيل هذا الحد صادق على
هند وسلاسل ومسلمات علم امراة حيث وجد فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما مع انها منصرفات قيل
المراد علتان معتبرتان والعلتان فيهما غير معتبرتين لمعارض ومانع فان هندا وان وجد فيه علتان لكن خفة سكون الوسط
يعارض ثقل احد العلتين وكذا سلاسل واغلالا وان وجد فيه علتان لكن التناسب المقصود الاهم عندهم يعارضهما
وكذا مسلمات علم امراة وان وجد فيه علتان لكنا لو قلنا بعلم الصرف فات المقابلة المقصودة في المنقول عنه لان
التنوين دخلت فيه بمقابلة نون مسلمون ولزم قلب تبعية نصبه لان النصب في المنقول عنه تابع للجر وفي غير المنصرف
على العكس فيفوت المقابلة بمنع التنوين ولزوم قلب تبعية النصب بمنع الجر يعارضان كلتا العلتان فعدم الحكم ههنا
لمانع وفيه نظر لانه لا يخلو اما ان يراد به علتان معتبرتان للفرعية او لمنع الصرف او لاختزال الجر والتنوين وعلى تقدير الاول
لا يحتاج الى التاويل بجزئي علة وعلى الثاني يلزم تعريف الشي بما يساويه وعلى الثالث يقع على المصنف ما ابى عنه وهو لزوم
الدور ثم لما ذكر العلل التسع في حد غير المنصرف مجملة والتعريف الاجمالي لا يحصل بالغرض شرع في بيانها مفصلة فقال وهي اي العلل
التسع التي سبق ذكرها للفرعية الاسم او لمنع الصرف مذكورة في هذين البيتين وهي عدل ووصف في كلام المصنف خبر لقوله
وهي الخارج عن البيت اي كلمة المجموع وهذا اقتباس حيث جعل البيتين من كلامه ولم يصرح بكونهما من كلام الغير وفي كلام
الشاعر بدل من قوله تسع المذكور في البيت الذي قبله وهو موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان منها فما للصرف تصويب
او خبر مبتدا محذوف وكرر هي عدل ووصف وتانيث ومعرفة بالتنوين والالف لا يستقيم الوزن وعجمة ثم جمع ثم تركيب والنون
زايدة بالرفع والنصب على الرفع خطأ لان المصنف النون يجعل كلاهما زايدة بل كيل ذكر سابقا والعلل نكرة اي ونون زايدة او علة
بدل من النون بحذف موصوف اي والنون نون زايدة او على الخبر مبتدا محذوف وقيل اي والنون هي زايدة والجملة
معترضة او صفة النون بجعل اللام فيه للعهد اي النون هي زايدة او بجعلها للموصول اي والنون التي هي زايدة واما النصب
فعلى الحال مؤكدة من مضمون الجملة الاسمية وهي قوله هي النون لان النون المعدودة في علل غير المنصرف مشتهرة
بكونها زايدة اذ لا يتحقق الفرعية في غيرها وكانت الجملة السابقة متضمنة بمعنى [illegible] [illegible] و

ان يكون حال الاسم وكذا لتعليم يعملون تلك الجملة على نحو قول من كان مشهورا
بالشيطنة انا فلان رجل لا شيا عا فاذا نحالو المقلية عن التنوين اذ هو فاعل معنوي لا لفظا اذا قيل سوء الظن كذا وكذا كان قيل بعت الصوف كذا وكذا والنون زايدة
وما قيل ان نصبه على الحكاية عن حاله في قولنا بعت الصوف كذا وكذا والنون زايدة اخلاء عاملها هاهنا ينصبها وفيه نظر لان الاعراب المحكي
انما يجوز اذا كان معهودا كقولك رفعت زيدا بعد قولك هذا زيد اما اذا لم يكن معهودا فلم يجز لانه يفضي الى فتح باب المزيلة
وسد باب التخطية في الكلام العربي لان كل مرفوع ومنصوب ومجرور يحتمل حكاية الفاعلية والمفعولية والاضافة فوجب
ان لا يكون تركيب من التراكيب العربية خطاء وكلمة من في قوله من قبلها الف بمعنى في لما عرف ان كلمة من تكون في الظروف
بمعنى في ولا يدخل على قبل وبعد وعند ولدى ولدن من حروف الجر الا من وقوله الف فاعل من قبلها لاعتماده على الموصوف
او على ذي حال او مبتداء متقدم من الخبر والجملة الظرفية او الاسمية صفة لوحدة وزن فعلى وهذا القول تقريب اي القول بانها
تسع مقرب الى الصواب وفيه احترازا عن قول من قال بانها عشرة وزاد شبه الف التانيث في ارطى وعلقى واحترازا عن قول من قال بانها احدى عشرة وزاد موازن
الجمع في سراويل وعن قول من قال بانها ثلثة عشر وزاد تكرار التانيث في حمراء وحبلى وتكرار الجمع في مساجد ومصابيح ومراعاة الاصل
فيه نحو احمر علما وانما كان قول هذا الفرق بعيدا عن الصواب لانه من جمل التبر امثلة بواسه او القول المنظوم مقرب الى التحفظ
لما ان النظم ايسر حفظا من النثر او القول بانها تسع تقريب لا تحقيق لان العلل في التحقيق ثمانية لان الالف والنون المضارعتين
لالفي التانيث ملحقان بالف التانيث للمضارعة بينهما كما ان الالف الالحاق في ارطى ملحق بالف التانيث كذلك ثم لما فرغ
عن بيان العلل في البيتين شرع في بيان امثلتها على ترتيب ذكرها في البيتين فقال مثل عمر مثال العدل واحمر مثال الوصف
وطلحة مثال التانيث بالتاء والمعرفة وزينب مثال التانيث المعنوي والمعرفة وانما ذكر المثالين لنوعي التانيث اهتماما
لشانه لمظنة الاشتباه في اعتبار التانيث في طلحة مع التذكير الحقيقي ولذا لا يعتبر تانيثه في تانيث الفعل حيث لا يقال قامت
طلحة وابراهيم مثال العجمة والمعرفة ومساجد مثال الجمع ومعديكرب مثال التركيب وعمران مثال الالف والنون واحمد
مثال وزن الفعل ثم لما فرغ عن تعريف غير المنصرف وبيان العلل والامثلة شرع في بيان حكمه فقال وحكمه اي غير المنصرف
ان لا كسرة ولا تنوين كلمة ان مخففة من المثقلة وضمير الشان اسمها وكسرة بالرفع على انه اسم لا وخبره محذوف اي لا
كسرة فيه ولا مع اسمها وخبرها خبر ان المخففة وهي مع اسمها وخبرها خبر قوله وحكمه ولا تنوين بالرفع عطف على كسرة
ويجوز في قوله لا كسرة ولا تنوين خمسة اوجه على ما عرف في لا حول ولا قوة وانما لا يدخل في غير المنصرف الكسرة والتنوين لانه
يشبه الفعل في الفرعيتين لان الفعل له فرعية من جهة افتقاره الى الفاعلية وفرعية من جهة اشتقاقه من المصدر
وكذا غير المنصرف لان فيه علتين فكل علة فرع اصل لما عرف ان العدل فرع المعدول منه والوصف فرع الموصوف
والتانيث فرع التذكير والمعرفة فرع النكرة والعجمة فرع العربية والجمع والتركيب فرعا الافراد والالف والنون فرع علامة
التانيث ووزن الفعل في الاسم فرع وزن الاسم فاعتبر المشبه تبعيم الاعراب المختص بالاسم وهو الجر …
فيما يحوي بجهة الاسم من الاهم … وهو التنوين …
للمشابهة بالفرعية … فاحتاجت في حصولها الى … فان قيل قد
يدخل الكسرة والتنوين في غير المنصرف مع تحقق الفرعيتين … كما في …
في … من جهة غير منصرف فكيف يستقيم قوله وحكمه لا كسرة ولا تنوين قيل …

والتنوين فيهما المانع يمنع اما في الضرورة والتناسب فظاهر لان الضرورة تبيح المحظورات والتناسب امر مقصود لهم عندهم واما في مسلمات فلان منع تنوينه يفوت المقابلة المقصودة في المنقول عنه ومنع جره بحملة على النصب يقلب بتبعيته اذ النصب فيه تابع ولا متبوع ولو قيل بالمرافقة كما ذهب اليه البعض فلا يرد شيء واذا عرفت هذا فاعلم ان في منع الكسرة عن غير المنصرف اختلاف مشهور قال قوم انه ممنوع تبعا للتنوين وقال قوم انه ممنوع قصدا كالتنوين ودلايل الفريقين مذكورة في المطولات وفي كلام المصنف اشارة الى اختيار مذهب الفريق الثاني حيث قدم الكسرة على التنوين ثم لما فرغ عن بيان حكمه شرع فيما هو ضده لان الشيء يتبين بضده فقال **ويجوز صرفه** اي صرف غير المنصرف **للضرورة** اي لاضطرار الشاعر لان الضرورات تبيح المحظورات كقول امرء القيس ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة فقالت لك الويلات انك مرجلي وكقول صاحب المنظوم ثم فتاوى زفر بعده ما هو قول الشافعي وحده **او للتناسب** لان التناسب مقصود اهم عندهم مثل قوله تعالى **سلاسلا واغلالا** وسعيرا صرف سلاسل للتناسب اغلالا وسعيرا واعلم انه قال التناسب دون الضرورة لشهرة نظايرها بخلاف نظاير التناسب فان قيل صرف غير المنصرف لاجل اضطرار الشاعر واجب ولاجل التناسب جايز حتى قرئ في قوله تعالى وسلاسلا منونا وغير منون فكيف يستقيم قوله ويجوز صرفه للضرورة والتناسب قيل المراد بالجواز ههنا الامكان العام فيكون معناه ان سلب جواز الصرف للضرورة والتناسب ليس بضروري فيتناول الوجوب والجواز وقد مر تفسير الامكان العام في الاسماء الستة او نقول المراد بالجواز ههنا عدم الامتناع اي لا يمتنع صرفه للضرورة والتناسب فيتناول الوجوب والجواز ايضا فان قيل عدم الصرف عند المصنف عبارة عن وجود العلتين وعند المتقدمين عبارة عن عدم وجود الجر والتنوين فالصرف عنده عبارة عن انتفاء العلتين كيف اطلق الصرف ههنا على وجود الجر والتنوين وما خالف المتقدمين في حد غير المنصرف واتفقهم ههنا حيث اطلق الصرف ههنا على وجود الجر والتنوين دون انتفاء العلتين لان غير المنصرف عند الضرورة والتناسب يدخله الجر والتنوين ولا ينتفي منه العلتان قيل يمكن ان يحمل كلامه على حذف المضاف اي يجوز اجراء حكم صرفه وهو وجود الجر والتنوين للضرورة او للتناسب فلا مخالفة ويمكن ان يحمل الصرف ههنا على معناه اللغوي دون الاصطلاحي فيكون للمعنى ويجوز صرف هذا الحكم عنه للضرورة او للتناسب فلا مخالفة قطعا هذا اذا كان الضمير في قوله صرفه عايدا الى الحكم دون غير المنصرف ويمكن ان يراد بقوله صرفه جره وتنوينه مجازا على طريق ذكر الملزوم وارادة اللازم فلا مخالفة بين كلامه وكلامهم لما تقدم مين ثم لما ذكر في حد غير المنصرف او واحدة منها تقوم مقامهما ولم يبين اي علة تقوم مقامهما شرع في بيان ذلك فقال **وما يقوم مقامها الجمع والف التانيث** اي العلة التي تقوم مقام العلتين هي هيئة الاثنين الاولى الجمع اعني سببان الجمع الذي على صيغة منتهى الجموع والالف المقصورة والممدودة وانما يقوم مقام العلتين لان صيغة منتهى الجموع لازمة للجمع بحيث لا ينفك هذه الصيغة عنه بحال فحصل لزومها بمنزلة جمع ثان وكذا الالف انما يقوم مقامهما لزومهما لانها ايضا بحيث لا تنفك الكلمة عنها فحصل لزومها

بمنزلة تانيث ثان ثم لما بين العلل التسع مجملة ولم يتعرض لحدودها وشرائط تاثيرها شرع في بيان
ذلك فقال **فالعدل** الفاء للتفسير واللام للعهد اي العدل الذي سبق ذكره **خروجه**
عن صيغته الاصلية اي خروج الاسم عن صيغته اي هيئته الاصلية الى صيغة اي هيئة
اخرى والعدل مصدر مجهول اي كون الاسم معدولا ولذا فسره بالخروج دون الاخراج ولو كان بمعنى مصدر
معروف لم يصح تفسيره به لعدم التطابق والمراد بخروج الاسم خروج مادة الاسم او خروج معناه كذا في
الحواشي اعلم ان كلمة او في قوله او خروج معناه للترديد في العبارة اي سواء اريد بخروج الاسم خروج مادة
الاسم او خروج معناه نحو عمر مثلا فانه يصح ان يقال انه قد خرج مادته وهو العين والميم والراء عن صيغته الاصلية
وهي عامر الى صيغة اخرى وهي عمر وكذا يصح ان يقال انه قد خرج معناه وهو العلمية عن صيغته الاصلية وهي عامر
الى صيغة اخرى وهي عمر وعلى هذا ساير امثلة العدل فان قيل هذا الحد صادق على التغيرات التصريفية بتمامها قياسية
او شاذة قيل معناه خروج الاسم عن صيغته الاصلية خروجا غير تصريفي او خروجا فيما يبحث عنه في النحو قرينته
ان المتكلم نحوي وكل متكلم يتكلم باصطلاحه فيخرج التغيرات التصريفية بتمامها فان قيل هذا الحد يصدق
على الترخيم والتصغير والتقدير ونحوها قيل معناه خروج الاسم عن صيغته الاصلية خروجا غير تصريفي لا لمعنى
ولا لتخفيف فلا يرد الترخيم والتصغير ونحوهما او يقال المراد بخروج الاسم خروج مادته عن صيغته الاصلية فيخرج الترخيم
لانه يصير المادة لا خروجها عن صيغته الاصلية والتقدير ليس بداخل في الصيغة فلا يصدق عليه خروج عن صيغته
الاصلية وقوله **تحقيقا** صفة مصدر محذوف اي خروجا محققا وهو ما يقام بدليله لغير ضرورة
منع الصرف ولا لتتميم الاوزان ولا لتحقيق البناء بل بدليل آخر وقوله **كثلث ومثلث**
صفة اخرى للمصدر المحذوف اي خروجا محققا كائنا كخروج ثلث ومثلث او خبر مبتداء محذوف
اي هو كخروج ثلث ومثلث فانهما معدولان عن ثلاثة ثلاثة لاستعمالهما بمعنى المتكرر من غير تكرير في اللفظ
وكذا احاد وموحد وثناء ومثنى ورباع ومربع ولا غير على المختار وقيل الى عشار ومعشر وتمسكوا بقولهم
خماسي وسداسي والجواب ان النسبة لفظية لا معنوية وآخر فانه معدول عن الآخر بضم الهمزة او عن آخر
من بفتح الهمزة معدود الانه جمع أخرى وهو تانيث آخر وهو افعل التفضيل وهو ما اشتق منه على لزومه احد الامور
الثلثة اللام او الاضافة او من وتقدير الاضافة توجب التنوين او البناء او اضافة اخرى مثلها نحو حينئذ
ويا ايهم يتم عدى وليس في آخر شيء من ذلك فتعين كونه معدولا عن احد الاخرين فان قيل لو كان معدولا عن
الآخر لوجب ان يكون معرفة كالآخر اذ العدل تغير الصيغة بدون تغير المعنى وهو نكرة يقال جاءني رجال آخر قيل
لا عبرة في اختلاف آخر والآخر تعريفا وتنكيرا لان الاصل المعنى والتعريف امر طارئ فلا يختص بقاؤه فان قيل
لو كان معدولا عن الآخر لوجب ان يكون مبنيا لتضمن معنى اللام كامس فانه معدول عن الامس فكان مبنيا
لتضمنه معنى حرف فكان مبنيا باعتبار انه متضمن لمعنى اللام لا باعتبار انه معدول عن الامس بخلاف آخر
فانه نكرة فكان معدولا لا متضمنا فلم يبن فان قيل لو كان معدولا عن آخر من لوجب ان يكون مبنيا
لتضمن معنى من مثل الاول قيل انه ليس تضمن ... من لم يبق معنى التفضيل بحيث ... [illegible]

زيد ورجل آخر اي غير زيد وان كان معناه في الاصل اشد تأخرا من زيد في معنى من المعاني ويجب حينئذ
المطابقة مع موصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا يقال جاءني زيد ورجل آخر ورجلان آخران و
رجال أُخَر ولو كان معنى التفضيل باقيا فيه لما ثنّي وجمع لان افعل التفضيل المستعمل بمن كان مفردا مذكرا
لا غير فانه بدل أُخَر بضم الهمزة جمع وآخر بفتح الهمزة الممدودة مفرد ولا يجوز ان يكون الجمع معدولا عن المفرد فيجب ان يكون
أُخَر معدولا ولا عن آخر من قبل آخر بمعنى الجماعة دون المفرد كالافضل في قولك علماؤنا افضل من علمائهم وانما لم يجمع
لما مر ان افعل التفضيل لو استعمل بمن كان مفردا مذكرا لا غير ثم اعلم ان بين العدل والتضمن عموما وخصوصا
من وجه اذ قد يوجد التضمن ولا يوجد العدل نحو لا رجل فانه متضمن لمعنى من وليس بمعدول وقد يوجد العدل
ولا يوجد التضمن نحو أُخَر فانه معدول عن الآخر او آخر من وليس بمتضمن وقد يوجد التضمن والعدل جميعا
نحو أمس فانه معدول ومتضمن لدخول اللام في الهيئة وبقاء معنى التعريف بعد العدل وقد لا يوجد شيء منهما
نحو يوم الجمعة في صمت فانه ليس بمعدول وان صمت في يوم الجمعة لعدم كون في داخلة في الهيئة لجواز الفصل
بين الجار والمجرور بالحرف الزائد ولا متضمن لان معنى في يفهم بتقديرها لا بنفس قوله صمت يوم الجمعة
وجُمَع فانه معدول عن جُمْع بضم الجيم وسكون الميم او عن جماعى او جمعاوات لانه جمع جمعاء وهو ان كانت صفة
كان حقها ان يجمع على فُعْل كحمراء وحُمْر وان كانت اسما محضا كان حقها ان يجمع في التكسير على فعالى وفي التصحيح على فعلاوات
كصحراء وصحارى او صحراوات ولما جاء فُعَل بضم الفاء وفتح العين ثبت انه معدول عن احدهما ذكره فان قيل هذا
منقوض بجميع المجموعات الشاذة كأينب واقوس اذ القياس انياب واقواس على ما عرف ان الاجوف واويا كان
او يائيا لا يجمع على افعُل فينبغي ان يكونا معدولين عما هو القياس قيل اوزان العدل مشهورة محصورة بالاستقراء
وهما ليسا على اوزان العدل المشهورة فحملا على الشذوذ دون العدل وقوله **او تقديرا** عطف على
قوله تحقيقا فيكون صفة مصدر محذوف مثله اي خروجا مقدرا اي مفروضا اما المقدر في منع
الصرف كعُمَر حيث قدّر فيه العدل لضرورة منع صرفه كانه لم يوجد في الاستعمال الا علما غير منصرف وغير
المنصرف لا يكون بدون العلتين ولم يوجد فيه علة سوى العلمية فقدر فيه العدل لامكانه وبقاء غيره لا حفظا
ها هنا ثم [illegible] عُمَر معدول عن عامر العلم ولما [illegible] تحقيق البناء نحو حضار وطمار من ذوات الراء من فعال التي هي من اعلام
الاعيان المؤنثة حيث قدر فيه العدل لغرض البناء على الكسر الذي هو سبب الامالة الواجبة لثقل الراء
[illegible] دفعا للتكرار وانما يأتي البناء بتقدير العدل لتحقق التشبيه بفعال التي هي بمعنى الامر في الوزن والعدل
نحو نزال وتراك ولما الحق على الاخوات نحو حذام وقطام وفي التزام [illegible] وصرح بالخلاف **في قوله** حيث قدر فيه
العدل عندهم لانه [illegible] ونحو حضار وطمار من ذوات الراء من فعال التي هي من اعلام الاعيان المؤنثة فانه فيه
العدل [illegible] البناء على الكسر [illegible] العدل [illegible] في غيرها [illegible] الاعيان المؤنثة [illegible]
[illegible] التعريف [illegible]
الا [illegible] فعال التي هي بمعنى الامر من
حيث العدل والوزن لان العدل التقديري لا يكون مؤثرا في البناء عندهم لضعفه وانه يؤثر في منع

وطار لثقل الراء فوجب التخفيف بالامالة وهي لا يتاتى بدون البناء على الكسر واما فساد في تميم لان اهل الحجاز يبنونه على الكسر كذوات الراء لتحقق التشبيه بفعال التي هي بمعنى الامر فلا يكون من باب غير المنصرف وان كان معدولا عندهم ايضا الحمل على الاخوات فالتقييد بقوله في تميم غير محتاج اليه راسا لا ثبات العدل التقديري وانما هو محتاج اليه لكونه معربا غير منصرف والمراد بباب قطام ما كان من اعلام الاعيان المونثة على وزن فعال معدولا عن فاعلة ولا يكون في آخره راء وبعض الشارحين زعموا ان تقدير العدل في باب قطام لحمله على نزال وتراك وفيه نظر لانه ان اعتبر تشابههما في الوزن فقط يلزم العدل في ذهاب وسحاب وكلام وسلام وان اعتبر في الوزن والعدل جميعا لزم الدور وحيث نقدر العدل فيه لاجل المشابهة في العدل الا ترى انك لو اعتبرت شبه الالف والنون في سكران بالفي التانيث في حمراء في حق منع الصرف كان باطلا لانه يستلزم الدور وهو ممتنع لاستلزامه تقدم الشئ على نفسه وهو محال والصواب ما ذكرنا ان تقدير العدل فيه للحمل على نحو حضار وطمار باعتبار كون كل واحد من اعلام الاعيان المونثة ثم لما فرغ عن بحث العدل شرع في بحث الوصف فقال **الوصف شرطه** اي شرط الوصف في منع الصرف او المراد الوصف المانع من الصرف **ان يكون في الاصل** اي في الوضع ثم الوصف في الاصطلاح يطلق على معنيين احدهما كونه تابعا يدل على معنى في متبوعه وثانيهما كونه دالا على ذات باعتبار معنى هو المقصود وهو المراد ههنا وهذا اولى مما قيل كونه موضوعا للذات باعتبار المعنى المقصود لانه حينئذ يكون الشرط المذكور مستغنى عنه لا فائدة في ذكره والمراد ان يكون في الاصل جزما لا وهما وفيه احتراز عن قول من قال ان افعى للحية واجدل للصقر واخيل للطائر غير منصرف لتوهم الوصف الاصلي فيها على ما سيجئ فان قيل الوصف موثر في منع صرف ثلث وليس فيه وصف اصلي لانه وضع للعدد لا للوصف قيل الوصف فيه اصلي كلا لانه لم يستعمل في العدد الا وصفا فكانه موضوع للوصف فكان غير المنصرف للعدل والصفة الحكمية فان قيل الوصف موثر في منع صرف اجمع على قول من لم يعتبر التعريف التوكيدي وهو الصحيح مع ان الوصف فيه ليس باصلي لانه وضع للتاكيد دون الوصف قيل الوصف فيه اصلي تقديرا لانه بمعنى الجماع فهو في الاصل وصف الا انه لا يجري على موصوفه فقد الوصف ولقائل ان يقول انه في الاصل من اي الصفات امن باب افعل الصفة كاحمر حمراء ام من باب افعل التفضيل كالافضل والفضلى لا يستقيم الاول لجمعه على جمعون ولو كان من باب احمر لما جمع بالواو والنون بل كان جمعه بالنظر الى اصله على جمع مثل سود ودهم في جمع اسود وادهم وبالنظر الى نقله الى الاسمية بالغلبة على اجامع مثل اساود وادهم اما اجمع فلا يجمع الا على القلة ولا بعدها وكذا الا يستقيم الثاني لكونه منفردا على فعلاء ولو كان من باب التفضيل كان مونثه على جمعا فعلى ثم اخرى بل اجيب بانه يمكن ان يكون من باب احمر ويكون مانعه على جعل الذي جمع على اجمعون شاذ ويمكن ان يكون من باب التفضيل بل جمع على اجمعون وعمر لونه في الاوان والحمو والحلو الاوان تاليفه على جماء شاذ فكان غير المنصرف لوزن الفعل والصفة التاكيدية اما على قول من اعتبر التعريف التوكيدي فاجمع عنده غير منصرف لوزن الفعل والتعريف التوكيدي كما سيجئ في فصل المعرفة شرطها ان يكون عليه فان قيل الوصف موثر في ادير تصغير ادرع جمع درع مع ان الوصف فيه ليس باصلي لانه تصغير الاسم فيه وصف اصلا بل باعتبار عارض من التصغير فكيف لا يكون الوصف فيه مانعا لانه وضع فكان وضع للوصف العتاد له

فكان غير منصرف لوزن الفعل والصفة الاعتبارية والفاء في قوله فلا تضره الغلبة جواب شرط
محذوف اي واذا كان كذلك فلا تضر الوصف غلبة الاسمية العارضة على الوصفية للاصالة
لان العارض لا يعارض الاصل ولان معنى الغلبة تخصيص اللفظ ببعض ما وضع له فلا تخرج الصفة بغلبة
الاسمية عن مطلق الوصف وان اخرجه عن الوصف العام **فلذلك** اي فلاجل اشتراط كون الوصف
في الاصل وعدم مضرة الغلبة اياه **صرف اربع في مررت بنسوة اربع** وان اجتمع فيه
الوزن والوصف لعروض الوصف لانه وضع للعدد المخصوص فان قيل صرف اربع يجوز ان يكون لكونه
قابلا للتاء لا لعدم كون الوصف الاصلي فكيف يصح هذا التعريف قيل المراد بالتاء التاء اللاحقة قياسا
و ــــــــــــ في الاربعة تلحق التاء على خلاف القياس اذ القياس ان تلحق
التاء للمؤنث دون المذكر **وامتنع** عن الصرف **اسود وارقم** اسمان **للحية** السود
او على سبيل الغلبة العارضة **وادهم** اسم **للقيد** على سبيل الغلبة العارضة لاصالة الوصف
وعدم مضرة الغلبة لان اسود في الاصل بمعنى ذي سواد وارقم بمعنى ذي رقم وادهم بمعنى ذي دهمة
اي سواد فان قيل ما لهم اعتبروا الوصف الاصلي بعد غلبة الاسمية ولم يعتبروا اصالة العلمية في نحو احمر
علما قيل لان العلمية وضع ثان فوجب اعتبارها واذا اعتبرت ذهبت الوصفية للتضاد بينهما بخلاف غلبة
الاسمية فانها عارضة فلا تعارض الاصل على ان غلبة الاسمية لا تخرج الصفات عن مطلق الوصف على ما مر بخلاف
العلمية فانها تخرجها عن الوصفية بالكلية فحاصل الفرق ان غلبة الاسمية لا تنفك عن ملاحظة معنى الوصف
وفي العلمية عدم ملاحظته غالبا فكم من اسود مسمى باحمر وبالعكس فان قيل ما وجه اجتماع آلتي التعليل في قوله
فلذلك قيل الفاء للنتيجة واللام للتعليل لانها تدل على امتناع صرف اربع وامتناع اسود وارقم
المشار اليه بلفظ ذلك هو اشتراط كونه في الاصل وعدم مضرة الغلبة اياه وهذا الابتناء اثر الاشتراط
المذكور فيكون الفاء للنتيجة واللام للتعليل وعلى هذا كان قوله صرف راجع الى اشتراط كونه في الاصل وقوله
وامتنع الى عدم مضرة الغلبة اياه في تقدير الكلام صرف ــــــــــــ في مررت بنسوة اربع
لاجل اشتراط كون الوصف في الاصل وامتنع ــــــــــــ اسود وارقم وادهم لاجل
عدم مضرة الغلبة اياه فيكون في قوله فلذلك لف وفي قوله صرف كذا وامتنع كذا نشر فان قيل كيف منع
اسود وليس فيه سبب سوى الوصف الاصلي لان وزن الفعل مشروط بعدم قبول التاء واسود قابل
للتاء حيث يقال للحية الانثى اسودة فكيف صح التفريع انشاء قلنا قد ذكرنا ان المراد بالتاء التاء اللاحقة
قياسا وفي اسود تلحق على خلاف القياس اذ القياس ان يقال في مؤنثه سوداء لكن التاء تلحقه بسبب غلبة
الاسمية [illegible] فلا يضر [illegible] للتاء [illegible] بعدم [illegible] [illegible] الاعتبار [illegible]
عن الصرف [illegible] [illegible]
موقع [illegible]
فيه [illegible] وزن الفعل [illegible] **وضعف** عطف على قوله صرف [illegible] اشتراط كون الوصف

في الاصل جزما لا وهما ضعف **منع أفعى** من الصرف وهو اسم **للحية وأجدل** اسم **للصقر**
وأخيل اسم **للطائر** الذي فيه سواد وبياض لتوهم الوصف فيها لما بنا على توهم
اشتقاق أفعى من الفعوة بمعنى الخبث وأجدل من الجدل بمعنى القوة وأخيل من الخيلان فيحتمل
ان يكون أفعى مشتقا من الفعوة وهو الخبث فيكون أفعى بمعنى الخبيث وسمي الحية بها لخبثها واجدل من الجدل
وهو القوة فيكون اجدل بمعنى القوي وسمي الصقر لقوته واخيل من الخيلان جمع خال [illegible] وهو
على الجسم من النقوط [illegible] فيكون اخيل بمعنى ذي خيلان وسمي الطائر الذي سمي به لانه ذو خيلان اي ذي نقوط
ونقوش فان قيل هذه الاسماء منصرفات عند المصنف كما هو مذهب الجمهور لعدم الجزم فيها بالوصف وهو شرط
عندهم فكيف قال وضعف منع أفعى الى آخره بل الحق ان يقول [illegible] منع
أفعى من الصرف لان منع [illegible] قول الجمهور فكان ضعيفا ثم لما فرغ عن بحث الوصف شرع في بحث التأنيث فقال
التأنيث بالتاء [illegible] اي التأنيث الكائن بالتاء **شرط** في منع الصرف
العلمية اي علمية المؤنث اي كون المؤنث علما فقوله التأنيث مبتدأ وقوله شرط مبتدأ ثان وقوله العلمية خبر المبتدأ
الثاني والجملة خبر للمبتدأ الاول وانما شرطت العلمية في التأنيث ليصير التأنيث لازما بالعلمية لانه لو لم يكن علما كان
ذلك التأنيث في معرض الزوال فيكون معدوما من وجه فلا يؤثر في منع الصرف ولا يلتزم للاسم عن اصله وهو
الانصراف [illegible] لكن [illegible] التأنيث [illegible] وجود العلمية توجب لزوم التأنيث لانه وضع ثان مانع عن التغير
كما عرف [illegible] في مررت بامرأة قائمة مع تحقق الوصف والتأنيث بالتاء من غير العلمية فان قيل ما
اعتبر اللزوم في علة منع الصرف ولم يعتبر ذلك في علة البناء حتى بني لا رجل واحد عشر ويا زيد ونحو ذلك مع عروض
علة البناء مع كون البناء اعظم من منع الصرف في خلاف الاصل لان سلب اعراب الاسم بالكلية اشد من سلب الجر
والتنوين قيل لان علة البناء قوية حتى اثرت منفردة بخلاف علل منع الصرف فانها ضعيفة حتى لا تؤثر بغير معاضد
ومعاونة وانما قيد بقوله بالتاء احترازا عن التأنيث بالالف الممدودة والمقصورة كحمراء وحبلى فان العلمية
لا يشترط فيهما لان التأنيث بالالف لازم بدون العلمية فيقوم مقام العلتين **والمعنوي** وهو
الذي لم تظهر تاؤه **كذلك** اي كالتأنيث بالتاء في اشتراط العلمية في منع الصرف لانه لو لم يكن علما كان
التأنيث في معرض الزوال فلا يكون لازما والتأنيث المعتبر هو اللازم ولهذا انصرف جريح في مررت بامرأة جريح
مع تحقق الوصفية والتأنيث المعنوي من غير العلمية [illegible] وزن الفعل والتأنيث
المعنوي من غير العلمية ثم لما شارك [illegible] المؤنث المعنوي المؤنث اللفظي في كونهما مشروطا فيهما العلمية وذكر ما هو
المشترك بينهما [illegible] شرع في بيان ما هو مختص بالمؤنث المعنوي فقال **وشرط تحتم**
تأثيره اي شرط وجوب تأثير التأنيث المعنوي [illegible]
وجوب تأثيره [illegible] **الزيادة على الثلاثة** اي ثلاثة احرف **او تحرك**
الاوسط [illegible]
[illegible]

ثلاثيا ساكن الاوسط غير عجمي فيكون في غاية الخفة التي من شانها ان يعارض ثقل احد السببين فتزاحم تاثيره في اشتراط
احد هذه الامور ليكون المؤنث ثقيلا لا يخرج بثقله عن الخفة وثقل الامر الاول ظاهر وكذا الثاني لان حركة الوسط في
حكم الحرف الرابع في افادة الثقل وكذا الثالث لان لسان العجم ثقيل على العرب وتعليله من يقول ما العجمي احد امور الاول
الثلثة شرط تحتم تاثير التانيث المعنوي ولم يجعل ذلك شرط العلمية التي فيه مع ان الخفة في مثل
هند وزيد كما تعارض ثقل التانيث تعارض ثقل العلمية ايضا ولو جعل ذلك شرط تحتم منع صرف المؤنث المعنوي
كان اصوب اللهم الا ان يجاب بان العلمية سبب قوي حتى كانت سببا بنفسها في بعض المحال وشرطا في
البعض واثرت منفردة في منع الصرف عند الكوفيين فجاز ان لا يعارض الخفة ثقلها بخلاف التانيث المعنوي
فانه سبب ضعيف فتعارض الخفة ثقلها فاشترط لتحتم تاثيره احد الامور الثلثة وانما اختص تحتم تاثير المؤنث
المعنوي بهذا الشرط دون التانيث بالتاء لان التانيث بالتاء مع العلمية واجب التاثير على كل حال لقوته بظهور
علامة في اللفظ فان قيل تتابع الاضافات يخل بالفصاحة فكيف اورده المصنف في قوله وشرط تحتم تاثيره قلت
انما يخل ذلك بالفصاحة اذا كان ثقيلا وههنا غير ثقيل فلا يخل بها كما في قوله تعالى مثل داب قوم نوح **فهند يجوز**
صرفه لخلوه عن جميع شرائط التحتم ولم يجب صرفه لوجود التانيث والعلمية **وزينب** اسم امراة
كهند **وسقر** اسم جهنم **وماه وجور** اسما بلدتين **ممتنع** خبر لقوله وزينب وما عطف عليه
اي ممتنع كل واحد منها عن الصرف لوجود شرط وجوب التاثير وهو الزيادة على الثلاثة في زينب وتحرك الاوسط في
سقر والعجمة في ماه وجور فان قيل شرط تاثير العجمة العلمية مع تحرك الاوسط او مع الزيادة على الثلثة ولم يوجد
واحد من هذين الامرين في ماه وجور فكيف تؤثر العجمة فيهما قيل ان احد هذين الامرين شرط كون العجمة سببا
موثرا في منع الصرف والعجمة في ماه وجور غير معتبرة في كونها سببا موثرا في منع الصرف بل اعتبرت لترجيح امر التانيث
والتقوية له اذ لولاها لكان الاسم في غاية الخفة التي من شانها ان تعارض ثقله ولا يلزم من كونها مرجحة مقوية كونها
سببا موثرا في منع الصرف فالحاصل ان تاثير الشيء على نوعين على طريق الشرطية كالزيادة على الثلثة في التانيث
المعنوي او على طريق السببية كالعدل في ثلث والعجمة في الاعجمي الثلاثي الساكن الاوسط من القسم الاول
لو كانت سببا فلم يسمع [illegible] غير منصرفين في كلام فصيح او غير فصيح ولم يسمع **فان سمي به** اي
بالمؤنث المعنوي **مذكر فشرطه الزيادة** على الثلاثة ليكون الحرف الرابع في حكم تاء التانيث
فقدم ان سمي به مذكر **منصرف** لفوات التانيث لفظا لكونه خاليا من علامة التانيث وحكما
لفوات الحرف الرابع الذي هو في حكم تاء التانيث ومعنى لكونه اسم مذكر فان قيل ينبغي ان يكون [illegible]
لوجود تاء التانيث حكما لان حركة الوسط في حكم الحرف الرابع الذي هو في حكم تاء التانيث [illegible]
[illegible] وجدوي بحذف الالف وقلبها ولم يعدوا في [illegible]
جعلوا [illegible] منزلة جاري [illegible]
الحرف الخامس [illegible] حكم الاوسط [illegible]
[illegible] **وعقرب** ان سمي به مذكر **ممتنع** لوجود الزيادة التي في حكم تاء التانيث [illegible]

نحو كلاب مونث معنوي ولو سمي به مذكر صرف مع وجود الزيادة وكذا نحو رباب علم امرأة ايضا مونث معنوي ولو سمي به مذكر صرف لضياع وجود الزيادة

قبل اللام فلو كان المعنوي الذي لم يفتقر تانيثه الى تاويل ولم يكن منقولا عن مذكر فتجر نحو كلاب فان تانيث الجمع بتاويل الجماعة لا بنفس اللفظ فلا يعتبر تانيثه

وكذا الحجر نحو رباب حيث كان في الاصل مذكرا بمعنى سحاب ثم نقل منه وجعل علم امرأة فاذا جعل بعد ذلك علم رجل

لا يكون غير منصرف لانه يرجع بعد تسميته للمذكر به الى ذكوريته الاصلية ولم يعتبر التانيث المتخلل بين المذكرين

كما لم يعتبر الطهر المتخلل بين الدمين ثم لما فرغ عن بحث التانيث شرع في بحث المعرفة فقال **المعرفة**

شرطها ان تكون علمية اراد بالمعرفة التعريف اذ الحد المانع للصرف هي التعريف لا المعرفة

لان المعرفة هو الاسم الذي فيه التعريف كما ان النكرة هي الاسم الذي فيه التنكير وانت تعلم ان الاسم الذي فيه

التعريف ليس بعلة كما ان الاسم الذي فيه التانيث او العجمة وهو المونث والاعجمي ليس بعلة بل العلة هي التانيث

والعجمة وانما اختار المعرفة لموافقة ما ذكر في التعداد فانما ذكر المعرفة في التعداد ليستقيم الوزن ولقائل ان يقول

ان ياء النسبة مع التاء في قوله علمية تفيد معنى المصدرية اي كونها علما وان المصدرية في قوله ان تكون ايضا تفيد

معنى المصدرية فيلزم تكرار الكون حيث يصير المعنى المعرفة شرطها كونها كونها علما فلا يستقيم حمل قوله علمية على الضمير المستكن

في قوله ان تكون فالحق ان يطرح قوله ان تكون ويقول المعرفة شرطها علمية اي كونها علما واجيب بانه لو طرح قوله

ان تكون لم يكن مستقيما لانه لو قال المعرفة شرطها علمية فحينئذ لا يخلو اما ان يجري قوله المعرفة على حقيقته او يراد به التعريف

لا يستقيم الاول حيث يصير المعنى المعرفة شرطها كونها علما وانت عرفت من قبل ان المعرفة ليست بسبب وكذا الثاني

حيث يصير المعنى التعريف شرطه كونه علما وانت تعلم ان التعريف ليس بعلم بل التعريف صفة توجد في العلم فلا يستقيم

على كلا التقديرين فلا بد من ذكر قوله ان تكون ومن ارادة التعريف من المعرفة ولا يلزم تكرار الكون لان الياء

التحتانية في العلمية للنسبة والتاء الفوقانية للتانيث دون المصدر فيصير المعنى التعريف شرطه كونه

منسوبا الى العلم لا الى غيره من المضمرات والمبهمات واللام والاضافة ونحوها من اسباب التعريف ويستقيم الحمل ولا يلزم

تكرار الكون فافهم وانما اشترط في التعريف ان يكون بالعلمية لانه ان كان بالاضمار او الابهام كان الاسم مبنيا منافيا

للازم منع الصرف وهو الاعراب والمنافي للازم منافي للملزوم وان كان باللام او الاضافة كان مؤثرا في الصرف

او في حكمه على حسب الاختلاف فلا يلائم ان يؤثر في منع الصرف فيلزم فساد الوضع ولم يبق الا التعريف بالعلمية

وبعضهم اعتبروا التعريف للمبهم المعرب المقطوع عن الاضافة كاية تانيثا تاما وقالوا انه غير منصرف للتانيث

والتعريف الابهامي وعند المصنف هو نكرة منصرف كما ذهب اليه البعض بدليل سكوته عن تعريف المبهم اذ لو كان

معتبرا عنده لوجب ان يضم مع العلمية تعريف المبهم المعرب المقطوع عن الاضافة وبعضهم اعتبروا تعريف التوكيد

كما في اجمع فقالوا انه غير منصرف لوزن الفعل والتعريف التوكيدي لانه وضع تاكيدا للمعارف بلا علامة التعريف فقال

قرات الكتاب اجمع وعند المصنف لم يعتبر التعريف التوكيدي اصلا كما هو مذهب الجمهور بدليل سكوته عن هذا التعريف

ولهذا جاء في الشعر تاكيدا للنكرة كقوله قد صرت البكرة يوما اجمعا لكن منع صرفه لوزن الفعل والوصفية الاصلية

على ما بينا في بحث الوصف والجمهور اعتبروا التعريف بالعلمية شرطا ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان ذكرها

التعريف على التنكير اظهر من تعيين العلمية على التنكير فان قيل لما كانت العلمية تؤثر مؤثرا في منع الصرف منفردة كيف قال

ومنا فيه علمية موثرة بل الواجب ان يقول ومافيه معرفة موثرة قيل كلام آخر
جار على اصطلاح غيره او محمول على التجوز بارادة التعريف العلمي بالعلمية بطريق ذكر الملزوم وارادة اللازم اذ العلمية
يستلزم التعريف العلمي ثم لما فرغ عن بحث المعرفة شرع في بحث العجمة فقال **العجمة** وهي كون الكلمة من غير اوضاع
العربية **شرطها ان تكون علمية في العجمية** اي كونها منسوبة الى العلم في اللغة
العجمية **وتحرك الاوسط** عطف على قوله ان تكون **او زيادة على الثلثة** اي
ثلثة احرف اي العجمة شرطها في منع الصرف كونها علما في اللغة العجمية مع تحرك الاوسط او مع الزيادة على
الثلثة وانما اشترطت العلمية في تاثير العجمة لانها لو كانت جنسا لتصرف فيها العرب مثل تصرفات كلامهم
من اضافة وادخال لام وتنوين وغيرها فيصير كالاسماء العربية فلا يعتبر العلمية وان وجدت بعد ذلك نحو لجام
وفرند بخلاف ما اذا كان علمية في العجمة فانها تمنع الصرف كما نقلت الى العرب قبل التصرف لوجود العجمة والعلمية
وانما اشترط مع العلمية تحرك الاوسط او الزيادة على الثلثة اذ لولا ذلك لكان الاسم في غاية الخفة التي من شانها
ان تعارض احد السببين فتزاحم تاثيره فان قيل العجمة موثرة في قالون اسم لاحد رواة قراءة نافع مع انه لم يكن
علما في العجمية بل كان اسم جنس لكونه اسما للجيد ثم سمي به احد رواة قراءة نافع ابو عيسى لجودة قراءته قيل انه
لما جعل علما بعد النقل قبل ان يتصرف في العرب فكانه كان علما في العجمية فان قيل العجمة موثرة في ماه وجور مع انه
ليس فيهما تحرك الاوسط ولا الزيادة على الثلثة قيل جوابه ما بينا من قبل من ان العجمة فيهما غير معتبرة في كونها
سببا بل اعتبرت لترجيح امر التانيث ولا يلزم من كونها مرجحة كونها سببا موثرا فان قيل لم جعل تحرك الاوسط
او الزيادة على الثلثة في العجمة شرط تاثيرها حتى كان نوح منصرفا البتة وفي التانيث المعنوي شرط تحتم تاثيره حتى
جاز صرف هند وترك صرفه قيل لما ان الزيادة موجودة في المونث الثلاثي تقديرا لان التاء مقدرة فيه بدليل رجوعها
في التصغير نحو هنيدة ودعيدة فكان مع التاء المقدرة في تقدير الرباعي فكان التانيث اقوى من العجمة فترجح بزيادة
الثقل في حق جواز التاثير على ان العجمة لو جاز تاثيرها بدون التحرك والزيادة لسمع نحو نوح ولوط غير منصرف في
كلام فصيح او غير فصيح كما سمع ذلك في نحو هند ودعد ولم يسمع فعلم ان التحرك والزيادة في العجمة شرط تاثيرها وفي
التانيث المعنوي شرط تحتم تاثيره هذا على اختيار المصنف وعند غيره الزيادة او تحرك الاوسط شرط تحتم تاثير العجمة
كما انها شرط تحتم تاثير المونث المعنوي وما ذهب اليه المصنف اصح **فنوح منصرف** لعدم تحرك الاوسط
وعدم الزيادة على الثلثة هذا على اختيار المصنف وعند غيره نوح ولوط كهند ودعد **وشتر** بفتح الشين والتاء اسم
بقعة **وابراهيم ممتنع** كل واحد منهما عن الصرف لتحرك الاوسط في شتر والزيادة على الثلثة في ابراهيم
ولو قال فنوح وفرند منصرف وشتر وابراهيم ممتنع لكان اولى ليكون نوح نظير فوات الشرط الثاني وهو تحرك الاوسط
او الزيادة على الثلثة وفرند نظير فوات الشرط الاول وهو كونها علمية في العجمية ففي ذكر نتيجة الشرط الثاني وتركه في
نتيجة الشرط الاول نظر اللهم الا ان يقال انما تعرض بذكر نتيجة الشرط الثاني لانه مختلف فيه لان العجمة مع الثلاثي
الساكن الاوسط موثرة عند البعض وغير موثرة عند البعض فذكر نتيجته اهتماما لشانه بخلاف الشرط الاول فانه متفق
عليه لا نزاع فيه لاحد لان العجمة النكرية غير موثرة بالاتفاق فلم يصرح بذكر نتيجته ثم لما فرغ من بحث العجمة شرع في بيان الجمع

فقال **الجمع شرطه** فى منع الصرف **صيغة منتهى الجموع** وهي الصيغة التى اولها مفتوح وثالثها الف بعدها حرفان او ثلثة اوسطها ساكن وقيل هى الصيغة التى لا يجمع مرة اخرى جمع التكسير ويجوز ان يجمع جمع السلامة نحو صواحبات جمع صواحب وقيل هى صيغة مفاعل ومفاعيل نحو مساجد ومصابيح فان قيل يخرج من هذا التفسير نحو ضوارب وجعافر واساور واناعيم فانها ليست على وزن مفاعل ومفاعيل بل وزن الاول فواعل ووزن الثانى فعالل ووزن الثالث افاعل ووزن الرابع افاعيل مع ان هذه الجموع مؤثرة فى منع الصرف واجيب بان المراد الوزن العروضى وهو المساواة فى الحركات والسكنات لا التصريفي وهو تغيير الزايد بالزايد والاصل بالاصل فلا يخرج امثال هذه الجموع وقوله **بغير هاء** حال عن صيغة منتهى الجموع اى حال كون تلك الصيغة ملتبسة بغير هاء والمراد بالهاء تاء التانيث اي بغير تاء التانيث انما اطلق عليها الهاء لانها تصير فى الوقف هاء وانما اشترط فى تاثير الجمع صيغة منتهى الجموع لتكون صيغة لازمة مصونة عن قبول التكسير والتصغير فيؤثر وانما اشترط فى هذه الصيغة ان تكون بغير هاء لانها ان كانت مع هاء كانت على زنة المفردات كفرازنة فانه على وزن كراهية وطواعية فيدخل فى قوة جمعيته فتور فلا يقوم مقام العلتين فان قيل لو قال بغير هاء وتاء النسبة لكان اولى ليخرج مدايني اسم بلد فانه منصرف مع تحقق صيغة منتهى الجموع قيل انه ليس بجمع لا فى الحال ولا فى الاصل بل هو مع ياء النسبة اسم بلد بعينه مفرد محض ابدا وانما الجمع مداين وهو لفظ اخر اذ لو كان جمعا لرد فى النسبة الى الواحد لما عرف ان الشئ اذا نسب الى الجمع رد الى الواحد فلفظه جمع ومعناه مفرد كالانصارى والاعرابى والانبارى فلا حاجة الى اخراجه بخلاف فرازنة فانه جمع وقيل يخرج مدايني بدلالة قوله بغير هاء لان تاء التانيث وياء النسبة من واد واحد من حيث ان تاء التانيث كما يدخل فى المؤنث الحقيقى واللفظى كفاطمة وظلمة فكذا ياء النسبة يدخل فى المنسوب الحقيقى واللفظى كبصري وكرسي ومن حيث ان كل واحد منهما يكون فارقا بين الجنس وواحده نحو تمرة وتمر وروي وروم ومن حيث ان كل واحد محل الاعراب نحو بصري وقايمة ومن حيث ان كل واحد من المؤنث والمنسوب يصير بدخولها فرعا فان المنسوب فرع المنسوب اليه كما ان المؤنث فرع المذكر وقيل المراد بالجمع الجمع بجميع حروف الواحد فيخرج مدايني لانه جمع ببعض حروفه حيث حذف عنه التاء التى فى واحده وفى هذين الجوابين نظر لما ذكرنا انه ليس بجمع لا فى الحال ولا فى الاصل بل هو مفرد محض دايما وانما الجمع مداين وهو لفظ اخر فلا تعلق له بوجود شرط الجمع وعدمه ثم قيل اشتراط صيغة منتهى الجموع اولى من اشتراط عدم النظير فى الاحاد حيث يرد عليه الكلب واجمال فانهما جمعان لا نظير لهما فى الاحاد واجيب بان المراد عدم النظير فى الاحاد من كل وجه ونحو اكلب واجمال وان عدم نظيرهما فى الاحاد صورة الا انهما يماثلانه فى قبول التصغير والتكسير على لفظه لانهما على صيغ القلة وجمع القلة فى حكم المفرد فى قبول التكسير والتصغير فلم يصدق عليهما عدم النظير فى الاحاد من كل وجه **كمساجد** مثال الجمع الذى بعد الفه حرفان **ومصابيح** مثال الجمع الذى بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن **واما فرازنة** جمع فرزون وهى شئ من الشطرنج **فمنصرف** لفوات شرط تاثير الجمع بسبب التاء وانما ذكر مثال انتفاء القيد الاخير

وهو قوله بغير هاء دون مثال انتفاء صيغة منتهى الجموع من نحو رجال وحمر لشهرة امثلة هذا وكثرتها وقلة امثلة ذلك وانما قال فمنصرف على صيغة المذكر ولم يقل فمنصرفة مع وجود تانيث المبتداء وهو فرازنة لان المراد به مجرد اللفظ وهو مذكر فان قيل اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما فيكون فرازنة ههنا علما فينبغي ان يكون غير منصرف للعلمية والتانيث وقد سمع ههنا منونا قيل هو ههنا غير منصرف وتنوينه للمشاكلة لمسماه والممنوع فى غير المنصرف تنوين التمكن لا تنوين المشاكلة فان قيل لما كان هو غير منصرف ههنا فكيف يصح الحكم عليه بانه منصرف قيل الحكم عليه بالانصراف باعتبار مسماه دون اسمه ومسماه منصرف اذ ليس فيه سوى سبب التانيث فان قيل التاء فى فرازنة عارضة والعوارض تعتبر فى حكم العدم فلم لا يعتبر هذه التاء فى حكم العدم فلا يخل فى توقع جمعيته فتوثر فينبغي ان توثر صيغة منتهى الجموع مع التاء العارضة قيل انما لم يعتبر التاء فى حكم العدم لانها وان كانت عارضة لكن لها اثر فى تغيير الاوزان كما فى وزن الفعل نحو يعملة فانه منصرف وان كانت التاء عارضة لان لها اثرا فى تغيير الاوزان على ان التاء فى وزن فعاللة موضوعة مع الكلمة لعدم استعمال [illegible] وفرازن وفيه نظر لان عدم الاستعمال لا يعرف الا بعد الاحاطة باحوال المتكلم وذا مستحيل ولذا لا يسمع الشهادة على النفي ما لم يكن مبنيا على دليل واجيب بانهما لو كانا مستعملين لسمعا فى موارد استعمالهما فلما لم سمعنا حكمنا بانهما غير مستعملين فيكون هذا النفي مبنيا على الدليل فان قيل كلمة اما فى قوله واما فرازنة لا يخلو اما ان يكون لتفصيل ما اجمل كما هو اكثر استعمالاته او للاستيناف لا يستقيم الاول لعدم التعدد واما التى للتفصيل يجب تعدده وكذا الثانى لسبق كلام آخر اما التى للاستيناف يجب عدم سبق كلام آخر قيل فسر بعض الشارحين الاستيناف بعدم سبق الاجمال وههنا كذلك فيصح ان يكون للاستيناف ثم يرد ههنا اشكال وهو ان صيغة منتهى الجموع بغير هاء لا يوثر فيها الا الجموع **وحضاجر علم للضبع** اي لجنس الضبع وهي انثى الضبعان **غير منصرف** اتفاقا مع انتفاء معنى الجمع فيه والحكم ينتفي بانتفاء العلة المخصوصة فينبغي ان يكون منصرفا فاجاب عنه بانا لا نسلم ان العلة وهي الجمع منتفية فيه بل هي موجودة اعتبارا **لانه** اي لان حضاجر **منقول عن الجمع** لانه فى الاصل جمع حضجر وهو عظيم البطن سمي به الضبع لعظم بطنها على المبالغة فهو غير منصرف بالجمع الاصلي القائم مقام العلتين مع وجود الشرط كما ان اسود اسم للحية غير منصرف بالوصف الاصلي ولقائل ان يقول فعلى هذا يلزم ان يقول شرط الجمع ان يكون فى الاصل كما قال فى الوصف واجيب بانه يمكن ههنا اعتبار مطلق الجمع بارادته فى الحال او فى الاصل بخلاف الوصف فانه لا يمكن اعتبار مطلقه ولقائل ان يقول ما اعتبر فى حضاجر الجمعية الاصلية ولم يعتبر فيه التانيث مع العلمية لانه علم للضبع وهي لا تطلق الا على الانثى والذكر ضبعان واجيب بان الجمعية اثبت من التانيث مع العلمية لان حضاجر غير منصرف معرفة ونكرة ولم يوجد فى النكرة العلمية بخلاف الجمعية فانها توجد فى المعرفة والنكرة فالحاصل ان حضاجر غير منصرف بعد التنكير ايضا فلابد من اعتبار سبب لا يزول بالتنكير وهو الجمع ثم اعلم ان قوله وحضاجر مبتداء وقوله غير منصرف خبره وقوله علما حال من ضمير قوله غير منصرف ومعمول المضاف اليه لا يتقدم على المضاف الا فى غير فانه

فی حکم لا النافیة حیث یجوز انا زیدا غیر ضارب کما یجوز انا زیدا لا ضارب وما وقع فی بعض الشروح انه مفعول اعنی فیه نظر لان النصب بتقدیر اعنی لم یعرف الا فی مقام المدح او الذم او الترحم او الاختصاص وههنا لم یوجد شیٔ منها وفی بعض النسخ وقع علم بالرفع فیکون بدلا او خبر مبتداء محذوف ای هو علم والجملة معترضة ثم ههنا سوال آخر وهو ان هذه الصیغة لا یوجد فیها الا الجمع او المنقول عن الجمع **وسراویل اذا لم یصرف وهو الاکثر** ای عدم صرفه اکثر استعمالا وهو مذهب اکثر النحاة لیس بجمع ولا منقول عنه لانه مفرد بمعنی سراولة فاجابوا عنه بوجهین احدهما ما اشار الیه بقوله **فقد قیل** انه لفظ **اعجمی** وقع فی کلام العرب **حمل علی موازنه** ای ما یوازنه ای یوافقه فی الوزن من العربیة نحو انا عیم وقناديل لان الاعجمی دخیل والدخیل لابد ان یلحق بنوع والموازن بالالحاق الیق واحری لانه جنسه والدخیل یمیل الی جنسه فیکون جمعا حکما وهذا قول سیبویه وثانیهما ما اشار الیه بقوله فقد **قیل** انه لفظ **عربی جمع سروالة تقدیرا** ای فرضا لانه لما وجد غیر منصرف وعرف من قواعد العرب ان هذه الصیغة لا یوجد فیها الا الجمع او المنقول عنه ولم یوجد شیٔ منهما فیه فقیل انه جمع تقدیرا بان فرض انه جمع سروالة استعمل بمعنی السروال او بجنسه کل قطعة من السراویل سروالة وحفظا لقاعدة العرب کتقدیر العدل فی عمر ثم اعلم ان قوله وسراویل مبتداء وکلمة اذا فی قوله اذا لم یصرف للشرط وقوله وهو الاکثر جملة معترضة وقوله فقد قیل جزاء الشرط والجملة الشرطیة خبر لقوله وسراویل وقوله اعجمی خبر مبتداء محذوف ای هو اعجمی والجملة بتاویل هذا القول مفعول ما لم یسم فاعله والا فمفعول ما لم یسم فاعله لقیامه مقام الفاعل لا یکون جملة کالفاعل وقوله حمل علی موازنه صفة الاعجمی او خبر بعد خبر لمبتداء محذوف ای هو اعجمی محمول علی موازنه وقوله عربی خبر مبتداء محذوف ای هو عربی وقوله جمع سروالة خبر بعد خبر للمبتداء المحذوف وقوله تقدیرا مصدر لمحذوف العامل ای تقدر تقدیرا او مصدر لقیل ای قیل هذا القول قولا بتقدیر وفرض او مفعول له ای قیل جمع سروالة لفرض ذلک **واذا صرف** سراویل وهو الاقل دل علیه قوله وهو الاکثر **فلا اشکال** ولا حاجة حینئذ الی الحمل والتقدیر فان قیل یشکل حینئذ منع مصابیح وقناديل عن الصرف حیث وجد فی الاحاد نظیرهما والجمع مشروط بعدم النظیر فی الاحاد فکیف ینفی جنس الاشکال قیل خبر لا محذوف ای فلا اشکال فیه ای فی سراویل باعتبار انتفاء الجمعیة والاشکال المذکور فی مصابیح وقناديل لا فیه واما الجواب عن اشکال منع مصابیح وقناديل مشکل اللهم الا ان یقال ان مجی المفرد علی هذه الصیغة قلیل غایة القلة اذ لم یعرف علی هذه الصیغة مفرد سوی سراویل فلا یعبا به ولقایل ان یقول ان کلمة اذا تدل علی ان صرف سراویل کثیر الوجود لانها تدخل علی شرط کاین مقطوع الوجود ولیس الامر کذلک فلو قال وان صرف مکان واذا صرف لکان اولی لیدل علی ان صرفه قلیل الوجود لان کلمة ان تدخل علی شرط مشکوک الوجود **ونحو جوار** والمراد بنحو جوار کل جمع منقوص علی وزن فواعل سواء کان یائیا کجوار او واویا کدواع ولم یتعرض الواوی لصیرورته بعد الاعلال مثل الیائی فنحو هذا الجمع **رفعا وجرا** منصوبا علی الظرفیة ای فی الرفع والجر **کقاض** خبر لقوله ونحو جوار ای مثل قاض فی اسکان الیاء لثقلهما علیها وحذفها لاجتماع الساکنین وتعویض التنوین عنها لجبر النقصان وفی النصب کضوارب لخفته وهو غیر منصرف فی الاحوال الثلث عند الجمهور وهو اختیار المصنف لان الیاء ثابت تقدیرا فیکون هذه الصیغة ثابتة تقدیرا وذهب الزجاج الی انه منصرف فی الرفع والجر والتنوین للتمکن لانتفاء صیغة منتهی الجموع لفظا لانه صار بعد الاعلال مثل کلام وسلام وهذا بناء علی ان الاعلال

فيقدم على منع الصرف عنده وعند الجمهور منع الصرف مقدم على الاعلال ودلائل الفريقين مذكورة فی المطولات
ثم اختلف الجمهور فی اصله فقال اکثرهم اصله فی الرفع والجر جوارى وجوارى منونين بناء على ان الاصل فی الاسم
الانصراف فاسکنت الياء استثقالا وحذفت للساکنين وجعلت التنوين التی كانت للتمکن عوضا عن الياء
المحذوفة واضمحل عنها معنى التمکن وخلصت للتعويض فلم تسقط عن غير المنصرف اذ الممنوع فيه تنوين التمکن دون
العوض نظيرها تاء اخت وبنت فانها کانت للتانيث حيث کان اصلهما اخوة وبنوة بالتحريک فجعلت بعد حذف
اللام عوضا عنها ولحق طوالت فی الخط ولا يصير فی الوقف هاء وقيل اصله فی الرفع جوارى مرفوعا غير منون
لمنع الصرف فاسکنت الياء استثقالا وحذفت اکتفاء بکسرة ما قبلها کما فی يدع الداع وعوضت عنها التنوين
لئلا يلزم من حذفها الجمع بين العوض والمعوض وفی الجر جوارى مفتوحا ممنوعا عن الصرف فنزلت الفتحة
الواقعة فی موضع الجر منزلة الجر فی الاستثقال فاسکنت الياء وحذفت وعوضت عنها التنوين وبعضهم يبقی الفتحة
فی الجر نظرا الى صورة الفتحة متمسکا بقول الفرزدق + ولو ان عبد الله مولى هجوته + ولکن عبد الله مولى مواليا +
والصواب موال لان العبرة للمعنى لا للصورة وهذه الفتحة جر معنى والبيت وارد على خلاف القياس او محمول
على الترخيم بان کان اصله موالی بفتح ياء المتکلم ثم رخم موالی بحذف اللام لانها صارت آخر الاسم مدة ثم حذف الياء
ثم اشبعت فتحة الياء الى ان صار مواليا وقد جاز الترخيم فی غير المنادى لضرورة الشعر وقيل عوضت التنوين فی الرفع
والجر عن حرکة الياء وحذفت للساکنين ثم لما فرغ عن بحث الجمع شرع فی بحث الترکيب فقال **الترکيب**
وهو جعل الکلمتين کلمة واحدة من غير حرفية احد الجزئين فلا يرد النجم وبصرى عليه **شرطه** فی منع الصرف
العلمية ليلزم الترکيب او ليتحقق السبب الثانی **وان لا يکون باضافة**
لان الترکيب الاضافی يخرج الاسم الى الصرف او الى حکم الصرف على حسب الاختلاف فکيف يؤثر فی منعه
ولا اسناد لان الترکيب الاسنادی يوجب بناء المرکب فلا يوجب منع الصرف المخصوص بالاعراب
المنافی له فان قيل کان الواجب ان يقول وان لا يکون باضافة ولا اسناد ولا الجزء الثانی صوتا ومتضمنا
للحرف قبل العلمية ليخرج نحو سيبويه وخمسة عشر علما قيل عدم اشتراط کون الجزء الثانی صوتا ظاهر لانه مبنی و
کلامنا فی المعرب فترکه اعتمادا على ظهوره وخمسة عشر علما غير منصرف عند البعض بنا على الترکيب فلعل المصنف
اختار هذا المذهب ولذا لم يشترط عدم کون الجزء الثانی متضمنا للحرف وقوله **مثل بعلبک** خبر مبتدأ
محذوف اى وهو مثل بعلبک فانه مرکب من بعل وبک والبعل اسم صنم والبک بالکسر ثم جعل علما لبلد بالشام ثم لما فرغ
عن بحث الترکيب شرع فی بيان الالف والنون فقال **الالف والنون اذا کانا فی اسم** غير صفة **فشرطه**
اى فشرط ذلک الاسم **العلمية** اى کونه علما ليتحقق السبب الثانی او ليمتنع التاء فيتحقق الشبه بالفی التانيث
او ليلزم الزيادة بالعلمية **کعمران** اى مثل عمران **او صفة** عطف على قوله اسم اى او اذا کانا فی صفة
فانتفاء فعلانة اى فشرطها انتفاء فعلانة لئلا ينتفی شبه الفی التانيث بدخول التاء الممنوع عنهما
يعنى کما ينتفی حمراءة ينتفی سکرانة وقيل شرطها **وجود فعلى** بعد ان کان لها فعلان ليتحقق شبههما
بالفی التانيث باختلاف صيغتی المذکر والمؤنث ولينتفی فعلانة بوجود فعلى لان کل فعلان جاء منه فعلى لا يجیء مؤنثه فعلانة

وفیه نظر بوجوه الاول انہ منقوض فی رحمن حیث ینتفی فیہ فعلانۃ بدون وجود فعلی فلا حاجۃ الی وجود فعلی لانتفاء فعلانۃ واجیب بانہ نادر والنادر کالمعدوم مع ان انتفاء فعلانۃ لرحمن لاختصاصہ باللہ تعالی العارض غیر معتبر والثانی انہ لو کان المقصود من وجود فعلی انتفاء فعلانۃ فقد یحصل ہذا المقصود فی رحمن لا بواسطۃ وجود رحمی بل لانہم خصصوا ہذہ اللفظۃ باللہ تعالی فلم یضعوا امنہ مونثا لا من لفظہ بالتاء ولا من غیر لفظہ اعنی فعلی فوجب ان یکون غیر منصرف بالاتفاق والثالث انا لا نسلم ان وجود فعلی مطلوب لاجل انتفاء فعلانۃ بل ہو مقصود بذاتہ لانہ یحصل بوجودہا مشابہۃ بین الالف والنون وبین الفی التانیث لاختلاف صیغتی المذکر والمونث واجیب عن ہذا بان ہذا الوجہ وان کان یحصل بہ بینہما مشابہۃ الا انہ لیس وجہًا للمشابہۃ ضروریا بحیث لا یوثر الالف والنون بدونہ مثل تاثیر انتفاء التاء الا تری الی عدم انصراف مروان وعثمان لمجرد انتفاء التاء من غیر وجود فعلی فوجب ان یکون غیر منصرف بالاتفاق وکلمۃ من فی قولہ **ومن ثم اختلف فی رحمان** للسببیۃ وثم بفتح الثاء وتشدید المیم للاشارۃ الی المکان البعید وہہنا للاشارۃ الی المکان الاعتباری ویزاد فیہ ہاء السکت عند الوقف ویکتب فی الوصل ایضا مع الہاء لان الاصل فی کل کلمۃ ان یکتب بصورۃ لفظہا علی تقدیر الابتداء بہا والوقف علیہا ولذلک یکتب لا زیدا وقہ عمرا بالہاء لانک اذا وقفت علیہا قلت لہ وقہ ولذلک کتب ہہنا مع الہاء وان لم یوقف علیہا وقولہم ثمۃ بالتاء من غلط العامۃ ای لاجل ان بعضہم شرطوا فی تاثیر الالف والنون انتفاء فعلانۃ وبعضہم وجود فعلی اختلف فی رحمان حیث یصرفہ من اشترط وجود فعلی لعدم رحمی ویمنعہ من اشترط انتفاء فعلانۃ لانتفاء رحمانۃ وہو الوجہ لان وجود فعلی لیس بشرط بالذات بل لاستلزام انتفاء فعلانۃ الذی ہو شرط بالذات فلا یحتاج الی الخیر ولان انتفاء فعلی فی رحمان لاختصاصہ باللہ تعالی وہو عارض فوجب الرجوع الی الاصل قبل الاختصاص وہو القیاس علی النظایر **دون** فی قولہ **دون سکران وندمان** ظرف اختلف یعنی اختلف فی رحمان ولم یختلف فی سکران وندمان بل اتفق علی منع سکران لوجود الشرط علی کلا القولین لانتفاء سکرانۃ ووجود فعلی وعلی صرف ندمان لانتفاء الشرط علی کلا القولین لوجود ندمانۃ وعدم ندمی واذا عرفت ہذا فاعلم ان کلمۃ او فی قولہ او صفۃ محل نظر لانہا لاحد الشرطین فیقتضی ان لا یتحقق المشروط وہو الالف والنون الا فی احد الشرطین ای فی الاسم او فی الصفۃ ولیس الامر کذلک بل یتحقق فی کلا الشرطین ای فی الاسم والصفۃ فکیف یصح الترديد بین الشرطین واجیب بانہ تردید بین الشرطین باعتبار ما صدق علیہ المشروط فلا یتحقق فی الجزئی الا احد الشرطین لا باعتبار ماہیۃ المشروط حیث اجتمع فی الکلی کلا الشرطین فیصح الترديد ثم لما فرغ عن بحث الالف والنون شرع فی بحث وزن الفعل فقال **وزن الفعل شرطہ** فی منع الصرف **ان یختص بہ** ای شرطہ اختصاص ذلک الوزن بالفعل بان لا یوجد فی الاسم الا منقولا عن فعل او اعجمی فان قیل لا فائدۃ فی ہذا الجواب لان الاضافۃ فی قولہ وزن الفعل بمعنی اللام فیکون المعنی والوزن المختص بالفعل شرطہ اختصاص ذلک الوزن بالفعل وفیہ تکرار لا طائل تحتہ قیل کثیرا ما یضاف الشیء الی الشیء لمجرد النسبۃ بینہما دون الاختصاص کما تقول زید ابو عمرو واخوہ او استاذہ ونحوہا من الاضافات التی لا یراد بہا الاختصاص والاضافۃ ہہنا من قبیل العام الی الخاص بمعنی اللام لمجرد النسبۃ لا للاختصاص بدلیل الشرط الثانی وہو وجود زیادۃ فی اولہ کزیادۃ الفعل اذ لا اختصاص فیہ لان

قسيم الاختصاص فيفيد الحصر فاعرف **كتتم** مبنيا للفاعل مشددا **وضرب** مبنيا للمفعول مشددا
ومخففا وكذا استخرج واقتدر ونحوهما مما لم يوجد في الاسم الا منقولا من الفعل او عجميا نحو خضم وبقم **او يكون**
عطف على قوله او يختص به وقوله **في اوله** خبر يكون قدم على الاسم وهو قوله **زيادة** اي مزيد اعلى حقيقته و
قوله **كزيادته** صفة زيادة اي كاينة كزيادة الفعل وهي احدى حروف اتين نحو يزيد وتغلب واحمد ونرجس فالحاصل
ان شرط وزن الفعل في منع الصرف احد الامرين الاختصاص بالفعل او وجود زيادة كزيادة الفعل في اوله ليتحقق
الفرعية وانما قال او يكون في اوله زيادة كزيادته ولم يقل او يغلب فيه كما قال البعض لان وجود زيادة كزيادة الفعل
في اوله سبب للغلبة فلم يذكر الغلبة بل ذكر سببها لان الغلبة المعتبرة هي المبنية على السبب او يقال انما قال هذا
دون ذلك ليكون الوزن غالبا في الفعل غلبة معتبرة غير اتفاقية بناء على الدليل وهو وجود زيادة مثل زيادة
الفعل في اوله فلا يرد وزن ضارب علما لان وزنه وان كان غالبا في الفعل في الواقع لكن الغلبة اتفاقية غير مبنية
على دليل فلم يعتبر هذا الوزن اي لم يوثر في منع الصرف ولو قال او يغلب فيه ورد ذلك لان وزن فاعل في الافعال
اكثر منه في الاسماء فلو كان نفس الغلبة معتبرة لكان وزن الفعل معتبرا في ضارب علما ولم يعتبر بالاجماع فان قيل
قد يوجد الزيادة في اوله كزيادة الفعل ولا يوجد الغلبة كما في افعل فان وزنه ليس بغالب في الفعل لانه في الاسم ثلثة
انواع افعل التفضيل نحو افضل وافعل الصفة نحو احمر وافعل الاسم نحو اربب واجدل واخيل وفي الفعل نوعان افعل الماضي
من باب الافعال نحو اخرج وافعل المتكلم من المضارع نحو افتح فكيف يكون وجود زيادة في اوله كزيادة الفعل سببا
للغلبة ودليلا عليها قيل ليس الامر كما زعمتم بل وزنه غالب في الفعل غلبة معتبرة مبنية على الدليل والسبب وهو
وجود زيادة كزيادة الفعل في اوله وبيان الغلبة ان افعل في الاسم ثلثة كما ذكرتم وافعل في الفعل خمسة انواع
افعل التعجب نحو ما احسن زيدا وافعل المتكلم من المضارع من باب افعل الصفة نحو احمر من حمر وافعل المتكلم من باب
اخر نحو افتح وافعل الماضي من باب الافعال مما جاء لابتداء الفعل غير مبني على ثلاثي نحو الجأ واشفق وافعل الماضي
من باب الافعال مما له ثلاثي نحو اخرج فافعل التفضيل يعارضه افعل التعجب وافعل الصفة يعارضه افعل المتكلم من بابه
وافعل الاسم الفاظ محصورة تعارضها افعل الماضي مما جاء في باب الافعال لابتداء الفعل فيبقى افعل المتكلم من المضارع
من باب اخر وافعل الماضي من الافعال مما له ثلاثي سالما عن المعارض فثبت غلبته في الفعل فان قيل ظرفية الاول للزيادة
مشكل لان اول احرف عين الزيادة فيلزم اتحاد الظرف والمظروف قيل ليس الامر كذلك بل بينهما عموم وخصوص
من وجه فان الزيادة قد يكون في الاول وقد لا يكون وكذا الاول قد يكون زيادة وقد لا يكون والاعم يصلح مظروفا
للاخص او يقال معناه اول حروف الاصول زيادة او يقال معناه في اوله صفة الزيادة وقوله **غير قابل للتاء**
حال من ضمير المتصل في اوله اي غير قابل لتاء التانيث المتحركة وانما اشترط كونه غير قابل للتاء لانه ان قبلها خرج عن وزن
الفعل فلا يتحقق شبهه فان قيل اسود قابل للتاء لمجيء اسودة للحية الانثى مع انه ممنوع عن الصرف للوصف ووزن
الفعل وكذا اربع قابل للتاء مع ان فيه وزن الفعل وانما لم يمنع عن الصرف لعدم سبب آخر قيل المراد بالتاء التاء اللاحقة
قياسا وفي اسود يلحق التاء على خلاف القياس اذ القياس ان يقال في مونثه سوداء لكن التاء يلحقه بسبب غلبة الاسمية
العارضة فلا عبرة بقبوله التاء وفي اربع ايضا يلحق التاء على خلاف القياس اذ القياس ان يلحق التاء للمونث دون المذكر

او نقول المراد بعدم قبول التاء عدم قبولها باعتبار الذي امتنع عن الصرف به وباسود يمتنع عن الصرف باعتبار الاصل وهو بهذا الاعتبار لا يقبل التاء اصلا حيث يجئ مونثه بهذا الاعتبار سوداء وانما يقبلها باعتبار غلبة الاسمية العارضة وهو بهذا الاعتبار غير ممتنع عن الصرف فتحقق فيه الوصف ووزن الفعل وهذا كما ذكرناه في بحث الوصف **ومن ثمه** اي ولاجل اشتراط عدم قبول التاء **امتنع احمر** عن الصرف للزوم وجود المشروط عند وجود الشرط وقد وجد الشرط ههنا وهو الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء فيوجد المشروط وهو امتناع عن الصرف وفي جعل وجود الشرط علة للمشروط نظر لان وجود الشرط لا يوثر في وجود المشروط اذ المشروط لا يوجد بعلة عند وجود الشرط لا بالشرط نفسه فلا يستقيم قوله ومن ثم امتنع احمر الا ان يقال انه شرط في حكم العلة كحفر البير في الطريق فيوثر في وجود الحكم **والضرف يحمل** مع الوصف الاصلي يقال يحمل يحمل اي قوي على الحمل اما انصرف للزوم عدم المشروط عند عدم الشرط لا سيما عند من جعل عدم الشرط موجبا لعدم المشروط وقد عدم الشرط ههنا لان يحمل يقبل التاء نكرة حيث يقال ناقة يحملة اي قوية على الحمل فيعدم المشروط وهو الامتناع عن الصرف اما اذا سمي به كان غير منصرف لانه غير قابل للتاء حينئذ ثم لما فرغ عن بيان علل منع الصرف شرع في بيان ما ذهب تاثيره من العلل بذهابه فقال **ما فيه علمية موثرة** كلمة ما موصولة اي الاسم الذي او المنوع الذي فيه علمية موثرة اي موجبة مع غيرها منع الصرف سواء كان بطريق الشرطية كما في التانيث بغير الالف

والعجمة والتركيب والالف والنون اذا كانا في اسم او بطريق السببية كما في العدل ووزن الفعل وفيه احتراز عن نحو مساجد وحمراء وحبلى اذا سمي بهما فان العلمية غير موثرة فيهما لا بطريق الشرطية ولا بطريق السببية لان منع صرفها لاجل الجمع الاقصى ولزوم التانيث لان الدال على الجمعية والتانيث امر لفظي يتحقق بعد العلمية وقبلها فان قيل تلاحجل المصنف من قبيل التعريف موثرا والعلمية شرطها وههنا قد جعل العلمية موثرة ولم يقل وما فيه تعريف موثر فما هذا الا تناقض قيل انما جعل العلمية ههنا موثرا بناء على اصطلاح غيره او على التجوز بارادة التعريف الحاصل من العلمية على ما مر في بحث المعرفة وكلمة اذا في قوله **اذا نكر** للشرط وهو الظاهر او للظرف فان كانت للشرط كان قوله **صرف** جواب الشرط والجملة الشرطية وقعت خبرا لما الموصولة وان كانت للظرف كان قوله صرف خبرا لما الموصولة وقوله اذا نكر ظرف لقوله صرف اي الاسم الذي فيه علمية موثرة صرف ذلك الاسم وقت تنكيره نحو رب سعاد او قطام لقيته وتنكير العلم اما بتاويله بواحد من جنسه وذلك اذا وقع في الشركة الاتفاقية بان سمي جماعة بزيد مثلا فتقول كم من زيد لقيته او رب زيد لقيته واما بتاويله باسم جنسه وذلك اذا اشتهر صاحبه بصفة من الصفات فحينئذ جاز تاويله باسم جنسه الدال على تلك الصفة كما يقال لكل فرعون موسى اي لكل جبار مبطل محق قهار وكما يقال رب حاتم اي رب جواد وانما صرف وقت تنكيره **لما تبين** اي للدليل ظهر قبل هذا بطريق الالتزام **من انها** بيان ما اي من ان العلمية **لا تجامع** حال كونها **موثرة الا ما هي شرط فيه** كلمة ما عبارة عن سبب منصوبة المحل على انه مستثنى مفرغ مفعول لا تجامع اي لا تجامع سببا من الاسباب حال كونها موثرة الا السببا هي اي العلمية شرط في ذلك السبب وهو التانيث بغير الالف والعجمة والتركيب والالف

والنون اذا كانا في اسم وقوله **الا العدل ووزن الفعل** استثناء عما بقي بعد الاستثناء الاول اي لا
تجامع موثرة غيرها ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل كعمر واحمد فانهما تجامعهما موثرة حيث امتنع عمر للعدل و
العلمية واحمد لوزن الفعل والعلمية مع انها ليس بشرط فيهما حيث امتنع ثلث واحمر من غير العلمية ثم لما قال وما فيه علمية
موثرة اذا انكر صرف كان لواهم ان يتوهم ان هذه الضابطة ليست بكلية لجواز ان يفرض اسم يجتمع فيه ثلث اسباب
العدل ووزن الفعل والعلمية فاذا انكر ذلك الاسم بقي فيه سببان العدل ووزن الفعل لما ان العلمية ليس بشرط فيهما
حتى ينعدم المشروط عند عدم الشرط فدفع وهمه بقوله **وهما** اي العدل ووزن الفعل **متضادان** لاختلاف
اوزانهما **فلا يكون الا احدهما** اي فلا يوجد الا احدهما اذ المتضادان لا يجتمعان فلا يبقى بعد التنكير
سببان وفي هذا الاستثناء نظر لانه ان قيل في معناه فلا يوجد سبب الا احدهما كان على خلاف الواقع حيث يوجد في
الخارج سبب غيرهما وان قيل في معناه فلا يوجد سبب منهما الا احدهما كما هو الظاهر كان استثناء الكل من الكل لان قوله
احدهما لم يرد به احد معين وهو ايضا صادق على كل واحد منهما فيكون حاصل المعنى فلا يوجد سبب منهما الا سبب منهما و
يمكن ان يقدر بقرينة ما سبق فلا يوجد سبب غيرها هي شرط فيه الا احدهما فيستقيم المعنى واللفظ وفيه نظر لان استثناء
الكل من الكل باق من حيث المعنى لان ما صدق عليه قوله غيرها هي شرط فيه ليس الا العدل ووزن الفعل فيكون حاصل
المعنى فلا يوجد سبب من العدل ووزن الفعل الا احدهما اي واحد منهما واجيب بان مفهوم قوله غيرها هي شرط فيه
عام يتناول العدل ووزن الفعل وغيرهما وان كان المراد منه ههنا العدل ووزن الفعل وعموم لفظ المستثنى منه من حيث
اللفظ والمفهوم كاف لصحة الاستثناء وان كان ما صدق عليه خاصا الا ترى ان الرجل اذا كان له اربع نسوة فقال
نسائي طوالق الا فلانة وفلانة وفلانة وفلانة صح الاستثناء حتى لم تطلق واحدة منهن مع انه استثناء الكل من الكل
من حيث المعنى لان ما صدق عليه قوله نسائي ليس الا هذه الاربع المستثناة لكنه جعل استثناء البعض من الكل باعتبار
ان مفهوم قوله نسائي عام يتناول الاربع المستثنات وغيرها وان كان ما صدق عليه هي الاربع المستثنات فالحاصل
ان استثناء الكل من الكل لفظا باطل وحكما صحيح وذلك لان الاستثناء لما كان تصرفا في التكلم يشترط صحة التكلم لا صحة
الحكم فافهم **فاذا انكر** ذلك الاسم اي الاسم الذي كانت العلمية فيه موثرة **فهي بلا سبب** فيما هي موثرة فيه بطريق
الشرطية حيث ينعدم المشروط عند عدم الشرط فلا يبقى فيه سبب اصلا **او على سبب واحد** فيما هي موثرة فيه بطريق
السببية لا بطريق الشرطية وهو العدل ووزن الفعل **وخالف سيبويه الاخفش** بنصب الاخفش لانه
في مثل احمر المراد بمثل احمر كل ما كان صفة في الاصل مقترنا بسبب آخر فيدخل في هذا الحكم مثل سكران **علما**
حال من معنى المماثلة اي خالف سيبويه الاخفش فيما يماثل احمر حال كونه علما او تميز عن التمام بالاضافة من الى عن الموصوف
اي في علم مثل احمر على نحو على التمرة مثلها زبدا اي على التمرة زبدا فيما ليس متعلق بقوله خالف لفساد المعنى حيث يلزم
حينئذ خلاف سيبويه حال العلمية وليس كذلك بل الخلاف حال التنكير ودل عليه قوله **اذا انكر** فانه ظرف خالف
سيبويه الاخفش في مثل احمر وقت التنكير وذكر في بعض الشروح الاولى الاخفش لان الاخفش ثلثة احدها
استاذ سيبويه وهو ابو الخطاب والثاني تلميذه وهو ابو الحسن سعيد بن سعدة والثالث قرينه وهو ابو الحسن
علي بن سليمان والمراد ههنا تلميذه كذا صرح المصنف في شرح المفصل فلو ذهب الاخفش كانت نسبة المخالفة

نصباً الى الاستاذ وهي غير ملايمة برتبته وفيه نظر لان نسبة المخالفة قصداً الى التلميذ ابعد من الملايمة لانها توجب العقوق
ولو كانت المخالفة لاظهار الحق لا باس بها من كلا الجانبين الا ترى انه وردت نسبتها الى الاستاذ والتلميذ جميعاً في عبارة
الفقهاء في قولهم قال ابو حنيفة كذا خلافاً لابي يوسف بمعنى خالف ابو حنيفة ابا يوسف وقولهم قال ابو يوسف كذا خلافاً
لابي حنيفة رح فلا وجه لما ذكر في بعض الشروح من اولوية رفع الاخفش بل الصواب هو النصب فعلى هذا الكلام من حيث
المعنى استثناء من الضابطة المذكورة كانه قال وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف الا مثل احمر فانه اذا نكر بعد العلمية يبقى لا
سيبويه غير منصرف **اعتبار الصفة الاصلية بعد التنكير** كما اعتبرت الصفة الاصلية في اسود اسماً
للحية بالاتفاق والاخفش لم يعتبرها لان الساقط بالعلمية التي هي وضع ثان ساقط عن درجة الاعتبار بخلاف اسود
اسماً للحية فان الوصف غير معتبر عنده لان غلبة الاسمية عارضة فلا يعارض الاصل ولان غلبة الاسمية لا يخرج الوصف
عن معنى الوصفية بالكلية على ما مر بخلاف ما لو جعل علماً فانه يخرج الوصف عن معنى الوصفية بالكلية حتى جاز تسمية
الاسود بالاحمر وبالعكس واجيب بان الساقط لمانع يعتبر بعد زوال المانع وللاخفش ان يقول ان الوصفية تزول
بالعلمية للتضاد بينهما والعلمية لا تزول بالتنكير لان تنكير العلم اما بالشركة الاتفاقية بان يسمى جماعة باحمر او بان يجعل
اسم جنس نحو لكل فرعون موسى على ما سبق وعلى كلا التقديرين لا يرجع احمر بعد التنكير الى معناه الاصلي وهو من له
الحمرة فكيف يعتبر الوصف الاصلي بعد زوال المانع واجيب بانه ليس المراد بالاعتبار ان الوصف يرجع بعد التنكير بل المراد
انه كان ثابت لكونه اصلياً مع زوال ما يضاده ولذلك قالوا في جمع احمر حمر وان كان علماً وفي احمد احامد فلولا اعتبار
الوصفية فيه لما جاز ذلك واذا عرفت هذا فاعلم ان سيبويه ان كان فاعلاً كما هو المختار كان نصب قوله اعتبار
على انه مفعول له اي خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الصفة الاصلية او على انه تميز عن نسبته في مثل احمر اي خالف
سيبويه الاخفش من حيث اعتبار الصفة الاصلية او على انه حال بحذف مضاف اي خالف سيبويه الاخفش حال
كونه ذا اعتبار للصفة الاصلية او على انه ظرف زمان لان المصدر قد يجعل حيناً اي خالف سيبويه الاخفش وقت
اعتباره الصفة الاصلية او على انه مفعول مطلق بكون الاعتبار المذكور نوعاً من المخالفة مثل رجع القهقرى او بحذف
مضاف اي خالف سيبويه الاخفش مخالفة اعتبار الصفة الاصلية واضافة المخالفة الى الاعتبار من قبيل
اضافة المسبب الى السبب وان كان مفعولاً كما زعم بعض الشارحين كان نصب قوله اعتبار لا يجوز
بجميع ما ذكرنا من الوجوه الا كونه مفعولاً له لعدم اتحاد فاعل الفعل وفاعل المفعول له لان المخالف حينئذ هو
الاخفش والمعتبر للصفة الاصلية هو سيبويه وهو شرط نصبه ويمكن حينئذ ان يكون بدل اشتمال من قوله سيبويه
ايضاً بحذف الضمير اي خالف الاخفش سيبويه اعتباره للصفة الاصلية والجار والمجرور في محل النصب على انه
مفعول به لقوله اعتباراً واللام مقوية للعمل وقوله بعد التنكير ظرف اعتباراً يعني ان سيبويه يعتبر الصفة الاصلية
في مثل احمر بعد التنكير لا في حال العلمية ثم ههنا اشكال يرد على سيبويه في وجه المسئلة المذكورة وتقريره ان يقال انه
ان اعتبر الوصف الاصلي بعد التنكير وان كان زائلاً فيلزم ان يعتبر في حال العلمية الاصالة ايضاً فيمتنع حينئذ من الصرف
للوصف الاصلي والعلمية فاجاب عنه بقوله **ولا يلزمه** اي سيبويه **باب حاتم** كما ذكرت حيث لم يعتبر
فيه الوصف الاصلي والاجنبي حاتم كل علم كان في الاصل وصفاً مع بقاء علمية **لما يلزم من اعتبار متضاد**

وهو الوصف والعلمية **في حكم واحد** وحده فرعية وهو منع صرف لفظ واحد وذا ممتنع لانه
اعتبر كل منهما مؤثرا تاما لكونهم توارد المؤثرين على اثر واحد وان اعتبر جزء المؤثر لزم اجتماع الضدين لان المؤثر الشي
اذا كانت ذات جزئين يلزم عند تحققه اجتماع كلا الجزئين معا فيلزم هيهنا اجتماع الضدين في حكم واحد الا انه فعلى اعتبار الوصف مع العلمية المحقق للعلمية و[illegible]
اعتبار الضدين في حكم واحد وعلى اعتبار [illegible] اعتبار الوصف القائم [illegible] ايضا اعتبار الضدين في حكم واحد لكنه وحدة نوعية وهو
جايز ووجه التضاد بين العلمية والوصفية ان العلم للخصوص والوصف للعموم فان قيل اعتبار الضدين في
حكم واحد في حالة انما يلزم لو كان امتناعه بالعلمية والوصفية القائمين وليس للمدعى هذا بل المدعى ان سيبويه لم اعتبر الوصف
الاصلي بعد التنكير في احمر وان كان زائلا فيلزم ان يعتبر في حالة العلمية لاصالته ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف للصفة
الاصلية الزائلة والعلمية القائمة لان الوصف الاصلي معتبر عنده لاصالته وان كان زائلا كما في احمر بعد التنكير وكما في اسود
جمعا عليك الاسمية ولا تضاد بين العلمية القائمة والصفة الاصلية الزائلة اذ لا تنافي بين كون الشي وصفا في الاصل
وبين كونه علما في الحال فيجوز ان يعتبر في لفظ واحد الوصف الزائل والعلمية القائمة فيل سلمنا ان العلمية
قائمة والوصف زائل لكن كون الوصف زائلا والعلمية قائمة ينافي الاجتماع ولا ينافي التضاد فتحققت
الضدية بينهما فلو امتنع نحو حاتم من الصرف لزم اعتبار الضدين في حكم واحد لا محالة فان قيل قد جاء اعتبار المتضادين
في حكم واحد كثيرا كاعتبار الحركتين المتضادتين في حصول اختلاف آخر الكلمة وتحمل الضدين لتغير العالم والحمد لله كذلك
والعلمية ليستا علتين حقيقيتين طبيعيتين لمنع الصرف بل هما علتان جعليتان واعتباريتان لمنع الصرف والمعتبر ان الضد
وجعلهما علة لحكم واحد ممتنع بخلاف العلل الحقيقية الطبيعية كحصول الحركتين المختلفتين لحصول اختلاف آخر
الكلمة وتحمل الضدين لتغير العالم ونحو ذلك اذ لا مرد للحصر فلا يلزم من اعتبار الضدين في حكم واحد عند وجود التاثير الطبيعي
اعتبارهما لنحو التاثير الطبيعي بمحض الجعل والاعتبار او يقال التغير والتضاد وان كان كل منهما حكما واحدا ظاهرا لكنه متعدد من الحكمين
معنى لكونه عبارة عن تحقق حالة وزوال حالة اخرى فيلزم من حيث المعنى اعتبار الضدين في حكمين لا في
حكم واحد فان قيل فلما يلزم متعلق بقوله لا يلزم والنفي اذا دخل على فعل فيه قيد يوجه ما توجه ذلك النفي الى ذلك
القيد ويبقى اصل الفعل مثبتا كقولك لم يأتك القوم اجمعون ولو بقي اصل الفعل هيهنا مثبتا لفسد المعنى حيث يلزم
لسيبويه بنا حاتم ان لو يلزمه اعتبار متضادين في حكم واحد ليس الامر كذلك قيل انه متعلق بنفي الفعل لا بالفعل المنفي اي انتفى لزوم
بالا حاتم على سيبويه لما يلزم من اعتبار متضادين فيه في المعنى **وجميع الباب باللام والاضافة** في الباب اللام في الباب للعهد وانما
نسبيته متعلق بقوله يجر اي جميع ما كان غير المنصرف مصحوبا بلام التعريف والاضافة **يجر بالكسر** لانه جر بقوله يجر الباب ويجر [illegible]
البنا فيستغني للاحتراز عنه فلا بد من [illegible] او يجوز ان يقال لا فايدة في قوله بالكسر [illegible] ان يقول جميع الباب باللام والاضافة [illegible]
[illegible] لان [illegible] مناط الفايدة ومدارها [illegible] باللام والاضافة [illegible] بالكسر بعد اللام والاضافة [illegible]
الكسر [illegible] بالاضافة [illegible] التنوين [illegible]
الاضافة [illegible] منصوبا [illegible]
الكسر [illegible] التنوين [illegible]
[illegible] حرف الجر [illegible] فانهما

لا يمتزجان بل امتزاجهما ولا يحدث ثالث في معنى الاسم شيئا ولا يقومان مقام التنوين فلو وجد بهما فكثر تجرير المنصرف
بهما وان كانا من خواص الاسم ومن قال ان الجر يسقط عنه تبعا للتنوين قال انما يجر لان الجر يسقط منه تبعا للتنوين
الساقط لشبه الفعل وههنا لم يسقط التنوين لشبه الفعل بل باللام والاضافة ثم يتبعه الاسم غير المنصرف لبقاء السببين ثم لما فرغ من تقسيم
المعرب باعتبار الانصراف وعدمه شرع في تقسيم اخر المعرب باعتبار اقسام الاعراب فقال **المرفوعات**
هو ما اشتمل كلمة ما موصوفة عبارة عن اسم او معرب والجملة الفعلية صفتها اي هو اسم او معرب
اشتمل **على علم الفاعلية** اي علامتها وهي الرفع والواو والالف نحو جاءني زيد او ابوك او الزيدان
سواء كانت تلك العلامة لفظا او تقديرا فيدخل الاعراب اللفظي والتقديري لان اللفظ يشتملهما دون المحلي
اذ الاعراب المحلي لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون نحو جاءني هؤلاء مرفوعا ومعنى الرفع المحلي انه في محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا ثم قوله المرفوعات مبتدأ وهو في صيغة الجمع
لا محل له من الاعراب وهو عايد الى المرفوعات وانما ذكره ووحده مع ان المرفوعات جمع مؤنث نظرا الى خبر المرفوعات
او لانه عايد عليها بتأويل كل واحد او لانه عايد الى المرفوع المذكور معنى لدلالة المرفوعات عليه لان المرفوعات جمع المرفوع
دون المرفوعة لان افراد الاسماء والجمع بالالف والتاء كما يكون للمؤنث يكون لصفات غير العقلاء ايضا نحو الجبال
الراسيات والكواكب الطالعات وانما اعاد الضمير الى المرفوع دون المرفوعات لان التعريف انما يكون للجنس والحقيقة
دون الافراد وانما ذكر المرفوعات على صيغة الجمع ولم يقل المرفوع هو كذا ليشتمل الباب على جميع مسائلها ويمكن ان يكون
قوله المرفوعات خبر مبتدأ محذوف وفي التقدير هذا ذكر المرفوعات وقوله هو ما اشتمل جملة مستانفة لانه لما قال هذا ذكر المرفوعات فكان
سائلا قال ما المرفوعات فقال هو ما اشتمل على كذا والتاء في الفاعلية يحتمل ان يكون لمطابقة الموصوف والياء
للنسبة اي الخصلة المنسوبة الى الفاعل فيدخل الملحقات ويحتمل ان يكون التاء والياء لافادة معنى المصدرية
اي كونه فاعلا فيخرج او كونه فاعلا حقيقة او حكما ليدخل الملحقات وانما قال على علم الفاعلية ولم يقل على الرفع ليتناول
الاعراب بالحرف ولئلا يلزم تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة وليشير الى اصالة الفاعل في باب
الرفع كما هو الصحيح من المذهب **فمنه الفاعل** مبتدأ تقدم خبره والفاء للتفسير اي فمن ما اشتمل
على علم الفاعلية الفاعل او فمن المرفوعات الفاعل وتذكيره وتوحيده بما عرفت من التاويلات في هو ما اشتمل
وانما قدم الفاعل على سائر المرفوعات لانه اصل المرفوعات وساير المرفوعات ملحق به على الصحيح لان وضع الكلام
للاخبار والفاعل جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجملتين في الاخبار اذ الاصل ان يخبر بالفعل لكونه لم يوضع
الا له واذا كان الفعل هو الاصل فما يخبر عنه بالفعل وهو الفاعل ايضا يكون اصلا بخلاف المبتدأ فانه ليس في
هذه المثابة ولان عامله لفظي وعامل المبتدأ معنوي واللفظي اقوى من المعنوي واذا كان عامله اقوى كان هو اقوى
ضرورة ولان الفاعل اشد في باب الركنية حيث لا يجوز حذفه الا بسد شيء مسده بخلاف المبتدأ وفيه نظر
لان الركنية لا ينافي الحذف الا ترى ان المبتدأ والخبر ركنان وقد يجوز حذفهما فتجويز حذف الفاعل لا يدل
على ركنيته فكيف يدل على كونه اشد في باب الركنية ولان رفع الفاعل لا يتغير بالنواسخ بخلاف المبتدأ فانه
رفعه قد يتغير بباب ان وظننت وكان وفيه ايضا نظر لان رفع الفاعل قد يتغير ايضا بدخول الحروف الزائدة نحو كفى بالله
وما جاءني من احد واجيب بان الزائد كالعدم فلا يعتد بها وقيل اصل المرفوعات المبتدأ وهو مذهب سيبويه

لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم ولانه يحكم عليه بكل حكم جامدًا او مشتقا فان الخبر يجوز اشتقاقه وجموده على الصحيح نحو هذا حجر وزيد قائم فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق لان عامله لا يكون الا مشتقا ولان المبتدأ يحكم عليه باحكام متعددة في تركيب واحد نحو زيد عالم عاقل جواد شجاع بخلاف الفاعل فان حكمه واحد ليس الا **وهو ما اسند اليه الفعل او شبهه** اي الفاعل اسم اسند اليه الفعل او شبهه كالمصدر واسمي الفاعل والمفعول واسم التفضيل ولقائل ان يقول قد يسند اليه معنى الفعل ايضا كالظرف نحو زيد في داره عمرو ويعبر عنه بمعنى الفعل لا بشبهه فقوله او شبهه اما ان يندرج تحته ما هو معنى الفعل كالظرف او لا يندرج فاذا اندرج لم يصدق قوله في الحال ان العامل فيهما الفعل او شبهه او معناه وان لم يندرج كان حقه ان يذكر هنا ايضا او معناه والجواب بان العامل في الاسم المرفوع بعد الظرف هو الظرف عند البعض لقيامه مقام العامل المعنوي المقدر اذ ليس ذهب بعض النحاة الاعراب وعند الاكثرين هو الفعل المقدر او اسم الفاعل لا الظرف لانه جامد ولما كان مذهب المصنف هنا مذهب الجمهور لم يقل في تعريفه او معناه

وانما قال او شبهه ليتناول زيد قائم وعمرو حسن وجهه **وقدم عليه** عطف على قوله اسند او حال بتقدير قد اي وقد قدم ذلك الفعل على ذلك الاسم وفيه احتراز عن نحو زيد في زيد ضرب لانه مما اسند اليه الا الفعل لكنه موخر عنه فان قيل الفعل فيه مسند الى الضمير دونه **قيل** بل اسند اليه ايضا والا اسناد فيه الا انه حين اسند الفعل اولا الى الضمير ثم بواسطة عود الضمير لكنه الى زيد اسند الفعل اليه ثانيا فيتكرر الاسناد ويتقوى الحكم كذا في المفتاح وغيره وما قيل ان قوله وقدم عليه لدفع وهم من توهم ان الفعل فيه مسند الى زيد لا للاحتراز عنه فعلى تقدير تسليم ان الفعل فيه مسند الى الضمير فقط لا الى زيد وفي بعض النسخ وقع مقدما عليه مكان وقدم عليه وقوله **على جهة قيامه به** حال بعد حال اي واقعا على طريقة قيام ذلك الفعل بذلك الاسم وطريقة قيامه به ان لا يكون الفعل مبنيا للمفعول اي لا يكون على صيغة المجهول وفيه احتراز عن مفعول ما لم يسم فاعله نحو ضرب زيد وزيد مضروب غلامه فانه مما اسند اليه الفعل او شبهه وقدم عليه لكن لا على جهة قيامه به بل على جهة وقوعه عليه وانما لم يذكر الشيخ عبد القاهر والزمخشري وغيرهما هذا القيد في حد الفاعل لان مفعول ما لم يسم فاعله فاعل على اصطلاحهم وانما قال على جهة قيامه به ولم يقل على قيامه به او قائما به لئلا يخرج عنه نحو مات زيد وطال عمرو فان الموت ليس بقائم بزيد وكذا الطول ليس بقائم بعمرو ولكنهما على جهة انهما قائمان بهما فان قيل يدخل في هذا الحد تابع الفاعل بدلا او عطفا نحو جاءني زيد اخوك وقام زيد وعمرو حيث اسند الفعل اليهما على جهة قيامه بهما قيل المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات المذكورة غير التوابع بقرينة السياق وهو ذكر التوابع بعد هذه المعربات فيكون المعنى ما اسند اليه الفعل بلا تبعية او غير تابع **مثل قام زيد** مثال الفاعل الذي اسند اليه الفعل وزيد في بعض النسخ وزيد قائم ابوه ليكون مثالا للفاعل الذي اسند اليه شبه الفعل ثم لما فرغ عن بحث تعريف الفاعل شرع في بيان احكامه فقال **والاصل ان يلي الفعل** اي الاولى ان يقارن الفاعل الفعل الذي اسند اليه بحيث لا يفصل بينه وبين الفاعل شيء من المفاعيل ولو لفظا لان الفاعل كالجزء منه لان الفعل لا يتم بدونه

والاولى ان يليه لكان اخصر واوضح واحسن اما الاول فلتركه الفعل واما الثاني فلان الاصل يحتمل المعاني لجملة الاولى فانه لا يحتمل سوى معنى واحد واما الثالث فلما فيه من الاشتقاق وهو من المحسنات على ما عرف في علم البديع **فلذلك** الفاء للنتيجة واللام للتعليل على ما مر في بحث الوصف اي ولاجل ان الاصل في الفاعل ان يلي الفعل **جاز ضرب غلامه زيد** بنصب غلامه ورفع زيد اي جاز هذا التركيب لتقدم معاد الضمير وهو زيد حكما لتقدم الفاعل رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر **وامتنع ضرب غلامه زيدا** برفع غلامه ونصب زيد اي وامتنع هذا التركيب للزوم الاضمار قبل الذكر لتاخر المعاد وهو المفعول لفظا ورتبة بناء على اصالة تقدم الفاعل عليه وهذا عند الجمهور خلافا للاخفش وابن جني فانهما جوزاه تمسكا بقول الشاعر + جزى ربه عني عدي بن حاتم + جزاء الكلاب العاويات وقد فعل + فان ضمير ربه عايد الى عدي وهو متاخر والجواب ان الضمير للمصدر لا لعدي اي جزى رب الجزاء كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان قيل قد جاء الاضمار قبل الذكر بشرط التفسير كما اعتبر في تنازع الفعلين عند اعمال الثاني قيل الاضمار قبل الذكر بشرط التفسير يختص بالعمدة والضمير في غلامه مضاف اليه وهو غير عمدة الا ترى انه لا يضمر المفعول في الاول اذا اعمل الثاني عند تنازع الفعلين مع كون الاسم الظاهر مفسرا وما قيل ان الضرورة قد دعت الى الاضمار قبل الذكر في التنازع لشدة اقتضاء الفعل الفاعل ولا كذلك ههنا اذ المفعول فضلة ففيه نظر لان الفعل المتعدي في اقتضاء الفاعل والمفعول به سواء فانه كما يتوقف تصور ماهيته على الفاعل يتوقف تصور ماهيته على المفعول كالضرب مثلا فانه استعمال آلة التاديب في محل قابل للايلام وهو كما لا يتصور بدون من يستعمل تلك الآلة لا يتصور بدون ذلك المحل غاية ما في الباب ان الفاعل ركن الكلام حيث يفوت بفواته والمفعول به ليس بركن فتحققت الضرورة في كلتا الصورتين واجيب بان المراد بالضرورة ضرورة تصحيح الكلام دون ما ذكر من الضرورة يعني الاضمار قبل الذكر في التنازع لضرورة تصحيح الكلام حيث وجد التنازع في كلام العرب فيحتاج في تصحيحه الى الاضمار قبل الذكر ولا توجد تلك الضرورة ههنا الصحة حمل ما ذكر على غير الاضمار لما فرغ عن بيان بعض احكام الفاعل شرع في بيان حكم آخر وهو وجوب تقديمه وتاخيره فقال **واذا انتفى الاعراب فيهما** اي في الفاعل والمفعول **لفظا** تمييز اي من حيث اللفظ **والقرينة** عطف على الاعراب اي واذا انتفى القرينة حالية كانت او مقالية على فاعلية احدهما ومفعولية الآخر نحو ضرب موسى عيسى واكرم هؤلاء هؤلاء **او كان** الفاعل **مضمرا متصلا** سواء كان المفعول اسما ظاهرا نحو ضربت زيدا او مضمرا منفصلا نحو ما ضربت الا اياك او مضمرا متصلا نحو ضربتك **او وقع مفعوله** اي مفعول الفاعل **بعد الا** نحو ما ضرب زيد الا عمرا **او** بعد **معناها** اي معنى الا وهو انما فانه بمعنى الا في افادة الحصر على ما هو المشهور عند النحاة نحو انما ضرب زيد عمرا ثم انما بمعنى ما والا لا بمعنى الا فقط فكان في جعل انما بمعنى الا تسامح ثم كونه انما بمعنى ما والا اختيار المصنف والا فالمذكور في المفتاح وغيره هو ان انما متضمنة بمعنى ما والا انه بمعنى ما والا

وقوله **وجب تقديمه** جزاء لقوله واذا انتفى مع ما عطف عليه اي وجب تقديم الفاعل على
المفعول اما في الصورة الاولى اي في صورة انتفاء الاعراب فيهما والقرينة فللتحرز عن الالتباس
بخلاف ما لو وجدت قرينة مقالية نحو ضرب سعدى موسى وضربت موسى سعدى وضرب
موسى العاقل عيسى العاقل الاول ورفع الثاني فان فيها قرينة مقالية وهي تذكير الفعل في الا
الاول تانيثه في الثاني واعراب الصفة في الثالث او حالية نحو اكل الكمثرى موسى فان فيه قرينة
حالية وهو عدم صلاح الكمثرى للفاعلية فحينئذ لا يجب تقديم الفاعل لعدم الالتباس فان قيل قد
اعتبر لزوم الالتباس ههنا ولم يعتبر في تقديم المفعول على الفعل في هذه الصورة نحو موسى ضرب
عيسى واجيز الوجهان احدهما ان يكون موسى مبتدأ والجملة الفعلية خبره والثاني ان يكون موسى
مفعولا تقدم على الفعل وكذا في اقائم زيد اجيز الوجهان احدهما ان يكون اقائم مبتدأ وما بعده
فاعله الساد مسد الخبر والثاني ان يكون اقائم خبرا تاخر المبتدأ وكذا في غيرهما مما اجيز فيه الوجهان
او الوجوه فلا بد من بيان الفرق بين صور الالتباس وجواز الوجهين او الوجوه قيل الفرق مبني
على تمهيد اصل وهو ان احد الوجهين اذا كان على خلاف الاصل والآخر على الاصل فقصد ما يخالف
الاصل ملبس ممتنع للالتباس اذ السامع يحكم بما هو الاصل لسبق ذهنه اليه ولا يتامل ولا يستفهم
فيخل بالمقصود وان استويا اصالة ومخالفة للاصل كانا جائزين على الاحتمال حيث لا يتعين احدهما
بالاصالة حتى يسبق ذهن السامع اليه بل يحتاج الى التامل والاستفسار فيكون جوازهما
من باب الاجمال دون الالتباس والاجمال جائز والالتباس ممنوع واذا عرفت هذا فاعلم انك
اذا قلت ضرب موسى عيسى بلا قرينة حالية او مقالية وقصدت فاعلية عيسى كنت ملبسا
حيث لا يسبق ذهن السامع الى تاخر الفاعل عن المفعول لكونه خلاف الاصل بل يسبق الى
فاعلية موسى وانت لم تقصده فيلزم التباس المقصود بغيره بخلاف موسى ضرب عيسى
حيث يجوز في موسى الوجهان لاستوائهما في مخالفة الاصل اذ مفعوليته توجب تقدم المفعول
على الفعل وهو خلاف الاصل وابتدائيته توجب كون الخبر جملة وهو ايضا خلاف الاصل اذ الاصل
في الخبر الافراد فيستويان في خلاف الاصل فلا يلزم اللبس وكذا اقائم زيد حيث يجوز في اقائم
الوجهان لاستوائهما في مخالفة الاصل على ما سيبين ذلك في موضعه ان شاء الله تعالى
وعلى هذا فقس سائر الامثلة هذا هو الفرق بين جميع صور الالتباس وجواز الوجهين
او الوجوه واما في الصورة الثانية اي في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلان اتصاله
مانع من تاخيره لامتناع الفصل مع الاتصال والمراد بتقديم الفاعل ان لا يتخلل المفعول بينه
وبين الفعل فلا ينتقض بنحو زيدا ضربت واما في الصورة الثالثة اي في صورة وقوع المفعول
بعد الا او معناها فلانه لو اخر الفاعل لانقلب القصر وذلك لان المقصود حصر الفاعل
على المفعول فلو قدم المفعول على الفاعل لانقلب ذلك الى حصر المفعول على الفاعل اذ معنى قو

ماضرب زيد الا عمرا كان زيد ليس ضاربا لاحد الا لعمرو فاما عمرو فجاز ان يكون مضروبا لغيره وبتقديم المفعول
اي بقولك ماضرب عمرا الا زيد ينعكس ثم هذا اذا وقع المفعول فقط بعد الا او معناها اما اذا وقع بعد الا
او معناها كلاهما ثم قدم عمرو على زيد نحو ماضرب الا عمرا زيد فانه جائز عند الاخفش وعبد القاهر سواء
قصد استثناء عمرو وتقديم الا عمرا على الفاعل بقرينة او قصد استثناء امرين من امرين اي ماضرب احد
احدا الا عمرا وزيد حيث لا ينقلب الانحصار المقصود وذلك لان الانحصار انما يقع فيما يلي الا فلو ذكر
الفاعل بعدها فالانحصار يقع فيه فاذا قلت ماضرب الا زيد عمرا فكانك قلت الضارب زيد لا غير ولو ذكر
المفعول بعدها فالانحصار يقع فيه فاذا قلت ماضرب الا عمرا زيد فكانك قلت المضروب عمرو لا غير وذهب
الاكثرون الى انه لا يجوز ذلك سواء قصد استثناء عمرو وتقديم الا عمرا على زيد او قصد استثناء امرين
من امرين اما الثاني فللزوم استثناء شيئين من شيئين باداة واحدة بلا عطف وهو لا يجوز لضعف
الحرف واما الاول فللزوم الالتباس بالمثال الثاني ثم لما بين المواضع التي وجب فيها تقديم الفاعل على المفعول
شرع في بيان المواضع التي وجب فيها تاخيره عنه فقال **واذا اتصل به** اي بالفاعل **ضمير مفعول**
اي ضمير عائد الى المفعول نحو قوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه **او وقع** الفاعل **بعد الا**
نحو ماضرب عمرا الا زيد **او** بعد **معناها** اي معنى الا وهو انما نحو انما ضرب عمرا زيد **او**
اتصل به اي بالفعل **مفعوله** اي مفعول الفعل **وهو** اي الفاعل **غير**
متصل بالفعل نحو ضربني زيد وماضربني الا انت وقوله **وجب تاخيره** جواب الشرط
السابقة اي وجب تاخير الفاعل عن المفعول اما في الصورة الاولى اي في صورة اتصال ضمير المفعول
فللتحرز عن لزوم الاضمار قبل الذكر واما في الصورة الثانية اي في صورة وقوعه بعد الا او معناها
فلئلا ينقلب الحصر المقصود لان المقصود منه قصر المفعول على الفاعل فلو قدم الفاعل على المفعول
لانقلب ذلك الى قصر الفاعل على المفعول اذ معنى قولنا ماضرب عمرا الا زيد ان عمرا ليس مضروبا لاحد الا لزيد
فاما زيد فجاز ان يكون ضاربا لغيره وبتقديم الفاعل اي بقولك ماضرب زيد الا عمرا ينعكس ثم هذا
اذا وقع مجرد الفاعل بعد الا او معناها اما اذا وقع بعد الا او معناها كلاهما نحو ماضرب الا زيد عمرا فانه
جائز لبقاء الانحصار المقصود على حاله وقيل لا حاجة الى هذا التقييد كما هو ظاهر لفظ المصنف لان مثل
هذا التركيب محمول على كلامين فيكون عمرا معمول فعل محذوف فليس فيه تقديم فاعل على مفعول واما في الصورة
الثالثة اي في صورة اتصال المفعول لان اتصاله بالفعل مانع عن تاخيره لمنافاته للانفصال الفصل
وانما قال وهو غير متصل احترازا عما اذا كان الفاعل متصلا ايضا مثل ضربتك فانه يجب تقديم الفاعل
على المفعول على ما مر **وقد يحذف الفعل** كلمة قد للتقليل واللام للعهد اي قلما يحذف
الفعل الرافع للفاعل **لقيام قرينة** اللام بمعنى الوقت لا للعلة لان قيام القرينة شرط للحذف
لا علة بل العلة الايجاز والاختصار اي وقت حصول قرينة دالة على الحذف وتعيين المحذوف
وقوله **جوازا** صفة مصدر محذوف اي وقد يحذف حذفا جائزا للايجاز والاختصار مع

مع حصول الغرض بالقرينة **كقولك زيد** خبر مبتداء محذوف والقول بمعنى المقول اي هو مثل مقولك وزيد بدل من المقول اي كزيد والرفع محكي في بعض النسخ في مثل زيد في موضع كقولك زيد وهو ظرف لقوله جوازا فعلى هذا يكون زيد مضاف اليه والرفع محكي على التقديرين وقوله **لمن قال** الجار والمجرور صفة زيد وكلمة من موصولة وقال صلة اي زيد المقول للذي قال **من قام** كلمة من هذه استفهامية مبتداء وقام خبره والجملة الاستفهامية مقول قال فزيد الواقع في الجواب فاعل فعل محذوف اي قام زيد فحذف الفعل لوجود القرينة وهو قام المذكورة في السوال فان قيل لم لم يجعل من باب حذف الخبر بتقدير زيد قام ليطابق الجواب السوال وهو من قام لانه جملة اسمية فوجب ان يكون الجواب كذلك ولن يكون ذلك الا بتقدير الخبر قيل لو جعل هذا من باب حذف الخبر يطابق السوال صورة ولا يطابقه معنى لان قوله من قام سوال عن الفاعل من غير تردد في الحكم وزيد قام يفيد تقوى الحكم بتكرار الاسناد فلا يطابق الجواب السوال من حيث المعنى وايضا لو حذف الخبر يوجب حذف الجملة وحذف الفعل يوجب حذف شطرها والتقليل في الحذف اولى ثم حذف الفعل كما يكون بقرينة السوال المحقق كما في المثال المذكور يكون بقرينة السوال المقدر كقول ضرار النهشلي في مرثية يزيد بن نهشل **وليبك يزيد ضارع لخصومة** الواو في قوله ليبك ليست بداخلة في البيت بل هي من عبارة المصنف لعطف مثال على مثال وهو امر غايب مبني للمفعول وقوله يزيد غير منصرف للعلمية ووزن الفعل مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله ليبك وقوله ضارع فاعل فعل محذوف لان الشاعر لما امر بالبكاء بقوله ليبك يزيد على صيغة المجهول حرك السامع ان يسال قائلا من يبكيه وجعل هذا السوال المقدر كالمحقق فاجاب بقوله ضارع اي يبكيه ضارع اي عاجز عن خصم عند الخصومة فحذف الفعل لدلالة السوال المقدر عليه واللام في قوله لخصومة بمعنى الوقت متعلق بقوله ضارع وان لم يعتمد شيء لان الجار والمجرور يكفيه رايحة الفعل اي يبكيه من عجز عند الخصومة او بقوله يبكيه المقدر والمراد بالخصومة خصومة غيره معه او خصومته مع غيره وانما يبكيه وقت الخصومة لضعف حاله وقلة اعوانه فان يزيد كان ظهيرا للضارعين ومعين الضعفاء وجعل اللام للعلة ان اريد خصومة غيره معه **وفيه** نظر لان الخصومة لا تصلح علة للبكاء بل العلة عجزه وقت خصومة غيره اياه وكون يزيد ظهير الضارعين ومعين الضعفاء فاللام بمعنى الوقت على كلا التقديرين واجيب بان حمل اللام على العلة على تقدير ان يكون قوله لخصومة متعلقا بقوله ضارع لا بقوله يبكيه المقدر اي ضارع لاجل خصومة غيره معه اي يبكيه من عجز عند خصومة غيره معه هذا البيت من كتاب سيبويه وآخره ومختبط مما تطيح الطوائح قوله **ومختبط** عطف على ضارع اي يبكيه ضارع ومختبط وهو سائل العطايا من غير وسيلة وانما يبكيه مختبط لان يزيد معطي السائلين من غير وسيلة وقوله + **مما تطيح الطوائح** اي مما تهلك الحوادث ماله متعلق بقوله يبكيه المقدر او بقوله مختبط وكلمة من للسببية وما مصدرية والمضارع بمعنى حكاية حال ماضية والاطاحة هو الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على خلاف القياس كاللواقح جمع ملقحة والقياس مطيحات والمطيحة هي الحادثة المهلكة

اي يبكيه مختبط لاجل اطاحة الطوايح ماله اي لاجل اهلاك المهلكات ماله او متعلق بقوله ليبك اي ليبك يزيد لاجل اطاحة الطوايح يزيد اي لاجل اهلاك المهلكات يزيد ومعنى البيت انه ينبغي ان يبكي على يزيد كل ذليل لا ناصر له وكل فقير سايل اصابته حوادث الزمان واهلكت ماله ولم يجد من يغنيه فان يزيد ناصر كل ذليل وجابر فقر كل فقير وقوله **ووجوبا** عطف على قوله جوازا اي ويحذف الفعل حذفا واجبا **في مثل وان احد من المشركين استجارك فاجره** اي مثل هذا الكلام وقوله احد مرفوع على انه فاعل فعل محذوف تفسيره استجارك وتقديره وان استجارك احد من المشركين استجارك والمراد بالمثل كل ما فسر فيه المحذوف فيجب فيه الحذف فلئلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر فان قيل فليكن الجمع بينهما كما في المفسر باي وان وعطف البيان نحو رايت غضنفرا اي اسدا ونحو قوله وناديناه ان يا ابراهيم ونحو جاءني ابو الفضل زيد قيل ذلك تفسير المعنى وهذا تفسير المحذوف وصح الجمع بين المفسر والمفسر ثمه ولم يصح هنا لانه بالجمع لا يبقى المفسر محذوفا فلا يكون المفسر تفسيرا للمحذوف ثم لما فرغ عن بحث حذف الفعل وحده شرع في بحث حذف الفعل والفاعل جميعا فقال **وقد يحذفان معا** اي الفعل والفاعل لقيام قرينة نظرية **مثل نعم لمن قال** الجار والمجرور صفة نعم اي نعم المقولة لمن قال او حال اي مثل نعم مقولة لمن قال **اقام زيد** تقديره نعم قام زيد فحذف الفعل والفاعل بدلالة نعم التي للتصديق في ما سبق وحذف الجملة هنا جايز لا واجب ونعم قرينة لا سادّ مسد الجملة كذا قالوا ولقايل ان يقول ان سد الشيء مسد غيره فيكون بان يفيد فايدته كما في اقايم الزيدان ولا شك ان نعم تفيد فايدة الجملة المحذوفة فيكون السوال قرينة الحذف ونعم سادة مسد المحذوف فينبغي ان يكون حذف الجملة هنا واجبا على ان الجملة لم تستعمل بعد حرف التصديق في موضع وذا امارة الوجوب والجواب عنه ظاهر فليتامل ثم لما فرغ عن بيان بعض احكام الفاعل شرع في بيان حكم آخر له وهو الاضمار عند التنازع وذكر ساير احكام التنازع استطرادا فقال **واذا تنازع الفعلان** اسما **ظاهرا بعدهما** اي بعد الفعلين قوله ظاهرا مفعول تنازع لان نازع متعد الى مفعولين تقول نازعته الثوب فيتعدى تنازع الى واحد فيكون من باب تجاذبنا الثوب لا من باب تضارب زيد وقوله بعدهما صفة ظاهرا اي ظاهرا واقعا بعدهما وانما ذكر الفعلين لاصالة الفعل والتنازع لا يختص بالفعل بل يجري في غيرهما من الصفات ايضا نحو زيد ضارب ومكرم عمرا وبكر شريف وكريم ابوه وغير ذلك وهذا بيان لاقل ما يتحقق فيه التنازع ولا يختص التنازع بالفعلين بل يجري في اكثر منهما ايضا نحو ما جاء في الصلوة المأثورة كما صليت وسلمت وباركت ورحمت وترحمت على ابراهيم فان هذه الخمسة تنازعت في على ابراهيم وانما قيل بالظاهر احترازا عن المضمر فان التنازع لا يجري فيه بل يلحق بابيه وليس فيه جواز اعمال كل واحد منهما فاذا قلت ضربت واكرمت على صيغة المتكلم وضرب واكرم على صيغة الغايب او ضربك واكرمك على صيغة المخاطب كان كل من الفعلين اتصل بما يقتضيه ولا يمكن اعمال احدهما فيما اتصل بالآخر لان المتصل يجب اتصاله بعامله او بما هو كجزئه ولا يتصل بعامل آخر فلما لم يجز في المتصل لم يجز في المنفصل طردا للباب وانما قيد بقوله بعدهما لان الاسم الظاهر اذا كان متقدما او متوسطا يلتحق بالفعل الاول اذ يستحقه هو قبل التكلم بالثاني فلا يكون فيه مجال تنازع فلا يكون من هذا الباب

كقولك زيداً ضربت واكرمت وضربت زيداً واكرمت فان قيل التنازع لا يتحقق في تركيب ما عند احد لان البصريين ذهبوا الى اعمال الثاني واضمار الفاعل في الاول وحذف المفعول ان استغنى عنه والا اظهر والكوفيين الى اعمال الاول واضمار الفاعل والمفعول في الثاني لا ان عنه مانع فيظهر ولا على ما يأتي في المتن فكيف قال واذا تنازع الفعلان الى آخره قيل المراد بالتنازع التنازع في القلب دون التركيب فيكون المعنى واذا قصد توجه الفعلين الى اسم واحد في القلب والفاء في قوله **فقد يكون** جواب اذا فعلى هذا يكون الفاء في قوله فان اعملت للتفسير ويحتمل ان يكون الفاء للتفسير والجزاء محذوف تقديره واذا تنازع الفعلان ظاهراً بعدهما جاز اعمال كل واحد منهما وعلى هذا يكون الفاء في قوله فان اعملت ايضا للتفسير ويحتمل ان يكون الفاء للتفسير وجزاء الشرط قوله فان اعملت الثاني الى آخره اي فقد يكون تنازع الفعلين واقعاً **في الفاعلية** اي في فاعلية الاسم الظاهر وياء النسبة مع التاء تفيد معنى المصدرية اي في كونه فاعلاً **نحو ضربني واكرمني زيد** وقد يكون واقعا **في المفعولية** اي في مفعولية الاسم الظاهر اي في كونه مفعولا **نحو ضربت واكرمت زيداً** وقد يكون واقعا **في الفاعلية والمفعولية مختلفين** في الاقتضاء بان يقتضي احد الفعلين فاعلية الاسم الظاهر والآخر مفعولية معاً نحو ضربني واكرمت زيداً وانتصاب قوله مختلفين على انه حال من الفعلين المقدرين اللذين هما فاعل المصدر المضاف اليهما المدلول بالضمير المستكن في فقد يكون العامل في قوله وفي الفاعلية والمفعولية بواسطة العطف اي وقد يكون تنازع الفعلين واقعاً في الفاعلية والمفعولية معا حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء فيكون العامل في الحال وصاحبها ذلك المصدر فيتحد عامل الحال وصاحبها ولقائل ان يقول لو كان ذلك حالا من الفعلين المقدرين وعامله المصدر المدلول بالضمير المستكن في قوله فقد يكون يلزم اعمال الضمير العائد الى المصدر في الحال وصاحبها لا محالة وذا ممتنع ويمكن ان يجاب بانه حال من الفعلين المفهومين من ذلك الضمير فيكون حالا من مفهوم الكلام وعامله المصدر المفهوم من الكلام والحال يجب ان يكون عاملها معنوياً مفهوما من الكلام من حيث المعنى فيكون من باب اعمال مفهوم الكلام لا من باب اعمال الضمير ويمكن ان يقال انه خبر كان المحذوف اي ان كان الفعلان مختلفين عملا بان كان احدهما رافعاً والآخر ناصباً وقوله **ويختار البصريون** بكسر الباء والقياس الفتح وكان الكسر لابقاء الفصل بين المنسوب الى البلد يعني البصرة وبين المنسوب الى المدينة يعني الحجاز اي يختار النحاة المنسوبة الى البصرة **اعمال الثاني** عطف على الجزاء المحذوف اي واذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما يجوز اعمال كل منهما ويختار البصريون اي نحاة البصرة اعمال الفعل الثاني مع تجويز اعمال الاول فالاختلاف في الاختيار والاولوية دون الجواز واحتجوا بان الفعل الثاني اقرب الطالبين الى المطلوب فهو على اخذه اقدر وبان اعمال الاول يستلزم الفصل بين العامل والمعمول وهو خلاف الاصل اذ الاصل في المعمول ان يلي عامله وباستفاضة الاستعمال على ذلك في القرآن وكلام الفصحاء منه قوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه حيث اعمل الثاني اذ لو اعمل الاول لقيل اقرؤه لان الاختيار اضمار المفعول في الثاني عند اعمال الاول ومنه قوله تعالى

الاولى انزع عليه قطرحيثا اعمل الكتاد اذ لو اعمل الاول لقيل لنزعها للمبرد ومنه قول الشاعر ومكتا مقدمة كان متونها اجري فوقها واستشعرت لون مذهب حيث اعمل الثاني والا لقيل واستشعرته لما ذكرنا ومنه قول الآخر قضى كل ذي دين فوفى غريمه وعزة ممطول معنى غريمها حيث اعمل الثاني والا لقيل ممطول اما في المصراع الاول فلانه لو اعمل لقيل فوفاه لما قلنا واما في المصراع الثاني فلانه لولا ذلك لقيل معنى هو غريمها باظهار الضمير في ممطول لانه صفة جرت على غير من هي له حيث وقع خبر العزة وهو صفة الغريم حيث اسند اليه والصفة اذا جرت على غير من هي له يجب فيه

ابراز الضمير اذ المضمر على شريطة التفسير فلما لم يبرز الضمير دل على انه قد اعمل الثاني بخلاف ما لو كان الغريم معمولا لقوله معنى فانه لا يجب ابراز الضمير في ممطول لانه وان كان صفة جرت على غير من هي له حيث وقع خبر العزة وهو صفة الغريم الا ان ضميره اضمر على شريطة التفسير لان الغريم تفسير لضميره فلا يجب فيه ابراز الضمير **ويختار الكوفيون** اي نحاة الكوفة اعمال الفعل **الاول** مع تجويز اعمال الثاني واحتجوا بان الاول اسبق الطالبين فهو اولى باعطاء المطلوب وبان اعمال الثاني يستلزم الاضمار قبل الذكر ولا كذلك اعمال الاول فكان اولى وبقول امرئ القيس فلو انما اسعى لادنى معيشة + كفاني ولم اطلب قليل من المال + فان كفاني ولم اطلب تنازعا في قليل واعمل كفاني فيه حتى ارتفع به مع امكان اعمال الثاني وهو لم اطلب اذ لا تفاوت في النظم بين نصب قليل ورفعه مع ارتكاب خلاف الاصل وهو حذف المفعول بالاتفاق فلولا اعمال الاول مختار لما اختاره الشاعر الفصيح لا يختار الا الوجه المختار فلما اختاره دل على ان اعمال الاول هو المختار وجوابه ياتي في المتن ثم لما بين ان المختار اعمال الثاني عند البصريين واعمال الاول عند الكوفيين شرع في تفسير مذهبهما وبيان كيفية الاعمال فقال **فان اعملت الثاني** الفاء للتفسير وانما بدأ بتفسير اعمال الثاني لانه الاولى والاكثر استعمالا اي فان اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين سواء كان الثاني مقتضيا للفاعل او للمفعول **اضمرت الفاعل في الفعل الاول** اذا اقتضى الفاعل **على وفق الظاهر** اي على موافقة الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث نحو ضربني واكرمت زيدا وضرباني واكرمت الزيدين وضربوني واكرمت الزيدين وضربتني واكرمت هندا وضربتاني واكرمت هندين وضربنني واكرمت هندات وقوله **دون الحذف** ظرف اضمرت اي دون حذف الفاعل لان حذفه لا يجوز لتوقف الفعل عليه وعدم استقلاله بدونه الا اذا اسند الى شيء مسند له كما في ما جاءني الا زيد وفي ضرب زيد على صيغة المجهول بخلاف الاضمار قبل الذكر فانه جائز في الجملة بشرط التفسير نحو قل هو الله احد ونعم رجلا فان قيل لم لم يظهر الفاعل في الاول عند اعمال الثاني لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل قيل لو اظهر ذلك لزم التكرار وهو قبيح فلا يصار اليه مع امكان الاضمار **خلافا للكسائي** مفعول مطلق لفعل محذوف اي يخالف القول بالاضمار دون الحذف خلافا للكسائي فانه يقول بحذف الفاعل دون اضماره تحرزا عن الاضمار قبل الذكر والجواب ان الاضمار قبل الذكر بشرط التفسير في الجملة جائز نحو نعم رجلا وقل هو الله احد بخلاف حذف الفاعل بدون سد شيء مسده فانه لم يوجد في كلامهم اصلا فان قيل قد جاء حذف الفاعل بدون سد شيء مسده نحو قوله تعالى اسمع بهم وابصر حيث حذف بهم في الثاني وهو فاعل عند سيبويه

ونحو ما قام وما قعد الا انا حيث حذف الا انا فى الاول وهو الفاعل ونحو اضربت من حيث حذف الفاعل وهو الواو
ونحو اكرموا القوم حيث حذف الفاعل وهو الواو لفظا لئلا يلتقي ساكنان وان ابقيت خطا لئلا يلتبس الجمع
بالواحد ونحو اطعام فى يوم ذي مسغبة حيث حذف فاعل المصدر فيه ان للمصدر قاصر فى العمل لا يجب فيه
وجود الفاعل فقوله المعلوم فى يوم ذي مسغبة من باب عدم الفاعل لعدم الاقتضاء كما فى الجوامد لا من باب حذف
الفاعل والامثلة السابقة من باب تقدير الفاعل لا من باب حذفه نسيا منسيا والمحذوف فى باب التنازع نسيا
منسيا ويظهر اثر الخلاف بين القائلين بالاضمار وبين القائلين بالحذف فى التثنية والجمع دون الواحد لكون
الضمير بارزا فيهما ومستترا فيه فيقال فى الاضمار ضرباني واكرمني الزيدان وضربوني واكرمني الزيدون وفى الحذف
ضربني واكرمني الزيدان او الزيدون بخلاف ضربني واكرمني زيد حيث لا يظهر اثر الخلاف فى صورة الافراد
معنى فان الفاعل فى الفعل الاول مضمر مستتر عند القائلين بالاضمار ومحذوف عند القائلين بالحذف وقوله
وجاز جملة معترضة بيان خلاف الفراء والواو اعتراضية اي وجاز اعمال الثاني عند اقتضاء الاول
الفاعل وقوله **خلافا للفراء** مفعول مطلق اي يخالف القول بالجواز خلافا للفراء فانه منع جواز
ذلك للزوم احد المحظورين الاضمار قبل الذكر او حذف الفاعل وروى عن الفراء تشريك الرافعين او الاضمار
بعد الاسم الظاهر كما فى صورة تاخير الناصب يقال ضربني واكرمني زيد هو وضربني واكرمت زيدا هو ورواية
المنع غير مشهورة عنه وقوله **وحذفت المفعول** عطف على قوله اضمرت الفاعل اي وان
اعملت الثاني حذفت المفعول ان اقتضى الاول للمفعول **ان استغني عنه** هذا شرط استغني
عن الجزاء لتقدم ما يجئ عنه والجملة والجار والمجرور اعني عنه مفعول ما لم يسم فاعله اي حذفت المفعول
اذا كان ما استغنى عنه بان لم يكن مفعولا لافعال القلوب نحو ضربت وضربني زيد واعطيت واعطاني
زيد درهما لان المفعول فضلة فلا ضرورة فى اضمار قبل الذكر فيحذف لدلالة الاسم الظاهر عليه وانما لم يذكر
مثل هذا المفعول تحرزا عن سماجة التكرار وانما لم يضمر ذلك تحرزا عن الاضمار قبل الذكر فى الفضلة واما الاضمار
فى قولهم ربه رجلا فشاذ **والا اظهرت** اي وان لم يستغن عنه اي وان كان عاملا لم يستغن عنه بان كان
مفعولا ثانيا من باب علمت وكان الاول مذكورا اظهرت المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا
منطلقا فان حسبني وحسبت تنازعا فى منطلقا الاخير واعمل فيه حسبت وجب اظهار مفعول
حسبني وهو منطلقا الاول لئلا يلزم الاقتصار على احد المفعولين ثم لما فرغ عن تفسير مذهب البصريين
وبيان كيفية اعمال الفعل الثاني شرع فى تفسير مذهب الكوفيين وبيان كيفية اعمال الفعل الاول فقال
وان اعملت الاول عطف على الشرطية السابقة وهي قوله فان اعملت الثاني اي وان اعملت الفعل الاول كما هو
الكوفيين سواء كان مقتضيا للفاعل او المفعول **اضمرت الفاعل فى الفعل الثاني**
اذا اقتضى الفاعل **على وفق الظاهر** بالاتفاق نحو ضربني وضربني زيدا وضربت وضرباني
الزيدين وضربت وضربوني الزيدين **واضمرت المفعول** ايضا فى الفعل الثاني اذا اقتضى
المفعول **على القول المختار** على وفق الظاهر نحو ضربني وضربته زيد وضربني وضربتهما الزيدان

وضربنی وضربتهم الزیدون وانما اضمر المفعول فی الثانی لان اضماره لیس قبل الذکر لتعلق الاسم الظاهر بالفعل
الاول وهو مقدم علی ما یضمر فی الفعل الثانی حکما فلا یحذف مع امکان اضماره **الا ان یمنع مانع**
فتظهر استثناء مفرغ ای اضمرت المفعول علی المختار فی جمیع الاوقات الا وقت منع مانع عن الاضمار
فحینئذ وجب اظهار المفعول وهو ما اذا کان مفعولا ثانیا من باب علمت مع ذکر المفعول الاول غیر مطابق
للظاهر مثل حسبنی وحسبتهما منطلقین الزیدان منطلقا فان حسبنی وحسبتهما تنازعا فی منطلقا
فاعمل الاول وهو حسبنی فجعل الزیدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاول فی حسبتهما
واظهر الثانی وهو منطلقین لمانع یمنع اضماره وهو انه لو اضمر مفردا خالف من هوله وهو المفعول الاول
وذا غیر جائز لوجوب الحال انما هما فی الاصل مبتدا وخبر وقاعدته فی هذا الباب ولو اضمر مثنی خالف المعاد وهو قوله منطلقا
فلما امتنع الاضمار وجب اظهاره وان کان مطابقا للظاهر یضمر نحو حسبنی وحسبته ایاه زید منطلقا ثم لما فرغ
من ذلک شرع فی جواب ما تمسک به الکوفیون بقول امرء القیس من ان کفانی ولم اطلب تنازعا فی قلیل واعمل
کفانی فقال **وقول امرء القیس** + فلو انما اسعی لادنی معیشة + کفانی ولم اطلب قلیل من
المال لیس منه القول بمعنی المقول ای مقوله لیس من باب التنازع **لفساد المعنی** ای لاجل
فساد معنی البیت علی تقدیر توجههما الی قلیل من المال حیث یلزم التناقض وخلاف المقصود لان
کلمة لو یجعل المثبت من شرطه وجزائه وما عطف علی احدهما منفیا والمنفی من کل واحد من ذلک مثبتا
فاذا قلت لو اکرمتنی اکرمتک فالاکرامان منفیان واذا قلت لو لم تکرمنی لم اکرمک فالاکرامان مثبتان ففی هذا قوله فلو انما اسعی
معیشة یستلزم انتفاء سعیه لادنی معیشة ای انتفاء طلبه لقلیل من المال لانه مثبت وقع فی سیاق لو وکذا قوله کفانی قلیل
من المال یستلزم انتفاء کفایة قلیل من المال فلو کان قوله ولم اطلب متوجها الی قلیل من المال کما زعموا یستلزم
کونه طالبا لقلیل من المال لانه صار مثبتا بالعطف علی جزاء لو فیلزم من المصراع الاول ان لا یکون طالبا
لقلیل من المال ومن الثانی ان یکون طالبا له وهو تناقض بین وکذا یلزم من الاول انتفاء کفایة قلیل
من المال ومن الثانی ثبوت طلبه وهو غیر مقصود فثبت ان الفعل الثانی غیر متوجه الی ما توجه الیه الا
الفعل الاول بل الاول متوجه الی قلیل من المال والثانی متوجه الی المجد المؤثل المحذوف بدلالة البیت
الثانی وهو قوله ولکنما اسعی لمجد مؤثل + وقد یدرک المجد المؤثل امثالی + فیکون المعنی لو ثبت سعیی لادنی
معیشة کفانی قلیل من المال ولم اطلب المجد المؤثل ای الملک العظیم ولکنما اسعی لمجد مؤثل فلا یکون من باب
التنازع اذ شرطه ان یکون الفعلان متوجهین الی شیء واحد وقال الفارسی الواو فی قوله ولم اطلب للحال دون
العطف فلا یصیر الطلب مثبتا فلا یلزم التناقض ولا خلاف المقصود ویکون المعنی ما ثبت سعیی لادنی معیشة
وما کفانی قلیل من المال والحال انی لم اطلب قلیلا من المال فیکون من باب التنازع باعمال الاول وفیه
نظر لان الحال قید العامل فیستلزم کون الشرط ملزوما للکفایة المقیدة بانتفاء الطلب ولیس کذلک
لتحقق السعی لادنی معیشة مع کفایة قلیل من المال مطلقا سواء طلبه او لم یطلبه نعم یمکن ان یکون
البیت من هذا الباب باعمال الاول وحذف المفعول من الثانی علی غیر المختار ان کان قوله ولم اطلب

عطفا على مجموع الجملة الشرطية دون الجزاء او كان اعتراضا حيث لا يكون حينئذ في سياق لو فلا يصير مثبتا فلا يفسد المعنى فاذا عرفت هذا فاعلم ان قوله وقول امرء القيس مبتداء وقوله ليس منه خبره وقوله كما في في البيت جواب لو وفي الكافية بدل من قول امرء القيس واضافة الفساد الى المعنى اضافة المصدر الى الفاعل ثم المصنف لما اخرج مفعول ما لم يسم فاعله عن تعريف الفاعل بقوله على جهة قيامه به شرع في تعريفه متصلا على حدة فقال **مفعول ما لم يسم فاعله** اي مفعول فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصل بينه كما فصل المبتداء لشدة تعلقه بالفاعل حتى سماه بعض النحويين فاعلا **كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه** كلمة كل لبيان الاطراد فلا يكون ذكره ههنا مستنكرا وقوله حذف فاعله صفة مفعول وهو تاكيد للضمير المستتر في اقيم اي واقيم ذلك المفعول مقام الفاعل وانما اكد لئلا يتوهم اسناد اقيم الى قوله مقامه فان قيل هذا الحد صادق على الربيع في قولهم انبت الربيع البقل حيث كان في الاصل مفعولا فيه اي انبت الله البقل وقت الربيع فهو مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه قيل انه قد خرج عن كونه مفعولا فيه وصار فاعلا لصدق حد الفاعل عليه فلم يصدق عليه كل مفعول حذف فاعله ثم لما فرغ عن تعريف مفعول ما لم يسم فاعله شرع في بيان شرطه فقال **وشرطه** اي شرط مفعول ما لم يسم فاعله **ان تغير صيغة الفعل الى فعل او يفعل** وصيغة الصفة الى صيغة المفعول فان قيل كيف يدخل في هذا الشرط نحو افتعل واستفعل وغيرهما مما بني للمفعول قيل في الكلام حذف معطوف اي الى فعل ويفعل ونحوهما مما بني للمفعول او يقال المراد بقوله فعل ويفعل مجرد اللفظ واللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما والعلم يجوز تاويله بصفة اشتهر مسماه بها كما في لكل فرعون موسى اي لكل جبار عادل والصفة المشتهرة بها تسمية فعل ويفعل كونه ماضيا مجهولا ومضارعا مجهولا او كونه صيغة للمبني للمفعول فيكون المعنى ان تغير صيغة الفعل الى الماضي المجهول والمضارع المجهول اوان تغير صيغة الفعل المبني للفاعل الى صيغة الفعل المبني للمفعول ثم لما كان تعريف مفعول ما لم يسم فاعله موهما بان كل مفعول صالح لاقامته مقام الفاعل شرع في بيان ما يقع من المفعولات مقامه وما لا يقع فقال **ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت** مقام الفاعل لان المفعول الثاني مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه لزم كونه مسندا ومسندا اليه مع امتناع كون كلا الاسنادين تاما بخلاف المجهول في ضرب زيد فانه ضرب وان كان مسندا ومسندا اليه لكن اسناده الى الفاعل غير تام **وكذا لا يقع المفعول الثالث من باب اعلمت** مقام الفاعل لان حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسندا وكذا ثاني مفاعيله عند البعض نحو اعلم موسى عيسى اخاه بخلاف اعلمت زيدا هند ذاهبة **والمفعول له والمفعول معه كذلك** اي المفعول له والمفعول معه مثل المفعول الثاني من باب علمت والثالث من باب اعلمت في انهما لا يقعان موقع الفاعل اما الاول فلان المفعول له جواب لم ويبطل السوال عن العلية قبل تمام الكلام وفيه نظر لان هذا الدليل يوجب ان لا يجوز اقامة للمفعول له بعد اظهار اللام ايضا لانه جواب لم وقد جاز ذلك بالاتفاق

يقال ضرب للتاديب ومما يقال لا نسلم انه بعد اظهار اللام جواب لمن قال لم ضربته وهذا لا يخفى لان المفعول له بلا لام انما يقع جوابا للمر لكونه صالحا للجواب للمر ولا يتفاوت تلك الصلاحية بعد اظهار اللام الا ترى ان قولك للتاديب يصلح جوابا لمن قال لم ضربت كما ان تاديبا يصلح لذلك وهذا امر يعرف بالوجدان لا بالبرهان وعلل بعض الشراح بان النصب فيما قصد عليته مشعر بالعلية فلو اقيم مقام الفاعل صار مرفوعا فيفوت الاشعار بالعلية وفيه نظر لانه يلزم من هذا الدليل جواز اقامته لو قام قرينة تشعر بالعلية وليس الامر كذلك بل المنع مطلق ولان هذا الدليل يقتضي امتناع اقامة الظرف ايضا لان النصب فيما قصد ظرفيته مشعر بالظرفية فلو اقيم مقام الفاعل فات النصب والاشعار وقد صح ذلك يقال سير يوم الجمعة واما الثاني فلان المفعول معه لو استند اليه الفعل فلا يخلو اما ان يحذف الواو عند اسناد الفعل اليه اولا فان حذفت يتغير ماهية المفعول معه ويخرج من كونه مفعولا معه وان لم يحذف يمتنع الاسناد اليه اذ الواو يمنع الاسناد اليه ثم لما بين المفاعيل التي لا يقع موقع الفاعل شرع في بيان ما يقع موقعه فقال **واذا وجد المفعول به** بلا واسطة في الكلام مع غيره من ساير المفاعيل التي تقع موقعه وهي المفعول المطلق الذي ليس للتاكيد وظرف الزمان والمكان والمفعول بواسطة حرف جر **تعين له** اي تعين المفعول به لاقامته مقام الفاعل اي للاسناد الفعل اليه وانما تعين له لان الفعل المجهول بني له ويسند اليه حقيقة والى غيره من الملابسات مجازا ولا يصار الى غير الحقيقة مع امكانها فان قيل لا يترجح المفعول المطلق والزمان على المفعول به باعتبار ان كل واحد منهما جزء مدلول الفعل لان الفعل يتضمن المصدر والزمان وكذا المكان باعتبار انه مستلزم مدلول الفعل لان كل مصدر يستلزم المكان بخلاف المفعول به فانه مقتضى مدلوله من حيث ان المصدر يقتضي المحل من جهة الوقوع عليه ولا يستلزمه فان الضرب في ضربت زيدا مثلا وان استلزم المحل من جهة وقوع المصدر على ذلك المحل لكن باعتبار المصدرية بل باعتبار الصفة النفلية فان نفس المصدر يمكن ان يكون بدون المفعول به كالقيام والقعود وغيرهما من المصادر اللازمة فثبت ان احتياج الفعل الى هذه المفاعيل اشد من احتياجه الى المفعول به فلم لا يترجح هو عليه قيل لا يترجح هو عليه لان الفعل المجهول غير مبني لواحد من هذه المفاعيل فكان راجحا عليها ولذلك **تقول ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره فتعين زيد** الفاء للتحليل وهذا تحليل على القبيل المذكور لانه اذا قيل تقول كذا فتعين زيد فكانه قال مثاله كذا لانه تعين فيه زيد كما ترى مع وجود غيره من المفاعيل التي تصلح للاقامة فان قوله يوم الجمعة ظرف زمان وقوله امام الامير ظرف مكان وقوله ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وقوله في داره مفعول به بواسطة حرف الجر مع ان المفعول به بلا واسطة حرف الجر اقيم مقام الفاعل وللقايل ان يقول ان قوله في الدار مفعول به بواسطة حرف الجر على اصطلاح الجمهور واما على اصطلاح المصنف فهو مفعول فيه حيث جعل تقدير في شرط نصب المفعول فيه لا شرط نفس المفعول فيه فيلزم تكرار التنظير لظرف المكان وترك تنظير المفعول به بالواسطة وايضا له ان يقول ان كلام المصنف غير منتظم فان قوله اذا وجد وقوله تعين وقوله تقول اسوار منتقلة وقوله فتعين زيد ماض اللهم الا ان يجعل قوله تعين بمعنى المستقبل كما في قوله تعالى ونوم

ويوم ينفخ في الصور ففزع من في السموات والارض **فان لم يكن** تامة لا ناقصة اي فان لم يوجد المفعول بلا واسطة في الكلام **فالجميع سواء** اي فجميع المفاعيل مستوية في الاقامة لاستواء الجميع في عدم مبناء الفعل للمجهول له وكون الاسناد اليه مجازاً فان قيل في كلام الشيخ نوع اشكال وهو انه لو اريد جميع المفاعيل مع مفعول به لا يستقيم لابتنائه على قوله فان لم يكن وان اريد جميع ما سوى المفعول به فهي سواء مطلقا وجد المفعول به او لم يوجد قيل المراد وان لم يوجد المفعول به فجميع ما سواه سواء في جواز الاقامة وعند وجوده كانت سواء في عدم جواز الاقامة او يقال المراد ان لم يوجد المفعول به فجميع ما يذكر في التركيب المذكور من المفاعيل سواء وان وجد فجميع ما يذكر منها فيه ليس بسواء لترجح المفعول به ولو قال والا فالبواقي سواء لكان اخصر لترك فعل الشرط واوضح لان لفظ الجميع يوهم خلاف المقصود على ما مر هنا **و** المفعول **الاول من مفعولي باب اعطيت** والمراد بباب اعطيت كل فعل متعد الى المفعولين ثانيهما غير الاول فيتناول كسوت اي المفعول الاول من الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول **اولى من** المفعول **الثاني** في اقامته مقام الفاعل لان المفعول الاول من اعطيت زيدا درهما فيه معنى الفاعلية اذ هو عاط اي اخذ وكذا المفعول الاول من كسوت زيدا جبة فيه معنى الفاعلية اذ هو مكتس وفي الثاني منهما معنى المفعولية لانه ماخوذ ومكتسى وما فيه معنى الفاعلية فهو انسب واليق باقامته مقام الفاعل ويجب اقامته عند اللبس نحو اعطي زيد عمرا فان كل واحد من مفعوليه يصلح ان يكون اخذا وماخوذا بخلاف اعطيت زيدا درهما فان الثاني لا يصلح ان يكون اخذا بل تعين لكونه ماخوذا فلا لبس في اقامته ثم لما فرغ من بحث الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله شرع في بحث المبتداء والخبر فقال **ومنها المبتداء والخبر** مبتداء متقدم الخبر والجملة عطف على قوله فمنه الفاعل اي من المرفوعات المبتداء والخبر والضمير ههنا انث بتاويل المعاد وذكره لتذكير الخبر وفي بعض النسخ ومنه المبتداء والخبر اي ومما اشتمل على علم الفاعلية المبتداء والخبر وفي بعض النسخ المبتداء والخبر فقط فهنا يكون المبتداء مبتداء محذوف الخبر اي ومنها المبتداء والخبر او ود وانما حذف الخبر اكتفاء بما ذكر في الفاعل ولذلك حذف ذلك في سائر المرفوعات الاتية وانما جمع المبتداء والخبر في فصل واحد لكان التلازم بينهما على ما هو الاصل اذ الاصل فيهما اذا ذكر احدهما ذكر الاخر واما حذف احدهما فخلاف الاصل ولاشتراكهما في كون عاملهما معنويا وغير ذلك **فالمبتداء هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية** قوله المبتداء مبتداء وهو ضمير الفصل لا محل له من الاعراب وقوله الاسم خبره وقوله المجرد صفة الاسم وقوله عن العوامل متعلق بالمجرد وقوله اللفظية صفة العوامل اي العوامل المنسوبة الى اللفظ نسبة المفعول الى المصدر او نسبة الجزئيات الى الكليات وعلى الاول يكون اللفظ بمعنى التلفظ اي العوامل المنسوبة الى التلفظ لاجل ذلك العوامل فيكون العوامل ملفوظة وعلى الثاني بمعنى الملفوظ اي العوامل المنسوبة الى الاشياء الملفوظة فالاشياء الملفوظة كلية والعوامل بعض جزئياتها وفي قيد الاسم احتراز عن الفعل فانه لا يقع مبتداء والمراد بالاسم اعم من ان يكون

اسماً لفظاً او تقديراً فيدخل فى الحد سواء عليهم أانذرتهم ام لم تنذرهم وتسمع بالمعيدي خير من ان تراه
وخرج ان زيداً منطلق وفى قيد المجرد عن العوامل اللفظية احتراز عن الاسم الذى يدخل فيه عامل لفظي
وانما اطلق العوامل اللفظية ولم يفسرها بباب كان وان وعلمت كما فسرها العلامة جار الله الزمخشري
فى المفصل لانه عرف المبتداء وحده فيلحري ان يطلق بخلاف جار الله حيث قصد بيان ما هو المشترك
بين المبتداء والخبر فايلاهما الاسمان المجردان عن العوامل اللفظية للاسناد والمشترك بينهما التجرد
عن العوامل التى من شانها ان تدخل عليهما وهى الابواب الثلثة وفروعها ليس الا فلا يرد على
المصنف قولهم بحسبك درهم فان قولهم بحسبك مبتداء وليس بمجرد عن مطلق العوامل
اللفظية لان الباء زائدة والحروف الزوائد مما لا يعتد به وقوله **مسنداً اليه** حال
من الضمير المستكن فى قوله المجرد والجار والمجرور مفعول ما لم يسم فاعله لقوله مسنداً وهو
انما عمل لانه حال معتمدة على ذي الحال وفيه احتراز عن خبر المبتداء والقسم الثاني من المبتداء
فانه خارج من هذا القسم فان قيل ماله ادخل ضمير الفصل فى حد المبتداء والخبر دون حد الفاعل و
مفعول ما لم يسم فاعله قيل اكتفى فى بعض الحدود بالحصر المستفاد من المقام لمكان الاطراد و
الانعكاس وصرح بذلك فى بعضها ليكون صور التصريح دالة على صور الاكتفاء وقيل صرح بالحصر
هنا رداً على من زعم ان اسم الفاعل مبتداء وفاعله سد مسد الخبر كاقائم الزيدان لانه مسند به لا مسند
اليه ولانه اسم الصفة واقعة بعد حرف النفي والاستفهام وفيه نظر لان ضمير الفصل يقتضى قصر الخبر
على المبتداء دون العكس فاذا قلت زيد هو المنطلق كان الانطلاق مقصوراً على زيد لا ان زيداً
مقصور على الانطلاق فعلى هذا يكون الاسم المجرد عن العوامل اللفظية المسند اليه والصفة الواقعة بعد
حرف النفي والاستفهام مقصوراً على المبتداء لا ان المبتداء مقصور على الاسم المذكور والصفة المذكورة فلا يحصل
بضمير الفصل رد زعمه لان الاسم المذكور والصفة المذكورة مبتداء بلا خلاف ولجيب بانه قد يجيئ لقصر
المبتداء على الخبر كما يقال الكرم هو التقوى ومنه قوله تعالى واولئك هم المفلحون اى اولئك هم المقصورون
على الفلاح لا يتعدى الفلاح منهم الى غيرهم وههنا من هذا القبيل فيكون المبتداء مقصوراً على الاسم
المذكور والصفة المذكورة فلا يكون المبتداء غيرهما فيحصل به رد زعمه فان قيل التجريد عن العوامل
اللفظية يقتضى سبق وجودها كما ان قولك زيد مجرد عن الثياب يقتضى سبق وجود الثياب ولم يوجد
فى المبتداء عامل لفظ قيل سلمنا ذلك لكن قد ينزل الامكان منزلة الوجود كما فى قولك للحفار ضيق فم
الركية والركية البير وقولك سبحان الذي صغر جسم البعوض وكبر جسم الفيل وقوله تعالى امتنا
اثنتين واحييتنا اثنتين بتسمية العدم الاصلى اماتة وهنا من هذا القبيل فان قيل التجريد
نفي الوجود من حيث المعنى واللام فى العوامل للاستغراق فيكون المعنى المبتداء هو الاسم الذي
لم يوجد فيه كل عامل لفظي ونفي الكل نفي العموم كقولك لم يقم كل انسان لا عموم النفي كقولك كل انسان
لم يقم وقد عرفت ان نفي العموم لا يفيد نفي الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيف اليه الكل بل يفيد نفي الحكم عن جملة

افراده فيصدق عند عدم بعض العوامل ووجود البعض لان التجريد عن شمول الوجود كما يكون بشمول +
العدم يكون بالافتراق ايضا قيل هذا انما يرد اذا كان التجريد بمعنى السلب البسيط ولا نسلم ذلك
بل هو سلب على وجه العدول اذ النسبة ايجابية كقولك الجماد لاحى واثبات التجريد عن جميع
العوامل بان لا يوجد فيه عامل على سبيل عموم النفى لا نفى العموم فيكون المعنى هو الاسم الذى لم يوجد
فيه عامل لفظى او يقال سلمنا ان التجريد بمعنى السلب البسيط فيفيد نفى العموم نعم يحتمل الشمول العدمى و
الافتراق فتعين احدهما وهو شمول العدم بالدليل الخارجى كما فى قوله تعالى ان الله لا يحب كل مختال
فخور وان الله لا يحب كل افاك اثيم ولا تطع كل حلاف ونحو ذلك الدليل ههنا شهرة الاصطلاح على ان +
المبتداء هو الاسم الذى لم يوجد فيه عامل لفظى ويمكن ان يقال اللام فى قوله العوامل للجنس دون الاستغراق
فيبطل معنى الجمعية اى المبتداء هو الاسم المجرد عن ماهية العوامل اللفظى فلا يرد ما ذكر اصلا وقوله +

او الصفة عطف على قوله الاسم اى المبتداء هو الاسم المذكور او الصفة الواقعة بعد النفى او الف الاستفهام

والمراد بالصفة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وما يجرى
مجراها كالمنسوب نحو ما قرشى اخوك وانما قيد الصفة بكونها واقعة بعدهما ليحصل الاعتماد وفيه
احتراز عن قولك قائم زيد فان الصفة ليست بمبتداء لعدم الاعتماد خلافا للاخفش والكوفيين وكلمة او
اولمنع الخلو دون الجمع وليست للشك والتشكيك فلا ينافى التعريف او هى لتقسيم المحدود و حد
الحد وضابطة تقسيم المحدود ان يذكر فى صدر الحد ما يتناول كلا القسمين وههنا كذلك فان قوله
الاسم يتناول كلا القسمين اذ المراد بالاسم ما هو قسيم الفعل كما دل عليه كلام المصنف فى شرحه
لا قسيم الصفة كما زعم بعض الشارحين فان قيل ان اريد به قسيم الفعل لا يحصل التقابل بين القسمين
فالظاهر ان المراد قسيم الصفة ليحصل التقابل قيل التقابل بين القسمين يحصل بالنظر الى المجموع او +
بقوله مسند اليه فان المبتداء فى القسم الاول مسند اليه وفى الثانى مسند به ولا يصح ان يراد قسيم
الصفة لانه يلزم حينئذ تقسيم الحد اذ ليس فى صدر الحد ما يتناول كلا القسمين وقوله **رافعة**
حال من ضمير الواقعة اى حال كون تلك الصفة رافعة **لظاهر** بان كانت الصفة مفردة والظاهر
الذى بعدها مثنى او مجموعا وانما قيد بالظاهر احترازا عن الصفة الرافعة لمضمر نحو اقائمان الزيدان
فانهما رافعة لضمير عائد الى الزيدان ولو كانت رافعة للظاهر لم يجز تثنيتها كما عرف ان رافع الفاعل اذا تقدم
عليه لا يثنى ولا يجمع فكانت خبرا ليس الا فان قيل يخرج من هذا الحد مثل اقائم انتما فان الصفة رافعة
للمضمر مع انها مبتداء قيل المراد بالظاهر معناه اللغوى وهو خلاف المستتر فلا يخرج ذلك فان قيل
فان قيل الصفة الواقعة بعد هل الاستفهام رافعة لظاهر مبتداء ايضا بالاعتماد على هل الاستفهام
نحو هل قائم زيد فلو قال بعد حرف النفى والاستفهام لكان اشمل قيل الصفة الواقعة بعد هل اختلفوا
فى ابتدائية قال بعضهم انها مبتداء وقال بعضهم انها خبر فالمصنف ان اختار الاول كان ذكر الالف
لاصالتها وان اختار الثانى كان ذكرها تقييدا واحترازا عن هل فان قيل الصفة الواقعة بعد لام الموصوف

الرافعة لظاهر مبتدأة ايضا بالاعتماد على الموصول نحو القائم ابوه زيد فلو قال بعد حرف النفي او الف الاستفهام او لام الموصول لكان اشمل قيل انما لم يعتبر وقوع الصفة بعد لام الموصول لان هذا القسم من المبتدأ ضروري يصار اليه لعدم وجه آخر ولا ضرورة ههنا للزوم اعراب الصلة باعراب اللام الموصولة كاعراب ما بعد الا بمعنى غير باعرابه توضيحه ان حق الاعراب ان يكون على الموصول لكن لما كانت اللام الاسمية في صورة اللام الحرفية والحرف لا يتحمل الاعراب نقل اعرابها الى صلتها فاعرب باعرابها عارية كما ان الا الاسمية الكائنة بمعنى غير لما كانت في صورة الا الحرفية نقل اعرابها الى ما بعدها فاعرب باعرابها عارية **مثل زيد قائم** مثال القسم الاول من المبتدأ **وما قائم الزيدان** مثال الصفة الواقعة بعد حرف النفي **واقائم الزيدان** مثال الصفة الواقعة بعد الف الاستفهام فالصفة في هذين المثالين مبتدأة وليس بمسند اليها والزيدان فاعلها الساد مسد الخبر في اتمام الجملة **فان طابقت مفردا** اي فان وافقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي او الف الاستفهام اسما مرفوعا مفردا او واقعا بعدها بان كانت الصفة والاسم المرفوع الواقع بعدها مفردين **جاز الامران** احدهما كون الصفة مبتدأة وما بعدها فاعلها الساد مسد الخبر في اتمام الجملة الثاني كون الصفة خبرا وما بعدها مبتدأ على حاله كما اذا طابقت مثنى او مجموعا نحو اقائمان الزيدان واقائمون الزيدون فانها حينئذ خبر ليس الا فان قيل هذا القسم من المبتدأ ضروري لا يصار اليه الا عند عدم وجه آخر فلما جاز وجه آخر انتفت الضرورة قيل الضرورة هنا على تقدير مخصوص لا مطلقا وهو على تقدير جعل الاسم الظاهر فاعلا لانك اذا جعلت الاسم الظاهر فاعلا فلا وجه في الصفة سوى رفعها على الابتداء فتحققت الضرورة فان قيل اعتبر في منع تاخير المبتدأ في نحو زيد قام لزوم الالتباس بالفاعل ولم يجز حينئذ وجهان ولم يعتبر الالتباس هنا وجوز الوجهان فلا بد من بيان الفرق بين جميع صور الالتباس وجواز الوجهين قيل الفرق بينهما قد ذكرنا من قبل وهو ان احد الوجهين ان كان على خلاف الاصل والآخر على الاصل فقصد ما يخالف الاصل ملبس عند الالتباس اذ السامع يحكم بما هو الاصل لسبق ذهنه اليه ولا يتامل ولا يستفهم فيخل بالمقصود قام زيد من هذا القبيل لانك لو قصدت ابتدائية زيد كنت ملبسا حيث لا يسبق ذهن السامع الى تاخير المبتدأ عن الخبر مع صلاحية الفاعل لكونه خلاف الاصل بل يسبق الى فاعليته وانت لم تقصده فيلزم التباس المقصود بغيره فلا يجوز فيه الا الفاعلية لخلوها عن مخالفة الاصل وان استوى الوجهان اصالة ومخالفة للاصل كانا جائزين على الاحتمال حيث لا يتعين احدهما بالاصالة حتى يسبق ذهن السامع اليه بل يحتاج الى التامل والاستفسار فيكون جوازهما من باب الاجمال والاجمال جائز والالتباس ممنوع وذلك **مثل اقائم زيد** فان وجهيه مستويان في مخالفة الاصل اذ ابتدائيته توجب وقوع المسند مبتدأ وهو خلاف الاصل وخبريته توجب تقديم الخبر على المبتدأ وهي ايضا خلاف الاصل فاستوى الوجهان فجوزا هذا هو الفرق بين جميع صور الالتباس وجواز الوجهين ثم لما فرغ عن بيان المبتدأ شرع في بيان الخبر فقال **والخبر هو المجرد** عن العوامل اللفظية **المسند به المغاير للصفة المذكورة** اي الذي

لا يكون صفة واقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام رافعة لظاهر فقوله المجرد شامل للمبتدأ
بقسميه وقوله المسند به احتراز عن القسم الاول منه وقوله المغاير للصفة المذكورة احتراز عن
القسم الثاني منه وانما لم يقل هو الاسم المجرد لان الخبر قد يكون جملة والجملة من حيث هي هي ليست
باسم ولا فعل ولا حرف فترك ذكر الاسم ليتناول الاسم والجملة وقيل انما لم يقل هو الاسم المجرد اكتفاء بما
قال في المبتدأ والجملة التي وقعت خبرا في تاويل الاسم فان قيل يدخل في الحد يضرب في زيد يضرب ابوه و
ليس بخبر بل الخبر هو الجملة قيل معناه المسند به الى المبتدأ فيخرج ذلك لانه مسند الى الفاعل دون المبتدأ
وعلى هذا قوله المغاير للصفة المذكورة تاكيد لان القسم الثاني من المبتدأ يخرج بهذه العناية ثم الخبر مبتدأ
وهو ضمير الفصل والمجرد خبر والمسند صفة المجرد والمغاير صفة اخرى ثم لما بين المبتدأ والخبر شرع في
بيان احكامهما على الترتيب فقال **واصل المبتدأ التقديم** اي الاولى في المبتدأ ومقتضى
الدليل فيه ان يكون مقدما على الخبر لانه موصوف معنى والخبر صفة والموصوف مقدم على الصفة ولانه عمدة في البيان
والخبر عمدة في الافادة والبيان اهم والاهم اليق واحرى بالتقديم بخلاف الفعل والفاعل فان الاهم
هو الفعل دون الفاعل لان الفعل يدل على التجدد والحدوث والغرض من الجملة الفعلية هو الدلالة
على التجدد والحدوث بخلاف المبتدأ والخبر فان الاهم هو المبتدأ لان الغرض من الجملة الاسمية الدلالة على
الثبات والدوام **ومن ثم** اي ولاجل ان اصل المبتدأ التقديم **جاز في داره زيد**
مبتدأ متقدم الخبر والجملة بتاويل هذا الكلام فاعل جاز وانما جاز ذلك مع كون الضمير عائدا الى زيد
المتاخر لفظا لتقدمه رتبة لمكان اصالة تقدمه **وامتنع صاحبها في الدار**
الجار والمجرور خبر لقوله صاحبها والجملة بتاويل هذا الكلام فاعل امتنع وانما امتنع هذا لعود الضمير
الى الدار وهو في حيز الخبر الذي اصله التاخر فيلزم عود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة ثم لما فرغ عن بيان بعض
احكام المبتدأ شرع في حكم آخر له فقال **وقد يكون المبتدأ نكرة** كلمة قد للتقليل
اي قلما يكون المبتدأ نكرة فيه اشارة الى ان الاصل في المبتدأ التعريف لكونه محكوما عليه
والاصل فيه التعريف بخلاف الفاعل فانه انما جاز تنكيره مع كونه محكوما عليه لتقدم حكمه عليه فالفاعل
المنكر تخصص بتقديم الحكم عليه وذلك اي التنكير **اذا تخصصت** اي قل شيوعها
وابهامها وحصل فيها نوع تعين **بوجه ما** كلمة ما زائدة او صفة لوجه اي بوجه اي وجه
فان قيل بيان التنكير بعد بيان اصالة التقديم غير ملائم فكان الاولى ان يذكر هنا قوله واذا كان
المبتدأ مشتملا على ماله صدر الكلام الى آخره مما وجب فيه هذا الاصل او تخلف قيل في المبتدأ
اصلان التقديم والتعريف فبين احدهما بالتصريح والآخر بالالتزام لان بيان قلة التنكير يستلزم
اصالة التعريف فكانه قال وقد يكون المبتدأ نكرة واصله التعريف او يقال لما بين اصالة تقديم المبتدأ
شرع في بيان ما يلزم فيه تاخيره مخالفا هذا الاصل وذلك اذا كان الخبر مصححا له كما في الدار رجل
فعلى هذا المقصود من بيان وجوه تخصيص النكرة قوله في الدار رجل وذكر ساير الوجوه استطرادا

فكان ذكر التنكير بعد ذكر التقديم بهذا التلفيف والملايمة وفيه نظر لان ذكره بعد ذكره لو كان بهذا التلفيف لكان ينبغى ان تقدم قوله فى الدار رجل على ساير امثلة وجوه التخصيص فتاخيرها عن ساير الامثلة يابى هذا التلفيف **مثل ولعبد مومن** خير من مشرك فان قوله ولعبد مبتداء تخصص بالصفة لان قوله ولعبد يحتمل المومن والكافر فاذا وصف بالمومن صار مخصوصًا وحصل فيه نوع تعيين **وارجل فى الدار ام امرأة** فان قوله ارجل مبتداء تخصص بالعلم بثبوت الخبر لاحد الجنسين عند المتكلم لان ام المتصلة المعادلة للهمزة للسوال عن التعيين بعد العلم بثبوت الخبر لاحدهما عنده فاذا كان الخبر معلومًا صار بمنزلة الصفة اذ الصفة من شانها ان تكون معلومة للسامع قبل اجرايها على الموصوف بخلاف الخبر فان من شانه ان يكون مجهولًا له قبل اجرايه على المخبر عنه ولذا قيل الصفات قبل العلم بها اخبار والاخبار بعد العلم بها صفات فصار المبتداء كانه تخصص بالصفة وفيه نظر لانه يلزم من هذا امتناع ارجل فى الدار وهل رجل فى الدار لفقد ام التى تدل على ثبوت الخبر لاحدهما عند المتكلم فالاولى ان يقول المجوز لذلك وقوعها فى سياق الاستفهام وذلك لان النكرة فى سياقه فى تاويل المعرفة اذ المعنى اهذا الجنس فى الدار ام ذلك الجنس وليس المراد واحدا بعينه اولا بعينه كذا فى العباب **وما احد خير منك** فان قوله احد مبتداء عند بنى تميم تخصص بصفة العموم لان النكرة فى سياق النفى تعم وفيه نظر لانه جمع بين الضدين لان معنى العموم ضد معنى الخصوص فكيف يحصل الخصوص مع العموم وكيف يوصف اللفظ الواحد بالخصوص والعموم جميعا واجيب انما يلزم الجمع بين الضدين لو اريد بالتخصيص هنا التفرد الذى هو ضد العموم والشمول وليس كذلك بل المراد تقليل الشيوع والابهام الحاصل فى النكرات وهنا كذلك لانه لما نفى عن كل واحد من جميع الناس ان يكون خيرا من المخاطب لم يبق للسامع اشتباه لان الاشتباه انما يكون اذا اراد واحدا من الجملة من غير تعيين فيشتبه على السامع ان ذلك الاحد من هو فالتخصيص ههنا يحصل بالعموم بهذا الطريق فلا يلزم الجمع بين الضدين فافهم ثم هذا التمثيل للمبتداء على مذهب بنى تميم لان ما ولا المشبهتين بليس لا يعملان عندهم على ما يعرف **وشر اهر ذا ناب** فان قوله شر مبتداء تخصص بالصفة المقدرة تقديره شر عظيم اهر الكلب لا شر حقير وذلك لان التنوين فيه للتعظيم فيدل على صفة او بكونه فاعلا فى المعنى حيث كان فى الاصل اهر شر ذا ناب بجعل شر بدلا من الضمير المستتر فى اهر والبدل من الفاعل فاعل معنى ثم قدم ليفيد الحصر لان تقديم ما حقه التاخير يوجب الحصر فيكون المعنى ما اهر ذا ناب الا شر وانما قلنا التقديم والتاخير مع انه وجه بعيد عن الفهم لضرورة تصحيح وقوع النكرة مبتداء ثم اعلم ان الهرير للكلب بالنباح المعتاد قد يكون خيرا بان يكون الجائى حبيبا او تاجرا او مخبرا بخير ومسرة وقد يكون شرا بان يكون الجائى لصًا او عدوًّا والهرير بنباح غير معتاد يتشاءم به ويخشى منه السوء وهذا لا يكون الا شرا فقط لا الاول يعم الخير والشر بالنسبة الى ...

وعلى الثاني لا يتعين الفصل لانه لا يكون الا شر فيقدر الوصف حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب وهذا على قول من قال بان التقييد بالوصف يدل على نفي ما عداه فنحو رجل طويل جاءني معناه لا قصير وقيل ان هذا القول انما يتكلم به العرب اذا سمعوا هرير كلب في وقت لا يهر في مثله الا للسوء فكان مورده هريرا ينذر به ويخشى منه السوء والمراد بذي ناب الكلب **وفي الدار رجل** فان قوله رجل مبتداء تخصص بتقديم الخبر الذي هو ظرف متعين لكونه حكما لانه اذا قيل في الدار علم ان ما بعده موصوف باستقراره في الدار فكانه متخصص بالصفة بخلاف نحو قايم رجل فانه لم يتعين لكونه حكما لجواز ان يكون قايم مبتداء ورجل بدلا منه فلو قلت بانه خبر بلزم الالتباس فلم يجز ذلك وفيه نظر حيث يجوز قايم رجل مع ان هذا الالتباس موجود فيه **وسلام عليك** فان قوله سلام مبتداء تخصص بكونه منسوبا الى المتكلم اذ معناه سلمت سلاما عليك فحذف فعله كما يحذف في افعال المصادر فصار سلاما عليك فعدل من النصب الى الرفع لقصد الاستمرار والدوام في الدعاء فان قيل لا يستقيم ان يكون معنى سلام عليك سلمت سلاما عليك لان سلمت معناه قلت سلام عليك كما ان سبحت معناه قلت سبحان الله ولبيت قلت لبيك فيلزم التسلسل والدور والتكرار لان سلام عليك في قولك قلت سلام عليك ايضا مبتداء منكر فاحتاج في تخصيصه الى تقدير آخر مثله وذلك الى تقدير آخر مثله الى ما لا يتناهى فيلزم التسلسل وان زعمت ان تخصيصه لكونه في معنى سلمت سلاما عليك الاول لزم الدور حيث يحتاج سلمت سلاما عليك الاول في بيان معناه الى قلت سلام عليك والمقول يحتاج في تخصيصه اليه واحتياج الجزء يوجب احتياج الكل لكون الجزء محتاجا اليه واما التكرار فظاهر على الفطن على ما بينا قيل لا نسلم ان معنى سلمت قلت سلام عليك بل معناه سلمت الله او قلت السلام عليك وذلك لا يحتاج الى تقدير فلا يلزم التسلسل والدور فان قيل السلام لما كان مصدر سلمت الذي معناه قلت السلام عليك كان معنى قولك سلام عليك قولي سلام عليك واقع عليك لان قوله سلام عليك مقول قولي فلابد من ذكر خبر قولي لئلا يكون المبتداء بلا خبر فيلزم تكرار الخطاب قيل سلمنا ان معنى قولك سلام عليك قولي سلام عليك واقع عليك لكن ليس فيه تكرار الخطاب بل فيه تعيين المخاطب بالارادة من اللفظ الصالح وقد رضا صاحب العباب سلمك الله معرضا من تقدير سلمت وهو غير مسلم حيث لا معنى لسلمك الله عليك بعد ما استيفاء المقصود ثم لما فرغ من احكام المبتدأ شرع في احكام الخبر فقال **والخبر** اللازم للعهد او المبتداء **قد يكون جملة** لان الحكم كما يقع بالمفرد يقع بالجملة لان حكم الخبر صدقه وعليه مدار الحكم وقد شاع ان الاصل في الخبر الافراد لكونه جزءا من الكلام ثم قوله الخبر مبتدأ و قد يكون جملة خبر فيه مما لا يقع الخبر جملة والمراد بالجملة مطلقا سواء كانت خبرية او انشائية وهو الصحيح وقال ابن الانباري وبعض الكوفيين لا يكون الخبر جملة انشائية بدون تاويل نظيره بالجملة الخبرية **مثل زيد ابوه** + **قايم** فزيد مبتداء وابوه مبتداء ثان وقايم خبر للمبتداء الثاني والجملة الاسمية خبر المبتداء الاول **وزيد قام ابوه** فزيد مبتداء

وقام فعل وابوه فاعل والجملة الفعلية خبر المبتداء الاول ونظير الجملة الانشائية قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وقولك نعم الرجل زيد على قول من جعل المخصوص بالمدح مبتداء متقدم الخبر وعند المخالفين الجملة الانشائية لا يقع خبرا بالتاويل اي بل انتم مقول في حقكم لا مرحبا بكم وزيد مقول في حقه نعم الرجل وفيه تعسف واذا كان الخبر جملة **فلابد من عائد** يعود من الجملة الى المبتداء لان الجملة من حيث هي هي مستقلة + بنفسها فاذا اتعلق بشيء يحتاج الى عائد اي الى رابط يربطها ضميرا كان ذلك الرابط او غيره كاللام في نعم الرجل فانه اما لاستغراق الجنس كما ذهب اليه البعض والجنس مشتمل على المخصوص وغيره فجرى اشتماله مجرى الذكر اللفظي واما لتعريف المعهود كما ذهب اليه الاخر والمعهود هو المخصوص فلا حاجة الى الضمير وكوضع المظهر موضع المضمر في نحو قوله تعالى الحاقة ما الحاقة وككون الخبر تفسيرا للمبتداء في قوله تعالى قل هو الله احد ثم قوله بد مفتوح لانه اسم لا لنفي الجنس وقوله من عائد خبر لا وزعم بعض الشارحين ان الجار والمجرور متعلق بقوله بد وخبر لا محذوف وتقديره لا بد من عائد فيها وفيه نظر لانه على هذا يصير قوله بد مضارعا للمضاف فيكون منصوبا لا مفتوحا على نحو لا حافظا للقران عندك والبد هو الفراق اي لا فراق من عائد **وقد يحذف** العائد بقرينة نحو البر الكر بستين والسمن منوان بدرهم اي الكر منه والمنوان منه بقرينة ان بايع البر والسمن لا يسعر غير ذلك ومنه المحذوف في المثال الاول حال من الضمير المستكن في بستين والحال وان لم يتقدم على العامل المعنوي الا انها اذا كانت ظرفا تقدمت عليه حيث اتسع في الظرف ما لا يتسع في غيره وفي المثال الثاني في محل الرفع على انه صفة المرفوع وهو منوان اي منوان كائنان منه ولذلك صح وقوع منوان مبتداء **وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة** اي الخبر الذي وقع ظرفا نحو زيد في الدار وعمرو من الكرام فاكثر النحاة على انه مقدر بجملة متعلق بفعل محذوف من الافعال العامة لدلالة الظرف عليه وذلك لان الاصل في العمل الفعل فتقديره عاملا في الظرف احرى ولانه اذا وقع صلة يقدر بجملة لا محالة فكذلك اذا وقع خبرا ولان الظرف المستقر يعمل لقيامه مقام عامله فجعله فرع الفعل الذي هو الاصل في العمل اولى من جعله فرع الفرع وقال الكوفيون هو مقدر باسم الفاعل فتقديره زيد في الدار زيد حاصل في الدار لان الاصل في الخبر الافراد ولان المقدر لو كان فعلا لافاد نحو زيد في الدار التقوى و + ليس كذلك ولان المقدر حال عن الضمير لانتقاله الى الظرف والقول بخلو الاسم عنه اولى من القول بخلو الفعل عنه ثم قوله المبتداء وقوله ظرفا حال وقوله فالاكثر مبتداء ثان وقوله انه مقدر بجملة خبر المبتداء الثاني بحذف على اي على انه لان حذف حرف الجر من ان وان قياسي مستمر والجملة خبر المبتداء الاول وانما دخلت الفاء في الخبر لان المبتداء متضمن معنى الشرط لكونه موصولا بالفعل فان قيل ما معنى الباء في قوله بجملة وما معنى قوله مقدر بجملة والمقدر هو الجملة لا الخبر الذي هو ظرف قيل المقدر بمعنى + المفروض وقوله بجملة حال اي فالاكثر انه مفروض ملتصقا بجملة ثم اختلفوا في الخبر قال بعضهم الخبر هو الفعل المقدر لا الظرف السادّ مسدّه وقال بعضهم هو الظرف السادّ مسدّه وهو المختار

وقال بعضهم هو الفعل مع الظرف وكذا اختلفوا في ان الضمير منتقل من الفعل المقدر الى الظرف او محذوف مع الفعل قال ابو علي ومن تابعه انه منتقل واليه يشير كلام صاحب اللب واللباب وقال السيرافي انه محذوف مع الفعل واليه يشير كلام المصنف فاعرف ثم لما قال اولا ان اصل المبتدأ التقديم شرع في بيان موجبات تقديمه وتاخيره فقال **واذا كان المبتدأ مشتملا على ماله صدر الكلام** كالاستفهام **نحو من ابوك** والشرط نحو من يكرمني فاني اكرمه وضمير الشان نحو هو زيد منطلق ودخول لام الابتداء على المبتدأ نحو لزيد منطلق والتعجب نحو ما احسن زيدا فقوله ما موصولة او موصوفة وقوله صدر الكلام فاعل الظرف وهو قوله له او مبتدأ متقدم الخبر والجملة صلة او صفة ومن في قوله من ابوك مبتدأ وابوك خبر فان قيل من نكرة وابوك معرفة ولا يجوز ان يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة قيل من نكرة ظاهرا ومعرفة معنى لان معناه اهذا ابوك ام ذلك او ازيد ابوك ام عمرو او غيرهما مثل قولهم ما رايته منذ يوم الجمعة فان منذ مبتدأ مع كونه نكرة ويوم الجمعة خبره مع كونه معرفة لان منذ معرفة من حيث المعنى وان كان نكرة من حيث الظاهر لان معناه اول المدة التي انتفت فيها الرؤية يوم الجمعة **او كانا معرفتين** اي او كان المبتدأ والخبر معرفتين نحو زيد المنطلق او المنطلق زيد **او** كانا نكرتين **متساويين** في رتبة التخصيص **نحو افضل منك افضل مني** فان افضل منك مبتدأ وافضل مني خبره وكلاهما متساويان في رتبة التخصيص لكونهما كليهما افعل التفضيل مع من وانما لم يقل او متساويتين وان كان موصوفه مونثا لان تانيث لفظ النكرة غير مرتب على التذكير فلا يجب مراعاته فان قيل لو قال او كانا متساويين لتناول التساوي في التعريف والتخصيص فيستغنى عن ذكر كونهما معرفتين فما وجه الاطناب قيل لو قال ذلك يوهم اشتراط التساوي في رتبة التعريف كما اشترط التساوي في رتبة التخصيص وليس كذلك فان قولك زيد المنطلق احدهما معرفة بالعلمية والاخر باللام وكذا زيد ابوك احدهما معرفة بالعلمية والاخر بالاضافة وقد وجب فيهما تقديم المبتدأ على الخبر فصرح بقوله او كانا معرفتين تحرزا عن هذا الوهم وتنبيها على وجوب التقديم في المعرفتين مطلقا **او كان الخبر فعلا له** عطف على قوله او كانا معرفتين واللام للعهد اي او كان خبر المبتدأ فعلا للمبتدأ **نحو زيد قام** فان قام خبر وهو فعل للمبتدأ وقوله **وجب تقديمه** جزاء الشروط السابقة اي وجب تقديم المبتدأ على الخبر في هذه المواضع اما في الاول فلئلا يبطل صدارته ولا يرد زيد من ابوه لتصدره من على جملته فلا يبطل صدارته واما الثاني والثالث فلئلا يلتبس المبتدأ بالخبر واما اذا لم يلتبس بان قامت قرينة على تعيين المبتدأ فلا يجب التقديم نحو بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد + فان بنو ابنائنا مبتدأ وبنونا خبر لانه لو جعل بالعكس لانقلب المعنى لان ابناء الابناء منزلون منزلة الابناء لا ان الابناء منزلون منزلة ابناء الابناء

وكذا قولهم ابوحنيفة ابويوسف فان قوله ابويوسف مبتداء وابوحنيفة خبره لان ابا يوسف منزل منزلة ابي حنيفة لا ان اباحنيفة منزل منزلة ابي يوسف وذهب الامام فخر الدين الرازي رح الى ان تقديم المبتداء في نحو زيد المنطلق والمنطلق زيد ليس بواجب لان الاسم متعين للمبتداء تقدم او تاخر لانه يدل على الذات والصفة للخبرية لانها تدل على المعنى النسبي المشروط في الخبر فلا يلتبس المبتدا بالخبر و هذا ليس بسديد لان الخبر يصح ان يكون جامدًا او مشتقا في الصحيح مع ان الجامد لا يدل على المعنى النسبي ولان الاسم يصح وقوعه خبرا بمعنى المسمى بكذا والصفة مبتداء بمعنى الذات الذي اتصف بكذا فالمنطلق زيد بمعنى الذات الذي اتصف بالانطلاق مسمى بزيد واما الرابع فلئلا يلتبس المبتدا بالفاعل فان قيل الخبر في اقائم زيد فعل للمبتداء ولم يجب تقديمه قيل المراد بالفعل الفعل الاصطلاحي دون اللغوي وقائم ليس بفعل اصطلاحي وفيه شبهة فان قوله يابى هذه الارادة فالاولى ان يراد به الفعل اللغوي في ضمن الاصطلاحي فيخرج اقائم زيد فان قيل الخبر في قولك الزيدان يقومان فعل للمبتداء مع انه لم يجب تقديم المبتداء بل جاز يقومان الزيدان لعدم اللبس لان الفاعل هو الضمير المتصل في يقومان فلا يصلح الزيدان فاعلا اذ الفاعل واحد ليس الا قيل المراد بالفعل الفعل المفرد فيخرج الزيدان يقومان لان الخبر جملة وفيه نظر لانه على هذا يخرج نحو زيد قام عن هذه الضابطة فان قام مع فاعله جملة واجيب بان المراد المفرد صورة فيدخل زيد قام ويخرج الزيدان يقومان او يقال معناه اذا كان الخبر فعلا لا جملة باعتبار الصورة فيخرج نحو الزيدان يقومان لان الخبر جملة صورة لا فعل بخلاف زيد قام فان الخبر فيه فعل لا جملة صورة اذ الضمير المستكن لم يعتبر في الصوري ولذا جعل اين في اين زيد خبرا مفردًا مع ان فيه ضميرا مستكنا ثم لما فرغ عن بيان موجبات تقديم المبتداء شرع في بيان موجبات تاخيره فقال **واذا تضمن الخبر المفرد ماله صدر الكلام** كالاستفهام ونحوه **نحو اين زيد** فان اين خبر مفرد مشتمل على ماله صدر الكلام وهو الاستفهام فان قيل الخبر في اين زيد جملة لانه ظرف وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة فكيف قال انه خبر مفرد قيل جوابه مامر من ان المراد بالمفرد ما ليس بجملة صورة اذ الضمير المستكن لم يعتبر الصوري **او كان** الخبر ظرفا **مصححا له** اي للمبتداء المنكر ومخصصا له **مثل في الدار رجل** فان قوله في الدار خبر مخصص للمبتداء وهو رجل بتقديمه **او كان لمتعلقه ضمير في المبتداء** اي لمتعلق الخبر ضمير كائن في المبتداء بان يتصل بالمبتداء ضمير يرجع الى الخبر والمراد بمتعلق الخبر متعلقه السادّ مسدّه **مثل على التمرة مثلها زبدا** فان قوله مثلها مبتداء وقد اتصل به ضمير عائد الى متعلق الخبر وهو التمرة لتعلق الجار والمجرور بحصل او حاصل الذي هو خبر وهذا المتعلق ساد مسد الخبر او يقال الخبر هو مجموع قوله على التمرة ومتعلق الخبر هو التمرة فقط تعلق الجزء بالكل والضمير المتصل بالمبتداء عائد الى التمرة الذي هو متعلق الخبر قوله زبدا تمييز عن التام بالاضافة مزال عن الموضع اي حصل او حاصل على التمرة زبد مثلها في المقدار وانما قال هذا الكلام لان التمر

توكل فى العرب مع الزيد فالاسم المبهم المحتاج الى التميز هو المثل لابهامه **او** كان الخبر **خبرا عن**
ان اي عن مفردات ان المفتوحة بان تقع ان مع اسمها وخبرها المأولة بالمفرد مبتداء **مثل عندي**
انك قايم فان ان المفتوحة مع اسمها وخبرها بمعنى المفرد مبتداء وعندي خبره اى عندي قيامك
وقوله **وجب تقديمه** جزاء لقوله واذا تضمن مع ما عطف عليه اى وجب تقديم الخبر على المبتداء
فى هذه المواضع اما فى الاول فلئلا يبطل صدريته ولا يرد عليه زيد اين ابوه لتقدمه اين على جملة فلا
يبطل صدريته واما فى الثانى فلئلا يبقى المبتداء بلا تخصيص واما فى الثالث فلئلا يلزم الاضمار
قبل الذكر واما اذا لم يلزم ذلك وذلك اذا لم يسند متعلق الخبر مسنده فلا يجب التقديم كما فى قولهم
على الله عبده متوكل فان قوله عبده وان كان مبتداء اتصل بضمير عايد الى متعلق الخبر وهو الله
لتعلق الجار والمجرور بقوله متوكل الذى هو خبر لكن لم يجب تقديم الخبر حيث لا يلزم الاضمار قبل
الذكر لعدم سند متعلق الخبر مسنده واما فى الرابع فلئلا يلتبس ان المفتوحة بالمكسورة اللهم
الا اذا لم يلتبس نحو لولا انك قايم حتى كان كذا **وقد يتعدد الخبر** كلمة قد للتقليل او للتحقيق
اي قد يتعدد خبر المبتداء فيكون اثنين فصاعدا وذلك اى التعدد جائز وواجب فالجايز ان تم المعنى
بدونه **مثل زيد عالم عاقل** فان زيدا مبتداء تعدد خبره وقد تم المعنى بدونه والواجب
ان لم يتم المعنى بدونه نحو الخل حلو حامض والابلق اسود ابيض وهما عالم وجاهل ثم لما فرغ عن
بيان احكام تختص بكل واحد منهما شرع فى بيان ما يتعلق بهما فقال **وقد يتضمن المبتداء**
معنى الشرط وهو كون الثانى ملزوما للاول وقيل كون الاول سببا للثانى ويرد
عليه قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله فان قوله وما مبتداء متضمن بمعنى الشرط وقوله فمن الله
خبره اي ما حصل بكم من نعمة فهى صادرة من الله تعالى مع ان النعمة التى حصلت بالمخاطبين
ليست بسبب لصدور النعمة من الله تعالى بل الامر على العكس فان صدورها من الله تعالى
سبب لايصالها والتصاقها بهم الا ان يراد السببية للحكم به او للاخبار عنه اى ما حصل بكم من
نعمة فنحكم او فنخبر انها صادرة من الله تعالى ولا شك ان النعمة التى حصلت بهم سبب للحكم والاخبار
بكونها صادرة من الله تعالى والفاء فى قوله **فيصح دخول الفاء فى الخبر** للعطف وهو
معطوف على قوله يتضمن واللام فى الخبر للعهد اى يصح دخول الفاء الجزائية فى خبر المبتداء اذا
قصد سببية الاول للثانى او ملازمة الثانى للاول والا فلا وقيل اذا قصد الى السببية او الملازمة فالفاء واجب فى الخبر ليعلم قصد السببية او الملازمة
والا لم يجز ويمكن ان يحمل كلام الشيخ على هذا وانما قال فيصح ولم يقل فيجب لان قصد السببية او الملازمة
فى حيز الجواز دون الوجوب او يراد بقوله يصح لا يمتنع والصحيح ان الفاء عند قصد السببية او الملازمة
جائزة لا واجبة لان الخبر كالجزاء من حيث انه ليس جزاء الشرط حقيقة بل مجازا فيجوز تركها مع قصد السببية او الملازمة
نحو الذى ياتينى فله درهم **وذلك** اي المبتداء المتضمن بمعنى الشرط هو **الاسم الموصول**
اى الاسم الذى وصل **بفعل او ظرف او النكرة الموصوفة بهما** اى

والنكرة التى وصفت بالفعل او الظرف ولقائل ان يقول ينبغى ان يقول والنكرة الموصوفة به لان
العائد الى المعطوف والمعطوف عليه بكلمة او يوحد يقال زيد او عمرو قايم ولا يقال قايمان الا ان يحمل على حذف
المضاف من المضمر اى الموصوفة باحدهما اى باحد المذكورين نظير الموصول **مثل الذى**
ياتينى او فى الدار فله درهم الفاء جواب المبتداء الذى تضمن معنى الشرط وقوله
او فى الدار ليس بترديد بين الشرطين بل هو من باب عطف عبارة على عبارة اى يقال ياتينى او يقال فى الدار مكان
ياتينى ومثال نظير النكرة الموصوفة وهو **وكل رجل ياتينى او فى الدار فله**
درهم اى يقال ياتينى او يقال فى الدار موضع ياتينى فان قيل عبارة الشيخ يشير الى ان المبتداء
المتضمن لمعنى الشرط منحصر فى هذين القسمين اى فى الاسم الموصول بفعل او ظرف وفى النكرة
الموصوفة بهما لان تعريف المسند والمسند اليه يقتضى الحصر وللمبتداء الداخل عليه اما نحو اما زيد
فمنطلق والمبتداء المتضمن معنى حرف الشرط نحو من ياتنى فله درهم وما عملت اليوم فانت تجزى
به غدًا والمبتداء الموصوف بالاسم الموصول بفعل او ظرف كقوله تعالى قل ان الموت الذى تفرون
منه فانه ملاقيكم من هذا الباب ايضا فكيف يستقيم الحصر قيل كلامنا فيما اذا دخل الفاء فى الخبر
لتضمن المبتداء معنى الشرط والفاء فى القسمين الاولين لحرف الشرط لا لتضمن المبتداء معنى
الشرط اما الاول فظاهر لان اما حرف الشرط واما الثانى فلان كل واحد من من وما يتضمن معنى
حرف الشرط ويجرى فيه احكام الشرط والجزاء من لزوم الفاء فى مواضع اللزوم والجواز والامتناع
فى مظانها وجعل الماضى مستقبلا حتما وجزم المضارع وغير ذلك بخلاف المبتداء المتضمن بمعنى +
الشرط فانه لا يلزم فى خبره الفاء وان كان جملة اسمية لما ذكرنا ان قصد السببية والملازمة
امر جائز لا واجب ولا يجعل الماضى بمعنى المستقبل حتما بل يجوز فيه كلا الوجهين ولا يجزم المضارع
فذكر القسمين الاولين فى هذا الباب ليس جيد يد واما القسم الثالث فملحق بالموصول بفعل او ظرف
فى الحصر **وليت ولعل** اذا دخلا على المبتداء المتضمن معنى الشرط **مانعان** دخول
الفاء فى الخبر **بالاتفاق** اى باتفاق النحويين فلا يقال ليت او لعل الذى ياتينى او فى الدار
فله درهم وكذا لا يقال ليت او لعل كل رجل ياتينى او فى الدار فله درهم ثم انهم بعدما اتفقوا على
كونهما مانعين دخول الفاء اختلفوا فى تعليله فعلل بعضهم ان الفاء انما يدخل الخبر لتضمن المبتداء
معنى الشرط وقد بطل لازم الشرط وهو الصدارة بدخولهما فبطل الشرط لان الشىء ينتفى بانتفاء
لازمه وعلل بعضهم ان الفاء انما يدخل لتضمن المبتداء معنى الشرط وقد بطل ذلك بدخولهما
لان الشرط يدل على القطع بوجود الخبر على تقدير وجود المبتداء وهما يغيران الجملة من القطع الى الشك
لافادتهما التمنى والترجى فان قيل باب كان وباب علمت ايضا مانعان دخول الفاء فى الخبر بالاتفاق
فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق من بين الحروف المشبهة بالفعل والمطلق
فالمعنى وليت ولعل من بين الحروف المشبهة بالفعل مانعان بالاتفاق فان قيل فما وجه تخصيصهما ببيان الاتفاق

مابين الحروف المشبهة بالفعل مع ان باب كان وعلمت ايضا مانعان بالاتفاق قيل وجه
التخصيص ان باب كان وباب علمت لا يفارق بعضها بعضا في المنع والاتفاق بخلاف الحروف
المشبهة بالفعل فان بعضها يفارق البعض **والحق بعضهم ان بهما** اي الحق
بعض النحويين وهو سيبويه ان المكسورة المشددة بليت ولعل في منع دخول الفاء في الخبر
لبطلان صدارة الشرط بدخولها خلافا للاخفش فانه يجوز دخول الفاء لانهما لا تغير معنى
الشرط بل يؤكده ونقل بعضهم الخلاف على العكس والصحيح الجواز بدليل قوله تعالى
ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم وقوله تعالى قل ان
الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم واجاب عنه المانع بان الفاء في مثل هذه الايات ليست
بجزائية بل هي زائدة او هي للتعليل والخبر محذوف بدليل تركها مع ان في بعض الايات نحو في
قوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصلحت لهم اجرهم عند ربهم وقوله تعالى ان الذين امنوا
وعملوا الصلحت لهم جنات تجري من تحتها الانهار فيكون التقدير في الاية الاولى ان الذين فتنوا
المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا لهم خزي في الاخرة لان لهم عذاب جهنم وفي الاية الثانية
قل ان الموت الذي تفرون منه لا ينفعكم الفرار منه لانه ملاقيكم وفي هذا الجواب وهاء وما
لا يخفى لان حملها على الزيادة على خلاف الاصل فلا يحمل عليه بلا مانع وضرورة وان حملها
على التعليل يا باه الذوق والتركها مع ان في بعض الايات لا يوجب كونها مانعة اولا بل
على كونها زائدة او للتعليل لان دخولها في المبتداء الذي تضمن معنى الشرط في حيز الجواز لا في حيز
الوجوب فان قيل كما اختلف في ان المكسورة اختلف ان المفتوحة وفي كان ولكن فما وجه تخصيص
ان المكسورة ببيان الاختلاف قيل لعل القول بالمنع في ان المكسورة مرجوح بدليل الاستعمال
القراني فيها فيها خلاف الاختلاف وفي غيرها اختلاف فبين في ان المكسورة ان الحاقها
بهما قول البعض على خلاف الاكثر كذا قيل وفيه نظر لانه يمكن ان يكون الحاق ان المفتوحة وكان
ولكن ايضا قول البعض على خلاف الاكثر فلا وجه لتخصيص ان المكسورة ببيان الاختلاف و
اجيب بانه وجد الاستعمال القراني في ان المكسورة دون غيرها فحمل القول بالمنع على انه مرجوح وفيه
ان الفاء في الاستعمال القراني يحتمل الزيادة والتعليل واجيب بانه خلاف الظاهر فلا يحمل عليه الا
بدون ضرورة ثم لما فرغ عن بيان ذكر المبتداء والخبر شرع في بيان حذفهما فقال **وقد يحذف
المبتداء لقيام قرينة** اللام بمعنى الوقت اي وقت حصول قرينة لفظية او
عقلية **جوازا** صفة مصدر محذوف اي حذفا جايزا للايجاز والاقتصار مع حصول الغرض
بالقرينة **كقول المستهل** خبر مبتداء محذوف والقول بمعنى المقول اي نظيره مثل قول
طالب الهلال او رافع الصوت عند رؤية الهلال **الهلال والله** اي هذا الهلال
والقرينة حال تراءي الناس الهلال فان هذا الكلام انما يقال اذا اجتمع الناس للنظر الى مطلع

الهلال فلا حاجة الى المبتداء ولو ذكره كان عبثا لاستغناء عنه بالقرينة فان قيل لم لم يجعل من باب
حذف الخبر بتقدير الهلال هذا قيل لان المقصود نفس الهلال لا تعيينه بالاشارة وانما اتى بالقسم لئلا
يتوهم ان آخر الهلال ساكن لاجل الوقف وحينئذ لا يتعين ان يكون مرفوعا بل يحتمل ان يكون منصوبا
على تقدير ابصروا وانما خص القسم جريا على عادة العرب فان عادتهم ان يذكروا القسم فى كلامهم كثيرا
فان قيل كما جاء حذف المبتداء بطريق الجواز جاء حذفه بطريق الوجوب كما فى المخصوص بالمدح والذم
نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو بتقدير هو زيد عند من ذهب الى ان المخصوص خبر مبتداء محذوف
وكما فى الصفة المقطوعة بالرفع نحو الحمد لله الحميد اى هو الحميد وانما وجب حذف المبتداء ههنا ليعلم
ان النعت كان فى الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او الترحم فلو ظهر المبتداء لم يتبين ذلك
وكما فى زيد الخبز آكله بنصب الخبز اذ لا بد من اضمار ناصب للخبز لكون اسم الفاعل الذى بعده مشتغلا
عنه بضميره ويكون هذا الناصب مرفوعا بانه خبر زيد والتقدير زيد آكل الخبز آكله واذا كان هو خبرا لا يجوز
ان يكون آكله ايضا خبرا له لاستغناء المبتداء عنه ولا يجوز ان يكون تاكيدا للخبر المحذوف لان المؤكد
لا يحذف فيكون خبر مبتداء محذوف ضرورة اذ لو لم يحذف المبتداء لا يكون فى رفع آكله وجه وانما لزم
حذف المبتداء لئلا يتوهم انه كلام آخر غير مفسر فلم لم يذكر هذا القسم اعنى حذفه بطريق الوجوب قيل
حذفه بطريق الوجوب قليل جاء فى مواضع معدودة فلم يذكره الحاقا للقليل بالمعدوم فكانه لم يجئ
وزعم البعض ان حذفه بطريق الوجوب لم يجئ فى كلامهم وعلله بكون المبتداء ركنا فى الكلام وحذف
الركن غير شايع وهذا ليس بسديد لان الركنية لا تنافى وجوب الحذف بموجب الا ترى ان الخبر ركن
فى الكلام ايضا وقد يجب حذفه ثم لما فرغ عن بحث حذف المبتداء شرع فى بيان حذف الخبر فقال **و**
قد يحذف **الخبر جوازا** اى حذفا جايزا لقيام قرينة ونظيره **مثل خرجت فاذا**
السبع فان السبع مبتداء خبره محذوف اى فاذا السبع موجود او حاصل والقرينة على
حذف هذا الخبر هى اذا المفاجاة فانه للظرف وهو يدل على الفعل العام كالوجود والحصول ولا يصح
ان يكون اذا خبرا لانه ظرف زمان عند الزجاج وهو اختيار العامة وهو لا يصلح خبرا عن الجثة والفاء
فيه معنى المفاجاة والفاء للعطف وهو معطوف على قوله خرجت اى خرجت ففاجأت زمان السبع موجود
والجزء للمضاف اليها الزمان يعنى للمراد اى خرجت ففاجأت زمان وجود السبع فيكون من حيث المعنى عطف الفعلية على الفعلية فان قيل
المفاجاة المقدرة متعدية فيكون اذا مفعولا به لا ظرفا فلا دلالة له على الخبر المقدر عاما قيل المفاجاة المقدرة ههنا تنزل منزلة اللازم
فلا ينقلب اذا الظرف مفعولا به بل يبقى ظرفا ويمكن ان يتعلق اذا بالخبر المقدر خاصا اى خرجت فاذا
السبع واقف او حاضر فلا يكون ظرفا مستقرا حتى يلزم خبرية الزمان للجثة بل يكون ظرفا ملغى
والظرف الملغى يصلح خبرا عن الجثة وفيه نظر لان حذف الخبر الخاص لا يجوز بدون قرينة خاصة ولا قرينة
ههنا اذ الظرف لا دلالة له على الفعل الخاص فيلزم حذف الخبر بلا قرينة وهو لا يجوز وذهب
المبرد الى ان اذ المفاجاة ظرف مكان فيصلح خبرا عن الجثة فلا يحتاج الى تقدير الخبر فيكون المعنى خرجت

ففي ذلك المكان السبع فان قيل هذا لا يطرد في نحو قولك خرجت فاذا السبع بالباب اذ لا معنى لقولك
خرجت ففي ذلك المكان السبع بالباب قيل يجوز ان يكون الخبر هو قوله ففي ذلك المكان وقوله بالباب بدل
منه لا خبر وقوله **ووجوبا** عطف على قوله جوازا اي وقد يحذف الخبر حذفا واجبا وذلك **فيما**
التزم في موضعه غيره كلمة ما موصوفة اي في تركيب التزم فيه غير الخبر في موضع
الخبر اي في تركيب سد فيه غير الخبر مسد الخبر مع قرينة او مصدرية حينية اي في وقت التزام
غير الخبر في موضع الخبر نظيره **مثل لولا زيد لكان كذا** فان زيد مبتدأ محذوف
الخبر اي لولا زيد موجود وانما حذف الخبر لوجود القرينة وسد غيره مسده اما القرينة فلولا لانها
لامتناع الشيء لوجود غيره فيكون مشعرا بهذا الخبر واما السادّ مسده فجواب لولا والمراد بمثل لولا زيد لكان
كذا كل اسم وقع بعد لولا وكان خبره عاما يجب حذفه لسد جوابها مسده واذا كان الخبر خاصا لا يجب
حذفه لعدم دلالة لولا عليه كقول الشافعي رح ولولا الشعر بالعلماء يزري + لكنت اليوم اشعر من لبيد
وقال الكوفيون ان قوله لولا زيد لكان كذا من باب حذف الفعل اي لولا وجد زيد لكان كذا لشبه لولا
بحرف الشرط والاختصاص لولا التحضيض بالفعل فحمل لولا الامتناعية عليه **ومثل ضربي زيدا +
قائما** فيه مذاهب ذهب البصريون الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما فضربي مبتدأ
مضاف الى الفاعل وزيدا مفعول ضربي وحاصل خبر المبتدأ وقائما حال من الضمير المستكن في كان العائد
الى زيد فيكون كان عاملة فيه وكان هذه تامة بمعنى حصل ثم حذف الخبر وهو حاصل بدلالة الظرف
المستقر لانه يدل على متعلقه العام ثم جعل الظرف بعد حذف حاصل خبرا وهو يصلح خبرا للجثة ثم حذف
اذا كان لدلالة الحال وهي قائما عليه لان الحال يدل على الوقت والزمان فبقي ضربي زيدا قائما وانما وجب حذف
الخبر لحصول القرينة وسد غيره مسده اما القرينة فلان قائما يدل على لفظ اذا كان لدلالة الحال على الظرف واذا كان
يدل على الخبر لدلالة الظرف على متعلقه العام فقائما يدل على الخبر لان الدال على الدال على الشيء دال على ذلك الشيء
فبقيت الحال سادة مسده والضرب عام على الاصل لان معناه كل ضرب مني وقع على زيد فانه حاصل
في حال قيامه وذلك لان المصدر واسماء الاجناس والجموع اذا اضيفت تكون عامة بدلالة الاستعمال فيكون
ضربي زيدا قائما اخبارا عن عامة الضربات في حال القيام فيلزم منه انه لم يضربه في غير حال القيام وانه لو ضربه
مرة في غير حال القيام لكان مناقضا لقوله ضربي زيدا قائما ولا يجوز ان يكون كان المقدر ناقصة وقائما خبره
لانه لو كان خبرا لم يكن فيه دلالة على الظرف وكذا لا يجوز ان يكون قائما حالا من زيدا لانه حينئذ يكون العامل
فيه ضربي فيكون من تتمة المبتدأ ومتعلقاته وما كان من تتمة المبتدأ لا يسد مسد الخبر لان مقام
الخبر بعد تمام المبتدأ بخلاف ما اذا كان حالا من ضمير كان لانه حينئذ كان من تتمة الخبر ومتعلقاته
فيصح ان يسد مسده وقال الكوفيون تقديره ضربي زيدا قائما حاصل فيجعل قائما حالا من زيدا و
متعلقا بقوله ضربي وهو فاسد لفظا ومعنى اما لفظا فلانه يلزم حذف الخبر بلا ان يسد شيء مسده
لما ذكرنا ان قائما لو كان معمولا لضربي كان من تتمة المبتدأ وما كان من تتمة المبتدأ لا يسد مسد الخبر

واما معنى فلانه يلزم تقييد المبتدأ المقصود به عمومه بدلالة الاستعمال لان قايما لما كان
متعلقا بقوله ضربي كان المعنى كل ضرب منى وقع على زيد حال قيامه فانه حاصل فلا يلزم منه
انه لم يضربه في غير حال القيام وانه لو ضربه مرة في غير حال القيام يكون مناقضا لقوله ضربي
زيدا قايما وهذا يعرف بالوجدان لا بالبرهان وقال الاخفش تقديره ضربي زيدا ضربي او ضربه قايما
بحذف مصدر مثله وافتا خبرا وهو ضعيف لان حذف المصدر مع بقاء معموله غير معهود و
لان الحال لا يدل على هذا المصدر فيلزم حذف الخبر بلا قرينة وقال ابن درستويه هو مبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى
الفعل كاقايم الزيدان بمعنى يقوم الزيدان فمعنى ضربي زيدا قايما ضربت زيدا قايما وهو ضعيف ايضا لانه
لو كان كذلك لتم الكلام بضربي زيدا بغير ذكر الحال وليس الامر كذلك ثم المراد بمثل ضربي زيدا
قايما كل مبتدأ كان مصدرا صريحا او بتاويله مضافا اي منسوبا الى الفاعل او الى المفعول او الى
كليهما وبعده حال مفردة او جملة نحو ضربي زيدا قايما او قايمين وان ضربت زيدا قايما او قايمين وضربك زيدا قايما او قايمين وان ضربك
زيدا قايما او قايمين ومضاربتنا زيدا قايما او قايمين لكون المفاعلة للمشاركة تضمنا فكان ضمير المتكلم كناية
عن الفاعل والمفعول جميعا او كان اسم تفضيل مضافا الى ذلك المصدر نحو اكثر شربي السويق ملتوتا
واخطب ما يكون الامير قايما اي افضل اكوان الامير حاصل اذا كان قايما وانما يجب حذف الخبر في مثله لسد
الحال مسده على ما قررنا **و مثل كل رجل وضيعته** فكل مبتدأ مضاف الى رجل وضيعته
معطوفة على كل والواو بمعنى مع وخبره محذوف تقديره كل رجل وضيعته اي حرفته مقترنان او متقارنان
وانما وجب حذف الخبر هنا لحصول القرينة وقيام غيره مقامه لان واو العطف بمعنى مع فيدل على خصوصية
الخبر وهي المقارنة وان غير الخبر وهو وضيعته قايم مقام الخبر وقيل حذف الخبر هنا غالب لا واجب لان الخبر
المحذوف من نحو مقترنان خبر المبتدأين فلا يسد المبتدأ الثاني وهو قوله وضيعته مسده اذ المبتدأ
لا يكون سادا مسد الخبر والجواب ان يقال المبتدأ الثاني يسد مسد الخبر المحذوف من حيث ان الخبر المحذوف
خبر المبتدأ الاول فيجب حذفه من هذا الوجه لا من حيث انه خبر المبتدأ الثاني ولا يشترط لوجوب حذف
الخبر سد الشيء مسده من كل وجه والاولى ان يقدر الخبر مفردا ويعطف وضيعته على ضميره ويكون تقديره
كل رجل مقارن هو وضيعته والمراد بمثل كل رجل وضيعته كل مبتدأ عطف عليه شيء بالواو بمعنى مع وانما وجب حذف الخبر
في مثله لاغناء الواو التي بمعنى مع عنه وسدها مسده وقال الكوفيون ان هذا الكلام تام لم يحذف عنه الخبر
زعما منهم ان الخبر هو قوله وضيعته لان الواو بمعنى مع ولو قيل كل رجل مع ضيعته لم يحتج الى تقدير الخبر
فكذا هذا والجواب ان جعل الواو بمعنى مع لا يخرجها عن العطف الاصلي وبقاء العطف الاصلي يمنع جعله خبرا لان الخبر لا يعطف على المبتدأ
فلا بد من تقدير الخبر لئلا يكون المبتدأ بلا خبر بخلاف مع ضيعته فانه ظرف حقيقة كاين مقام متعلقه وهو
كاين فلا يحتاج الى تقدير الخبر **ومثل لعمرك لافعلن كذا** العمر بالفتح والضم البقاء الا انه يستعمل
في القسم بالفتح حتى لا يجوز فيه الا الفتح لايثار الاخف فيه لكثرة دوره ولان الحلف به على السنتهم ولذلك حذفوا
الخبر وتقديره لعمرك اي بقاؤك قسمي او ما اقسم به واستعماله في القسم على وجهين بغير اللام او باللام

فان لم يات باللام نصبته نصب المصادر وقلت عمرك الله لافعلن كذا ومعنى عمرك الله احلف ببقائك واذا دخلت
عليه اللام رفعته بالابتداء وقلت لعمرك الله لافعلن كذا واللام فيه لتوكيد الابتداء والخبر محذوف وانما وجب حذف
الخبر لوجود القرينة والساد مسده لان المقسم به بقوله لعمرك يدل على خصوصية هذا وان جواب القسم
قايم مقام الخبر والمراد بمثل لعمرك لافعلن كذا كل مبتدأ يكون مقسما به ثم لما فرغ عن بحث المبتدأ والخبر شرع
في بحث خبر ان واخواتها فقال **خبر ان واخواتها** عطف على ان اي خبر ان وخبر اخواتها
اي امثالها واشباهها من الحروف الخمسة الباقية من الحروف المشبهة بالفعل وهي ان وكان
ولكن وليت ولعل قوله خبر ان مبتدأ محذوف الخبر بقرينة ما سبق اي ومنه خبر ان واخواتها وقوله
هو المسند بعد دخول اي احدى **هذه الحروف** ابتداء كلام او يقال ان قوله
خبر ان مبتدأ وقوله المسند خبره وقوله هو ضمير فصل وقوله بعد ظرف للمسند واحترز بقوله المسند
عن كل ما هو ليس بمسند وبقوله بعد دخول هذه الحروف عن غير خبر ان واخواتها فان قيل يدخل في هذا
الحد يضرب في ان زيدا يضرب ابوه فانه مسند بعد دخول ان مع انه ليس بخبر ان بل الخبر مجموع الجملة
قيل المراد بالمسند المسند الى اسم ان فيخرج ذلك لانه ليس بمسند اليه بل الى فاعله فعلى هذا يكون قوله
بعد دخول هذه الحروف تاكيدا حيث خرج بهذا القيد ما اخرج بقوله بعد دخول هذه الحروف فان قيل يدخل
في هذا الحد حسنا في ان رجلا حسنا قايم وهو صفة اسم ان لا خبرها قيل المراد بالمسند المسند الى الاسم
بلا تبعية بقرينة ذكر التوابع بعد ذلك **مثل ان زيدا قايم** فان قايم مسند بعد دخول ان وانما
قدم خبر ان على خبر لا التي لنفي الجنس مع ان كلا منهما من ملحقات الفاعل لان خبر لا فرع خبر ان لان لا
انما يعمل لمشابهته ان على ما عرف وعلى اسم ما ولا بمعنى ليس لانهما فرع معمول الفعل الجامد مع شركة
في لا عمل فخبر ان **وامره كامر خبر المبتدأ** اي حكم خبر ان مثل حكم خبر المبتدأ او شانه
مثل شانه في اقسامه وشرايطه واحكامه **الا في تقديمه** استثناء مفرغ من كلام موجب على نحو
قرأت الا يوم كذا اي وامره كامر خبر المبتدأ في جميع احكامه الا في حكم التقديم حيث يفترقان فيه
جوازا وامتناعا فقد جاز تقديم خبر المبتدأ على المبتدأ ولم يجز تقديم خبر ان على اسمها لان في تقديمه
قلب صورة عمله المقصود به الانحطاط عن عمل الفعل وهي تاخير المنصوب عن المرفوع ولقائل ان يقول
الضمير في قوله تقديمه لا يخلو اما ان يكون عايدا الى خبر المبتدأ او الى خبر ان وكل ذلك غير مستقيم اما
الاول فلانه يلزم انتشار الضمير لان الضمير في امره عايد الى خبر ان وكذا الثاني فان حكم التقديم غير
متحقق في خبر ان فلو قال الا في التقديم بدون الضمير لكان اصوب ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالحكم
اعم من ان يكون ايجابا او سلبا وحكم التقديم من حيث السلب متحقق في خبر ان فيستقيم عود الضمير
اليه قوله **الا اذا كان ظرفا** استثناء مفرغ من كلام منفي اي الا في تقديمه فانه لا يجوز في جميع
الاوقات الا وقت كونه ظرفا فحينئذ يجوز ان يتقدم على الاسم حيث يتوسع في الظرف ما لا يتوسع في
غيره ثم لما فرغ عن بحث خبر ان واخواتها شرع في بحث خبر لا التي لنفي الجنس فقال **خبر لا لنفي الجنس**

الجار والمجرور صفة لا اى لا الكاينة لنفى الجنس اى لنفى حكم الجنس اذ لا رجل قايم مثل لنفى القيام عن جنس الرجل لا لنفى جنس الرجل وقوله خبر لا مبتداء محذوف الخبر اى ومنه خبر لا وقوله **هو المسند بعد دخولها** استينافا وقوله هو ضمير فصل والمسند خبر واحترز بقوله المسند عن اسم ما ولا وعن كل ما ليس بمسند وبقوله بعد دخولها عن غير خبر لا والمراد بالمسند المسند الى اسم لا لا بتعينه بقرينة ذكر النواسخ بعد فلا يدخل فى الحد يضرب فى لا رجل يضرب ابوه فانه مسند بعد دخول لا وليس بخبر لا بل الخبر مجموع الجملة ولا حسنا فى نحو لا رجل حسنا فى الدار فانه مسند بعد دخول لا وليس بخبر بل صفة رجل **مثل لا غلام رجل ظريف فيها** فقوله ظريف مسند بعد دخولها وقوله فيها خبر بعد خبر والهاء عايد الى الدار اى فى الدار وهو مذكور لان هذا الكلام جواب سايل سال هل فى الدار غلام رجل ظريف كذا قيل وللقائل ان يقول لو كان جوابا لكان كلمة لا وحده يكفى الا ترى انه اذا قيل هل فى الدار رجل فالجواب ان يقال نعم او لا وانما اتى بتعدد الخبر ليلا يلزم الكذب بنفى ظرافة كل غلام رجل فيكون قوله فيهما من باب تعدد الخبر لفظا ومعنى نحو الابلق اسود ابيض للزوم الكذب بالتوحيد ويمكن ان يكون من باب تعدد الخبر جوازا على نحو زيد عالم عاقل ان قيل بانتفاء لزوم الكذب فى الغلمان من حيث انهم غلمان بالمبالغة والادعاء او يقال انما اتى بتعدد الخبر ليكون مثالا لنوعى خبرها الظرف وغيره ولا يصلح ان يكون قوله فيها ظرفا لقوله ظريف او حالا لان الظرافة لا يتقييد بالظرف ونحوه وانما اختار هذا المثال وعدل عن المثال المشهور وهو قوله لا رجل فى الدار لاحتمال حذف الخبر فجعل فى الدار صفة رجل محمول على المحل والمثال وان صح محتملا ولا يفهم اذ انتزع المقصود ولكنه اذا انتوى الاحتمال فهو قبيح واذا انحط المقصود كان اقبح فيكون المثال المشهور قبيحا لان حذف خبر لا كثير شايع كما قال الشيخ **و يحذف كثيرا** اي يحذف خبر لا حذفا كثيرا او زمانا كثيرا بخلاف المثال الذى اختاره لان غلام رجل معرب لا يجوز ارتفاع صفته حملا على المحل على الاصح وهو اختيار المصنف فلا يحتمل قوله ظريف ان يكون صفة لقوله غلام رجل والخبر محذوف بل هو متعين للخبرية وقوله **وبنو تميم لا يثبتونه** اي لا يثبتون خبر لا ويحتمل معنيين احدهما انهم لا يثبتون خبرها اصلا اى لا لفظا ولا تقديرا ويقولون بمعنى لا اهل ولا مال انتفى الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير الخبر والثانى انهم لا يثبتون خبرها لفظا قايلين بوجوب الحذف فان قيل فما يقولون فيما يرى خبرا مثل لا رجل قايم ومثل قول حاتم الطائى وهو من بنى تميم ولا كريم من الولدان مصبوح قيل انهم يحملون امثال ذلك على الصفة المحمولة على محل لا مع المنفى دون الخبر ثم لما فرغ عن بحث خبر لا لنفى الجنس شرع فى بحث اسم ما ولا المشبهتين بليس فقال **اسم ما ولا المشبهتين بليس** فى النفى المجرد لا بطريق المبالغة وفى الدخول على المبتداء والخبر فقوله اسم ما مبتداء محذوف الخبر اي ومنها اسم ما ولا وقوله المشبهتين صفة ما ولا وقوله بليس متعلق بقوله المشبهتين وقوله **هو المسند اليه بعد دخولهما** استينافا وقوله هو ضمير فصل والمسند خبر اسم ما ولا وقوله بعد

بحث المنصوبات

المسند اليه واحترز بقوله هو المسند اليه عما ليس بمسند اليه وبقوله بعد دخولهما اي بعد دخول ما ولا عن غير اسم ما ولا والمراد بالمسند اليه الذى اسند اليه خبرها بلا تبعية بدليل ذكر التوابع بعد هذا فلا يدخل فى الحد ابوه فى ما زيد ابوه قايم حيث لم يسند اليه خبرها اذ الخبر مجموع الجملة فعلى هذا يكون قوله بعد دخولهما تاكيدا حيث خرج بهذا القيد ما احترج بقوله بعد دخولهما وكذا لا يدخل اخوك فى ما زيد اخوك قايما لانه تابع اى بدل من قوله زيد **نحو ما زيد قايما ولا رجل افضل منك** وانما اتى بالنكرة لان لا تعمل فى النكرة بخلاف ما فانه يعمل فى النكرة والمعرفة **وهو فى لا شاذ** اي اجراء حكم ليس او عمل ليس او التشبيه بليس فى لا شاذ لقصور شبهها بليس لان ليس لنفى الحال ولا لنفى الاستقبال فى المضارع والحال فى الاسم فيقتصر عملها على مورد السماع نحو قول الشاعر من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح ثم لما فرغ عن المرفوعات شرع فى بيان المنصوبات فقال **المنصوبات هو ما اشتمل** اي اسم او معرب اشتمل **على علم المفعولية** فقوله المنصوبات مبتداء وهو ضمير فصل لا محل له من الاعراب وقوله ما اشتمل خبره ويحتمل ان يكون قوله المنصوبات خبر مبتداء محذوف والتقدير هذا ذكر المنصوبات وقوله هو ما اشتمل جملة مستانفة لانه لما قال هذا ذكر المنصوبات فكان سايلا سال ما المنصوبات فقال هو ما اشتمل على علم المفعولية وهو النصب والالف والياء نحو رايت زيدا او اباه او الزيدين والتاء فى المفعولية يحتمل ان يكون لمطابقة الموصوف والياء للنسبة اى الخصلة المنسوبة الى المفعول فيدخل الملحقات وانما قدم المنصوبات على المجرورات لكثرتها ولخفة النصب **فمنه المفعول المطلق** مبتداء مقدم الخبر والفاء للتفسير اى فمما اشتمل على علم المفعولية او فمن المنصوبات المفعول المطلق سمى مطلقا لان نصبه غير مقيد بحرف بخلاف ساير المفاعيل وانما قدم المفاعيل على ساير المنصوبات لانها اصل المنصوبات وساير المنصوبات ملحقة بها ثم قدم منها المفعول المطلق لانه مفعول ينتصب بلا تقييد بحرف بخلاف المفعول به فانه قد يتقيد بالحرف فاخره عنه ثم قدمه على المفعول فيه والمفعول له والمفعول معه لان كلا منها مقيد بالحرف جميعا لكنه فى المفعول فيه قد يكون محذوفا لزوما كما فى اللازم النصب وقد يكون فى اللفظ بلا واسطة البتة فقدمه على المفعول له الذى جاز ذكر الواسطة فى جميع افراده ثم قدمه على المفعول معه الذى لا يجوز فيه ترك الواسطة اصلا **هو** اى المفعول المطلق **اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه** كلمة ما عبارة عن حدث لان ما فعله فاعل فعل هو الحدث ليس الا لكن يرد عليه نحو تربا وجندلا فانه مفعول مطلق وليس بحدث لان معنى الترب التراب ومعنى الجندل الحجر وهما اسما عين واجيب بانه حدث حكما لان قولهم تربا وجندلا دعاء وفى الدعاء لم يرد بهما المعنى الحقيقى بل اريد المعنى المجازى وهو الهلاك لان الدعاء يستدعى الفعل فاجريا مجرى المصدر فاذا قال الداعى تربا وجندلا فكانه قال هلكت هلاكا بالتراب والجندل ويرد على قوله فاعل فعل مذكور ضرب ضربا على صيغة المجهول فانه مفعول مطلق ولم يفعله الفاعل اذ المصدر مجهول بل فعله مفعول فعل مذكور وكذا يرد عليه مات موتا وجسم جسامة وشرف شرفا فان كلا منها

مفعول مطلق وليس من جنس ما فعله فاعل فعل مذكور واجيب عن الاول بان المفعول لما قام مقام الفاعل اخذ حكمه فكانه فاعل حكما وعن الثانى بان الفاعل لما كان قابلا للموت والجسامة والشرف عد فاعلا لها حكما ويرد على قوله فعل نحو زيد ضارب ضربا فانه مفعول مطلق ولم يفعله فاعل الفعل بل فاعل الصفة واجيب بان المراد بالفعل الفعل اللغوى وهو الحدث لا الاصطلاحى الذى هو قسيم الاسم اى هو اسم حدث فعله فاعل حدث مذكور فيتناول الفعل الاصطلاحى والصفات ويرد على قوله مذكور قوله تعالى فضرب الرقاب من حيث ان فعله غير مذكور واجيب بانه مذكور تقديرا اذ التقدير فاضربوا ضرب الرقاب ويرد على قوله بمعناه ضربته سوطا فانه مفعول مطلق وليس ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه واجيب بان اصله ضربته ضربا بالسوط او ضربته ضرب سوط فكان مما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه تقديرا فظهر لك ان جميع الفاظ هذا الحد واقع على التسامح وان الجواب عن كل ما يرد على قيوده الحمل على التسامح واعتبار الحقيقة والحكم من ذلك ويرد على هذا الحد انه غير مطرد لانه صدق على نحو كرهت كراهتى اذا قصد كونه مفعولا به لا مفعولا مطلقا واجيب بانه يخرج باعتبار الحيثية نحو الفعل ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه وقصد فيه هذه الحيثية فيخرج ذلك لانه وان كان حدثا فعله فاعل فعل مذكور بمعناه لكنه لم يقصد فيه هذه الحيثية بل قصد فيه حيثية محل وقوع الفعل المذكور كما فى كرهت قيامى لكن اعتبار الحيثية يغنى عن بعض القيود الاخر لخروج ما اخرج بها باعتبار الحيثية **ويكون** المفعول المطلق **للتاكيد** حيث لا يزيد دلالته على دلالة الفعل **والنوع** حيث دل على بعض انواع الفعل **والعدد** حيث دل على العدد **نحو جلست جلوسا** نظير للتاكيد **وجلست جلسة** بكسر الجيم نظير للنوع اى جلست نوعا من الجلوس **وجلست جلسة** بفتح الجيم نظير للعدد اى جلست مرة واحدة **فالاول** اى الذى للتاكيد **لا يثنى ولا يجمع** لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد ولان الفعل لا يثنى ولا يجمع فكذا ما مفهومه مفهوم الفعل **بخلاف اخويه** اى اخوى الاول وهما الثانى النوع والعدد فان كلا منهما يحتمل التعدد فيثنى ويجمع **وقد يكون** المفعول المطلق **بغير لفظه** اى لفظ الفعل عند المبرد والكسائى وعند سيبويه المفعول المطلق يجب ان يكون من لفظه فقولك جلوسا فى **نحو قعدت جلوسا** منصوب بقعدت عندهما وعليه الاكثرون وبجلست المقدر عنده ويشكل مذهبه فى نحو حلفت يمينا اذ لا فعل له من لفظه الا ان يقال المفعول المطلق يجب ان يكون من لفظه الا اذا لم يكن فعل من لفظه فحينئذ يكون من غير لفظه ضرورة فلا يرد ذلك اذ ليس لليمين فعل يجرى عليه فان قيل ان اريد بقوله بغير لفظه بغير صيغته يجب ان يكون نحو ضربت ضربا من هذا القبيل لتغاير الصيغة وان اريد به بغير مادته وجب ان لا يكون نحو قوله انبتكم من الارض نباتا من هذا القبيل لتغاير الصيغة دون المادة قيل يمكن ان يراد به بغير مادة ولا يحمل نحو قوله انبتكم من الارض نباتا من هذا القبيل ويمكن ان يراد بغير لفظه مادة او بابا فيندرج فيه نحو قعدت جلوسا وانبتكم من الارض

بيانا اما الاول فلتغاير للمادة واما الثاني فلتغاير البنا فافهم وانما ابرز هذا القسم مع صدق حد المفعول المطلق عليه تنبيها على تحقق هذا القسم
وقد يحذف الفعل اللام للعهد اي الفعل الناصب للمفعول المطلق **لقيام قرينة** اي وقت حصول قرينة حالية
او مقالية **جوازا** صفة مصدر محذوف اي يحذف حذفا جايزا للايجاز والاختصار مع حصول الغرض
بالقرينة **كقولك لمن قدم** من سفره **خير مقدم** فان خير اسم تفضيل ومصدر بنية امر
باعتبار الموصوف اي قدمت قدوما خير مقدم ثم حذف الموصوف واقيم الصفة مقامه فاخذ حكمه واما باعتبا
المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه وانما حذف الفعل لان مشاهدة الحال يدل عليه لان هذا
الكلام لا يقال الا لمن ظهر عليه علامات القدوم وقوله **ووجوبا** عطف على قوله جوازا اي يحذف حذفا
واجبا وقوله **سماعا** صفة لقوله وجوبا اي حذفا سماعيا او حذفا مسموعا او مفعول مطلق اي حذف
سماع **نحو سقيا** اي سقاك الله سقيا **ورعيا** اي رعاك الله رعيا **وخيبة** اي خاب
خيبة **وجدعا** اي جدع جدعا وهو قطع الانف **وحمدا** اي حمدت حمدا **وشكرا** اي شكرت
شكرا **وعجبا** اي عجبت عجبا فان عامل هذه المصادر حذف سماعا بمعنى انه لم يستعمل اظهاره في كلام
فان قيل كيف زعمت انه يجب حذف الفعل والمشهور بين الناس قولهم حمدت الله حمدا وشكرت الله شكرا
وعجبت عجبا قيل ذلك من استعمال المولدين لا من استعمال العرب وكلامنا في استعمالهم لا في استعمال المولدين
على ان البعض قيد وا وجوب الحذف في نحو حمدا له وشكرا له باستعماله مع اللام فلا يتوجه الاشكال اصلا وقوله
وقياسا عطف على قوله سماعا وقوله **في مواضع** خبر مبتدا محذوف اي وذلك في مواضع **منها**
اي من تلك المواضع **ما وقع** كلمة ما موصوفة والجملة صفته بحذف الضمير اي موضع وقع المصدر فيه
حال كون ذلك المصدر **مثبتا** فيه احتراز عن نحو ما زيد سيرا فانه يجوز اظهار فعله نحو ما زيد يسير سيرا **بعد نفي** وقع
فيه احتراز عن نحو زيد سيرا فانه يجوز اظهار فعله نحو زيد يسير سيرا **او معنى نفي** اي بعد ما هو متضمن للنفي كما في انما **داخل**
قيل ضمير داخل عايد الى النفي ومعنى النفي بتاويل كل واحد منهما وفيه نظر لان الضمير الراجع الى المعطوف
والمعطوف عليه بكلمة او يجب افراده لا يقال زيد او عمرو قايم ولا يقال قايمان فلا حاجة الى التاويل بل هو عايد
اليهما بدون التاويل اي داخل ذلك النفي او معنى النفي **على اسم** فيه احتراز عن نحو ما سرت الا سير البريد
لا يكون خبرا عنه اي لا يصلح ذلك المصدر خبرا عن ذلك الاسم بان يكون ذلك الاسم عينا وذلك المصدر اسم معنى
واسم المعنى لا يخبر عن الجثة وفيه احتراز عن نحو ما سيري الا سير شديد فانه لم يصلح نصبه **او وقع**
المصدر **مكررا** بعد اسم لا يكون خبرا عنه وانما لم يذكر هذا القيد اكتفاء بما ذكر اولا وانما جمع بين الضابطين
وان كان كل واحد منهما ضابطة على حدة لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه **نحو ما انت**
الا سيرا وما انت الا سير البريد هذان مثالان لوقوع المصدر مثبتا بعد نفي داخل الى
آخره اي ما انت الا تسير سيرا ويقال هذا للمسافر الذي لا يزال يسير وما انت الا تسير سير البريد اي الا
تسير سيرا مثل سير البريد والبريد البغلة المربطة في الرباط ثم قريب ذلك ثم سمي به الرسول المحمول
عليها ثم استعمل في اثني عشر ميلا وكان من عادة الملوك انهم يبنون الرباط ويقفون البغال فيها ويقطعون

اذ نايما وكانت موقوفة فيهما لاجل اصحاب الحاجات والمراد بالبريد هاهنا المسرع من بلد الى آخر لاداء الرسالة يقال له بالفارسية پيك وانما اورد نظيرين
لان الاول نظير المصدر المنكر والثاني نظير المصدر المعرف ففيه تنبيه على ان الحكم لا يفترق بين المصدر المنكر والمعرف **وانما انت سيرا** مثال لوقوع المصدر
مثبتا بعد نفي داخل على اسم اي ما انت الا تسير سيرا **وزيد سير سيرا** مثال وقوع المصدر مكررا اي زيد يسير سيرا سيرا فان قيل المصدر
في قوله تعالى اذا دكت الارض دكا دكا وقع مكررا ولم يحذف الفعل قيل هذا الحذف فيما اذا وقع المصدر المكرر في موضع الخبر عن اسم لم يصح
ان يكون خبرا عنه والمصدر في الآية وان وقع مكررا لكنه لم يقع في موضع الخبر اذ ليس قبله مبتداء
وانما وجب حذف الفعل في الضابطتين لوجود القرينة والساد مسد المحذوف اما القرينة في الضابطة الاولى
فهي ما المشبهة بليس فانها يقتضي خبرا ولا يصلح خبرا الا فعل هذا المصدر واما الساد مسد المحذوف فهو
الا كالاستثناء واما القرينة في الثانية فهو المبتداء فانه يقتضي خبرا ولا يصلح خبرا الا فعل هذا المصدر واما الساد
مسد المحذوف فهو المصدر الاول وكذا او في قوله او وقع مكررا مانعة الخلو دون الجمع بل ابيل توهم
ما انت الا سيرا سيرا **ومنها** اي من تلك المواضع **ما وقع** اي موضع وقع المصدر فيه حال كونه +
تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة اي سابقة على المصدر وفي قيد الاثر احتراز
عما يقع تفصيلا لمضمون جملة دون اثر مضمونها نحو زيد يسافر سفرا القريب والبعيد وفي قيد الجملة احتراز
عما اذا وقع تفصيلا لاثر مضمون مفرد نحو زيد يسافر سفرا قريبا او بعيدا كذا قيل وفيه نظر لان المصدر
في هذا المثال تفصيل لاثر مضمون قوله يسافر وهو مع الضمير جملة لا مفرد بل الاولى ان يقال في المثال لزيد
سفر فاما بعيد صحة او يحتمل غنيمة او لزيد ضرب فاما يتادب زيد بالضرب تاديبا او يهلك هلاكا وفي المتقدمة احتراز
عن المتاخرة نحو اما يتادب زيد بالضرب تاديبا او يهلك هلاكا فاضربه واما تمنون منا او تفدون
فداء فشدوا وقال بعض الشارحين التفصيل انما يكون للجملة المتقدمة لان المفصل لا يكون متاخرا عن
التفصيل فذكر متقدمة توضيح وفيه نظر لان التفصيل قد يكون لاثر مضمون جملة متاخرة ايضا وحينئذ لا
يجب الحذف فلا بد من قيد متقدمة للتحرز عنه وذلك مامر نحو قولك اما يتادب زيد بالضرب تاديبا او يهلك
هلاكا فاضربه على ان التفصيل قد يكون متقدما على المفصل اما للاهتمام بشانه او لرعاية السجع كما قال صاحب
التلخيص وعلم من البيان ما لم نعلم فان قوله من البيان بيان لقوله ما لم نعلم قدمه عليه رعاية للسجع واجيب
بان الكلام في مثل هذا المواضع محمول على التقديم والتاخير فيكون ذلك التقديم في حكم التاخير **مثل**
قوله تعالى حتى اذا اثخنتموهم **فشدوا الوثاق** اي السلاسل والاغلال **فاما منا**
بعد واما فداء فقوله فاما منا بعد واما فداء وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة لان قوله
فشدوا الوثاق جملة متقدمة ومضمونها شد الوثاق واثر شد الوثاق ذلك التفصيل وهو القتل او الاسترقاق
او المن او الفداء فوجب حذف فعلهما اي فاما تمنون منا واما تفدون فداء والفداء مصدر الثلاثي
من فدى يفدي مثل الكتاب وانما وجب حذف الفعل في هذه الصورة لسد الجملة المتقدمة مسد المحذوف في
مناسبتها له من جهة ان التفصيل لاثر مضمونها **ومنها** اي ومن تلك المواضع **ما وقع** اي موضع
وقع فيه المصدر **للتشبيه** اي لاجل تشبيه شيء بذلك المصدر والتشبيه هو الدلالة على مشاركة امر لامر

او معنى وفيه احتراز عن نحو مررت به فاذا له صوت صوت حسن فان الصوت الثانى ليس للتشبيه بل هو بدل من الاول **علاجاً** حال اى حال كون ذلك المصدر دالا على الحدوث كالفعل وفيه احتراز عن نحو مررت به فاذا له زهد زهد الصلحاء او علم علم الفقهاء فان الواجب فيه الرفع لفقدان المعالجة اذ لا يدل على الحدوث لان الزهد والعلم يدخل فلا يدل على الحدوث **بعد جملة** ظرف وقع وفيه احتراز عن نحو صوت زيد صوت حمار فان صوت حمار مصدر وقع للتشبيه والا على الحدوث لكنه ليس بعد جملة **مشتملة** صفة جملة **على اسم** متعلق مشتملة **بمعناه** صفة اسم اى مشتملة على اسم كاين بمعنى المصدر وفيه احتراز عن نحو مررت بزيد فاذا له صفة صوت حمار فان الصفة ليس بمعنى الصوت **وعلى صاحبه** عطف على اسم اى ومشتملة على صاحب ذلك المصدر وهو الذى صدر منه ذلك المصدر وفيه احتراز عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار لعدم اشتمال الجملة على صاحب المصدر وهو الذى قام به المصدر و الوجه فيه الرفع على الوصف او على البدل **نحو مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار** فقوله صوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجاً بعد جملة وهى قوله له صوت وهى مشتملة على اسم بمعنى المصدر وهو صوت ومشتملة على صاحب الصوت وهو الذى صدر منه الصوت وهو الضمير فى له لانه راجع الى الشخص الذى صدر منه الصوت فوجب حذف فعله اى يصوت صوت الحمار بمعنى يصوت صوتا مثل صوت الحمار **وصراخ** عطف على الصوت الاول اى فاذا له صراخ **صراخ الثكلى** اى يصرخ صراخ الثكلى بمعنى يصرخ صراخاً مثل صراخ الثكلى الصراخ هو الصوت والثكلى المرأة التى مات ولدها وانما اورد مثالين لان المصدر الاول مضاف الى النكرة و الثانى الى المعرفة **ومنها** اى من تلك المواضع **ما وقع** اى موضع وقع فيه المصدر حال كون ذلك المصدر **مضمون جملة لا محتمل لها غيره** الجملة صفة جملة اى لا محتمل لتلك الجملة غير ذلك المصدر او غير ذلك المضمون وفيه احتراز عما سياتى فى الضابطة الاتية **نحو له** اى لفلان **على الف درهم اعترافاً** فالف درهم مبتداء وعلى خبره وله متعلق الخبر وعلى العكس واعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهى قوله على الف درهم لان مضمونه الاعتراف ولا محتمل له سواه فوجب حذف فعله اى اعترفت بهذا الالف اعترافا والاعتراف الاقرار بالشئ من معرفة وفى بعض النسخ وقع عرفانا مكان اعترافا وهو اسم من الاعتراف وهو ينتصب نصب المصادر **ويسمى** هذا المصدر **توكيداً لنفسه** اى تقريراً لذاته لاتحاد مدلول المصدر والجملة **ومنها ما وقع مضمون جملة** اى من تلك المواضع موضع وقع المصدر فيه حال كونه مضمون جملة **لها محتمل غيره** الجملة صفة جملة لتلك الجملة محتمل غير ذلك المصدر او غير ذلك المضمون **مثل زيد قايم حقاً** مصدر وقع مضمون جملة وهى قوله زيد قايم لان مضمونه الصدق والحق ولها محتمل غيره وهو الكذب والباطل فوجب حذف فعله اى احق هذا الكلام او هذا الخبر حقا اى صدقا **ويسمى** هذا المصدر **توكيداً لغيره** اى تقريراً لغيره اللام هنا للتعليل دون الصلة والمضاف محذوف اى توكيد للجملة لرفع غيره وهو الكذب والباطل او لاجل احتمال غيره بخلاف اللام فى قوله لنفسه فانه صلة التوكيد ويمكن ان يكون اللام هنا ايضا للصلة لان قوله زيد قايم حقا محتمل و زيد قايم محتمل

والحكم بتغاير المحتمل وصفا وان اتحد مرادا فيكون المعنى وليسعى توئيد المايغاير وصفا **ومنها ما وقع مثنى** اى ومن تلك المواضع موضع وقع المصدر فيه حال كونه دالا على التكرير والتكثير **مثل لبيك** اى الب لطاعتك الباباً بعد الباب اى اقيم لطاعتك اقامة بعد اقامة اى مرة بعد اخرى اى مرارا **وسعديك** اى اسعدك اسعادا بعد اسعاد اى اعينك اعانة بعد اعانة والمصادر فى هذا الباب سماعية وان كان الحذف قياسا لانه مبنى على ضابطة كلية لما فرغ عن بحث المفعول المطلق شرع فى بحث المفعول به فقال **المفعول به** الجار والمجرور فى الاصل كان مفعول ما لم يسم فاعله لقوله المفعول لان معناه الذى فعل به وصار الان جزء الاسم المصطلح عليه والضمير المجرور عائد الى اللام الموصولة فى المفعول وكذا المفعول فيه والمفعول له والمفعول معه **هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل** ولم يذكر الاسم هنا اكتفاء بما سبق فان قيل يخرج من هذا الحد بعض افراد المفعول به نحو خلق الله العالم وما ضربت زيدا فان العالم وزيدا كل منهما مفعول به ولم يقع عليه فعل الفاعل قيل المراد بالوقوع عليه الوقوع حقيقة او عبارة بان جعلت عبارة كعبارة ما يقع عليه فعل الفاعل حقيقة فيدخل ذلك فان العالم وزيد او ان لم يكن فيهما حقيقة الوقوع الا انه جعلت العبارة فى التقدير كان الفعل وقع عليهما كذا قيل وفيه نظر لان هذا مسلم فى خلق الله العالم لا فى ما ضربت زيدا فانه عبارة عدم الوقوع لا عبارة الوقوع وانما عبارة الوقوع ضربت زيدا واجيب بانا لا نسلم ذلك بل هو عبارة الوقوع فى الاصطلاح كما ان ضرب زيد عبارة الصدور فى الاصطلاح فافهم وقيل ان معنى قوله ما وقع عليه الفعل ما تعلق به الفعل بحيث لا يتصور الا به نفيا كان او اثباتا فلا يخرج ذلك فان العالم وزيدا مما تعلق بهما الفعل بحيث لا يتصور الا بهما فان قيل ذكر الوقوع واراد التعلق حقيقة او مجاز لا سبيل الى الاول لعدم الوضع ولا الى الثانى لعدم الاتصال بينهما قيل وقوع الفعل على الشئ فى عرف النحاة عبارة عن تعلقه به بحيث لا يعقل الا به فيكون ارادة التعلق من الوقوع حقيقة عرفية فلا يلزم عدم الوضع او بيان الاتصال او يقال الوقوع لا ينفك عن التعلق فكان التعلق لازما للوقوع فذكر الملزوم واراد اللازم فان قيل ان اريد بالوقوع التعلق يخرج من الحد زيدا فى ضربت زيدا حيث لا يتوقف عليه الا تصور الضرب بل يتوقف على مخصوص ما يصلح للمضى وبيانه قيل انه مما يتوقف عليه تصور الضرب على البدلية وان لم يتوقف عليه بالتعيين فان قيل يدخل فى الحد المفعول فيه الزمانى لان الزمان مما تعلق به الفعل بحيث لا يعقل الا به قيل الزمان لازم لوجود الفعل دون تصور ماهيته فيتوقف عليه وجود الفعل لازما كان او متعديا لا يعقل ماهيته بخلاف المفعول به فانه مما يتوقف عليه تصور ماهية الفعل المتعدى كضربت زيدا فان الضرب استعمال آلة التاديب فى محل قابل للايلام وهو كما لا يتصور بدون مستعمل تلك الالة فكذا لا يتصور بدون ذلك المحل او يقال انه يخرج بقيد الحيثية فانها ملحوظة فى جميع الحدود لاسيما الحدود النحوية فيكون المعنى هو ما ذكر بحيث وقع عليه فعل الفاعل او المفعول فيه الزمانى لم يذكر بحيث يقع عليه فعل الفاعل ولفظ الفاعل زيد لا فائدة فى قوله الفاعل ولو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر الا ان يقال التصريح فى مقام التعريف انسب **نحو ضربت زيدا** امثال المفعول به ثم لما فرغ عن تعريف المفعول به شرع فى بيان احكامه فقال

وقد يتقدم على الفعل اي قد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لانه معمول قوي تعلقه بالعامل فيتعلق به متقدما ومتاخرا الا ان يمنع مانع كوقوعه في حيز ان وغيره ذلك وانما خص الفعل لاصالته وان كان التقدم لا يختص بالفعل بل يجري في غيره من العوامل ما لم يمنع مانع او اراد بالفعل العامل او في الكلام حذف معطوف اي على الفعل وغيره من عوامله **مثل زيدا ضربت** وعمرا مررت به ثم لما فرغ من بيان بعض احكام المفعول به شرع في بيان حكم آخر فقال **وقد يحذف الفعل** الناصب للمفعول به **لقيام قرينة** اي وقت حصول قرينة دالة على الحذف وتعين المحذوف **جوازا** اي حذفا جائزا **كقولك زيدا لمن قال** الجار والمجرور صفة زيدا اي زيدا ان المفعول لمن قال **من اضرب** مقول قال تقديره اضرب زيدا فحذف الفعل بقرينة السوال **ووجوبا** عطف على جوازا اي ويحذف الفعل حذفا واجبا **في اربعة ابواب** وفي بعض النسخ في اربعة مواضع مكان ابواب وفي الحصر على الاربعة نظر لتحقق وجوب الحذف في المنصوب على الاغراء بتقدير نحو الزم واحفظ نحو شانك والحج والصلوة الصلوة وكذا في المنصوب على المدح او الذم او الترحم بتقدير اعني نحو الحمد لله الحميد واتاني زيد الفاسق ومررت به المسكين **الاول سماعي** مبتدا وخبر اي الباب الاول سماعي اي مقصور على السماع وانما قدم السماعي على القياسي لانه اقل منه **مثل قول العرب امرا ونفسه** اي اترك امرا مع نفسه اي اترك كل امر مع نفسه **ومثل قوله انتهوا خيرا لكم** اي انتهوا يا معشر النصارى عن التثليث اي عن قولكم ان الله ثالث ثلثة واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد وقال الفراء هو صفة مصدر محذوف اي انتهاء خيرا لكم وفيه نظر لانه غير مطرد في نحو قولهم انته امرا قاصدا لان قوله امرا لا يحتمل ان يكون صفة لانه اسم جنس فتعين انه مفعول به لفعل محذوف اي انته عن الافراد والتفريط وائت امرا قاصدا اي متوسطا بين الافراط والتفريط اي بين الغلو والتقصير وقال الكسائي هو خبر يكن المحذوفة اي انتهوا عن التثليث يكن الانتهاء خيرا لكم وفيه ايضا نظر لان حذف كان بلا حرف شرط شاذ فلا يحمل عليه مع امكان الوجه القياسي وانما اخر هذا النظير وان كان عظيم القدر لانه من القرآن لان له مساسا من وجه دون وجه بما نحن بصدده على ما بينا من الاختلاف **ومثل قولهم اهلا وسهلا** اي اتيت اهلا لا اجانب ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا الحزن بفتح الحاء وسكون الزاء المكان الخشن والصلب هذا الكلام يقوله المزور للضيف للزائر والضيف لتطييب قلبه وازالة الانس من جهته يعني انا من اهلك واتيت اهلك لا الاجانب ومنزلي لك سهل لين لا مشقة عليك في منزلي ثم لما فرغ عن السماعي شرع في القياسي فقال **الثاني** اي الباب الثاني من الابواب الاربعة التي يجب فيها حذف الفعل الناصب للمفعول به **المنادى** وانما وجب حذف الفعل لان حرف النداء نائب منابه فلو ذكر الفعل يلزم الجمع بين النائب والمنوب **وهو المطلوب اقباله** مفعول ما لم يسم فاعله اقباله المطلوب اي وهو الذي يطلب احضاره ذلك الاسم **بحرف** متعلق بالمطلوب اي بواسطة حرف من حروف النداء الخمسة وهي يا وايا وهيا واي والهمزة وقوله **نائب** صفة حرف وقوله **مناب** ظرف نائب وانما حذف في فيه مع انه ليس من الجهات الست لكونه

جاير مجرى لفظ المكان لكونه ذلميم في معنى الاستقرار اي بواسطة حرف قايم مقام لفظ ادعو او
انادى وفيه احتراز عن اطلب اقبال زيد وانادى زيداً وادعوك ونحو ذلك فانه وان كان مطلوب الاقبال
لكن لا بواسطة حرف نايب مناب ادعو فان قيل يخرج من هذا الحد قولنا يا الله فانه منادى ولا يصدق
عليه كونه مطلوب الاقبال قيل انه مطلوب الاقبال حكما لكونه مطلوب الاجابة فيكون منادى بهذا
الاعتبار وقيل ان نداء الله تعالى استعارة تخييلية وطلب الاقبال منه ادعايي كانياب المنية في قول
الشاعر + واذا المنية انشبت اظفارها + الفيت الف تيمة لا تنفع + وفيه نظر لانه يستلزم تشبيه
الله تعالى بما يكون مطلوب الاقبال لما عرف ان الاستعارة التخييلية لا تنفك عن الاستعارة المكنى عنها
فيلزم تشبيه الله تعالى اولا بما يكون مطلوب الاقبال ثم اثبات النداء له على سبيل التخييل فان قيل يخرج من
هذا الحد نحو يا زيد لا تقبل فانه منهى عن الاقبال لا مطلوبه وكذا نحو يا جبال ويا سماء ويا ارض ويا للماء ويا
للدواهي ونحو قول احد المتعانقين لصاحبه يا فلان وغير ذلك مما لا يتصور طلب اقباله قيل في الجواب
عن الاول بانه مطلوب الاقبال لسماع النهي ومنهى عن الاقبال بعد توجهه فاختلف الجهتان وبانه مطلوب
الاقبال حكما لكونه مسئول الاجابة كما قيل في يا الله وعن البواقي بانها من باب الاستعارة بالكناية حيث
شبهت هذه الاشياء بما يكون مطلوب الاقبال ونداؤها استعارة تخييلية وطلب الاقبال فيها ادعايي
وقوله **لفظا او تقديرا** تفصيل للمنادى او للحرف وهو الاظهر اي وذلك الحرف اما ان يكون ملفوظا
مثل قوله يا داود او مقدرا مثل قوله تعالى يوسف اعرض عن هذا ثم لما فرغ عن بيان حقيقة المنادى شرع
في بيان حكمه فقال **ويبنى** المنادى وجوبا **على ما يرفع به** قبل النداء اي حالة الاعراب من حركة
او حرف اي يبنى على الضم ان كان رفعه قبل النداء بالضمة وعلى الالف ان كان رفعه بالالف وعلى الواو ان كان
رفعه بالواو فان قيل الضمير في يرفع عايد الى المنادى فيكون المعنى ويبنى على ما يرفع المنادى به من حركة او حرف
وانت تعلم ان المنادى لا يرفع بحال قيل انه مسند الى الجار والمجرور اعني به فلا ضمير فيه فيكون المعنى ويبنى
على ما يقع به الرفع قبل النداء من حركة او حرف فان قيل يمكن ان يكون فيه ضمير عايد الى الاسم دون المنادى فيكون المعنى
ويبنى على ما يرفع الاسم به قبل النداء من حركة او حرف قيل انه ممكن لكنه بعيد لان الضمير في قوله ويبنى عايد الى المنادى
فلو كان الضمير في يرفع عايدا الى الاسم لزم انتشار الضمير وهو قبيح فالصواب ما ذكرنا انه مسند الى به ولا ضمير
فيه اي يبنى على ما يقع به الرفع من حركة او حرف **ان كان المنادى مفردا** اي ليس فيه اضافة ولا شبه بالاضافة
وفيه احتراز عن المضاف والمضارع له **معرفة** مستغرقا او جزء اخر كان بالاضافة المتعدد اذ الحكم لا يتم باحد
الجزءين وفيه احتراز عن النكرة نحو يا رجلا لغير معين والمراد بالمعرفة اعم من ان يكون معرفة قبل النداء او بعده
ولهذا اورد المثالين للمبنى بالضم ليكون **مثل يا زيد** مثالا للمعرفة قبل النداء **ويا رجل** مثالا للمعرفة
بعد النداء **ويا زيدان** مثالا للمبني بالالف **ويا زيدون** مثالا للمبني بالواو فالالف والواو
فيهما ليسا للاعراب بل لمجرد التثنية والجمع فان قيل العلم اذا ثنى وجمع لزم فيه اللام فكيف يصح يا زيدان
ويا زيدون بلا لام قيل انما صح ذلك لقيام يا مقام اللام وكونها في حكمها في افادة التعريف ولو استعمل مع

هذا يلزم اجتماع الف التعريف وهو ممتنع ورجلا وانما بنى للمنادى المفرد المعرفة لشبهه بكاف ادعوك فى وقوعه موقعها وانما بنى كاف ادعوك وهو اسم لشبهه بكاف اياك وهو حرف مبنى الاصل لا خطاطه من الاعراب لفقد المعانى الموجبة للاعراب الا اذا كان علما موصوفا بابن مضاف الى علم آخر فيختار فتحه كما سيجئ ويجوز تنوين المنادى المفرد المعرفة عند ضرورة الشعر نحو سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام بحيث نون المطر الاول وهو فيه والمطر اسم رجل والضمير فى عليها راجع الى المراة المطر فى جملة ثم لما فرغ عن بيان بناء المنادى شرع فى بيان ما يخفض عليه ويصير معربا فقال **ويخفض** المنادى **بلام الاستغاثة** او التعجب او التهديد بحمل الكلام على حذف المعطوفين ويمكن ان يحمل الكلام على حذف المضاف اى نحو لام الاستغاثة اى بلام يدخل المنادى وقت الاستغاثة **مثل يا لزيد** ووقت التعجب نحو يا للماء ووقت التهديد نحو يا لبكر لاقتلنك وانما اعرب المنادى بعد دخول اللام مع كونه مفردا معرفة لخروجه عن تاثير شبه الحرف لقوة جهة الاسم بدخول الجار ولان يا مدار شبه المنادى بالحرف وبدخول اللام صار المنادى بعيدا عن مدار الشبه وهو يا ولان المنادى يخرج عن الافراد بالتركيب مع اللام وفى كل نظر اما الاول فلان دخول الجار لا يخرج الاسم عن تاثير شبه الفعل ولهذا كان الاسم غير منصرف بدخوله نحو مررت باحمد فكيف يخرجه عن تاثير شبه الحرف فلو قويت جهة الاسم بدخوله يخرج عن تاثير شبه الفعل والحرف جميعا لان البناء وعدم الصرف كلاهما خلاف الاصل فالقول بخروجه عن شبه الحرف بدخول الجار دون شبه الفعل تحكم محض على ان اللام الجارة كثيرا ما تدخل على الاسم المبنى ولم يصيره معربا بدخولها كقولك هذا المال لخمسة عشر رجلا ولهؤلاء الرجال واما الثانى فلان لام الاستغاثة قد تدخل على كاف الخطاب الذى هو منادى مستغاث نحو يا لك لزيد فعلم ان المنادى المستغاث المظهر قائم مقام كاف الخطاب فكيف يصح القول بصيرورته بعيدا عن مدار الشبه بدخول اللام واما الثالث فلان المفرد ههنا بمقابلة المضاف والمضارع له ويا لزيد ليس كالمشابه فلا يخرج المنادى عن الافراد بالتركيب مع اللام على ان التركيب مع الجار غير معتبر حيث جاز الفصل بينه وبين المجرور بالحرف الزائد فى السعة بخلاف التركيب من المضاف والمضاف اليه وقيل انما اعرب المنادى بعد دخول اللام لان حرف الجر دخل عليه ولا يمكن العادة وان كان زائدا وفيه ايضا نظر لانه انما لا يمكن العادة فى المعربات دون المبنيات بدليل انه يصح جيتك ومن قبل ومن بعد وانما فتحت اللام الجارة ههنا مع انها تكسر اذا دخلت على الاسم الظاهر لان المنادى واقع موقع كاف الخطاب واللام الداخلة على الضمير كانت مفتوحة نحو لك وله فكذا اذا دخل على ما هو واقع موقعه ولذا بقيت على الكسر اللام الثانية نحو يا لزيد لعمرو ويا لله للمسلمين وانما اختيرت اللام من بين الحروف للاستغاثة والتعجب لان المستغاث مخصوص من بين امثاله بالدعاء وكذا المتعجب منه مخصوص بالاستحضار لغرابته ثم هذه اللام يتعلق بادعو المقدر وجاز ذلك فى المتعدى بنفسه بحذف لكنها لا تراد الا فى موضع الاستغاثة او التعجب او التهديد سماعا **ويفتح** المنادى **لالحاق الفها** اى الف الاستغاثة

لموافقة الالف **مثل یا زیداه** وكذا يضم ويكسر بواو الاستغاثة ويأتيهما للاختصاص لدى اللبس كما
في المندوب نحو يا منهو في المسمى بمنه ويا منكيه في المسمى بمنك **فلا لام** فيه حينئذ اي حين اذا دخلت الالف
تحرزا عن الجمع بين حرفي الاستغاثة وعن الجمع بين العوض والمعوض عنه لان اللام عوض عن الالف كذا روي عن
الخليل وانما قدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب ولطلب الاختصار بالتعميم
في قوله **وينصب ما سواهما** اي ما سوى المفرد المعرفة من كل وجه والمستغاث سواء كان مع
لام الاستغاثة او مع الفها كذا في الشرح ويرد عليه المنادى المتعجب منه والمهدد لانه ما سوى المفرد المعرفة
والمستغاث وليسا بمنصوبين فالاولى ان يقال ان الضمير عايد الى المفرد المعرفة من كل وجه والداخل عليه
لام الاستغاثة او نحوها او الف الاستغاثة فلا يرد المنادى المتعجب منه والمهدد وما سواهما النكرة +
موصوفة او غير موصوفة والمضاف والمضارع له **مثل يا عبد الله** نظير المضاف **ويا
طالعا جبلا** نظير المضارع للمضاف والمراد بالمضارع للمضاف كل اسم غير مضاف تعلق به
شيء هو من تمام معناه اما معمول الاول كالمثال المذكور في المتن واما معطوف عليه على ان يكون +
المعطوف مع المعطوف عليه اسما لشيء واحد نحو يا ثلثة وثلثين علما او لا واما صفة هي جملة او ظرف نحو يا حافظا
لا ينسى ويا شاعرا لا شاعر اليوم مثله والاخير من ذات عرق فان كلا من ذلك مضارع المضاف بخلاف الموصوف
بصفة هي مفردة فانه نكرة وليس بمضارع للمضاف نحو يا رجلا صالحا فان قيل ما الفرق بين الموصوف بصفة هي
مفردة وبين الموصوف بصفة هي جملة او ظرف في كون الاول نكرة وكون الثاني معرفة مضارعا للمضاف
مع ان كلا منهما موصوف بصفة قيل الفرق ان المنادى في نحو يا رجلا صالحا هو الموصوف بقطع النظر عن الوصف
ثم ذكر الوصف بعد النداء للتخصيص فلا يكون من تمام المنادى فلا يحصل التعيين ولا يفيد التعريف بخلاف
المنادى الموصوف بالجملة او الظرف فان المنادى فيهما هو الموصوف بالاوصاف المذكورة والوصف
فيهما سابق على النداء ذكر للتاكيد فكانه من تمام المنادى بلا وصف فيحصل التعيين ويفيد التعريف فاعرف
فانه فرق دقيق فان قيل اسم الفاعل لا يعمل بدون الاعتماد على احد الاشياء الستة المعروفة فكيف
عمل قوله طالعا في قوله جبلا قيل المعتمد لا يلزم ان يكون ملفوظا بل كما يكون ملفوظا يكون مقدرا و
ههنا مقدر تقديره يا رجلا طالعا جبلا او يا انسانا طالعا جبلا كذا قيل وفيه نظر لانه على هذا يدخل
في باب يا رجلا صالحا اذ ذلك معرفة بدليل تعرف صفته عند غير الكسائي يقال يا طالعا جبلا الظريف بخلاف
يا رجلا صالحا فانه نكرة بدليل امتناع تعرف صفته لا يقال يا رجلا الصالح ويمكن ان يقال انه معتمد
على موصوف معرف تقديرا بدليل تعرف صفته والتقدير يا ايها الطالع جبلا فحذف اي للاختصار
ثم حذف اللام لئلا يجتمع آلتا التعريف ثم نصب طالعا لكونه مضارعا للمضاف على انه يحتمل ان يكون هذا
المثال على قول الاخفش والكوفيين فانهم يجوزون عمل اسم الفاعل بدون الاعتماد **ويا رجلا لغير
معين** الجار والمجرور حال من قوله يا رجلا اي يا رجلا حال كونه مقصودا لرجل غير معين كما في قول الاعمى
مثال النكرة وانما اخر مثال النكرة عن مثال المضاف والمضارع لان النكرة خرجت عن المفرد المعرفة بقيد التعريف

المؤخر بخلاف المضاف والمضارع له فانهما خرجا عنه بقيد الافراد المقدم ثم لما فرغ عن بحث المنادى شرع فی بحث توابعه فقال **وتوابع المنادى المبنی** احترز عن توابع المنادى المعرب فانها ان كانت غير البدل والمعطوف غير ذی اللام فهی لا تكون الا منصوبة كتوابع المضاف او النكرة او مجرورة كتوابع المنادى المستغاث باللام والمراد بالمنادى المبنی غير المستغاث بالالف فانه مبنی على الفتح لا يرفع توابعه وغير المبهم لان صفته لازمة الرفع ولا تنصب كما سيجیٔ وقوله **المفردة** مرفوع على انه صفة لقوله توابع والمراد بالمفرد المفردة من كل وجه وفيه احتراز عن التوابع المضافة والمضارعة لها وقوله **من التاكيد** صفة توابع ای التوابع الكاينة من التاكيد او حال من الضمير فی المفردة ای كاينة من التاكيد والمراد بالتاكيد التاكيد المعنوی لان التاكيد اللفظی حكمه فی الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء وقد جاء اعرابه رفعا ونصبا كقول الشاعر + انی واسطار سطرن سطرا لقايل يا نصر نصر نصرا + وهو غير غالب ويحتمل ان يكون المختار عند المصنف اعرابه رفعا ونصبا كما هو غير الاغلب ولذلك اطلق التاكيد ولم يقيد بالمعنوی فقال من التاكيد **والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع** مجرور على انه صفة سببية لقوله المعطوف بالحرف وفاعله قوله **دخول يا عليه** ای المعطوف بالحرف الذی يمتنع دخول يا على ذلك المعطوف وهو المعطوف باللام وفيه احتراز عن المعطوف بالحرف غير الممتنع دخول يا عليه وهو المعطوف بغير اللام نحو يا زيد وعمرو من المعطوفات فان حكمه وحكم البدل حكم المنادى المستقل كما سيجیٔ وقوله **ترفع** خبر لقوله توابع المنادى ای ترفع تلك التوابع حملا **على لفظه** ای لفظ المنادى لمشابهة ضمته بالرفع فی العروض والاطراد اما الاطراد فلانه يصح ان يقال كل منادى مفرد معرفة مضموم كما يقال كل فاعل مرفوع واما العروض فلان ضمة المنادى عرضت بدخول يا عليه وضمها فی الفاعل بدخول العامل فان قيل الرفع لا بد له من رافع وههنا ای شیٔ هو قيل رافعه يا لانها لما شبهت ضمة المنادى بالرفع فی العروض والاطراد شبه موجب الضمة بالرافع فی كون اثر كل عارضا مطردا ولم يظهر اثر هذا الشبه فی المنادى لمكان البناء فظهر فی التابع لاحتياجه الى المؤثر **وتنصب** تلك التوابع حملا **على محله** ای محل المنادى لان محله النصب على المفعول فان قيل انهم بنوا صفة اسم لا التی لنفی الجنس لبناء موصوفها نحو لا رجل ظريف فلم لم يبن صفة المنادى لبنائه قيل العلة فی بناء الصفة فی لا رجل ظريف امتزاج الصفة والموصوف ولا كذلك صفة المنادى لمكان الفصل بلام التعريف ولان وجه بناء الصفة فی لا رجل ظريف كون الصفة هی المنفية من حيث المعنى ولا كذلك صفة المنادى لعدم توجه النداء اليها فافترقا فنظير الصفة **مثل يا زيد العاقل** بالرفع **ويا زيد العاقل** بالنصب ونظير التاكيد يا تميم اجمعون واجمعين ونظير عطف البيان يا غلام بشر وبشرا ونظير المعطوف بالحرف الممتنع دخول يا عليه نحو يا زيد والحارث والحارث وانما اقتصر المصنف على نظير الواحد للاختصار وانما ذكر نظير الصفة من بين التوابع رد القول من قال ان المنادى لما قام مقام المضمر والمضمر لا يوصف فكذا المنادى لا يوصف فرفع الصفة عنده على انه خبر مبتداء محذوف ونصبه بتقدير اعنی

والصحيح جواز الصفة لانه وان وقع موقع المضمر لكنه ما خرج عن كونه ظاهرا ثم لما بين جواز الوجهين في توابع المنادى المبني شرع في بيان الاختلاف الواقع في اختيار احد الوجهين في واحد منها وهو المعطوف بالحرف الممتنع دخول يا عليه فقال **والخليل** ابن احمد استاذ سيبويه **في المعطوف** المذكور اي المعطوف بالحرف الممتنع دخول يا عليه **يختار الرفع** الجملة خبر لقوله الخليل اي يقول باولوية الرفع وانما يختار الرفع لانه منادى ثان معنى لانه ايضا مطلوب الاقبال لان الحرف نائب مناب ادعو لان الواو قامت مقامه بالانه يقتضي الاشتراك بين المعطوف والمعطوف عليه فكانه باشره يا فيختار فيه حركة هي اثر يا لتنبيه على انه منادى ثان معنى ولم يبن لان اللام تمنع دخول يا عليه صريحا **وابو عمرو** بن العلاء **يختار النصب** لانه باللام لا تباشره يا حقيقة فامتنع فيه حركة اثر يا فيختار فيه حركة هي اثر ادعو لا اثر يا **وابو العباس** المبرد يقول **ان كان المعطوف** الذي يمتنع دخول يا عليه **كالحسن في جواز نزع اللام منه** وقيل في كونها علما ذا الام ويدخل نحو الرجل علما على الاول دون الثاني ونحو النجم يدخل على الثاني دون الاول **فكالخليل** خبر مبتدأ محذوف اي فهو كالخليل في اختيار الرفع والجملة جزاء الشرط والشرطية خبر لقوله وابو العباس وانما اختيار الرفع في مثل الحسن لان اللام لما كانت في معرض النزع فلم يعتد بها او لان اللام في العلم لا معنى لها فلا يعتد بوجودها **والا فكابي عمرو** اي وان لم يكن المعطوف المذكور كالحسن بان لم يجز نزع اللام منه او بان لم يكن علما ذا الام فهو مثل ابي عمرو في اختيار النصب وسيأتي تفصيل الاعلام من لطائف هذا الكتاب ثم لما فرغ عن بحث التوابع المفردة شرع في بحث التوابع المضافة فقال **والمضافة تنصب** اي توابع المنادى المضافة اضافة معنوية تنصب لانها لو وقعت منادى لا يجوز فيها الا النصب فكذا اذا كانت تابعة لان التوابع لا تكون اقوى من + متبوعها تقول في الصفة يا زيد صاحب الفرس ويا بشر ذا الجمة والجمة بالضم الشعر الذي يكون اسفل من الاذن وفي التاكيد يا خالد نفسه وفي عطف البيان يا غلام ابي عبد الله وفي المعطوف بالحرف يا بكر وعبد الله وانما قيدنا المضافة بالاضافة المعنوية احترازا عن اللفظية فان حكمها وحكم التوابع + المضارعة للمضاف حكم المفرد عند المحققين لان اللفظية في حكم الانفصال والتوابع المضارعة للمضاف مفردة حقيقة وصورة فتقول يا زيد الحسن الوجه بالرفع والنصب وكذا تقول يا زيد خيرا من عمرو بالرفع والنصب قال الشاعر + يا صاح يا ذا الضامر العنس + فان اسم الاشارة وهو ذا منادى مفرد معرفة والضامر مرفوع على انه صفته وان كان مضافا لان الاضافة اللفظية في حكم الانفصال والتقدير يا هذا الضامر عنسه والضامر من الضمر بالضم وهو الهزال يقع على الناقة والجمل والعنس بالفتح الناقة الصلبة اي الشديدة فان قيل ما لهم اعتبروا في الاسماء المضافة بالاضافة اللفظية والمضارعة للمضاف حكم الاضافة اذا وقعت منادى اصالة اي اوجبوا فيها النصب وحكم المفرد اذا وقعت تابعة حتى جوزوا فيها الرفع والنصب قيل الاسماء المضافة بالاضافة اللفظية مضافة صورة ومفردة حكما والمضارعة للمضاف مضافة حكما ومفردة حقيقة وصورة فعملوا بالاعتبارين في الحالين وعليك ان تحقق وجه علمه

والعكس في كل منهما **والبدل** من المنادى المبني **والمعطوف** على المنادى المبني **غير ما ذكر** صفة المعطوف او بدل منه اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل اي غير الممتنع دخول يا عليه بان لم يكن ذا اللام **حكمه** اي حكم كل واحد منهما **حكم المنادى المستقل** اعرابا وبناء فقوله والبدل مبتداء وحكمه مبتداء ثان وقوله حكم المستقل خبر المبتداء الثاني والجملة الاسمية خبر المبتداء الاول وما عطف عليه وقوله **مطلقا** ظرف اي زمانا مطلقا اي سواء كانا مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين او مختلفين لكونهما في حكم تكرير العامل تقول في البدل يا زيد زيد ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا وفي المعطوف يا زيد وعمرو ويا زيد وابا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا ويا زيد ورجلا صالحا فان قيل ما الفرق بين المعطوف على المنادى المبني وبين المعطوف على اسم لا المبني في ان الاول يجب فيه البناء وان الثاني لا يجوز فيه البناء بل وجب الاعراب رفعا ونصبا مثل لا اب وابن او ابنا قيل جوابه ياتي في موضعه ان شاء الله تعالى ثم لما فرغ عن بحث التوابع التي وافقت المتبوع شرع في بحث التوابع التي وافقها المتبوع فقال **و** المنادى الذي هو **العلم الموصوف بابن** اي بلفظ ابن ومونثه وهو ابنة حال كون ذلك الابن **مضافا الى علم اخر يختار فتحه** اي فتح المنادى الذي هو العلم المذكور لموافقة حركة الابن وقصد التخفيف لكثرة استعمال العلم وطول الكلام ويسقط حينئذ الف ابن ومونثه خطا يقول يا زيد بن عمرو ويا هند بنة بشر وفي قوله يختار فتحه اشارة الى جواز البناء على الضم ايضا وانما قيد بقوله الى علم احترازا عن نحو يا زيد ابن اخينا ويا هند ابنت عمنا فانه يبقى على الضم ولا يسقط حينئذ الف ابن ومونثه خطا ثم لما فرغ عن التوابع الصورية والمعنوية شرع في بحث المنادى المعرف باللام فقال **واذا نودي المعرف باللام** اي واذا قصد نداؤه ونظيره قوله تعالى واذا قرات القران فاستعذ بالله اي اذا اردت قراءته **قيل يا ايها الرجل** بتوسيط اي وهاء التنبيه ويا هذا الرجل بتوسط هذا ويا ايهذا الرجل بتوسط اي وهذا جميعا فالرجل صفة هذا وهذا صفة اي لمشاركة اسم الاشارة لاي في الابهام ولان اي اوغل في الابهام لتناوله للمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمونث بلفظ واحد فان قيل الجملة الشرطية لا يتم لان الشرطية كلية وهي نداء المعرف باللام اي معرف كان نحو الرجل والغلام والانسان ونحوها والجزاء جزئي وظاهر ان الجزئي لا يترتب على الكلي حيث يلزم ملزومية الكلي للجزئي قيل الكلام محمول على حذف المعطوف اي قيل يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايهذا الرجل ونحوها او على التجوز لان المراد بقوله يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايهذا الرجل هذه الالفاظ واللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما والعلم يصح تاويله بمعنى اشتهر بها صاحبه نحو لكل فرعون موسى اي لكل جبار قاهر عادل ونحو لا هيثم الليلة للمطي اي لا داعي فيكون المعنى قيل كلام وسط فيه اي مع هاء التنبيه وكلام وسط فيه اسم الاشارة وكلام وسط فيه كلا الامرين فيكون الشرط والجزاء كليين فيتم الشرطية ولا يلزم ملزومية الكلي للجزئي وانما وسط اي واسم الاشارة تحرزا عن اجتماع الة التعريف صورة وان كان في احدهما من الفائدة ما ليس في الاخر

فان قيل التحرز عن ذلك يحصل بتوسط احدهما فلا حاجة الى المبهم الثانى فى يا ايها الرجل قيل المبهم الثانى وان لم يكن محتاجا اليه لكن فى اتيان مبهم بعد مبهم وتاخير البيان فايدة وهى زيادة التشويق والتوجه فى البيان بزيادة التشويق والتاخير فيه **والتزموا** اى التزم النحاة **رفع الرجل** فى مثل يا ايها الرجل ويا هذا الرجل وان كان صفة وكان حقها جواز الوجهين كما مر **لانه المقصود** اى لان الرجل هو المقصود الاصلى بالنداء لا اى واسم الاشارة بل هما وسيلتان لنداية الا ترى انك لو حذفت الرجل بطل النداء ولو حذفت الظريف لم يبطل فالتزموا رفعه تنبيها على انه منادى حقيقة وان كان صفة لا اى صورة فان قيل فعلى هذا يصدق عليه حد البدل دون الصفة قيل انه مقصود واقعا لا لفظا حيث ابرز فى اللفظ فى معرض غير المقصود وذكر بحيث انه بيان لمعنى فى المتبوع لا بحيث انه منادى مستقل حكما فلا تثبت بدليته على ان البدل فى حكم تكرير العامل فلو كان الرجل بدلا لزم دخول يا فى المعرف باللام فظهر انه ليس ببدل **وتوابعها** مجرور معطوف على الرجل اى التزم النحويون رفع توابع الرجل مفردة كانت او مضافة نحو يا ايها الرجل الكريم ويا ايها الرجل صاحب الفرس **لانها** اى لان توابع الرجل **توابع** اسم معرب مرفوع فيكون مرفوعة كمتبوعها بخلاف يا زيد ن الظريف فانه تابع مبنى فان قيل هذا الدليل غير تام لان توابع المعرب قد يحمل على اللفظ وقد يحمل على المحل فلا يلزم من رفع المتبوع رفع التابع قطعا بل يجوز ان يكون المتبوع منصوبا والتابع مرفوعا حملا على اللفظ والمحل كان زيدا قائم وعمرو وان يكون المتبوع مجرورا والتابع مجرورا او منصوبا كما فى اعجبنى ضرب زيد وعمرو وكما فى قوله ويذهبن فى نجد وغورا غايرا وغير ذلك مما يتبع المعرب لفظا ومحلا قيل معناه توابع معرب لا محل له سوى الرفع او يقال ان كل ما يتبع المعرب لفظا ومحلا فالمتبوع هناك باعتبار تعدد اعرابه معرب لا معرب واحد بخلاف توابع الرجل ههنا فانها توابع معرب واحد فلا يتبع غير اعرابه او يقال ان احدى المقدمتين من الدليل محذوف اى لانها توابع معرب وتوابع المعرب فى باب النداء لا يتبع غير اعرابه اذ لا محل له سوى ذلك الاعراب **وقالوا يا الله بقطع الهمزة خاصة** هذا جواب سوال يرد نقضا على القاعدة المذكورة او هو من حيث المعنى مستثنى من القاعدة المذكورة وهو الوجه وانما استثنى منها لوجهين احدهما ان التوسيط فيه ممتنع لان ايا يستلزم التعدد وها للتنبيه والله تعالى يتعالى عن التعدد والتنبيه وهذا الاشارة الحسية والله تعالى يتعالى عن ذلك ولو سلم جوازه على التجوز كما فى ذلكم الله ربى كان محمولا على اتى طرد الباب والثانى ان اللام فيه ليست للتعريف بل صارت جزء الكلمة بالعلمية وكانت فى الاصل عوضا عن همزة اله فاجتمع فيه جهتا التعريف بوجهين فلم يجتمع بحرف النداء فان اللام فيه وان صارت جزء الكلمة بالعلمية لكنه فى الاصل ليس بعوض عن شئ بخلاف الناس فان اللام فيه وان صارت جزء الكلمة بكونها عوضا عن همزة اناس بضم الهمزة لكنه ليس بعلم فان قيل فعلى هذا لو صار الناس علما الوجب صحة ان يقال يا الناس وليس ذلك بصحيح بدليل قوله خاصة قيل ان العلمية لا توجب صحة ان اصله بالعلمية لانه بعد العلمية يستعمل بمعناه الاصلى ايضا وهو جماعة الاناسى استعمالا

شايعًا بخلاف يا الله فان علميته لو وجب هجران اصله بالكلية لانه بعد العلمية لم يستعمل بمعناه الاصلي اصلا
وهو مطلق للمعبود حقًا كان او باطلًا فافترقا وقوله خاصة مصدر اقيم مقام الحال من يا الله اى حال كونه قد
خص بذلك القول خصوصًا ثم لما فرغ عن بحث المنادى غير المكرر شرع فى بحث المنادى المكرر فقال **ولك**
اصل الخطاب ان يكون لمعين وقد يكون لغير معين وهنا كذلك اي جاز لك او جايز لك **فى مثل**
قول جرير **يا تيم تيم عدي** لا ابا لكم + لا يلقينكم فى سوءة عمر + اي فيما كرر فيه المنادى فى حال
الاضافة **الضم** فاعل جاز المقدر او مبتدأ متقدم الخبر اي يجوز لك او جايز لك الضم **والنصب**
اي ضم الاول ونصبه اما الضم فعلى انه منادى مفرد معرفة واما النصب فعلى انه مضاف الى عدي المذكور وتيم
الثانى تاكيد لفظي ولما كان حكم التاكيد اللفظي فى الاغلب حكم المنادى المذكور فى الاعراب والبناء كما مر
حذف التنوين من الثانى وان لم يكن مضافًا لان الاول محذوف التنوين للاضافة وانما جاز الفصل
هنا بين المضاف والمضاف اليه مع انه لا يجوز الفصل بينهما الا فى ضرورة الشعر بالظرف فقط لانه لما كرر اللفظ
الاول بلا تغير صار الثانى هو الاول فكانه لا فصل بينهما ولهذا جاز ضرب ضرب زيد عمرًا وهذا مذهب سيبويه
والخليل وذهب المبرد الى انه مضاف الى عدي المحذوف لدلالة الثانى عليه تقديره يا تيم عدي تيم عدي
على نحو بين ذراعى وجبهة الاسد اي بين ذراعى الاسد وجبهة الاسد فعلى هذا كانت الاضافة الثانية تاكيدًا
لفظيًا للاضافة الاولى هذا هو الظاهر ولا يجوز فى تيم الثانى الا النصب لان تيم الاول ان كان مضمومًا
على انه منادى مفرد معرفة كان الثانى تابعًا مضافًا فكان نصبًا وان كان منصوبًا على انه منادى مضاف
الى عدي المذكور او المحذوف كان الثانى تابعًا للمنادى المضاف فكان نصبًا ايضًا **والمنادى المضاف**
الى ياء المتكلم يجوز فيه اربعة اوجه احدها **يا غلامي** بسكون الياء واصلها الفتح لان
الاسم الذى بني على حرف واحد كان مفتوحًا ككاف الخطاب والسكون للتخفيف لكون الياء حرف علة
والثانى يا غلامَي بفتح الياء على الاصل **والثالث يا غلامِ** بحذف الياء والاكتفاء بالكسر
لكسرة دوره **والرابع يا غلاما** بقلب الياء الفا والكسرة فتحة لخفة الالف والفتحة او بحذف
الياء وتعويض الالف عنها وشذ فيها يا غلامَ بحذف الالف والاكتفاء بالفتح فالحاصل ان المنادى المضاف
الى ياء المتكلم يجوز فيه تركيب مفتوح الياء وساكنها ومحذوفها ومقلوب الياء الفا **وبالهاء وقفا** اي
ويكون بالحاق هاء السكت فى الوقف لبيان حرف المد وهى الالف فيقال يا غلاماه كذا فى بعض الشروح
وقيل معناه ويكون بالحاق هاء السكت فى الكل وقفا وهو الصواب لان هاء السكت كما يجئ لبيان الالف
يجئ لبيان الحركة بان يزاد فى آخر الكلمة ليبقى حركة الكلمة فى الوقف بها الهاء فيقال يا غلاميه ويا غلاميه
ويا غلامه ويا غلاماه ثم قوله وبالهاء وقفا عطف الجملة الظرفية على الجملة الفعلية اي المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه كذا
ويكون بالهاء حال كونه موقوفا او هى معطوف على محذوف اي يجوز فيه كذا بغير الهاء وبالهاء فى الوقف او خبر مبتدأ محذوف
اي وهو بالهاء فى الوقف او متعلق بفعل محذوف اي يوقف عليه بالهاء وقفا فيكون قوله وقفا حالا او
ظرفًا او مصدرًا للفعل المحذوف وفى اكثر النسخ لم يذكر الثانى وهو بفتح الياء فيكون المعنى يجوز فيه هذه

الثلثة كما جاز يا غلامى بفتح الياء وانما ثبت تلك الثلثة بهذا الاصل **وقالوا يا ابى ويا امى**
يعنى اذا كان المنادى المضاف الى ياء المتكلم لفظ اب وام يجوز فيه ما جاز فى ساير الاسماء المضافة
اليها نحو يا غلامى مع زيادة وجه آخر لكثرة استعمال ندائهما اذ ورود السماع على ذلك فقالوا يا ابى ويا امى على
القياس **وقالوا يا ابت ويا امت** بابدال الياء تاء على غير القياس وقوله **فتحا وكسرا**
حالان اى حال كونهما مفتوحتين ومكسورتين اما الفتح فلموافقة حركة الياء المبدل منه التاء اذ الاصل
فى الياء الفتح على ما مر واما الكسر فلموافقة طبيعة الياء المبدل منه التاء اذ الكسرة يناسب الياء فالفتح لكونه
بدلا من حرف متحرك بالفتح والكسر لكونها بدلا من حرف يناسب الكسرة ويجوز فيهما ضم التاء ايضا
اجراء لهما مجرى المفرد ولم يذكره هذه العلة اعلم ان التاء فيهما للتانيث مع كونها عوضا عن الياء ولهذا فتحتا ما
قبلها ويوقف عليها بالهاء وانما طولت وان كانت للتانيث لكونها عوضا عن الياء كما طولت تاء بنت
واخت وان كانت للتانيث لكونها عوضا من الواو ولكن تاء ابت وامت يصير فى الوقف هاء بخلاف تاء
بنت واخت فانها لا تصير فى الوقف هاء وذلك لان اصل هذه التاء اى تاء اخت وبنت اصل لانها
عوض عن الواو الاصلية واصل تلك التاء زائدة لانها عوض عن الياء الزائدة فيفترقان ذكر فى تفسير تبيان
البيان ان تاء التانيث فى ابت للمبالغة كعلامة **وبالالف** عطف على محذوف اى وقالوا يا ابت
ويا امت بغير الالف وبالالف فقالوا يا ابتا ويا امتا بابدال الياء تاء والفا فيكون فيه جمع بين البدلين
وذلك جايز وقيل هذه الالف للاشباع **دون الياء** حال اى قالوا ذلك متجاوزين عن الياء
يعنى لم يقولوا يا ابتى ويا امتى تحرزا عن الجمع بين البدل والمبدل منه لان التاء فيهما عوض عن الياء
ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة اى خصهما خصوصا **مثل باب يا غلامى** فى جميع وجوهه يعنى اذا كان المنادى المضاف لفظين مضافا الى ام
وعم مضافين الى ياء المتكلم جاز فيه ما جاز فى المنادى المضاف الى ياء المتكلم من الوجوه فقالوا يا ابن امى ويا ابن عمى بالسكون ويا ابن امى
ويا ابن عمى بالفتح ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسر ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال الياء الفا مع زيادة
وجه آخر حيث لم يقولوا يا غلام بحذف الالف والاكتفاء بالفتح الا على وجه الشذوذ **وقالوا**
يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الالف والاكتفاء بالفتح لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف وانما قال خاصة لعدم جواز ما جاز فى المنادى المضاف الى ياء المتكلم فى غيرهما فلا يقال
يا ابن اخى ويا ابن خالى على الوجوه المذكورة فى المنادى المضاف الى ياء المتكلم بل على ما جاز فى غير المنادى
المضاف الى ياء المتكلم وهو فتح الياء وسكونها نحو غلامى وثوبى وذلك لانهما اكثر استعمالا لكثرة يا غلامى فهو محل
معاملته بخلاف غيرهما فانه لم يكن كذلك فلم يعامل معاملته ثم لما كان الترخيم من خصايص النداء
شرع فى بيانه فقال **وترخيم المنادى جائز** فى سعة الكلام اى من غير ضرورة **وفى**
غيره ضرورة منصوب على انه مفعول له اى الترخيم فى غير المنادى جائز لضرورة
الشعر ولا يصح فيه الرفع لانه حينئذ يكون للمعنى والترخيم فى غير المنادى ضرورة ولا معنى له كذا قيل
وقيل لا يصح النصب فيه ايضا لان شرط حذف اللام فى المفعول له ان يكون فاعله وفاعل عامله واحدا

وهنا ليس كذلك لان المضطر الشاعر والجواز صفة الترخيم قيل انه مفعول له لفعل الترخيم دون جواز
والتقدير يفعل الترخيم في غير المنادى للاضطرار اي لاضطرار الشاعر والمرخم والمضطر واحد ويمكن رفعه
على انه خبر مبتدأ محذوف بحذف مضاف اي هو في غيره اثر ضرورة او هو حمل على المبالغة على نحو زيد عدل
فاذا حمل خبرية لم يمنع رفعه كما ظن بعض الشارحين **وهو اي الترخيم حذف في آخره**
اي آخر الاسم **تخفيفا** مفعول له لاجل التخفيف فان قيل هذا الحد يصدق على نحو يد ودم وغيرهما
قيل معناه حذف في آخره تخفيفا الا انه نصوي وسماع لغوي او يراد بالحذف في آخره في حال التركيب
دون الافراد فلا يرد حذف الاواخر في يد ودم ونحوهما فلما فرغ عن تعريف الترخيم شرع في بيان شرطه
فقال **وشرطه** اي شرط جواز الترخيم في المنادى **ان لا يكون** المنادى **مضافا** لان آخر
المضاف وسطه حكما والترخيم يختص بالآخر والمضاف اليه غير المنادى فلا مساغ للترخيم في جزءه ما وبا
في يا صاحبي شاذ **ولا يكون مستغاثا** ولا مندوبا لان المطلوب فيهما مد الصوت ولهذا
زيد في آخرهما الف لاظهار الاستغاثة والتفجع والحذف ينافيه ولم يذكر المندوب لانه غير المنادى عند
المصنف بدليل انه عرف المنادى على نمط خرج منه المندوب لانه غير مطلوب الاقبال ولا يجوز ترخيم
غير المنادى في السعة فلا حاجة الى ما ذكرها ينافيه **ولا يكون جملة** نحو يا تأبط شرا ويا برق نحره
لان الاعلام المنقولة عن الجملة تحكى كما هي ثم لما فرغ عن بيان شرطه العدمي شرع في بيان شرطه الوجودي فقال
ويكون اي وشرطه ان يكون المنادى **اما علما زائدا على ثلثة احرف**
اما كونه علما فلعدم الاشتباه فيه لشهرته بخلاف غير العلم واما كونه زائدا على الثلثة فلئلا يلزم
اخلال البنية واجاز الكوفيون ترخيم الثلاثي المتحرك الاوسط نحو يا عم في عمر لقيام حركة الوسط مقام
الحرف الزايد كما في منع الصرف نحو سقر وهو ضعيف لان جعل الحركة منزلة الحرف غير مطرد في كل مكان
والا لكان مثل هنيد ومنيط نحو غليظ خماسيا وليس كذلك واجاز بعضهم ترخيم الثلاثي الساكن الاوسط
ايضا نحو يا زي في يا زيد لان الاخلال ثبت بعارض الترخيم فلا يعتبر وهو اضعف من ذلك **واما
بتاء التانيث** فحينئذ لا يشترط العلمية ولا الزيادة على الثلثة نحو يا ثب في ثبة علما او غير علم
لان اخلال البنية حينئذ لو كان لكان من قبل الواضع لان تاء التانيث ليست بداخلة في البنية
بل هي كلمة اخرى فالاخلال ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كذلك فلا يشترط الزيادة على الثلثة
ولا العلمية لعدم الاشتباه حيث يبقى ما قبل التاء على الفتح فيدل على الترخيم بحذف التاء وان لم يكن علما فلما
فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع في تفسير كمية المحذوف فقال **فان كان في آخره** اي في
آخر الاسم الذي اريد ترخيمه **زيادتان في حكم الواحدة** صفة زيادتان اي زيادتان
كائنتان في حكم الواحدة بان يكونا زيدتا معا للمعنى واحد يعني اجتمعتا نفسا ولمعنى واحد
احتراز عن نحو ارطاة فان التاء والالف زيادتان ولكنهما ليستا في حكم الواحدة لان الالف زيدت اولا
للالحاق ثم زيدت التاء للتانيث فلا يقال يا ارط في ارطاة بل يقال يا ارطا في حكم الواحدة في الزيادتين و

وليست الزيادتان في حكم الواحدة فكيف يستقيم الظرفية قيل هو الظرف اعتباري لا حقيقي او الدال يا رَبّ محمولة على القلب **كأسماء** وزنه فعلاء واصله وسماء من الوسامة فقلبت الواو همزة كما في احد واناة ففي اخره زيادتان وهي الالف والهمزة في حكم الواحدة **وكذا** الالف والنون في **مروان** يعني الالف والهمزة في الاسماء زيد تامعاً لمعنى التانيث والالف والنون في مروان زيد تامعاً لمعنى التذكير وكذا ياء النسبة في بصري والالف والنون في زيدان والواو والنون في زيدون والالف والتاء في هندات يقال فيها يا اسمُ ويا مروُ ويا بصريّ ويا زيدُ ويا زيدُ ويا هندُ **او** عطف على قوله زيادتان اي او كان في اخر الاسم الذي اريد ترخيمه **حرف صحيح قبله** اي قبل ذلك الحرف **مدة** والمدة حرف علة ساكنة حركة ما قبلها يوافقها والمراد بالمدة ههنا المدة الزائدة ليلا يرد نحو مختار فانه لو رخم لا يحذف منه الا الراء لان الالف اصلي **وهو الاكثر** الواو للحال اي والحال ان الاسم الذي في آخره حرف صحيح قبله مدة اكثر **من اربعة احرف** نحو منصور وعمّار وادريس وفيه احتراز عن نحو سعيد وثمود وعاد فانه لا يحذف منها حرفان ليلا يلزم اخلال البنية بحذف الحرفين وقوله **حذفتا** جزاء الشرط اي حذفت الحرفان فاذا رخم نحو منصور وعمار وادريس قيل يا منص ويا عمّ ويا ادر فان قيل يدخل في هذا القسم اسماء ومروان ايضا لان في اخرهما حرف صحيح قبله مدة فما وجه ذكر القسمين قيل بين القسمين عموم وخصوص من وجه اذ ربما يصدق القسم الاول دون الثاني كبصريّ وربما + يصدق الثاني دون الاول كمنصور وربما يجتمعان كاسماء ومروان فلذا لم يكتف بذكر احد القسمين **وان كان** الاسم الذي اريد ترخيمه **مركبا** غير المركب الاضافي والاسنادي كبعلبك وخمسة عشر علمين **حذف الاسم الاخير** فيقال في بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة لنزول الاسم الاخير منزلة تاء التانيث في كونهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء من الكلمة **وان كان** الاسم المرخم **غير ذلك** اي غير ما فيه زيادتان في حكم الواحدة وغير ما في اخره حرف صحيح قبله مدة هو اكثر من اربعة احرف **فحرف واحد** اي فالمحذوف منه حرف واحد لحصول المقصود وعدم ما يوجب حذف الاكثر من حرف واحد وانما اتى هنا ب الجملة الاسمية لكون هذا القسم كثيرا مستمرا فيقال في يا حارث يا حار **وهو** اي المحذوف للترخيم من اي منادى كان **في حكم الثابت** اي الموجود **على الاكثر** الاستعمال فيبقى ما قبله كما كان **فيقال** الفاء للتفصيل اي لانه يقال او جواب شرط محذوف اي واذا كان كذلك فيقال او للعطف على الجملة السابقة مأولة بالفعلية كانه قيل يجعل المحذوف ثابتا فيقال **يا حارِ** بكسر الراء في يا حارث **ويا ثمو** بواو ساكنة بعد ضمة في يا ثمود ولو يجعل المحذوف منسيا والواو اخر الواجب قلبها ياء وكسر ما قبلها لوقوعها طرفا بعد ضمة كادل **ويا كرَوَ** بواو مفتوحة بعد فتحة ولا تقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها لتحقق المانع وهو وقوع الساكن بعدها وهو الالف المحذوف الذي في حكم الثابت

ولو لم يكن في حكم الثابت لقلبت الواو الفا ولقيل ياكرا لارتفاع المانع **وقد يجعل** المرخم او ما بقي بعد الحذف **اسما برأسه** اى اسما مستقلا بنفسه غير مبنى على ما كان بجعل المحذوف نسيا كانه لم يحذف عنه شئ فيكون له فى بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل **فيقال يا حار** بالضم فى يا حارث على انه اسم برأسه كانه اسم مفرد معرفة فيضم **ويا ثمى** فى يا ثمود لانه لما جعل ثمو اسما برأسه صارت الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم قلبت ياء وكسر ما قبلها كادل **ويا كرا** فى يا كروان لانه لما جعل كر و اسما برأسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها **وقد استعملوا** اى استعمل العرب **صيغة النداء** اى حرف النداء وهى يا فقط **فى المندوب** اى فى الاسم الذى يندب مسماه اى يبكى عليه لاشتراكهما فى الاختصاص بكون كل منهما مدعوا **وهو** اى المندوب الاسم **المتفجع عليه** اى الاسم الذى يتفجع اى يتحزن لاجله **بيا او وا** الجار والمجرور صفة المتفجع عليه والباء للالصاق اى المتفجع عليه الملتصق بيا او وا وفى جعل الباء للسببية او للاستعانة نظر لان يا و وا ليسا بسببين للتفجع اذ لا تاثير لهما فيه فلا يكون للسببية وان باء الاستعانة تدخل فى آلة الفعل نحو كتبت بالقلم ولا يتوهم كون يا و وا آلة للتفجع فان قيل لم لم يذكر المتفجع منه نحو واويلاه وا مصيبتاه وا حزناه وا اسفاه ونحو ذلك فلو قال هو المتفجع عليه او منه بيا او وا لكان اولى قيل هو داخل فى المتفجع لاجله فلا حاجة الى ذكره على حدة **واختص المندوب بوا** يحتمل ان يكون الباء داخلة فى المختص دون المختص به اى انفرد وا بالمندوب بمعنى لا يدخل وا غير المندوب ويحتمل ان يكون الباء داخلة فى المختص به دون المختص كما هو الاصل اى انفرد المندوب بوا غالبا لكونه نصا على المندوب بخلاف يا فانه ليس بنص عليه فكان المندوب به قليلا **وحكمه** اى حكم المندوب **فى الاعراب والبناء** تميز اى من حيث الاعراب والبناء مثل **حكم المنادى** اى حكم اعراب المندوب وبنائه مثل حكم اعراب المنادى وبنائه لانه لما جرى مجرى المنادى صيغة جرى مجراه فى احكامه ولاشتراكهما فى الاختصاص بكون كل منهما مدعوا يعنى ان كان المندوب مفردا معرفة يضم وان كان مضافا او مضارعا له ينصب ولا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعروف وكذلك توابعه كتوابع المنادى **ولك زيادة الالف** اى جاز لك او جاز لك زيادة الالف **فى آخره** اى آخر المندوب سواء كان مع يا او وا لمد الصوت المطلوب فى الندبة فقوله زيادة الالف مبتداء مقدم الخبر او فاعل جار المقدر واضافة الزيادة الى الالف من باب اضافة المصدر الى المفعول **فان خفت** بزيادة الالف **اللبس** اى التباس ذلك اللفظ بغيره عدلت عنها الى غيرها من حروف المد مناسبا لما فى آخر الاسم من كسرة او ضمة فاذا ندبت غلامك بخطاب المؤنث **قلت واغلامكيه** بالياء اذ لو زيدت الالف وقيل واغلامكاه لزم اللبس بخطاب المؤنث بخطاب المذكر فزيدت الياء المناسبة لحركة الكاف واذا ندبت غلامكم

بخطاب الجمع قلت **واغلامكموه** بالواو اذ لو زيدت الالف وقيل واغلامكماه لم يتبين
خطاب الجمع بخطاب التثنية فزيدت الواو للمناسبة لحركة الميم اذ الميم اصله الضمة وقيل لم زيدت
الواو للمناسبة الجمع **ولك الهاء في الوقف** اي جاز لك وجاز لك زيادة الهاء
اي هاء السكت لبيان حرف المد وهي الالف في الوقف لا في الدرج واختير الهاء مع زيادة الالف
والواو والياء فيقال وازيداه واغلامكموه واغلامكيه فالهاء مبتدأ متقدم الخبر او فاعل جاز
المقدر وقوله في الوقف ظرف قوله لك او ظرف جاز المقدر او ظرف الزيادة المقدرة المضافة الى الهاء
ولا يندب الا المعروف مستثنى مفرغ اي لا يندب اسم الا الاسم المشهور والمعلوم
وهو الذي يعرف ذاته ومسماه سواء كان علما او غير علم فلو كان علما غير معروف لم تجز ندبته ولو كان
معروفا غير علم جاز ندبته فلذلك جاز وامن حفر بئر زمزماه لانه بمنزلة واعبد المطلباه من حيث انه
حافرها وقد اشتهر بذلك اشتهار العلم وذلك لانه اذا كان معروفا كان النادب معذورا في ندبته والتفجع
عليه لان ندبته لاظهار الجزع والا لم يكن ذلك يحصل بالمعروف **فلا يقال وارجلاه**
لرجل غير معين اي فلا يقال هذا اللفظ **وامتنع** عطف على قوله لا يندب دون قوله فلا
يقال لانه نتيجة لما سبق فلو عطف هذا عليه لزم ان يكون هذا نتيجة لما سبق ايضا وليس كذلك
اي امتنع هذا القول وهو **وازيد الطويلاه** بالحاق الف الندبة في صفة المندوب
لان الف الندبة انما يلحق الاسم المتفجع عليه وهو قد تم بالموصوف والصفة ليست من جملته
بل هي اسم اخر جيء للتوضيح ولانها غير ممتزج بالموصوف حيث جاز الفصل بغير الظرف بينهما في سعة
الكلام كقوله تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم فلو الحق ذلك في الصفة الحق في غير المندوب فلا
يقال وازيد الطويلاه بل يقال وازيداه الطويل بخلاف المضاف اليه حيث الحق الف الندبة به يقال
واامير المؤمنيناه واعبد المطلباه لان المضاف والمضاف اليه جعلا كالاسم الواحد على المسمى بجملة فالمضاف
اليه مع المضاف كالجزء لشدة امتزاجهما حتى امتنع الفصل بينهما في السعة واما قراءة ابن عامر قتل
اولادهم شركائهم برفع قتل ونصب الاولاد وجر شركائهم والفصل بين المضاف وهو القتل والمضاف
اليه وهو شركائهم بالمفعول وهو اولادهم فوارد على الشذوذ **خلافا ليونس** اي يخالف هذا
القول يونس خلافا فانه اجاز الحاق علامة الندبة في صفة المندوب كالمضاف اليه لان الاتحاد بين
الصفة والموصوف معنى لا يقصر في ذلك عن الامتزاج بين المضاف والمضاف اليه لفظا وذلك
لان الصفة عين الموصوف لان الطويل في قولك زيد الطويل عين زيد وزيد في قولك غلام زيد
غير الغلام والامتزاج المعنوي اقوى من الامتزاج اللفظي فالحاق [illegible]
ه باعتبار الامتزاج المعنوي بالطريق الاولى وجوابه ان الالحاق لم يعتبر الا بالامتزاج اللفظي في المضاف
لا في الصفة **ويجوز حذف حرف النداء** لقيام قرينة **الا مع اسم الجنس**
ظرف اي في جميع الازمان الا زمان مقارنته اسم الجنس او حال اي في جميع الاحوال الا مقارنا مع اسم

الجنس غير اى والمراد من الجنس مالايكون باللام والالف اى ماكان نكرة قبل النداء ولان نداءه لم يكن كثرة نداء العلم فلو حذف فيه حرف النداء لم يسبق الوهم الى انه منادى فيلتبس المنادى بغيره ولان المعرف الجنس هو حرف النداء فلو حذف لزم لبس المعرفة بالنكرة ولان يا فيهما نايبة عن اللام فى التعريف فلو حذف يلزم فيه حذف النايب والمنوب ولقايل ان يقول فعلى هذا ينبغى ان لايجوز حذف حرف النداء فيما يجوز حذفه لان حرف النداء نائب مناب ادعو فاذا حذف حرف النداء لزم حذف النائب والمنوب اللهم الا ان يقال ان حذف حرف النداء ليس من باب حذف النائب والمنوب بل من باب المقدر كما فى المستثنى المفرغ نحو ما جاء فى الا زيد **و** الا مع **اسم الاشارة** لانه كاسم الجنس فى الابهام فلا يقال رجل ولا هذا بتقدير يا رجل ويا هذا **و** الا مع **المستغاث والمندوب** لان المطلوب فيهما امتداد الصوت لاظهار الاستغاثة والتفجع والحذف ينافيه واعلم ان حرف النداء يجوز حذفها من العلم واى والمضاف ومن الموصول **مثل** قوله تعالى **يوسف اعرض عن هذا** اى يا يوسف بقرينة المقام **و** مثل **ايها الرجل** اى يا ايها الرجل لان صورة ايها يختص بالنداء ومثل من لايزال محسنا احسن الى اى يا من لايزال ومثل قوله تعالى ربنا اتنا فى الدنيا حسنة وفى الاخرة حسنة اى يا ربنا **و** شذ قولهم **اصبح ليل و** قولهم **افتد مخنوق و** قولهم **اطرق كرا** ان النعامة فى القرى هذا جواب سوال يرد وهو ان ليل فى قول العرب اسم جنس مع انهم حذفوا منه حرف النداء وكذا مخنوق وكذا كرا وجوابه انه شاذ لايقاس عليه ومعنى اصبح ليل ادخل فى الصباح يا ليل اوصر مبكرا يا ليل فالمعنى للذلول او للصبر وقد ورد هذا فى الاصل قول المراة التى طرقها امرء القيس مستغيثة الى الليل بالانقضاء لتتخلص منه ثم صار مثالا يضرب فى شدة طلب الشئ ومعنى افتد مخنوق افتد نفسك يا مخنوق اى اعط الفداء وخلص نفسك يا مخنوق اى يا من عصر حلقه الغير هذا مثل فى التحريض على تخليص النفس من الشدائد ومعنى اطرق كرا اخفض عنقك يا كروان لتصادفان من هو اكبر منك وهو النعامة قد صيد وحمل من البد والى القرى وقيل معناه اسكت وانظر الى الارض يا كروان فان من هو اعلى واقوى منك قد صيد وحمل من البد والى القرى يقال اطرق الرجل اذا سكت ونظر الى الارض والكروان طاير ضعيف طويل العنق وقيل هذا القول رقية للعرب يصادبه الكروان وذلك لان الكروان يخاف من النعامة اذا لم ير النعامة يمشى على هيئته يمد عنقه ويرفع راسه فاذا راه يلتصق بالارض كيلا تراه فصار مثلا يضرب فيمن تعجب شخصا ضعيفا بالانقياد اذا انقاد من هو اعلى واقوى منه وفى كرا شذوذ بثلثة اوجه حذف حرف النداء من اسم الجنس وترخيم غير العلم وجعل المرخم اسما براسه على ما سبق بيانه **و** قد **يحذف المنادى لقيام قرينة** دالة عليه حذفه وتعيينه **جوازا** اى حذفا جائزا **مثل** قراة الكسائى **الا يا اسجدوا** فانه يخفف الا على انه حرف تنبيه ويقف على يا وهو حرف نداء ويبتدى اسجدوا بضم الهمزة فعلى هذا القراة كان المنادى محذوفا اى الا يا قوم اسجدوا والقرأة

امتناع دخول حرف النداء على الفعل بخلاف من قرأ الا يسجدوا بتشديد الا فيسجدوا فعل صيغة المضارع
فلذا ليس من هذا الباب **و الباب الثالث** من الابواب الاربعة التي يجب فيها حذف الفعل الناصب
للمفعول به **ما اضمر عامله على شريطة التفسير** اى اسم الذى اضمر اى ترك
عامله اضمارا واقعا على شرط تفسير ذلك العامل بلفظ ما بعده او بمعنى او بلفظ ما بعده او بلازمه ومعنى او لفظا فيما يجب حذفه
لئلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر واضافة الشريطة الى التفسير اى على شرط هو تفسيره بما بعده **وهو** اى ما اضمر
عامله على شريطة التفسير **كل اسم** منصوب ثبت **بعده فعل** مبتداء وقوله بعده
خبر او فاعل قوله بعده والجملة صفة اسم **او شبهه** عطف على قوله فعل اى شبه الفعل وهو
اسم الفاعل والمفعول دون المصدر والصفة المشبهة وافعل التفضيل والشبه بمعنى المشابه
كالمثل بمعنى المماثل وقوله **مشتغل عنه** صفة فعل بدليل افراد الضمير كذا قيل وفيه نظر
لان الاشتغال فى شبه الفعل شرط ايضا فكيف يكون صفة فعل وحده بل الصواب انه صفة +
فعل او شبهه وانما افرد الضمير لان العايد الى المعطوف والمعطوف عليه باو يجب افراده لان
او لاحد الامرين غير معين فيكون صفة لاحد المذكورين ايهما كان اى معرض كل واحد منهما عن ذلك
الاسم **بضميره** اى بسبب نصبه فى ضمير ذلك الاسم نحو زيدا ضربته فان زيدا اسم بعده
فعل مشتغل عنه بضمير ذلك الاسم **او** بسبب نصبه فى **متعلقه** الضمير عايد الى الاسم اى
متعلق ذلك الاسم نحو زيدا ضربت غلامه فان زيدا اسم بعده فعل مشتغل عنه بمتعلق ذلك الاسم
وهو الغلام وقيل الضمير عايد الى الضمير وهو اولى لقربه اى متعلق ضمير ذلك الاسم وهو الغلام
المضاف الى ضميره فان الغلام متعلق بضمير ذلك الاسم ومتعلق ضميره قد يكون مضافا اليه اى الى ذلك
الضمير كما فى هذا المثال او موصوفا بعامله اى بعامل ذلك الضمير نحو زيدا ضربت رجلا يحبه او موصولا
بعامله اى بعامل ذلك الضمير نحو زيدا ضربت الذى يحبه وغير ذلك من المتعلقات **لو سلط**
الجملة الشرطية صفة ثانية لفعل او شبهه اى لو سلط نفس ذلك الفعل او شبهه لفظا +
عليه اى على ذلك الاسم **هو** تاكيد لضمير سلط وانما اكده ليصح ان يعطف عليه قوله **او**
مناسبه اى لو سلط مناسب ذلك الفعل او شبهه فى موضعه **لنصبه** اى نصب ذلك الفعل
او شبهه ذلك الاسم ومناسبه ما هو بمعناه او لازمه فيدخل نحو زيدا ضربت غلامه وزيدا مررت به
وزيدا حبست عليه فان كل واحد منها لم ينصب زيدا بعد التسليط ولكن ينصبه مناسبه وهو اهنت
وجاوزت ولابست وانما قيدنا بقولنا لفظا لان كلمة لو تقتضى انتفاء ما دخلت عليه والتسليط ثابت
تقديرا فلا بد من تقييده وفى قوله لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه احتراز عن الاسم الذى يمتنع
تسليط الفعل ولا مناسبه عليه من حيث اللفظ كالاسم الذى يتوسط بينه وبين الفعل الناصب
حرف له صدر الكلام كما النافية وحرف الاستفهام واحدى الحروف المشبهة بالفعل وحرف
الشرط والتحضيض ولام الابتداء ونحوها مثل قولك زيد ما ضربته وزيد ما ضربته واما زيد فانى اكرمه

وكذا البواقي فان زيدا اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكن لا يجوز تسليط الفعل ولا مناسبة عليه لئلا ينتقض
ما في حيز هذه الحروف عليها واحترز عن الاسم الذي لا يجوز تسليط الفعل ولا مناسبة عليه من حيث
المعنى كقوله تعالى وكل شئ فعلوه في الزبر كما سيجئ **مثل زيدا ضربته** نظيرما اشتغل
عنه بضميره لو سلط عليه لنصبه بنفسه **وزيدا ضربت غلامه** نظيرما اشتغل عنه بمتعلقه لو سلط عليه لانصبه معناه
وزيدا مررت به نظير ما اشتغل عنه بضميره بحرف جر لو سلط عليه معناه
وهو جاوزت لنصبه **وزيدا حبست عليه** اي انتظرت لاجله نظير ما اشتغل
عنه بضميره لو سلط عليه لازم معناه وهو لابست لنصبه **ينصب** تحليل لقوله
مثل زيدا ضربته الى اخره اي لانه ينصب **بفعل محذوف يفسره** صفة اي يفسر
ذلك الفعل **ما بعده** من فعل او شبهه او مناسبه المشتغل بضميره او متعلقه
اي يفسره ما بعده يعني المراد بما بعده **ضربت** في زيدا ضربته لامكان تقديره **و**
اهنت في زيدا ضربت غلامه اي اهنت زيدا ضربت غلامه لانه لازم معناه لان
اهانة المولى من لوازم ضرب غلامه وان قدرت ضربت كذبت لانك ضربت غلامه لا زيدا
وجاوزت في زيدا مررت به لانه بمعناه لان معنى مررت المتعدي بالباء جاوزت
اي جاوزت زيدا مررت به وان قدرت مررت لا ينصبه لانه لا يتعدى بنفسه **ولابست**
في زيدا حبست عليه لانه لازم معناه لان كونه محبوسا لاجله يستلزم كونه ملابسا وملازما له
فالحاصل انه اذا امكن تقدير نفس الفعل المفسر قدر وان لم يمكن فان امكن تقدير معنى
الفعل المفسر قدر وان لم يمكن قدر لازم معنى الفعل المفسر **ويختار الرفع** فيه اشارة
الى جواز النصب اي يجوز النصب ويختار الرفع في الاسم المذكور اعني الاسم الذي بعده فعل او شبهه
مشتغل عنه بضميره او متعلقه **بالابتداء** اي بكونه مبتداء **عند عدم** اي عند
انتفاء **قرينة خلافه** اي خلاف الرفع وفيه نظر لان انتفاء قرينة خلاف الرفع يجب الرفع
لانه يختار واجيب بان المضاف محذوف اي عند عدم قرينة خلاف اختيار الرفع من قراين وجوب
النصب واختياره ومساواته الرفع ووجوب الرفع لانه اذا عدم قراين خلاف اختيار الرفع كان
الرفع راجحا نحو زيد ضربته فان الرفع والنصب جايزان فيه لوجود قرينة جواز كل واحد منهما لكن
قرينة خلاف اختيار الرفع منتف وقرينة اختيار الرفع متحقق وهي السلامة عن الحذف اذ في
النصب يلزم حذف الفعل الناصب والاصل عدم الحذف **او عند وجود قرينة**
اقوى منها اي من قرينة خلاف الرفع يعني يوجد قرينة الرفع وخلافه لكن قرينة الرفع
اقوى من قرينة خلافه **كاما** المقارن **مع عبد الطلب** نظير قوله عند وجود اقوى منها
نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فان الجملة الفعلية السابقة قرينة النصب لانه على تقدير
النصب يكون عطف الجملة الفعلية على الفعلية فيناسب الجملتان واما التي تضمنت معنى

الابتداء قرينة الرفع لانها لتضمنها معنى الابتداء لم يلاصقها فعل فلا يليها لفظا الا الاسم لكن قرينة الرفع
اقوى لسلامته عن الحذف الذى يلزم فى النصب فكان الرفع مختارا وانما قيد بقوله بغير الطلب
احترازا عن اما مع الطلب نحو رايت القوم فاما زيدا فلا تكرمه فان فى هذه الصورة يختار النصب لان
قرينة الرفع ليس باقوى من قرينة النصب لمعارضته لزوم كون الانشاء خبرا سلامة الحذف لكن
الحذف اهون من لزوم كون الانشاء خبرا لان الحذف كثير شايع ووقوع الانشاء خبرا بعيد جدا
حتى ذهب البعض الى انه لا يقع خبرا بدون تاويل فكان قرينة النصب اقوى منها فاختير النصب
لان من ابتلى ببليتين يختار اهونهما فان قيل ذكر الطلب يتناول الامر والنهى والاستفهام والتمنى و
الدعاء وغيرها والحكم مخصوص بالامر والنهى والدعاء فقط فكيف اطلق الطلب قيل شرط ما اضمر
عامله على شريطة التفسير ان يصح تسليط المفسر على ماقبله وغير الامر والنهى والدعاء يمتنع +
تسليطها على ماقبلها لتضمنها صدر الكلام فلا يكون غيرها من هذا الباب فلا حاجة الى التقييد
فان قيل لو قال كاما مع الخبر لكان اخصر فما وجه الاطناب قيل لان فى قوله غير الطلب اشارة الى انتفاء
المعنى الموثر فى اختيار النصب لان المعنى الموثر فى اختيار النصب بعد اما هو الطلب حيث يلزم فى
الرفع وقوع الطلب خبرا كما بينا وهذا المعنى منتف هنا اى فى غير الطلب فاختير الرفع **واذا
للمفاجاة** عطف على اما اى وكاذا للمفاجاة نحو خرجت فاذا زيد لقيته فان الجملة الفعلية السابقة
قرينة للنصب واذا المفاجاة التى تقع بعدها الجملة الاسمية غالبا قرينة الرفع لكن هذه القرينة
اقوى للسلامة عن الحذف فاختير الرفع فان قيل قد ذكر الشيخ فى بحث الظروف ان اذا المفاجاة يلزم
بعدها الجملة الاسمية ويفهم ههنا رجحانها لا لزومها وهذا تناقض قيل اراد باللزوم فيه الغلبة
او اللزوم الاستعمالى الاختيارى المبنى على الترجيح لا اللزوم الحقيقى فلا تناقض او يقال ان القياس يقتضى
وجوب الرفع بعد اذا للمفاجاة للزوم الجملة الاسمية بعدها فى غير هذا الموضع لكن النصب فى هذا الموضع
انما جاز بناء على السماع **ويختار النصب** مع جواز الرفع فى الاسم المذكور **بالعطف**
اى بعطف الجملة التى وقع فيها الاسم الذى بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره **على** +
جملة فعلية للتناسب بين الجملتين اى بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف
عليها نحو خرجت فزيدا لقيته فان السلامة عن الحذف قرينة الرفع وعطف الفعلية على الفعلية قرينة
النصب وقد ترجحت هذه القرينة لان الحذف وان كان خلاف الاصل لكنه كثير شايع بخلاف +
المخالفة بين الجمل فى الاسمية والفعلية فانها قليلة جدا فاختير النصب **و** يختار النصب مع جواز
الرفع فى الاسم الذى وقع **بعد حرف الاستفهام** نحو ازيدا ضربته **وبعد حرف النفى**
نحو ما زيدا ضربته **وبعد اذا الشرطية** اى المنسوبة الى الشرط نحو اذا زيدا ضربته يضربك
وبعد حيث نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وانما خص اذا وحيث من بين ساير ادوات
الشرط لان ساير ادوات الشرط يجب النصب بعدها لو دخلت على مثل هذا الاسم كما ياتى وللمبرد

اوجب النصب بعد اذا الشرطية ايضاً كان الشرطية **وفي الامر** عطف على قوله بعد اي يختار النصب
في وقت وقوع الامر **والنهي** بعد الاسم المذكور نحو زيداً اضربه ونحو زيداً لا تضربه **اذ هي**
اي ما بعد حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي **مواقع الفعل**
اي مواضع وقوع الفعل لان النفي والتردد الداعي الى الاستفهام في الغالب يلحقان الافعال دون
الذوات وكذا معنى الشرط الذي تضمنه اذا وحيث مع عدم رسوخهما في الشرط وكذا ما قبل الامر
والنهي موضع وقوع الفعل لئلا يقع الانشاء خبراً فلا جرم يختار النصب بتقدير الفعل بخلاف ساير
الادوات فانها راسخة في الشرط فوجب الفعل بعدها فلا جرم يجب النصب بعدها بتقدير الفعل
اذا دخلت على مثل هذا الاسم ليحفظ رتبة ما ليس براسخ في الشرط عما هو راسخ فيه الا **وعند**
عطف على قوله في الامر اي ويختار النصب في الاسم المذكور عند **خوف لبس المفسر**
بالصفة يعني ان ما يكون مفسراً على تقدير النصب يلتبس بالصفة على تقدير الرفع وبالصفة
لم يحصل المقصود **نحو** قوله تعالى **انا كل شيء خلقناه بقدر** بنصب كل شيء
على انه مفعول لخلقناه المحذوف الذي يفسره المذكور وقوله بقدر حال ولا محل له من
الاعراب والمعنى انا خلقنا كل شيء حال كونه كائناً بقدر فيفيد الآية المعنى المقصود وهو عموم نسبة
القدر في جميع المخلوقات اما لو رفع على الابتداء وجعل قوله خلقناه خبراً لقوله كل شيء وبقدر حالاً
والمجموع خبران فيفيد الآية المعنى المقصود ايضاً حيث يصير معناه كل شيء مخلوق لنا حال كونه
كائناً بقدر وهو المقصود لكنه يحتمل ان يخلط بعض فيجعل خلقناه صفة مخصصة لكل شيء على ما
هو الظاهر في الصفة وبقدر خبراً لقوله كل شيء فيكون المعنى كل شيء هو مخلوقنا كائن بقدر وهذا
ليس بمقصود حيث يكون قوله خلقناه حينئذ قيداً على ما هو الظاهر في الصفة فيوهم كون بعض
الاشياء الموجودة غير مخلوقة لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية فالحاصل
انه على تقدير الرفع يحتمل ان يكون قوله خلقناه خبراً لكل شيء فلا يفوت المقصود ويحتمل ان
يكون صفة له فيفوت المقصود فلم يكن الرفع اولى لما فيه من التباس المقصود بغيره فكان +
النصب اولى لما فيه من النص على المقصود وبهذا حصل الجواب عن الاشكال الذي اورده صاحب
الرضي في هذا المثال حيث قال لا فرق بين النصب والرفع من جهة المعنى سواء جعلت خلقناه خبراً
او صفة وذلك لان مراده تعالى بكل شيء كل مخلوق نصبت كلاً او رفعته وسواء جعلت خلقناه صفة
مع الرفع او خبراً عنه وذلك لان قولهم خلقنا كل شيء بقدر لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم الشيء لانه
تعالى لم يخلق جميع الممكنات التي لا تتناهى ويقع على كل واحد منها اسم الشيء فمعناه على تقدير ان
يجعل خلقناه خبراً له كل مخلوق مخلوق بقدر وعلى تقدير ان يجعل صفة له كل شيء مخلوق كائن بقدر
والمعنيان واحد الى هنا حاصل كلامه فان قيل ينبغي ان يجوز هنا الوجهان على سبيل التساوي
اي النصب على انه مفعول به باضمار عامله على شريطة التفسير والرفع على انه مبتداء وخلقناه خبره

وبقلة حاله كما جاز الوجهان فى اما يرز يد قيل كيف يجوز ذلك مع الاختلاف بين المقصود وغيرها فان
قيل ينبغى ان يجب النصب اذ التحرز عن اللبس واجب قيل هذا وهم اللبس لا للبس ولذا سماه خوف اللبس
ويستوى الامران اى الرفع والنصب فى الاختيار اى ايا قصد منهما يكون مختارا
فى مثل زيد قام وعمرو اكرمته اى فيما اذا عطفت الجملة التى وقع فيها ذلك الاسم
على جملة ذات وجهين وهى الجملة الاسمية التى خبرها الجملة الفعلية فانها ذات وجهين احدهما كونها جملة
اسمية وهى الجملة الكبرى اعنى المبتدأ والخبر والثانى كونها جملة فعلية اعنى الفعل والفاعل
فيصح رفعه على الابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان لحصول التناسب فيما بين
الجملتين فى الاسمية والفعلية ففى الرفع تكون الجملة اسمية فتعطف على الجملة الكبرى وهى
اسمية وفى النصب تكون فعلية فتعطف على الصغرى وهى فعلية فان قيل على تقدير النصب فى
العطف على الصغرى يلزم حذف الفعل وعلى تقدير الرفع والعطف على الكبرى لا يلزم ذلك فكان
الرفع راجحا لسلامته عن الحذف قيل قد عورضت سلامة الحذف بقرب المعطوف عليه على تقدير
النصب فاستوى الوجهان كذا فى الشرح وفيه نظر لانها اذا عطفت على الكبرى فهى ايضا قريبة
غير مفصولة بين الجملة المعطوفة والمعطوفة عليها بشئ اخر فلا يتفاوتان قربا واجيب سلمنا انهما لا يتفاوتان
قربا وبعدا باعتبار عدم الفاصل لكن معنى العطف اعادة الكلام على كلام سابق فيعتبر فى العطف ابتداء
الكلام السابق لا انتهاؤه فمسافة ابتداء المعطوف عليه ان كان قريبا فقريب وان كان بعيدا فبعيد
وان كان انتهاء المعطوف عليه متصل غير منفصل فى كلا الصورتين والاولى ان يقال
ان قصد العطف على الكبرى اختير الرفع بلا معارض له وان قصد العطف على الصغرى فحينئذ
لا يخلو اما ان رفع على انه عطف اسمية على فعلية او نصب على انه عطف فعلية على فعلية وفى كلا
الوجهين خلاف الاصل اذ فى عطف الاسمية على الفعلية لزم عدم التناسب بين الجملتين
وفى عطف الفعلية على الفعلية لزم حذف الفعل لكن حذف الفعل اهون من عدم التناسب
لان الحذف كثير الاستعمال وعدم التناسب قليل الوجود فى كلام العرب فالحذف الذى
هو كثير الاستعمال لا يعارضه عدم التناسب الذى هو قليل الوجود فاختير النصب ولم يعتبر
هذا المعارض فاستوى الوجهان فى الاختيار فافهم فان قيل لا يصح العطف على الصغرى فى المثال
المذكور لاشتراط صلاحية المعطوف على الخبر ان يكون خبرا وهنا ليس كذلك لان الجملة اذا وقعت
خبرا وجب فيها الضمير العائد الى المبتدأ وليس فى المعطوف هنا ضمير يعود اليه اذ التقدير واكرمت
عمرا قيل هذا بعض التركيب وتمامه ان يقال زيد قام وعمرا اكرمته عنده او فى داره او نحو ذلك و
انما ذكر بعض التركيب ولم يذكر الضمير لان غرضه تبيين جملة اسمية خبرها جملة فعلية وتصحيح المثال
انما يكون باعتبار الضمير وقد اعتمد فيه على علم السامع على ان المناقشة فى المثال ليس من داب
المحصلين **ويجب النصب** فى الاسم المذكور **بعد حرف الشرط** سواء

كان صريحا كما في ان ولو غير امّا او تضمنا كما في متى ومهما وحيثما الا اذا لم يكن راسخا في الشرط كاذا الشرطية وحيث وانما يجب النصب بعدها لان الشرط يستلزم الفعل وذلك لان الشرط انما يدخل فيما كان فيه احتمال وتردد وما ذلك الا في الافعال بخلاف امّا فانها وان كان حرف الشرط الا ان الرفع بعدها صفنا رعيها على ما تقدم **وبعد حرف التحضيض وهي هلا** والا ولولا ولوما وانما يجب النصب بعدها لاختصاصها بالفعل لانها وضعت للوم والتوبيخ على ترك الفعل اذا دخلت على الماضي وعلى الحث والتحريض على الفعل اذا دخلت على المستقبل فاذا وقع بعدها اسم وجب ان يقدر فعل ناصب له يفسره ما بعده لئلا يخرج عن وضعها وهو اختصاصها بالفعل **نحو ان زيدا ضربته ضربك** مثال حرف الشرط اي ان ضربت زيدا ضربك **والا زيدا ضربته** مثال حرف التحضيض اي الا ضربت زيدا ضربته **وليس مثل ازيد ذهب به منه** خبر ليس اي ليس هذا التركيب من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير لان شرطه انه لو سلط الفعل الواقع بعده او مناسبه عليه لنصبه وهنا ليس كذلك لان ذهب به على بناء لفظ الماضي المجهول لو سلط على زيد لم ينصب هو زيدا وكذا لو سلط مناسبه واذا كان كذلك **فالرفع** مبتدأ محذوف الخبر او فاعل فعل محذوف اي فالرفع واجب او فيجب الرفع على الابتداء **وكذلك** اي ومثل قوله ازيد ذهب به قوله تعالى **وكل شيء فعلوه في الزبر** اي في انه ليس من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير وفي وجوب الرفع لانه لم يتحقق فيه معنى التسلط لانه لو سلط عليه قوله فعلوا افسد المعنى حيث يصير المعنى فعلوا كل شيء في الزبر اي في كتب الحفظة وهي صحف اعمال الناس وهم لم يفعلوا فيها شيئا فيكون كل شيء مبتدأ وفعلوه صفة لشيء وفي الزبر خبره والمعنى وكل شيء هو مفعولهم كائن في الزبر وهو المقصود **ونحو** عطف على قوله وكل شيء اي وكذلك نحو قوله تعالى **الزانية والزاني** في وجوب الرفع **فاجلدوا كل واحد منهما** **الفاء بمعنى الشرط عند** ابي العباس **المبرد** يحتمل ان يكون قوله ونحو مبتدأ وقوله الفاء مبتدأ ثانيا وقوله بمعنى الشرط خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر المبتدأ الاول وعند ظرف لقوله بمعنى الشرط لانه ظرف مستقر ويحتمل ان يكون قوله ونحو عطفا على قوله كل شيء فعلوه وقوله الفاء مبتدأ وقوله بمعنى الشرط خبره والجملة معللة لقوله وكذلك نحو الزانية والزاني اي ومثل قوله ازيد ذهب به قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا في انه ليس من هذا الباب اي من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير وان كان جميع شرائط هذا الباب حاصلا فيه لانه اسم بعده فعل مشتغل عنه بما تعلق بضميره لان قوله تعالى منهما صفة لقوله كل واحد وتحقق فيه معنى التسليط لان ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبلها كقوله تعالى وربك فكبر فينبغي ان يختار فيه النصب لوجود قرينة اختيار النصب وهو الطلب الا ان القراء السبعة

لما اتفقوا فيه على الرفع ولم يقرء بالنصب الا شاذ فحمل القراءة لاخراجه عن الضابطة المذكورة اي ضابطة نصب ما اضمر عامله على شريطة التفسير لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار من حيث ان الرفع في المقيس مختار عنده والا يلزم كون الطلب غير ابتداء لم يفت قال ابو العباس المبرد الفاء بمعنى الشرط ولست بزائدة لان اللام في قوله الزانية والزاني بمعنى التي والذي والمبتدأ اذا كان موصولا صلته فعل تضمن معنى الشرط فلم يكن من هذا الباب لامتناع تسليط ما بعد الفاء الجزائية على ما قبلها فتعين الرفع على انه مبتداء متضمن بمعنى الشرط وقوله فاجلدوا خبره بتاويل مقول اي اللاتي زنت والذي زنى مقول في حقهما اجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة بخلاف الفاء في نحو وربك فكبر فانها زائدة وما بعدها يعمل فيما قبلها **و** الكلام **جملتان عند سيبويه** ظرف لمفهوم الكلام اي حكم بكون الكلام جملتين عند سيبويه اذ قوله الزانية مبتداء وقوله والزاني عطف عليه والخبر محذوف اي حكم الزانية والزاني فيما سيتلى عليكم او خبر مبتداء محذوف على نحو الباب والفصل والتقدير هذا بيان حكم الزانية والزاني وقوله فاجلدوا بيان لحكمهما وهو ابتداء كلام والفاء فيه عنده زائدة او للتفسير فيمتنع التسليط لان جزء جملة لا يعمل في جزء جملة اخرى فلا يدخل في الضابطة المذكورة وفيه نظر لان حمل الفاء على الزيادة لا يليق بجزالة نظم القران وحملها على التفسير غير ظاهر لانه غير محتاج اليه **والا فالمختار النصب** اي وان لم يحمل على ما حمل المبرد وسيبويه بان يحمل الفاء على الزيادة ويجعل الكلام جملة واحدة كان النصب مختارا كما في القراءة الشاذة لكنه ليس بمختار والا يلزم اتفاق القراء السبعة على غير المختار فيلزم حمل الكلام على ما حمل من كون الفاء بمعنى الشرط او كون الكلام جملتين ليمتنع التسليط لان ما بعد الفاء الجزائية لا يعمل فيما قبلها وكذا اجزاء جملة لا يعمل في جزء جملة اخرى هذا دليل على ما ذكر على صورة القياس الاستثنائي والاستثناء المحذوف وهو قولنا لكنه ليس بمختار سلب التالي وهو كون النصب مختارا فيلزم سلب المقدم وهو انتفاء الحمل على ما ذكر وسلب انتفاء الحمل على ما ذكر اثباته على نحو قولك ان لم يكن الشمس طالعة فالليل موجود لكن الليل ليس بموجود فالشمس طالعة فان الاستثناء ههنا وهو قوله لكن الليل ليس بموجود سلب التالي وهو وجود الليل فيلزم سلب المقدم وهو انتفاء طلوع الشمس وسلب انتفاء طلوع الشمس اثباته الباب **الرابع** من الابواب الاربعة التي يجب فيها حذف ناصب المفعول به **التحذير** وانما وجب حذف الفعل العامل في التحذير لعدم الفرصة في ذكره واقتضاء المقام حذفه لان ذلك يقال فيما اذا كانت البلية مشرفة والوقت ضيق والقايل يخاف ان اشتغل باظهار الفعل يقع المحذر في البلية فيحذف الفعل ويكتفي بذكر المحذر منه ثم الرابع اسم فاعل لبيان الحال اي رابع الاربعة المذكورة التحذير او للتصيير ان اريد بالنسبة الى الثلثة السابقة اي رابع الثلثة المذكورة تصيير الثلثة المذكورة اربعة التحذير وهو في الاصل مصدر ثم صار في الاصطلاح اسما لنوع

لنوع من انواع المفعول به **وهو معمول** اى مفعول به **بتقدير اتق** ونحوه من
احذر وباعد وجانب واجتنب وفى تقدير اتق مسامحة اذ لا يقال اتقيت زيدا من الاسد بمعنى
نحيته ولو قال بتقدير نح او بعد كان اولى **تحذيرا مما بعده** انتصاب تحذيرا اما
على انه مفعول مطلق وكلمة ما موصولة او موصوفة والظرف صلة او صفة والجملة صفة
لقوله معمول اى حذر ذلك المعمول تحذيرا من الاسم الذى او من اسم ثبت بعد ذلك المعمول و
اما مفعول له للتقدير او لقوله ذكر المحذوف اى ذكر ذلك المعمول المحذر تحذيرا مما بعده واما
ظرف اذ المصدر قد يجعل حينا الى قدر وقت تحذير المعمول مما بعده وفى قوله بتقدير اتق احتراز
عن المعمول الذى لم يكن بتقدير اتق نحو زيدا فى جواب من قال من اضرب فانه ليس من هذا الباب
بجواز ذكر فعله وفى قوله مما بعده احتراز عن المعمول الذى بتقدير اتق لكن لا للتحذير مما بعده
نحو اياك فى جواب من قال من اتقى فانه ليس من هذا الباب لجواز ذكر فعله **او ذكر المحذر
منه مكررا** روى قوله ذكر على لفظ المصدر والماضى المجهول وفى كلتا الروايتين
نظر اما الاولى فلان التحذير اسم لنوع من انواع المفعول به والذكر ليس بمفعول به بل المفعول به
هو المحذر منه المذكور مكررا واما الثانية فلانه ليس فيما مر ما يعطف عليه الفعل ولان المعطوف
باو اذا كان مخالفا للمعطوف عليه فى الفعل والاسم او كان فيه زيادة على قدر صحة العطف
يكون او اضرابية بمعنى بل نظير الاول نحو انا مقيم او امشى فانه بمعنى بل امشى ونظير الثانى
ما قال سيبويه فى قوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا اذ لو قيل او لا تطع كفورا لتغير
المعنى وكانت او بمعنى بل لان اظهار الفعل فى المعطوف زائد على قدر صحة العطف وههنا
لو عطف قوله او ذكر على قوله معمول لخالف المعطوف عليه فى الفعل والاسم فيكون بمعنى
بل وحينئذ يفسد المعنى وهذا ظاهر لا يحتاج الى البيان ويمكن تصحيح كلتا الروايتين اما الاولى
فلان المصدر ان كان على لفظ المصدر المرفوع كان الذكر بمعنى المفعول اى المذكور المحذر منه
مكررا او هذه الاضافة من باب جرد قطيفة اذ الاصل او محذر منه مذكور مكررا فكان عطفا على قوله
معمول فان قيل لو كان عطفا على قوله معمول لزم ان لا يكون القسم الثانى معمولا بتقدير اتق على
تمنية كلمة او التى توجب التقابل بين المعطوف والمعطوف عليه وليس كذلك بل كل من
القسمين معمول بتقدير اتق قيل التقابل بين المعطوف والمعطوف عليه باعتبار القيد و
هو قوله تحذيرا مما بعده فان التحذير فى القسم الثانى وان كان معمولا بتقدير اتق لكنه ليس
محذرا مما بعده وان كان على لفظ المصدر المنصوب كان عطفا على قوله تحذيرا بجعل كل واحد
من المصدرين حينا اى تلاحذر وقت تحذير المعمول مما بعده او وقت ذكر المحذر منه مكررا
واما الثانية فلان الماضى المجهول يمكن ان يكون عطفا على فعل ناصب لقوله تحذيرا وهو ذكر
المحذوف ان كان ذلك مفعولا له او حذر المحذوف ان كان ذلك مفعولا مطلقا اى سواء

ذكر ذلك المعمول المحذر تحذيرا عما بعده او ذكر المحذر منه مكررا او حذف ذلك المعمول تحذيرا عما بعده او ذكر المحذر منه من نوعيه مكررا والجملتان اعنى حذف وذكر مع معمولهما فى محل الصفة لقوله معمول فان قيل الجملة الثانية ليس فيه ضمير يعود الى المعمول فكيف يكون صفة له قيل الرابطة للجملة الثانية ماذكرنا من المتعلق مع من البيانية هو قولنا من نوعيه ويمكن ان يكون عطف على قوله تحذيرا على جعل المصدر حينيا وتنزيل الفعل منزلة المصدر الحيني اي فى وقت تحذير المعمول عما بعده اووقت ذكر المحذر منه مكررا ويمكن ان يكون عطفا على الجملة الظرفية المقيدة بالفعلية وهى قوله بتقدير اتق اى ثبت بتقدير اتق وكان التقابل بين المعطوف والمعطوف عليه باعتبار القيد وهو قوله تحذيرا عما بعده والاظهر ان لا يكون القسم الثانى بتقدير اتق وفى قوله او ذكر المحذر منه مكررا احترازا عن قوله الطريق من غير التكرار فانه ليس من هذا الباب **نحو اياك والاسد** هذا نظير القسم الاول واصله اتقك والاسد الا ان ضميرى الفاعل والمفعول اذا كانا لشئ واحد وجب ابدال الثانى بالنفس فى غير افعال القلوب فصار اتق نفسك والاسد فلما حذف اتق لضيق المقام حذفت النفس لزوال ضرورة اجتماع ضميرى الفاعل والمفعول فابدل المتصل بالمنفصل لعدم مايتصل به وقوله والاسد معطوف على اياك ومعناه اتق نفسك من الاسد واتق الاسد من نفسك اى اتق نفسك ان تتعرض للاسد واتق الاسد ان يهلكك فان قيل لفظ الاسد فى اياك والاسد خارج عن القسمين فينبغى ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك بل هو ايضا تحذير وقيل هو تابع للتحذير والتوابع خارجة عن هذه المحدود اذ يدلين ذكرها بعد فاعرف **واياك وان تحذف** هذا ايضا نظير القسم الاول اى اتق نفسك ان تتعرض للحذف واتق الحذف ان يتعرض لنفسك ثم التحذير فى القسم الاول اما ان يكون ظاهرا او مضمرا والظاهر لا يكون الا مضافا الى ضمير المخاطب نحو راسك والسيف والمضمر لا يجئ فى الاغلب الا مخاطبا وقد يجئ متكلما كقول عمر رضى اياى وان يحذف احدكم الارنب الحذف الرمى بالعصا كما ان الخذف بالخاء والذال المعجمتين الرمى بالحصا اى اياى وان يرى احدكم العصاء الى الارنب اى نحى عن مشاهدة حذف الارنب ونح حذفها عن مشاهدتى ونهانى عن رمى العصا الى الارنب —— لان ذلك يفتنها ولا يهلك **والطريق الطريق** نظير المحذر منه مكررا اى اتق الطريق او بعدها وكذا الصبى الصبى والجدار الجدار او الاسد الاسد اي اتق الصبى ان تطاءه واتق الجدار ان يسقط عليك واتق الاسد ان يهلكك وتكرار المحذر منه للتاكيد **وتقول** اى ولك ان تقول فيه عبارة اخرى وهى **اياك من الاسد** اى بعد نفسك من الاسد **وتقول اياك ان تحذف بتقدير من** الجار والمجرور حالا اى ملتبسا بتقدير من اى اياك من ان تحذف اذ حذفه حرف الجر من ان وان كثير شايع **ولا تقول اياك الاسد** بتقدير اياك من الاسد لامتناع تقدير من فى الاسم الصريح فى حذفه بالكلية فى نحو اما قول الشاعر اياك اياك المراء فانه

الى الشرع عاء وللشرح طلب + يتقدير اياك من المراء فشاذ + او محمول على ضرورة الشعر والكلام في السعة او على حذف فعل واياك اياك من باب الاسد الاسد والتقدير اتق نفسك واترك المراء الى الجدال وهذا قول سيبويه والخليل اوجار مجرى ان تمارى لان المراء مصدر والمصدر بتقدير الفعل مع ان فان تقدير اعجبنى ضرب زيدا عجبنى ان ضرب زيد وهذا قول ابى اسحاق الزجاج وفيه نظر لانه على هذا يلزم ان يجوز ذلك فى ساير المصادر نحو اياك الضرب لاشتراك العلة لان كل مصدر بتقدير الفعل مع ان وليس بجايز اللهم الا ان يقال هذا وجه ارتكاب الشذوذ وليس بوجه قياسى وما ثبت بخلاف القياس لا يقاس عليه غيره ولقائل ان يقول ان المراء معرف باللام فلا يصح ان يقدر بان والفعل ولهذا لا يعمل المصدر المعرف باللام على الاكثر الا ان يقال لا امتناع تقديره بان والفعل ثم لما فرغ عن بحث المفعول به شرع فى بحث المفعول فيه فقال **المفعول فيه** الجار والمجرور فى الاصل مفعول ما لم يسم فاعله والضمير عايد الى اللام الموصولة وقوله المفعول فيه اما مبتدا محذوف الخبر اى ومنه المفعول فيه بقرينة ما سبق واما خبر مبتدا محذوف اى هذا باب المفعول فيه فعلى هذين الوجهين يكون قوله **هو ما فعل فيه** جملة مستانفة واما مبتدا خبره ما فعل فيه وهو ضمير فصل لا محل له من الاعراب فالمضاف محذوف اى المفعول فيه الا اسم ما فعل فيه اذ المفعول فيه فى الاصطلاح اللفظ الذى سماه شى فعل فيه **فعل مذكور** المراد بالفعل الفعل اللغوى وهو الحدث لا الفعل الاصطلاحى الذى هو قسيم الاسم والحرف فتناول الفعل واسمى الفاعل والمفعول والمصدر وفى قوله مذكور احتراز عن نحو يوم الجمعة طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور وقوله **من زمان او مكان** بيان ما والزمان ما يصلح جواب متى والمكان ما يصلح جواب اين والمراد بالزمان والمكان ههنا اعم من ان يكونا حقيقيين او اعتباريين فالحقيقيان نحو قولك سرت يوم الجمعة خلفك فان يوم الجمعة زمان حقيقى وخلفك مكان حقيقى والاعتباريان نحو قولك جلست قدوم زيد والشمس بنصب الشمس فان قدوم زيد زمان اعتبارى اذ المصدر قد يجعل حينا والشمس مكان اعتبارى اذ العين قد يجعل مكانا اى جلست وقت قدوم زيد فى مكان ظهور اثر الشمس فان قيل يدخل فى هذا الحد نحو اغتنم اليوم الذى صمت فيه لان اليوم فعل فيه فعل الصوم وهو مذكور وليس هو مفعولا فيه لفعل الصوم قيل يخرج ذلك بقيد الحيثية لانها منظورة فى جميع الحدود لا سيما الحدود النحوية فتكون المعنى ما ذكر بحيث فعل فيه فعل مذكور واليوم فى المثال المذكور لم يذكر بحيث يفعل فيه فعل الصوم او يقال معناه ما فعل فيه فعل عامل فيه فيخرج ذلك لان فعل الصوم ليس بعامل فيه كذا قيل ولقائل ان يقول فعلى هذين الوجهين كان ذكر قوله مذكور مستغنى عنه الا ان يحمل على التاكيد ثم لما فرغ عن تعريف المفعول فيه شرع فى بيان شرط نصبه فقال **وشرط نصبه** اى نصب المفعول فيه **تقدير فى** لانها اذا اظهر

لزم الكلام في نحو المجرور الظاهر حرف الجر غير شايع وفيه اشارة الى انه اذا اظهرت نحو قولك خرجت في يوم الجمعة كان
مفعولا فيه لكنه ليس بمنصوب وهذا عند المصنف حيث عرّف المفعول فيه على نمط يدخل ذلك
فيه وذهب الجمهور الى ان تقدير في شرط المفعول فيه واذا اظهرت كان مفعولا به بواسطة حرف الجر
لا مفعول فيه اذ المفعول فيه عندهم هي المقدر اي ما بقي من زمان او مكان فعل فيه فعل مذكور
وظروف الزمان كلها اي سواء كان مبهما ومحدودا وسواء كانت معرفة او نكرة
يقبل ذلك اي تقدير في او النصب بتقدير في نحو سرت حينا او حين قعودك وخرجت يوما
او يوم الجمعة اضافة الظروف الى الزمان من باب ابواب الساج واسورة الذهب بمعنى من اي
الظروف التي هي الزمان وكلها تاكيد الظروف واللام في الزمان للجنس اي ظروف هذا الجنس وكذا
اللام في المكان وذلك مفعول تقبل وفاعله ضميره العايد الى الظروف والجملة خبر لقوله وظروف
الزمان **وظروف المكان** اي ظروف الذي هو المكان **ان كان مبهما** اي ان كان من الجهات
الست وما الحق بها على تفسير المصنف **قبل** النصب بتقدير في نحو جلست خلفه **والا**
اي وان لم يكن مبهما فلا يقبل النصب بتقدير في فلا يقال صليت المسجد بل يقال صليت في
المسجد وذلك لان المبهم من ظروف الزمان جزء مدلول الفعل كالمصدر فيصح انتصابه به بلا واسطة
كالمصدر والمحدود منها محمول عليه لاشتراكهما في الذات اي في الزمانية والمبهم من المكان محمول
على المبهم من الزمان ايضا لاشتراكهما في الوصف اي في الابهام ولم يحمل المكان المحدود على الزمان
المبهم لاختلافهما في الذات والصفة وكذا لم يحمل على المكان المبهم مع اتحادهما في الذات لان المكان
المبهم محمول على الزمان المبهم فلو حمل عليه المكان المحدود كان بمنزلة الاستعانة من المستعين
والسوال من الفقير **وفسر المبهم** من ظروف المكان عند الاكثرين من المتقدمين وهو الذي
اختاره المصنف **بالجهات الست** سواء كانت معرفة او نكرة وهي امام وخلف ويمين
وشمال وفوق وتحت وذلك لان قولك جلست خلف زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل ظهره الى
انقطاع الارض وكذا البواقي وفسر البعض المبهم من ظروف المكان بما هو النكرة منها ونحو منه
خلفك وامامك فانه منصوب على الظرفية بلا خلاف وانه معرفة والبعض بما هو غير المحصور
منها ونحو منه نحو فرسخ فانه منصوب على الظرفية بلا خلاف وانه محصور لانه مقدر باثنى
عشر الف خطوة والبعض بما له اسم باعتبار ما لم يدخل في مسماه كالفوق مثلا فان هذا الاسم
يطلق على هذا المكان بالاضافة الى التحت وكذا غيره من الجهات ولا شك ان التحت غير داخل
في مسمى الفوق وكذا غيره ويندرج في هذا التفسير نحو عند ولدى لان اسم عند ولدى لا يطلق باعتبار
ذات المكان بل باعتبار المضاف اليه وليس هو بداخل في مسماهما فلا حاجة الى الحمل ولما فسر الاكثرون
والمصنف بالجهات الست ورد عليه عند ولدى ولفظ مكان وما بعد دخلت فانها يقبل النصب
بتقدير في على الظرفية مع انها غير الجهات فاجاب عن كل من ذلك بقوله **وحمل عليه**

اى على المكان المبهم وهى الجهات الست **عند و لدى و شبههما** نحو دون و
سوى نحو جلست عند زيد ولدى زيد واعطيت زيدا دون عمرو درهما وجاء القوم سوى زيد
لابهامهما اى لابهام عند ولدى وكذا ما هو شبههما اى المشابه بهما فان قولك جلست +
عندك لا يتناول مكانا معينا بل يتناول جميع الامكنة التى حواليك كما يتناول قولك جلست
خلف زيد جميع ما يقابل ظهر زيد الى انقطاع الارض **و** حمل عليه **لفظ مكان** وما بعده
اذا كان الفعل موافقا له فى افادة معنى الاستقرار نحو جلست مجلسك وقمت مقامك
ووضعتك موضع فلان الى غير ذلك من ذوات الميم مما يجرى هذا المجرى **لكثرته** دون
ابهامه اى لكثرة استعماله فيناسبه التخفيف بحذف فى فيقال جلست مكانك **و**
حمل عليه **ما بعد دخلت** نحو دخلت الدار ونزلت الجبال وسكنت الغرفة
على الاصح اى حملا واقعا على القول الاصح لانه كثير الاستعمال فطلب فيه التخفيف
بالحذف وانما قال على الاصح تنبيها على ما قال الجرمى ان دخلت وما يقاربه افعال متعدية
وما بعدها مفعول به لا مفعول فيه واجيب بان كون مصادرها على صيغة الفعول التى هى فى الغالب
مصدر لازم وهى الدخول والنزول والسكون وكون ضدها الخروج والحركة ولا ارتحال التى
هى لازمة اتفاقا يرجحان لزومه وقيل معنى قوله على الاصح اى على الاستعمال الاصح وذلك ان
دخلت يستعمل تارة بفى وتارة بغير فى تقول دخلت فى الدار ودخلت الدار وعند سيبويه الا
اظهار فى شاذ فحمل ما بعده على الاستعمال الاصح دون الشاذ وانما ترك التاء فى العدد اى
فى لفظ الست ولم يقل بالجهات الستة لان الجهات مونثة وتانيث العدد من الثلثة الى
العشرة على عكس تانيث جميع الاشياء **وينصب** المفعول فيه **بعامل مضمر جوازا**
بلا شريطة التفسير كقولك لمن قال متى سرت يوم الجمعة اى سرت يوم الجمعة **و بعامل مضمر**
وجوبا نصا واتفاقا **على شريطة التفسير** كما ينصب المفعول به وضابطة كل ظرف
بعده فعل مشتغل عنه بضميره او متعلقه لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه نحو يوم الجمعة
صمت فيه او يوم الجمعة اكلت فى غدائه او يوم الجمعة نويت الصوم فى ليلته وهو كون نصبه
على شريطة التفسير واجبا ومختارا ومساويا بالرفع ومرجوحا مثل المفعول به فيجب بعد حرف
الشرط وحرف التحضيض نحو ان يوم الجمعة سرت فيه وهلا يوم الجمعة سرت فيه ويختار بعد
اذا الشرطية وحرف النفى وحرف الاستفهام نحو اذا يوم الجمعة سرت فيه وبالعطف على جملة فعلية
نحو افطرت يوم الخميس ويوم الجمعة صمت فيه ويستوى الامران فى نحو يد سار ويوم الجمعة
سرت فيه معه ويترجح الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافا وعند وجود اقوى منها كما اذا
المفاجاة نحو اما يوم الجمعة سرت فيه ولقيت زيدا فاذا يوم الجمعة صام فيه وعند لبس المفسر
بالصفة نحو كل يوم صمت فيه فى الصيف واما الظرف الذى يتوسط بينه وبين الفعل الناصب

حرف له صدر الكلام كما النافية وحرف الاستفهام ونحوهما نحو يوم الجمعة ما صمت فيه ويوم الخميس اسرت فيه فيحتمل ان يكون النصب ممتنعا والرفع واجبا كما فى المفعول به للمانع وهو بطلان صدارة ما النافية وحرف الاستفهام اذ لو نصب يلزم تقدم ما فى حيزهما عليهما ويحتمل ان يكون النصب مختارا حيث يتسع فى الظرف ما لا يتسع فى غيره بخلاف المفعول به فلما فرغ عن بحث المفعول فيه شرع فى بيان المفعول له فقال **المفعول له** مبتدأ محذوف والخبر اى من المفعول له والخبر محذوف والتقدير اى هذا بيان المفعول له **هو ما فعل لاجله** اى اسم ما فعل لاجله بدلالة ما سبق فى المفعول المطلق وفى هذا القيد احتراز عما لم يفعل لاجله فعل كساير المفاعيل والملحقات والمراد بقوله **فعل مذكور** الحدث لا الفعل الاصطلاحي فيتناول الفعل وما اشبهه من اسم الفاعل والمفعول والمصدر وفى هذا القيد احتراز عن نحو اعجبنى التاديب فانه فعل لاجله نحو لا محالة لكنه ليس بمذكور والمراد بالمذكور اعم من ان يكون حقيقة او حكما فلا يرد صورة كون الفعل محذوفا ثم المراد بقوله ما فعل لاجله فعل مذكور اعم من ان يكون علة موثرة او علة غائية وهى اثر ولهذا اورد المثالين ليكون **مثل ضربته تاديبا** نظير العلة الغائية لان التاديب علة غائية يترتب على الضرب حيث فعل لاجله الضرب **وقعدت عن الحرب جبنا** نظير العلة الموثرة فان الجبن علة موثرة للقعود ولو قال فى موضع قعدت جبنا حاربت شجاعة لكان احسن ولقائل ان يقول يدخل فى هذا الحد كرهت التاديب الذى ضربت لاجله وضربت واعجبنى التاديب فانه فعل لاجله فعل مذكور وهو الضرب وان قصد شرط الحيثية اوردنا على الكل لاستغنى عن قيد مذكور ايضا والحق ان يقول ما فعل لاجله مضمون عامله ليدخل الفعل وشبهه لان مضمون العامل اعم ويخرج نحو كرهت التاديب الذى ضربت لاجله وضربت واعجبنى التاديب لان ضربت ليس بعامل فى التاديب واجيب بان المراد من قوله فعل مذكور الفعل اللغوى وهو الحدث فيتناول الفعل وشبهه ويخرج نحو كرهت التاديب الذى ضربت لاجله بقصد الحيثية وفيه نظر لان الفعل عند الاطلاق يقع على الفعل الاصطلاحى دون اللغوى فارادة اللغوى ايهام فى التعريف فالحق ان يقول مضمون عامله ليتناول كلا القسمين فى اول الوهلة من غير تامل فى القراين وان قيد الحيثية يغنى عن قيد مذكور **خلافا للزجاج** اى لابى اسحاق الزجاج اى يخالف هذا القول الزجاج خلافا والجملة معترضة للتنبيه على بيان الخلاف **فانه** اى فان المفعول له **عنده** اى عند الزجاج **مصدر** من غير لفظ الفعل للنوع بقرينة تاديبا وجبنا مثل رجع القهقرى وله وجهان احدهما ان قولك ضربته تاديبا بمعنى ادبته تاديبا وقعدت عن الحرب جبنا بمعنى جبنت فى القعود عن الحرب جبنا او بمعنى ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جبن وقيل لا يقال قعود جبن الا مجازا وفيه نظر لان الجبن سبب للقعود واضافة المسبب الى السبب ليس بمجازية كصلوة الظهر وثانيهما ان المفعول له علة المصدر فيقام مقامه كما اقيمت آلة المصدر مقامه فى ضربته سوطا بمعنى ضربته ضربا بسوط او بمعنى ضربته ضرب سوط والجواب عن الاول بانه

بان صحة تاويل نوع بنوع لايلزم في حقيقته الاخرى الى صحة تاويل الحال بالظرف وتاويل المصدر بالمفعول به من حيث ان معنى جاء زيد راكبا جاء زيد وقت الركوب ومعنى ضربت زيدا تأديبا اديبت ضرب زيد من غير ان يخرجا عن حقيقتهما وعن الثاني الجواب بان الالة الذي للفعل من العلة لاحتياجه اليها ذاتا حيث لا يتصور الكتابة بدون القلم ولا الضرب من غير الة من سوط ونحوه ولا البري من غير قلم وكذا سائر الافعال المتعلقة بالالات بخلاف العلة فان الفعل لا يحتاج اليها ذاتا لتحقق الحدث اى لوجود الفعل بلا علة ولذا جعل المفعول له مستدعى الفعل لاستلزامه فلا يلزم من اقامة ما هو الذي للفعل من العلة اقامتها ثم لما فرغ من تعريف المفعول له شرع في بيان شرط نصبه فقال

وشرط نصبه اى نصب المفعول له **تقدير اللام** لانها اذا اظهرت لزم الجر وفيه اشارة الى انه اذا اظهرت نحو جئتك للسمن كان مفعولا له لكنه ليس بمنصوب وهذا اختيار المصنف يدل عليه حده لكنه خلاف اصطلاح الجمهور فانهم لا يسمون المفعول له الا المنصوب الجامع للشرائط **وانما يجوز حذفها** اى تقديرها فيكون قوله حذفها من باب وضع المظهر موضع المضمر وانما عبر عن التقدير بالحذف للتنبيه على جريان الاصطلاح باطلاق كلا اللفظين اى لا يجوز حذف اللام عن المفعول له الا **اذا كان** المفعول له **فعلا لفاعل الفعل المعلل** اى اتحد فاعل المفعول له وفاعل عامله وفيه احتراز عما اذا كان عينا او عدما اذا كان فعلا لغير فاعل الفعل المعلل فحينئذ يجب اظهار اللام نحو جئتك للسمن او لمجيئك اياى **و** اذا كان **مقارنا له** اى للفعل المعلل في الوجود اى اتحد زمان المفعول له وزمان الفعل المعلل وفيه احتراز عما اذا لم يكن مقارنا له في الوجود فحينئذ يجب اظهار اللام نحو اكرمتك اليوم لوعدى لك بذلك امس وانما اشترط حذف اللام عنه بهذه الشرائط لان المفعول له عند اجتماع هذه الشرائط يشبه المفعول المطلق فانه فعل لفاعل عامله ومقارن لعامله في الوجود فيتعلق بالفعل بلا واسطة كتعلق المفعول المطلق بخلاف ما اذا اختل شئ منها ولان الاكثر على الافعال كذلك فوجودها يكون ظاهرا في العلية موافقا لما هو الغالب فيستغنى عن اظهار اللام بخلاف ما اذا اختل شئ منها كذا ذكر المصنف في شرح المفصل وفيه نظر لانه يشترط حذف اللام عنه ان يكون نكرة لانه يشبه الحال والتمييز وهما نكرتان ورد بان ادخاره في قول الشاعر واغفر عوراء الكريم ادخاره + واعرض عن شتم اللئيم تكرما + معرفة وقد حذف عنه اللام فيكون هذا الشعر حجة عليه ثم في قوله وانما يجوز حذفها اشارة الى الجواز اظهارها مع حصول هذه الشرائط لكن ينبغي ان اظهار اللام مع التنكير ضعيف وقيل هو غير جائز ثم لما فرغ من بحث المفعول له شرع في بيان المفعول معه فقال **المفعول معه** الظرف مفعول ما لم يسم فاعله الضمير عائد الى اللام الموصولة وقوله المفعول معه اما مبتدأ محذوف الخبر اى ومنه المفعول معه بقرينة ما سبق او خبر محذوف المبتدأ اى هذا بيان المفعول معه فيكون قوله **هو ما ذكر** استيناف ويحتمل ان يكون خبر المذكور وهو ضمير فصل اى المفعول معه

هو الذي يذكر **بعد الواو** التي بمعنى مع وفيه احتراز عن ساير المفاعيل **لمصاحبة**
معمول فعل اضافة المصدر الى المفعول وفيه احتراز عن نحو كل رجل وضيعته فان
وضيعته مذكور بعد الواو التي بمعنى مع لكن لا لمصاحبة معمول فعل وانما لم يقل لمصاحبة فاعل
فعل كما قال الآخرون ليتناول ما ذكر لمصاحبة المفعول نحو حسبك وزيدا درهم فان قوله
وزيدا مفعول معه وانه ليس بصاحب للفاعل بل مصاحب للمفعول لان معناه يكفيك وزيد
درهم ومنه قول الشاعر + اذا كانت الهيجاء وانشقت العصاء + فحسبك والضحاك سيف
مهند + اي اذا وقعت الحرب وتفرقت الجماعة كفاك والضحاك سيف مهند اى مطبوع من
حديد الهند وقوله **لفظا او معنى** خبر كان المحذوف اى سواء كان الفعل لفظيا او +
معنويا فان قيل يدخل فى هذا الحد عمرو فى نحو ضربت زيدا وعمرا اذا كان الواو بمعنى مع وهو معطوف
على المفعول به اتفاقا لا مفعول معه قيل معناه وهو مذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل
وقصد فيه هذه الحيثية فخرج ذلك لانه لم يقصد فيه هذه الحيثية وانما عدل عن المفعول معه
الى العطف فى هذه المسئلة **فان كان** الفا للتفسير وكان ناقصة او تامة اى فان وجد +
الفعل اللام للعهد اى الفعل الذى قصد مصاحبة المفعول معه بمعموله **لفظا** خبر
كان او حال اى لفظيا او ملفوظا او تميز اى من حيث اللفظ **وجاز العطف** عطف جملة
على جملة او حال بتقدير قد اى وقد جاز العطف اى عطف ما ذكر بعد الواو على معمول الفعل **فالوجهان**
جايزان العطف وكونه مفعولا معه اذ لا مانع من واحد منهما **مثل** خبر مبتدأ محذوف اي نظيرها
ثابت فى مثل **جئت انا وزيد** بالنصب والرفع فالنصب على انه مفعول معه والرفع
على العطف وجواز العطف فيه لتاكيد الضمير المرفوع المتصل بالمنفصل **والا تعين النصب**
اي وان لم يجز العطف فيما يكون الفعل لفظا على معمول الفعل تعين النصب على انه مفعول معه
حيث لا وجه سواه **مثل جئت وزيدا** امتنع فيه العطف لعدم تاكيد الضمير المرفوع
المتصل بالمنفصل فتعين النصب على انه مفعول معه **وان كان** تامة اى وان وجد
الفعل **معنى** حال او معنويا او تميز اى من حيث المعنى **وجاز العطف**
عطف على كان او حال اى وقد جاز العطف اى عطف ما ذكر بعد الواو على ما قبله بان لم يمنع عنه
مانع **تعين العطف** لتعذر النصب **مثل ما لزيد وعمرو** كلمة ما
استفهامية مبتدأ ولزيد خبره اى اى شئ حصل لزيد انما تعين العطف فيه لما يكون العامل فيه
حينئذ لفظيا وهو اللام فى المثال لان العطف فى حكم تكرير العامل فلا حاجة الى جعله معمولا للعامل المعنوي
الذى هو عامل ضعيف فلا يصار اليه بلا حاجة وذهب الزمخشري الى ان العطف مختار **وان**
تعين النصب اي وان لم يجز العطف فيما يكون الفعل معنى تعين النصب على انه مفعول معه
لتعذر العطف فيجب الرجوع الى تقدير ما يستقيم **مثل ما لك وزيدا** كلمة ما +

وما شانك وزيدا ما استفهامية مبتدأة ولك خبره اى اى شئ حصل لك مع زيد
كلمة ما استفهامية وشانك خبره اى اى شئ لزمك مع زيد وانما لم يجز العطف فى المثالين لان الكاف
ضمير مجرور ولا يجوز العطف على ضمير المجرور بلا اعادة الجار وانما تعين النصب على المفعول معه اذ لا
وجه سواه فان قيل لم لا يكون قوله وزيدا فى المثال الثانى عطفا على الشان قيل لانه خلاف المعنى
اذ المعنى حينئذ ما شانك وشان زيد وسوال السائل عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس الآخر وقوله
لان المعنى ما تصنع دليل على كون المثال الثانى من باب العامل المعنوى وانما خص هذا
المثال بالدليل دون الاول لان دلالة الظرف على معنى الفعل ظاهر ولا كذلك لفظ الشان لانه اسم لا يلزم
تضمنه لمعنى فعل بل يتضمن لمعنى الفعل بقرينة الشان لانه بمعنى الفعل والصنع فيكون بمعنى المصدر الذى
فيه معنى الفعل فهو مع الاستفهام يدلان على الفعل ثم لما فرغ من بيان المفاعيل الخمسة شرع فى بيان الملحقات
بها وهى الحال والتميز والمستثنى المنصوب بلا التى لنفى الجنس وخبرها ولا المشبهتين بليس فشرع الآن فى
بيان الحال فقال **الحال ما يبين هيئة الفاعل والمفعول به** وفيه احتراز عما يبين
هيئته وعن التميز فانه يبين الذات لا الهيئة كلمة او لمنع الخلو دون الجمع فيقع الحال عن الفاعل والمفعول
به جمعا وتفريقا نحو ضربت زيدا راكبين ولقيته مصعدا ومنحدرا اى كان احدهما مصعدا اى مرتفعا الى موضع
مرتفع والآخر منحدرا اى نازلا من موضع مرتفع وقوله **لفظا او معنى** تفصيل للفاعل والمفعول
به بعد تمام الحد فلو قلت زيد قائما اخوك لم يجز لعدم الفاعلية والمفعولية فى زيد لا لفظا ولا معنى فان
قيل قد تقع الحال عن المفعول معه نحو جئت انا وزيدا راكبين قيل انما يقع الحال عنه لكونه فى معنى الفاعل و
المفعول به لمشاركته اياهما فى صدور الفعل عنه ووقوعه عليه فان قيل قد يقع الحال عن المفعول المطلق نحو ضربت الضرب شديدا قيل الحال من قبيل التاكيد والمفعول
لا يقع الا بحسب معناهما فلا يقال ضربت الضرب شديدا الا بتاويل احدثت الضرب شديدا فيكون حالا عن المفعول به فان قيل قد يقع الحال عن
المضاف اليه نحو قوله تعالى قل بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وقوله ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا
قيل الحال عن المضاف اليه انما يجوز اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا به بحيث لو حذف المضاف واقيم المضاف اليه
مقامه لاستقام المعنى كما فى الآيتين فانه لو قيل بل نتبع ابراهيم حنيفا لاستقام المعنى وكذا لو قيل وان ياكل
اخاه ميتا لان اللحم اخيه فيكون المضاف اليه فى مثل هذا الموضع فى حكم المضاف فيكون
فاعلا او مفعولا به حكما فان قيل يدخل فى الحد صفة الفاعل والمفعول به نحو جاءنى زيد الراكب ورايت زيدا
الراكب فانها ايضا تبين هيئة الفاعل والمفعول به قيل معناه ما تبين هيئة الفاعل وقت صدور الفعل
عنه او هيئة المفعول به وقت وقوع الفعل عليه فتخرج الصفة لانها تدل على هيئة الموصوف مطلقا غير مقيد
بوقت الصدور والوقوع او يقال انما تخرج بقيد الحيثية فانها تدل على هيئة الذات مطلقا لا من حيث انه فاعل
او مفعول به بخلاف الحال فانه دال على هيئة الذات من حيث هو فاعل او مفعول به **مثل ضربت**
زيدا قائما مثال الحال عن الفاعل والمفعول المعنوى لان قائما يحتمل ان يكون حالا عن التاء
وهو فاعل لفظا ويحتمل ان يكون حالا عن زيد وهو مفعول به لفظا **وزيد فى الدار قائما**

مثال الحال عن الفاعل المعنوی وفیه نظر لان قایما حال من ضمیر المستکن فی قوله فی الدار لما عرف ان ضمیر الفعل ینتقل الی الظرف المستقر والضمیر المستکن فاعل لفظی مثل قولک زید خرج قایما اللهم الا ان یجاب بان الظرف المستقر اسم معنوی لما فیه معنی الفعل فیکون الضمیر المستکن فاعلا معنویا بخلاف الفعل فانه اسم لفظی فکان الضمیر المستکن فیه فاعلا لفظیا **وهذا زید قایما** مثال المفعول المعنوی اذ المعنی اشیر الی زید قایما ثم لما بین ان الفاعل والمفعول قد یکون لفظیا وقد یکون معنویا شرع فی بیان ما یکون بسببه الفاعل والمفعول اللفظیین والمعنویین فقال **وعاملها** ای عامل الحال **الفعل** لانه الاصل فی العمل نحو ضربت زیدا قایما **او شبهه** ای شبه الفعل لمکان التشبیه ونعنی لشبه الفعل ما یعمل عمل الفعل وهو من ترکیبه کاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضیل والمصدر نحو زید ذاهب راکبا وزید مضروب قایما وزید حسن ضاحکا وهذا بسر اطیب منه رطبا وضربی زیدا قایما **او معناه** ای معنی الفعل ونعنی بمعنی الفعل ما یستنبط منه معنی الفعل ولا یکون من صیغته کالظرف المستقر واسم الاشارة وحرف النداء والتمنی والترجی والتشبیه وغیر ذلک مما یدل معنی الفعل نحو زید فی الدار قایما وهذا زید قایما وعلیک زیدا راکبا ویا زید قایما ولیتک عندی قایما ولعله فی الدار قایما وکانه اسد صائلا والحال من المنادی مختلف فیه فاجازه البعض منهم المبرد واستقبحه الاخر منهم الملذنی والعامل المعنوی لا یعمل فی غیر الحال والظرف ثم لما فرغ عن تعریف الحال وما یعمل فیها شرع فی بیان شرطها فقال **وشرطها ان تکون نکرة** ای شرط الحال کونها نکرة لیلا یلتبس بالصفة فی حالة النصب نحو ضربت زیدا الراکب وحملت حالة الرفع والجر علی حالة النصب طردا للباب ولان النکرة اصل والغرض یحصل منها فالتعریف زاید علی الغرض **وصاحبها معرفة** ای صاحب الحال معرفة لانه محکوم علیه فی المعنی فکان اصله التعریف کالمبتداء ولانه اذا کان نکرة کان بیانها بالوصف اولی من بیان الحدث المنسوب الیه بالحال لانه لزم الاتحاد بالموافقة بین الحال وصاحبها فی جمیع الاحوال ففی جعلها حالا ایقاع المخالفة فی الاعراب بین الحال وصاحبها فی بعض الاحوال وفی جعلها صفة کذلک ا ذ الصفة علی وفق الموصوف فی الاعراب جزما ومعلوم ان فی اثباتها والهرب عن المخالفة دخول فی حد المناسبة ثم قوله وصاحبها مرفوع علی انه مبتداء وقوله معرفة مرفوع علی انه خبره والجملة عطف علی الجملة السابقة ولا یستقیم ان یکون قوله وصاحبها مجرورا عطفا علی الضمیر المتصل فی قوله وشرطها وقوله معرفة منصوب عطف علی قوله نکرة لان تعریف صاحب الحال لیس بشرط بل غالب بدلیل قوله **غالبا** فان هذا قید راجع الی تعریف صاحبها لا الی تنکیرها لان تنکیرها واجب دائما وهو ظرف متعلق بمفهوم قوله وصاحبها معرفة ای یتعرف صاحبها فی غالب الاستعمال او صفة مصدر محذوف او زمان محذوف ای یتعرف صاحبها تعرفا غالبا او زمانا غالبا وانما قال غالبا لان صاحبها قد یجیء نکرة عند تقدیم الحال علیه کما ذکر فی المتن وعند کونه نکرة موصوفة او مضافا الی النکرة نحو ضربت رجلا عالما قایما ومررت بغلام رجل ملیحا وغیر ذلک مما یوجب تخصیص النکرة **وارسلها العراک ومررت به وحده ونحوه** متاول جواب سوال وهو ان العراک فی قول الشاعر ارسلها العراک ووحده فی قولک مررت

به وحدها حالان وهما معرفتان فاجاب بان كل واحد منهما متأول بالنكرة وفي تأويلهما وجهان احدهما انهما حالان
نكرتان معنى وان كانا معرفتين لفظا والتقدير وارسلها معتركة ومررت به متوحدا اى منفردا والثانى انهما مصدران
اقيما مقام الحال والتقدير وارسلها يعترك العراك ومررت به منفردا اى ينفرد انفرادا والجملة حال وتمام البيت
وارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال المراد بالارسال هنا الايراد والضمير المستكن فى ارسلها
للعير وهو الحمار والمراد هنا حمار الوحش والبارز للاتن وهو جمع اتان وهو انثى الحمار والعراك مصدر عارك
يعارك معاركة وعراكا وقيل اصله اعتراك بمعنى معتركة اعتراكا الا انه جاء فيه الاعراك ايضا العراك والاعتراك الازدحام
والذود هو الطرد يعنى راندن والاشفاق الخوف والضمير المستكن فى قوله ولم يذد ولم يشفق عايد الى العير
ونغص الدخال عبارة عن عدم تمام الشرب يقال نغص ينغص نغصا اذ لم يتم مراده وكذا البعير اذا لم يتم شربه
والدخال بكسر الدال وهو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ماء
ما عسى لم يكن شرب يعنى ارسل حمار الوحش الاتن الى الماء معتركة اى مزدحمة مرة واحدة ولم يطرد ولم يخف ان لا
يتم شرب بعضها منه بالمزاحمة والازدحام والضمير فى قوله ونحوه راجع الى كل واحد من المثالين اى ونحوه من الاحوال
التى جاءت معرفة ظاهرة نحو قولهم جاؤا قضهم بقضيضهم فانه متأول بالنكرة ايضا اى جاؤا كثيرين وذلك
ان القض الحصى الكبار والقضيض الحصى الصغار فمعنى جاؤا قضهم بقضيضهم اكبرهم مع اصغرهم وهو حال
بمعنى جميعا وقاطبة وقيل القض هو الكسر والتفريق وهنا بمعنى القاض اى الكاسر والقضيض بمعنى المقضوض
اى المكسور يعنى جاؤا الكثيرين مزدحمين بحيث يكسر بعضهم بعضا لكثرتهم وازدحامهم فكان بعضهم كاسرين
وبعضهم مكسورين نحو قولهم مررت بهم الجماء الغفير فانه ايضا متأول بالنكرة اى ساترين وجه الارض لكثرتهم
وذلك لان الجماء بالمد اسم بمعنى الجموع من الجم وهو الجمع والغفير بمعنى الغافر وهو الساتر من الغفر وهو الستر و
الغفير صفة الجماء كانك قلت مررت بهم جامعين غافرين اى جامعين اقاربهم وعشايرهم ساترين وجه الارض
لكثرتهم **فان كان صاحبها** اى صاحب الحال **نكرة** محضة **وجب تقديمها**
اى تقديم الحال على صاحبها ليتخصص النكرة بتقديمها فيقال جاءنى راكبا رجل بخلاف ما اذا كان
صاحبها نكرة مخصصة نحو جاءنى رجل كريم راكبا فانه لم يجب تقديمها ولئلا يلتبس بالصفة فى النصب نحو
رأيت رجلا راكبا ثم قدمت فى ساير الاحوال طرد اللباب وفى كلا الدليلين بحث اما الاول فلان صاحبها
المنكر قد تخصص بتقديم الحكم مرة فلا يحتاج الى تخصيصه بتقديم حكم آخر الا ترى انه وقع فاعلا والفاعل
محكوم عليه والاصل فيه التعريف فلو لم يكن مثل هذا المنكر متخصصا بتقديم الحكم لما صح وقوعه فاعلا يؤيده
ما ذكر [illegible] فى شرحه فى بيان تخصيص المبتدأ فى قوله فى الدار رجل ان الخبر فى معنى الصفة لانه كما اعتبر لا
قبل ذلك فليراعى الابعد ان صار كانه موصوف الا ترى ان الفاعل لما كان الحكم عليه مقدما جاز معرفة ونكرة
الى هذا النظر وما ذكر فى اللباب ان الضمير الراجع الى نكرة مخصصة بحكم يكون الاحكام نكرة بخلاف الراجع
اليها وهى مخصصة بحكم من الاحكام نحو جاءنى رجل ضربته فانه معرفة لان هذا الضمير لهذا الرجل الجائى دون
غيره الى هذا ملاحظه وما ذكر فى الرضى الضمير اذا عاد الى نكرة مخصصة بصفة فهو معرفة نحو جاءنى رجل ضربته

والا فهو نكرة كما في ربه رجلا لانه لم يخصص المنكر الموعود اليه بحكم اولا انتهى لفظه وهذا كله دليل على ان الفاعل المنكر قد تخصص بتقديم الحكم عليه فمن انكر هذا التخصيص فهو متعنت واما الثاني فلانه اذا التبس بالصفة فليجز الوجهان كونه حالا وكونه صفة كما جوز كونه ذا حال ومبدلا منه عند تقديم الحال اي في قولك رأيت راكبا رجلا وكما جوز كونه حالا وتمييزا في طاب زيد فارسا واجيب عن هذا بان الحال عن النكرة خلاف الاصل فلا يسبق الذهن اليه مع صلاح الوصفية فيلزم التباس المقصود بغيره بخلاف الوجهين في صورة التقديم لان كليهما خلاف الاصل اما كونه ذا حال فللتنكير واما كونه مبدلا منه فلكونه في حكم التنحية والتكرار فيستويان في كونهما على خلاف الاصل فلا يلزم اللبس وبخلاف الوجهين في طاب زيد فارسا لاستوائهما في كونهما على الاصل **ولا يتقدم** الحال **على العامل المعنوي** اي عامل معنوي كان عند سيبويه لكونه ضعيفا فلا يقال زيد قائما في الدار ولا قائما لك درهم الا اذا كان العامل المعنوي ذا الحدثين اي دالا على الحدثين تعلق به الحالان فيجوز ان يلي كل واحد منهما بمتعلقه اي بحدثه نحو زيد قائما كعمرو قاعدا لان العامل في الحالين معنى التشبيه وهو ما يدل على حدثين حدث المشبه وحدث المشبه به لان التشبيه نسبة تستدعي طرفين والقيام تعلق بحدث المشبه فيجب ان يليه وهو زيد والقعود تعلق بحدث المشبه به فيجب ان يليه وهو عمرو فهو كون قوله كعمرو عاملا في الحالين لكن في قائما باعتبار حدث المشبه وهو معنى التشبيه وفي قاعدا باعتبار حدث المشبه به وهو معنى التشبيه بالشيء وقال الاخفش يجوز تقديم الحال على العامل المعنوي اذا كان العامل المعنوي ظرفا او جارا ومجرورا بشرط ان يكون المبتدأ مقدما على الحال نحو زيد قائما في الدار واما مع تاخيره فوافق سيبويه في المنع فلم يجوز ايضا قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد **بخلاف الظرف** الذي لم يقع حالا فانه يتقدم على العامل المعنوي نحو زيد اليوم في الدار وكل يوم لك ثوب فثوب مبتدأ ولك خبره وكل منصوب على الظرفية والعامل فيه لك وانما جاز تقديمه لان الظرف اتسع فيه ما لا يتسع في غيره لكثرة دوره في الكلام ثم قوله بخلاف الظرف خبر مبتدأ محذوف اي وهو ملتبس بخلاف الظرف والجملة معترضة وقيل انها حال عن فاعل لا يتقدم اي لا يتقدم الحال على العامل المعنوي حال كونها ملتبسا بخلاف الظرف وفيه نظر لان الحال قيد العامل فيلزم ان يتقيد عدم تقدم الحال على العامل المعنوي بمخالفة الظرف لها فالظرف لا يتقدم على العامل المعنوي مطلقا اللهم الا ان يقال انه حال دائمة وهي لا تفيد التقييد **ولا على المجرور** عطف على قوله على العامل المعنوي ولا زائدة لتاكيد النفي كقوله تعالى **غير المغضوب عليهم ولا الضالين** اي ولا يتقدم الحال على صاحبها المجرور فلا يقال مررت راكبة بهند ولا راكبا بزيد **في الاصح** ظرف لقوله لا يتقدم على المجرور وانما لا يتقدم عليه لانه ان تقدمه بان وقع بعد الجار لزم الفصل بين الجار والمجرور وان وقع قبل الجار لزم وقوع التابع وهو الحال حيث لا يجوز وقوع المتبوع وهو ذو الحال لان المجرور لا يتقدم على الجار فكيف يتقدم تابعه عليه وفيه بحث لان هذا الدليل يقتضي ان لا يتقدم راكبا على جاء في جاء في زيد راكبا لانه تابع لزيد وزيد لا يتقدم على جاء فكيف يتقدم تابعه عليه وكذا الفاعل من حيث هو مسند اليه محله بعد الفعل فانه لا يجوز تقديمه عليه [illegible]

الالتباس بالمبتدأ بخلاف المجرور فان محله بعد الجار فكذا محل تابعه واجاز ابن كيسان تقديم الحال على صاحبها
المجرور متمسكا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس فان كافة حال من الناس المجرور واذا المعنى وما ارسلناك
الا للناس كافة والجواب ان كافة حال من الكاف وفيه نظر لان الكاف مذكر والكافة مؤنث والحال يجب
ان يكون مطابقا لصاحبه واجيب بان التاء فيه للمبالغة لا للتانيث كعلامة والمعنى وما ارسلناك الا كافة
اى مانعة للناس عن الشرك والكباير وذكر صاحب الكشاف ان انتصاب كافة على المصدر اى ما ارسلناك
الا رسالة كافة للناس اى عامة شاملة لهم ثم الاختلاف فى تقديمها على المجرور بحرف الجر اما المجرور بالاضافة
فلا يجوز تقديم الحال عليه بالاتفاق نحو زيد ضارب هند قايمة ثم لما كان اكثر النحاة شرطوا فى الحال ان يكون
مشتقة وما وجدوا غير مشتقة اولوه بالمشتق وتكلفوا فى تاويله شرع فى رد قولهم فقال **وكل
ما دل على هيئة** كلمة كل مبتدأ وما موصوفة وما بعدها صفة اى وكل لفظ دال على هيئة مشتقا
كان او غير مشتق **صح ان يقع حالا** الجملة خبر لقوله كل اى صح وقوعه حالا لصدق حد الحال
عليه لان الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به وهو كذلك فلا حاجة الى ما ذهبوا **مثل
قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا** فان بسرا ورطبا وقعا حالا لان الدلالة على هيئة البسرية
والرطبية مع انهما ليسا بمشتقين معناه هذا الثمر المشار اليه مفضل حال كونه بسرا على نفسه
حال كونه رطبا ولا يلزم تفضيل الشئ على نفسه لانه مفضل باعتبار حالة البسرية ومفضل عليه باعتبار
حالة الرطبية ولا يبعد ان يكون الشئ الواحد مفضلا باعتبار ومفضلا عليه باعتبار ولولا اختلاف الاعتبارين
لما جاز ذلك ثم انهم اختلفوا فى عامل بسرا بعد ما اتفقوا على ان العامل فى رطبا اطيب قال بعضهم العامل فيه
اطيب وهو الاصح فان قيل اسم التفضيل عامل ضعيف لا يتقدم معموله عليه لا يقال زيد منك احسن فكيف
يتقدم ههنا قيل ان فى الحال اختصاصا بعمل العامل الضعيف فيها متاخرا عنها كالظروف توسعا وانما اخر العامل
ههنا لان اسم التفضيل عامل ذو حدثين اى دال على حدثين حدث المفضل وحدث المفضل عليه اعنى التفضيل
والتفضيل على الشئ لاشتماله على معنى التفضيل وهو نسبة يقتضى طرفين وقد ذكرنا من قبل ان العامل اذا
كان ذا حدثين او ذا حالين حيث يعمل فيه الحالان لم يلزم ان يكون كل واحد منهما متعلقا او يعمل فالبسرية تعلق بجانب المفضل فيليه وهو هذا
والرطبية تعلق بجانب المفضل عليه فيليه وهو ضمير منه المتضمن لذكر المفضل عليه فصح كون اطيب عاملا فى الحالين
لكن فى بسرا باعتبار حدث المفضل وهو معنى التفضيل وفى رطبا باعتبار حدث المفضل عليه وهو معنى
التفضيل على الشئ وعلى هذا كان معناه هذا الثمر المشار اليه اطيب حال كونه بسرا من نفسه حال كونه رطبا وقال
بعضهم العامل فيه اسم الاشارة وهو فاسد بوجهين الاول انه لو كان كذلك لتقيدت الاشارة بحالة البسرية
لان الحال قيد العامل فلا يستقيم ان يقال هذا الكلام الا فى حال البسرية وليس كذلك بل لو قيل عند كون
المشار اليه بلحا او رطبا او تمرا كان مستقيما والثانى انه لو كان كذلك لكان بسرا من تتمة هذا فيبقى اطيب
عاملا فى رطبا وحده فيكون اطيبيته باعتبار حالة واحدة وهى حالة الرطبية لان البسرية لم يتعلق باطيب فكانه
قال هذا الثمر المشار اليه فى حال البسرية اطيب من نفسه حال كونه رطبا فيلزم تفضيل الشئ على نفسه باعتبار

حالة واحدة وقال بعضهم العامل فيه كان المحذوفة التامة والمعنى هذا اذا وجد بسرا اطيب منه رطبا
وانما كانت تامة لعدم مجيء بسرا ورطبا معرفة ولو كانت ناقصة لجاز استعمالهما معرفة وهو قياس بالوجهين
المذكورين ايضا تامل تعرف ثم لما فرغ عن بيان الحال المفردة شرع في بحث الجملة الواقعة حالا فقال **وقد تكون**
الحال جملة خبرية لان بيان الهيئة كما يكون بالمفرد يكون بالجملة وانما قيد بالخبرية لان الانشائية
لا تقع حالا ولا صفة ولا صلة وكذا لا تقع خبرا عند البعض بدون تاويل لان الانشائية لا ثبوت لها في نفسها والحال
اثبات الشيء للشيء فرع ثبوته في نفسه ثم لما بين ان الحال يكون جملة وهي متنوعة تارة تكون اسمية وقد تكون
فعلية اما مصدرة بالمضارع او بالماضي وكل واحد منهما مثبتا او منفيا شرع في تفصيلها وبيان ان اي جملة
يجيء فيها الواو واي جملة يمتنع فيها الواو واي جملة يجتمع فيها الامران فقال **والاسمية بالواو**
والضمير اي الجملة الاسمية التي وقعت حالا ملتبسة بكلا الرابطين نحو جاءني زيد وابوه قائم وانما
احتاجت الى الضمير لان الجملة من حيث هي هي مستقلة فاذا تعلقت بشيء يحتاج الى رابط وانما احتاجت
الى الواو لان الاسمية تابى عن وقوعها حالا لانها لدلالتها على الثبوت والدوام خرجت عما هو الاصل في الحال
وهو الانتقال وعدم التقرر فاحتاجت الى زيادة رابط وهو الواو لانها الموضوعة للربط لكونها للجمع **او**
بالواو وحدها نحو لقيته والجيش قادم واتيته والشمس طالعة لان الحال في المعنى ظرف اذ المعنى
لقيته في حال قدوم الجيش واتيته في حال طلوع الشمس فكما جاز ان يخلو الظرف عن الضمير جاز ان
تخلو الجملة الواقعة حالا عن الضمير ولقائل ان يقول الحال ما تبين هيئة الفاعل او المفعول به وهي في هذين
المثالين لم تبين هيئة شيء منهما واجيب بانها تبين هيئة الفاعل اذ المعنى لقيته مقارنا بقدوم الجيش واتيته
مقارنا لطلوع الشمس او يقال انها لما بينت زمان صدور الفعل عن الفاعل وهو لازم الفاعل فكانها تبين ذاته
فهي مبينة لهيئة لازم الفاعل فافهم **او بالضمير وحده على ضعف** يتعلق بقوله
او بالضمير يعني الاقتصار على الضمير ضعيف نحو كلمته فوه الى فيّ ومنه قول الشاعر ولولا جنان الليل ما آب
عامر الى جعفر سرباله لم يمزق وانما ضعف ذلك لان الضمير رابطة عام لا يدل على ارتباط خاص بالحالية مع تحقق
ما يا باه وهو فوت ما هو الاصل في الحال بخلاف الواو وحدها لانها دالة على الارتباط الخاص وهو ارتباط
الحالية ثم هذا في الجملة الاسمية التي تقع حالا منتقلة اما اذا وقعت حالا مؤكدة فلا يجوز فيها
الواو بل يجب فيه الضمير وحده لانها متحدة بما قبلها فيكون كجملة تقع تاكيدا لاخرى **والمضارع المثبت**
الواقع حالا ملتبسا **بالضمير** يعني الجملة الفعلية المصدرة بالمضارع المثبت الواقعة حالا ملتبسا بالضمير
وحده حال بتاويل منفردا او مفعول مطلق اي ينفرد بالضمير انفرادا او الجملة حال نحو جاءني
زيد يضرب غلامه لان المضارع المثبت كاسم الفاعل من حيث الدلالة على حصول صفة غير ثابتة مقارنة
للحال اما دلالته على حصول صفة غير ثابتة فلكونه فعلا مثبتا والفعل يدل على التجدد وعدم الثبوت
واما المقارنة فلكونه مضارعا والاصل فيه الحال والاستقبال مجاز على الاصح فاجري مجراه في الاستغناء
عن الواو والاحتياج الى الضمير وحده والاوفق ان يقال لان المضارع المثبت على وزن اسم الفاعل لفظا وتقديرا

معنى فيمتنع دخول الواو فيه مثله واما ما جاء مع الواو من قوله تعالى اتأمرون الناس بالبر وتنسون انفسكم ومثل قول بعض اصحاب العرب قمت واصك وجهه اى افزع واضرب وجهه فمحمول على حذف المبتدا اى وانتم تنسون انفسكم وانا اصك وجهه فيكون فى تقدير جملة اسمية فلا يرد نقضًا **وما سواهما بالواو والضمير** اى ماسوى الجملة الاسمية والفعل المضارع للمثبت من المضارع المنفى والماضى المثبت والمنفى ملتبس بالواو والضمير جميعا **او باحدهما** ابدا صحيح فى ترك الرابطين وانما جاز فيه الجمع بين الرابطين والاقتصار على احدهما اما المضارع والماضى المنفيان فلان فيهما جهتين جهة من غاية اسم الفاعل المنفى وجهة من الفعلية فاذا اعتبر الجهتان جئ بهما معًا واذا اعتبر جهة الاولى وحدها جئ بالواو وحدها واذا اعتبر الثانى جئ بالضمير وحده واما الماضى المثبت فبذاته يخالف الحال وبواسطة قد المقربة الى الحال يوافقها فباعتبار المخالفة جئ بهما معًا وباعتبار الموافقة جئ باحدهما **ولابد فى الماضى المثبت** الواقع حالا اى فى الجملة الفعلية المصدرة بالماضى المثبت **من** لفظ **قد** سواء كانت **ظاهرة او مقدرة** يعنى لايقع الماضى المثبت حالا الا ان يكون ذلك الماضى قريبا من العامل مقرونا بعلامة القرب لفظا او تقديرا لان الماضى الواقع حالا سابق على زمان العامل لانك اذا قلت جاءنى زيد ركب ابوه كان الركوب مقدما على المجئ وقد منع اختلاف الحال وعاملها زمانا فالتزمت قد المقربة الى الحال لتقربه الى زمان العامل فيتحد زمانهما حكما لان القريب من الشئ فى حكم المقارن له لذا لايصح وقوع الماضى حالا فيما لايصح استعمال قد فلا يقال مات الشيخ وقد ولد فى يوم كذا وقال فلان اليوم وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا لعدم القرب وعدم استعمال صحة قد اللهم الا بتاويل **ويجوز حذف العامل** اى عامل الحال اذا دلت القرينة عليه حالية كانت او مقالية اضافة الحذف الى العامل اضافة المصدر الى المفعول **كقولك للمسافر** اى لمن يريد السفر **راشدا مهديا** اى اذهب حال كونك مدلولا على طريق المستقيم الموصل الى المقصد فحذف اذهب بقرينة حال المخاطب **ويجب حذفه** اى حذف عامل الحال فى الحال **المؤكدة** وهى التى تؤكد ما فى الجملة السابقة من المعنى الذى هو موجود فى الحال وانما وجب حذف عاملها لان الجملة السابقة تدل على عاملها فاستغنى بذلك عن اظهاره اذ لو ذكر لكان عين ما دل عليه الجملة السابقة **مثل زيد ابوك عطوفا** فانه حال مؤكدة لما فى الجملة السابقة من معنى العطف لانه من لوازم الابوة **اى** زيد ابوك **احقه** عطوفا اى اثبته والضمير راجع الى الابوة اى اثبت الابوة حال كونه عطوفا قال صاحب المفتاح احق التقديرات عندى اتيقن به عطوفا فان قيل قائما فى قوله شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة واولوا العلم قائما بالقسط وقوله مدبرين فى قوله تعالى ولوا مدبرين حال مؤكدة ولم يحذف عاملها قيل قد اختلفوا النحاة فى ان الحال المؤكدة هل تكون مقررة لمضمون الجملة الفعلية ام لا قال الجمهور لا يكون وقال بعض المحققين تكون الا انه لا تحذف فى تلك الفعلية عاملها فمذهب المصنف ان كان كمذهب الفريق الاول كان الضمير فى قوله **وشرطها** عائد الى المؤكدة بدون حذف اى وشرط الحال المؤكدة **ان تكون مقررة لمضمون** اى لمفهوم **جملة اسمية** فلذا لا يرد الايراد لان الحال فيهما غير مؤكدة لعدم كون الجملة

او انما سمی حالاً دایمة فعلی قولهم یکون الحال الدایمة واسطة بین المنتقلة والموکدة اذ المنتقلة تتجدد ولا تقرر مضمون ماقبلها سواء کانت ماقبلها مفرد او جملة اسمیة او فعلیة والموکدة تقرر مضمون جملة اسمیة والدایمة تقرر مضمون جملة فعلیة وان کان مذهب الفریق الثانی کان عایدة الی الموکدة مع حذف مضافین منه ای وشرط وجوب حذف عاملها ای تکون مقررة لمضمون جملة اسمیة وانما حذف المضاف لدلالة ذکر هذا الکلام عقیب بحث وجوب حذف عاملها فلا یرد الایراد لان الحال فیهما موکدة لم یوجد شرط وجوب حذف عاملها وهو الاسمیة فعلی قولهم لا واسطة بین المنتقلة والموکدة ثم المراد بالجملة الاسمیة الجملة الاسمیة التی عقدها من اسمین لا عمل لهما فی الحال بل فی شیء ثم لما فرغ عن الحال شرع فی بیان التمیز فقال **التمیز** مبتداء وما بعده خبره او مبتداء محذوف الخبر ای من المنصوبات التمیز او خبر محذوف المبتداء ای هذا بیان التمیز وعلی هذین الوجهین یکون قوله **ما یرفع الابهام** خبر مبتداء محذوف ای هو ما یرفع الابهام **المستقر** ای الثابت فی الوضع وفیه احتراز عن الصفة التی ترفع الابهام عن المشترک نحو رایت عینا جاریة فان قوله جاریة ترفع الابهام عن قوله عیناً لانه یحتمل الجاریة والباصرة وغیرهما لکنه غیر مستقر فی وضعه لان العین لم یوضع مبهمة بل نشاء فی الاستعمال بالنسبة الی السامع باعتبار تعدد الوضع المبنی علی غفلة الواضع او اختلافه **عن ذات** فیه احتراز عن الحال فانها ترفع الابهام عن هیئة لا عن الذات والجار والمجرور متعلق بفعل لیرفع ای یرفع الابهام عن ذات مذکورة نحو عندی رطل زیتا فان قوله زیتا یرفع الابهام عن ذات رطل **او عن ذات مقدرة** ای عن ذات ناشیة عن نسبة فی جملة او شبهها او فی اضافة نحو قولک طاب زید نفساً فان نفساً یرفع الابهام عن ذات مقدرة اذ لا ابهام فی طاب ولا فی ذات زید ولا فی اصل النسبة فانها معلومة محققة وانما المبهم هو الامر المقدر فان المعنی طاب امر من امور زید ثم یفسر ذلک الامر بقوله نفساً فالمبهم فی الحقیقة هو الشیء المنسوب الیه النسبة وقوله نفساً تفسیر للشیء المنسوب الیه المجهول لا لنفس النسبة لا انهم قالوا بانه تمیز عن النسبة نظراً الی ان الابهام ناشیء عن جهة النسبة وکذلک قولک زید طیب نفساً واعجبنی طیبه نفسا ولقایل ان یقول بدخل فی هذا الحد صفة المبهم نحو رایت هذا الرجل وعطف البیان نحو جاءنی زید ابو عبد الله والبدل عن ضمیر الغایب او مبهم آخر نحو ضربته زیداً او ضربت هذا زیداً والمجرور فی خاتم فضة وغیر ذلک مع ان کلا منها لیست بتمیز وان اجیب بان المعنی مایذکر بحیث یرفع الابهام المستقر وانما لم یذکر بهذه الحیثیة فلا یدخل فی الحد فلا نسلم ذلک فی صفة المبهم وعطف البیان والمجرور فی خاتم فضة وان اجیب بالتزام ان المجرور فی خاتم فضة تمیز وان کان مجروراً بالاضافة ولا یلزم فی التمیز ان یکون ابداً منصوباً بل قد یکون مجروراً بالاضافة وسایر ما ذکر خارج والمقصود هنا غیر التوابع بدلالة تذکر التوابع بعد ذلک فلا یضره تقیید المستقر لاخراج الصفة نحو جیدا بما ذکرنا للاول ای ما یرفع الابهام المستقر عن ذات مذکورة یرفع **عن مفرد** تام بالتنوین لفظا او تقدیرا او بنون التثنیة وبنون تشبیه نون الجمع او بالاضافة والمراد بالمفرد ما یقابل النسبة فی الجملة او فی شبهها او فی الاضافة ثم ما یرفع الابهام عن مفرد ثم یکون عن مفرد **مقدار** صفة مفرد وهو ما یعرف به قدر الشیء وهو العدد والکیل والوزن والمساحة والقیاس **غالبا** مفعول مطلق او ظرف ای یرفع عن مفرد مقدار رفعاً غالباً او زماناً غالباً **اما فی العدد** صفة لقوله مفرد ای اما فی العدد هذا من باب ظرفیة الجزئی للکلی **نحو عندی عشرون درهما** تمیز یرفع الابهام المستقر عن ذات مذکورة هی مفرد ة مقدار وهو العدد هذا مثال العدد والتام بنون یشبه

نون الجمع وانما مثل بعشرون درهما دون احد عشر درهما ليكون مثالا للامرين العدد والتام بالنون وسياتي بيان العدد او ذكر تمييز العدد **واما في غيره** اي في غير العدد مع كونه مقدارا **نحو** عندي **رطل زيتا** مثال المكيل والتام بالتنوين والرطل بفتح الراء وكسرها والكسر هو الافصح والمراد بالرطل ما يكال به لا الخشبة المخصوصة وهو مبهم وقوله زيتا يرفع ابهامه **و**عندي **منوان سمنا** مثال الموزون والتام بنون التثنية والمنوان تثنية منا وهو مرادف المنّ **وعلى التمرة مثلها زبدا** مثال المقياس والتام بالاضافة فقوله مثلها مبتدأ وقوله على التمرة خبره ولا يجب التقديم لان معاد الضمير في المبتدأ ومعنى هذا التركيب قد ذكرناه في المرفوعات **فيفرد** التمييز عن المفرد وجوبا **ان كان** ذلك التمييز **جنسا** فيقال عندي رطل ورطلان او ارطال زيتا لان الجنس يقع على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه والمراد بالجنس ههنا ما يقع لفظ الواحد المجرد عن تاء الوحدة على القليل والكثير كالماء والزيت والتمر والضرب بخلاف رجل وفرس **الا ان يقصد الانواع** مستثنى مفرغ والمراد بالانواع ما فوق الواحد اي يفرد في جميع الاوقات الا وقت قصد الانواع المختلفة فيجوز ان يثنى لقصد النوعين المختلفين ويجمع لقصد الانواع المختلفة فيقال عندي رطل زيتين او زيوتا وفي استثناء قصد الانواع دون قصد الافراد نظر لانه اذا قيل طاب زيد جلستين بفتح الجيم يجوز باعتبار قصد الافراد كما يجوز جلستين بكسر الجيم باعتبار قصد الانواع فلو قال الا ان يقصد الانواع او الافراد لكان اولى ويمكن ان يجاب بان حكم ذلك يفهم بالدلالة لانه لما جاز التثنية والجمع بقصد الانواع فلان يجوز بقصد الافراد اولى لان كل ما جاز في الاعم جاز في الاخص لوجود الاعم في الاخص **ويجمع** التمييز ويثنى جوازا **في غيره** اي في غير الجنس فيقال عندي عدل ثوبا او ثوبين او اثوابا وانما ترك ذكر التثنية لان المراد بالجمع الجمع اللغوي فيشتمل التثنية والجمع الاصطلاحي اذ معنى الجمع لغة يشتملهما ولان حكم التثنية يفهم بدلالة قوله ويجمع لانه لما جاز الجمع فالتثنية اولى ثم ان كانت اسم المميز للفرد المقدار ملتبسا **بتنوين** لفظا او تقديرا **او بنون التثنية جازت الاضافة** البيانية الى التمييز لحصول الغرض بها وهو البيان مع الخفة بترك التنوين والنون فيقال عندي رطل زيت ومنوا سمن وانما التزم الاضافة في ثلثة رجال او مائة رجل طلبا للتخفيف بترك التنوين لكثرة استعمال العدد **والا** اي وان لم يكن المميز ملتبسا بتنوين او بنون التثنية بل بنون تشبه نون الجمع او بالاضافة نحو عشرون درهما وملؤه عسلا فلا تجوز الاضافة اما في الاول فلان النون لا يخلو اما ان يحذف عند الاضافة او لا فان لم يحذف يلزم بقاء نون تشبه نون الجمع وان حذف يلزم حذف نون وضعت مع الكلمة واما ما جاء من نحو عشرو درهم وسنوك فذلك قليل جدا لكن يرد عليه الاضافة في نحو الزيدون حسنو الوجه فان المميز لم يكن ملتبسا بتنوين ولا بنون التثنية وقد اضيف الى وجه واجيب بان كلامنا في تمييز المفرد وهو قيد النسبة واما في الثاني فلانه يلزم اضافة المضاف فان قيل هذه الشرطية اعني قوله والا فلا غير مستقيم لان المميز المفرد ان كان ملتبسا بنون الجمع جاز الاضافة نحو مستوجبو مستوجبون ... فلا يعبأ به **وعن غير مقدار** عطف على قوله عن مفرد مقدار اي فالاول عن مفرد مقدار وعن مفرد غير مقدار وهو مفرد كمية متصلة بكيل او وزن او عدد او مساحة او مقياس +

مثل خاتم حديدا فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تميزا فبين بالاضافة الى نوعه
والخفض اكثر اي خفض التميز عن غير المقدار بالاضافة " اكثر استعمالا من النصب لحصول الغرض
وهو البيان مع الخفة وقصور غير المقدار عن طلب التميز لان الاصل في المبهمات المقادير فهي اولى بالتميز الذى
نصبه نص على كونه تميزا بخلاف غير المقادير فانه ليس بهذه المثابة لان ابهامه ليس كابهام المقادير فهو اولى
بالجر لكونه علم الاضافة لئلا ينص على كون المضاف اليه تميزا والثاني اى ما يرفع الابهام المستقر عن
ذات مقدرة يرفعه عن ذات نشأت عن نسبة حاصلة في جملة فعلية او عن نسبة حاصلة فيما
ضاهاها من المضاهاة وهى المشابهة اى فيما شابه الجملة الفعلية وهو اسم الفاعل نحو الحوض
ممتلئ ماء او اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد
افضل ابا فان هذه الصفات مع ضمائرها ليس بجملة لكن يشابهها لانها منسوبة الى فاعلها كما ان الفعل منسوب
الى فاعله نحو طاب زيد نفسا مثال التميز الذى وقع بعد الجملة وهو مزال عن الفاعل اى طابت +
نفس زيد وزيد طيب ابا وابوة ودارا وعلما مثال التميز الذى وقع بعد ما ضاهى الجملة
او عطف على قوله في جملة اى او عن ذات نشأت عن نسبة حاصلة في اضافة نحو اعجبنى
طيبه ابا وابوة ودارا وعلما مثال التميز الذى وقع بعد الاضافة وهو غير صفة وانما كثر
امثلة ما يضاهى الجملة والاضافة اشارة الى كثرة اصناف التميز حيث يكون اسما للمنتصب عنه او لمتعلقه
عينا او عرضا من الامور الاضافية او غيرها فالاب يحتمل ان يكون له ويحتمل ان يكون لمتعلقه وهو عين اضافى
والابوة والدار والعلم متعلقات فالابوة عرض اضافى والدار عين غير اضافى والعلم عرض غير اضافى وانما خص مثال
الفرع اعنى ما يضاهى الجملة والاضافة بذكر اصناف التميز ليستدل به على ذلك في الاصل اعنى الجملة لانها اصل في
النسبة ولله دره فارسا مثال التميز الذى وقع بعد الاضافة وهو صفة فان قيل ما للمصنف ســ٥
ذكر هذا المثال مثالا للتميز عن النسبة في الاضافة ولصاحب المفصل ذكره مثالا للتميز عن المفرد قيل لاختلاف +
الوجهين في الضمير في دره فان كان مبهما لا يعرف المقصود منه كضمير ربه رجلا ونعم رجلا وساء مثلا كان التميز عن
المفرد كما ذهب اليه صاحب المفصل لان الضمير نكرة يحتمل ان يكون المراد منه رجلا او امراة او صبيا او حرا او
عبدا وان كان معينا معلوما يعرف المقصود منه برجوعه الى سابق معين معلوم كان التميز عن النسبة في الاضافة كما
ذهب

البيان المصنف ... الدر في اللغة اللبن وفيه خير كثير للعرب اذ به معاشهم فاريد به الخير
اى لله خيره فارسا اى لله خير فروسيته وهذا القول انما يستعمل في التعجب ... الخير الصادر من الممدوح ليس مما يمكن
عن غيره من صنع الله تعالى اى لله ما صدر من الممدوح من خير ثم ان كان التميز عن النسبة اسما
يصح جعله لما انتصب عنه الجملة الفعلية صفة لقوله اسما اى اسما يصح جعله
اسما لما انتصب التميز عنه وصادقا عنه وهو ما نسب اليه عامل التميز كزيد في طاب زيد ابا وصحة جعله منتصبا
عنه من باب المجاز لان التميز لم ينتصب عنه لكنه لما كان سببا لنصبه حيث انتصب باعتبار نسبة الفعل اليه

لما انتصباعنه مجازا او يمكن ان يجعل الكلام على حذف المضاف من ضمير عنه اي لما ينتصب التمييز عن متعلقه فاعله زيد
فى مثال البعض **جاز ان يكون له** الجملة جزاء الشرط اى جاز ان يكون التمييز اسما لما انتصب عنه وبيانا
عنه **ولمتعلقه** اى لمتعلق ما انتصب عنه **والا فهو لمتعلقه** اى وان لم يصح جعل التمييز
اسما لما انتصب عنه فهو اى التمييز اسم لمتعلق ما انتصب عنه مثال الشرطية الاولى طاب زيد ابا فان قوله
ابا يصح ان يجعل اسما لزيد وعبارة عنه ويترجم بقولنا خوش است زيد از آنكه او پدر است ويصح ان يجعل اسما
لمتعلقه وعبارة عنه ويترجم بقولنا خوش است زيد از آن روى كه او را پدر است ومثال الشرطية الثانية طاب
زيد علما فان قوله علما لا يصح ان يجعل اسما لزيد فتعين كونه اسما لمتعلقه فان قيل الشرطية الاولى منقوضة بقولك طاب زيد نفسا فى
طاب زيد نفسا فانه يصح ان يجعل اسما لما انتصب عنه مع انه لا يصح ان يكون اسما لمتعلقه قيل لا نسلم ذلك لان نفسا
يجوز ان يجعل اسما لما انتصب عنه مع انه لا يصح ان يكون اسما لمتعلقه قيل لا نسلم ذلك لان نفسا يجوز ان يجعل اسما
لما انتصب عنه ولمتعلقه اى طاب زيد من حيث انه نفس من النفوس او من حيث ان له نفسا من النفوس
تعلقت به فثبت ان كل موضع يصح جعله اسما لما انتصب عنه جاز فيه كلا الامرين كونه له وكونه لمتعلقه
وان كل موضع لم يصح جعله اسما لما انتصب عنه تعين كونه لمتعلقه قال الشيخ الاستاذ قدس الله نفسه وروحه هذا
مما لم يتنبه له كثير من الشارحين وهو حسن بديع وتمحل الشارحون فى تصحيح الشرطيتين بامور لا يخلو كل من ذلك
عن اشياء فقال بعضهم ان كلام الشيخ محمول على حذف المعطوف فى الشرط اى ثم ان كان اسما يصح جعله
لما انتصب عنه ولمتعلقه جاز ان يكون له ولمتعلقه فلا يرد طاب زيد نفسا حيث لا يصح كونه لمتعلقه وفيه
نظر لانه على هذا يصير الشرط والجزاء واحدا واجيب بان اختلاف الشرط والجزاء باعتبار الحيثية لان
الصحة فى جانب الشرط باعتبار حيثية الافراد او حيثية غير التمييز والجواز فى جانب الجزاء باعتبار حيثية
التركيب او حيثية التمييز فيكون المعنى ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه ولمتعلقه افرادا او غير تمييز
جاز كونه لكل واحد منهما تركيبا او تمييزا ولقائل ان يقول مع هذا التكلف والتمحل لا يستقيم كلام الشيخ بعد لانه لو
حذف المعطوف يندرج ذلك المعطوف المحذوف فى الشرطية الثانية ايضا فيصير المعنى وان لم يصح جعله لما
انتصب عنه ولمتعلقه وهو فاسد حيث لا يترتب عليه قوله فهو لمتعلقه اذ نفى المجموع كما يكون بنفى كل جزء
يكون بنفى البعض اى بعض كان والمنفى فى الشرطية شيآن صلاحيته له وصلاحيته لمتعلقه ولا شك انه على
تقدير انتفاء هذا المجموع بنفى صلاحيته لمتعلقه لا يترتب عليه صلاحية كونه لمتعلقه **فيطابق فيهما ما**
قصد اي فيطابق التمييز فى الصورتين المذكورتين ما قصد من الافراد والتثنية والجمع اى ان كان المقصود
الافراد يؤتى بالمفرد وان كان المقصود المثنى يؤتى به واذا كان المقصود الجمع يؤتى به **الا ان يكون**
التمييز **جنسا** استثناء مفرغ اى فيطابق التمييز فى الصورتين ما قصد فى جميع الاوقات الا وقت كون التمييز جنسا فانه يقع على القليل والكثير
فلا حاجة الى التثنية والجمع **الا ان يقصد الانواع** استثناء من
مفهوم ايضا والمراد بالانواع ما فوق الواحد اى يفرد التمييز اذا كان جنسا فى جميع الاوقات الا وقت قصد الانواع فحينئذ
يطابق ما قصد من النوعين او الانواع فيقال طاب زيد علمين او علوما ولقائل ان يقول لما قال

مطابق فيهما ما قصد فعند كل واحد من هذين الاستنابه بين مستغنى عنه لانه ان قصد الجنس فالجنس واحد وان قصد النوعان فالمثنى وان قصد الانواع فالجمع فالتميز على كل تقدير مطابق لما قصد **وان كان** التميز من المنتسب **صفة** بان كان اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة واسم تفضيل **كانت له** اي كانت تلك الصفة صفة لما انتصب عنه لان الصفة تستدعي موصوفا فالمذكور اولى بجعل الصفة عليه فاذا قيل طاب زيد ابا كان الوالد هو زيد ولا يحتمل ان يكون الوالد بخلاف الاسم نحو طاب زيد ابا فانه يحتمل ان يكون الاب هو زيد ويحتمل ان يكون له اب كما بينا وكانت **طبقه** عطف على له والطبق بمعنى المطابق كالجنس بمعنى المجانس والمثل بمعنى المماثل والشبه بمعنى المشابه اي وكانت تلك الصفة مطابقة للمنتصب عنه في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونها حاملة لضميره فيقال طاب زيد فارسا وطاب الزيدان فارسين وطاب الزيدون فوارس **واحتملت الحال** عطف على لم كانت له اي واحتملت تلك الصفة الحال لان المعنى كما يستقيم على التميز يستقيم على الحال فمعنى طاب زيد فارسا اي من حيث انه فارس او حال كونه فارسا **ولا يتقدم التميز على عامله** اذا كان له العامل اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندي زيتا رطل ولا سمنا منوان ولا درهما عشرون لانه عامل ضعيف فلا يعمل مقدما **والاصح** اي اصح المذاهب **ان لا يتقدم التميز على الفعل** ايضا مع قوته في العمل وذلك لان التميز بيان والبيان بعد الاجمال فمتى كان التميز اي كان معمولا بغير الفعل فهو ضعيف العمل فلا يعمل مقدما وان كان معمولا للفعل فهو من حيث المعنى فاعل نحو طاب زيد ابا اي طاب ابوه وفي كلا الدليلين بحث اما الاول فلان البيان قد يكون مقدما على الاجمال للاهتمام بشانه او لرعاية السجع كما قال صاحب التلخيص وعلم من البيان ما لم نعلم فان قوله من البيان بيان لقوله ما لم نعلم قد قدم عليه لرعاية السجع واجيب بان الكلام في مثل هذا الموضع محمول على التقديم والتاخير فيكون ذلك التقديم في حكم التاخير واما الثاني فلان هذا الدليل يقتضي امتناع تقديم التميز الذي هو فاعل من حيث المعنى اما اذا كان مفعولا من حيث المعنى كقوله تعالى وفجرنا الارض عيونا فان معناه فجرنا عيون الارض فلا يقتضي امتناع تقديمه واجيب بان التميز الذي هو مفعول من حيث المعنى وان لم يكن فاعلا لفعله الذي عمل فيه لكنه فاعل لمطاوع ذلك الفعل كانه قيل فتفجرت عيون الارض فتفجرت عيونا + **خلافا للمازني والمبرد** اي لابي عثمان المازني ولابي العباس المبرد وهو تلميذ المازني وهو تلميذ لابي الحسن الاخفش الذي هو تلميذ سيبويه وهو استاذ الجمهور فانهما اجازا التقديم على + الفاعل اذا كان فعلا او اسما الفاعل او المفعول ووافقهما الفراء وهو تلميذ الكسائي وهو استاذ ذكره احد القراء السبع نقل الى قول الشاعر واستشهدا بقول الشاعر شعر اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب [illegible] نفسا بالفراق تطيب [illegible] فلما اراد [illegible] [illegible]

فيه وتطيب خبرها اى ما كاد الحبيب نفسا يطيب بالفراق اى وما كادت نفس الحبيب تطيب بالفراق فالحمل
هذا الوجه لا يتعين للاستدلال وان كان الرواية فيه التاء الفوقانية فيحتمل ان يحمل على هذا الوجه ايضا ويكون
التانيث باعتبار النفس اى ما كادت نفس الحبيب تطيب ويحتمل ان يحمل على اضمار الشان فى كاد وحذف
خبر كاد وهو تطيب مقدما على التمييز وتفسيره بالمذكور وفى هذا يعود ضمير تطيب الى الحبيب اى وما كاد الشان
تطيب الحبيب نفسا بالفراق فلا يكون التمييز مقدما على العامل فلما يحتمل هذا الوجه لا يتعين الاستدلال به على رواية
التاء الفوقانية ايضا فلا يصح التمسك به فلما فرغ عن التمييز شرع فى المستثنى المنصوب وذكر ساير
احكام المستثنى استطرادا فقال **المستثنى متصل ومنقطع** ويسمى منفصلا ايضا وانما
قسم المستثنى الى هذين القسمين قبل تعريفه لانه صار فى الاصطلاح كالمشترك بينهما لانهما حقيقتان
مختلفتان لان احدهما مخرج عن متعدد والآخر غير مخرج فلم يمكن جمعهما فى تعريف جامع بينهما ولقائل ان يقول
يمكن جمعهما فى تعريف جامع بينهما بان يقال هو المذكور بعد الا غير الصفة واخواتها واجيب بانه وان امكن ذلك الا انه ليس فيه فائدة معتدة بها لانه
باعتبار اللفظ دون الحقيقة تقسيم المستثنى الى هذين القسمين لا يصح اما ان يكون من قبيل تقسيم الكل الى الاجزاء او تقسيم الكلى الى
الجزئيات لا يستقيم الاول لان المستثنى يطلق على كل واحد لا على المجموع من حيث المجموع وكذا الثانى لانه
يكون لفظ المستثنى متواطيا اى كليا يصدق على كل واحد منهما على السوية لا مشتركا وقد سبق انه صار
فى الاصطلاح بمنزلة المشترك قيل يمكن ان يكون من الاخير ويراد بالمستثنى ما هو المشترك بين القسمين
على وجه عموم المجاز وهو المذكور بعد الا مخالفا لما قبلها نفيا او اثباتا ويمكن ان يراد به اللفظ الدال على المستثنى بالمعنى الاول
او المنفصل منه كوله فيكون حمل المتصل والمنقطع عليه من باب حمل المدلول على الدال لان لفظ المستثنى
دال على هذين المعنيين وفيه نظر لان الضمير فى قوله وهو منصوب عايد الى قوله المستثنى ومن المعلوم
ان المنصوب هو مدلول لفظ المستثنى لا لفظ المستثنى واجيب بانه على هذا التقدير يمكن ان يراد
بالمستثنى اللفظ وبضميره ما هو المشترك بين القسمين على طريقة صنعة الاستخدام اما على تقدير الاول
فلا استخدام فى الكلام اصلا **فالمتصل** الفاء للتفسير وهو مبتداء خبره قوله **المخرج** اى الاسم
المخرج **عن متعدد** احتراز عن غير المخرج عن شئ ويرد عليه ان الاخراج لا يكون الا من متعدد فيكون
قوله من متعدد مستدركا واجيب بانه وان كان مستدركا لكنه ذكره لبيان التفصيل وهو قوله **لفظا**
او تقديرا فانه تفصيل للمتعدد ومثال المتعدد لفظا نحو جاءنى القوم الا زيدا ومثال المتعدد معنى نحو
ما جاءنى الا زيد فان تقديره ما جاءنى احد الا زيد وكذا الباء فى قوله **بالا واخواتها** متعلق بالمخرج اى بواسطة الا و
اخواتها اى اخوات الا وهى غير وسوى وحاشا وليس ولا يكون وفيه احتراز عن المخرج عن متعدد
بلفظ استثنى واخرج نحو جاءنى القوم استثنى منهم زيدا او استثنى منهم زيدا فانه ليس بمستثنى متصل
وان كان مخرجا عن متعدد والمراد بالا غير الصفة اذ ما بعد الا التى للصفة ليس بمستثنى كما فى قوله تعالى لو كان
فيهما آلهة الا الله لفسدتا [illegible]
[illegible] مستثنى [illegible]

كذبا وتناقضا وهو باطل لان هذا الاستثناء موجود فى القرآن وهو يتعالى ان يوجد فى كلامه الكذب والتناقض
وان لم يكن داخلا فيه لم يتحقق الاخراج عن المتعدد وهو شرط كما ذكر المص قيل انه داخل فيه من حيث الافراد
واللفظ فاخرج عنه فى التركيب والحكم لان الاستثناء بيان التغيير توقف حكم صدره على آخره كما فى ضربت زيدا
راسه واعجبنى زيد علمه فلا يلزم شىء مما ذكر لاختلاف الجهة **والمنقطع** مبتدأ خبره قوله **المذكور**
اى الاسم المذكور **بعدها** اى بعد الا غير الصفة واخواتها **غير مخرج** عن متعدد نحو ما جاء فى القوم
الا حمارا ثم لما كان المستثنى فى اعرابه مشتملا على خمسة اضرب شرع فى بيان كل واحد منها على التفصيل
فقال **وهو منصوب** فى عود الضمير تفصيل ان اريد بالمستثنى المذكور لفظه وكان حمل المتصل
والمنقطع عليه حمل المدلول على الدال كان الضمير عائدا الى المستثنى وان اريد ما هو المشترك بين المتصل
والمنفصل على سبيل عموم المجاز لا لفظه وكان فى الكلام من المحسنات صنعة الاستخدام وان اريد به ما هو
المشترك بين القسمين على وجه عموم المجاز كان الضمير عائدا اليه ولم يكن فى الكلام الاستخدام وقد سبقت
الى هذا التفصيل اشارة وقيل الضمير عائد الى المستثنى المذكور بقطع النظر عن كونه متصلا ومنفصلا
وفيه نظر لانه يلزم عموم المشترك وهو غير جائز واجيب بانه ليس من قبيل عموم المشترك بل من قبيل عموم
المجاز حيث يراد به ما هو اعم من المتصل والمنقطع اذا كان المستثنى واقعا **بعد الا غير الصفة**
احتراز عن الا التى للصفة فانه لا يجب النصب بعدها اذ ما بعدها تابع لما قبلها فى الاعراب نحو جاءنى
رجل الا زيد ورايت رجالا الا زيدا ومررت برجال الا زيد وفيه نظر لانه لا حاجة الى هذا القيد ههنا لان قوله
وهو راجع الى المستثنى وكذا ضمير قوله كان والا التى للصفة لا يستثنى بها فلا يكون المذكور بعدها مستثنى
فلا يحتاج الى اخراجه اللهم الا ان يقال انه قيد واقع لا احترازى او يقال انما اخرج مثل هذا ملاحظة لصورة
الاستثناء **فى كلام موجب** تام يخرج نحو قرئ الا يوم كذا على صيغة المجهول ورفع اليوم فانه
وان كان كلاما موجبا لكنه ليس بتام والمراد بالموجب ههنا ما ليس بنفى ولا نهى ولا استفهام نحو جاءنى القوم
الا زيدا وفيه احتراز عما اذا وقع فى كلام غير موجب لانه ليس واجب النصب بل يختار النصب او البدل ان كان
تاما ويعرب على حسب العوامل ان كان ناقصا على ما سيجىء **او مقدما** عطف على قوله بعد الا اى او
اذا كان المستثنى مقدما **على المستثنى منه** سواء كان فى كلام موجب او غيره نحو جاءنى
وما جاءنى الا زيدا احد والجار والمجرور اعنى منه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله المستثنى والضمير المجرور
عائد الى اللام الموصول فى المستثنى **او منقطعا** عطف على قوله مقدما اى او كان المستثنى منقطعا
عن المستثنى منه بان كان المستثنى على خلاف جنس المستثنى منه سواء كان فى كلام موجب او غيره
وانما وجب النصب فى المستثنى فى المواضع الثلاثة المذكورة لاستدعاء النصب لشبهه بالمفعول فى كونه
فضلة ولشبه الخاص بالمفعول معه المتعلق بواسطة الحرف مع امتناع البدل فى هذه المواضع اما فيما وقع
الا فى كلام موجب فلان البدل فى حكم تكرير العامل بعد تقدير [illegible] فى المستثنى [illegible]
[illegible] التقدير [illegible] الاخبار [illegible] القوم [illegible]

بخلاف غير الموجب حيث يمكن تكرير اصل العامل مع ترك النفي العارض فلا يلزم النفي في المستثنى والمستثنى
منه وكان المبدل منه في حكم التنحية فيكون المستثنى في حكم التفريغ وهو ممتنع في الايجاب لعدم استقامة
المعنى بيانه ان القوم لو سقط في جاءني القوم الا زيد انفي جاءني الا زيد وهو باطل لان معناه جاءني جميع الناس
الا زيدا وهو محال وفي كلا الدليلين نظر اما الاول فلانا لا نسلم لزوم الايجاب في المستثنى والمستثنى منه حيث
يمكن تكرير العامل المنفي بقرينة ان الا بعد الاثبات يوجب النفي وذلك لان حكم ما بعدها يخالف ما قبلها بالاتفاق
كما في قرأت الا يوم كذا فانه في تقدير ما قرأت يوم كذا فلا يلزم عكس الغرض وخلاف المقصود واما الثاني
فلانه يوجب الابدال فيما يصح فيه التفريغ في الايجاب كما في قولك قرئ زيد ايام الاسبوع الا يوم كذا وليس
كذلك واما ثانيا اذا كان المستثنى متقدما فلامتناع تقديم البدل على المبدل منه لانه تابع ولا يجوز تقديم
التابع على المتبوع واما في المنقطع فلانه لو كان بدلا فلا يخلو اما ان يكون بدل الكل او بدل البعض او بدل +
الاشتمال او بدل الغلط والكل منتف اما الاول والثاني فلانهما لا يتحققان بدون اتحاد الجنس اي بدون
المجانسة بين البدل والمبدل منه لا اتحاد بينهما اي لا مجانسة بينهما في المنقطع واما الثالث فلانه لا +
يتحقق بدون الملابسة بين البدل والمبدل منه ولا ملابسة بينهما في المنقطع اذ لا يمكن ان يشتمل +
البدل المبدل منه او يشتمل المبدل منه البدل واما الرابع فلعدم وقوعه في كلام الفصحاء وفيه نظر لان
النحوي يبحث عن اصل الجواز لا عن الفصاحة والبلاغة والاولى ان يقال في الدليل على امتناع ابدال المنقطع
انه لو كان في الايجاب نحو جاءني القوم الا حمارا لزم الايجاب في المستثنى والمستثنى منه لانه في حكم
تكرير العامل فيصير معناه جاءني القوم الا جاءني حمار وهو خلاف الغرض ولو كان في النفي نحو ما جاءني
القوم الا حمار لزم الغلط في العامل والمعمول جميعا حيث يكرر فيه اصل العامل ويترك النفي العارض لئلا
يلزم النفي في المستثنى والمستثنى منه فيلزم الغلط في العامل والمعمول جميعا حيث يصير معناه ما جاءني
القوم الا جاءني حمار والغلط في هذا البدل في المعمول فقط فاعرف قوله **في الاكثر** ظرف منصوب
المقدار المحل للنصب على قوله اذا كان منقطعا بواسطة انتقلت اي وهو منصوب اذا كان منقطعا في قول اكثر النحويين
وهو خبر مبتدأ محذوف اي هو اعني النصب في المنقطع في الاكثر والجملة اعتراضية للتنبيه على الخلاف وانما
قيد المنقطع بقوله في الاكثر احترازا عن قول بعض النحاة فانهم يجوزون فيه الرفع على البدل
تمسكا بقول الشاعر وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس فانه مستثنى منقطع لان قوله انيس لا
يتناولهما لاختلاف الجنس والجواب انه جعل مستثنى متصلا على وجه الاستعارة حيث شبه اليعافير
والعيس بما يكون مونسا للجار في هذا المكان فكانهما مونسان او يقال انه مستثنى مفرغ وعامله محذوف
تقديره ليس بها انيس وليس بها الا اليعافير والا العيس **او كان** عطف على كان الاول اي وهو منصوب
اذا كان واقعا **بعد خلا وعدا في الاكثر** لكونهما ناصبين عند بعض وخلا بعد الاتصال
بحرف من والمستثنى بعدهما مفعول به نحو جاءني القوم خلا زيدا وعدا عمرا وانما قال في الاكثر احترازا عن قول
بعضهم فانهم يجوزون الجر بهما [illegible] قال السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر بهما [illegible] الكثر او

كان بعد ما خلا وما عدا وانما لزم النصب بهما لتعين فعـ[illegible]ـليتهما بالمصدرية
نحو جـ[illegible]ـاء لي اجوائك

ما خلا زيدا او ما عدا عمرا وهما في الكلام في محل النصب على الظرفية اي وقت خلوهم او خلو مجيئهم من زيد
ووقت مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم عمرا وقد روى ابن البنّاء عن الاخفش الجرّ بهما بجعل ما مزيدة لا مصدرية وكذلك
عن الجرمي ايضا ولعل هذا لم يثبت عند المصنف ره او لم يعتبر خلافه حتى لم ينقل في الاكثر **وبعد ليس ولا يكون**
لكونهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر نحو جاء في القوم ليس زيدا وسيأتي اهلك لا يكون بشرا وهما
في التركيب في محل النصب على الحالية ولزم اضمار اسمها في باب الاستثناء وهو راجع الى بعض مضاف الى الضمير
المستثنى منه اي ليس بعضهم زيدا كما لزم اضمار فاعل خلا وعدا ثم لما فرغ عن بحث المواضع التي يجب فيها
نصب المستثنى شرع فيما يجوز فيه النصب ويختار البدل فقال **ويجوز فيه** اي في المستثنى
النصب على الاستثناء **ويختار البدل** اي بدل البعض اذ البدل بعد الا لا يكون الا كذلك
فيما بعد الا كلمة ما موصوفة او موصولة اي في مستثنى وقع بعد الا او في المستثنى الذي
وقع بعد الا **في كلام غير موجب وذكر المستثنى منه** الجملة الفعلية وقعت حالا
بتقدير قد اي وقد ذكر المستثنى منه وفي بعض النسخ والمستثنى منه مذكور فالجملة الاسمية حال
ايضا **مثل** قوله تعالى **ما فعلوه الا قليل** بالنصب على الاستثناء **والا قليل**
بالرفع على البدلية من الواو في فعلوا وفي قوله بعد الا احتراز عما اذا وقع في كلام غير موجب والمستثنى
منه مذكور لكنه بعد خلا او عدا او ليس او لا يكون او غير او سوى او نحو ذلك وفي قوله في كلام غير موجب
احتراز عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر وفي قوله وذكر المستثنى منه احتراز عما اذا لم
يذكر المستثنى منه فانه يعرب على حسب العوامل كما يأتي فان قيل يدخل في هذه الضابطة المستثنى
المقدم على المستثنى منه والمستثنى المنقطع مع انه لا يجوز فيهما الوجهان بل يجب النصب كما مر قلنا معناه
ويجوز النصب ويختار البدل في مستثنى متصل متأخر او في المستثنى المتصل المتأخر بدلالة التمثيل للمصنف ره
بقوله ما فعلوه الا قليل ودلالة ما تقدم وانما يجوز فيه النصب ويختار البدل اما النصب فعلى الاستثناء
المتصل المنصوب على التشبيه بالمفعول واما اختيار البدل فلانه مقصود في الكلام بخلاف ما اذا كان
منصوبا حيث يكون حينئذ فضلة فان قيل بدل البعض يجب فيه ضمير عائد الى المبدل منه ولا ضمير ههنا قيل
بدل البعض اذا كان بعد الا لا يجب الضمير بقرينة الاستثناء المتصل لافادته ان المستثنى بعض المستثنى
منه كذا في العباب فان قيل البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه والمستثنى في كلام الغير الموجب
اذا كان بدلا كان كل واحد من التابع والمتبوع مقصودا والتابع مقصود بالنسبة الثبوتية والمتبوع مقصود
بالنسبة السلبية لان حكم ما بعد الا يخالف ما قبلها بالاجماع قيل تعريف البدل محمول على حذف المضاف
اي تابع مقصود باصل ما نسب الى المتبوع ولا شك ان للنسبة الثبوتية والسلبية اصلا والنسبة السلبية عارضة
البدل هنا مقصود بالنسبة الثبوتية او يقال التعريف بحسب الاغلب فلا يضر [illegible]

فلم يضعف النصب فيختار البدل كالاسم مع انه مستثنى بعد الا في كلام غير موجب وذكر المستثنى منه قيل لانه يوهم وجها فاسدا وهو الابدال من لفظ اله وانما امتنع الابدال من اللفظ لان المستثنى من النفي اثبات ولا يعمل لا النافية في المثبت فيكون بدلا من محله لان محله الرفع على الابتداء وعامله معنوي وكذلك قولك لا رجل في الدار الا زيد ثم لما فرغ عن بحث المواضع التي يجب فيه النصب ويجوز فيها الوجهان شرع في بيان ما يجوز فيه الاوجه الثلث فقال

ويعرب المستثنى على حسب العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور

ويسمى هذا المستثنى مفرغا لتفريغ العامل الذي قبل الا له وعدم اشتغاله بالمستثنى منه والحسب القدر اي ويعرب المستثنى على قدر اقتضاء العامل الذي قبل الا اذا كان المستثنى منه غير مذكور يعني يرفع المستثنى اذا كان العامل رافعا نحو ما جاءني الا زيد وينصب اذا كان العامل ناصبا نحو ما رأيت الا زيدا ويجر اذا كان العامل جارا نحو ما مررت الا بزيد وفي القسم الاخير نظر لان قوله بزيد مجرور بعامله لا بعامل المستثنى منه فكيف يكون مثالا لما يعرب على حسب العوامل المستثنى منه اللهم الا ان يقال معناه ويعرب على حسب عوامله سواء كانت عوامل المستثنى منه كما في المثالين الاولين او لا كما في المثال الاخير فان قيل البدل اذا كان المستثنى منه مذكورا ايضا معرب على حسب العوامل يقال ما جاءني احد الا زيد وما رأيت احدا الا زيدا وما مررت باحد الا بزيد فما وجه تخصيص هذا القسم بكونه معربا على حسب العوامل قيل معناه ويعرب على حسب العوامل بلا تبعية اذا كان المستثنى منه غير مذكور والبدل فيما اذا كان المستثنى منه مذكورا معرب بتبع المبدل منه بخلاف المستثنى المفرغ فانه لما حذف المستثنى منه واقيم هذا مقامه سمي باسمه حقيقة او مجازا على حسب الاختلاف واعرب على حسب اقتضاء العوامل بلا اعتبار تبعيته فان قيل اذا كان عامل المبدل منه حرف جر جاز تكريره في البدل كقوله تعالى للذين استضعفوا لمن امن منهم فالبدل الذي بعد الا اذا كان المبدل منه حرف جر جاز تكريره في البدل ايضا نحو ما مررت باحد الا بزيد فهذا النوع من البدل معرب بعامله بلا تبعية ايضا كما ان المستثنى المفرغ في قولك ما مررت الا بزيد معرب بعامله بلا تبعية قيل معناه ويعرب على حسب العوامل بلا تبعية البتة اذا كان المستثنى منه غير مذكور والبدل المذكور وان اعرب بعامله لكنه ليس كذلك البتة بل يجوز فيه اعرابه بتكرير العامل بلا تبعية ويجوز بالتبعية لان تكرير عامل المبدل منه في البدل المذكور جائز لا واجب فالواو في قوله **وهو** للحال اي والحال ان يكون ذلك المستثنى منه واقعا **في غير الموجب** وانما اشترط **ليفيد** الكلام اي الاستثناء وانما ترك مفعوله لانه مثل فلان يعطي ويمنع والمعنى ليحصل الافادة وذلك لان المستثنى منه لا يقدر الا عاما من جنس المستثنى وذلك لا يستقيم الا في النفي **نحو ما ضربني الا زيد** اي ما ضربني احد الا زيد او ما ضربني جميع الناس الا زيد بخلاف جاءني الا زيد بتقدير جاءني كل واحد الا زيد فانه يمتنع لانه لا يفيد لمكان الاستحالة ولا قرينة على تقدير المستثنى منه الخاص وكذلك ضربني الا زيد بتقدير ضربني كل واحد الا زيد فان قيل لم لا يجوز ذلك عند قيام القرينة على الخاص كما يقال في جواب من قال هل جميع اهل بيتك جاءك الا ابنك فان المعنى جاءني جميع اهل بيتي الا ابني وايضا لم لا يجوز ذلك

ويصح مبالغة في المدح كقولك تحققت اهل اتفق ... انما ... الصلوة الا في ...

ثم عدم الجواز على هذين الاعتبارين لا يدل الا على جهة في صورة الاستقامة وفيه نظر لان منع المصنف مطلقا على ان صاحب المفتاح قد صرح لصحة الاستثناء المفرغ عند قيام القرينة على تقدير الخاص **الا ان يستقيم المعنى** مستثنى من فعل يفهم من التقييد بقوله في غير الموجب اي لا يعرب على حسب العوامل في الموجب في جميع الاوقات الا وقت استقامة المعنى في الموجب بان يكون الحكم مما يصح ان ثبت في العام فح يعرب في الموجب ايض **مثل قرات الا يوم كذا** اي قرات في جميع الايام الا يوم السبت او يوم الاحد ونحو ذلك فان القراءة حكم يصح ان يثبت في جميع الايام وكذا قطعت الرجاء الا من الله تعالى اي قطعت الرجاء من كل احد الا من الله **ومن ثم** الاشارة الى المكان الاعتباري اي من اجل تقييد اعراب المستثنى المفرغ على حسب العوامل لعدم الايجاب واستقامة المعنى في الايجاب **لم يجز ما زال زيد الا عالما** لانه استثناء من الموجب لان ما في ما زال للنفي وزال ايض فيه معنى النفي والنفي اذا دخل على النفي صار معناه الاثبات فيكون المعنى زيد ابدا على جميع الصفات الا على صفة العلم ولا يستقيم ذلك لمكان الاستحالة فان قيل ربما لا يستقيم المعنى على عموم المستثنى منه في غير الموجب نحو ما مات الا زيد وما خلق الا بشر فالنفي والاثبات سيان في ذلك فينبغي ان يدار الحكم على استقامة المعنى لا على عدم الايجاب قيل لعله اعتبر الغالب اذ الغالب في الايجاب عدم استقامة المعنى لا على عدم الايجاب وفي النفي عكسه فان قيل افادة اصل المعنى متحققة في الايجاب والنفي على العموم والخصوص ولكن الافتراق في مطابقة الواقع وعدمها وليس ذلك من وظايف النحو الا ترى انه يجوز قولك رايت بحرا من المسك ولقيت الفقهاء والسماء تحتنا والارض فوقنا ونحو ذلك وان لم يطابق الواقع فينبغي ان يجوز جاءني الا زيد وضربني الا زيد كذلك ثم قوله ما زال زيد الا عالما يتاويل هذا التركيب او هذا الكلام فاعل لم يجز **واذا تعذر البدل على اللفظ** الجار والمجرور اما متعلق بالحمل المحذوف اي واذا تعذر حمل البدل على اللفظ اي لفظ المستثنى منه واما حال عن البدل اي واذا تعذر البدل محمولا على اللفظ المستثنى منه **فعلى الموضع** اي فيحمل او محمول على الموضع اي على محل المستثنى منه عند ابي المختار على قدر الامكان **مثل ما جاءني من احد الا زيد** فانه بدل محمول على محل من احد لانه مرفوع المحل على انه فاعل **ولا احد فيها** اي في الدار **الا زيد** فانه بدل محمول على محل اسم لا التي لنفي الجنس لانه مرفوع المحل على الابتداء وما زيد شيئا الا شيء فانه بدل محمول على محل خبرا منصوب المحل لانه مرفوع المحل على انه مبتدأ وما زيد شيئا الا شيء حقير لان التنكير للتحقير وفي بعض النسخ **لا يعبأ به** اي لا يبالي ولا يلتفت اليه وهو صفة شيء وانما وصف المستثنى بقوله لا يعبأ به ليكون المستثنى مغاير المستثنى منه وهذا اي تعذر البدل في الامثلة الثلثة المذكورة **لان من لا تزاد بعد الاثبات** فالمستثنى من المنفي اثبات فلو ابدل قوله الا زيد في المثال الاول من لفظ احد المجرور بمن الزايدة للزم زيادة من في الاثبات لان البدل في حكم تكرير العامل وهذه الكلمة الزايدة لا تزاد في الاثبات على اصح المذاهب فتعين ابداله من محل احد لانه محل الرفع على الفاعلية وعامله الفعل دون من الزايدة **وما ولا** عطف على قوله من اي ولان ما المشبهة بليس ولا التي لنفي الجنس **لا تقدران** اي لا تقتضيان **عاملتين** بعد الا في المثبت لقوله تقدران

على تضمين التقدير معنى الحصر اى لا تعملان عاملتين بعده اى بعد الاثبات **لانهما** اى لان ما ولا المذكورتان **عملتا**
حيث عملتا **للنفي** اى لاجل النفي لانه علة عمل لا على ان وجزء علة حمل ما على ليس فان لا التي لنفي الجنس انما تعمل
لانها نقيضة ان لانها لتاكيد النفي كما ان ان لتاكيد الاثبات فحملها حمل النقيض على النقيض وانما تعمل لانها شبيهة بليس في
النفي والدخول على الاسمية فحمل عليها حمل النظير على النظير فثبت ان النفي علة عمل لا على ان وجزء علة حمل ما على ليس وهو
علة مصححة له **وقد انتقض** ذلك النفي **بالا** في المثال الثاني والثالث لانها بعد النفي توجب الاثبات و
انتفاء العلة المصححة يوجب انتفاء الحكم فلو ابدل قوله الا زيد في المثال الثاني من لفظ احد كانت لا عاملة في البدل
وان لم تعمل في المبدل منه المبني فيلزم عملها في الاثبات لما ذكرنا ان البدل في حكم تكرير العامل وكذا لو ابدل
قوله الا شيء في المثال الثالث من لفظ شيئا كانت ما عاملة في الاثبات فتعين ابداله من المحل اذ محل المبدل
منه في المثال الثاني الرفع على الابتداء وفي الثالث الرفع على الخبرية وعاملها معنوي وهذا **بخلاف ليس زيد**
شيئا الا شيئا حيث يجوز ابداله من اللفظ **ههنا** اى لان ليس **عملت للفعلية** اى لكونها فعلا لا للنفي
فلا اثر فيها لانتقاض **معنى النفي** النقض ههنا مصدر مبني للمفعول اى لانتقاض معنى النفي **بالا لبقاء الامر**
العامل هي لاجله متعلق بمفهوم قوله فلا اثر اى لا اثر لنقض معنى النفي لبقاء الامر الذي عملت ليس لاجل ذلك الامر
وهو الفعلية وانما ابرز ضمير العاملة لانها صفة جارية على غير ما هي له ولهذا انث **ومن ثم** الاشارة الى المكان الاعتباري اى من اجل ان
ليس عملت للفعلية وانه لا اثر لنقض معنى النفي في انتقاض عملها **جاز ليس زيد الا قائما** بالنصب على انه خبر ليس مع انتقاض نفيها
بالا لبقاء الفعلية بخلاف ما زيد الا قائم حيث لا يجوز الا قائما لانتقاض عمل ما بانتقاض النفي الموجب لانتقاض التشبيه بليس ثم في نحو قولك ليس زيد الا قائما
مناد به هذا الكلام او هذا التركيب فاعل جاز ثم لما فرغ عن ذلك شرع في بيان المواضع التي يجب فيها الجر فقال **ومخفوض**
اي المستثنى مخفوض وفي بعض النسخ ويخفض **بعد غير وسوى وسواء** بالاضافة لان كلا منها لازم الاضافة
ثم قوله سوى مقصور وفيه لغتان كسر السين وهو المشهور وضمها وسواء ممدود بفتح السين وهما ههنا غير منونين على الحكاية
وان نونتهما جاز ايضا وبعد حاشا لكونه حرف جر **في الاكثر** اى قول اكثر النحويين وانما قال في الاكثر احترازا عن
قول المبرد فانه على قوله قد يكون فعلا بمعنى جانب كما في الدعاء المنقول اللهم اغفر لي ولمن يسمع دعائي حاشا الشيطان ثم لما
ادخل كلمة غير في الاستثناء وهو اسم متمكن لا بد له من الاعراب شرع في بيان اعرابه فقال **واعراب غير** فيه
اى في الاستثناء **كاعراب المستثنى بالا** اى مثل اعراب الاسم الذي استثني بالا على التفصيل الذي سبق
ذكره في المستثنى بالا من وجوب النصب في المستثنى من الموجب والمقدم والمنقطع وجوازه مع اختيار البدل في غيره في غير الموجب
التام والاعراب على حسب العوامل في الناقص نحو جاءني القوم غير زيد وما جاءني غير زيد احد وجاءني القوم غير حمار بالنصب وما جاءني احد
غير زيد بالرفع على البدل والنصب على الاستثناء وما جاءني غير زيد الى آخره وانما اعرب غير اعراب المستثنى بالا لانه لما استعمل
بمعنى الا كان ما بعده مستثنى فيستحق ما بعده اعراب المستثنى وهو مستغن عن اعرابه لان له وجه الجر لاجل الاضافة
وغير لا وجه لاعرابه فيما يجري ان يوثر اى يعود ما بعد غير على قرينة المحتاج بما فضل عن حاجته وهو
اعراب المستثنى فان قيل لم لم يبن غير لكونه بمعنى الحرف قيل للاضافة المانعة للبناء ثم
لما ذكره في الاستثناء بين ان ذلك بطريق الاستعارة دون الاصالة فقال **وغير** صفة حملا ...

نفعا بغير وغيرها قوله صفة في الاصل اذ هو بمعنى مغاير فيقال مررت برجل غير زيد اى مغاير له **وقد حملت على كلمة الا**
الضمير للصفة او لغير بتاويل الكلمة او باعتبار حمل الصفة عليه في الجملة الفعلية صفة لقوله صفة او مستانفة لانه لما قال صفة
كان سايلا قال فكيف يكون استثناء فقال حملت على الا **في الاستثناء** حال اى حال كونها الا واقعة في الاستثناء او غير اي حيث
انما وقعت في الاستثناء او ظرف لمفهوم الكلام اى حملت على الا وشاركتها في الاستثناء فالاستثناء محل الشركة فكان ظرفا **كما**
حملت الا صفة مصدر محذوف فلذلك حملا مثل حمل الا **عليها** اى على غير في الصفة حال او تميز او ظرف على طريقة قوله
في الاستثناء **اذا كانت تابعة لجمع منكور** ظرف لقوله حملت الا اى كما حملت الا عليها في الصفة اذا كانت الا
تابعة لجمع منكور اي واقعة بعد جمع منكور **غير محصور** اى غير متحقق تناول المستثنى وعدم تناوله وانما حملت الا على
الصفة حينئذ **لتعذر** كلا النوعين من **الاستثناء** لان المتصل يلزم دخوله والمنقطع يلزم عدم دخوله جزما في الجمع المنكور
غير المحصور يتناول جماعة غير معينة لا يجزم فيها بتناول المستثنى ولا بعدم تناوله فيتعذر فيه كلا النوعين من الاستثناء وفي
قوله لجمع منكور احتراز عن الجمع المعرف حيث يراد به الاستغراق او العهد فان اريد به الاستغراق يعلم التناول حقا وان
اريد به العهد يعلم عدم التناول جزما فلم يتعذر الاستثناء وفي قوله غير محصور احتراز عن العدد نحو لفلان على مائة الا واحدا
لانه حينئذ لم يتعذر الاستثناء **مثل قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا** اى لو كان في السماء والارض الهة غير الله
لفسدتا فالهة غير الله لخرجنا عن هذا النظام فالا في الاية واقعة بعد جمع منكور غير محصور وهو قوله الهة فحملت على الصفة بمعنى غير
وفي هذه الضابطة نظر طردا وعكسا اذ ربما يتعذر الاستثناء في المحصور ايضا نحو جاءني مائة رجل الا زيد فانها تابعة لجمع منكور
محصور ومع ذلك يتعذر الاستثناء لعدم تيقن دخوله في المائة وعدم تيقن عدم دخوله فيها وربما لا يتعذر في منكر غير محصور نحو جاءني
رجال الا اخبارا فيصح الاستثناء المنقطع لكون المستثنى خلاف جنس المستثنى منه فالاولى ان يدار الحكم على تعذر الاستثناء لا على كونها
تابعة لمنكر غير محصور اللهم الا ان يقال انهم اعتبروا الغالب عند وجود هذا الشرط تعذر الاستثناء وعند عدمه صحة الاستثناء **وضعف**
حمل الا على الصفة **في غيره** اى في غير الجمع المنكر المذكور نحو قول الشاعر وكل اخ مفارقه اخوه + لعمر ابيك الا
الفرقدان + فانه لم يتعذر ههنا الاستثناء لاستغراق كل اخ ومع ذلك حمل الا على الصفة اى غير الفرقدين اذ لو كان الا على
حقيقتها لقال الا الفرقدين لانه مستثنى من كلام موجب وفي البيت ضعفان آخران احدهما توصيف المضاف دون المضاف
اليه والقياس توصيف المضاف اليه لانه مقصود وكل جيء لاحاطة افراده والثاني الفصل بين الصفة والموصوف بالخبر وهو مفارقه
اخوه ثم لما فرغ عن بحث الاعراب غير شرع في بيان اعراب سوى وسواء فقال **واعراب سوى وسواء النصب**
على الظرف اى على انهما ظرفا مكان من حيث المعنى لانك اذا قلت جاءني القوم سوى زيد كانك قلت جاءني القوم مكان
زيد اى بدله فهو ظرف صار استثناء لان البدل والمبدل منه لا يجتمعان فكان اخراجا لهذا من الجمع فكانه قيل جاءني القوم ولم يجئ زيد
والذي يدل على الظرفية وقوعهما صلة للموصول نحو رايت الذي سواك كما تقول رايت الذي عندك وكل
ظرف لم يلزم الظرفية لا يقع صلة وانما قال **على الاصح** نفيا لقول من جرى بهما مجرى غير في جواز وقوعهما غير
ظرف فيجيزون في السعة مررت بسواك كما سيكون ثم لما فرغ من المستثنى شرع في خبر كان واخواتها فقال +
خبر كان مبتداء محذوف الخبر بقرينة ما سبق اى ومنها خبر كان **واخواتها** اى والشبه لاخوات كان
وسنعرف فيما قسم الفعل وتبيينه **هو المسند بعد دخولها** ابتداء كلام اى دخول كان او احد

اخواتها ای فی قوله المسند احتراز عن کل ما هو المسند الیه وفی قوله بعد دخولها احتراز عن خبر المبتداء والمفعول الثانی من باب علمت ونحو ذلک فان قیل یدخل فی هذا الحد یضرب فی نحو کان زید یضرب ابوه فانه مسند بعد دخول کان ولیس بخبر کان بل الخبر مجموع الجملة قلنا المراد بالمسند المسند الی الاسم کما فی الخبر وذلک لانه لیس بمسند الیه بل الی فاعله فان قیل یدخل فی الحد صالحا فی نحو کان زید رجلا صالحا وهو مسند ولیس بخبر کان لان خبرها رجلا قلنا المراد بالمسند المسند الی الاسم کان بلا تبعیة بدلیل ذکر التوابع بعد ذلک **مثل کان زید قائما** فان قائما مسند بعد دخول کان وانما ذکر خبر کان واخواتها فی المنصوبات ولم یذکر اسمها فی المرفوعات لانه فاعل لا ملحق به فلم یذکرها علی حدة بخلاف خبرها فانه ملحق بالمفعول ولیس بمفعول فذکرها علی حدة وقال بعضهم ان اسمها ایضا ملحق بالفاعل ولیس بفاعل لانفکاکه عن الفاعل وهو تمام الکلام به **وامره** ای حکم خبر کان وشانه **کامر خبر المبتداء** فی اقسامه واحکامه وشرائطه **ویتقدم معرفة ظاهرة الاعراب** ای یتقدم خبر کان واخواتها علی اسمها حال کونه معرفة ظاهرة الاعراب لعدم اللبس لا قرینة بالقرینة وهی النصب نحو کان المنطلق زید بخلاف ما اذا لم یکن ظاهرة الاعراب فحینئذ لا یتقدم علی اسمها بدون قرینة للزوم اللبس نحو کان موسی عیسی وبخلاف خبر المبتداء فانه اذا کان معرفة ظاهرة الاعراب فانه لا یتقدم علی المبتداء لمکان اللبس **وقد یحذف عامله** ای عامل خبر کان وهو کان دون اخواتها عند قیام قرینة وانما اختصت کان بالحذف لکثرة استعمالها ولا یحذف غیرها **فی مثل قولهم الناس مجزیون باعمالهم ان خیرا فخیر وان شرا فشر** ای ان کان عملهم خیرا فجزاؤهم خیر وان کان عملهم شرا فجزاؤهم شر فحذف کان واسمها لدلالة حرف الشرط التی لا یلیها الا الفعل علیه وحذف المبتداء ایضا لدلالة الفاء التی فی جواب الشرط علیه فصارا جملة اسمیة **ویجوز فی مثلها** ای فی مثل هذه الصورة او فی مثل هذه المسئلة وهو کل موضع یجیء بعد الشرطیة اسم وجزاؤها بالفاء وبعدها اسم مفرد **اربعة اوجه** الاول نصب الاول والثانی بتقدیر کان مع الاسم فی الموضعین ای ان کان عملهم خیرا فیکون جزاؤهم خیرا والثانی رفعهما بتقدیر کان مع الخبر فی الاول وتقدیر المبتداء فی الثانی ای ان کان فی عملهم خیر فجزاؤهم خیر والثالث نصب الاول ورفع الثانی ای ان کان عملهم خیرا فجزاؤهم خیر والرابع رفع الاول ونصب الثانی ای ان کان فی عملهم خیر فیکون جزاؤهم خیرا **ویجب الحذف** ای حذف کان **فی مثل اما انت منطلقا انطلقت** ای **لان کنت منطلقا** انطلقت ای لاجل انطلاقک انطلقت فحذف اللام الجار لکثرة حذفه قبل ان المصدریة ثم حذف کان بلا ثانی للمصدریة فانها تستدعی الفعل کما تستدعیه ان الشرطیة ایاه ولا دلیل علی العامل فقدر العامل الناصب لوجود النصب فی منطلقا وهو کان فابدل الضمیر المتصل بالضمیر المنفصل لعدم ما یتصل به وهو کان فصار ان انت منطلقا ثم زید ما بعد ان عوضا عن کان فصار ان ما انت منطلقا فادغمت النون فی المیم لقرب مخرجهما فصار اما انت منطلقا فوجب الحذف لئلا یلزم اجتماع العوض والمعوض فیبقی الخبر منصوبا وتخصیصه بالزیادة فیهما لانها نقلیا بما رجحه من الالف ولکثرة مشابهتها بما هو آلة الخ وهو لیس من التقدیر فی المثال فانه یقدر بفتح الهمزة وما وقعا علی تقدیر کسرها فالتقدیر ان کنت منطلقا انطلقت ثم اعلم ان سیبویه لم یجوز حذف الفعل مع ان المکسورة وجوزه المبرد لمناسبة المفتوحة فی السببیة ثم فرغ عن بیان خبر کان واخواتها شرع فی بیان اسم ان واخواتها فقال **اسم ان** ای ومنها اسم ان **واخواتها** ای من المنصوبات اسم ان واخواتها هو المسند الیه فیه احتراز عن المسند الیه **بعد دخولها** ای دخول ان او احدی اخواتها فیه احتراز عما هو المسند

اليه بغير دخول ان او احدى اخواتها فخرج نحو ابوه في ان زيدا ابوه قايم فانه مسند اليه بعد دخول ان وليس
بمسند اليه لان قيل المراد بالمسند اليه الذي اسند اليه خبرها فخرج ذلك حيث لم يسند اليه خبرها فان قيل يدخل في الحد الشاكي
في ان زيدا الشاكي في الدار فانه مسند اليه بعد دخول ان قيل المراد الذي اسند اليه خبرها بلا تبعية بدليل ذكر التوابع بعد
فيخرج ذلك لانه تابع اي بدل من قوله زيد **مثل ان زيدا قايم** فان زيدا المسند اليه بعد دخول ان وانما انتصب اسم
ان واخواتها لشبهه بالمفعول في وقوعه بعد ما يقتضيه بما وراء المرفوع لا في كونه فضلة حيث يشترك فيه الحال والتمييز والمستثنى
المنصوب ثم لما فرغ عن اسم ان واخواتها شرع في المنصوب بلا التي لنفي الجنس فقال **المنصوب بلا التي لنفي**
الجنس قوله لنفي الجنس صلة التي والموصول مع الصلة صفة لا اي المنصوب بكلمة لا التي لنفي الجنس اي لنفي الحكم عن الجنس
وانما لم يقل اسم لا لان اسمها على الاطلاق ليس من المنصوبات بل قد يكون مبنيا نحو لا رجل في الدار وانما لم يقل المنصوب المفعول
به والمنصوب بكان واخواتها والمنصوب بان واخواتها ونحو ذلك مع ان بعضها مبني لان المراد بالمنصوب اعم من
ان يكون منصوبا لفظا او تقديرا او محلا والمبني من المفعول به وخبر كان واسم ان منصوب محلا
فتكون من المنصوبات بخلاف المبني من اسم لا فانه ليس بمنصوب محلا عند سيبويه
واتباعه فلا يكون من المنصوبات وذهب بعضهم الى ان محل اسمها المبني رفع ونصب
لانها تعمل عمل ان ومحل اسمها المبني رفع ونصب ثم قوله المنصوب مبتدا محذوف الخبر
وقوله **هو المسند اليه** استيناف وفيه احتراز عما لم يكن مسندا اليه وقوله **بعد**
دخولها ظرف المسند اليه وفيه احتراز عن المبتدا وساير افراد المسند اليه من غير دخول لا النافية للجنس
وقوله **يليها** الضمير المستكن عائد الى المسند اليه والبارز الى لا اي يلي المسند اليه لا والجملة الفعلية اما حال
من الضمير في اليه او من الضمير في دخولها وحينئذ لا يجب ابراز الضمير وان كان جاريا على غير ما هو له لان الاولى فصل
المسند اليه وقد جرى على الضمير في دخولها حيث وقع حالا عنه لعدم اللبس لاختلاف الموصوفين تانيثا وتذكيرا نحو
هند زيد يضربه بخلاف ما لو كانت الصفة جارية على غير ما هي له فحينئذ يجب ابراز الضمير نحو هند زيد ضاربته هي فالحاصل ان
الضمير اذا اسند اليه صفة جرت على غير من هي له وجب ابراز الضمير في صورة اللبس وغيره نحو زيد عمرو ضاربه هو وهند زيد
ضاربته هي اما اذا اسند اليه فعل جرى على غير من هو له وجب ابراز الضمير عند اللبس نحو زيد عمرو يضربه هو وعند عدمه لا نحو
هند زيد تضربه وقوله **نكرة** حال من ضمير المستكن في يليها اي حال كون ذلك المسند اليه نكرة وكذلك قوله **مضافا** اي حال كون
ذلك المسند اليه مضافا **او مشبها به** اي بالمضاف في تعلق شيء هو من تمام معناه واحترز بقوله يليها نكرة
عما يكون مفصولا بينه وبين لا وعما يكون معرفة فحينئذ يجب الرفع والتكرير وبقوله مضافا او مشبها به عن النكرة المفرد
فانها مبنية والمراد بالمسند اليه الذي اسند اليه خبرها غير تابع بدليل ذكر التوابع بعد فلا يدخل في الحد الظريف في لا رجل ظريفا
قايم حيث لم يسند اليه خبر لا اذ الخبر مجموع الجملة وكذا لا يدخل غلاما في لا غلام رجل غلاما حسنا عندك لانه تابع
مثل لا غلام رجل ظريف فيها نظير المضاف وقد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله فيها **ولا**
عشرين درهما لك نظير
المشبه بالمضاف ثم لما فرغ عن تعريف المنصوب بلا شرع في بيان شرايط نصبها المذكورة في ذلك التعريف فقال

فان كان اسم لا التي لنفي الجنس **مفردا** اي غير مضاف ولا مشبه به ولا يجوز ان يكون الضمير عائدا الى المنفي
بلا حيث لا يستقيم الحمل لان المنصوب بلا ليس بمفرد ولا يترتب على هذا الشرط **فهو مبني** لان هذا الضمير حينئذ
كان عائدا اليه ايضا فيصير المعنى على عود الضمير ان عائد ان الى اسم لا المذكور سابقا اذ المطلق منه لو رجعنا الى المقيد ان
فاسم لا مبني **على ما ينصب به** الفعل مسند الى الضمير اي على ما ينصب هو به او الى قوله به اي على ما يقع
النصب بـ وارد

منصوب لان اسم لا ينصب اذا كان نكرة مضافا او مشبها به يعني انما ينصب هو به حالة الاعراب من حركة او حرف
على ما ينصب يعني ان كان نصبه بالحركة بني عليها نحو لا رجل في الدار وان كان نصبه بالحرف بني عليها نحو لا غلامين
ولا ناصرين في الدار والنون في المثنى والمجموع لا تمنع البناء على الصحيح كما في يا زيدان ويا زيدون وذهب المبرد الى
اعرابهما مستدلا بان النون فيهما بمثابة التنوين فكانت منافية للبناء كالتنوين ثم اعلم ان نصب اسم لا لنفي الجنس
قد يكون بالفتحة نحو لا غلام رجل فيها وقد يكون بالالف نحو لا ابا رجل فيها ولا ابا له وقد يكون بالياء نحو لا غلامي رجل
فيها وبناء اسم لا لا يكون الا بالفتحة والياء في ذلك لان البناء لا اذا كان مفردا والاسماء المستة انما يكون اعرابها بالالف
نصبا اذا كانت مضافة او شبيها بالمضاف وانما بني لتضمن من الاستغراقية لان نحو لا رجل في الدار مبني على سؤال
كانه قيل هل من رجل في الدار فقيل لا رجل في الدار اي لا من رجل فيها **وان كان** اسم لا **معرفة او
مفصولا بينه** وبين لا بالظرف ومعمولا الاسم فلعله لا يبنى اسم لا وجب الرفع على الابتداء **والتكرير** نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ونحو لا في الدار
رجل ولا امرأة اما الرفع في المعرفة فلامتناع اثر لا فيها لانها لنفي الجنس وذلك لا يتحقق الا في النكرة واما الرفع في المفصولة
فلضعف عملها لكونها عاملة لحملها على ان فلا يؤثر مع الفصل فاذا لم يكن مؤثرا فيما رجع الى اصلها وهو الرفع على الابتداء
واما التكرير فلمطابقة السؤال لان قوله لا زيد في الدار ولا عمرو جواب من قال ازيد في الدار ام عمرو وقوله لا في الدار
رجل ولا امرأة جواب من قال افي الدار رجل ام امرأة **ومثل** قولهم **قضية ولا ابا حسن لها متأول**
جواب سؤال وهو ان يقال ابا حسن معرفة لكونها علما اذ انه كنية علي بن ابي طالب ولا رفع فيه ولا تكرير فاجاب
بانه متأول بالنكرة اي بتقدير المثل اي هذه قضية ولا مثل ابي حسن لها وهو في المعنى نكرة فحذف المضاف
واقيم المضاف اليه مقامه او بصفة اشتهر بها في الضرب اي هذه قضية ولا حاكم لها وذلك لان عليا رضي الله عنه
كان مشهورا بالحكومة قال عم افضاكم علي ونظيره قولهم لكل فرعون موسى اي لكل جبار قاهر عادل قبل هذا قول
الصحابة كانوا يقولون عند القضاء معناه هذه قضية مشكلة لا يحكم بالحكم فيها غير ابي الحسن رضي الله عنه او
معناه هنا حكم وليس ابو الحسن حاضرا فيه **وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله** اي فيما تكرر النكرة
مع لا من غير فصل يجوز في المعطوف والمعطوف عليه **خمسة اوجه الاول فتحهما** اي فتح الاسمين اي المعطوف
والمعطوف عليه على ان لا فيهما لنفي الجنس والثاني فتح الاول على ان لا فيه لنفي الجنس **ونصب الثاني** على ان لا فيه
زائدة لتاكيد النفي وانه معطوف على لفظ الاول لمشابهة حركته النصب في العروض والاطراد كضمة المنادى اما
الاطراد فلانه يجوز ان يقال كل اسم منفي بلا نكرة مفتوح كما يقال كل مفعول منصوب واما العروض فلان فتحة
عرضت بدخول لا عليه وعدمها في المفعول بدخول العامل والثالث فتح الاول على ان لا فيه لنفي الجنس **ورفعه**

أي رفع الثاني على أن لا ملغاة زائدة لتأكيد النفي وأنه معطوف على محل الأول لأن محله الرفع على الابتداء **و الرابع رفعهما**
أي رفع الاسمين على عدم البناء والحمل على الابتداء لمطابقة السؤال لأنه حينئذ جواب من قال أحول لنا أم قوة في تلك
الغير المفصول لمناسبة السؤال وإن كان فيه مخالفة قياسية **والخامس رفع الأول** على أن لا
بمعنى ليس وهذا بناء **على ضعف** لأن عمل لا بمعنى ليس ضعيف لقصور شبهه به على ما سبق ذكره **وفتح
الثاني** على أن لا فيه لنفي الجنس فإن قيل لم ترك الوجه السادس الذي ذكره الزمخشري في المفصل وهو فتح الأول
على أن لا فيه لنفي الجنس ورفع الثاني على أن لا فيه بمعنى ليس قلنا لأن هذا الوجه وجه سقيم لأنه باعتبار الصورة عين
الوجه الثالث ولو اعتبر اختلاف الوجه لزادت الوجوه على الستة لأن النصب فيه في الثاني يحتمل أن يكون بالعطف على اللفظ ويحتمل
أن يكون لا زائدة لتأكيد النفي أو يكون لا بمعنى ليس ثم قيل في تفسير قولنا لا حول ولا قوة إلا بالله مرفوعا إلى رسول الله
لا حول عن معصية الله تعالى إلا بعصمته ولا قوة على طاعة الله إلا بعون الله أي لا رجوع لنا عن معصية الله إلا بعصمته ولا طاقة لنا في طاعته
إلا بتوفيقه **وإذا دخلت الهمزة** على لا التي لنفي الجنس **لم يتغير العمل** أي لم يتغير تأثير لا في المتبوع ولا في التابع
لأن الهمزة لا يبطل عمل عامل تقول ألا رجل في الدار والإعلام رجل فيها بخلاف ما إذا دخل الجار عليه فإنه يتغير العمل نحو جئت
بلا جهد وجئته بلا مال فإن قيل لفظ العمل في الاصطلاح لا يطلق إلا في المعرب وكلا رجل في الدار مبني فكيف يقال لم يتغير العمل قيل
بالعمل ههنا العمل اللغوي دون الاصطلاحي أو المراد بالعمل أعم من أن يكون حقيقيا كما في لا إعلام رجل أو شبيها كما في لا رجل
فإن فتحه يشبه النصب في العروض والاطراد وأما قول الشاعر ألا رجلا جزاه الله خيرا فتقديره ألا ترونني رجلا على التحضيض
ومعناها أي معنى الهمزة الداخلة على لا **الاستفهام** نحو ألا ماء فأشربه **والعرض** نحو ألا تنزل
بنا فتصيب خيرا فإن قيل ذكر الأندلسي أن لا في العرض مختص بالفعل فكيف يدخل ههنا على الاسم قيل إن المصنف لعله خالف
في ذلك **والتمني** نحو ألا إيتان منك فأشتريه وفيه قول الشاعر: ألا سبيل إلى خمر فأشربها * أم لا سبيل إلى نصر بن
حجاج ونحوها كالإنكار والتقرير وغيرهما ثم اعلم أن نحو العرض والتمني من مولدات الاستفهام وجعل سيبويه التمني
مغيرا لحكم التابع حتى منع حمله على المحل بجعل الاسم معمول التمني والمصنف اختار قول المازني والمبرد كما اختاره
الجزولي ثم لما فرغ عن بحث اسم لا شرع في توابعه فقال **ونعت اسم لا المبني الأول** بالرفع على أنه
النعت **مفردا** حال من ضمير قوله المبني أي حال كون النعت مفردا **يليه** حال مترادفة أو متداخلة أي حال كون
النعت مفردا يلي المبني من غير فصل بينهما **مبني** حملا على الموصوف لكمال الاتحاد بينهما حتى كأنهما شيء واحد
ولكمال الاتصال بينهما إذ الكلام في النعت الغير المفصول ولتوجه النفي إليه لأن الصفة هي المنفية من حيث المعنى
ومعرب رفعا حملا على محله **ونصبا** حملا على لفظه من حيث أن فتحه يشبه النصب في العروض و
الاطراد بالحركة الظاهرة وقوله رفعا ونصبا منصوبان على التمييز لقوله معرب أو منصوبان على نزع الخافض أي معرب برفع
ونصب **مثل لا رجل ظريف** في الأمثلة الثلثة بالفتح والرفع والنصب وقوله المبني احتراز عن نعت المعرب فإنه معرب
رفعا ونصبا نحو لا غلام رجل ظريف فيها لكونه منصوبا معربا وقوله الأول احتراز عن النعت الثاني فإنه ليس فيه إلا
رفع ونصب وليس فيه فتح نحو لا رجل ظريف كريم في الدار [illegible]
المشبه [illegible]

او معربا لو كان ادخل بالاعراب وقوله يليها احتراز عن المفصول بينهما فانه معرب لا غير نحو لا غلام
فيها ظريف لان الفاصل يمنع جعل الموصوف والصفة شيئا واحدا **والا** اي وان لم يكن
النعت كذلك بان كان نعت المعرب او غير مفرد او مفصولا فان تشبيهما به او منفصلا **فالاعراب** متعين
المعنى والجملة جزاء الشرط اي فالاعراب واجب رفعا او نصبا لعدم علة البناء حينئذ كما ذكرنا نحو لا غلام رجل ظريف فيها
ولا غلام ظريفا عندنا ولا رجلا خيرا منك في الدار ولا رجل في الدار كريم لما فرغ عن بيان حكم النعت
المبني شرع في بيان حكم المعطوف عليه فقال **والعطف على اللفظ و**
على المحل جائز اي حمل المعطوف على اسم لا المبني على لفظه وعلى محله جائز يعني يجوز
ان يكون منصوبا حملا على لفظه ومرفوعا حملا على محله هذا اذا كان المعطوف نكرة اما اذا كان معرفة
وجب رفعه حملا على المحل نحو لا غلام لك والعباس لعدم تاثير لا فيه لان البحث في المعرفة فوجب حمله على المحل
ومحله الرفع على الابتداء وعامله معنوي وتاثير حمل العطف على اللفظ وعلى المحل ثابت في **مثل** قوله في العربية
في مدح عبد الملك بن مروان **لا اب وابنا** وابن مثل مروان وابنه * اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا **و**
ابن يجوز بالنصب والرفع حملا على اللفظ والمحل ولا يجوز في المعطوف البناء لكون الفصل بين المعطوف عليه بالعاطف و
يجعل في حكم المستقل كما زيد وعمرو ولفظة الفصل بلا المؤكدة اذا المعطوف معها النفي يزاد فيه لا كثيرا نحو لا حول ولا قوة
ولا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة تاثير لا حتى يجوز في اسمها الرفع عند التكرير ويجب عند التعريف والفصل وبدونه في
التكرير والتعريف والفصل يجوز ذلك ايضا عند البعض بخلاف ما اذا لم يكن كذلك ذكر حكم النعت والعطف دون
حكم ساير التوابع قيل لان حكم سايرها لا نص عنهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكره
الاندلسي **ومثل لا اباله** باثبات الالف **ولا غلامي له** ولا ناصري له بحذف النون **جائز**
مع انه ليس بمضاف لعدم التعريف والكثير الشايع لا اب له ولا غلامين له ولا ناصرين له على البناء على
ما ينصب به كما هو القياس **تشبيها له بالمضاف** مفعول له للفعل المفهوم اي يجوز تشبيها
لمثل لا اباله ولا غلامي له ولا ناصري له بالمضاف او مفعول مطلق اي شبه تشبيها والجملة مستانفة لكونه شبيها
بالمضاف **لمشاركته له** اي لمشاركة مثل لا اباله ولا غلامي له ولا ناصري له المضاف **في اصل**
معناه اي معنى المضاف وهو الاختصاص ولذلك كان جديرا بان الاضافة مانعة للبناء فكذا ما يشابهها
فكان كل منهما معربا فكما ان اثبات الالف في لا اباله وحذف النون في لا غلامي له لتشبيهه بالاضافة و
من ثم اي ومن اجل ان جواز التشبيه بالمضاف لمشاركته في اصل معناه وهو الاختصاص **لم يجز**
لا ابا فيها ولا غلامي فيها ولا ناصري فيها لعدم مشاركته بالمضاف في اصل معناه وهو الاختصاص **وليس**
مثل لا اباله ولا غلامي له ولا ناصري له **بمضاف لفساد المعنى** على تقدير كونه مضافا لانه
لو كان مضافا لكان معرفة فيلزم الاستغراق في المعرفة وهو لا يجوز وبين النكرة والمعرفة
وهو فاسد لا يستلزم اتحاد معنى اللفظين ... معرفة ونكرة ... لان الاستغراق ...
باعتبار ... النكرة هنا على ... لا يكون ... في المعنى ... المعرفة والنكرة

المعين لعدم تعدد ذاته والاستواء بينهما في المعنى بعارض وقوع النكرة على المعين لا يستلزم الاتحاد بينهما في الوضع
والممتنع الاتحاد بينهما وضعًا لا الاستواء بينهما بعارض الا ترى ان وجهك ووجه لك متساويان في المعنى بعارض وقوع
النكرة على المعين لعدم تعدد وجه المخاطب وان كانا مختلفين وضعًا وكذا راسك وراس لك وقلبك وقلب لك
وصدرك وصدر لك وجاءني رجل هو زيد ونحو ذلك على ان امتناع الاتحاد بين المعرفة والنكرة ايضا ممنوع
اذ قد يوجد الموافقة بين المعرفة والنكرة في المعنى كما في وجهك ووجه لك وراسك وراس لك فان كلًا منهما يفيد
التعريف وان كان مدلول ما منهما نكرة من حيث الوضع نعم يمتنع الاتحاد بينهما اذا كان من كل وجه وذا ههنا ممنوع
اذ الاتحاد ههنا من وجه وهو ان كلا منهما يفيد الاختصاص **خلافا لسيبويه** فانه ذهب الى ان كل
واحد من قوله ابا وغلامي وناصري مضافا الى الياء واللام زائدة لتاكيد الاضافة او لتاكيد اللام المقدرة و
ولا داء حق كلامه صورة النكرة وهو الذي اختاره صاحب المفصل ولا فساد في موافقة المعرفة والنكرة في المعنى
كما في وجهك ووجه لك وراسك وراس لك فان قيل لو كان مضافا يلزم عمل لا في المعرفة بدون الرفع والتكرير
وهو غير جائز قيل انه وان كان معرفة لكنه يشبه النكرة بصورة الفصل بين المضاف والمضاف اليه باللام فلا يلزم الرفع
والتكرير **ويحذف كثيرا** اي يحذف اسم لا حذفا كثيرا عن قيام قرينة قياسًا على حذف المبتداء لانه
هو المبتداء في الاصل كما **في نحو لا عليك اي لا باس عليك** والقرينة ههنا دخول لا على الحرف
هذا الكلام يقال لمن يخاف امرا ثم لما فرغ عن اسم لا شرع في بيان خبرها ولا عمي للبس فقال **خبر ما ولا**
المشبهتين بليس في النفي والدخول على الجملة الاسمية قوله خبرها مبتداء محذوف الخبر اي منه خبر
ما ولا وقوله **هو المسند بعد دخولهما** اي دخول ما ولا ابتداء كلام او مبتداء خبره المسند
وهو فصل واحترز بقوله المسند عما هو مسند اليه وقوله بعد دخولهما عما اذا كان مسندا بغير دخولهما كخبر
المبتداء ونحوه فان قيل يدخل في الحد يضرب في ما زيد يضرب الا فانه مسند بعد دخول ما وليس بخبر ما بل الخبر مجموع
الجملة قيل المراد بالمسند الذي اسند الى الاسم ما ولا فيخرج ذلك وفيه نظر لانه على هذا انتقض قوله بعد دخولهما مستدركا
فالاولى ان يقال انه يخرج بقصد الحيثية حيث لم يقصد في اسناده كونه بعد دخولهما فان قيل يدخل في الحد بعض
في نحو ما زيد رجلا يضربه ويضربه ليس بخبرها بل صفة خبرها قيل المراد بالمسند الذي هو غير تابع بدليل ذكر التوابع بعدها
فيخرج ذلك لانه تابع **وهي** اي انتصاب خبرهما ولا والتانيث باعتبار الخبر **هو لغة اهل الحجاز** وعند بني
تميم لا يعملان لان القياس في العامل ان يختص بالقبيل الذي يعمل فيه من الاسم والفعل ليكون متمكنا بثبوته في
مركزه كالجوازم والجوار وما ولا لا يختصان بقبيل واحد بل يدخلان في الاسم والفعل واهل الحجاز اعتبروا شبههما
بليس المختص بقبيل واحد وهو الاسم ثم لما فرغ عن بيان عملهما شرع في بيان ما يبطل به عملهما فقال **واذا زيدت**
ان مع ما بان زيدت بين ما واسمها لتاكيد النفي نحو ما ان زيد قائم وانما قيد بما لانها لا تزاد مع لا الا نادرا
او انتقض النفي بالا الموجبة للاثبات بعد النفي **او تقدم الخبر** اي خبرهما على اسمهما
نحو ما زيد الا قائم وما قائم زيد **بطل العمل** اي عمل ما ولا اما في نظر الى الشرط الاول
فلضعفهما وضعفهما فلا يترتب عليه حكمهما فلا ولان ينقلان مع الا بطل ما حصل فيه شبهه من ذلك اما في صورة

زيادة ان فللفصل بان بين ما ومعمولها مع ضعفه فى العمل واما فى صورة تقديم الخبر فلتغير الترتيب المالوف مع ضعفهما فى العمل واما فى صورة انتقاض النفى بالا فلانه عملها باعتبار الشبه بليس وذلك الشبه مبنى على النفى فينتفى بانتفاء النفى اذ الحكم ينتفى بانتفاء علته المخصوصة ادخرتها ونقل عن يونس جواز الاعمال مع الانتقاض تمسكا بقول الشاعر ؎ وما الدهر الا مجنونا باهله ؛ وما صاحب الحاجات الا معذبا واجيب بانه ليس فى البيت تنصيص على الاعمال لجواز ان يكون مجنونا محمولا على حذف الفعل اى وما الدهر الا يشبه مجنونا فيكون مفعولا لا خبرا او محمولا على حذف المضاف اى وما الدهر الا دوران مجنون او على جعلهما مصدرا فيهما وجعل التراكيب من باب ما زيد الا سيرا اى وما الدهر الا يدور دوران مجنون وما صاحب

الحاجات الا يعذب معذبا ثم لما فرغ عن بيان ما يبطل به عملها شرع فى بيان ما يبطل به عمل ما عطف على خبرها فقال **واذا عطف عليه** اى على خبرها **بموجب** بكسر الجيم اى بحرف مثبت اى بحرف يفيد اثبات النفى كبل ولكن فانه تنبيه ان الاثبات بعد النفى **فالرفع** اى فرفع المعطوف واجب بالحمل على محل الخبر اذ محله الرفع فى الاصل على الخبرية لبطلان عملها لانها عملت للمشابهة بليس فى النفى وقد بطلت بانتقاء النفى فيبطل عملها نحو ما زيد قايما بل قاعد او لكن قاعد ثم لما فرغ عن المنصوبات شرع فى المجرورات فقال **المجرورات** مبتداء او خبر مبتداء محذوف اى هذا ذكر المجرورات وهو فى **هو ما اشتمل** فصل او مبتداء وما خبر المجرورات او خبر هو اسم او معرف اشتمل **على علم المضاف اليه** وهو الجر والياء **وهو** اى المضاف اليه **كل اسم نسب اليه شئ بواسطة حرف الجر** اى حرف كان مما يلائم المحل وانما قال كل اسم تنبيها على ان المضاف اليه لا يكون الا اسما ونحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين ويوم ينفخ فى الصور بتاويل المصدر اى يوم نفع الصادقين ويوم النفخ فى الصور فيكون المراد بالاسم اعم من ان يكون حقيقة او حكما وانما قال شئ تنبيها على ان المضاف قد يكون اسما وقد يكون فعلا نحو غلام زيد ومررت بزيد وانا مار بزيد وانما قال بواسطة حرف الجر احترازا عما نسب اليه شئ لا بواسطة حرف الجر كنسبة الفعل الى الفاعل او المفعول به بلا واسطة وقوله **لفظا او تقديرا** خبر كان المحذوفة اى ملفوظا كان ذلك الحرف نحو مررت بزيد وانا مار بزيد او مقدرا نحو غلام زيد وخاتم فضة او تمييزا اى بواسطة للفظ حرف جر او تقديره وقال صاحب الرضى انه حال اى حال كون ذلك الحرف ملفوظا او مقدرا وفيه نظر لان وقوع المصدر حالا سماعى لا قياسى واجيب بان وقوعه حالا سماعى عند سيبويه وعند المبرد قياسى فهذا محمول على مذهبه وفيه نظر لان ذلك ليس بقياسى عنده مطلقا بل اذا كان المصدر من انواع عامله حتى جوز اتانى زيد سرعة ولم يجوز اتانى زيد ضحكا وههنا ليس كذلك واجيب بان العامل ههنا الواسطة لانه بمعنى التوسط ولا شك ان المصدر ان المذكوران من انواع التوسط لان توسط حرف الجر قد يكون لفظا وقد يكون تقديرا وقوله **مرادا** حال اى حال كون ذلك المقدر مرادا اى ظاهرا اثره اى مجرورا ما بعده وفيه نظر لانه على هذا يلزم الدور لاخذ المضاف اليه فى تعريف المجرور واخذ المجرور فى تعريف المضاف اليه واجيب بان تعريف المجرور بما ذكر لفظى لا حقيقى فلا توقف ولا دور وفى قوله مرادا احترازا عن نحو صمت يوم الجمعة فانه وان نسب الصوم اليه بالحرف المقدر وهو فى لكنه غير مراد اذ لو كان مرادا لظهر اثره وهو الجر ويظهر من هذا الكلام ان الجار المضاف اليه فى قوله غلام زيد وخاتم فضة بواسطة حرف الجر المقدر المراد كما هو مذهب الجمهور فان قيل يخرج من هذا الحد نحو

الحسن الوجه مما اضيف الى الفاعل من حيث ان الفاعل ليس من مداخل حرف الجر فلا وجه فيه لتقديرها قيل انه من باب
الاضافة الى المشبه بالمفعول بدليل ان فاعل الحسن ضمير كما قال المصنف فى الصفة المشبهة ومتى رفعت بها
فلا ضمير فيها والا ففيها ضمير الموصوف فلو كان من باب الاضافة الى الفاعل لزم تعدد الفاعل وانما اضيف الحسن
الى الوجه مع انه ليس بفاعل له لانه لما احتيج الى تبيين محل الحسن اضيف اليه وعلى هذا يمكن فيه تقدير من البيانية
كما فى خاتم فضة لان الحسن هو الوجه كما ان الخاتم هو الفضة حاصل الجواب ان الفاعل فى نحو الحسن الوجه بعد الاضافة
واضمار الفاعل خرج عن حيثية كونه فاعلا لفظا لئلا يلزم تعدد الفاعل فلا ضير فى تقدير حرف الجر فيه او يقال يمكن ان يقدر فيه اللام الزائدة
لضرورة تصحيح الجر اذ الاضافة الصورية تستدعى صورة اللام لا معناها اذ لا كانت معنوية ولا شك ان الفاعل عن ملاحظة حرف الجر الزائد كقوله تعالى وكفى بالله
شهيدا او يقال ان نحو حسن الوجه ملحق بنحو خاتم فضة فى تقدير من حيث ان الحسن هو الوجه كما ان الخاتم هو الفضة ويراد بتقدير حرف الجر حقيقة او حكما فالتقدير
الفاء للتفسير اى بتقدير حرف الجر **شرطه** اى شرط تقديرها ان يكون المضاف اسما لا فعلا ولا جملة لان تقدير الحرف حيث لا يشترط فيه ان يكون المضاف اسما نحو
مررت بزيد فقوله التقدير مبتداء وقوله شرطه مبتداء ثان وقوله ان يكون المضاف اسما خبر المبتداء الثانى والجملة خبر المبتداء
الاول اى شرطه كون المضاف اسما **مجردا تنوينه** مفعول ما لم يسم فاعله لقوله مجردا وهو صفة لقوله
اسما والعبارة محمولة على القلب والمقلوب مقبول عند السكاكى مطلقا سواء تضمن نكتة لطيفة او لا اى مجردا
هو عن تنوينه او ما يقوم مقامه من نونى التثنية والجمع **لاجلها** اى لاجل الاضافة كغلام زيد وضارب
عمرو وحسن الوجه وضاربا زيد وضاربوا زيد ولا يجوز الغلام زيد والضارب زيد لسقوط التنوين لاجل اللام لا لاجل
الاضافة ولقائل ان يقول يشكل ذلك فى نحو الحسن الوجه فانه جاز بالاتفاق مع سقوط التنوين لاجل اللام لا لاجل
الاضافة واجيب بان المراد بكونه مجردا تنوينه لاجل الاضافة حقيقة او حكما فلا يرد ذلك حيث حذف ما اضيف
اليه فاعله الذى كالجزء منه اذ الاصل الحسن وجهه والمضاف اليه قائم مقام التنوين فلما حذف من فاعل المضاف
فكانه حذف من المضاف لمكان الجزئية فان قيل يشكل ذلك فى نحو الضارب الرجل فانه جائز اتفاقا وان لم يكن
مجردا تنوينه لاجل الاضافة قيل القياس يقتضى عدم جوازه لكنه انما جاز حملا على الحسن الوجه على ما ياتى فكان فى
حكمه فان قيل يشكل ذلك فى نحو كم رجل وضاربك وحواج بيت الله حيث لم يكن فيها تنوين حتى تجرد لاجل الاضافة
قيل المراد بالتنوين اعم من ان يكون لفظا او تقديرا وهى مجردة عن التنوين التقديرى والمقدر كالملفوظ عندهم **و**
هى اى الاضافة بتقدير حرف الجر **معنوية** اى منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى فى المضاف تعريفا او
تخصيصا **ولفظية** اى منسوبة الى اللفظ اى ثابتة فى اللفظ دون المعنى **فالمعنوية** اى الاضافة
المعنوية **ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها** قوله مضافة صفة
قوله صفة فكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها يشير الى ان المضاف اما غير صفة اى اسم جامد نحو غلام
زيد وقيام عمرو او صفة لكنها مضافة الى غير معمولها نحو كريم البلد فان الكريم صفة غير مضافة الى معمولها فان البلد
ليس بمعمولها اذ لا يقال كرم البلد بل يقال كرم من فى البلد وكذلك مصارع مصر فان مصارع صفة غير مضافة الى معمولها
فان مصر ليس بمعموله وكذلك الاضافة فى هذا ضارب زيد امس فان المضاف اليه ليس بمعمول للمضاف فكان فى
قوله غير صفة احترازا عن نحو ضارب زيد والحسن الوجه لان المضاف صفة وفى قوله مضافة الى معمولها احترازا عن نحو

مصادر معمودكريم البلد لان المضاف صفة مضافة الى غير معمولها فان قيل ان حمل قوله ان يكون المضاف غير صفة على قوله فالمعنوية لايستقيم لان الاضافة المعنوية هو اضافة غير الصفة او الصفة الى غير معمولها لا كون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها قيل كلام الشيخ محمول على حذف مضاف من المبتداء او الخبر اى فعلامة المعنوية كون المضاف كذا او المعنوية ذات كون المضاف كذا ثم لما فرغ من بيان الاضافة المعنوية شرع فى بيان اقسامها فقال **وهى** اى الاضافة المعنوية **اما بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف وظرفه** اى فى المضاف اليه الذى عدا لجنس المضاف وظرفه اعنى اذا لم يكن المضاف اليه من جنس المضاف ولا ظرفه وهو ما كان المضاف اليه مباين المضاف نحو غلام زيد او اخص منه مطلقا نحو يوم الاحد وعلم الفقه **او بمعنى من فى جنس المضاف** اى فى المضاف اليه الذى هو جنس للمضاف اراد يكون المضاف اليه جنساً للمضاف ان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه كخاتم فضة فان الخاتم قد يكون من فضة وقد لا يكون وكذا الفضة قد يكون خاتما وقد لا يكون بخلاف ما اذا لم يكن كذلك بان يكون بينهما مباينة او كان المضاف اعم من المضاف اليه مطلقا فحينئذ يكون الاضافة بمعنى اللام كغلام زيد ويوم الاحد وعلم الفقه فان بين الغلام وزيد تباين وبين اليوم والاحد عموما وخصوصا مطلقا فان اليوم قد يكون احدا وقد لا يكون والاحد لا يكون الا يوما وكذا بين العلم والفقه فان العلم قد يكون فقها وقد لا يكون والفقه لا يكون الا علما اما اذا كان المضاف اخص من المضاف اليه مطلقا كاحد اليوم او مساويا له كليث اسد فلا اضافة ممتنعة وما ذكرنا ههنا ان المراد بكون المضاف اليه جنساً للمضاف ان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه فهو معنى ما قال بعض المحققين من ان المراد بكون المضاف اليه جنسا للمضاف ان يصح اطلاق المضاف اليه على المضاف وعلى غيره ايضا كما يصح اطلاق الفضة على الخاتم وغيره فيكون الاضافة فى بعض القوم بمعنى اللام حيث لم يصح اطلاق المضاف اليه على المضاف اذ المراد بالقوم الكل والكل لا يطلق على بعضه وكذا الاضافة فى ربع القوم وثلث ديار زيد ووجهه والاضافة فى يوم الاجل وعلم الفقه وجميع القوم وعين زيد وطور سيناء وسعيد كرز ايضا بمعنى اللام حيث لم يصح اطلاق المضاف اليه على غير المضاف وهذا ظاهر لا يحتاج الى البيان **او بمعنى فى فى ظرفه** اى فى المضاف اليه الذى هو ظرف المضاف سواء كان ظرف زمان او ظرف مكان نحو ضرب اليوم وقتيل كربلا **وهو قليل** اى كون الاضافة بمعنى فى قليل فى الاستعمال والاولى ان يجعل الاضافة الى الظرف ايضا بمعنى اللام كما ذهب اليه بعض المحققون لان ادنى ملابسة واختصاصه يكفى فى الاضافة بمعنى اللام كما فى سائر اصناف الاضافة بادنى ملابسة فيكون معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه كقولك كوكب الخرقاء لسهيل اى كوكب له اختصاص بالمرأة الخرقاء بملابسة انها تشتغل بالتهيئة فى الصيف لاسباب الشتاء عند طلوعه لا قبله كما هو شان النساء الحذق المتقنة للامور فى احيانها فاعرف والانحصار الاضافة المعنوية على الاقسام الثلثة المذكورة استقرائى لا عقلى والا لازادت الاقسام على الثلثة وقيل انما انحصرت على هذه الاقسام الثلثة لان هذه الاضافة اما تخصيص المضاف بالمضاف اليه او تبيينه او ظرفية المضاف اليه للمضاف وهذه الحروف وضعت لهذه المعانى فكانت هى المعينة للتقدير **مثل غلام زيد** مثال الاضافة بمعنى اللام **وخاتم فضة** مثال الاضافة بمعنى من **وضرب اليوم** مثال الاضافة بمعنى فى

فان قيل الاضافة اللفظية ايضا مخصوصة على هذه الاقسام الثلثة نحو ضارب زيد وحسن الوجه وسارق الليلة فما وجه تخصيص الاضافة المعنوية بها قيل حرف الاضافة في الاضافة اللفظية غير مخصوصة في الثلث المذكورة بل يقدر بحسب اقتضاء تعدي اسم الفاعل والمفعول كاللام في بالغ البلد وعند عدم اقتضائه كما في حسن الوجه وضاربي نقدر اللام الزائدة لضرورة تصحيح الجر لما ذكرنا ان الاضافة الصورية تستدعي صورة اللام لا معناه والا لكانت معنوية او يقال لا نسلم ان حرف الاضافة مقدر فيهما بل نحو ضارب زيد ملحق بنحو غلام زيد في تقدير اللام ونحو حسن الوجه ملحق بنحو خاتم فضة في تقدير من ونحو سارق الليلة ملحق بنحو ضرب اليوم في تقدير في فعلى هذا يراد بتقدير حرف الجر في تعريف المضاف اليه حقيقة او حكما وزعم بعض الشارحين ان هذا على مذهب الجمهور وهو الذي اختاره المصنف اما على مذهب من قال ان العامل في المضاف اليه هو المضاف فلا حاجة الى تقدير حرف الجر وفيه نظر لان الكلام على ما قال ابو علي لا يعمل في هذا الباب لانه نائبه عن حرف الجر فاذا لم يكن في حرف الجر مقدرا كيف ينوب الكلام عنه ويمكن ان يجاب عنه بان عمل الجر لمشابهته للمضاف الحقيقي في تجريده عن التنوين او النون لاجل الاضافة حقيقة او حكما **وتفيد** الاضافة المعنوية سواء كانت بمعنى اللام او بمعنى من او بمعنى في **تعريفا مع المعرفة** اي تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرف نحو غلام زيد لسراية التعريف اليه من المضاف اليه لكمال الاتصال والامتزاج بينهما فان المضاف اليه نزل منزلة تنوين المضاف الذي لا يتصور فيه الانفصال فيجب ان يسري اليه تعريف المضاف اليه كسراية التانيث في قولهم سقطت بعض اناملي فيراد بالمضاف المعهود فاذا قلت غلام زيد يراد به واحد من غلام له مزيد خصوصية بزيد اما بكونه اعظم غلمانه او اشهرهم بكونه غلاما له او معهودا بينك وبين مخاطبك بحسب الخارج او الذهن ويجيء لغير معين على خلاف وضع الاضافة الا في غير ومثل فانهما لا يتعرفان وان اضيفا الى المعرفة لتوغلهما في الابهام اللهم الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد فقط او مثل مشتهر فحينئذ يتعرف لعدم الابهام نحو عليك بالحركة غير السكون وفلان مثل حاتم والا في حسبك وشرعك وكفيك ونحوها فانها ايضا لا يتعرف لكونها بمعنى الفعل اي بمعنى كفاك والا في واحد امه وشبهه نحو هو عبد بطنه عند البعض خلافا للاكثر لانه بتاويل كريم ولئيم يقال فلان واحد امه اي كريم وفلان عبد بطنه اي لئيم فكان نكرة وعلل بعضهم بعود الضمير المضاف اليه الى المضاف وفيه نظر لان هذا التعليل يوجب ان يكون نحو فلان صلاء بلده وفرس قبيلته كذلك ولم يقل به احد **وتفيد تخصيصا مع النكرة** اي مع المضاف اليه المنكر نحو غلام رجل وذلك لان الاضافة الى النكرة تفيد تقليل الشيوع فانك اذا قلت غلام كان شايعا في امته فاذا قلت غلام رجل زال عنه بعض الشيوع حيث لم يبق صالحا لان يكون غلام امرأة فحصل التخصيص وقل الشيوع الثابت في النكرة **وشرطها** اي شرط الاضافة المعنوية **تجريد المضاف من التعريف** لم يقل من حرف التعريف ليتناول العلم ونحوه من المعارف فان قيل التجريد يقتضي سبق الوجود ولم يكن في نحو غلام زيد تعريف حتى جرد منه قيل المراد بتجريد المضاف من التعريف اخلاؤه منه حقيقة بان كان ذا لام فحذف لامه او علما فيأول بالنكرة او حكما كما في غلام زيد بتنزيل الممكن منزلة المتحقق كقولهم ضيق فم الركية وسبحان الذي صغر جسم البعوض وكبر جسم الفيل والمختصر التجريد مثلا لتصحيح الاضافة لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة بان قيل الغلام رجل لكان طلبا للادنى وهو التخصيص

مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت الى المعرفة نحو غلام زيد يلزم تحصيل الحاصل وهو محال فالمراد في الامثلة
تعريفها لا تخصيصها كانت ضايعة فان قيل يجوز ان يكون المضاف اليه اعرف من المضاف فاضافة المعرفة تفيد المضاف حصول
رتبة المضاف اليه في التعريف فيصير ذو اللام اذا اضيف الى العلم او الضمير في حكمه فلا يكون ضايعة ولا يلزم تحصيل
الحاصل قيل هذا فائدة تابعة فلا يعتبر بدون اصل التعريف او يقال لما انتفى ازدياد المرتبة في الاضافة الى
المساوي حمل عليه صورة الاضافة الى الاعرف نحو الغلام زيد والغلام هذا طرداً للباب فان قيل لا فرق بين اضافة
المعرفة وبين جعلها علما نحو سحيم والصعق والفرزدق وابن داران واي كراع في لزوم تعريف المعرف مع اختلاف جهتي
التعريف وازدياد المرتبة اذا كان المضاف اليه اعرف فما بالهم جوزوا هذا دون ذلك قيل بل بينهما فرق وهو ان المعرف
باللام والاضافة نحو الفرزدق وابن داران اذا جعل علما يقصد بذلك العلم التعريف ويكتفى بالتعريف الاصلي باللام والاضافة
لان التعريف في العلم بالقصد لا بالآلة وخلع التعريف القصدي يمكن لانه غير وضعي فجاز للمتكلم تغييره بما يحصل بقصده فلا يلزم
تعريف المعرف بخلاف التعريف باللام فانه بالآلة دون القصد ولا يمكن خلع التعريف منهما مع قيامها الا انه وضعي
فلا مجال للمتكلم في تغييره فلا يجوز اضافة المعرف باللام لانه يستلزم تعريف المعرف ولهذا المعنى جوز نداء الاعلام
لامكان خلع التعريف عنها ومنعوا نداء المعرف باللام لامتناع ذلك ولقايل ان يقول فلماذا لم يجز اضافة الاعلام
بخلع التعريف العلمي او الاكتفاء بالتعريف الاصلي بالاضافة ولماذا جوز نداء المضاف وهو معرف بالاضافة وخلع
التعريف الاضافي عن الاضافة مع قيام الاضافة غير ممكن واجيب عنه بان الاضافة على الاطلاق ليست بموجبة
للتعريف الاضافي وضعا كاللام فكانت قاصرة لم يقو قوة الآلة الموضوعة لهذا المعنى فجوزوا اجتماع حرف النداء
والاضافة دون اللام لئلا يلزم التسوية بين القوي والضعيف **وما اجازه الكوفيون من**
عدم تجريد المضاف منه في التعريف في كل عدد مضاف الى معدود نحو **الثلاثة الاثواب وشبهه**
نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار متمسكين بان المضاف والمضاف اليه واحد فيما صدقا عليه فان الخمسة
هي الدينار فلما كان المضاف في الاعداد هو المضاف اليه كانا بمنزلة ذات واحد فلم يحصل التعريف في
المضاف بواسطة المضاف اليه اذ المعرف شرطه ان يكون مغايرا للمعرف فاذا اراد التعريف ادخل حرف التعريف
في الجزء الاول لانه محل التعريف لان المقصود تعريف العدد دون المعدود كما في خمسة عشر لم يدخل الثاني عشر
لانه المقصود بالذات في الحقيقة اذ المقصود الاصلي المعدود دون العدد وهذا اعني التمسك بالاتحاد بينهما فيما
صدقا عليه غير صحيح لانه يلزم جواز الخاتم الفضة ايضا لوجود الاتحاد بينهما فيما صدقا عليه فان الخاتم هو الفضة
ولم يقل بجوازه احد ثم قوله ما مبتداء وخبره قوله **ضعيف** اي ما اجازه الكوفيون من كذا فهو ضعيف
لانه خلاف القياس وخلاف استعمال الفصحاء اما الاول فلانه يلزم ما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل واما الثاني فلان
استعمال الفصحاء فما ثبت منهم من عدم استعمال اضافة العدد الى المعدود مع اللام كقول الفرزدق شعر ما زال
مذ عقدت يداه ازاره * فسما فادرك خمسة الاشبار وغير ذلك واما في الحديث قوله عليه السلام ما سلف
بالالف دينار فمحمول على البدل دون الاضافة ثم لما فرغ عن بيان الاضافة المعنوية شرع في بيان اضافة
اللفظية **والاضافة اللفظية ان يكون صفة** وهي اسم الفاعل والمفعول والصفة

المشبهة **مضافة الى معمولها** اراد بالمعمول ان يكون مجرورا لفظا او مرفوعا او منصوبا معنى وفى قوله ان يكون صفة احتراز عما اذا لم يكن صفة كغلام زيد فانه اضافة معنوية وفى قوله مضافة الى معمولها عما اذا كانت الصفة مضافة الى غير معمولها نحو مصارع مصر وكريم البلد وضارب زيد امس فانه اضافة معنوية اعلم ان حمل قوله ان يكون صفة على قوله

اللفظية لا يستقيم لانه حذف المضاف من المبتدا او الخبر اى علامة الاضافة اللفظية كون المضاف صفة او اللفظية ذات كون المضاف صفة **نحو ضارب زيد** اضافة اسم الفاعل الى المفعول **وحسن الوجه** اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ثم اعلم ان اضافة الصفة المشبهة ابدا لفظية لانها ابدا عاملة وكذا اضافة اسمى الفاعل والمفعول الى فاعلهما السببى ابدا لفظية لجواز عملها فيه مطلقا سواء كان بمعنى الاستقبال نحو زيد مسعود وجهه او بمعنى الماضى نحو زيد خارج ابوه امس وذلك لان ادنى مشابهة الفعل يكفى لرفع لشدة الاختصاص به واما اضافتهما الى المفعول فانما يكون لفظية اذا كانا بمعنى الحال والاستقبال **ولا تفيد** الاضافة اللفظية فائدة **الا تخفيفا فى اللفظ** اى فى لفظ المضاف بحذف التنوين ونونى التثنية والجمع حقيقة او حكما كما ذكرنا فى نحو الحسن الوجه والتخفيف بحذف التنوين المقدر فى نحو حواج بيت الله وضاربك تخفيف فى اللفظ حكما اذ المقدر كالملفوظ ولا تفيد تعريفا ولا تخصيصا لانها فى تقدير الانفصال لان ما هو مجرور فى اللفظ مرفوع او منصوب فى المعنى نحو حسن الوجه وضارب زيد فان قيل يرد عليه مررت برجل ضارب امرأة فانه اضافة لفظية وقد افادت تخصيصا فكيف يصح الحصر قيل انها لم تفد تخصيصا عند الاضافة بل هو حاصل قبلها بخلاف مررت بغلام رجل فان الاضافة تفيد تخصيصا عند الاضافة فان قيل ما فائدة قوله فى اللفظ قيل فائدته الاشارة الى وجه التسمية او تحقيق التقابل بين الاضافة اللفظية والمعنوية صريحا **ومن ثم** اى من اجل ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا **جاز مررت برجل حسن الوجه** لحصول المطابقة بين الصفة والموصوف تنكيرا حيث لم تفد الاضافة اللفظية تعريفا ولو افادت التعريف لامتنع لعدم المطابقة بينهما فان قيل ثم اشارة الى الحصر المذكور وجواز هذا الكلام يبتنى على عدم افادة التعريف لا على الحصر المذكور حيث لا تعلق له لعدم افادتها التخصيص قيل كلمة ثم هٰهنا اشارة الى ما هو المفهوم من الحصر المذكور لانه لما قال لا تفيد الا تخفيفا فهم منه انها لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فهذا تفريع على انها لا تفيد تعريفا اى من اجل ان الاضافة اللفظية لا تفيد تعريفا جاز هذا الكلام **وامتنع مررت بزيد حسن الوجه** لعدم حصول المطابقة بين الصفة والموصوف لان الموصوف معرفة والصفة نكرة لان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا ولو افادت التعريف لجاز ذلك لحصول المطابقة بينهما **وجاز الضاربا زيد** لحصول التخفيف بحذف نون التثنية **والضاربو زيد** لحصول التخفيف بحذف نون الجمع **وامتنع الضارب زيد** لعدم حصول التخفيف بهذه الاضافة اذ التنوين حذف لاجل اللام فلم يحصل بالاضافة تخفيف وكذا امتنع الحسن وجهه والحسن وجه بالاضافة ونحو ذلك لعدم التخفيف مع ان الثانى يتضمن اضافة المعرفة الى النكرة ايضا فان قيل لم لم يجعل الضارب زيد

على ضارب زيد كما حمل الضاربك على ضاربك قيل لو حمل على ذلك لم يبق لاشتراط التخفيف فايدة في صورة ما

خلافاً للفراء اى يخالف هذا القول خلافاً للفراء فانه اجاز ذلك قولك بتقدم الاضافة على اللام فحصل التخفيف فى الاضافة قبل ادخال اللام ثم ادخلت اللام التعريف واجيب بان الاضافة على هذا تكون ضايعة بقاء وان كانت مفيدة ابتداء فيلزم بعد ادخال اللام عليه عدم بقايها او الرجوع الى النصب الذى هو الاصل لزوال ما عرضت الاضافة لاجله بيانه ان الاصل فى ضارب زيد النصب وانما عرضت الاضافة لاجل التخفيف فاذا زال التخفيف بادخال اللام لزم ان يترك الاضافة ويصار الى الاصل على ان القول بتاخر اللام المتقدم منه لفظا وهنا مجرد الدعوى لمخالفة الظاهر

وضعف قوله الاعشى **الواهب المائة الهجان وعبدها** عوذاً تزجى خلفها اطفالها يكون هذا الكلام باعتبار عطف قوله وعبدها على قوله المائة من باب الضارب زيد والحسن وجه اذ المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها وان كان قوله الواهب المائة من باب الضارب الرجل المحمول على الحسن الوجه على ما يأتى عليه فان قيل المعطوف فى حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع فيلزم امتناعه دون ضعفه قيل لما كان التابع بحيث قد يحتمل فيه ما لا يحتمل فى المتبوع كما فى رب شاة وسخلتها ويا زيد والحارث ونحو ذلك حيث لا يجوز رب سخلتها ويا الحارث لامتناع دخول حرف النداء على ما فيه الالف واللام وامتناع دخول رب على المعرفة احتمل الجواز كما ذهب اليه سيبويه فحكم بضعفه دون امتناعه ولقايل ان يقول لما كان المعطوف بحيث قد يحتمل فيه ما لا يحتمل فى المعطوف عليه لزم ان لا يحكم بضعفه ايضا كما لا يحكم بضعف المثالين المستشهدين ولو حكم بضعفه لزم ان يحكم بضعفهما ايضا لانه مثلهما فما السر فى ان يحكم بضعفه دونهما واجيب بان عدم الضعف فى يا زيد والحارث باعتبار ان حرف النداء ضعيف فى افادة التعريف فيجوز ان يكون ما عطف على المنادى محلى باللام او باعتبار ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه الا فيما يختص بالمعطوف عليه والتجريد عن اللام مختص بالمنادى لئلا يجتمع الة التعريف فلا يتعدى الى ما عطف عليه وعدم الضعف فى رب شاة وسخلتها باعتبار ان الاضافة فى حكم الانفصال لعدم قصد التعيين اى رب شاة وسخلة لها فيجوز دخول رب عليه او باعتبار ان الضمير فى سخلتها نكرة لانه عايد الى نكرة غير مختصة بحكم من الاحكام كالضمير فى ربه رجلا بخلاف ما اذا كان عايد الى نكرة مختصة بحكم من الاحكام نحو جاءنى رجل فضربته فانه معرفة لان الضمير عايد الى هذا الرجل الجائى دون غيره كذا فى الرضى والحباب ثم ضعف هذا الكلام على تقدير جر وعبدها اما اذا نصب حملا على محل المائة او على انه مفعول معه فلم يكن ضعيفا فاذا عرفت هذا فلنرجع الى حل البيت فنقول قوله الواهب المائة اضافة اسم الفاعل الى المفعول به اى الذى يهب المائة الهجان وهى النوق البيض وهى صفة المائة او بدل منه وقوله وعبدها عطف على المائة اى عبد تلك المائة والمراد بعبدها راعيها على الاستعارة اذ الراعى قايم بخدمة المواشى كما ان العبد قايم بخدمة المولى او على الحقيقة والاضافة بادنى ملابسة ككوكب الخرقاء وخذ طرفك وقوله عوذا حال اى حال كون تلك المائة حديثات النتاج قوله تزجى اى تساق

وانما جاز الضارب الرجل جواب سوال وهو ان يقال جاز الضارب الرجل مع انتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام دون الاضافة فاجاب بان القياس كان يقتضى عدم جوازه لكنه انما جاز **حملاً على** الوجه **المختار فى الحسن الوجه** وهو جر الوجه بالاضافة المفيدة +

للتخفيف بحذف الضمير عن الفاعل الذي هو كالجزء منه اذ الاصل الحسن وجهه ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام كما جاز الحسن الوجه بالنصب حملا على الضارب الرجل بالنصب لا في ك باستقضاء الاضافة اللفظية عن التخفيف وانما ماثله المضاف لان فيه وجهين آخرين وهما رفع الوجه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول ووجه كون الجر مختارا سيجيء في الصفة المشبهة ان شاء الله تعالى قوله حملا مفعول له الفعل المفهوم اي انما جوزنا حملا او لقوله جاز بجعله مصدرا مجهولا والا يجوز على اللام لعدم اتحاد الفاعل الفعل المعلل وفاعل المفعول له لان الحامل النحوي والجائز هذه المسئلة المذكورة **وانما جاز الضاربك وشبهه** نحو الضاربه جواب سوال آخر وهو ان يقال جاز الضاربك وشبهه على الاضافة مع عدم التخفيف لان سقوط التنوين لاجل اللام دون الاضافة وهذا **فيمن قال** اي في قول من قال وهو سيبويه ومن تابعه **انه** اي ان الضاربك **مضاف** دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير فانه لا يجتمع هو والتنوين فاحتاج لان القياس كان يقتضي عدم جوازه لكنه انما جاز **حملا على ضاربك** واضافة تفيد حذف التنوين المقدرة اذ التنوين الساقطة لاتصال الضمير في حكم عن اللام والاضافة مقدرة فاذا اعتبر الاضافة سقطت من المقدر فحصل التخفيف في اللفظ حكما اذ المقدر كالملفوظ ووجه الحمل مشاركتهما في حذف التنوين قبل الاضافة فان قيل ما الدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك لاتصال الضمير دون الاضافة وهلا قيل انما سقطت للاضافة حتى كان التخفيف فيه بحذف التنوين المحققة قيل لو سقطت بالاضافة لكان ينبغي ان يتصور الانفصال كما في ضارب زيد فلما لم يتصور الانفصال علم انما سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة فكان التخفيف فيه بحذف التنوين المقدرة **ولا يضاف موصوف الى صفة** لئلا يلزم الجمع بين الضدين لان الصفة من حيث انها صفة يجب ان تكون تابعة للموصوف في الاعراب فلو كانت مضافا اليها كانت مجرورة فلم يجب متابعتها للموصوف في الاعراب فيؤدي الى ان تكون تابعة وغير تابعة وهو باطل ولان الموصوف يلزم ان يكون اخص او مساويا والمضاف يلزم ان يكون اعم او مباينا ولا يجوز ان يكون اخص او مساويا على ما سبق ذكره **ولا يضاف صفة الى موصوفها** لان اضافتها الى موصوفها يستلزم تقدم الصفة على موصوفها او تأخر المضاف عن المضاف اليه وكلاهما ممتنعان **ومثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء** جواب سوال يرد على قوله ولا يضاف موصوف الى الصفة وهو ان يقال ان الجامع والغربي والاولى والحمقاء صفات حيث يقال المسجد الجامع والجانب الغربي والصلوة الاولى والبقلة الحمقاء وقد اضيف اليها موصوفاتها فاجاب بان ذلك **متأول بحذف** الموصوف من المضاف اليه اي مسجد الوقت الجامع وذلك الوقت يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس في مسجد الصلوة وجانب المكان الغربي وصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء وانما اضيفت البقلة الى الحبة لانها تنبت من الحبة فانما وصفت هذه الحبة بالحمق لانها تنبت في سبيل المختلف السيل فكان نبتها في سبيل للماء حمق منها **ومثل جرد قطيفة واخلاق ثياب** جواب سوال يرد على قوله ولا صفة الى موصوفها وهو ان يقال ان الجرد

والاخلاق صفتان للقطيفة والثياب حيث يقال قطيفة جرد وثياب اخلاق وقد اضيفتا الى موصوفهما فاجاب
بان ذلك **متاول** بحذف الموصوف من المضاف و يرد للمضاف اليه من مثل ذلك الموصوف لبيان المضاف
تلخيصه حيث يبقى مبهما بعد حذف موصوفها فاصله قطيفة جرد وثياب اخلاق فحذف الموصوف فبقي الصفة
مبهمة يحتمل ان تكون صفة لموصوف اخر فاضيفت الى ما كان موصوفا للتلخيص والبيان بقطع النظر عن كونه موصوفا
وهذا كما قيل في قول النابغة والمؤمن العايذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند ان الطير بيان
وتلخيص للعايذات بقطع النظر عن كونه موصوفا لا بتقدير الصفة على الموصوف فيكون الاضافة في جرد قطيفة واخلاق ثياب من
باب اضافة الاعم الى الاخص تلخيصا وبيانا مثل خاتم فضة لا من باب اضافة الصفة الى موصوفها هذا ما
ذكر في الحواشي وتوضيحه ان الجرد ليس صفة للقطيفة وكذا الاخلاق ليس صفة للثياب وان كان صفة في قولنا
قطيفة جرد وثياب اخلاق لانه لما حذف الموصوف استعمل الصفة مقامه استغنى عن ايراد الموصوف
فصار في الاستعمال كانه غير صفة بمنزلة خاتم حصل الابهام وهو ان الجرد من اي جنس هو وان الاخلاق من اي جنس
هو مثل خاتم في انه من اي جنس هو فاضافوا الى الجنس الذي تبين به كما اضافوا خاتما الى فضة وهو ما كان موصوفا لهما
في الاصل تلخيصا وبيانا لا بالنظر الى انها اضافة الصفة الى موصوفها فقالوا جرد قطيفة واخلاق ثياب فحصل التاويل
ان جردا واخلاقا بعد حذف موصوفهما واقامتهما مقام موصوفهما متاول بان هما غير صفتين فلم يلزم اضافة الصفة
الى موصوفها فان قلت لما كانوا محتاجين الى اتيان الموصوف ترفعا للابهام فلم لم يبق الكلام على اصله كفاية لمؤنة الحذف
ثم الرد قلت هذا الاحتياج ما كان الا عرض بعد طول العهد المنسي للموصوف المحذوف واما عند قرب العهد بحذف الموصوف
فانما كانت الاذهان شاعرة بالموصوف فلم يقع الابهام اذ ذلك حتى لو كان الابهام اول وهلة لما غير
الكلام عن اصله فان قلت بعد الابهام هلا رد الكلام الى اصله قلت لان الصفة كانها خرجت بطول الاستعمال عن
كونها صفة فلم تحتج الى الموصوف بل احتاجت الى التبيين والبيان بالاضافة وهو الاصل ثم الجرد بمعنى المجرد وهو العريان
والقطيفة كساء له خمل كثير ومعنى قطيفة جرد قطيفة منجردة مجردة عن الخمل اي ذهب خملها من كثرة اخلاقها والاخلاق
بفتح الهمزة جمع خلق بفتحتين **ولا يضاف اسم مماثل للمضاف** في **اليه** اي لما يصير مضافا
اليه على تقدير الاضافة **في العموم** ظرف لقوله مماثل اي مماثل به في العموم **والخصوص**
بان يصدق كل واحد منهما على ما يصدق عليه الاخر يعني لا يضاف احد الاسمين المماثلين في العموم والخصوص الى الاخر سواء
كانا متساويين كانسان وناطق او مترادفين **كليث واسد** مثال للمترادفين من الاعيان **و**
حبس ومنع مثال المترادفين من المعاني فلا يقال ليث الاسد ولا منع الحبس فان قيل قد جاء
اضافة الليوث الى الاسد بضم الهمزة وسكون السين في قول كعب بن زهير ليوث الاسد قيل هو متاول
معناه ليوث كاملة من بين الليوث بحيث انما ليوث بالنسبة الى ساير الليوث كما يقال هؤلاء خواص الخواص واشراف
الاشراف **لعدم الفايدة** المطلوبة من الاضافة وهو التعريف والتخصيص لامتناع كون الشي
معرفا لنفسه ومتخصصا بنفسه وهذا القيد اعني قوله لعدم الفايدة علة لما تضمنه قوله لا يضاف اي منعت
اضافة اسم مماثل للمضاف اليه لعدم الفائدة ولا يفسد المعنى بتوجه النفي الى القيد وبقاء اصل الفعل

مثبتا وهذا بخلاف كل دراهم وعين الشيء اللام للعهد اي عين ذلك الشيء
فانه اي الفاء للتعليل اي فان المضاف اليه لا يماثل المضاف في العموم والخصوص بل يختص فان الكل
اعم من الدراهم والعين اعم من الشيء لان الكل قبل الاضافة جاز ان يكون دراهم او دنانير او غيرهما والعين قبل
الاضافة يحتمل الموجود والمعدوم وبعد الاضافة يختص الكل بالدراهم والعين بالموجود لان الشيء لا يطلق الا
على الموجود فكان المضاف عاما والمضاف اليه خاصا فلا يكون من باب اضافة احد المتماثلين الى الآخر وقولهم
سعيد كرز ونحوه مما اضيف الاسم الى اللقب كرز وبطة وقيس قفة جواب ما يقال ان سعيد
يماثل كرزا في المفهوم من حيث انهما علمان لشخص واحد وتقرير الجواب انه متأول بارادة المفهوم
او المسمى بالاول واللفظ او الاسم بالثاني فاذا قلت جاءني سعيد كرز فكانك قلت جاءني مفهوم هذا اللفظ او مسمى
هذا الاسم اي جاءني سعيد المسمى باسم كرز فهو في الحقيقة اضافة الشيء الى غيره لان مفهوم اللفظ غير
اللفظ ومسمى الاسم غير الاسم ثم قوله وقولهم مبتدأ وقوله متأول الخبر وقوله سعيد كرز مفعول قولهم او بدل
منه واذا اضيف الاسم الصحيح المراد بالصحيح في كلام النحاة ما ليس في آخره حرف علة
نحو غلام وثوب ودار وغير ذلك لان بحثهم يقع عن اواخر الكلام او الملحق به اي بالصحيح والمراد بالملحق
بالصحيح ما آخره واو او ياء قبله ساكن كدلو وظبي وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا يثقل
عليها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكون في الوقوع موقع استراحة
اللسان ولا يثقل عليها الحركة بعد السكون يعني في ابتداء التلفظ ابتدائه كانت لقوة المتكلم في الابتداء كان هذا الحرف يقع
عليها بعد استراحة اللسان فيحتمل الحركة نحو وصول وتبشير ووقاية ونحو ذلك قلنا بعد السكون لا يثقل عليها الحركة اية
حركة كانت وقوله الى ياء المتكلم متعلق بقوله اضيف وقوله كسر آخره جزاء لقوله واذا اضيف
اي كسر آخر ذلك الاسم وهو الحرف الذي وقع قبل الياء لموافقة الياء نحو غلامي ودلوي وظبيي والياء
مفتوحة الجملة الاسمية حال او عطف الاسمية على الفعلية بارادة الثبوت في الثانية على نحو لا يالف
الدرهم المضروب صرتنا لكن يمر عليها وهو منطلق فان الجملة الاسمية وهي قوله وهو منطلق معطوف على
الجملة الفعلية وهي يمر عليها بارادة الثبوت في الثانية ولو لم يرد الثبوت لكان المعنى لكن يمر عليها وهو يمر لان
الانطلاق هو المرور فكذا هنا اريد بالثانية الثبوت فيحسن عطف الاسمية على الفعلية وانما فتحت الياء لان الاصل
في الكلمة المبنية على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة ككاف التشبيه وواو العطف وقاية
حكما ككاف الضمير في اكرمتك والياء في غلامي ودلوي وظبيي كذلك والاصل فيما يبنى على الحركة الفتح للخفة او
ساكنة للتخفيف ثم لما فرغ عن بيان حكم الاسم الصحيح شرع في بيان حكم المقصور والمنقوص فقال فان
كان آخره اي آخر الاسم المضاف الى الياء المتكلم الفا مطلقا سواء كانت للتثنية او لغيرها ثبتت
تلك الالف عند الاضافة نحو عصاي ورحاي وغلاماي لعدم الموجب للانقلاب و
هذيل بضم الهاء وفتح الذال اسم قبيلة تقلبها اي الالف التي كانت في آخر المضاف الى ياء
المتكلم حال كونها كائنة لغير التثنية ياء وتدغم تلك الياء المبدلة من الالف في ياء المتكلم

...رحى لانهم لما ارادوا كسر الالف قبل ياء المتكلم لمشاكلة الياء لم يمكن فقلبوا الالف ياء فاجتمع متجانسان فادغموا

... بخلاف ما اذا كانت للتثنية فانهم يثبتونها فيقولون غلاماي وذلك لان الف التثنية علامة الرفع فلو قلبوها ياء لالتبس المرفوع بالمنصوب

والمجرور **وان كان** اي اخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم **ياء** سواء كانت الياء للتثنية او الجمع او لغيرهما **ادغمت** تلك الياء في ياء المتكلم لاجتماع

المثلين نحو مسلمي بفتح الميم ومسلمي بكسر الميم وقاضي وانما عاد المحذوف في قاضي لان بالاضافة سقطت التنوين التي يلزم منه ومن الياء

اجتماع الساكنين **وان كان** اي اخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم **واوا ساكنة قلبت ياء وادغمت** تلك الياء المبدلة

من الواو في ياء المتكلم لاجتماع الواو والياء وسبق احدهما بالسكون نحو مسلمي في الاصل مسلموي فاعل اعلال مرمي **وفتحت الياء**

اي ياء المتكلم في الصور الثلث المذكورة اي فيما كان اخره الفا او ياء او واوا لئلا يلتقي الساكنان اي للزوم التقاء الساكنين على تقدير السكون فيفتح تحرزا عن ذلك واختير الفتح للخفة **واما الاسماء الستة فاخي وابي** اي فيقال في اضافة اخ واب الى ياء المتكلم اخي وابي

بياء مخففة ولا يرد اللام المحذوفة وهي الواو كما لا يرد في غير الاضافة اجراء لهما بعد حذف حرف العلة نسيا منسيا مجرى الصحيح مثل يدي ودمي ولذا يلزم ان

يقول لا وجه لتقديم الاخ على الاب في الذكر اللهم الا ان يقال ان الاحتياج الى اضافة الاخ الى ياء المتكلم اكثر بالنسبة الى اضافة الاب اليها

واجاز ابو العباس **المبرد اخي وابي** بياء مشددة لرد الواو المحذوفة وقلبها ياء وادغامها في ياء المتكلم وانما يرد اجراء

لها مجرى اضافتهما الى الظاهر والى المضمر غير الياء نحو ابو زيد وابوه واخو زيد واخوه متمسكا بقول الشاعر وابي مالك ذو المجاز بدار فاسر اعنة

فاضيفا الى ياء المتكلم فصار ابوي واخوي ثم في العمل عند الاضافة الى ياء المتكلم كما بينا عند الاضافة الى غيرها واجيب بان الابي جمع في كلامه جمع السلامة

فان الاب يجمع كما يقال ابون وبنين وان كان ذلك شاذا كما قال الشاعر وقد بينا بالابينا فيحتمل ان يكون قوله ابي جمع سلامة مجرورا بالواو والفتحة ثم

اضيف الى ياء المتكلم فسقط نون الجمع وادغمت ياء الجمع في ياء الاضافة ومثل هذا الاحتمال يدفع التمسك به فان قيل الجمع بالواو والنون مختص

باعلام العقلاء وصفاتهم والاب ليس شيئا منهما قلنا ان مثل هذا الجمع قد جاء في الاسماء الناقصة التي عوض فيها من اللام كقلون وثبون وسنون جبرانا لما نقص منها

والاب منقوص مثلها فلا يستبعد جمعه كجمعها لكن هذا الجمع ليس بقياسي وان كان كثيرا اذ جزئيات كثيرة ثم المبرد انما يرد

المحذوف في اخي وابي فقط ولا يرد في غيرهما وهو رواية جار الله الزمخشري وروى ابن يعيش وابن مالك عنه الرد في اخي وابي و

هني **وتقول** في اضافة هن وحم الى ياء المتكلم **حمي وهني** بياء مخففة بلا رد المحذوف يعني ان حكمهما

حكم اخ واب وانما صرح هنا بلفظ تقول ولم يعطف على اخي وابي تحرزا عن نسبة الهن والحم الى نفسه ولو قال ويقال

حمي وهني لكان اولى للتحرز عن نسبتهما الى المخاطب ايضا مع ان اضافة الحم الى المخاطب غير صحيح لانه ابو الزوج فلا يضاف

الا الى الانثى اللهم الا ان يقال ان الرجل اذا قال حمي كان محمولا على حذف المضاف اي حم امراتي او يقال ان قوله و

تقول على صيغة الغائبة دون المخاطب بقرينة حمي اي وتقول قائلة **ويقال** في اضافة فم الى ياء المتكلم **في**

بكسر الفاء وتشديد الياء **في الاكثر** والافصح رد الواو المحذوفة وقلبها ياء وادغامها في ياء المتكلم وانما قلبت الواو

ميما في المفرد لاجل الضرورة وذلك ان اصل فم فوه بدليل افواه فحذفت الهاء لمشابهتها حروف العلة ثم ابدلت الواو

ميما لقرب مخرجهما ولو لم تقلب الواو ميما لقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فوجب حذف الالف لالتقاء

الساكنين وهما الالف والتنوين فيبقى الاسم المعرب على حرف واحد وهذه الضرورة مفقودة في حال الاضافة

لعدم موجب حذفها وهو التقاء الساكنين فترد الى الاصل ولا تقلب ميما **وقيل فمي** بقلب الواو

ميما قياسا على حالة الافراد في بعض النسخ **وهو ليس بفصيح** وان قلبت الواو ميما في الافراد

للضرورة ولا ضرورة فى الاضافة فانتفاء الميم عند الاضافة غير فصيح **واذا قطعت** هذه الاسماء عن الاضافة **فباب اخ واب وحم وهن وفم** مثل يد ودم بحذف لاماتها وجعل الاعراب على عيناتها وما هو كالخالي من العين وجاء اخ هو نادر كدلو مطلقا فيقال هذا اخوٌ واخوك ورايت اخوًا واخوك ومررت باخوٍ واخوك وجاء ابًا واخًا كعصًا مطلقا فيقال هذا ابًا او اخًا واباك واخاك ورايت ابًا واخًا واباك واخاك ومررت بابًا واخًا وباباك واخاك يقال فى تثنيتهما ابوان واخوان وفى جمعهما ابا واخوة وجاء فى تثنيتهما ابان واخان وفى جمعهما ابون واخون وجاء ابٌّ واخٌّ مشددين وجاء ابك واخك معربين بالحركة مضافين الى غير ياء المتكلم ثم قوله فم يجوز بفتح الفاء وضمها وكسرها **وفتح الفاء افصح منهما** اى من ضمها وكسرها فالثلاثة فتح الفاء عليهما وفى بعض النسخ لم يذكر قوله منهما وجاء بتشديد الميم مع فتح الفاء وضمها مطلقا وقيل التشديد فيه مبنى على الضرورة وليس لغة فيه وجاء مقصورًا مع التثليث فى الفاء مطلقا وجاء اتباع الفاء الميم فى حركات الاعراب **وجاء حم مثل يد** اى حكمه مثل حكم يد فى حذف اللام وجعل الاعراب على العين **وخبا** فى كونه مهموزًا معربًا بالحركات الثلث **ودلو** فى كون اخره واوا خالصة **وعصا** فى كونه مقصورًا معربًا بالحركات التقديرية **مطلقا** متعلق بالكل اى فى حال الافراد والاضافة فاذا كان مثل يد يقال هذا حم او حمك ورايت حمًا او حمك واذا كان مثل خبء يقال هذا حمءٌ او حمءك ورايت حمءًا او حمءك ومررت بحمءٍ او حمءك واذا كان مثل دلو يقال هذا حموٌ او حموك ورايت حموًا او حموك ومررت بحموٍ او حموك واذا كان مثل عصًا يقال هذا حمًا او حماك ورايت حمًا او حماك ومررت بحمًا او حماك وقد جاء مثل ردء مطلقا فيقال هذا حمء او حموك ورايت حمءًا او حماك ومررت بحمءٍ او حمائك **وجاء هن مثل يد مطلقا** اى فى الافراد والاضافة فيقال هذا هن او هنك ورايت هنا او هنك ومررت بهن وهنك وجاء هن بتشديد النون مطلقا **وذو لا يضاف الى مضمر** بل يضاف الى اسم الجنس الظاهر لانه وضع ليتوصل به الى جعل اسم الجنس صفة للاسم نحو مررت برجل ذى مال والضمير ليس باسم جنس **ولا يقطع** ذو عن الاضافة لوضعها لازمة للاضافة الى اسم الجنس الظاهر وما جاء مضافا الى مضمر نحو اللهم صل على محمد وذويه اى اصحابه او مقطوعًا عن الاضافة كقول الشاعر ولكنى اريد به الذوينا اى اصحابنا فشاذ وجاء فى ذو التضعيف والقصر ثم لما فرغ عن بيان المعربات التى اعرابها اصلى شرع فى بيان المعربات التى اعرابها تبعى فقال **التوابع** اللام للجنس فلا يرد ان تعريف الجمع بالمفرد **كل ثان** كلمة كل لبيان الاطراد وهو الجنس من حيث انه يشتمل التابع وغيرها من خبر كان وثانى خبر المبتدا والمفعول الثانى والحال ونحو ذلك فانها ثوان وفصل من حيث انه يخرج به ما ليس بثان نحو المبتدا والفاعل والمفعول الاول ونحو ذلك **باعراب سابقه** الجار والمجرور صفة ثان اى كل ثان ملتبس باعراب سابقه وفيه احتراز عن خبر كان وان فانهما وان كانا ثانيين لكنهما ليسا باعراب سابقهما **من جهة واحدة** اى من مقتضى واحد فرفع عاقل فى جاءنى رجل عاقل من جهة فاعلية موصوفه لا من جهة فاعلية اخرى وكذا رايت رجلًا عاقلًا ومررت برجل عاقل وكذا ساير التوابع فاعرف وفيه احتراز عن خبر المبتدا والمفعول الثانى والحال ونحو ذلك مما هو ثان باعراب السابق لا من جهة واحدة بل اعراب الثانى من جهة اخرى

فان قيل المراد من جهة واحدة ان يكون اعراب الثاني والسابق بمقتضى واحد وخبر المبتدأ كذلك لانه
ثان باعرابه سابقه وهو المبتدأ بمقتضى واحد وهو الفاعلية وكذا المفعول الثاني من باب علمت واعطيت
فانه ثان باعراب سابقه بمقتضى واحد وهو المفعولية فينبغي ان يكون كل منهما تابعا قيل المراد بالجهة
الواحدة وحدة شخصية فيخرج خبر المبتدأ اذ جهة رفع المبتدأ وخبره متعددة نوعا وهو الفاعلية لا فردا
لان فاعلية خبر المبتدأ غير فاعلية المبتدأ لان فاعلية المبتدأ من جهة كونه مسندا اليه وفاعلية خبر
المبتدأ من جهة كونه جزءا ثانيا من الجملة وكذا جهة نصب مفعولي باب علمت واعطيت متحدة نوعا وهو
المفعولية لا فردا لان مفعولية الثاني غير مفعولية الاول لان مفعولية الثاني من باب علمت من جهة
كونه محكوما به ومفعولية الاول من جهة كونه محكوما عليه ومفعولية الثاني من باب اعطيت من جهة
كونه ماخوذا ومفعولية الاول من جهة كونه آخذا فان قيل يخرج من قوله ثان الصفة الثانية فما
فصاعدا قيل المراد بالثاني المتاخر اي كل متاخر فلا يخرج ذلك فان قيل يخرج من قوله باعراب سابقه نحو ضرب
ضرب زيد وان ان زيدا قائم وزيد قائم زيد قائم فان كل واحد من ضرب الثاني وان الثاني والجملة
الثانية تابع لانه تاكيد وليس باعراب سابقه قيل هذا تعريف التوابع من الاسماء اذ البحث فيها فليخرج ذلك
او يقول المراد باعراب سابقه على تقدير ان يكون له اعراب ولو فرضا فلا يخرج فان قيل يخرج من قوله باعراب
سابقه جاء في هؤلاء الرجال قيل المراد ما هو لفظا او محلا فلا يخرج ذلك فان قيل يخرج من قوله باعراب سابقه
يا زيد العاقل برفع العاقل ولا رجل ظريفا بنصب ظريف قيل المراد ما هو اعم حقيقة او حكما وضمه يا زيد وفتحة لا رجل اعرابان
حكما من حيث انهما يشبهان الاعراب في العروض والاطراد ثم لما فرغ عن بيان التوابع شرع في تقسيمها
خمسة النعت والعطف بالحرف والتاكيد والبدل وعطف البيان فقال **النعت** وانما قدم النعت لكثرة
جهات تبعيته لانه يتبع المنعوت في الاعراب والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث بخلاف ساير التوابع قوله **تابع** جنس من حيث انه يدخل فيه ساير التوابع وفصل من حيث انه يخرج
عنه غير التوابع **يدل على معنى** حاصل **في متبوعه مطلقا** زعم الشارحون ان في قوله
يدل على معنى في متبوعه احترازا عن ساير التوابع وفي قوله مطلقا احترازا عن الحال لان معنى قوله مطلقا
اي غير مقيد بحال صدور الفعل عنه او حال وقوعه عليه والحال وان دل على معنى في متبوعه لكن مقيد بحال
صدور الفعل عنه او حال وقوعه عليه وفي كل منهما نظر اما الاول فلان التاكيد في مثل جاء في القوم كلهم
اجمعون لا يخرج عنه لانه تابع يدل على الشمول والاجتماع الحاصلين في المتبوع واما الثاني فلان الحال قد خرج
بقوله تابع فلا حاجة الى اخراجه بقوله مطلقا فالاولى ان يقال ان في قوله يدل على معنى في متبوعه احترازا
عن ساير التوابع سوى نحو جاء في القوم اجمعون وفي قوله مطلقا احترازا عن نحو جاء في القوم اجمعون لان معناه اي
غير مقيد بحال النسبة والتاكيد في نحو جاء في القوم كلهم اجمعون وان دل على معنى في متبوعه
ولكن مقيد بحال النسبة فالتمشى فاحفظ فهذا مما سنح به خاطري قال بعض الشارحين
وهم من يتوهم ان الحال داخل في التوابع لا للاحتراز عنه فان قيل يدخل في الحد بدل الكل

وعطف البيان نحو جاءني صديقك ان كان بدلا او عطف بيان وكذا يدخل بدل الاشتمال نحو
اعجبني زيد علمه ونحو ذلك قيل ان مثل ذلك يخرج باعتبار الحيثية اي ذكر بحيث يدل على معنى في
متبوعه بخلاف البدل المذكور فانه لم يذكر بحيث يدل على معنى في متبوعه بل ذكر بحيث يكون مقصودا
بالنسبة دون متبوعه وكذا عطف البيان لم يذكر بهذه الحيثية بل ذكر بحيث يوضح متبوعه لا
انه فافهم فان قيل يخرج من الحد الصفة السببية نحو جاءني رجل حسن غلامه فان حسنا نعت مع انه لا
يدل على معنى في متبوعه بل على معنى في متعلق متبوعه قيل المراد بالمتبوع اعم من ان يكون حقيقيا
اوسببيا **وفائدته** اي فائدة النعت **تخصيص او توضيح** التخصيص عند النحاة عبارة عن تقليل
الشيوع والابهام الحاصل في النكرات نحو رجل عالم فان قوله رجل كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجل فاذا
وصف بعالم زالت الشيوع والاحتمال وخصصته بفرد من الافراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع
الاحتمال الحاصل في المعارف نحو زيد التاجر عندنا فان قوله زيد كان يحتمل التاجر وغيره فلما
وصفه بالتاجر رفعت الاحتمال **وقد يكون** النعت **لمجرد الثناء** اي لمحض
الثناء من غير تخصيص وتوضيح وذلك اذا كان للموصوف معلوما عند المخاطب قبل الوصف قبل ذكره نحو بسم الله الرحمن الرحيم
او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم **او لمجرد التوكيد** اذ دل الموصوف على معنى ذلك الوصف بالتضمن
مثل نفخة واحدة فان قوله واحدة نعت موكد اذ الواحدة يفهم بالتاء في نفخة وقد يكون النعت للكشف نحو الجسم الطويل
العريض العميق كذا والفرق بين النعت الموكد والنعت الكاشف ان النعت الموكد يوكد بعض مفهوم المنعوت كامس الدابر
والواحد ونفخة واحدة وحسن بسيط ومذاب شديد وشمس مبين وبدر رفيع والنعت الكاشف يكشف تمام ماهية المنعوت
كالامثال المذكورة ولم يذكر النعت الكاشف الحاقا له بالنعت الموكد وقد يكون النعت للتعميم اي لانتفاع التخصيص بنوع دون نوع
نحو كان ذلك في يوم من الايام اي يقصد فيه بمجرد كونه يوما لا امر زائد على ذلك من كونه يوم الخميس او يوم الجمعة وكذا نحو كان ذلك
من كونه في وقت صبح او وقت الظهر وكذا نحو جاءني رجل من الرجال اي يقصد فيه بمجرد كونه رجلا لا امر زائد على ذلك من كونه عالما او شاعرا ثم
لما كان كثير من النحويين شرطوا في النعت ان يكون مشتقا واليه ذهب الزمخشري والمالكي وما وجدوا غير مشتق اولوا ما
وتكلفوا في تاويله شرع المص في رد قولهم **ولا فصل** ولا فرق **بين ان يكون** النعت **مشتقا**
كعالم وعامر **او غيره** اي غير مشتق لان المعنى من النعت تابع يدل على معنى في متبوعه وهذا المعنى كما يحصل
بالمشتق يحصل بغيره فلا حاجة الى اشتراط الاشتقاق لكن لما كان الاكثر في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق توهم
كثير من النحاة ان الاشتقاق شرط حتى اوّلوا غيره بالمشتق واختار المصنف انه لا فرق بين ان يكون مشتقا او غير
اذا كان وضعه مبتدأ لكونه غير مشتق اذا كان وضع غير المشتق **لغرض المعنى** اي للدلالة على المعنى
عموما اي وضعا عاما او دلالة عامة يعني في جميع الاستعمالات **مثل تميمي وذي مال** نحو جاءني رجل تميمي
او ذو مال فان كل واحد منهما يدل على معنى في متبوعهما في جميع الاستعمال **او خاصا** اي وضعا خاصا او دلالة
خاصة يعني في بعض الاستعمالات كاسم الجنس واسم الاشارة **نحو مررت برجل اي رجل** اي رجل كامل
في ... على معنى في متبوعه اذا وقع صفة لنكرة في موضع المدح ولم يدل في قولك اي رجل عندك **ومررت**

بهذا الرجل فان اسم الجنس انما يدل على معنى فى متبوعه اذا وقع صفة للمبهم وذلك المعنى تعيين حقيقة الذات فان قيل اسم الجنس يدل على الذات دون المعنى قيل ان المبهم يدل على الذات فتعين دلالة اسم الجنس على المعنى ولهذا لم يوصف المبهم الا باسماء الاجناس **ومررت بزيد هذا** ومررت بغلام زيد هذا ومررت بغلامك هذا ومررت بغلام هو لاء هذا فان اسم الاشارة انما يدل على معنى فى متبوعه اذا وقع صفة لعلم او للمضاف الى العلم او الى المضمر او الى مثله ولا يقع صفة فى قولك هذا زيد **وتوصف النكرة بالجملة الخبرية** وهى الجملة التى يحتمل الصدق والكذب نحو مررت برجل قام ابوه او ابوه قايم لان الدلالة على المعنى فى متبوعه كما يوجد فى المفرد كذلك يوجد فى الجملة وانما قيد بالجملة الخبرية احترازا عن الجملة الانشائية كالامر والنهى والاستفهام والتمنى وغيرها فانها لا تقع صفة ولا خبرا ولا صلة ولا حالا الا بدون تاويل لان الانشائية لا ثبوت لها فى نفسها واثبات الشئى للشئى فرع ثبوته فى نفسه ولا توصف المعرفة بالجملة الخبرية فلا يقال مررت بزيد قام ابوه او ابوه قايم لان الجملة نكرة فلا يصح ان يوصف بها المعرفة وانما كانت الجملة نكرة لان الجملة التى لها محل من الاعراب يجب صحة وقوع المفرد موقعها و المفرد الذى يسبك من الجملة نكرة لانه انما يكون باعتبار الحكم الذى يناسبه التنكير لان الاصل فى الحكم ان يكون مجهولا ليفيد السامع وينبغى ان يكون المراد من قال ان الجملة نكرة كذا فى الرضى **ويلزم الضمير** فى الجملة التى تقع صفة للنكرة ليحصل الربط بينهما **ويوصف بحال الموصوف** اى بحال قائمة بالموصوف نحو مررت برجل حسن فالحسن حال قايمة بالرجل **و يوصف بحال متعلقه** اي بحال قائمة بمتعلق الموصوف **نحو مررت برجل حسن غلامه** فالحسن حال قائمة بالغلام وهو متعلق الموصوف ثم اعلم ان متعلق الموصوف هو الذى بينه وبين الموصوف علاقة اما قريبة من نسب كمررت برجل قايم ابوه او ملك كمررت برجل حسن غلام او مخالطة كمررت برجل طويل ثوبه او بعيدة كمررت برجل قايم غلام ابيه **فالاول** اى النعت بحال الموصوف **يتبعه** اى يتبع الموصوف **فى الاعراب** رفعا ونصبا وجرا **والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث** لمكان الاتحاد بين الصفة والموصوف فيما صدقا عليه وقيامه بالموصوف ويوجد من هذه الامور فى كل تركيب اربعة الاعراب والواحد من التعريف والتنكير والواحد من الافراد والتثنية والجمع والواحد من التذكير والتانيث **والثانى** اى النعت بحال متعلق الموصوف **يتبعه** اى يتبع الموصوف **فى الخمسة الاول** جمع الاولى اراد بالخمسة الاول الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير و يوجد من هذه الامور فى كل تركيب اثنان الاعراب والواحد من التعريف والتنكير

وفي الباقي اي باقي الامور المذكورة من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث مع الفاعل الظاهر الذي بعده **كالفعل** مع الفاعل الظاهر الذي بعده في المطابقة في التذكير والتانيث وتعين الافراد لان النعت في هذا القسم يشبه الفعل من حيث ان كلا منهما مسند الى ما بعده فكما ان الفعل يجب تذكيره اذا كان الفاعل مذكرا ويجب تانيثه اذا كان الفاعل مونثا حقيقيا ويجب افراده اذا كان الفاعل مظهرا مثنى او مجموعا فكذا النعت بالنسبة الى ما بعده بخلاف الخمسة الاول فتقول مررت برجل قايمة جاريته وبامراة قايم غلامها وبرجلين قايم ابوهما وبرجل ذاهب غلامهم كما يقال قامت جاريته وقام غلامها وقام ابوهما وذهب غلامهم **ومن ثمه** بالهاء دون التاء على ما سبق ذكره اي ولاجل كون النعت في هذا القسم في باقي الامور المذكورة كالفعل **حسن قام رجل قاعد غلمانه** بافراد النعت وان كان فاعله جمعا كما حسن قام رجل يقعد غلمانه **وضعف قام رجل قاعدون** غلمانه كما ضعف قام رجل يقعدون غلمانه لان النعت مع فاعله في هذا القسم كالفعل مع فاعله والفعل اذا اسند الى الفاعل المظهر لا يثنى ولا يجمع وانما لم يمتنع لجواز كونه من باب اكلوني البراغيث **ويجوز** من غير ضعف قام رجل **قعود غلمانه** بجمع النعت مطابقا لفاعله لان جمع التكسير في حكم المفرد وكانه ليس بجمع ولمجيئه على صيغة لا توازي الفعل في حركاته وسكناته بخلاف قاعدون فانه يوازي الفعل في حركاته وسكناته **والمضمر لا يوصف** بشيء لان فايدة الصفة في المعارف التوضيح وضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف فتوضيحهما تحصيل الحاصل وحمل عليهما ضمير الغايب وعلى الوصف الموضح الوصف المادح والذام وغيرهما طردا للباب **ولا يوصف به** اي لا يوصف شيء بالمضمر لان الموصوف اخص من الوصف او مساو له ولا شيء اعرف من المضمر ولا مساو له حتى يوصف به ولان المضمر اذا وقع صفة فموصوفها لا يخلو اما ان يكون مضمرا او غيره لا يستقيم الاول اذ المضمر لا يوصف فبقي على ما بينا اوكذا الثاني لان غيره دونه في التعريف فلا يقع موصوفا للمضمر لان الموصوف يجب ان يكون اعرف من الصفة او مساو لها كما قال الشيخ والموصوف اخص او مساو اي الموصوف المعرف اعرف اي اكمل تعريفا من صفة او مساو لها في رتبة التعريف لئلا يكون الاصل ادون من الفرع فان قيل يشكل هذا الاصل في نحو جاءني زيد صديقك عند سيبويه لان المضاف الى ضمير المخاطب اعرف من العلم عنده وكذا يشكل في نحو مررت بزيد هذا عند ابن سراج لان اسم الاشارة اعرف من العلم عنده وكذا يشكل في نحو مررت بالرجل الذي قام ابوه عند الكوفيين لان الموصول اعرف من المعرف باللام عندهم قيل اذا وجد الا في مذهب انه وقع صفة لغير الاعرف فهو بدل عنده فاذا لك المذهب لا صفة فيصدق في المثال الاول بدل عند سيبويه لا صفة وكذا اسم الاشارة في الثاني بدل عند ابن السراج لا صفة وكذا الذي في المثال الثالث عند الكوفيين ويمكن ان يحمل الذي على المعرف باللام للموافقة في الصورة لكون الموصول مع الصلة كالمعرف باللام لان الذي قام بمعنى القايم ويمكن ان يحمل الاخص والمساوي على اصطلاح اهل المنطق فيكون المعنى ما يطلق عليه لفظ الموصوف يكون من افراد ما يطلق عليه لفظ الصفة او مساويا فيتناول الكلام الموصوف المعرف والمنكر فلا يرد ما ذكرتم لكن يرد قولهم جواد طويل ان الموصوف ليس باخص من الصفة الموصوف ان يكون اعرف او مساويا **لم يوصف ذو اللام** اي ما فيه لام التعريف **الا بمثله** اي بذي اللام نحو جاءني الرجل العالم **او بالمضاف الى مثله** اي الى ذي اللام سواء كان بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب الفرس او بواسطة نحو مررت بالرجل صاحب لجام الفرس وانما لم يوصف بغيرهما لان غيرهما من المعارف اعرف منه اي من ذي اللام فلو وصف ذو اللام بغيرهما من المعارف كانت الصفة اعرف من الموصوف وهذا عند سيبويه وهو الذي

مثلا اي من احد [illegible] الموصوف [illegible]

اختاره المصنف وهذا بناء على ان تعريف المضاف على حسب تعريف المضاف اليه عنده وزعم بعضهم ان كلا
يوصف بجميع المضافات فاجاز مررت بالرجل صاحبك وصاحب زيد وصاحب هذا وهذا بناء على ان تعريف المضاف
الى اي معرفة كانت ادنى من تعريف جميع المعارف عندهم وامثلة المذكورة على ما ذكر المصنف محمولة على البدل فان قيل
ان ذا اللام يوصف بالموصول بالاتفاق لقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فكيف يصح الحصر قيل ان الموصول
في حكم ذي اللام وان كان تعريفه بالموصولية لا باللام للاشتراك في الصورة او لكونه مع الصلة بمعنى ذا اللام
فالذي ضرب بمعنى الضارب ويمكن ان يحمل الاخص والمساوي على اصطلاح اهل المنطق فيكون المعنى ان ما يطلق
عليه لفظ الموصوف من الافراد اقل مما يطلق عليه لفظ الصفة او مساويا له فيتناول الكلام المعرف والمنكر لكن
يرد عليه قولهم حيوان ناطق فان الموصوف فيه ليس باخص من الصفة ولا مساويا بل الصفة اخص منه فالظاهر ان المراد
بالاخص والمساوي ما ذكرنا اولا منه وكذا يرد عليه قولهم حيوان ابيض فان الموصوف ليس اخص من الصفة ولا
مساويا بل كل واحد منهما اعم من وجه واخص من وجه اذ ليس كل حيوان ابيض ولا كل ابيض حيوان بل بعض الحيوان ابيض
وبعض الابيض حيوان اللهم الا ان يقال الموصوف انما يكون موصوفا بعد التوصيف فالحيوان بعد التوصيف +
بالناطق مساو للناطق وبعد التوصيف بالابيض اخص من الابيض وحينئذ يكون قوله والموصوف اخص او
مساويا بيان للواقع اذ لا يمكن تخلف الموصوف من هذا الحكم لا بيان اشتراط كون الشيء موصوفا ولقايل ان
يقول لو اريد الاخص والمساوي على اصطلاح اهل المنطق لا ينبغي عليه قوله ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله
او بالمضاف الى مثله فان العالم في قولك جاءني الرجل العالم اخص من الرجل على اصطلاحهم فالظاهر ان المراد بالاخص
والمساوي ما ذكرنا اولا **وانما التزم** جواب ما يقال لما استوى ذو اللام والمضاف الى ذي اللام في رتبة
التعريف فالاسم الاشارة التزم وصفه بذي اللام دون المضاف الى ذي اللام او هو جواب ما يقال ان اسم
الاشارة اعرف من المضاف الى ذي اللام لكونه اعرف من ذي اللام فينبغي على الاصل المذكور وهو اشتراط
كون الموصوف اخص او مساويا ان يجوز وصفه بالمضاف الى ذي اللام كما يجوز وصفه بذي اللام لاستوائهما في
رتبة التعريف قياسا على وصف ذي اللام حيث يجوز وصفه بذي اللام وبالمضاف الى ذي اللام
وتقدير الجواب انه انما التزم **وصف باب هذا** اراد بباب هذا اسماء الاشارة **بذي اللام** وبالذي
والتي المحمولين على ذي اللام للصورة او لكونهما مع الصلة بمعنى ذي اللام **للابهام** اي لابهامه المقتضي
لبيان الجنس وذلك اعني بيان الجنس لا يتصور باسم الاشارة لابهامه ولا بالمضاف الى شيء من المعارف لان الكتب
البيان من المضاف اليه فلو اكتسب المبهم البيان منه كان كالاستغاثة من المستغيث والسوال من السائل
المحتاج والضمير والعلم بمعزل عن كونهما وصفين لشي لفقدان معنى الوصفية فيهما وهو الدلالة على المعنى فلم
يبق لبيانه الا ذو اللام وما الحق به من الذي والتي وانما يقتضي المبهم بيان الجنس لان مبهم الذات فيقتضي
صفة تعين ذاته ويدل على ذاته والا سماء الدالة على الذات هي اسماء الجنس **ومن ثم** اي ومن
اجل ان المقصود من صفة المبهم بيان الذات وكشف الجنس **ضعف مررت بهذا**
الابيض وان كانت الصفة ذا اللام من حيث ان البياض نام لا يختص بجنس واحد لانه يوجد في الا

الكثيرة فلايكون فيه بيان الجنس **وحسن مررت بهذا العالم** لان العلم يختص بجنس واحد وهو الانسان فيتبين به انه انسان ويبين الجنس ثم لما فرغ من النعت شرع في بيان العطف بالحرف ويسمى عطف النسق ايضا فقال **العطف** بالحرف **تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه** واحترز بقوله تابع مقصود بالنسبة عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصود بل متبوعاتها وبقوله مع متبوعه عن البدل لانه مقصود دون متبوعه فان قيل يخرج من هذا الحد المعطوف ببل نحو جاءني زيد بل عمرو فان عمرا ليس مقصود بالنسبة مع متبوعه لان كلمة بل للاضراب عن الاول والاثبات للثاني والاضراب لا يجامع القصد قيل المراد بكونه مقصودا اعم من ان يكون مقصودا ابتداء او انتهاء و المعطوف عليه ببل مقصود ابتداء والمعطوف بها مقصود انتهاء بتبدل الراي فكلاهما مقصود ان بهذا الطريق هذا هو الفرق بين المعطوف ببل وبين بدل الغلط لان متبوعه غلط غير مقصود اصلا اي لا ابتداء ولا انتهاء لانه يبتنى على سبق اللسان بخلاف متبوع المعطوف ببل فانه مقصود ابتداء فاذا قلت جاءني زيد بل عمرو وكنت قاصدا للاخبار بمجي زيد ثم تبين لك انك غلطت في ذلك فتضرب عنه الى عمرو فتقول بل عمرو اما اذا قلت مررت برجل حمار فكنت قاصدا للاخبار بمرورك بحمار فسبق لسانك على مرورك برجل فان قيل يخرج من هذا التعريف العطف بلا ولكن نحو جاءني زيد لا عمرو فان العطف ليس بمقصود بالنسبة التي قصد بها المتبوع بل المتبوع مقصود بالنسبة الايجابية والتابع بالنسبة السلبية وكذا يخرج نحو ما جاءني زيد لكن عمرو فان المتبوع مقصود بالنسبة السلبية والتابع بالنسبة الايجابية قيل معناه تابع مقصود باصل النسبة ولا يلزم قصده بكيفية النسبة من السلب والايجاب فلا يرد شيء ثم لما فرغ من حد العطف شرع في بيان شرطه فقال **ويتوسط بينه** اي بين المعطوف **وبين متبوعه** اي متبوع المعطوف **احد الحروف العشرة وسياتي** بيان الحروف العشرة في قسم الحرف **مثل قام زيد وعمرو** فعمرو تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه ويتوسط بينه وبين متبوعه الواو **واذا عطف على الظاهر على الضمير المرفوع المتصل اكد بمنفصل** اي بضمير منفصل **نحو ضربت انا وزيد** عطف على تاء الضمير بعد تاكيده بمنفصل وانما اكد بمنفصل لان الضمير المرفوع المتصل غير مستقل بنفسه اذ هو بمنزلة الجزء من الفعل والمعطوف اسم مستقل بنفسه والمستقل اقوى وغير المستقل اضعف فلو عطف عليه لزم عطف القوي على الضعيف فيلزم انحطاط المتبوع عن التابع ومزية التابع على المتبوع وهو قبيح فاكد بمنفصل ليحدث فيه جهة من الانفصال فيكون عطفا على المنفصل من هذا الوجه فلا يلزم العطف على جزء الكلمة من كل وجه ولقايل ان يقول هذا منقوض في البدل والتاكيد و عطف البيان حيث جاز ان يكون كلا منهما مستقلا ومتبوعهما مضمرا مرفوعا متصلا كالتاكيد في المثال الذي في المتن والبدل في قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا على قول من قال ان الذين ظلموا بدل من الضمير البارز في اسروا وعطف البيان في قولك زيد جاءني ابو عبد الله فان قوله ابو عبد الله عطف بيان للضمير المستكن في جاء فيلزم مزية التابع على المتبوع وانحطاط المتبوع من التابع واجيب بان التاكيد وعطف البيان وان كانا مستقلين لفظا لكنهما غير مستقلين حكما لكونهما غير مقصودين بالنسبة فيه بخلاف الضمير المتصل الذي

هو كالجزء لعدم استقلالهما من كل وجه بخلاف العطف بالحرف فانه مستقل من كل وجه لاستقلاله لفظا وحكما واما البدل فهو مستقل لفظا وحكما كالمعطوف لكن متبوعه غير مقصود بحيث انه فی حكم التنحية فهو متبوع لفظا لا معنى فلا ضير فی انحطاط هذا النوع من المتبوع عن التابع واستقلال تابعه مع جزئيته + بخلاف العطف بالحرف فان متبوعه مقصود فلا يسوغ انحطاطه عن التابع او يقال لا ضير فی استقلال التاكيد وعطف البيان مع جزئية المتبوع لانهما لما كانا غير مقصودين بالنسبة كانا منحطين عن متبوعهما والانحطاطهما فی عدم القصد يعارض استقلالهما وكذا لا ضير فی جزئية المتبوع واستقلال التابع فی البدل لان متبوعه وان كان متبوعا لكنه منحط فی حكم التنحية فتعارض هذه الجهة جهة المتبوعية فلا يستقبح انحطاطه بجزئيته مع استقلال تابعه وفی العطف التابع والمتبوع مقصودان او يقال انما جاز تاكيد الجزء والبدل منه وعطف بيانه دون العطف عليه لتحقق الفرق بين العطف عليه وبين تاكيده والبدل منه وبيانه ان التاكيد وعطف البيان غير مقصودين بالنسبة ولا مغايرين لمتبوعهما والبدل وان كان مقصودا لكنه غير مغاير لمتبوعه فيتاتی انحطاطهما عن متبوعهما ولا ضير فی استقلالهما مع جزئية متبوعاتهما بخلاف المعطوف فانه مقصود ومغاير للمتبوع فيستقبح استقلاله مع جزئية متبوعه فان قيل لما كان التاكيد غير مقصود ولا مغاير للمتبوع كان ينبغی ان يجوز تاكيد الضمير المرفوع المتصل بالعين والنفس بلا تاكيد بمنفصل اذ لا ضير فی + استقلاله مع جزئية متبوعه قيل انما لم يجز تاكيد الضمير المرفوع المتصل بالعين والنفس الا بعد التاكيد بمنفصل مع عدم القصد والمغايرة لخوف اللبس بالفاعل لانهما يقعان فاعلين كثيرا نحو زيد ضرب نفسه وبشر جاء عينه فلو جعلا تاكيدين للمتصل المستكن بغير التاكيد بمنفصل لالتبس التاكيد بالفاعل فی مثل زيد ضرب هو نفسه وبشر جاء هو عينه بخلاف كل واجمع حيث لا يصح وقوعهما فاعلين فلا حاجة الى التاكيد لعدم اللبس وانما قال على المرفوع المتصل احترازا عما اذا عطف على المنصوب المتصل او على المرفوع المنفصل فانه يجوز مطلقا سواء اكد بمنفصل او لا نحو ضربتك وزيدا وما جاءنی الا انت وزيد بخلاف المرفوع المتصل فانه لا يجوز العطف عليه بدون التاكيد **الا ان يقع فصل** استثناء مفرغ ای اكد بمنفصل فی جميع الاوقات الا وقت وقوع فصل بين المعطوف وبين المعطوف عليه **فيجوز تركه** ای ترك التاكيد بمنفصل **مثل ضربت اليوم وزيد** فانه عطف على الضمير المتصل فی ضربت وهو التاء بدون التاكيد بالمنفصل لمكان الفصل انما يجوز ترك التاكيد فی صورة الفصل لطريان حدوث فتور فی المعطوف باعتبار البعد عن المتبوع بالفصل فلا يلزم مزية التابع على المتبوع فی الجزئية باعتبار استقلال التابع وعدم استقلال المتبوع لمعارضته هذا الفتور **واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض** سواء كان الخافض حرف جر او مضافا **نحو مررت بك وبزيد** ومررت بغلامك وغلام زيد وانما وجب اعادة الخافض لئلا يلزم العطف على جزء الكلمة لان الضمير المجرور كالجزء من الجار لشدة اتصاله بالجار من حيث انه لا ينفصل عن الجار اصلا فلو عطف عليه بدون اعادة الجار لزم العطف على جزء الكلمة فان قيل لم لم يؤكد بضمير المنفصل لئلا يلزم العطف على جزء من كل وجه كما فی العطف على المرفوع المتصل قيل تاكيد

الضمير المجرور غير ظاهر لا احتياجا الى استعارة الضمير المرفوع للضمير المجرور بل يقال مررت بك انت وزيد اذ لم يوجد للمجرور ضمير منفصل كما وجد للمرفوع المتصل
واما قراءة حمزة تساءلون به والارحام بالجر عطفا على الضمير المجرور في قوله به فشاذ وقيل الواو في قوله والارحام
للقسم دون العطف فان قيل فما تقول بعد اعادة الخافض تقول الجار والمجرور عطف على الجار والمجرور
ام تقول المجرور عطف على المجرور وقيل المجرور عطف على المجرور والعامل مكرر لكن اختلفوا في جر المعطوف فقيل
جره بالجار الاول والجار الثاني كالعدم معنى بدليل قولهم المال بيني وبينك فان ضمير المخاطب لما عطف على
ضمير المتكلم المجرور اعيد الجار وهو بين وجعل كالعدم معنى ليتحقق اضافة بين الى المتعدد لما عرف انه لا يضاف
الا الى المتعدد وقيل جر المعطوف بالجار الثاني فانه ليس باقل من الجار المقدر والحرف الزائد في نحو ثم اسم
السلام وكفى بالله فانهما يلغى مع زيادتهما وهو الاصح **والمعطوف في حكم المعطوف
عليه** فيما يجب ويمتنع ولذلك ضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وكذا الضارب الرجل وزيد
لكونه باعتبار العطف من باب الضارب زيد وقيل يمتنع هذا دون ذلك والفرق بينهما ان الضمير في الاول
عائد الى المائة وهي معرفة باللام فكان المضاف الى ضميرها في حكمها فكان في حكم الواهب المائة بخلاف
وزيد في الثاني حيث يكون التقدير الضارب زيد فيمتنع فان قيل هذا الاصل ان المعطوف في حكم المعطوف
عليه فيما يجب ويمتنع ينتقض في كثير من المواضع مثل لا رجل وزيد ويا زيد وعبد الله حيث بني المعطوف عليه
واعرب المعطوف فلو كان المعطوف في حكم المعطوف عليه لما اختلف حكمهما اعرابا وبناء ومثل يا زيد والحارث
مع دخول يا على المعطوف عليه لتجرده عن اللام ولم يصح دخولها على المعطوف لعدم تجرده عن اللام ولو كان
المعطوف في حكم المعطوف عليه لامتنع هذا التركيب حيث يلزم دخولها في المعطوف باللام ومثل زيد
شجاع وغلام حيث يشتمل المعطوف عليه الضمير وخلا عنه المعطوف ونحو ذلك قيل المعطوف في حكم
المعطوف عليه الا فيما يختص بالمعطوف عليه ولا يتعداه الى غيره كبناء لا رجل وزيد ويا زيد وعبد الله
فان البناء في اسم لا التي لنفي الجنس لتضمن معنى من الاستغراقية وذا يختص باسم لا المنكر فلا يتعدى
الى ما عطف عليه وكذا البناء في المنادى لقيامه مقام كاف ادعوك وذا يختص بالمنادى المفرد المعرفة
فلا يتعدى الى ما عطف عليه من المضاف اذ الاضافة تمنع البناء وكالتجرد عن اللام في نحو يا زيد
والحارث فان التجرد عنها لمنع اجتماع آلتي التعريف وذا يختص بالمنادى فلا يتعدى الى عطف عليه وكاشتمال
الضمير في زيد شجاع وغلام ونحو ذلك فان اشتمال الضمير في الخبر يختص بكون الخبر مشتقا فلا يتعدى الى ما
عطف عليه من الجوامد فالحاصل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه الا ان يفترقا في وجود السبب وعدمه
بان يوجد سبب البناء او سبب التجرد عن اللام او سبب اشتمال الضمير في المعطوف عليه دون +
المعطوف فحينئذ لا يكون المعطوف في حكم المعطوف عليه فان قيل لو كان المعطوف في حكم المعطوف
عليه لوجب ان يمتنع نحو رب شاة وسخلتها لامتناع دخول رب على المعارف قيل الاضافة في سخلتها في
الانفصال الطام قصد التعيين اي رب شاة وسخلة لها او هو محمول على نكارة الضمير على سبيل الشذوذ كمثل في ربه رجلا ونعم رجلا في نظر الى انكار الضمير
ليس بقياسي وما ثبت بخلاف القياس لا يقاس عليه غيره فكيف يصح قياسه على ربه رجلا ونعم رجلا و

متن ترا اي ومن اجل انّ المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب فيه ويمتنع لم يجز في ما زيد بقائم
او قائماً ولا ذاهب عمرو الا الرفع اي رفع ذاهب على انه خبر لقوله عمرو وهو مبتدأ فيكون
عطف جملة على جملة ولا يجوز النصب والجر بالعطف على معمولي عامل واحد اي يعطف ذاهب على قائماً
او قائم وعطف عمرو على زيد لامتناع عمله في خبرها المتقدم وقال بعض الشارحين انما لم يجز النصب والجر
لانه لو نصب او جر عطفاً على الخبر المنصوب او المجرور لزم في المعطوف عدم ما وجب في المعطوف
عليه وهو الضمير العائد الى اسم ما لكونه خبراً مشتقاً مثله وفيه نظر لانه يحتمل ان يكون هذا بعض التركيب
كما قلتم في زيد قام وعمرو اكرمته على تقدير العطف على الصغرى وتمامه ان يقال ولا ذاهباً عمرو عنده
او في داره فلا يلزم ما ذكرتم واجيب بان عدم جواز النصب والجر على تقدير ان يكون هذا تمام التركيب
واما على تقدير ان يكون بعضه فلا نسلم عدم جوازهما **وانما جاز الذي يطير فيغضب
زيد الذباب** جواب سوال وهو ان يقال ان قوله يطير في هذا الكلام صلة الذي وفيه
ضمير ولا ضمير فيما عطف عليه وهو قوله فيغضب زيد فاجاب بانه انما جاز هذا الكلام انما جاز هذا الكلام **لانها**
اي لان الفاء في قوله فيغضب فاء **السببية** لا العاطفة كذا قيل وفيه نظر لان فاء السببية عاطفة
ايضاً كقولك الذي يمر فاشبعته وسقيته فارويته فيكون فيغضب معطوفاً على يطير اذ كان المعطوف
عليه سبباً للمعطوف فكيف يصح نفي كونها عاطفة وقيل انها فاء السببية وكفى لها رابطة لانها توجب سببية
الاول للثاني فيحصل الربط بينهما وفيه نظر لان الفاء لم تعد من الروابط فكيف يكفي بها رابطة هنا والاولى
ان يقال انها فاء السببية وهي وان كانت للسببية عاطفة ايضاً لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فتكتفي
بالربط في احديهما عن لزومه في الاخرى نظير الرابط في الاول الذي يطير فيغضب زيد الذباب فالمعنى الذي
اذا يطير فيغضب زيد الذباب او الذي يغضب زيد بطيرانه الذباب
ونظير الرابط في الثانية يقال الذي يطير الذباب فيغضب زيد فزيد خبر الذي وفاعل يغضب
الضمير المستكن فيه اي فيغضب هو زيد **واذا عطف على معمولي عاملين
مختلفين لم يجز** في صورة ما نحو زيد في الدار وعمرو الحجرة الا ان زيد الفي الدار وعمرو ان الحجرة
لان الواو حرف ضعيف فلا تقوم مقام عاملين مختلفين فتعمل عملهما ولان الواو في انّ زيداً في الدار وعمرو وان الحجرة اذا قام
مقام ان ومقام في قد وقع بين في وبين مجروره فاصل اجنبي اذ التقدير في عمرو ان الحجرة وانما قال عاملين
مختلفين احترازاً عما اذا عطف على معمولي عامل واحد فانه جائز اتفاقاً نحو ضرب زيد عمرواً وبشر خالداً
لعدم المانع المذكور فان قيل لا يعرف لاستعمال اذا او الماضي جهة حسن لان استعماله مما يدل على وجود
العطف على معمولي عاملين مختلفين فكيف يترتب على وجود العطف عدم الجواز فالصواب ان يقال ولم يجز
العطف على معمولي عاملين مختلفين قيل في استعمال اذا او الماضي ههنا اعتبار لطيف وهو الاشارة
الى ان العطف على معمولي عاملين مختلفين يحكم بعدم جوازه وان ادعى المخالف غلبة وقوعه بناءً على
وضوح الدليل على امتناعه ولذلك اتى بهذه العبارة ولم يقل ولم يجز العطف **خلافاً للفراء**

فانه جوزه مطلقا قياسا على العطف على معمولي عاملين واحد الاستثنى مفرغ اى لم يجز في صورة ما الا في
صورة تقديم المجرور على المرفوع والمنصوب كما في **نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فانه جائز**
وهو مذهب الاعلم وغيره من البصريين المتأخرين وهو الذي اختاره المصنف فالحجرة عطف على الدار
والعامل فيه في وعمرو عطف على زيد والعامل فيه الابتداء والمجرور مقدم على المرفوع في المعطوف والمعطوف
عليه وانما جاز العطف في هذه الصورة لانه مسموع من العرب كما في قول الشاعر اكل امرء تحسبين امرأ
ونار توقد بالليل نارا فان قوله نار عطف على امرء المجرور والعامل فيه كل وقوله ونارا عطف
على امرأ المنصوب والعامل فيه تحسبين وكما في مثل وما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة فان قوله بيضاء عطف على
سوداء المجرور والعامل فيه كل وقوله شحمة عطف على تمرة والعامل فيها ما فاقتصر الجواز على صورة السماع لان ما خالف
القياس يقتصر على مورد السماع ولم يسمع الا صورة تقديم المجرور **خلافا لسيبويه** فانه منعه مطلقا واليه ذهب
البصريون المتقدمون وحمل الامثلة المذكورة على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه والتقدير
وكل نار توقد بالليل نارا ولا كل بيضاء شحمة هذا على نحو ما جاء في بعض القراءة تريدون عرض الحيوة الدنيا
والله يريد الاخرة بالجر اى عرض الاخرة ثم ابقاء المضاف اليه على اعرابه وان كان شاذا لكن حذف المضاف
في مثل هذا الموضع فيما اذا كان لفظ المضاف المحذوف مذكورا سابقا مضافا الى شيء آخر قياسي
ثم لما فرغ من العطف بالحرف شرع في بيان التاكيد فقال **التاكيد تابع يقرر امر المتبوع**
اى شانه **في النسبة** اى نسبة الحكم الى المتبوع نحو جاءني زيد نفسه وعينه فان قولك
جاءني زيد قبل ذكر نفسه موجبة لنسبة الفعل الى نفس زيد ويحتمل ان يكون نسبته الى غيره مجازا وهو
متعلقه وهو غلام زيد ورسوله ومكتوبه فاذا قلت نفسه قررت نفس زيد في نسبة الفعل اليه **او**
الشمول اى شمول نسبة الفعل الى المتبوع نحو جاءني القوم كلهم فان قولك جاءني القوم
قبل ذكر كلهم موجب للشمول والاحاطة الى جميع القوم لكنه يحتمل ان يكون المراد اكثر القوم مجازا بطريق
اطلاق اسم الكل على البعض فاذا قلت كلهم قررت امر القوم في الشمول والاحاطة وقوله في النسبة تمييز
عن نسبته في اضافة الامر الى المتبوع اى يقرر امر نسبة المتبوع او شموله او تمييز عن الذات المذكورة التامة في الاضافة
وهو الامر واحترز بقوله تابع عن غير التابع وبقوله يقرر امر المتبوع من سائر التوابع سوى الصفة الموكدة فانها
تقرر امر المتبوع ايضا وذلك في عطف البيان والعطف بالحرف والصفة غير الموكدة ظاهر وكذا في البدل لان متبوعه
منحى غير مقصود فلا يكون تقريره مقصودا وقولهم ان البدل للتقرير معناه انه لتقرير ما صدق عليه البدل
لا لتقرير المتبوع من حيث هو متبوع بخلاف الصفة الموكدة فانها ايضا تقرر امر المتبوع نحو نفخة واحدة واله
واحد وامس الدابر فلا تخرج بهذا القيد وبقوله في النسبة او الشمول عن الصفة الموكدة لان تقريرها في المعنى
الامر الذي لا في النسبة والشمول هذا هو الفرق بين التاكيد وبين الصفة الموكدة وفرق المصنف بينهما بان
تقرير الصفة الموكدة بالتضمن وتقرير التاكيد بالمطابقة وفيه نظر لان اجمعون في قولك جاءني القوم كلهم
اجمعون ايضا يقرر امر المتبوع بالتضمن دون المطابقة لان مفهومه يدل على الشمول والاجتماع وهذا يدل

على الاجتماع فقط فينبغي ان لايكون تاكيدا كما لفرق الصحيح هو ما ذكرنا اولا فان قيل قد ذهب الزجاج والمبرد
الى ان اجمعون يدل على صفة الاجتماع وهو المختار فمعنى قولهم جاء نى القوم اجمعون ان مجيئهم كان
مجتمعا فقد افاد هذا ما لم يفد الكلام الاول لان كلام الاول لايفيد الا الشمول فقط فكيف
يكون تاكيدا عندهما بل وجب ان ينصب على الحال ويقال جاء نى القوم جميعا قيل كونه دالا
على صفة الاجتماع لاينافي كونه دالا على الشمول مقررا له وتقرير الشمول بكلهم لاينافي تقريره باجمعون
واتباعه لانه قد تقرر الشئ مرارا ولئن سلمنا انه يدل على صفة الاجتماع فقط ولايدل على الشمول
اصلا فنقول المراد تقرير امر المتبوع فى نفس الشمول او صفته واجمعون تقرر امره فى صفة الشمول
وهو الاجتماع فان قيل يخرج عن هذا التعريف نحو ان زيدا قايم لعدم التقرير فى النسبة او الشمول قيل هذا التعريف لنوع من
التاكيد وهو التاكيد الاسمي فلا ضير فى خروج التاكيد الحرفي وفيه نظر لان قوله ويجرى فى الالفاظ كلها يشير
الى ان هذا التعريف لجنس التاكيد سواء كان اسميا او فعليا او حرفيا واجيب بان المراد تقرير امر
المتبوع فى نفس النسبة او صفتها وان المكررة صفة نسبة الجملة وهي كونها انكارية او طلبية
او ابتدائية فالنسبة الانكارية هي التى ينكرها السامع والطلبية هي التى يطلبها السامع لكونه
مترددا فيها والابتدائية هي التى لاينكرها السامع ولايطلبها بل هو خالى الذهن عنها ويمكن
ان يجعل التعريف لنوع من التاكيد وهو التاكيد الاسمي والضمير فى قوله وهو لفظي ومعنوي راجع
الى جنس التاكيد دون التاكيد المحدود فلا يدل قوله ويجرى فى الالفاظ كلها على دخول التاكيد
الحرفي فى الحد فان قيل يصدق هذا الحد على نحو يا زيد زيد وقد ذكر صاحب المفصل انه بدل قيل
لوكان ذكر زيد الثانى بحيث يقرر امر زيد الاول فى النسبة فلا شك انه تاكيد وان كان ذكر زيد الاول
بحيث يكون توطئة لذكر غيره ثم بدا له ان يقصده دون غيره فذكره ثانيا بهذا الطريق ولا ضير فى كون الشئ
الواحد مقصودا وغير مقصود لاختلاف الزمان فافهم فان قيل ما لصاحب المفصل جعل يا زيد زيد
بدلا وجعل رايت زيدا زيدا تاكيدا قيل ان باب الاخبار يجوز فيه التسامح والتجوز فيجوز فيه التاكيد
للايذان بانه لاتسامح فيه بخلاف باب النداء فانه لا مدخل للتسامح فيه لان المنادى لاينادى شخصا
الا بعد ان يتصور من ذلك الشخص امرا يدعو الى ندائه فلا يتسامح فى ندائه لئلا تفوت غرضه ثم لما فرغ
من تعريف التاكيد شرع فى تقسيمه فقال **وهو لفظي ومعنوي** فان قيل لايجوز ان
يعود الضمير الى التاكيد المذكور حيث عرف اللفظي بتكرير اللفظ الاول والتاكيد هو اللفظ المكرر
لا التكرير قيل لفظ التاكيد يستعمل لمعنيين بمعنى التابع المذكور وبمعنى التقرير فاراد بلفظ التاكيد
المذكور المعنى الاول وبالضمير المعنى الثانى وهو من باب صنعة الاستخدام فعلى هذا يكون معنى
قوله والمعنوي بالفاظ التقرير المعنوي ملتبس بجزئيات مخصوصة ويمكن ان يعود الضمير الى التاكيد
المذكور ويجعل قوله تكرير اللفظ الاول على ما به تكرير اللفظ الاول ويجعل قوله بالفاظ مخصوصة على حقيقة
اى التاكيد المعنوي كائن بالفاظ مخصوصة فاعرف **فاللفظي تكرير اللفظ الاول**

بعد عن الصفة الكاشفة ايضا تقرير المتبوع بالمطابقة فينبغي ان يكون تاكيدا

اى فالتقرير اللفظى تكرير اللفظ الاول او فالتاكيد اللفظى ما يه تكرير اللفظ الاول نحو جاءنى زيد زيد
فان قيل ان اريد بالتاكيد تكرير لفظ الاول بعينه يخرج منه ضربت انت وضربتك انا وضربتك اياك
وحايع ونايع وليث واسد اذ ليس فيه تكرير اللفظ الاول بعينه مع ان كلا منهما تاكيد لفظى وان
اريد تكرير لفظ الاول حقيقة او حكما بايقاع المرادف لا يخرج ذلك لكن يدخل ابصعون واكتعون وابتعون
لترادفها وهو تاكيد معنوى لا لفظى قيل المراد الاخير ترادف هذه الالفاظ ممنوع على ما سنبينه ولقائل
ان يقول كما لا ترادف بين ابصع وابتع كذلك لا ترادف بين خبيث ونبيث لان نبيثا ماخوذ من نبثت
الشرى استخرجته فكون ابصع وابتع تاكيدا معنويا وكون خبيث ونبيث تاكيدا لفظيا مشكل اللهم الا ان
يمنع كون نبيثا تاكيدا بل يجعل نبيثا صفة اخرى لموصوف خبيث قلبا من قيل ان الضمير المرفوع المنفصل
فى ضربتك اياك بدل لا تاكيد بخلاف الضمير المنفصل فى نحو ضربت انت فانه تاكيد قالوا ان الضمير
المتصل منصوبا او مجرورا لا يوكد الا بمنفصل مرفوع كضربتك انت ومررت بك انت ولو قلت ضربتك
اياك ومررت بك اياك كان بدلا لا تاكيدا كذا فى المفتاح قال صاحب الرضى وهو عجيب لعدم الفرق بين
الضميرين فى التابعية والفرق بينهما ان المنصوب فى باب البدل اولى لان البدل فى نية استيناف
العامل كذا فى الموضح شرح المفتاح **ويجرى التاكيد اللفظى فى الالفاظ**
كلها اى فى الاسماء والافعال والحروف والجمل والمركبات التقييدية وغيرها نحو جاءنى زيد
زيد وضرب ضرب زيد وان ان زيدا قائم وزيد قائم زيد قائم وهذا رجل ظريف رجل ظريف وهذا غلام زيد
غلام زيد وقد تزاد فى التاكيد اللفظى حرف عطف نحو والله ثم والله وكلا سوف تعلمون ثم كلا سوف
تعلمون ولا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة
من العذاب فان قوله فلا تحسبنهم تاكيد لقوله ولا تحسبن وغير ذلك ونحو قرأت الكتاب سورة سورة
وجاء ربك والملك صفا صفا وبينت له حسابه بابا بابا وجاء القوم ثلثة ثلثة ليس من باب التاكيد
ولا من شئ من التوابع وجعله تابعا غلط وانما هو تكرير المعنى والثانى غير الاول معنى واعراب
الاول والثانى اعراب واحد لتاويلهما بلفظ واحد اى قرأت الكتاب مسورا وجاء ربك والملك
مصففين وبينت له حسابه مبوبا ومفصلا وجاء القوم مثلثين وانما ظهر الاعراب فى موضعين تحرزا
عن الترجيح بلا مرجح **والمعنوى بالفاظ محصورة** اى والتقرير المعنوى كائن ملتبس
بجزئيات معدودة او على حقيقة اى التاكيد المعنوى بالفاظ معدودة وفى بعض النسخ وقع محصنة
مكان محصورة وهى اى تلك الالفاظ **المحصورة نفسه وعينه وكلاهما معناه**
اثنان وكله واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد
المعجمة كذا فى الرضى ثم الثلثة الاخيرة موكدات لاجمع وقيل لا معنى لها مفردة كحسن بسن فان
قوله بسن لا معنى لها مفردة بل يضم الى حسن لتزيين الكلام لفظا والتقوية معنى وقيل
اكتع ماخوذ من كتع اى تام وابصع من بصع العرق اى سال وابتع من البتع بفتحتين وهو طول له

العنق مع شدة تغير والجامع بينها الوكادة والظهور **فالاولان** اى النفس والعين **يعمان** اى يقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمونث اى يوكد بهما كل واحد منها ملتبسين **باختلاف صيغتهما وضميرهما** بحسب المؤكد **نحو** قولك فى المذكر الواحد جاء زيد **نفسه وفى** المونث الواحد جاءتنى المرأة **نفسها** وفى تثنية المذكر والمونث جاءنى الزيدان او المرأتان **انفسهما** وانما قيل فى التثنية بصيغة الجمع لالحاقها بالجمع لكونها اقل المجموع وبعض العرب يقول فى التثنية نفساهما وعيناهما والاول اولى **وفى جمع المذكر** العاقل جاءنى الزيدون انفسهم وفى جمع المونث وفى غير العاقل من المذكر جاءتنى النساء والافراس **انفسهن والثانى** اى كلا هما اسمى النفس والعين اولين سمى الثالث ثانيا فقال والثانى **للمثنى** تقول فى المذكر المثنى نحو جاءنى الرجلان كلاهما وفى المونث المثنى جاءتنى المرأتان **كلتاهما والباقى** بعد الثلثة المذكورة وهو الكل واجمع الى ابصع **لغير المثنى** مما هو جمع حقيقة نحو جاءنى القوم كلهم اجمعون او حكما اذا كان مفرد ذا اجزاء يصح افتراقها حسا او حكما نحو قرأت الكتاب كله واشتريت العبد كله **باختلاف الضمير** دون الصيغة **فى الكل تقول** قرأت الكتاب **كله** وقرأت القصة **كلها** واشتريت العبيد **كلهم** وتزوجت النساء **كلهن** وباختلاف الصيغ دون الضمير **فى** الكلمات **البواقى تقول** فى المذكر الواحد **اجمع واكتع وابتع وابصع** وفى المونث الواحد والجمع بتاويل الجماعة **جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء** وفى جمع المذكر **اجمعون اكتعون ابتعون ابصعون** وفى جمع المؤنث **جمع وكتع وبتع وبصع** وجاز الاخفش اجمعان وجمعاوان وهو غير مسموع ولا يوكد **بكل واجمع الا ذو اجزاء** مفردا كان او جمعا فالمراد بالاجزاء الامور المتعددة فيتناول الافراد والاجزاء اى ذو امور متعددة **يصح افتراقها** اى افتراق تلك الاجزاء **حسا** نحو الرجال والقوم **او حكما** نحو العبد فانه يصح افتراق اجزائه حكما بالنسبة الى بعض الافعال كالشرى والبيع ولا يفترق اجزائه حكما بالنسبة الى بعضها كالمجى والذهاب **نحو اكرمت القوم كلهم** تاكيد القوم هذا نظير ذى اجزاء يصح افتراقها حسا فان القوم يصح افتراق اجزائه اى افراده فى الحس وهم زيد وعمرو وبكر وغيرهم **واشتريت العبد كله** تاكيد العبد هذا نظير ذى اجزاء يصح افتراقها حكما لان العبد يصح افتراق اجزائه حكما فى الشراء لانه يجوز شراء نصفه او ثلثه او ربعه **بخلاف جاءنى زيد كله** فانه لا يصح لعدم صحة افتراق اجزاء زيد حسا وهو ظاهر ولا حكما فى حكم المجى لانه لا يمكن مجى زيد نصفه او ثلثه او ربعه وانما اشترط ذلك لان الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فى ذى اجزاء يصح افتراقها حسا او حكما وهما فيه ان منزلان من فاعل يصح او مفعول لان مطلقان كصفة يتسوطا اى يصح افتراقها افتراقا حسا او حكما او خبر كان المحذوف اى سواء كان افتراقها حسيا او حكميا او حالان بحذف مضافا اى يصح افتراقها ذا حس او ذا حكم او شبه ذلك **واذا اكد الضمير المرفوع المتصل** اى واذا اريد تاكيد الضمير المرفوع المتصل

سواء كان مستكنا او بارزا بالنفس والعين اكد اولا بمنفصل اي بضمير منفصل ثم اكد بالنفس والعين بخلاف كل واجمع واخواته
مثل ضربت انت نفسك تاكيدا لتاء الضمير بعد تاكيده بمنفصل وكذا ضرب هو نفسه وانما اكد بمنفصل لانه من قبل ان النفس
والعين يقعان فاعلين كثيرا نحو زيد ضرب نفسه وهند جاء عينه فلو جعلا تاكيدين للمتصل المستكن بغير التاكيد بمنفصل لزم
التباس التاكيد بالفاعل في مثل زيد ضرب نفسه وهند جاء عينه ولما التزم في هذه الصورة اي فيما اذا كان الضمير المتصل المستكن فيما
التزموا فيما لا يلزم ذلك ايضا اي فيما اذا كان المرفوع المتصل البارز نحو ضربت انت نفسك وضربا هما
انفسهما وضربوا هم انفسهم طردا للباب بخلاف كل واجمع حيث لا يصح وقوعهما فاعلين فلا حاجة الى
التاكيد بعدم اللبس **واكتع واخواته** اي اخوات اكتع اي مثله ونظائره وهما ابتع وابصع
اتباع لاجمع استعمالا **فلا يتقدم** عليه الفاء للنتيجة اي فلا يتقدم اكتع وابتع وابصع
على اجمع لكونها اتباعا له ثم يتقدم اكتع على اخويه في الفصيح ثم ابتع على ابصع عند الزمخشري وتبعه المصنف
رح فيقال جاءني القوم كلهم اجمعون اكتعون ابتعون ابصعون وعند البغدادي رح يجوز ولي يقدم ابصع
على ابتع وقال ابن كيسان ابتداء بايتهن شئت بعد اجمع **وذكرها دونه ضعيف** اي ذكر
اكتع وابتع وابصع دون اجمع ضعيف للزوم ذكر التوابع بدون ذكر الاصل ثم لما فرغ عن التاكيد شرع في
بيان البدل فقال **البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع**
دونه اي دون المتبوع وهو ظرف او حال اي متجاوزا عن المتبوع احترز بقوله تابع مقصود بما
نسب الى المتبوع عن ساير التوابع سوى العطف بالحرف وبقوله دونه عن العطف بالحرف فان قيل يصدق
هذا الحد على المعطوف ببل لانه تابع مقصود بالنسبة الى المتبوع دونه قيل معناه تابع مقصود بما نسب
الى المتبوع دونه ابتداء وبقاء فلا يصدق الحد عليه لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا الاعراض عنه وقصد المعطوف
فكلاهما مقصودان بهذه الطريق ثم لما فرغ عن تعريف البدل شرع في تقسيمه فقال **وهو** اي البدل
اربعة انواع احدها **بدل الكل من الكل** وثانيها بدل **البعض** من الكل وثالثها بدل
الاشتمال ورابعها بدل **الغلط** الاضافة في بدل الكل والبعض بمعنى من اي بدل هو
كل للمبدل منه وبدل هو بعض المبدل منه وفي بدل الاشتمال بمعنى اللام اي بدل يختص غالبا باشتمال
البدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او باشتمال المبدل منه على البدل نحو يسألونك عن الشهر الحرام
قتال فيه قل قتال فيه وفي بدل الغلط اضافة المسبب الى السبب لان الغلط سبب لذكر البدل
اي بدل ذكر لاجل الغلط كذا قيل وفيه اختلاف كيفية الاضافة بكون بعضها بمعنى من وبعضها بمعنى اللام
وبعضها اضافة المسبب الى السبب وبعضها الى غيرها وفيه نظر لان المضاف ههنا واحد والمضاف
اليه مختلف كالاضافة في غلام زيد وعمرو وبكر وخالد وكالاضافة في خاتم ذهب وفضة ورصاص
وحديد فيكون الاضافة ههنا واحدة كالاضافة في الامثلة المذكورة والاضافة الواحدة كيف لا يكون
بمعنى الحروف المختلفة الا ان يقال المضاف مقدر في كل مضاف اليه باعتبار العطف والمقدر
كالملفوظ فيكون الاضافة متعددة تقديرا وحكما فالظاهر ان الاضافة في الجميع مطردة بمعنى اللام

ملابسة اى بدل الغلط بان ينسب الى الكل والى البعض والى الاشتمال والى الغلط فاعرف **فالنوع**
الاول منها اى بدل الكل **مدلوله مدلول الاول** اى مدلول المبدل منه نحو جاءنى زيد اخوك اواخو
فان قيل ان قولك اخوك يدل على اخوة المخاطب ولا يدل عليها زيد فكيف يكون مدلوله عين مدلول زيد
ولان مدلوله لو كان عين مدلول زيد لكان تاكيدا لا بدلا قيل مراده انهما متحدان فيما صدقا عليه اى يطلقان
على ذات واحدة **و** النوع **الثانى** اى بدل البعض مدلوله **جزءه** اى جزء مدلول الاول اى جزء مدلول
المبدل منه نحو ضربت زيدا راسه **و** النوع **الثالث** اى بدل الاشتمال **بينه** اى بين البدل **وبين**
الاول اى بين المبدل منه **ملابسة بغيرهما** اى بغير الكلية والجزئية نحو سلب زيد ثوبه
واعجبنى زيد علمه **وللقائل** ان يقول فى اطلاق قوله ملابسة بغيرهما يدخل بعض افراد الغلط
نحو ضربت زيدا غلامه او حماره لوجود الملابسة بين المبدل منه والبدل بغير الكلية والجزئية فالاولى
ان يقال المراد بالملابسة بين البدل والمبدل منه بحيث توجب النسبة الى المبدل منه النسبة الى البدل
اجمالا فيبقى النفس عند ذكر المبدل منه منتظرة لبيانه كالبدل نحو اعجبنى زيد علمه حيث يعلم ابتداء ان يكون زيد
معجبا باعتبار صفاته كالعلم والجود والشجاعة وغيرها لا باعتبار ذاته فتضمن نسبة الاعجاب الى زيد
نسبته الى صفة من صفاته اجمالا وكذا فى سلب زيد ثوبه بخلاف نحو ضربت زيدا حماره او ضربت زيدا
غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة اى غير محتملة لا يلزم فى صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل
الغلط فافهم **و** النوع **الرابع** اى بدل الغلط **ان تقصد اليه** بكسر الصاد من باب
ضرب يضرب اى ان تقصد الى البدل **بعد ان غلطت** اى بعد غلطك **بغيره**
اى بغير البدل وهو المبدل منه نحو اعجبنى زيد حماره او غلامه انما قال بعد ان غلطت بغيره ولم يقل
بعد ان غلطت بالمبدل منه ولا بالمتبوع لان المبدل منه حين ذكر لم يذكر بحيثية كونه مبدلا منه ولا
متبوعا بل بحيثية كونه غلطا فلم يذكره باسم المتبوع ولا باسم المبدل منه وللقائل ان يقول لا يستقيم
حمل القصد اليه على بدل الغلط لان بدل الغلط ليس عبارة عن القصد اليه بعد غلطك بغيره واجيب
بان فى العبارة تسامحا والمعنى والرابع يحصل بان تقصد اليه اذ حذف حرف الجر من ان وان كثير شايع
ويكونان اى يكون البدل والمبدل منه فى الانواع المذكورة الاربعة انواع **معرفتين** نحو
ضربت زيدا اخوك **و نكرتين** نحو جاءنى رجل لك **ومختلفين** نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاءنى رجل غلام زيد فهذه اربعة اقسام البدل
ايضا على ما ذكرنا اربعة اقسام فتصير هذه الاقسام الاربعة بضرب تلك الاقسام الاربعة فيها ستة
عشر قسما **واذا كان البدل نكرة** بالنصب على انه خبر كان اى واذا كان البدل نكرة +
مبدلة **من معرفة** وفى بعض النسخ هو مرفوع على انه فاعل كان التامة اى واذا وجد نكرة
مبدلة من معرفة **فالنعت** اى فنعت تلك النكرة واجب كما قال البعض وظاهر لفظ الكتاب
يشير الى هذا او حسن كما قال البعض واليه ذهب الزمخشرى **مثل** قوله تعالى **بالناصية**
ناصية كاذبة فان قوله ناصية نكرة ابدلت من المعرفة وهى الناصية ووصفت بصفة

كادية وذلك لان البدل هو المقصود بالنسبة فلو لم تتخصص تلك النكرة لكان المقصود منحطا عن غير
المقصود من كل وجه فاتى بالنعت لتخصص النكرة وتقرب من المعرفة ولان النكرة بعد المعرفة ابهام بعد البيان
من كل وجه فاتى بالنعت لتخصص النكرة ويقل الابهام وليفيد البدل بواسطة النعت ما لم يفده المبدل منه
المعرف فلا يكون المقصود انقص من غير المقصود فان قيل يشكل هذا بقوله تعالى قل هو الله احد فان قوله احد
بدل من الله في بعض الوجوه ولم يوصف بشئ وبقوله تعالى **حم تنزيل الكتاب من الله**
العزيز العليم الى قوله شديد العقاب فان قوله شديد العقاب بدل من
الله وهو نكرة لان الاضافة لفظية ولم يوصف بشئ وبنحو قولهم مررت بزيد ضارب ابوه فان ضارب
بدل من زيد وهو نكرة واجيب بان كل من ذلك بدل على التسامح وبالحقيقة هو صفة البدل والتقدير قل
هو الله احد والله شديد العقاب ومررت بزيد رجل ضارب ابوه ويمكن ان يحمل الاول على تقدير صفة
من نحو احد عظيم او احد لا شريك له او غير ذلك ويمكن ان يجعل قوله لم يلد صفة قوله احد وقوله
الله الصمد اعتراض ويمكن ان يحمل ذلك على قول ابي علي الفارسي فانه يجوز ترك الوصف اذا استفيد بالبدل ما لم يستفد
بالمبدل منه نحو مررت بالانسان رجل ونحو بالواد المقدس طوى اذ لم يجعل طوى اسما للوادي بل بمعنى
المكرر تقديسه لانه قدس مرتين وان لم يكن كذلك لا يجوز ترك الوصف عنده ايضا نحو مررت بزيد رجل
ثم النعت انما يجب اذا ابدلت النكرة من المعرفة بدل الكل بخلاف غيره من الابدال فانه لا يجب +
النعت نحو مررت بزيد حمار ونحو **ويكونان** اي البدل والمبدل منه في الاقسام الاربعة
ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك **ومضمرين** نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومثل الشارحون
بنحو ضربتك اياك وفيه نظر لانا لا نسلم ان اياك بدل بل هو تاكيد لصدق حد التاكيد عليه مثل انت
في ضربت انت وانا في جئني انا بينا من قبل ان الضمير المتصل منصوبا او مجرورا لا يؤكد الا بمنفصل مرفوع فاذا قلت
ضربتك اياك كان بدلا لا تاكيدا لان المنصوب في باب البدل اولى لان البدل في نية استيناف التعلق
وقيل ان الثاني ان ذكر بحيث يكون مقصودا بالنسبة كان بدلا وان ذكر بحيث يكون مقررا للامر الاول في
النسبة يكون تاكيدا والحيثيات معتبرة في الحدود **ومختلفين** نحو اخوك ضربته زيدا او
اخوك ضربت زيدا اياه باعادة الضمير الى الاخ الذي هو زيد ومثل الشارحون بنحو ضربت زيدا اياه و
فيه نظر لانه يصدق عليه حد التاكيد واجيب بما مر من الوجهين في ضربتك اياك وهذه الاربعة في اقسام البدل ايضا فيرتقي الاقسام فيصير
الاقسام بضرب هذه الاربعة في تلك الاربعة ستة عشر قسما **ولا يبدل** اسم **ظاهر من**
مضمر بدل الكل فلا يقال بي المسكين ولا بك زيد **الا من الغائب**
مستثنى من قوله مضمر اي لا يبدل الظاهر من مضمر اي مضمر كان بدل الكل الا من الضمير الغائب
فانه يبدل الظاهر منه بدل الكل **نحو ضربته زيدا** وانما لم يبدل ظاهر من مضمر متكلم و
مخاطب لئلا يصير المقصود انقص لانه من غير المقصود مع اتحاد ما صدقا عليه لكون ضمير المتكلم
والمخاطب اعرف المعارف بخلاف الغائب فان فيه ابهاما كالظاهر وبخلاف غير بدل الكل من

من البدل الى لعدم الاتحاد فيهما صمتنا عليه وافادت البدل ما لم يفده المبدل منه فيجوز نحو ضربتني رأسي
في بدل البعض وحسنتني في بدل الاشتمال واتيتني غلامي في بدل الغلط وقال ابن مالك
الضمير الواجب الاستتار في افعل ونفعل وتفعل لا تبدل عنه بدل ما سواء كان بدل الكل او غيره استقباحا
لابدال الظاهر مما لا يقع ضميرا بارزا ولا ظاهرا لفظا ثم لما فرغ عن البدل شرع في عطف البيان فقال

عطف البيان تابع غير صفة يوضح متبوعه احترز بقوله غير صفة عن الصفة
وبقوله يوضح متبوعه عن البدل وعطف النسق والتاكيد فاذا قيل جاءني زيد ابو عبد الله فقوله
ابو عبد الله ان ذكر بحيث انه
يكون هو المقصود بالنسبة يكون بدلا وان ذكر بحيث انه يوضح متبوعه يكون عطف بيان مثل قول اعرابي حيث اتى
عمر بن الخطاب وقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء فقال عمر رضي الله عنه ما ان بها من نقب ولا دبر
فانطلق الاعرابي الى اهله وقال **اقسم بالله ابو حفص عمر** ما ان بها من نقب ولا دبر اغفر له
اللهم ان كان فجر فقوله عمر عطف بيان لقوله ابو حفص وهو كنية امير المؤمنين عمر ابن الخطاب **وفصله**
من البدل صفة الفصل اي فرق عطف البيان الكائن من البدل **لفظا** انما قيد به لان الفرق
بينهما معنى مطرد وذلك بما عرفت في الحد من ان البدل مقصود بالنسبة وذكر المبدل منه للتوطئة وعطف
البيان غير مقصود بها وانما المقصود بها المتبوع وذكره لايضاح المتبوع **في مثل** قول المرار
انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير **ترقبه وقوعا** اي وقوع الطير في الهواء
ينتظر موته فان قوله بشر عطف بيان للبكري ولا يصح ان يكون بدلا اذ البدل مقصود في حكم تكرير العامل
فيكون المعنى انا ابن التارك بشر فلا يصح لكونه من باب الضارب زيد والمراد بقوله في مثل كل ما كان عطف بيان من
المعرف باللام الذي اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد والتارك البكري بشر وكما
يظهر الفرق في هذه الصورة يظهر في النداء ايضا نحو يا غلام زيد ان جعل زيد بدلا لا يجوز فيه الا الضم لان
البدل في حكم المستقل مطلقا وان جعل عطف البيان يجوز فيه الرفع والنصب على ما عرفت من قبل
ويمكن ان يراد بقوله في مثل كل ما يختلف حكمه عطف بيان وبدلا فيتناول صورة النداء ايضا قال بعض النحويين
في الفرق بينه وبين البدل انه لو قال رجل زوجتك بنتي فاطمة وكان اسمها عائشة فان اراد عطف البيان
صح النكاح فان الغلط وقع فيما هو ليس بمقصود بالنسبة وان اراد البدل لم يصح النكاح اذ الغلط وقع
فيما هو مقصود بالنسبة ثم لما فرغ من بيان المعربات شرع في المبنيات فقال **المبني ما ناسب**
مبني الاصل اي ما ناسب المبني في الاصل وضعه وهو الماضي والامر بغير اللام والحرف و
هو المشهور وقيل الجملة ايضا وذلك لان المراد بمبني الاصل ما لا يحتاج الى الاعراب من حيث انه
لا يقع فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا اليه والجملة كذلك فانها بنفسها لا تحتاج الى الاعراب لانها لا انها
لا تقع فاعلة ولا مفعولة ولا مضافا اليها قلنا كذلك لكنها تقتضي اعراب المفرد لقيامها مقام المفرد
فخرجت عن كونها مبنية الاصل بهذا الاعتبار لان ما هو مبني الاصل كالحرف والماضي والامر بغير اللام

لا يكون لها اعراب لا لفظا ولا تقديرا ولا محلا فخرجت الجملة عن كونها مبنية الاصل ولم تخرج عن شبهها مبني الاصل
بل هي مبنية قوية بالنسبة الى غيرها من المبنيات فاقتضى مناسبتها بالاضافة اليها وجوبا وجوب البناء كاذ واذا
وحيث وجوازا جواز البناء كاليوم والليلة والحين والوقت والمراد بالمناسبة المناسبة المعتبرة
اي ما ناسب المبنى في اصل وضعه مناسبة معتبرة وفي هذا القيد احتراز عن المناسبات التي لم يعتبر
لضعف او معارض كمناسبة غير المنصرف فعل الماضي في الفرعيتين ومناسبة اي الحروف مع لزوم
الاضافة المانعة للبناء وقد ذكرناها فيما مر في تعريف المعرب على الاستقصاء والمراد بالمناسبة اعم من ان يكون
بوجه قريب اي بلا واسطة نحو نزال او بعيد اي بواسطة نحو فساق وانما اثر ناسب على شابه ليتناول
ما تضمن معنى مبني الاصل كاين وما قام مقامه كصه وغير ذلك ثم تلك المناسبة نسبته او جه على ما +
سبق ذكرها في حل المعرب فان قيل مبني الاصل نوع من انواع المبنى واخذ النوع في تعريف الجنس يوجب
الدور قيل هذا تعريف المبنى من الاسماء لا تعريف مطلق المبنى فلا دور **وما وقع** حال كونه **غير**
مركب تركيبا اسناديا فالمضاف اليه على هذا قبل التركيب الاسنادي مبني فيكون السكون
في غلام زيد سكون بناء وقيل معناه اي غير مركب مع عامله فالمضاف اليه على هذا قبل التركيب
الاسنادي معرب لانه ركب مع عامله هو المضاف او حرف الاضافة المقدر وسكونه سكون وقف لا سكون
بناء وقد سبق تحقيقه في تعريف المعرب نحو اب ت ونحو التعداد نحو زيد عمرو بكر خالد ونحو الاصوات التي
لا تركيب فيهما وكلمة او سائغة الخلو دون الشك فلا ينافي التعريف فان قيل في اي حد يدخل نحو غاق في
قولهم غاق صوت الغراب وليس فيه مناسبة مبني الاصل ولا عدم التركيب قيل هو داخل في الحد الثاني
والمراد بغير المركب اعم من ان يكون حقيقة او حكما وهو غير مركب حكما بناء على قصد المشاكلة للمسمى الواقع
غير المركب حقيقة **وحكمه** اي حكم المبنى **ان لا يختلف آخره** اي هيئة اخر المبنى **لاختلاف**
العوامل فان قيل حكم الشيء هو الاثر الثابت بذلك الشيء وعدم اختلاف اخر المبنى اثر مناسبته
مبني الاصل لا اثر المبنى قيل اراد بالحكم الخاصة اي خاصته عدم اختلاف هيئة آخره لاختلاف العوامل
فان قيل قوله لا اختلاف العوامل لا يخلو اما ان يتعلق بمعنى النفي وهو عدم الاختلاف او الفعل المنفي وهو
لا يختلف لا يستقيم كل منهما اما الاول فلان اختلاف العوامل ليس علة لعدم اختلاف آخره واما
الثاني فلان النفي اذا دخل على فعل فيه قيد بوجه ما توجه النفي الى ذلك القيد ويبقى اصل الفعل مثبتا فيبقى اصل الفعل ههنا مثبتا
لمن المعقول حيث يلزم منه ثبوت اختلاف اخر المبنى عند عدم اختلاف العوامل قيل يمكن ان يتعلق بالفعل
المنفي والفعل بعد توجه النفي الى القيد يكون جائز الثبوت لا واجب الثبوت وثبوت اختلاف اخر المبنى عند
عدم العامل في المبنى جائز الثبوت نحو من الرجل ومن زيد ويمكن ان يكون اللام بمعنى الوقت اي وقت
اختلاف العوامل فيصلح ان يتعلق بمعنى النفي ايضا فلا يرد توجه النفي الى القيد **والقابه** اي القاب
البناء **ضم وفتح وكسر ووقف** وهذا عند البصريين والكوفيين يطلقون القاب
الاعراب على البناء وبالعكس وانما ذكر الشيخ في الاعراب الانواع حيث قال والانواع رفع ونصب وجر وفي

البناء الالقاب اذ الاعراب مابه الاختلاف فيكون كل من الرفع واخواته نوع منه والبناء عبارة عن صفة في المبنى وهو عدم الاختلاف لا عن الحركات والسكون بل الحركات والسكون مابه البناء فلا يكون كل من الضم واخواته نوعا منه بل يكون لقبا واسما لما في آخره من الحركات والسكون فلو قال انواع البناء لسبق الذهن الى كون كل من الضم واخواته بناء كما في انواع الاعراب وليس الامر كذلك بل هي القاب لما في آخره من الحركات والسكون فيكون المعنى والقابه اى القاب حركات اواخره وسكونه ضم واخواتها وانما سمي الضم ضما لحصوله بضم الشفتين والفتح فتحا لانفتاح الفم في التلفظ به والكسر كسرا لانكسار الشفة السفلى في التلفظ به والوقف وقفا لوقف النفس فيه عن الجرى **وهي** اى المبنى **سبعة** ابواب كذا في بعض الشروح وفيه نظر لان المص لم يذكر الاصوات في باب اسماء الافعال كالزمخشري بل ذكرها في آخرها حتى يكون المبنيات عنده ثمانية ابواب بخلاف الزمخشري فانه ذكر الاصوات في باب اسماء الافعال فينبغي قوله وانا اسوق اليك بيته تما علمته العرب في سبعة ابواب وانما انث الضمير مع كونه راجعا الى المبنى لتانيث الخبر **وهي المضمر واسماء الاشارة والموصولات واسماء الافعال والاصوات** بالرفع عطف على اسماء الافعال وبالجر عطف على الافعال والمعنى واسماء الاصوات وفي كلا الوجهين نظر اما الجر فلان المذكور من نخ وغاق ونحوهما صوت لا اسم صوت الا ان يقال الاضافة بيانية واما الرفع فلان الصوت ليس باسم لانه لم يوضع لمعنى بل هو دال عليه بالطبع فكيف تذكر في الاسماء المبنية الا ان يقال ان الاصوات ملحقة بالاسماء لانها يحصل بها فائدة كالاسماء فعوملت معاملتها واجريت مجراها في البناء وان لم يكن اسماء على الحقيقة لعدم الوضع فلا يشكل ذكرها في الاسماء المبنية **والمركبات والكنايات وبعض الظروف** وانما قال بعض الظروف لان جميع الظروف ليست بمبنية بل المبني بعضها وفيه نظر لان المركبات والكنايات ايضا كذلك فينبغي ان يقول وبعض المركبات والكنايات والظروف كما قال صاحب اللب **و** انما بني **المضمر** لانه يحتاج الى المكنى عنه فاشبهت الحرف في الاحتياج **وهو ما وضع لمتكلم او مخاطب او غايب تقدم ذكره** قيد فيه احتراز عن الاسماء الظاهرة فانها غيب لكن بغير شرط تقدم ذكرها فيخرج لفظ الغايب فانه وضع لغائب مطلقا المفيد انتقدم ذكره وكذا يخرج اسماء الاشارة لكونها غيبا كساير الاسماء الظاهرة لكن بغير شرط التقدم لكن يدخل لفظ المتكلم والمخاطب فيراد بما وضع لمتكلم او مخاطب على وجه الكناية لانهما وان وضعا لمتكلم او مخاطب لكن لا على وجه الكناية او يراد ما وضع لمتكلم او مخاطب ليس فيهما جهة الغيبة فيخرجان لان فيهما جهة الغيبة لكونهما من الاسماء الظاهرة او يراد ما وضع لمتكلم او مخاطب مادة فيخرجان لانهما موضوعان لمتكلم ومخاطب صيغة لا مادة او يراد بالمتكلم او المخاطب الاصطلاحيان دون اللغويين فيخرجان لانهما لا يسميان متكلما او مخاطبا في الاصطلاح او يراد بالمتكلم ما هو في ان الحكاية عن نفسه وبالمخاطب ما هو في ان توجه الخطاب فيخرجان لانهما اعم ولا يدخل في الحد نحو امير المؤمنين يامر بكذا في قول الامير مريدا انا امرك بكذا لانه وان كان مستعملا للمتكلم لكنه غير موضوع له فيخرج عن الحد بقيد الوضع

وقيل هذا اعنى تقدم ذكره قيد تقسيم للغائب غير داخل فى الحد اى سواء تقدم ذكره **لفظا او معنى**
او حكما فعلى هذا يراد بالوضع الوضع على وجه الكناية فيخرج الاسماء الظاهرة ولفظ الغائب واسماء
الاشارة وفيه نظر فلقائل ان يقول ان هذا القيد لو لم يكن داخلا فى الحد يدخل فيه نحو كم وكذا فانه وضع للغائب على وجه
الكناية لكن لا بشرط تقدم الذكر فلا بد من التقييد به فكيف يكون غير داخل فى الحد والمراد بقوله لفظا
اعم من ان يكون تحقيقا نحو ضرب زيد غلامه او تقديرا نحو ضرب غلامه زيد لتقدم الفاعل تقديرا وفيه
نظر لان دأب المصنف ان يجعل التقدير قسيما للفظا لا قسما له والمراد بتقدم ذكره معنى ان يتقدم ما يتضمن
معاد الضمير نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى اى العدل لتضمن اعدلوا اياه او يدل عليه سياق الكلام
التزاما نحو قوله تعالى ولابويه لكل واحد منهما السدس اى لابوى الميت اذ سوق الكلام لبيان الميراث
وهو يستلزم سبق الميت ويمكن ادراج نحو ضرب غلامه زيد فى هذا القسم لتقدم الفاعل تقديرا
او معنى وهو الحق والمراد بتقدم ذكره حكما ان يعود الضمير الى ما احضر فى الذهن من الشان او القصة
او غيرهما ولم يصرح به لقصد الابهام والاجمال اولا ثم التفسير ثانيا فى مقام التفخيم والتعظيم لان ذكر الشئ
مبهما ثم ذكره مفسرا يوجب فى المفسر تفخيما وتعظيما فهو عائد الى المذكور حكما كقوله تعالى قل هو الله احد
فهو عائد الى الشان المحضر فى الذهن ولم يصرح به لقصد تفخيم الشان بذكره مجملا اولا ثم مفسرا ثانيا
وكذا الضمير فى نعم رجلا فانه عائد الى الرجل المحضر فى الذهن ولم يصرح لقصد تفخيم ذلك الرجل بذكره مبهما
اولا ثم مفسرا ثانيا وكذا الضمير فى ربه رجلا ولقائل ان يقول ما ذكرتم من وجه عدم التصريح لا يطرد فى باب
التنازع نحو اكرمنى وضربت زيدا على مذهب البصريين لعدم قصد التفخيم والتعظيم فالاولى ان يقال لم
يصرح لقصد الابهام تفخيما او للتحرز عن لزوم التكرار ثم لما فرغ عن تعريف المضمر شرع فى تقسيمه فقال **و**
هو اى المضمر قسمان **متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل**
بنفسه فى التلفظ اى الذى يصح التلفظ به منفردا فى الاصطلاح **والمتصل غير**
المستقل بنفسه فى التلفظ به اى الذى لا يصح التلفظ به منفردا فى الاصطلاح اى ما
كان كالمتمم لما قبله اى ما كان كالجزء لما قبله كبعض حروفه وانما قيدنا بقولنا فى الاصطلاح اذ يصح التلفظ
بالضمير المتصل البارز منفصلا ايضا وانما قال فى التلفظ احترازا عن الدلالة على المعنى فان المنفصل والمتصل
كلاهما مستقلان بنفسه فى الدلالة على المعنى لانهما اسمان والاسم ما يكون مستقلا بنفسه فى الدلالة
على المعنى ولم يذكر هذا القيد فى بعض النسخ **وهو** اى المضمر باعتبار انواع الاعراب اقسام ثلثة **مرفوع**
ومنصوب ومجرور فالاولان اى المرفوع والمنصوب **متصل ومنفصل**
لا يجوز ان يكون قوله متصل ومنفصل خبر القوله فالاولان لان الخبر اذا كان مشتقا يجب ان يكون
مطابقا للمبتدا ولا مطابقة ههنا فحمل على انه خبر مبتدا محذوف اى فالاولان كل واحد منهما
متصل ومنفصل والجملة خبر المبتدا الاول او بدل من الخبر المحذوف اى فالاولان كل واحد منهما
قسمان متصل ومنفصل او على تقدير الخبر الجامد اى ضمير متصل وضمير منفصل فلا يلزم المطابقة **والثالث**

اى المجرور **متصل فقط** اذ لايسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل وذلك امابتقديم الضمير على عامله او بالفصل بين الضمير وعامله اوبحذف عامله وكل ذلك ممتنع ههنا اما الاول فلانه يلزم تقديم المجرور على الجار واما الثانى فلانه يلزم الفصل بين الجار والمجرور واما الثالث فلانه يلزم حذف الجار وابقاء المجرور وكل ذلك ممتنع فان قيل الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالظرف فى الشعر فى الظاهر جايز كقوله هما اخوا فى الحرب من لا اخاله فلم لا يجوز ذلك فى المضمر جريا على سنن الاطراد قيل الفصل بينهما وان جاز بالظرف فى الشعر لكنه ممتنع عند ازدياد جهة اخرى بواسطة اتصال الضمير **فذلك** اى المضمر **خمسة انواع** المرفوع المتصل والمرفوع المنفصل والمنصوب المتصل والمنصوب المنفصل والمجرور المتصل **الاول** اى مثال النوع الاول من الانواع الخمسة وهو المرفوع المتصل **ضربت ضربت** على صيغة الماضى المعروف **وضربت** على صيغة الماضى المجهول **الى ضربن** على بناء المعروف **وضربن** على بناء المجهول يعنى ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وكذا مجهولها وابتداء بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف فلذلك قدم فى الحد وآخر ضمير الغايب لانه دون الكل فان قيل لايدخل فى هذا التعداد ياء ضمير المخاطبة نحو تضربين وبعض المستكن فى المضارع نحو اضرب ونضرب وتضرب ولو قيل مكان ضربت الى ضربن اضرب الى ضربن لكان اولى اذ لا فرق بين الماضى المجهول والمعروف فى الضماير بخلاف المضارع فان بعض ضمايره يفارق ضماير الماضى قيل لعل المصنف اعتبر الفرق بين الماضى المجهول والمعروف فى الضماير من حيث المعنى باعتبار ان ضمير المعروف ضمير الفاعل وضمير المجهول ضمير مفعول ما لم يسم فاعله بخلاف ياء تضربين والمستكن فى نحو اضرب ونضرب فانهما من حيث انهما ضميرى المخاطب والمتكلم عين ضميرى المخاطب والمتكلم فى الماضى لان كل واحد منهما ضمير الفاعل وان كانا مختلفين بالنظر الى الصورة فلم يذكرهما على حدة اذ العبرة للمعنى لا للصورة فان قيل كلمة الى ههنا للحكم لا للاسقاط لعدم دخول ما بعدها فيما قبلها حتما فيلزم ان لايدخل ما بعدها فى الحكم قيل معناه الاول ضربت وضربت وما دون ذلك الى ضربن وضربن فتكون الى للاسقاط لانها لما دون ذلك يتناول ما بعدها حتما فيدخل ما بعد الى فى حكم ما قبلها او يقال ان ما بعد الى الابتدائية لايدخل فى حكم ما قبلها الا بدليل خارجى وههنا دخل ما بعدها فى حكم ما قبلها بدليل خارجى او يقدر معناه الاول ضربت وضربت بالغا الى ضربن وضربن او واصلا الى ضربن وضربن فالى ههنا صلة البلوغ او الوصول لا ابتدائية ولا اسقاطية فلا يلزم خروج ضربن وضربن من الحكم ولو قيل انها بمعنى مع او بمعنى حتى فيدخل ما بعدها فيما قبلها فى الحكم لا يستقيم اما الاول فلانها لو كانت بمعنى مع لا يدل لفظ على حكم ما بين ضربت وضربت وضربن وضربن واما الثانى فلانه حكم حتى ان يكون ما بعدها ما ينتهى به المذكور او عنده وضربن وضربن ليس ما ينتهى به ضربت وضربت او عنده **والثانى** اى المرفوع المنفصل

الى هن يعنى انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هى هما هن كلها الى هذه اسقاطية ومعناه انا وما دونه فيدخل سابعده فيما قبله **والثالث** اى المنصوب المتصل **ضمير ضربنى** وما دونه **الى ضمير ضربهن** اى ضربنى ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن وانى اى وضميره وما دونه **الى ضمير انهن** اى اننى اننا انك انكما انكم انك انكما انكن انه انهما انهم انها انهما انهن الاول نظير المنصل بالفعل والثانى نظير المتصل بالحرف وانما اورد نظيرين ليعلم ان الضمير المتصل المنصوب يتصل بالفعل وبالحرف **والرابع** اى المنصوب المنفصل **اياى** وما دونه **الى اياهن** اى اياى ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه اياهما اياهم اياها اياهما اياهن **والخامس** اى المجرور المتصل ضمير **غلامى ولى** وما دونهما **الى ضمير غلامهن ولهن** اى غلامى وغلامنا ولى ولنا وغلامك غلامكما غلامكم غلامك غلامكما غلامكن ولك لكما لكم لك لكما لكن وغلامه غلامهما غلامهم وغلامها غلامهما غلامهن وله لهما لهم لها لهما لهن الاول مثال المتصل بالاسم والثانى مثال المتصل بالحرف وانما اورد نظيرين ليعلم ان الضمير المجرور المتصل يتصل بالاسم والحرف ثم لما فرغ من بيان اقسام الضمير شرع فى بيان محل اتصال الضمير المنفصل فقال **فالمرفوع** اى فالضمير المرفوع **المتصل خاصة يستتر فى الماضى** فقوله خاصة حال من فاعل يستتر فان قيل فاعله مذكر والخاصة مونثة والحال يجب ان يكون مطابقا لصاحبها قيل التاء فى الخاصة للمبالغة لا للتانيث كالتاء فى علامة ويمكن ان يكون الخاصة مصدرا على زنة فاعل بمعنى الخصوص كالعافية بمعنى المعافات منصوب بفعل محذوف اى اخص بالاستتار خصوصا والجملة معترضة بين المبتداء وخبره او حال موكدة وانما قال خاصة احترازا عن المنصوب والمجرور المتصلين لعدم الاستتار فيهما وانما يستتر المرفوع لان علة الاستتار لانه الفعل على ما هو كجزئه وهذا انما يتحقق فى المرفوع المتصل والجار والمجرور فى قوله **للغايب والغايبة** صفة الماضى اى الماضى الكاين للغايب والغايبة نحو زيد ضرب وهند ضربت **وفى المضارع** عطف على قوله فى الماضى اى يستتر فى المضارع الكاين **للمتكلم مطلقا** ظرف او مفعول مطلق اى يستتر فى المضارع المتكلم زمانا مطلقا واستتارا مطلقا اى سواء كان المتكلم واحدا او مثنى او مجموعا او مذكرا او مونثا نحو اضرب نضرب **والمخاطب** عطف على قوله للمتكلم اى فى المضارع للمخاطب اذا كان مفردا مذكرا نحو يا زيد تضرب **والغايب** نحو زيد يضرب **والغايبة** نحو هند تضرب وفى الصفة اى فى اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل **مطلقا** ظرف او مفعول مطلق اى يستتر فى الصفة زمانا مطلقا او استتارا مطلقا اى سواء كان واحدا او مثنى او مجموعا او مذكرا او مونثا نحو زيد ضارب والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون وهند ضاربة والهندان ضاربتان والهندات ضاربات والالف والواو فى ضاربان وضاربون حرفان زيدتا علامة للمثنى والمجموع كالالف والواو فى الزيدان والزيدون وليسا بضميرين

بدليل اختلافهما بالعامل جاءني الضاربان والضاربون ورأيت الضاربين والضاربين ومررت بالضاربين والضاربين **ولا يسوغ المنفصل** اى لا يجوز اتيان الضمير المنفصل **الا لتعذر المتصل** مستثنى مفرغ واللام بمعنى الوقت اى لا يسوغ المنفصل فى جميع الاوقات الاوقت تعذر المتصل او على حقيقتها اى لا يسوغ المنفصل لاجل شئ الا لاجل تعذر المتصل وذلك لان وضع الضماير للاختصار كانها كنايات والاصل فى الكلام التصريح والكناية خلاف الاصل فالعدول عنه لا يكون الا للاختصار والمتصل اخصر من المنفصل لكونه اقل حروفا من المنفصل فمتى امكن المتصل لا يسوغ المنفصل اذ لا يسوغ العدول عن الاصل الا عند تعذره فلا يقال ضرب انت ولا ضربت اياك لعدم تعذر المتصل **وذلك بالتقديم** اى تعذر المتصل كاين بسبب تقدم الضمير **على عامله** نحو اياك ضرب لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل بالاول اذ الاتصال انما يكون باخر العامل اذ المتصل كالجزء منه **او بالفصل** بين الضمير وعامله **لغرض لا يحصل الا به** اذ لو حصل لغيره لم يتحقق تعذر الاتصال نحو ما ضربك الا انا فانما تعذر المتصل بالفصل اذ الفصل تنافى الاتصال وبترك الفصل يفوت الغرض الذى لا يحصل الا به **او بالحذف** اى بحذف عامله لانه لما حذف عامله لا يوجد فى اللفظ ما يتصل به نحو اياك والشر **او بكون العامل معنويا** اى يكون عامل الضمير معنويا وهو الابتداء نحو انا زيد **او يكون** عامله **حرفا والضمير مرفوع** نحو ما انت قايما الفوت ما يتصل به اذ الضمير المرفوع لا يتصل الا بالفعل وانما قيد الضمير بكونه مرفوعا لانه لو كان منصوبا او مجرورا جاز اتصاله بالحرف نحو انني وانك ولى ولك ثم قوله والضمير مبتداء وقوله مرفوع خبره والجملة حال ولا يحتاج الى الضمير لان الجملة فى مثل هذا الموضع اجريت مجرى الظرف كما فى قولك لقيتك والجيش قادم اى وقت قدوم الجيش **او بكونه** اى بكون الضمير **مسندا اليه** اى الى ذلك الضمير **صفة** اى اسم فاعل او اسم مفعول او صفة مشبهة **جرت تلك الصفة على غير من هى له** اى على غير الذى تلك الصفة كاينة له **نحو هند زيد ضاربته هى** فهند مبتداء وزيد مبتداء ثان وضاربته خبر المبتداء الثانى وهى فاعل ضاربته فهى ضمير اسندت اليه ضاربته وهى صفة جرت على غير من هى له فانها جرت على زيد حيث وقعت خبرا له وهى صفة لهند حيث قام الضرب بها فابرز الضمير وانما وجب ابراز الضمير حينئذ لحصول اللبس فى بعض الصور نحو زيد عمرو ضاربه هو حيث لا يعلم ان الفاعل زيد والمضروب عمرو او على العكس فابرز الضمير ليدل الانفصال الذى هو خلاف الاصل عوده الى البعيد الذى هو خلاف الاصل ولما حصل اللبس فى هذه الصورة وجب ابراز الضمير وحمل صورة عدم اللبس فى الصفات على صورة اللبس طردا للباب كما فى هند زيد ضاربته هى فانه يعلم ان الضاربة هند والمضروب زيد وهذا عند البصريين واما الكوفية فلا يلزمون ابرازه فى صورة عدم اللبس قياسا على الفعل فان قيل ما الفرق

بين الصفة التي جرت على غير من هو له وبين الفعل الذي جرى على غير من هو له حيث وجب ابراز الضمير
في الصفة مطلقا عند البصريين وحمل صورة عدم اللبس على صورة اللبس وفي الفعل اقتصر ابرازه على صورة
اللبس نحو زيد عمرو يضربه هو بخلاف وهند زيد تضربه حيث لا يجب تضربه هي لعدم اللبس ولم يحمل فيه صورة عدم اللبس على صورة اللبس طردا
للباب قيل انما حمل صورة عدم اللبس على صورة اللبس في الصفة دون الافعال تحصيلا للفرق بينها وبين الافعال في تحمل الضمائر ولم يعكس لان الفعل
اولى بالتخفيف وذلك باستتار الضمير فيه ثم الحكم لا يختلف في المسئلة بين الصفة الجارية على غير من هي له وبين
الصفة الجارية على غير ما هي له لكنه ذكر الاصل وهو من المختص بالعقلاء ثم لما فرغ عن بيان مواضع تعذر الاتصال
شرع في بيان امثلتها على الترتيب فقال **مثل اياك ضربت** مثال التقدم على عامله **وما
ضربك الا انا** مثال الفصل لغرض **واياك والشر** مثال حذف العامل اذ اصله اتق
نفسك والشر اي اتق نفسك ان تتعرض للشر واتق الشر ان يهلكك على ما سبق بيانه في التحذير **وانا
زيد** مثال كون العامل معنويا **وما انت قائما** مثال كون العامل حرفا والضمير مرفوع **وهند
زيد ضاربته هي** مثال الضمير الذي اسند اليه صفة جرت على غير من هي له فانه اسند
اليه الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهي صفة لهند حيث قام الضرب بها وانما اختار بالتمثيل
صورة عدم اللبس ليستدل به على صورة اللبس بخلاف ما لو عكس ثم الضمير البارز فاعل لا تاكيد والا لكان
في صورة ____ داخلا

الفصل لغرض وقيل هو تاكيد الضمير المستكن في ضاربته لكنه تاكيد لازم لا فاعل بدليل الزيدان العمرون
الضاربهما هما نحن حيث جمع الضاربون ولو كان نحن فاعلا لضعف جمعه لانه كالفعل والفعل اذا تقدم على الاسم
لا يثنى ولا يجمع ومن ثم ضعف قام رجال قاعدون غلمانه على ما عرف من قبل ويروى عن الزمخشري الزيدون
العمرون ضاربهم نحن بافراد الصفة وعلى هذا يكون الضمير البارز فاعلا كما قيل **واذا اجتمع ضميران
وليس احدهما مرفوعا** الواو للحال اي والحال انه ليس احد الضميرين ضميرا مرفوعا
فان كان احدهما اي احد الضميرين **اعرف** من الآخر **وقدمته** اي قدمت في الاعرف
فلك الخيار في الثاني اي في اتصال الضمير الثاني المؤخر وانفصاله **نحو الدرهم
اعطيتكه واعطيتك اياه وضربيك واياك** اجتمع في المثالين
ضميران كلاهما غير مرفوع لنصبهما في اعطيتكه وجر الاول ونصب الثاني في ضربيك احدهما اعرف وهو ضمير
المخاطب في اعطيتكه وياء المتكلم في ضربيك وقدم الاعرف فيهما فجاز في الثاني الوجهان الاتصال والانفصال
وانما اورد مثالين ليعلم ان الضميرين يجوز ان يكونا منصوبين وان يكون احدهما منصوبا والآخر مجرورا فان
قيل قد سبق انه لا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل فههنا لا يخلو اما ان تعذر الاتصال اولا اذ احد
النقيضين واقع لا محالة فان تعذر وجب ان يتعين الانفصال وان لم يتعذر وجب ان يتعين الاتصال فما
وجه الخيار قيل تعارض فيه جهتا التعذر وعدمه اما جهة التعذر فباعتبار الفصل بالفضلة لفظا بين الضمير
وعامله وقد عرفت ان الفصل ينافي الاتصال واما جهة عدم التعذر فباعتبار عدم الفصل حكما لان تلك الفضلة

ضمير متصل والفصل بما هو متصل غير معتد به فيكون هذا الفصل كلا فصل فلما تعارض فيه جهتان جوز الوجهان
توفيقا بين الجهتين وانما قال وليس احدهما مرفوعا احترازا عما اذا كان احد الضميرين مرفوعا نحو اكرمتك فانه
ح وجب الاتصال اذ الضمير المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل اصلا لا لفظا ولا حكما فيجب الاتصال
وانما قال فان كان احدهما اعرف احترازا عما اذا تساويا نحو اعطاه اياه واعطيتنه اياه حيث يجب الانفصال في
الاصح للتحرز عن تقدم احد المتساويين على الآخر بغير مرجح وليكون الاول راجحا على الثاني بالاتصال ولا
يستنكف الثاني عن اللحوق بمثله من كل وجه وفيه نظر لان المفعول الاول في باب اعطيت راجح على الثاني
معنى لان في الاول معنى الفاعلية وفي الثاني معنى المفعولية فهو يستحق التقديم نظرا الى الترجيح المعنوي
فلا يلزم تقديم احد المتساويين على الآخر من غير مرجح ولا يستنكف الثاني عن اللحوق بمثله من كل وجه ولا يحتاج
الى ترجيحه بالاتصال وانما قال وقدمته احترازا عما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته اياك حيث يلزم انفصاله لانه
لو قيل اعطيتهوك لزم تاخير الاعرف عن غيره وهو خلاف الاصل فوجب انفصاله ليكون المتكلم معذورا في تاخير
الاعرف باعتبار الصورة ولا يلحقه طعن في اول الوهلة بايراده على وجه خلاف الاصل وحكى سيبويه فيه تجويز
الاتصال في اعطيتهوك لان الثاني وان كان الاعرف لكن الاول فيه معنى الفاعلية هو مستحق التقديم نظرا الى
الترجيح المعنوي باعتبار المقام المغني عن الترجيح اللفظي **والا فهو منفصل** اي وان لم يكن احدهما
اعرف او كان احدهما اعرف لكن لا يكون الاعرف مقدما فالثاني منفصل لا غير لما بينا **نحو اعطيته اياك**
اجتمع فيه ضميران وليس شيء منهما مرفوعا واحدهما اعرف وهو ضمير الخطاب لكنه لم يكن مقدما **او اعطيته**
اياه اجتمع فيه ضميران متساويان وليس شيء منهما مرفوعا **والمختار في خبر باب كان الانفصال**
يعني اذا وقع خبر كان ضميرا جاز اتصاله نحو كنته لانه بعد دخول العامل عليه اشبه المفعول والمفعول اذا كان
ضميرا وجب اتصاله نحو ضربته وجاز انفصاله نحو كنت اياه لانه في الاصل خبر المبتدا وخبر المبتدا اذا كان ضميرا
وجب انفصاله لان عامله معنوي لكن الحقيقة راجحة على الشبه فيختار الثاني **والاكثر** انه اذا كنى عن
الاسم الواقع **بعد لولا** الامتناعية **وعسى** ان وقع بعد لولا ضمير مرفوع منفصل وبعد عسى
ضمير مرفوع متصل **فيقال لولا انت الخ** اي لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما لولا انتن
لولا هو لولا هما لولا هم لولا هي لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن **وعسيت** بفتح التاء الخ اي عسيت عسيتما
عسيتم عسيت عسيتما عسيتن عساه عساهما عساهم عساها عساهما عساهن عسيت عسينا وذلك
لان ما بعد لولا مبتدأ وما بعد عسى فاعل والمبتدأ اذا كان ضميرا وجب انفصاله لان عامله معنوي والاصل في الفاعل
اذا كان ضميرا ان يتصل بفعله لانه كالجزء من الفعل ولقائل ان يقول لو قال لولا انا وعسيت بضم التاء الى آخرهما لكان
اولى لان المتكلم مقدم على المخاطب والغائب فيدخل هو ونحن في قوله الخ بخلاف ذكر المخاطب حيث لا يدخل المتكلم
في قوله الخ لانه في اول المخاطب

في

اجمع فيكون العبارة قاصرة عن ذكره اللهم انما اختار ضمير المخاطب لانه متوسط وخير الامور اوساطها وجاء
بعد لولا وعسى ضمير متصل يقال **لولاك وعساك الى آخرها** اي لولاك لولاكما لولاكم لولاك

لولاكما لولاكن لولاه لولاها لولاهما لولاهم لولاها لولاهما لولاهن لولاى لولانا وعساك عساكما عساكم عساك
عساكما عساكن عساه عساها عساهما عساهم عساها عساهما عساهن عساى عسانا لكنهم اختلفوا فى هذا الضمير
اى فى ضمير المتصل بلولا وعسى الى آخرهما فذهب سيبويه الى ان الضمير فى الاول مجرور بجعل لولا جارة فى الضمير خاصة
على ان للولا مع الضمير شانا ليس له مع المظهر كما ان للدن مع الغدوة شانا ليس له مع غيرها وفى الثانى منصوب
تشبيها لعسى بلعل من حيث ان عسى فيهما معنى الترجى كما فى لعل ويلزم سيبويه ان الجار اذا لم يكن زائدا لا بد
من متعلق ولا متعلق فى لولا ظاهرا ويمكن ان يقال ان متعلق لولا جوابه فيكون المعنى فى نحو لولاك لهلكت انتفى هلاكى
بوجودك وذهب الاخفش الى ان الضمير فى الاول مرفوع على انه مبتداء وفى الثانى مرفوع على انه فاعل كالضمير
المنفصل بعدهما باستعارة المجرور للضمير المرفوع فى الاول كعكسه فى مررت بك انت وباستعارة الضمير المنصوب
للضمير المرفوع فى الثانى كعكسه فى ضربتك انت لما ان الكاف ليس من الضمائر المرفوعة بل هو اما من الضمائر
المنصوبة او المجرورة فاحتيج الى الاستعارة ويلزم الاخفش تغيير اثنى عشر ضميرا فى كليهما ويمكن ان يقال ان
التغيير المستعمل وان كان كثيرا اهون مما لم يستعمل وان قل **ونون الوقاية مع الياء** اى مع
اتصال ياء الضمير المتكلم **لازمة فى الماضى** مطلقا نحو ضربنى وضربونى **وفى المضارع**
اذا كان **عريا** اى خاليا **عن نون الاعراب** نحو يضربنى ويكرمنى واضافة النون الى الاعراب
بمعنى من كخاتم فضة لان بين النون والاعراب عموما وخصوصا من وجه وانما لزمت النون فيهما لانه اذا
اتصل ياء الضمير وجب كسر ما قبلها للمناسبة فلزمت النون ليصون الفعل عن الكسرة التى هى اخ الجر
المختص بالاسم وانما سميت هذه النون بنون الوقاية اى الصيانة لانها تقى اى تصون الفعل عن اخ الجر وتسمى
نون العماد ايضا لاعتماد بقاء حركة آخر الفعل وسكونه عليها فان قيل نون الوقاية حرف فكما يصان الفعل عن اخ
الجر المختص بالاسم ينبغى ان يصان الحرف ايضا عن اخ الجر المختص بالاسم لان خاصة الشئ ما يوجد فيه
دون غيره قيل كسرة نون الوقاية ليست باخ الجر لعدم كونها فى الآخر لكونها على حرف واحد والآخر انما يكون
لما له اول فان قيل فى دعا ورمى لا يلزم الكسرة عند اتصال ياء الضمير اذ يمكن ان يقال دعاى ورماى فلم لزمت
هذه النون فيهما قيل لزوم الكسرة قد يكون لفظا كما فى ضربنى وقد يكون تقديرا كما فى دعانى ورمانى او يقال
لما لزمت الكسرة فى ضربنى حمل عليه دعانى ورمانى طردا للباب فان قيل قد يدخل الكسرة فى الفعل نحو تضربين
ولم يكن الذين كفروا وقل الحق قيل المراد بالكسرة الكسرة التى فى الآخر لزوما بخلاف كسرة تضربين لانها فى
الوسط وبخلاف كسرة لم يكن الذين وقل الحق لعروضها بانضمام كلمة مستقلة منفصلة فيكون عارضا محضا
ولذا لا يعود المحذوف فيهما بخلاف الحركة الحاصلة باعتبار كلمة متصلة كقولا وضربنى فان قيل كيف يستوى
بين قولا وضربنى مع ان ضمير قولا فاعل وضمير ضربنى مفعول والفاعل بمنزلة
الجزء للفعل والمفعول فضلة واتصال ضميره دون اتصال ضمير الفاعل قيل سلمنا ان ضربنى دون قولا لكنه فوق
لم يكن الذين وقل الحق لان الحركة فيه حاصلة باتصال كلمة متصلة كما فى قولا فلا يكون عارضا محضا بخلاف
الحركة فى الاثنين المصرح بين حيث حصلت الحركة فيهما بانضمام كلمة منفصلة فيكون عارضا محضا

فاعرف وانما تركت النون في قولهم عساي حملا على لعلي في الترجي والاكثر عساني مع النون وانما تركت النون في قول الشاعر عددت قومي كعديد الطيس اذ ذهب القوم الكرام ليسي حملا على المعنى واجاز الكوفيون ترك النون في فعل التعجب فقالوا ما احسني وما اجملي بترك النون **وانت مع النون فيه** اى في المضارع **ولدن وان واخواتها مخير** فانت مبتداء ومخير خبره وهذا الخطاب لمخاطب غير معين واللام في النون للعهد وفيه صفة النون اى انت مع نون الاعراب الكائنة في المضارع ومع لدن وان واخواتها سوى ليت ولعل وهي ان وكان ولكن مخير بين اتيان النون وتركها تقول يضربانني ويضربونني ولدني بالتشديد وانني وكانني ولكنني ويضربانى ويضربونى ولدنى بالتخفيف وانى وانى وكانى ولكنى وانما استثنى ليت ولعل من اخوات ان لعدم التخيير فيهما لان التخيير يوجب استواء الجانبين ولا يستوى الجانبان فيهما بل الاتيان في ليت والترك في لعل مختار كما قال الشيخ من بعد ويختار في ليت وعكسها في لعل فهذا الكلام دليل خروجهما عن التخيير لعدم استواء الجانبين فيهما اللهم الا ان يقال التخيير لا يوجب استواء الجانبين بل جوازهما ورجحان احدهما لا ينافي التخيير باعتبار اصل الكلام فيكون صورة اختيار الاتيان كما في ليت واختيار الترك كما في لعل قسما من صورة التخيير فلا يدل كلام الشيخ بعده على خروج ليت ولعل من هذا الكلام فلا حاجة الى الاستثناء ههنا وانما خير فيهما بين الاتيان والترك اما الاتيان فللمحافظة على الحركات البنائية في غير لدن وعلى السكون البنائي الذي هو الاصل في البناء في لدن واما الترك ففي غير لدن للتحرز عن اجتماع النونات وذلك في ان واخواتها ظاهر واما في المضارع مع نون الاعراب فعند لحوق نون الثقيلة وفي لدن فلكونه اسما مستغنيا عن هذه النون فان قيل اجتماع النونات في ان وان وكان مسلم وفي ليت ولعل غير مسلم قلنا اجتماع النونات قد يكون حقيقة وقد يكون حكما كما في لعل لان اللام تشبه النون لقربهما في المخرج ولكونه محمولا على اخواتها وهي لعن وعن وان وكما في ليت لكونه محمولا على اخواتها لكن لما لم يكن في ذاتها مانع وهو اجتماع النونات وتحقق الداعي الى ابقائها وهو قصد المحافظة على حركاتها البنائية والحمل على الاخوات خلاف الاصل اختير فيه الاتيان ولما ازداد المانع في لعل وهو انه ثقل كثرة الحروف مع ثقل اجتماع اللامات اذ ليس بين اللام الاولى والاخيرين الا حرف واحد وهو العين اختير فيه الترك **ويختار** لحوق نون الوقاية **في ليت** من بين اخوات ان استعمالا فيقال ليتني ذلك بلا مزيد اجتماع النونات ولا ثقل التضعيف وقال سيبويه لا يحذف النون في ليت الا لضرورة الشعر نحو قول زيد الخيل كمنية جابر اذ قال ليتي اصادفه وافقد بعض مالي **وفي من وعن وقد وقط** وهما بمعنى حسب فيقال مني وعني بالتشديد وقدني وقطني بمعنى حسبي اى كفاني والاتيان في من وعن وقد وقط للمحافظة على السكون اللازم الذي هو الاصل في البناء بخلاف الحركة اللازمة حيث لا يلزم محافظتها لانها ليست باصل في البناء والترك فيها قياسا على لحوق الساكن الذي [illegible] نحو من [illegible] ومن الرجل **وعكسها** اى عكس ليت **لعل** اى يختار فيها تركها فيقال لعلي [illegible] لاجتماع اللامات وكثرة الحروف وحمله على [illegible] بنون [illegible] مفتوحتين واللام ساكنة وهو بمعنى حسب

لعمرو فيقال تحلي بمعنى كفاني لكراهة لام ساكنة قبل النون **ويتوسط بين المبتداء والخبر قبل**
دخول العوامل اللفظية عليهما من نحو كان وان وعلمت واخواتها وفروعهما من نحو ما
ولا المشبهتين بليس **وبعدها** اى بعد دخول العوامل اللفظية **صيغة مرفوع منفصل**
نحو زيد هو القايم وكنت انت الرقيب وانه هو الغفور الرحيم وعلمت زيدا هو القايم وما زيد هو الكريم وانما قال صيغة
مرفوع منفصل ولم يقل ضمير مرفوع منفصل لكان الاختلاف فى كونه ضميرا على ما ستبين ولا يمكن الاختلاف
فى كونه صيغة مرفوعة فان قيل يلزم فى المبتداء والخبر الجمع بين الحقيقة والمجاز لانهما قبل دخول العوامل
عليهما مبتداء وخبر حقيقة وبعد دخولها مجازا من باب تسمية الشى باعتبار ما كان قيل الجمع
بينهما جايز باختلاف الجهة بيانه ان عدم جواز الجمع بينهما للتنافى ولا تنافى عند اختلاف الجهة اى عند
اختلاف القراين كما يقال لا تنكح ما نكح ابوك عقدا او وطيا فانه اريد بقوله ما نكح الحقيقة بقرينة قوله وطيا
والمجاز بقرينة قوله عقدا ومنه قوله تع وان كانوا اخوة رجالا ونساء عند من جوز الجمع بينهما حيث
اريد بالاخوة الاخوة والاخوات بقرينة قوله بعدها رجالا ونساء فكذا ههنا يراد بالمبتداء والخبر الحقيقة
بقرينة قوله قبل العوامل والمجاز بقرينة قوله وبعدها ويمكن ان يحمل الكلام على عموم المجاز فيجوز الكلام
عند الكل فيراد بالمبتداء المسند اليه المقدم وبالخبر المسند المؤخر بالرتبة او يراد بالمبتداء الجزء الاول
من الجملة الاسمية وبالخبر الجزء الثانى منها او نحو ذلك مما يصح او يقال ان الاشكال انما يتوجه اذا كان الظرف
اعنى قوله قبل العوامل وبعدها صفة المبتداء والخبر اما اذا كان متعلقا بقوله يتوسط فلا يتوجه الاشكال
اصلا كما ان الظرف فى قولك رايت هذا الشباب فى شبابه وصباه متعلق بقولك رايت وليس بصفة للشباب
فعلى هذا يكون المبتداء والخبر على الحقيقة فافهم وانما تعينت صيغة المرفوع لانها دال على الجزئية لان مرفوعيته
كثيرة فى كلامهم وانما تعينت صيغة المرفوع المنفصل لانه اما حرف موضوع على صورة الانفصال او اسم مبتداء
والمبتداء اذا كان ضميرا كان فى الانفصال وقوله **مطابق للمبتداء** صفة اخرى اى مطابق له فى الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث والتكلم والخطاب والغيبة نحو زيد هو القايم والزيدان هما القايمان
والزيدون هم القايمون وهند هى القايمة وان ترن انا اقل منك وكنت انت الرقيب وانه هو الغفور الرحيم
وانما كان مطابقا للمبتداء لكونه عبارة عنه وقوله **ويسمى فصلا** الجملة صفة اخرى اى تسمى
تلك الصيغة فصلا وانما يتوسط هذه الصيغة بين المبتداء والخبر **لتفصل** تلك الصيغة **بين كونه**
نعتا وخبرا او ليفيد نوعا من التاكيد هذه علة التوسط لا علة التسمية لان هذا الغرض لا يحصل
بالتسمية ووجه التسمية غير مذكور فى المتن ثم قال الخليل وسيبويه انما يسمى فصلا لانه يفصل بين ما قبله
وما بعده ببيان ان ما بعده ليس فى خبر الاول وليس من صفاته وتتماته وقال المتاخرون انما يسمى فصلا
لانه يفصل اى يفرق بين الخبر والنعت ومآل كلا الوجهين واحد وانما الفرق فى العبارة وهذه التسمية
عند البصريين والكوفيون يسمونه عمادا لانه يحفظ ما بعده عن السقوط عن الخبر مثل عماد البيت
والضمير فى قوله كونه عايد الى الخبر دون المبتداء وان كان المذكور سابقا المبتداء والخبر لتعينه بالقرينة

اذ هو المتعين اصلا خبر النعت دون المبتدا ويمكن ان يعاد الضمير الى ما بعده بمعونة المقام اى بين كونه ما بعده و
انتصابه نعتا على انه حال او خبر لكونه فان قيل الاحتياج الى الفصل انما يكون اذا اتحد اعراب المبتدا والخبر وكان المبتدا
ظاهرا لحصول اللبس نحو زيد هو القائم اما اذا اختلف اعرابهما نحو ان زيدا هو القائم وكان زيد هو القائم او كان المبتدا ضميرا
نحو كنت انت الرقيب وانه هو الغفور الرحيم فلا احتياج اليه لعدم اللبس قيل لا حصر اللبس فى بعض الصور حمل صور عدم
اللبس على صورة اللبس طرحا للباب **وشرطه** اى شرط هذا المتوسط او شرط الفصل او شرط المذكور من الصيغ **ان
يكون الخبر** اى خبر المبتدا **معرفة** او ملحقا بالمعرفة مثلا **افعل من كذا** وانما شرط ان يكون الخبر معرفة
لان الفصل انما يحتاج اليه اذا كان الخبر معرفة اذ لو لم يكن معرفة لم يلتبس الخبر بالنعت فلا يحتاج الى الفصل وافعل
من كذا ملحق بالمعرفة لامتناع دخول اللام فيه لقيام من فيه مقام اللام ولهذا لا يجوز الجمع بينهما لا يقال زيد الافضل
من عمرو واجاز ابو عثمان المازنى وقوعه قبل المضارع لمشابهته الاسم المعرفة فى امتناع دخول اللام فيه كقوله تعالى
ومكر اولئك هو يبور واجيب بانه لا يتعين فى الآية كونه فصلا لاحتمال ان يكون مبتدا وما بعده خبره او تاكيدا كما هو
كما فى قوله تعالى وانه هو اضحك وابكى وانه هو امات واحيى **مثل كان زيد هو افضل من عمرو** وهذا
مثال كون الخبر افعل من وانما ذكر مثال كون الخبر افعل من كذا مع دخول العامل دون كون الخبر معرفة ودون كون الخبر
قبل العوامل مع انهما اصلان لان الفصل انما يحتاج اليه فيهما لرفع اللبس بخلاف كون الخبر افعل من كذا وكون الخبر بعد
العوامل فانهما فرعان لعدم الاحتياج فيهما الى الفصل لعدم اللبس فيهما غالبا فاختار التمثيل بالفرعين ليستدل
على الاصلين بخلاف ما عكس ولان كون الخبر معرفة وكون الخبر قبل العوامل مستغنيان عن المثال لكثرتهما بخلاف
الفرعين فانهما يحتاجان الى المثال لقلتهما **ولا موضع له** اى لا محل لضمير الفصل من الاعراب **عند
الخليل** لانه عنده حرف على صيغة الضمير وضع للفصل يتغير بتغير المبتدا فيكون بمنزلة كاف الخطاب فى ذلك
وذلكما وذلكم وتاء الخطاب فى انت انتما انتم فكما ان هذه الحروف لا محل لها من الاعراب فكذا ههنا وعند بعضهم
اسم ملغى ليس بمعمول ولا عامل واستبعد الخليل الغاء الاسم وقوله عند الخليل متعلق بقوله له لكونه ظرفا
مستقرا اى لا موضع كائن له عند الخليل او متعلق بمعنى النفى اى انتفى الوضع له عند الخليل **وبعض
العرب يجعله** اى ضمير الفصل **مبتدا وما بعده خبره** يجوز ان يكون قوله خبره
بالرفع فيكون قوله ما بعده مبتدا وقوله خبره خبره والجملة حال ويجوز ان يكون بالنصب فيكون ما بعده عطف
على اول مفعولى يجعل وخبره عطف على ثانى مفعولى يجعل اى بعض العرب يجعل هذا الضمير مبتدا ويجعل
ما بعده خبره فلا ينصب فى كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وبعضهم يجعل هذا الضمير تاكيدا لما قبله
ورد بانه يجوز دخول اللام الابتداء على هذا الضمير ولو كان تاكيدا لما جاز ذلك لان دخول اللام يمنع كونه تاكيدا
وبعضهم يجعله تابعا لما بعده فى الاعراب ورد بان كون الشئ تابعا لما بعده ليس بمعهود فى كلامهم على انه
ينتقض بقوله كنت انت الرقيب فان الرقيب منصوب وانت مرفوع ولو كان ضمير الفصل تابعا لما بعده
لوجب اختلاف باختلاف المتبوع فيجب ان يقال كنت اياك الرقيب وكذا ينتقض بنحو كان زيد هو القائم
وعلمت زيدا هو المنطلق فانه لو كان تابعا لما بعده لوجب ان يقال فيه اياه المنطلق اذ المتبوع منصوب فيجب

تابع ضميرا منصوبا وهذا النقض يتوجه على من يجعله تاكيدا لما قبله ايضا لانه لو كان تاكيدا لما قبله لوجب ان يقال ان زيدا اياه القائم وعلمت زيدا اياه المنطلق لان التاكيد ابدا يتبع المؤكد وللخصم ان يقول هذا من باب استعارة الضمير المرفوع للضمير المنصوب كما في ضربتك انت وانما تعينت الاستعارة لما مر ان الضمير المرفوع ادل على الخبرية لان مرفوعيته كثيرة في كلامهم ثم لما فرغ عن بيان ضمير الفصل شرع في بيان ضمير الشان والقصة فقال **و يتقدم قبل الجملة ضمير غائب** مرفوع على انه صفة ضمير **يسمى ضمير الشان و القصة يفسر الجملة** صفة اخرى لقوله ضمير اي يسمى ذلك الضمير ضمير الشان ان كان مذكرا كقوله تعالى قل هو الله احد وضمير القصة ان كان مؤنثا كقوله تعالى او لم تكن لهم اية ان يعلمه علماء بني اسرائيل اي او لم تكن القصة وانما يتقدم هذا الضمير للتعظيم والاجلال لان ذكر الشيء مبهما ثم ذكره مفصلا يوجب في النفس تعظيما واجلالا ولئلا يفوت الكلام من السامع عند غفلته وانما يسمى هذا الضمير ضمير الشان والقصة لانه عائد الى ما هو المعهود في الذهن من شان او قصة وقيل انما سمي ضمير الشان لان هذا الضمير لا يجوز دخوله الا في كلام لشان عظيم فلا يقال هو زيد قائم الا اذا كان قيام زيد امرا عظيم الوقع في قلوب الناس ويختار تانيث هذا الضمير لرجوعه الى القصة اذا كان في الجملة المفسرة مؤنث غير فضلة لقصد المناسبة لا لقصد انه راجع الى ذلك المؤنث كقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار فان قيل قوله قبل حشو لا فائدة فيه اذ الغرض يحصل بان يقول ويتقدم الجملة ضمير غائب لكن ان يراد بقوله يتقدم بعض معناه لان معنى التقدم الوقوع مقدما واريد ههنا مجرد الوقوع بقرينة قوله قبل الجملة كما في قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعبده ليلا حيث اريد بالاسرى مجرد الاذهاب لا الاذهاب بالليل بدلالة قوله ليلا اي ويقع قبل الجملة ضمير غائب ويمكن ان يقال القبلية ان استفيد بقوله يتقدم لكنه صرح به تاكيدا لتقدم لان تقدم الضمير على معاده غير ظاهر فينا الحري ان يؤكد وقوله يفسر صفة بعد صفة لقوله ضمير غائب اي يفسر ذلك الضمير لابهامه **بالجملة بعده** الظرف صفة الجملة اي بالجملة الكائنة او الواقعة بعده اي بعد ذلك الضمير وانما وجب تفسيره هذا الضمير بالجملة لانه عائد الى الشان والقصة وذلك لا يكون الا جملة والفراء يجوز تفسيره بالمفرد المأول بالجملة نحو كان قائما الزيدان وانما عدلوا بالجملة عن بيان الموضع موضع الضمير العائد لتقدم لزيادة التمكن في الذهن لان عود ضمير الشان الى الجملة خلاف ما عليه شان الضمائر فكان من مظان التاكيد وانما ذكر قوله بعده مع انه مستدرك بقوله ويتقدم الجملة لمكان التاكيد لما مر **ويكون منفصلا ومتصلا ومستترا او بارزا** فقوله يكون منفصلا ومتصلا تقسيم ضمير الشان والقصة وقوله مستترا وبارزا تقسيم المتصل اي يكون ذلك الضمير منفصلا ومتصلا مستترا اذ لك المتصل او بارزا **على حسب العوامل** اي انفصاله واتصاله مستترا كان او بارزا على حسب العوامل فان كان عامله معنويا بان كان الضمير مبتدأ كان منفصلا لفوات ما يتصل به نحو هو زيد قائم وان كان عامله لفظيا فان كان صالحا لاستتار الضمير كان مستترا نحو كان زيد قائم والا بارزا اي ان كان الضمير منصوبا وعامله فعل او حرف كان الضمير بارزا نحو ظننته زيد قائم وانه زيد منطلق فقول الشيخ **نحو هو زيد قائم** مثال المنفصل **وكان زيد قائم** مثال المتصل المستتر **وانه زيد قائم** مثال المتصل البارز **وحذفه** اي حذف ضمير الشان

حال كونه **منصوبا ضعيف** لعدم الدليل عليه بعد حذفه لان الخبر كلام مستقل ليس فيه رابط والجواز لكونه على صورة الفضلات ولقائل ان يقول قد يقوم الدليل عليه بعد حذفه كرفع زيد في ان زيد قائم وانما قال منصوبا لان حذفه مرفوعا لا يجوز لانه ان كان فاعلا فظاهر وان كان مبتدأ فلعدم الدليل عليه بعد حذفه على ما مر مع كونه ركنا **الا مع ان** مستثنى مفرغ اي ضعيف مع كل عامل الا مع ان المفتوحة **اذا خففت** ظرف لقوله الا مع ان لمعنى المقارنة او لمعنى الاستثناء اي الا مقرونا بان وقت تخفيفها او استثني وقت تخفيفها **فانه** اي فان حذفه **لازم** اما القول بوجود هذا الضمير فلان ان المكسورة والمفتوحة كل واحد منهما يعملان لمشابهتهما الفعل على ما عرف لكن المفتوحة اقوى شبها من المكسورة بان صيغته مثل صيغته مد وشد فقلنا بوجود هذا الضمير ليكون ان المفتوحة عاملة اعتبارا لقوة شبهها بالفعل واما امتناع التلفظ بهذا الضمير فلكونها ملغاة صورة مهملة بتخفيفها وتغير صورتها مثاله قوله تعالى وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العلمين **اسماء الاشارة ما وضع لمشار اليه** كلمة ما جنس وقوله لمشار اليه فصل خرج به غير اسم الاشارة فان قيل ان اريد بقوله لمشار اليه الاشارة الاصطلاحية لزم تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة اذ الاشارة في المحدود اصطلاحية وان اريد بالاشارة اللغوية لا يستقيم التعريف حيث يدخل فيه ضمير الغائب والمعهود وغيرهما قيل المراد الاول والتعريف لفظي وهو تعريف لفظ بلفظ اجلى منه او يقال الاشارة في المحدود لغوية في الاصل صارت جزء المحدود والمحدود اسماء الاشارة لا الاشارة او يقال المراد الثاني ويخرج ضمير الغائب ونحوه باعتبار الحيثية فان ضمير الغائب وان وضع للاشارة الى شيء بالمعنى اللغوي لكنه لم يقيد فيه ذلك بل يقصد كونه عن غائب متقدم الذكر او يقال المراد به الاشارة الحسية وهو الاشارة بالجوارح اي ما وضع لمشار اليه اشارة حسية فلا يرد ضمير الغائب ونحوه فانه يشير الى المعاد اشارة ذهنية ويرد عليه نحو ذلكم الله فان الله تعالى منزه عن الاشارة الحسية واجيب بانه محمول على التجوز **وهي ذا للمذكر** ولقائل ان يقول لا يستقيم حمل قوله ذا على قوله وهي اذ لم يعطف عليها غيرها من سائر اسماء الاشارة فلا يصح حمل ذا على الضمير العائد الى اسماء الاشارة فيمكن ان يحمل كلام الشيخ على تاويل وتسامح وذلك بوجوه احدها ان قوله هي مبتدأ محذوف الخبر اي هي خمسة والجملة معللة سببية والثاني ان قوله وهي مبتدأ وذا خبره بحذف المعطوف اي وهي ذا واخواته وقوله للمذكر خبر مبتدأ محذوف اي وهو للمذكر ولمثناه كذا والثالث ان قوله هي مبتدأ وقوله ذا مبتدأ ثان محذوف الخبر اي وهي منها ذا والجملة خبر المبتدأ الاول وقوله للمذكر صفة ذا والرابع ان قوله هي مبتدأ وذا مبتدأ ثان وللمذكر خبره والجملة خبر المبتدأ الاول بحذف الضمير اي وهي ذا منها للمذكر وهذا في الوجهين الاخيرين اعني قوله هي ذا للمذكر والذي لمثناه وقوله ذان وذين بدل من الموصول المذكور حيث قلنا انهم اختلفوا في ذا فقال ابن يعيش يمكن ان يكون ذا كلمة ثنائية فهو وضعي من دونها فلا يحتاج الى بيان اصله ورد بان احكام الاسماء المتمكنة غالبة في هذه الكلمة حيث يختلف صيغتها

لكثير اتنا بيننا وافراد او تثنية وجمعا حيث يقال في المفرد المذكر ذا وفي المؤنث ذي وفي المثنى ذان وفي الجمع
اولاء وهذا اية التصرف والتمكن وغلبة احكام الاسماء المتمكنة والمتصرف بحيث كونها ثنائية لان بناء الاسم
المتمكن لا يكون اقل من القدر الصالح فلا بد من بيان اصله وقيل اصله ذوٌ بالواو وكتابيه اعتباطا اي بغير
علة موجبة وقلبت الواو الاولى الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وبني لمشابهة الحروف في الافتقار فذهب التنوين
للبناء فصار ذا وفيه نظر لانه لو كان اصله ذو ولوجب ان يكون تثنية ذووان كعصوان تثنية عصا واجيب بانه انما لم يقل
تثنية ذووان فرقا بين الاسم المتمكن وغيره وذلك لان المثنى في غير المتمكن صيغة مرتجلة غير مبنية على الواحد فلم يعد الى
اصله وقيل اصله ذيي بالياءين فحذفت الياء الاخيرة اعتباطا وقلبت الاولى الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وفيه نظر
لانه لو كان اصله ذيي لوجب ان يكون تثنية ذيان كرحيان تثنية رحى وقيل اصله ذوي بفتح العين فحذفت الياء
وقلبت الواو الفا وقيل اسم الاشارة الذال وحدها والالف زائدة **وللمثنى** اي مثنى ذا **ذان** رفعا
وذين نصبا وجرا واختلف النحاة في مثناه فذهب الاكثرون الى بنائه لقيام علة البناء وهي مشابهة
الحرف في الاحتياج وقيل معرب لان آخره يختلف باختلاف العوامل والاول اصح لان بناء الواحد والجمع اعني
ذا وهؤلاء شاهد صدق على بناء المثنى وعلى ان اختلافه صيغة وضع غير مضاف الى العامل كاختلاف صيغ الضمائر
مثل انا واياي فيكون ذان صيغة مرتجلة للمثنى المرفوع غير مبنية على الواحد وذين صيغة مرتجلة للمثنى المنصوب
كانا واياي وكذا الخلاف في اللذان واللذين وقد سبق ذكره في حكم المعرب **وللمؤنث تا وتي**
وته وذي وذه وذهي وتهي بقلب ذال تاء في تا ثم بقلب الالف ياء في ذي و
هاء في ذه وبالجمع بين القلبين في تي وته يعني ان ذا لم قلبت تاء والفه تقلب ياء في تي وهاء في ته وبالجمع بين
البدلين في ذهي وتهي يعني ان الفه تقلب هاء وياء **وللمثنى** اي لمثنى المؤنث **تان** رفعا **وتين**
نصبا وجرا على الخلاف المذكور في ذان وذين **وجمعهما** اي جمع المذكر والمؤنث عاقلا كان او غير عاقل
اولاء مدا وقصرا اي سواء كان ممدودا او مقصورا والمقصور يكتب بالياء وقد ينون الممدود
مكسورا كصيد وان كان اولاء معرفة وصيغ منونا نكرة لافادة البعد وتنزيله بالبعد منزلة النكرة **ويلحقها**
اي يدخل في اول اسماء الاشارة **حرف التنبيه** وهي الها لان الاشارة يلازم تنبيه المخاطب اولا
يقال هذا وهذان وهاتا وهاتان وهؤلاء **ويتصل بها** اي ويتصل باواخر الاسماء الاشارة
حرف الخطاب ليدل على احوال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فيقال
ذاك ذانكما وتلك وتانكما واولئك والدليل على حرفيته امتناع وقوع الظاهر موقعه وفيه نظر لانه ضمير الفاعل ايضا
يمتنع وقوع الظاهر في موقعه كالاستتار ضمير الفاعل فيه لانهم واجيب بانه وان امتنع ذلك لكنه لما وجد فيه دليل
الاسمية وهو الاسناد اليه حكم باسميته **وهي خمسة في خمسة** اي حرف الخطاب خمسة وهي ك
كما كم كما كن في خمسة اسماء الاشارة وهي ذا وذان وتا وتان واولاء **فيكون** المجموع بضرب اسماء
الاشارة الخمسة في حروف الخطاب الخمسة **خمسة وعشرين** لفظا والقياس يقتضي
ان يكون حروف الخطاب ستة والتشريك خطاب الاثنين فخمسة ترك الحرف يذكر ويؤنث وههنا

اعتبر التذكير لتانيث العدد لما عرف ان تانيث العدد من الثلثة الى العشرة على عكس تانيث جميع الاشياء **وهى** اى تلك الخمسة والعشرون **ذا الى ذاكن** كلمة الى هٰهنا استقصائية ومعناه ذا وماسواه الى ذاكن فلا يخرج مابعدها عن حكم ما قبلها **وذانك** وماسواه **الى ذانكن** بتخفيف النون وتشديدها قال الله تعالى فذانك برهانان من ربك ووجه التشديد سنذكره بعد اسطر **وكذلك البواقى** اى تان الى تاكن وكذلك سائر لغاتهما وتانك الى تانكن واولئك الى اولئكن **ويقال ذا للقريب** اى للمشار اليه القريب **وذلك للبعيد** اى للمشار اليه البعيد **وذاك للمتوسط** اى للمشار اليه المتوسط اى الذى بين القريب والبعيد وانما قال هكذا للمناسبة بين قلة المسافة وقلة الحروف وكثرة المسافة وكثرة الحروف وانما اخر ذكر المتوسط عن الطرفين والظاهر ان يذكره فى الوسط لتوقف معرفته على معرفة الطرفين وانما احال المصنف هذا الفرق الى غيره حيث قال ويقال ذا للقريب الخ ولم يقل ذا للقريب الخ لانه لما راى كثرة تخلف هذا الفرق باستعمال ذا مكان اخويه وبالعكس لم يتخذه مذهبه واحال الى غيره فقال ويقال **وتلك وذانك وتانك مشددتين واولئك مثل ذلك** خبر لقوله وتلك وما عطف عليه اى لفظ تلك وما عطف مثل لفظ ذلك فى افادة البعد وقال الاندلسى لا فرق بين تشديد النون وتخفيفها قربا وبعدا والنحاة فرقوا وذلك مذهب المبرد ووجه التشديد ان احدى النونين فيهما نون التثنية والاخرى بدل من اللام المحذوف فى الواحد عند المبرد وعوض من الالف المحذوف فى الواحد عند غيره لان الالف فيهما الف التثنية لا الف الواحد وانتصاب قوله مشددتين على انه خبر كان المحذوف اى ان كانتا مشددتين وفيه نظر لان حذف كان بدون حرف الشرط سماعى وقيل انه حال من ذانك وتانك المحكوم عليهما بمماثلة ذلك فيكونان فاعلين معنى وفيه ايضا نظر لان معنى المماثلة فى مثل ذلك عامل معنوى والحال لا يتقدم على العامل المعنوى **وثمّ** بفتح الثاء وتشديد الميم **وهُنا** بضم الهاء وتخفيف النون **وهَنّا** بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وبياء بكسر الهاء ايضا **فللمكان** اى فللاشارة الى المكان **خاصة** اى اخصه خاصة اى خصوصا والجملة مؤكدة يعنى ان هذه الاسماء الثلثة للاشارة الى مكان خاصة اى لا يشار بها الى غير المكان لكن هنا يشار بها الى المكان القريب وههنا وهناك الى المتوسط وثمّ وهنّا مشددة وهنالك الى البعيد واما قولهم قال كذا ومن ثم قلت كذا فللاشارة الى المكان الاعتبارى **الموصول** بنى الموصول لانه يفتقر الى الصلة فاشبه الحرف فى الافتقار الى الغير **ما لا يتم جزءا** من الكلام اى مبتدأ او خبرا او فاعلا او نحو ذلك وانتصابه على التميز اى لا يتم جزئيته او حال اى لا يتم حال كونه جزءا من الكلام **الا بصلة وعائد** مستثنى مفرغ اى لا يتم بشئ الا بصلة وعائد من الصلة فان قيل ان اريد الصلة المأخوذة فى تعريف الموصول اللغوية لا يتم الحد ويلزم الاجمال والاشكال فى الحد وان اريد الاصطلاحية فاما ان يؤخذ الموصول فى تعريفها بان يقال الصلة هى الجملة الخبرية المبينة للموصول او لم يؤخذ بان يقال الصلة هى الجملة الخبرية وعلى الاول يلزم الدور ان كان المراد بالموصول الاصطلاحى وعلى الثانى يلزم ان يصح كل جملة خبرية صلة وليس كذلك قيل المراد به الاصطلاحى وليس تعريفه

بانتشار اخذ الصلة فيه من باب تعريف الشئ بنفسه بل هو من باب تعريف الشئ بما يحتاج الى التفسير آخر من غير ان يعود الى المحدود حتى يلزم الدور كما يقال العالم من قام به العلم ثم قال العلم صفة يتجلى بها المذكور لمن قامت هي به فكذا ههنا قال الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلة ثم فسر الصلة بقوله وصلته جملة خبرية لئلا يلزم تعريف الشئ بما هو اخفى منه ولا يلزم منه ان يسمى كل جملة خبرية صلة بل كل جملة خبرية لا يتم الموصول جزءا بدونها بلا التفسير فافهم وقال المصنف سواء اريد بالصلة الصلة اللغوية ولا يلزم تعريف الشئ بنفسه اذ المراد بالموصول + الاصطلاحي وفيه نظر لانه لو لم يرد الاصطلاحية لا يتم الحد ويلزم الاجمال والاشكال في الحد على انه قال بعد ذلك انما قلت بصلة ولم اقل بجملة كما قال الزمخشري جريا على اصطلاحهم فيتناقض كلامه فان قيل الموصول كما لا يتم جزءا من الكلام الا بصلة وعائد نحو جاءني الذي قام ابوه كذلك لا يتم فضلة في الكلام الا بهما نحو ضربت الذي قام ابوه فما وجه تخصيص الجزئية قيل الجزء اعم من الركن فيتناول الفضلة لانها ايضا جزء الكلام وان لم يكن ركنا يفوت الكلام بفوته فان قيل لو قال ما لا يتم جزءا الا بجملة خبرية وضمير له لكان اخصر واوضح قيل انه سلك طريق الاجمال والتفصيل وذلك من باب البلاغة او يقال انه قصد بيان الاسم المصطلح عليه لتلك الجملة ولذلك الضمير وقيل انما قال بصلة احترازا عن الاسماء التي يتم جزءا من الكلام بدون صلة نحو زيد رجل وانما قال وعائد احترازا عن بعض الظروف المضافة الى الجملة نحو حيث واذ واذا فهذه الاسماء مما لم يتم جزءه الا بصلة بعدها لكنها لا يحتاج الى عائد وليست بموصولة في الاصطلاح وفيه نظر لانه اذا اريد بالصلة الاصطلاحية لا يحتاج الى اخراجها الى قيد آخر لان جملتها لا تسمى صلة اصطلاحا ولو اريد بكلمة ما كلمة كان قوله وعائد احترازا عن الموصول الحرفي وهو ان وان وما وكي المصدريات واذا اريد بها الاسم بل لا مورد التقسيم كان ذلك خارجا عنها **وصلته** اي صلة الموصول **جملة خبرية** معلومة مضمونها للمخاطب وانما وجب ان يكون صلة [illegible] لان وضع الذي والتي وغيرهما ومجموعهما لغرض وصف المعارف بالجمل فحمل اخواتهما عليهما وانما وجب ان يكون معلومة للمخاطب قياسا على سائر الصفات لان الصفة من شأنها ان تكون معلومة للمخاطب قبل اجرائها على الموصوف فلا يقال جاءني الذي قام الا لمن عرف قيامه وجهل مجيئه فان قيل الموصول معرفة فكيف تبين بالجملة وهي نكرة على ما عرف قيل كالصفة وفيه اذ قد تقيد النكرة ما لا تفيده المعرفة **والعائد ضمير له** اي للموصول وانما احتاج الى العائد ليربط الصلة بالموصول والا كانت اجنبية عنه فقيد **وصلة الالف واللام** وهما من الذي والتي صارتا بعضهما للتخفيف **اسم فاعل او** + **مفعول** وهما بمعنى الفعل ولهذا كانا بمنزلة الجملة وان لم تكونا بمعنى الفعل لما صح وقوعهما صلة وانما اورد الفعل على صورة اسم الفاعل والمفعول لان اللام الموصولة بالحقيقة اسم موصول وهو انما يدخل في الجملة لكنها تشبه اللام الحرفية اعني لام التعريف صورة وهو انما يدخل المفرد فجعلت صلتها ما كان جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقتين الشبه لاصفة شبهت لتتصل مشابهتها بالفعل ولا اسم تفضيل [illegible] اسم بمعنى الفعل بسبب الزيادة في الصلة لانه لا يفسر بالفعل الا بتضمنه ان وهو معها بتقدير المفرد [illegible] في الاعراب ان يكون على اللام للموصول لكن لما كانت اللام الاسمية في صورة اللام الحرفية والحرف

او يحتمل الاعراب نقل اعرابها الى صلتها واعربت باعرابها كما فى الا الكائنة بمعنى الغير على ما مر فى باب الاستثناء فقيل جاءنى الضارب ورايت الضارب ومررت بالضارب **وهى** اى الموصولات **الذى** للمفرد المذكر **والتى** لمفرد المؤنث **واللذان** لمثنى المذكر **واللتان** لمثنى المؤنث مطلقا + **بالالف** رفعا **والياء** نصبا وجرا **والالى** على وزن العلى والهدى **والذين** كلاهما لجمع المذكر **واللاتى واللاء واللائى واللاتى واللواتى** كلاهما لجمع المؤنث **ومن وما** وهما بمعنى الذى يستوى فيهما المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث غير ان من يختص بذوى العلوم وما لغيرها بطريق الحقيقة وقد يستعمل احدهما مكان الاخرى مجازا **واى** للمذكر بمعنى الذى كقوله تعالى ايهم اشد على الرحمن عتيا **واية** للمؤنث بمعنى التى نحو ايتهن احسن من هند عندى **وذو الطائية** اى **ذو المنسوبة** الى بنى طى اى ذو والتى يستعملها بنوطى بمعنى الذى والتى ثم اعلم ان ذو يجى لمعنيين بمعنى صاحب كما مر فى الاسماء الستة وبمعنى الذى والتى فى لغة بنى طى وهو المراد هنا والفرق بينهما ان الاولى معربة وهذه مبنية لا يتغير تقول جاءنى ذو قام ورايت ذو قام ومررت بذو قام ويستوى فيه المذكر والمؤنث والواحد والمثنى والمجموع والغائب والحاضر كقول محارب لئن تغير بعض ما صنعتوه لانتحين للعظم ذو انا عارفه اى للعظم الذى انا عارفه وكقول الآخر فان الماء ماء ابى وجدى وبيرى ذو حفرت وذو طويت اى التى حفرتها والتى طويتها **وذا بعد ما للاستفهام** نحو ماذا صنعت اى اى شئ الذى صنعته وكذا بعد من الاستفهامية نحو من ذا اكرمت وقيل ان ذا من الموصولات مطلقا **والالف واللام** عطف على ما ذكر من الموصولات فان قيل قوله والالف واللام يوهم ان كلا منهما موصول وليس الامر كذلك بل مجموعهما موصول قيل الجمع بحرف الجمع كالجمع بلفظ الجمع كانه قال ومجموعهما **والعائد المفعول يجوز حذفه** اى الضمير العائد من الصلة الى الموصول يجوز حذفه اذا كان مفعولا كقوله تعالى اهذا الذى بعث الله رسولا اى بعثه الله رسولا وانما جاز حذف مثل هذا الضمير لحصول الغرض لكونه محتاجا اليه حيث يحتاج الموصول اليه فيدل على الحذف وعلى ان المحذوف ضمير لا ظاهر مع كونه فضلة بخلاف ما اذا لم يكن الضمير محتاجا اليه حيث لا دليل حينئذ على حذف الضمير لحصول الغرض وهو الاختصار بحذف الظاهر الذى هو الاصل فلا حاجة الى حذف الضمير الذى هو خلاف الاصل وذلك بان لا يكون عائدا الى الموصول نحو سمع الله لمن حمده او عاد اليه ضمير آخر ايضا كما عرفت نحو الذى ضربت عنده غلامه وبخلاف ما اذا لم يكن للموصول لعدم ظهور الموصولية فيها فالضمير ايضا دلالة موصوليتها وبخلاف ما اذا كان فى الصلة ضمير الفاعل لان الفاعل لا يحذف فالحاصل ان العائد الى الموصول غير اللازم اذا كان فضلة ولا يكون ضميره سواه يجوز حذفه لدلالة الموصول عليه بخلاف ما اذا كان ضمير سواه نحو الذى ضربت عنده غلامه وبخلاف العائد الى غير الموصول نحو سمع الله لمن حمده فان الضمير عائد الى غير الموصول فلا يجوز حذفه منويا حيث لا يدل الموصول على المحذوف +

لاستغنائه عنه فانه اذا قال سمع الله لمن حمده فاصل اقول لمن حمده على ما هو شان من يقصد اتباع السنة
كان هذا غير جائز من جهة النحو للزوم حذف الضمير المستغنى عنه مرادا فلا يكون مما يشبه الفاظ القرآن
فينبغي ان يفسد الصلوة كما جاء في بعض الروايات وبخلاف مثله اللام الموصولة لعدم ظهور الموصولية
فيها والضمير لعدم دلالة موصوليتها فان قيل اي حاجة الى دلالة الموصول عليه فلم لا يجوز حذف العائد +
المفعول اذا كان في الصلة ضميران او كان الضمير عائدا الى غير الموصول قيل الاصل ان الضمير وان كان
فضلة لا يحذف لان الاضمار خلاف الاصل وانما وضعت الضماير للاختصار وبعد الحذف يستوى
الظاهر والضمير فلا حاجة الى ارتكاب مخالفتي الاصل الاضمار والحذف مع حصول الغرض وهو الاختصار
بحذف الظاهر الذي هو الاصل لكنه اذا احتيج الى الضمير من حيث هو ضمير كالعائد الى الموصول يجوز
حذفه لقيام الدليل على تحقق مخالفتي الاصل وهما الاضمار والحذف فعلى هذا التحقيق ظهر ان اللام
في العائد للعهد اي العائد الذي لا يتم الموصول الا به فخرج العائد الى غير الموصول والعائد اليه المتعدد
وانما قيد العائد بالمفعول ليخرج عنه العائد الذي هو فاعل وفيه نظر لانه كما يخرج العائد الذي هو فاعل يخرج
العائد الذي هو مبتدأ وقد جاء حذفه اذا كان خبره غير جملة في صلة اي مطلقا نحو قوله تعالى ايهم اشد
على الرحمن عتيا اي هو اشد وفي صلة غيره عند طولها كقوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله اي الذي هو
في السماء اله فحذف العائد عن الصلة لطولها بالعطف عليها فما فائدة قيد المفعول ثم اعلم ان العائد للمفعول
يجوز حذفه الا اذا كان العائد ضميرا منفصلا واقعا بعد الا نحو الذي ما ضربت الا اياه فحينئذ لا يجوز
حذفه اذ لو حذف لا يعلم انه حذف ضمير منفصل بعد الا لجواز ان يكون المحذوف ضميرا متصلا قبل
الا وحينئذ يفوت الغرض الذي لاجله الانفصال فتقدم جواز الحذف ههنا المانع **واذا**
اخبرت عن شيء هو جزء جملة **بالذي** او بالتي الباء للاستعانة اي باستعانة كلمة الذي
وليست بصلة الاخبار لان الذي مخبر عنه لا مخبر به **صدرتها** الجملة الفعلية مع ما عطف
عليه جزاء الشرط فان قيل الجزاء يجب ان يكون متاخرا عن الشرط وههنا قد تقدم على الشرط قيل معناه
واذا اردت ان تخبر عن شيء باستعانة الذي او باستعمال الذي وهذا الشرط مقدم على الجزاء لا محالة اي
اوقعت كلمة الذي في صدر الجملة **وجعلت موضع المخبر عنه** اي في موضع الذي
قصد الاخبار عنه **ضميرا لها** اي لكلمة الذي **واخرته خبرا عنه** اي اخرت المخبر عنه
حال كونه خبرا عنه اي عن الذي **فاذا اخبرت** الفاء للتفسير او للتعليل اي فاذا اردت
الاخبار **عن زيد من ضربت زيدا** بالذي الجار والمجرور صفة زيد اي عن زيد الكائن من
ضربت زيدا او كلمة من تبعيضية اي عن زيد الذي هو بعض هذا التركيب **قلت الذي**
ضربته زيد بتصدير الذي وجعل الضمير في موضع زيد وتاخير زيد خبرا للذي **وكذلك**
اي مثل الذي **الالف واللام في الجملة الفعلية** المتصرفة **خاصة** اي
خصت الالف واللام بالجملة الفعلية خاصة اي خصوصا **ليصح بناء** صفتها و

اسم الفاعل او المفعول من الفعل الذی فی الجملة الفعلیة اذ لا یصح بناءهما من جملة اسمیة فاذا اخبرت عن زید من ضربت زیدا بالالف واللام قلت الضاربه انا زید واذا اخبرت عن زید من قام زید مثلا قلت القائم زید **واذا تعذر امر منها** ای من الامور المذکورة ای شرط من الشروط المذکورة وهی تصدیر الذی وجعل الضمیر موضع المخبر عنه وتاخیر المخبر عنه خبرا لها **تعذر الاخبار** المذکور وهو الاخبار بالذی **ومن ثم** ای من اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار **امتنع** الاخبار بالذی **فی ضمیر الشان** نحو هو زید قائم فی العبارة ان یقول ومن ثم امتنع عن ضمیر الشان لان ضمیر الشان مخبر عنه لا مخبر فیه الا انه جعل المخبر عنه ظرفا علی الاتساع علی نحو النجاة فی الصدق وانا فی حاجتک وانما امتنع الاخبار بالذی عن ضمیر الشان لامتناع تاخیره خبرا عن الذی بان یقال الذی هو زید قائم هو لانه یستلزم التقدم علی الجملة المفسرة وانما بدا بالتفریع من الاخیر الاول احترازا فیه عن القریب **وفی الموصوف** و الصفة فلا یجوز فی ضرب زید العاقل ان یخبر بالذی عن زید ولا عن العاقل لامتناع جعل الضمیر فی موضع واحد منهما لانه لو جعل فی موضع الموصوف بان یقال الذی ضرب هو العاقل زید لزم وقوع الضمیر موصوفا و لو جعل فی موضع الصفة بان یقال الذی ضرب زید هو العاقل لزم وقوع الضمیر صفة وقد عرفت ان الضمیر لا یوصف ولا یوصف به ثم الاخبار عن الموصوف انما یمتنع اذا کان بدون الصفة اما اذا کان مع الصفة فغیر ممتنع نحو الذی ضربته زید العاقل **وفی المصدر العامل** فلا یجوز فی عجبت من دق القصار الثوب ان یخبر بالذی عن الدق لامتناع جعل الضمیر فی موضعه لانه لو جعل الضمیر فی موضعه بان یقال الذی عجبت منه القصار الثوب دق لزم اعمال الضمیر وهو ممتنع ثم الاخبار عن المصدر العامل انما یمتنع اذا کان بدون المعمول اما اذا کان مع المعمول فلا یمتنع نحو الذی عجبت منه دق القصار الثوب **وفی الحال** فلا یجوز فی نحو جاءنی زید راکبا ان یخبر بالذی عن قوله راکبا لامتناع جعل الضمیر فی موضعه لانه لو جعل فی موضعه بان یقال الذی جاءنی زید هو راکب لزم وقوع الضمیر حالا وهو ممتنع لما عرفت ان الحال لا یکون معرفة **وفی الضمیر المستحق لغیرها** ای لغیر کلمة الذی فلا یجوز فی زید ضربته ان تخبر بالذی عن الضمیر العائد الی المبتداء لامتناع تصدیر الذی لانه لو صدر بان یقال الذی زید ضربته هو فذلک الضمیر ان عاد الی الموصول لزم خلو المبتداء عن العائد وان عاد الی المبتداء لزم خلو الموصول عن العائد وکل منهما ممتنع **وفی الاسم المشتمل علیه** ای علی الضمیر المستحق لغیرها فلا یجوز فی زید ضربت غلامه ان تخبر بالذی عن غلامه لامتناع تصدیر الذی لانه لو صدر بان یقال الذی زید ضربته غلامه فذلک الضمیر ان عاد الی الموصول لزم خلو المبتداء عن العائد وان عاد الی المبتداء لزم خلو الموصول عن العائد وکل منهما ممتنع **وما الاسمیة** انواع فیه احتراز عن ما الحرفیة کما النافیة والمصدریة والکافة ای ما المنسوبة الی الاسم نسبة الجزئی الی الکلی لان ما جزئی والاسم کلی ای ما الذی هی من جزئیات الاسم لا من جزئیات الحرف انواع ستة **موصولة** بمعنی الذی نحو اعجبنی ما صنعت ای الذی صنعت **واستفهامیة** نحو وما تلک بیمینک یاموسی **وشرطیة** نحو ما تصنع اصنع **وموصوفة**

الا بغيره نحو ربما يعجبك اي شيء معجب لك واما بجملة كقول الشاعر ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال
وما في البيت يحتمل ان يكون كافة اي مانعة عن العمل مهيئة لدخول رب على الفعل كقوله تعالى ربما يود الذين
الا ان النحاة اختاروا كونها موصوفة بمعنى شيء والعائد محذوف اي رب شيء تكرهه النفوس لانها لو كانت
كافة لابد لها من حذف مفعول يكره حينئذ وكان تقدير الكلام وربما يكره النفوس شيئا من الامر وحينئذ
يلزم حذف الموصوف واقامة الصفة التي هي الجار والمجرور وهو من الامر مقامه وذلك قليل الا بالشرط
المذكور في باب الصفة هذا حاصل ما ذكر المصنف في شرحه وفيه نظر لانه لا يمتنع ان يكون من متعلقة
بقوله يكره وهي للتبعيض كما في اخذت من الدراهم شيئا فلا حاجة الى حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور
مقامه فالاولى ان يقال ان كلمة ما يحتمل ان يكون موصوفة وان يكون كافة فالمثال يصلح محتملا لكن يرد
عليه ان المثال وان صلح محتملا لكن غير المقصود اذا كان مساويا للمقصود كان قبيحا وان كان راجحا كان
اقبح ويدفع بان جعلها موصوفة راجح هنا لحمل رب على بابه الكثير وهو كونها غير مكفوفة وغير داخلة على
الفعل **وتامة بمعنى الشيء** منكرة عند ابي علي الفارسي وبمعنى الشيء معرفا عند سيبويه نحو قوله
تعالى وان تبدوا الصدقات فنعما هي اي فنعم شيئا هي او نعم الشيء هي وانما سميت تامة لانها لا يحتاج الى صلة
وصفة **وصفة** نحو اكرمته بوجه ما اي بوجه اي وجه وقيل هي حرف زائدة وفائدتها الابهام وتاكيد التنكير
تعظيما نحو لامر ما غلبت او تحقيرا نحو اعطيت عطية ما او تنويعا نحو اضرب ضربا ما وانما ذكر انواع ما في الموصولات
لانها ليس لها باب على حدة وانها موافقة للموصولة لفظا فبينها في ضمن الموصولة **ومن كذلك**
اي مثل ما في اوجهها **الا في التامة والصفة** فان من لا يكون تامة ولا صفة خلافا لابي
علي فالموصولة نحو اكرمت من جاءك اي الذي جاءك والشرطية نحو من تضرب اضرب والاستفهامية
نحو من غلامك ومن ضربت والموصوفة بالمفرد نحو قوله وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا اي
على شخص غيرنا وبالجملة نحو رب من جاءك قد اكرمته وبناء من وما الموصولتين لشبه الحرف في الافتقار
وبناء الاستفهاميتين والشرطيتين لتضمن حرف الاستفهام والشرط وبناء التامة والصفة
لمشابهتهما الموصولة لفظا **واي** للمذكر بمعنى الذي **واية** للمؤنث بمعنى التي **كمن**
في اوجهها اي تكونان موصولتين نحو اضرب ايهم واية من لقيت واستفهاميتين نحو ايهم اخوك و
ايتهن اختك وشرطيتين نحو اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى واية طريقة سلكت وموصوفتين
نحو يا ايها الرجل ويا ايتها المرأة ولا يعرف كونهما موصوفتين في غير هذا المقام واجاز الاخفش كونهما
موصوفتين في غير هذا المقام ايضا نحو مررت باي محسن اليك فان قيل قوله كمن يشير الى عدم كونهما صفتين
لعدمه في من لكنه ثابت بالاتفاق نحو مررت برجل اي رجل وامرأة اية امرأة اي رجل كامل وامرأة كاملة قيل
لعل الشيخ ادرجه في الاستفهام لان اصلهما صفتين هو الاستفهام
لانه اذا قيل مررت برجل اي رجل فكانه قيل مررت برجل عظيم لا يعرف كنهه فيسال عن شانه ويقال اي رجل
فنقل الى الصفة وجعل بمعنى عظيم فاعربه باعراب الموصوف فعلى هذا كان شبيهها في حق ثبوت الوجه الا انه

وانتفاء التامة والصفة فيكون التثنية تامًا ويحتمل ان يكون التثنية في ضمن ثبوته ما ثبت فيه دون انتفاء ما نفي
عنه فيكون التثنية قاصرا فلا يرد مجيئهما صفتين دون من فان قيل اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما
فيكون اية ههنا علما فينبغي ان يكون غير منصرف لوجود السببين العلمية والتانيث وقد نقل ههنا منونا
قيل هو غير منصرف وتنوينه لمشاكلة مسماه والممنوع في غير المنصرف تنوين التمكن لا تنوين المشاكلة وقد
سبق مثل هذا الكلام في قوله اما وازنة فمنصرف **وهي معربة** اي كلمة اي الموصولة معربة
وحدها حال بتاويل النكرة اي منفردا او مصدر قائم مقام الحال اي ينفرد انفرادها والجملة حال فان قيل
سائر انواع اي واية سوى كونهما موصوفتين ايضا معربة فلا وجه لتخصيص كونهما موصوليتين قيل انفرادها في
الاعراب بالنسبة الى انواع الموصولات لا مطلقا او هي معربة من بين الموصولات وحدها لا يشاركها من الموصولات في الاعراب غيرها وذلك للزوم اضافتها
المانعة عن البناء لانه بعد ما نزلة التنوين المنافي للبناء لكونها دالة على امكنية الاسم فكذا ما هو نازلة منزلته وهو الاضافة
ولا يرد نحو حيث فانها لازم الاضافة الى الجملة مع انها مبنية لان الاضافة اعتبرت مانعة لا رافعة
ووجهه قد سبق في بحث غلامي ولا يرد نحو يومئذ ويوم ينفع الصادقين ويوم ينفخ في الصور فان الاضافة
داعية الى البناء فكيف يكون مانعة لان هذه الاضافة من حيث انها اضافة الى الجملة او الى اذ المضاف
الى الجملة داعية لما عرف ان الجملة يشبه مبنى الاصل كما انها من حيث انها قائمة مقام التنوين مانعة فيجوز
البناء توفيقا بين جهتي كونها داعية ومانعة **الا اذا حذف صدر صلتها** اي صلة اي فحينئذ
يجوز ان يبنى على الضم ان كانت مضافة نحو قوله تعالى لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا اي لنخرجن
من كل طائفة من طوائف البغي والفساد الذي هو اشد على الرحمن في الطغيان والعلو في الكفر فنعذبه
اي في ادخاله في النار وذهب الكوفية الى انها معربة مبتداء استفهامية لا موصولة ومن كل شيعة
متعلقة بالنزع ومن للتبعيض والجملة صفة شيعة بتاويل مقول فيهم لان الجملة الانشائية لا يقع صفة وحمله
يونس على التعليق بالاستفهام ويلزم عليه التعليق في غير افعال القلوب وهو من خصائصهما
وفيه ان اختصاص التعليق بها ليس مذهب يونس فلا يلزم عليه ذلك وحمل الاخفش على زيادة من في الاثبات
كما هو مذهبه فيكون كل شيعة مفعولا وجعل ايهم مستانفة وانما بنيت بعد حذف صدر صلتها لان البناء
كان صفة اشباهها وامثالها اعني سائر الموصولات لشبهها بالحرف في الافتقار وهذا انما منع عن صفة التشابه
الاضافة المانعة للبناء فاذا حذف صدر صلتها ازداد شبهها بالحرف لازدياد افتقارها بحذف صدر صلتها التي هي
مبينة وموضحة له فصار من هذه الجهة جهة اضافتها فعاد مبنيا لان ما هو صفة الاشياء يميل اليه كل شيء بادنى
سبب فيه وفيه انه منقوض بما اذا كان غير مضاف وقد حذف صدر صلته نحو اضرب ايا افضل اي هو افضل حيث
وجد ازدياد افتقاره بحذف صدر صلتها ولم يبن لانه لم يسمع الا منصوبا وانما بني على الضم لانه لما تمكن فيه
نقصان بحذف بعض ما يوضحه ويبينه وهو الصلة فانها المبينة للموصول جبر ذلك النقصان بالضم الذي هو
اقوى الحركات كما قيل في قبل وبعد لما تمكن فيهما نقصان بحذف ما اضيف اليه جبر ذلك النقصان بالضم الذي
هو اقوى الحركات وقال سيبويه الاعراب بعد حذف صدر صلتها ايضا لغة جيدة قال الجرمي خرجت من خندق الكوفة

فلم اسمع احداً منهم يقول اضرب ايهم الافضل الاصفوبا **وفي ماذا صنعت** وكذا في من ذا اكرمت **وجاز احدهما** اى احد الوجهين ما **الذي** اى افادة معنى الذى يكون ذا موصولا وما استفهاما بمعنى اى شئ اى اى شئ الذى صنعته **فجوابه** اى جواب ماذا صنعت على هذا الوجه **رفع** اى مرفوع او ذو رفع على انه خبر المبتدأ المحذوف فالتقدير في قول الاكرام في جواب من قال ماذا صنعت الذى صنعته الاكرام **والوجه الاخر اي شئ** اى افادة معنى اى شئ يكون ماذا بمنزلة اسم واحد بمعنى اى شئ كانه قيل اى شئ صنعت فيكون ماذا منصوبة المحل على انه مفعول به لقوله صنعت **وجوابه** اى جواب ماذا صنعت على هذا الوجه **نصب** اى منصوب او ذو نصب على انه مفعول به فاذا قيل الاكرام في جواب ماذا صنعت كان المعنى صنعت الاكرام وقد قرئ قوله تعالى قل العفو في جواب ماذا ينفقون بالرفع والنصب فالرفع على انه خبر مبتداء محذوف اى الذى ينفقونه العفو والنصب على المفعولية اى ينفقون العفو والعفو المال ما يفضل عن النفقة **اسماء الافعال** سميت بها لقيامها مقام الامر والماضى كما اشار اليه الشيخ بقوله **ما كان بمعنى الامر والماضى** كلمة كان هذه يحتمل الوجوه الاربعة وهى ان يكون ناقصة على اصلها او تامة او بمعنى صار او زائدة اى ما كان كائنا بمعنى الامر والماضى او ما وجد بمعنى الامر والماضى او ما صار بمعنى الامر والماضى او بمعنى الامر والماضى تقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه ويرد عليه ان اسماء الافعال قد يكون بمعنى المضارع مثل اف بمعنى التضجر واوه بمعنى التوجع فكيف يصح الحصر واجيب بان اصلهما كونهما بمعنى تضجرت وتوجعت وان عبر عنه بالمستقبل مجازا فلا يرد نقضا فان قيل نحو الضارب امس بمعنى الذى ضرب فينبغى ان يكون اسم فعل فيما معناه ما كان بمعنى الامر والماضى ومعناه بمعنى الماضى بعارض لحوق امس وفيه نظر لان اسم الفعل ما كان بمعنى الامر والماضى ومعناه صدق عليه حد الفعل لانه دل على معنى في نفسه مقترنا باحد الازمنة الثلثة وضعا واجيب بانها وضعت اولا اسماء لانها في الاصل اما مصدر او ظرف او جار ومجرور ثم وضعها بمعنى الافعال وضع ثان وهو وضع اعتبارى استعمالى فانها استعملت بمعنى الافعال بعد النقل فلم يتناول تعريف اسم الفعل نحو الضارب امس لعدم الوضع الثانى له ولم يخرج عن الاسماء لتحقق الوضع الاول فيه فافهم فان قيل لم عرفت ان هذه الكلمات ليست بالافعال قيل بالدليل وذلك لان صيغها مخالفة لصيغ الافعال ولان بعضها ينون عند التنكير نحو صه واف واوه وبعضها تدخل فيه اللام وبعضها منقول عن المصدر والظرف والجار والمجرور كرويدا فانه منقول عن المصدر لانه في الاصل تصغير ارواد تصغير الترخيم بحذف الزوائد كقوله تعالى امهلهم رويدا ودونك فانه منقول عن الظرف وعليك فانه منقول من الجار والمجرور وهذا دليل ظاهر على اسميتها وبعضها يشتبه ان يكون مصدرا ولم يثبت استعماله مصدرا نحو سرعان بمعنى سرع وشتان بمعنى افترق وهيهات بمعنى بعد ونزال بمعنى انزل فان هذه الكلمات يحتمل ان يكون منقولة عن المصادر لان سرعان وشتان على وزن ليان اصله لويان وهو مصدر لوى يلوى على حد ضرب يضرب وهيهات على وزن قوقاة وهو مصدر قوقى ونزال على وزن ذهاب وهو مصدر ذهب فيحمل ما هو منقول على الاحتمال على ما هو منقول على اليقين

وجعل الكل منقولا **نحو رويد زيدا اي امهله** نظير ما يكون بمعنى الامر وهو متعد والمنقول
عنه مستعمل **وهيهات ذلك اي بعد** نظير ما يكون بمعنى الماضي وهو لازم والمنقول
عنه فيه غير مستعمل وانما اختار هذين المثالين ليشير الى تقسيم اسماء الافعال الى ما كان بمعنى الامر والى
الماضي والى ما كان متعديا او لازما والى ما كان المنقول عنه فيه مستعملا اولا وفي محل هذه الاسماء
من الاعراب مذهبان احدهما الرفع على الابتداء فيكون مع فاعلها الساد مسد الخبر جملة كقائم الزيدان
على راي وفيه نظر لان معنى الفعل يمنع الابتدائية واجيب بانا لا نسلم ان هذا النوع من المبتدا ينافيه معنى
الفعل لكونه مسندا به لا مسندا اليه الا ترى ان قائما في قولك اقائم الزيدان مبتدا وفيه معنى الفعل لانه
بمعنى يقوم الزيدان والثاني النصب على المصدرية فرويد زيد مثلا في تقدير ارود زيد ارودا ثم
حذف الفعل وصغر ارودا تصغير الترخيم بحذف الزوائد وفيه نظر لانه يستدعي تقدير الفعل قبلها فلا يكون
حينئذ اسماء الافعال والحق انه لا محل لها من الاعراب لصيرورتها بمعنى الفعل واخذها حكمه **و**
فعال مبتدا اي ما يوازن بفعال **بمعنى الامر** الجار والمجرور صفة فعال اي فعال الكائن
بمعنى الامر **من الثلاثي** الجار والمجرور اما صفة الامر اي بمعنى الامر الكائن من الثلاثي او حال من ضميره
الثابت في الظرف **قياس** وهو خبر لقوله فعال اي قياسي او ذو قياس ومجيء فعال بمعنى الامر من كل ثلاثي قياسي
عند سيبويه يعني ان كل فعل ثلاثي يجوز ان يشتق منه فعال بمعنى الامر **كنزال** الكائن **بمعنى**
انزل وضراب بمعنى اضرب وكال بمعنى كل وكتاب بمعنى اكتب وعلام بمعنى اعلم وفي غير الثلاثي
سماعي كقرقار وعرعار وعند المبرد مجيء فعال مطلقا سماعي وعند الاخفش مجيئه مطلقا قياسي ثم
اعلم ان فعال التي بمعنى الامر من اسماء الافعال وسائر اقسامها ليس منها **وفعال** مبتدا
مصدرا حال عن ضمير قوله مبني ولا يجوز ان يكون حالا عن فعال لانه ليس بفاعل ولا مفعول به
معرفة اي علما للمعاني **كفجار** علم للفجرة او الفجور وهما من المعاني وانما قلنا انه مصدر لان العدل
تغيير الصيغة بدون تغيير المعنى فيكون معناه المصدر وانما قلنا انه معرفة بدليل قولهم فجار
الفجرة واما لزوم التانيث فيه باعتبار ان سائر اقسام فعال مؤنثة **وصفة** عطف على
قوله مصدرا اي صفة مختصة بالنداء **مثل يا فساق** ويا خباث او غير مختصة مثل حنار للشمس
وحلاق للمنية وقوله **مبني** خبر لقوله وفعال اي فعال مصدرا وصفة مبني وانما بني فعال التي هي
مصدر معرفة او صفة **لمشابهته له** اي لمشابهة فعال التي هي مصدر معرفة او صفة
لفعال التي بمعنى الامر **عدلا وزنة** تمييز ان اي لمشابهته عدله وزنته لعدل فعال بمعنى الامر
وزنته او حال اي حال كونه معدولا وصاحب زنة فعال يعني كما ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر
مثل انزل كذلك فعال مصدرا معدول عن المصدر المعرفة وصفة معدول عن فاعلة **وعلما**
للاعيان الجار والمجرور صفة قوله علما وقوله **مؤنثا** صفة اخرى لقوله علما اي علما كائنا
للاعيان مؤنثا معنويا واللام في قوله للاعيان للجنس فيبطل معنى الجمع اي علما للعين المؤنث المعنوي

فلا يرد ما قيل ان قطام ليس علما للاعيان بل علما للعين فلا يصح التمثيل وفيه احتراز عما اذا كان علما
للمعنى كفجار والواو فى قوله وعلما داخلة على قوله مبنى للعطف على قوله مبنى السابق الواقع خبر المبتدأ
وهو قوله فعال ولا يجوز ان يكون قوله علما حالا عن فعال المقدر بواسطة العطف لانه ليس بفاعل ولا
مفعول به بل هو حال عن مفهوم قوله مبنى فى الحجاز ومعرب فى تميم بجعلهما بمعنى خبر واحد اى اختلف فيه
حال كونه علما للاعيان وان تعلق بكل من قوله مبنى فى الحجاز ومعرب فى تميم لزم توارد العاملين على معمول واحد
وان تعلق باحدهما لزم خلو الآخر عن التعلق بهذا الحال **كقطام وغلاب مبنى فى الحجاز**
الا فى فجار وفساق لمشابهته بفعال التى بمعنى الامر عدلا ووزنا **ومعرب فى تميم**
اى فى استعمال بنى تميم لمجيئه فى استعمالهم معربا على ما حكوا ولان العدل التقديرى لا يؤثر فى البناء
لضعفه **الا ما كان فى آخره راء** اسم كان وقوله فى آخره خبره والجملة صلة او صفة وموصوفه
المحل على الاستثناء من الموجب لانه مستثنى من قوله وفعال علما للاعيان لانه بمعنى كل ما يوازن بفعال
ويكون علما فيستثنى منه ما خرج عن حكمه وهو الاختلاف فى بنائه واعرابه بين اهل الحجاز وجميع بنى تميم
وفى بعض النسخ الا ما آخره راء بدون كان وفى خلافه مبنى باتفاق اكثر بنى تميم لانه لم يعرف الا مبنيا ولعل
ذلك بناء على ثقل الراء التى هى من حروف التكرير فوجب التخفيف فيه بالامالة وهى لا تحصل بدون البناء
على الكسر **نحو حضار** علم كوكب وديار اسم للمكان المرتفع وكرار اسم لخرزة تتخذها النساء لازواجهن
ونحو ذلك **الاصوات** وهى ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها فى باب الاسماء
المبنية لاجرائها مجراها واخذها حكمها وبنيت لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء نحو زيد عمرو وقد د
وانما قال الاصوات ولم يقل اسماء الاصوات لان المطلوب بيان الاصوات ما يصوت به الانسان بهيمة كنخ عند اناخة
البعير او تشبيه بغيره كالتشبيه بصوت الغراب وغيره لا بيان الاسماء الدالة على الاصوات من نحو نخ صوت
اناخة البعير وغاق صوت الغراب **كل لفظ حكى به صوت** وليس المراد به حكاية
الصوت فى نحو غاق صوت الغراب لانه اسم لا صوت ولاستواء القسمين فيه حيث يقال ايضا نخ صوت اناخة
البعير فيصير القسمان قسما واحدا بل المراد ما يشبه به الانسان بصوت غيره من بهيمة او طائر او غيرهما اى
لفظ صوت به مثل صوت بهيمة او طائر او غيرهما كما يفعل بعض الصيادين عند الصيد لئلا ينفر الصيد والصوت
والتصويت بمعنى واحد يقال قد صات الشئ يصوت صوتا وكذلك صوت الانسان تصويتا **او**
صوت به الجار والمجرور مفعول ما لم يسم فاعله اى كل لفظ صوت بذلك اللفظ **للبهائم**
لزجرها او دعائها او تخشيها او حضها او غير ذلك مثل عدس زجر البهائم وكس دعاء للغنم ونخ خشى
للكلب اى طرده وسمع حثا للابل والحض بهذا التصويت انقياد البهائم عند سماع هذه الاصوات وذلك
لاجراء الله تعالى العادة بذلك فان قيل لم لم يذكر ههنا قسما ثالثا وهو ما هو صوت الانسان ابتداء من
غير تعلق بالغير كوى صوت المتعجب يقال وى ما اغفله اى اتعجب من كمال غفلته قال الله تعالى ويكأنه لا
يفلح الكافرون اى ما اشبه الحال بان الكافرين ينالون الفلاح وكاوه صوت المتوجع يقال آوه اى اتوجع

ونحو ذلك قيل لان حكمه علم الدلالة لانه اولى الاقسام وذلك لان هذين القسمين لما كانا ملحقين بالاسماء

المبنية لجريهما مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء كان كون ذلك القسم ملحقا بهما اولى لكونه صوت الانسان من غير

تعلق بغيره او يقال فى الكلام حذف معطوف اى او صوت به للبهائم او غيرها فلا يخرج ما صوت به لتعجب

كوى او توجع كاوه والحذف بقرينة ان هذا القسم اولى الاقسام **فالاول** اى ما حكى به

صوت **كغاق** حكاية صوت الغراب بان صوت به انسان تشبيها بالغراب **والثانى** اى

ما صوت به البهائم **كنخ** مشددة او مخففة صوت عند اناخة البعير **المركبات** اللام للعهد اى

المركبات المذكورة من قبل اى فى حصر الاسماء المبنية **كل اسم مركب من كلمتين** اى مركب من

كلمتين او حاصل من اجتماع كلمتين وجعلهما كلمة واحدة بالامتزاج وفى حمل كل اسم على المركبات

نوع تسامح اى المركب كل اسم من كلمتين وانما قال من كلمتين ولم يقل من اسمين لئلا يخرج نحو بخت نصر

لان ثانى الجزئين فعل لا اسم كذا يخرج منه علم مركب من مهملتين نحو جسق فسق علما لان المهمل ليس

بكلمة لعدم الوضع وقيل انما لم يقل من اسمين لئلا يخرج نحو سيبويه لان ثانى الجزئين صوت لا اسم وفيه

نظر لانه لو لم يكن اسما فما هو ان قيل انه حرف فهو قول لم يقل به احد وان قيل انه ليس باسم ولا فعل ولا حرف

لعدم كونه دالا بالوضع بل قسم رابع فيخرج من كلمتين ايضا اذ الكلمة لا يكون الا اسما او فعلا او حرفا فلو قال

من لفظين لكان اولى ليتناول نحو سيبويه وجسق فسق علما ويمكن ان يراد بالكلمتين اللفظان على طريق

ذكر الاخص وارادة الاعم ويمكن ان يقال كلامنا فى المركب الذى سبب بنائه التركيب وسيبويه ليس كذلك

فكان خارجا عن البحث فلا حاجة الى اخراجه عن هذا التعريف **ليس بينهما نسبة** الجملة صفة كلمتين

اى ليس بين تلك الكلمتين نسبة لا نسبة اسناد ولا نسبة اضافة ولا نسبة عمل ولا نسبة افادة معنى فخرج

منه تابط شرا وعبد الله وزيد والنجم اعلاما فان قيل تابط شرا مبنى فكيف يخرج منه قيل الكلام هنا

فى المركب الذى سبب بنائه التركيب وهو ليس كذلك **فان تضمن الجزء الثانى** من المركب **حرفا بنيا**

اى بنى الجزءان على الفتح الاول لكونه صار وسطا بالتركيب والوسط ليس محل الاعراب والثانى لكونه

متضمنا للحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشر فحذفت الواو وفصل الفرج الاسمين وتركيبهما وحادى عشر بفتح الياء [illegible]

الخمسة وهو الافصح وجاز سكون الياء تخفيفا وكذلك الكسر فى ثمانى عشر على الياء واخواتهما اى اخوات حادى عشر الى تاسع عشر [illegible]

يقول ان بناء حادى عشر واخواتها مشكل لان الجزء الثانى لا يتضمن الحرف لان معناه واحد من احد

عشر وهذا المعنى لا يستقيم بتقدير حادى وعشر ويمكن ان يجاب عنه بان حادى عشر بمعنى احد وعشر ثم

اذا اريد بيان حاله ومرتبته فى التعداد غير المركب المذكور مع بقاء التركيب الى واحد من احد عشر بمعنى واحد

من احد وعشر بتغيير الجزء الاول وهو الواحد الى صيغة اسم فاعل مقلوب من الواحد اى الى صيغة الحادى فانه

مقلوب من الواحد بدليل امثلة الاشتقاق فاخرت الواو عن الدال وقدمت الحاء على الالف فصار الحادو

ثم قلبت الواو ياء كما قلبت فى الداعى وفى الثانى عشر الى التاسع عشر بلا قلب فلا يلزم استقامة معنى

الواحد والعطف بعد التغير اذ الاعراب والبناء فى المنقول انما هو باعتبار المنقول عنه والمعنى باعتبار المنقول اليه

ويمكن ان يقال ان العدد المركب الذي لبيان حال المتعدد بني للحمل على الذي لبيان المتعدد فحادي عشر محمول على احد عشر وكذا اخوات ذلك على اخوات هذا **الا اثني عشر** مستثنى من قوله بنيا لامن اخواتها لان اثني عشر ليس من اخوات حادي عشر اي بني الجزء آن الا اثني عشر فانه لا يبنى فيه الجزء ان بل يبنى الثاني ويعرب الاول لشبهه بالمضاف بسقوط النون لان سقوطها من احكام الاضافة فاعطى له حكم المضاف **والا اعرب الثاني** اي وان لم يتضمن الثاني حرفا اعرب الجزء الثاني لعدم سبب بنائه مع امتناعه عن الصرف لوجود السببين اي العلمية والتركيب **كبعلبك وبنى الجزء الاول** على الفتح **في الاصح** اي اصح الوجوه لتوسط المانع عن الاعراب وعدم الواسطة بين الاعراب والبناء وقيل يعرب الجزء الاول مضافا الى الثاني مع امتناع الثاني عن الصرف لوجود السببين وقيل مع انصرافه **الكنايات** اي بعض الكنايات اذ جميع الكنايات ليست بمبنية نحو فلان وفلانة كنايتين عن الاعلام وهن وهنة كنايتين عن الاجناس فانهما معربات ثم الكنايات الفاظ مبهمة تعبر بها عن شيء وقع مفسرا في كلام متكلم اما بجعله مبهما على المخاطب او لنسيانه هذا حاصل ما ذكر المصنف في شرحه وفيه نظر لانه يخرج من هذا التعريف كم وكذا لانه غير معبر بهما عن شيء وقع مفسرا في كلام متكلم وانما لم يعرف الكنايات في المتن واكتفى بذكر الجزئيات لانها معدودة منحصرة معلومة بالتعيين فلا حاجة الى تعريفها ومن جزئياتها **كم وكذا للعدد** صفة كذا اي كذا الكائن للعدد او صفة كم وكذا اي كم وكذا الكائنان للعدد وجاء كذا كناية عن غير العدد نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او الاحد ونحوهما **و كيت وذيت للحديث** والقصة ولا يستعملان الا مكررتين تقول كان بيني وبين فلان كيت وكيت او ذيت وذيت كناية عما جرى بينك وبينه من الحديث والقصة واصلهما كية وذية بالتشديد فخففتا وانما بنيت الكنايات لتركيب كذا عن مبنيين الكاف وذا وتضمن كم الاستفهامية حرف الاستفهام وحمل الخبرية على رب التي هي نقيضها لكونها للتكثير وكون رب للتقليل او على الاستفهامية لانها مثلها في اللفظ وحمل كيت وذيت على الجمل المكني عنها بهما وهي تستحق البناء لعدم التركيب فيها فبنى الاصل على ما عرف **فكم الاستفهامية** اي الدالة على الاستفهام **مميزها** اي مميز كم الاستفهامية **منصوب** على التمييز **مفرد** نحو كم درهما عندك وكم رجلا ضربت فكم مبتدأ ومميزها مبتدأ ثان ومنصوب خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر المبتدأ الاول **والخبرية** اي مميز كم الخبرية بحذف المضاف والا لم يصح الحمل **مجرور** على الاضافة **مفرد** مرة **ومجموع** اخرى نحو كم رجل او رجال عندي وانما كان مميز الاستفهامية منصوبا مفردا ومميز الخبرية مجرورا او مجموعا لانهما لما آلتا على العدد باعتبار كونهما كنايتين عنه اخذتا حكم العدد وهو نوعان احدهما المضاف الى المميز وثانيهما المميز بالمنصوب ففرق بين كم الخبرية والاستفهامية حيث اعطى الاستفهامية حكم العدد المميز بالمنصوب فنصب مميزها واعطى الخبرية حكم العدد المضاف الى المميز فخفض مميزها على الاضافة ولما حملت الخبرية على العدد المضاف وهو نوعان مضاف الى الجمع وهو من الثلاثة الى العشرة ومضاف الى الواحد وهو المائة والالف جرى فيه حكم كليهما وانما

وانما لم يفرق بينهما بالعكس لان الاستفهامية لما حملت على العدد
حملت على العدد المتوسط بين القليل والكثير وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين
دون العدد القليل وهو مادون العشرة ودون العدد الكثير فهو للمائة ومافوقها لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح و
المتوسط راجح لان خير الامور اوسطها ولانه كثير والخبرية لما حملت على العدد حملت على العدد المضاف لانها
نقيضة رب فكان الجر بعدها اليق واحرى ثم الجر بعد الخبرية انما يجب اذا لم يفصل بينها وبين مميزها بشيء فان
فصل بينهما فالمختار النصب حملا على الاستفهامية اذ لا يمكن الاضافة مع الفصل تقول كم في الدار رجلا
فان قيل قد قالوا ان كم الخبرية لانشاء التكثير فما وجه الجمع بين كون كم خبرية وكون جملتها انشائية والتنافي
بين الخبر والانشاء ظاهر ولهذا يجري التصديق والتكذيب في الخبر دون الانشاء قيل لا تنافي بينهما لاختلاف
الجهة نحو كم رجل ضربت اخبار بضرب كثير من الرجال وانشاء لاستكثار الضرب ولهذا يقال لم كذبت
ما ضربت كثيرا من الرجال ولا يقال لم كذبت ما استكثرت الضرب كما لو قال ما اكثرهم صح ان يقال ليسوا
بكثيرين ولم يصح ان يقال ما تعجبت من كثرتهم فاختلف جهتا الانشاء والخبر ولا تنافي مع اختلاف
الجهة **وتدخل** كلمة **من** البيانية **فيهما** اي في مميز كم الاستفهامية ومميز كم الخبرية كقوله
تعالى وكم من قرية واذا كان الفصل بينها وبين مميزها بفعل متعد وجب دخولها لئلا يلتبس مميزها بمفعول
ذلك المتعدي كقوله تعالى وكم اهلكنا من قرية وكم اتيناهم من اية بينة **ولهما** اي لكم الاستفهامية
والخبرية **صدر الكلام** اي لا يعمل فيهما ما قبلهما من الفعل فلا تقعان فاعلتين وصفتين لان
الفاعل والصفة واجب التاخير وانما استحقتا الصدر لان الاستفهامية تتضمن الاستفهام و
الخبرية تتضمن معنى الانشاء في التكثير كما ان رب تتضمن الانشاء في التقليل او للحمل على الاستفهامية
وكلاهما الضمير عائد الى كم الاستفهامية والخبرية فان قيل لو قال وكلتاهما لكان اوفق لتانيث
الاستفهامية والخبرية قيل يمكن ان يعود الضمير اليهما باويل التذكير اي كل واحد منه من كم الاستفهامية
والخبرية او كلا النوعين وهما كم الاستفهامية وكم الخبرية **يقع مرفوعا ومنصوبا و
مجرورا** اي يقع مرفوعا محلا وكذا منصوبا ومجرورا اشير الى تفصيل كونهما مرفوعين ومنصوبين
ومجرورين فقال **فكل مابعده** الفاء للتفصيل كلمة ما موصوفة وفي كونها موصولة نظر
لان الموصولة معرفة فكلمة كل اذا دخلت على المعرفة اوجبت احاطة الاجزاء دون الافراد و
حينئذ لا يستقيم المعنى وذلك ظاهر فيكون موصوفة والضمير في بعده عائد اليها اي كل لفظ من كم
الخبرية والاستفهامية وقع بعده **فعل غير مشتغل عنه** اي غير معرض عن كم بسبب
تعلق **بضميره** او متعلقه **كان منصوبا** ضمير كان العائد الى قوله كل مابعده
اسمه ومنصوبا خبره والجملة خبر المبتدا وهو كل مابعده وانما كان منصوبا لتوجه الفعل اليه
وعمله فيه **معمولا على حسبه** اي على حسب العامل وذا انما اي على حسب ما يقتضيه العامل
ان تقتضيه العامل مشغولا به كان منصوبا على انه مفعول كقولك كم رجلا لقيت وكم غلام اشتريت ... كم يوما صمت وان تقتضي

خبرا كان منصوبا على الحال نحو كم رجلا كان من جاء وكم رجل كان من حضر وان اقتضى مفعولا كان منصوبا على ذلك نحو كم ضربا ضربت وكم ضربت
ضربت ـــــــــ وفى قوله غير مشتغل عنه نظر لان اشتغال الفعل عن كم
بسبب تعلقه بضميره او متعلقه لا يمنع انتصابه على شريطة التفسير وتسليط مثل ذلك الفعل عليه اذ لا شك فى
جواز النصب فى نحو كم رجلا او رجل ضربته على شريطة التفسير بتقدير كم رجلا او رجل ضربت ضربته وكذا فى نحو كم
رجل ضربت غلامه لان الناصب فى صورة شريطة التفسير اذا اقتضى المعمول الصدر يقدر مؤخرا
فلا فائدة فى اشتراط هذا القيد لانتصابه اللهم الا ان يقال ان اشتراط هذا القيد لانتصابه على سبيل
الوجوب والنصب فى نحو كم رجلا او رجل ضربته جائز لا واجب بل الرفع على الابتداء اولى لسلامته عن
الحذف فيراد بقوله منصوبا كونه منصوبا على سبيل الوجوب ويرد عليه ان قوله والا فمرفوع يقتضى
وجوب الرفع فيما اذا كان بعده فعل مشتغل عنه بضميره او متعلقه فكيف جاز الوجهان فى المثال المذكور
ويدفع بان المراد بقوله منصوبا الوجوب وبقوله والا فهو مرفوع الامكان العام المشتمل على الجواز والوجوب
فيدخل فى قوله والا فهو مرفوع نحو كم رجلا او رجل ضربته او يقال المراد بذلك فعل غير مشتغل عنه لفظا
او تقديرا فلا يرد نحو كم رجلا او رجل ضربته لان التقدير كم رجلا ضربت ضربته لما ذكرنا ان الناصب فى صورة
شريطة التفسير اذا اقتضى المعمول الصدر تقدر مؤخرا فعلى هذا يراد بقوله منصوبا وبقوله والا فمرفوع الوجوب
فى كلا الوجهين على معنى وان لم يكن كذلك لا لفظا ولا تقديرا فمرفوع او يقال انما قيد به احترازا عن نحو كم رجلا رجلا
ضربته اذ جعل كم مبتدأ ولا يقدر بعده فعل غير مشتغل عنه **وكل ما قبله** ما موصوفة لا موصولة
تامة اى كل لفظ من كم الاستفهامية والخبرية قبله **حرف جر او مضاف فمجرور** بالاضافة
الحاصلة بواسطة الحرف الجار اللفظى او التقديرى نحو بكم وبكم اشتريت العبد وبكم رجل مررت و
غلام كم رجلا ضربت وعبد كم رجل اشتريت فان قيل كم يدخل على الصدر فاذا دخل عليه الجار والمضاف
لا يكون داخلا فى الصدر قيل اذا دخل الجار او المضاف عليه انتقل الصدارة منهما الى الجار والمضاف لمكان
الاتحاد والجزئية بين الجار والمجرور والمضاف والمضاف اليه **والا فمرفوع** اى وان لم يكن بعده
فعل ناصب غير مشتغل عنه بضميره او متعلقه ولا قبله جار او مضاف فمرفوع لانه اذا لم يكن بعده
فعل غير مشتغل عنه بضميره او متعلقه ولا قبله جار او مضاف كان مجردا عن العوامل اللفظية فيكون
مبتدأ او خبرا فان قيل يمكن ان لا يكون بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره او متعلقه بل مشتغل عنه
بضميره او متعلقه ولا يكون كم مجردا عن العوامل اللفظية بل يكون الناصب مضمرا على شريطة
التفسير نحو كم رجلا او رجل ضربته فيكون منصوبا على شريطة التفسير لا مرفوعا قيل معنى قوله فمرفوع
انه يرفع على الوجوب مرة كما فى كم رجلا او رجل غلامك وعلى الاولوية اخرى كما فى كم رجلا او كم رجل ضربته
او ضربت غلامه فان الرفع فى مثل ذلك اولى لسلامته عن الحذف وقوله فمرفوع خبر مبتدأ محذوف اى
فهو مرفوع **مبتدأ ان لم يكن** كم الاستفهامية والخبرية **ظرفا** نحو كم رجلا
قام او قايم لصدق حد المبتدأ عليه **وخبر ان كان** كم الاستفهامية والخبرية **ظرفا**

نحو كم يوما سيرك وكم يوم سيري لصدق حد الخبر عليه ويعلم كونه ظرفا بالمميز ان كان المميز ظرفا فظرف والا فلا وقيل في الكلام حذف مضاف اى مبتدا ان لم يكن مميز كم الاستفهامية والخبرية ظرفا وخبر ان كان مميزها ظرفا فان قيل هذا الاصل منقوض بنحو كم يوم او كم يوما مدة سيرك فانه ليس بخبر مع كونه ظرفا قيل المراد بالظرف الظرف المستقر فلا يرد ذلك لانه ظرف ملغى او يقال معناه مبتدا ان لم يكن ظرفا وليس ما بعده ما يصلح الابتدائية فلا يرد ذلك لانه وان كان ظرفا لكن ما بعده صالح للابتدائية وفيه نظر لانه على هذا ينتقض بمثل كم رجلا او كم رجلا غلامك فان ما بعده صالح للابتدائية وليس بمبتدا بل هو خبر له وكم مبتدا واجيب بان ما بعده وان صلح الابتدائية لغة لكن كم متعين للابتدائية اصطلاحا لان المبتدا اذا تضمن صدر الكلام تعين للابتداء اصطلاحا على ما عرف في من ابوك عند سيبويه **وكذلك** اى مثل كم في محل الاعراب **اسماء الاستفهام والشرط** نحو من وما واين ومتى فان كان بعدها فعل غير مشتغل عنها بضميرها او متعلقها كان محلها النصب نحو من ضربت وما صنعت ومن تضرب اضرب وما تصنع اصنع وان كان قبلها حرف جر او مضاف فمحلها الجر نحو بمن مررت وغلام من ضربت وبمن تمرر امرر به وغلام من تضرب اضربه وان لم يكن بعدها فعل غير مشتغل عنه ولا قبلها جار او مضاف فمحل اسماء الاستفهام الرفع على الابتداء ان لم يكن ظرفا نحو من قام وعلى الخبر ان كان ظرفا نحو متى القتال واين قيامك ومحل اسماء الشرط على الابتداء فقط نحو من ياتني فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله ولا ياتي فيهما الخبرية اذ لا يقع بعدها الا الفعل وهو لا يصلح الابتداء وبهذا علم ان الشبه في اسماء الاستفهام في جميع الوجوه وفي اسماء الشرط في بعض الوجوه **وفي تمييز كم عمة لك يا جرير وخالة** فدعاء قد حلبت على عشاري **ثلثة اوجه** البيت للفرزدق يهجو جريرا اى جاء في تمييز كم الذى احتمل الاستفهام والخبر واحتمل حذف المميز ثلثة اوجه النصب على ان كم استفهامية والجر على انها خبرية وعلى هذين الوجهين يكون كم مبتداء ولك ظرف مستقر صفة لقوله عمة وقد حلبت على عشاري خبره والرفع على ان عمة مبتداء ولك ظرف مستقر صفة لها فيكون المبتداء نكرة مخصصة بالصفة وحذف مميز كم وقد حلبت على عشاري خبرها وعلى هذا الوجه تكون كم استفهاما وخبرا وقع مصدرا ان كان المميز المحذوف حلبة او ظرفا ان كان المميز المحذوف مرة اى كم حلبة او كم مرة عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت على عشاري وبهذا ظهر ان تسمية عمة تمييزا ليس باعتبار الوجوه الثلاثة بل باعتبار نصبهما وجرهما فقط ثم ان نصبت عمة نصبت خالة وفدعاء وان رفعتهما رفعتهما وان جررتهما جررتهما لكونهما تابعين لها لكون خالة عطفا عليها وفدعاء صفة لها ويحتمل ان يكون صفة خالة وان يكون صفة عمة وخالة بتاويل كل واحدة منهما لكن جرها في صورة النصب لانه غير منصرف ويجوز رفعها على انه خبر المبتداء و حينئذ يكون قد حلبت صفة او حالا ونصبها على انها حال من ضميرلك والفدعاء المرأة التى اعوجت رسغها من كثرة الحلب او غيره والعشار بكسر العين جمع العشراء على وزن علماء وهى التى اتى على حملها عشرة اشهر فكم الخبرية تدل على كثرة عماته وخالاته الحالبة عشاره والاستفهامية تدل على كثرتها بحيث خرج عن حد الضبط فاحتاج الى الاستفهام مع ان هذا الاستفهام يتضمن التهكم ويراد به حمل المخاطب على الاقرار بما يعرفه كقوله تعالى الم نشرح لك

صلاته وتنقصه من ادعاء وضح الامر حيث يقربه الخصم عند الاستفهام عنه وتنكير عشرة اما للتحقير او للتكثير او
التعظيم وفى ذكر اللام فى لك تخصيص امتنانه ببيان اختصاص مثل هذه النعمة ولخالة والجملة الندائية اعنى يا
جرير معترضة متضمنة لاقتضاء سماع ما ذكره والتصريح بتوجه الشيمة اليه وفى قوله فدعاء ذم لها بسوء الخلقة
او صبرها وتهاكمه ذلك بكثرة حلب عشارة وانما ذكر الحلب لانه خدمة المواشى وهى ابلغ فى الذم من خدمة الاناسى
وحلب العشار يدل على دوام هذا الفعل مدة طويلة لان العشار تتاذى من الحلب ولا تطيع الا من الفة واعتاد
حلبه فيدل حلبهما العشار استدامة هذا الفعل منهما والفة العشار بهما لان العشر بها واستعمال على يدل
على حلبهما عشارة ومع كراهة ذلك واستنكافه من حلبهما وهذا كما يقال باع القاضى عليه داره فى دينه كانه
يستنكف ان يحلب امثالها عشارة **وقد يحذف المميز** اى مميزهما عند قيام قرينة
فى مثل كم مالك مثال حذف مميز كم الاستفهامية اى كم درهما مالك **وكم ضربت**
مثال حذف مميز كم الخبرية اى كم مرة ضربت **الظروف** وستعرف وجه بنائها **منها** اى من
الظروف المبنية **ما قطع عن الاضافة** كلمة ما عبارة عن ظرف اى ظرف قطع عن الاضافة
بحذف المضاف اليه وهو مقصود منوى اما اذا حذفته نسيا اعربت المضاف مع التنوين نحو رب بعد
كان خيرا من قبل اى رب متاخر كان خيرا من متقدم **كقبل وبعد** تقول جئتك من قبل بضم اللام و
من بعد بضم الدال وكذا فوق وتحت وامام وقدام ووراء وخلف واسفل ودون واول بمعنى قبل وعل بمعنى فوق
تقول اتيته من عل بضم اللام اى من فوق وكذا تقول ابتداء بهذا الاول بضم اللام اى اول فعلك اى قبل فعلك واذا حذفت
المضاف اليه نسيا قلت جئته من عل بالجر والتنوين وابدأ اولا بالنصب والتنوين اى اول فعلك اى قبل فعلك وسميت الظروف المقطوعة
غايات لان غاية الكلام فى النطق كانت ما اضيفت هى اليه فلما حذف المضاف اليه صرن غايات فى النطق بها
ينتهى الكلام وانما بنيت هذه الظروف لتضمن معنى حرف الاضافة ولشبه الحرف فى الاحتياج الى المضاف اليه
فان قيل الحاجة ثابتة على تقدير ذكر المضاف اليه ايضا كاحتياج الموصول الى الصلة مع وجود ذكرها قيل نعم لكن
الاضافة تمنع البناء واما نحو حيث واذ فبناؤه لكون بناء المضاف اليه داعيا اليه معارضا لذلك المانع
واختير الضم لجبر النقصان حيث تمكن فيه نقصان بحذف المضاف اليه فجبر ذلك النقصان بالضم لكونه اقوى
الحركات **واجرى مجراه** اى مجرى الظرف المقطوع عن الاضافة فى حذف المضاف اليه والبناء
على الضم **لا غير وليس غير وحسب** وان لم يكن ظروفا اى لفظ غير بعد لا وليس ولفظ حسب
لابهام غير حيث لا يتعرف بالاضافة وكثرة الاستعمال فى حسب تقول جاء فى زيد لا غير وليس غير او فحسب
ومنها اى من الظروف المبنية **حيث** وانما بنى حيث للزوم اضافتها الى الجملة وهو بناء مبنى
الاصل **ولا يضاف الا الى الجملة** مستثنى مفرغ اى لا يضاف حيث الى شئ الا الى
جملة اسمية كانت او فعلية لاحتياجها الى جملة تبين معناها كاحتياج الموصول الى ما لا يتم الا به لانها
موضوعة لمكان يقع فيه النسبة تقول اجلس حيث جلس زيد او حيث زيد جالس اى مكان جلوس زيد
وانما قيد بقوله **فى الاكثر** استعمالا لانه قد جاء اضافتها الى المفرد كقوله اما ترى حيث سهيل طالعا

بجماً يضئ كالشهاب ساطعا **ومنها** اى من الظروف المبنية **اذا للمستقبل** اى للزمان المستقبل الجار والمجرور اما صفة اى اذا الكائن للمستقبل او خبر مبتدأ محذوف والجملة معترضة اى وهي للمستقبل نحو اذا يقوم زيد او اذا دخلت على الماضى يجعله بمعنى المستقبل نحو اذا قام زيد وقد استعمل فى الماضى نحو قوله تعالى حتى اذا ساوى بين الصدفين قال انفخوا وحتى اذا بلغ مغرب الشمس وله نظائر كثيرة **وفيها** اى وفى اذا **معنى الشرط فلذلك** اى لاستعمال اذا فى الشرط **اختير بعدها الفعل** اى بعد اذا فعل ماض مجهول من الاختيار اى ولذلك قيل باولوية الفعل بعدها اذ الشرط يقتضى الفعل لكنه لما كان غير وضعى فى الشرط لم يجب الفعل بعدها بل جعل مختارا ونقل عن المبرد اختصاصها بالجملة الفعلية **وقد يكون** اذا **للمفاجاة** اى لوجود الشئ فجاءة اى بغتة اى يكايك المفاجاءة والفجاء مصدر مهموز اللام من باب المفاعلة + معناه كسى را ناگاه گرفتن والفجاء بالضم ناگاه رسيدن من باب فتح وسمع **فيلزم المبتداء بعدها** اى بعد اذا المفاجاة فى الاستعمال غالبا نحو خرجت فاذا زيد بالباب **ومنها** اى من الظروف المبنية **اذ للماضى** الجار والمجرور اما صفة اذ او خبر مبتداء محذوف والجملة معترضة اى اذ الكائنة للماضى او هى كائنة للماضى اى للزمان الماضى نحو جئت اذ قام زيد واذا دخلت على المستقبل تجعله بمعنى الماضى نحو جئت اذ يقوم زيد اى قام **وتقع بعدها** اى بعد اذ **الجملتان** اى الجملة الفعلية والاسمية نحو اذ قام زيد واذ زيد قائم لان اذ للزمان الماضى والماضى مستقر ثابت و المستقر الثابت من صفات الاسم فتناسب الاسمية لثباتها والفعلية لكونها بمعنى الماضى فصحت اضافتها اليهما **ومنها** اى من الظروف المبنية **اين وانى للمكان** صفة او خبر مبتداء اى الكائنتان للمكان او هما كائنتان للمكان **استفهاما وشرطا** انتصاب استفهاما اما على انه تميز اى من حيث الاستفهام اى الاستفهام عن المكان او حال اى حال كون المكان ذا استفهام او ظرف اى وقت استفهام وانما بنيا لتضمن حرف الاستفهام او الشرط نحو اين زيد واين تكن اكن وانى يكون لى ولد وانى تذهب اذهب ويجئى انى بمعنى كيف كقوله تعالى فاتوا حرثكم انى شئتم ولا يجئى بمعنى كيف الا بعد الامر نقل كذا فى الرضى واذا اجرى بها كانت بمعنى اين لا غير **ومتى للزمان فيهما** اى فى الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج وانما بنى لتضمنه حرف الشرط او الاستفهام **وايان للزمان** الجار والمجرور صفة ايان اى ايان الكائنة للزمان او خبر مبتداء محذوف اى هو للزمان استفهاما عن الزمان المستقبل بخلاف متى فانه اعم وليان المجازاة بعض المتاخرين وهو غير مسموع معترض واستفهاما استفهاما على انه تميز اى ايان للزمان من حيث الاستفهام اى الاستفهام عن الزمان او ظرف اى وقت استفهام او حال اى حال كون الزمان ذا استفهام ويختص بالامور العظام كقوله تعالى يسئلونك عن الساعة ايان مرسيها وايان يوم الدين وايان يوم القيامة وانما بنى لتضمن حرف الاستفهام ثم قيل اصله اى اوان فحذفت الهمزة مع الياء الاخرى فبقى ايوان فادغم بعد القلب وقيل

اصلا ای ان خففت بحذف الهمزة التی قبل الالف مع نقلها الالف وفیه نظر لان ان غیر مستعمل بلا لام بل هو موضوع من اول

الامر مع اللام وذلک لیس للتعریف ولهذا بنی لتضمنه ما حرف التعریف واجیب بان عدم استعماله مع اللام لا یمنع تقدیره

الاصل کذلک وقیل زید فی این تشدید والف فوزنه فعال وفیه نظر لان این للمکان وایان للزمان فکیف یکون ذلک

اصل هذا واجیب بانه یحتمل التغیر معنی مع التغیر لفظا فان کثیرا من الاسماء والحروف یتغیر معانیها بعد تغیر

الفاظها **وکیف للحال** ای الکائنة للحال او هی کائنة للحال **استفهاما** وقت استفهام

او من حیث الاستفهام او حال کون الحال ذات استفهام وانما عد کیف فی الظروف بناء علی مذهب الاخفش

واما عند سیبویه فهی اسم غیر ظرف بدلیل ابدال الاسم منها نحو کیف انت اصحیح ام سقیم ولو کان ظرفا لابدلت منها

الظرف نحو متی جئت الیوم ام امس یوم السبت والاخفش یقول معناه کیف انت ای فی حال الصحة او فی حال السقم

بابدال الظرف او یقال انما عدّه فی الظروف لانه بمعنی علی ای حال فاذا قلت کیف زید معناه علی ای حال هو

من السقم او الصحة او غیرهما والحال ظرف منتقل بان وانما بنی لتضمن حرف الاستفهام **ومذ ومنذ**

ای منهما مذ ومنذ وانما قدم مذ مع کونه فرعا لمنذ لان مذ مقصور منه لکونه اخف من منذ وانما بنیا لتضمن معنی

الاضافة لان معنی مذ یوم الجمعة اول المدة ومعنی مذ یومان جمیع المدة او للتشبیه بالغایات فی القطع عن

الاضافة المنویة الا انهما لم یجیئا الا مبنیین لانهما ابدا مقطوعتان عن الاضافة المنویة بخلاف الغایات و یحمل

علی مذ ومنذ حرفین **یکون بمعنی اول المدة** اما صفة ای مذ ومنذ الکائنتان بمعنی اول المدة او خبر مبتدأ محذوف ای وهما کائنتان بمعنی

اول المدة یعنی انهما مبنیین احدهما بمعنی اول المدة **فیلیهما المفرد المعرفة** ای یقترن بهما

او یتصل بهما او یقع بعدهما المفرد المعرفة الواقعة خبرا عنهما لا المثنی ولا المجموع ولا النکرة نحو ما رایته مذ یوم

الجمعة بالرفع ای اول مدة عدم رؤیتی یوم الجمعة واما المفرد فلان اول المدة امر واحد لا یکون شیئین او

اشیاء واما المعرفة فلان الغرض المجهول لابتدائه لم یعلم مبتدأ ولم یعلم انتفاء رؤیتی کان من وقت ما لا محالة فلا فائدة فی ذکره

فلا بد من التعیین والمعرفة هو الاصل فی التعیین فلا یجوز العدول عنه الی النکرة المخصصة وقیل المثنی نحو ما رایته

مذ الیومان الذان صاحبنا فیهما وکذلک النکرة المتخصصة نحو ما رایته مذ یوم لقیتنی لحصول التعیین وهو المقصود

وثانیهما بمعنی الجمیع ای جمیع المدة **فیلیهما** الزمان **المقصود بالعدد** معرفة

کانت او نکرة ای یقع بعدهما الزمان الذی قصد هو مع عدده ای المدة التی قصدت هی مع عددها فالباء بمعنی

مع حتی لو کان مقصوده ان جمیع المدة التی انتفت فیها الرؤیة یومان قیل ما رایته مذ یومان ای جمیع مدة عدم رؤیتی

یومان وذلک لانه اذا قصد بیان جمیع المدة لا بد من ذکر المدة مع عددها لیعلم جمیعها حتی فیه منتشر لان نقول ان المقصود بیان جمیع المدة وذا لا یستلزم

العدد الصحیح ما رایته مذ یوم هذا او شهرنا هذا واجیب بان المراد عدد الافراد او عدد الاجزاء او الجمیع یستلزم ذلک فلا یرد ما ذکر وقد یقع المصدر

او الفعل او ان المثقلة بعدهما نحو ما فرحت مذ ذهابک وما فرحت مذ ذهبت وما فرحت مذ انک ذاهب فیقدر زمان مضاف لعدم صحة

فکان التقدیر فی ما فرحت مذ ذهابک مذ زمان ذهابک بمعنی اول مدة عدم الفرح زمان ذهابک وفی ما فرحت مذ ذهبت

مذ زمان ذهبت باضافة الزمان الی الجملة نحو یوم ینفع وفی ما فرحت مذ انک ذاهب

مذ زمان انک ذاهب بمعنی زمان ذهابک فان قیل لم لم یذکر المخففة نحو ما فرحت مذ ان ذهبت

قيل لعله ادرجها في ذكر ان بارادة ان مخففة او مثقلة دالة معا او ادرجها في ذكر الفعل بارادة الفعل المجرد او مع الفعل
المصدرية **وهو** اي كل واحد من مذ ومنذ **مبتدأ خبره ما بعده** وصحة وقوعهما مبتدأ
لنا وبليهما بالمعرفة اي بالاضافة لكونهما بمعنى اول المدة او جميعها **خلافا للزجاج** فانه يجعل
ما بعدهما مبتدأ وهما خبران مقدمان اي يوم الجمعة اول المدة ويومان جميع المدة لانهما نكرتان وما بعدهما
معرفة او نكرة مختصة بتقدير الحكم والجواب بما ذكرنا من تاويلهما بالمعرفة وانتصاب خلافا على انه مصدر اي
يخالف هذا القول خلافا للزجاج والجملة معترضة لبيان المخالف **ومنها** اي من الظروف المبنية **لدى**
ولدُن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وفيها لغات غيرها وقد اشار اليها بقوله **وقد**
جاء لَدْن بفتح اللام وسكون النون **ولَدِن** بفتح اللام وكسر الدال وسكون النون **و**
لُدْن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون **ولَدْنِ** بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون **ولَدْ**
بفتح اللام وسكون الدال **ولُدْ** بضم اللام وسكون الدال **ولَدُ** بفتح اللام واصل اللغات **لَدُن** بفتح
اللام وضم الدال وسكون النون كما ان عضد بفتح العين وضم الضاد اصل لغاته فاسكن العين بلا نقل ضمته
الى الفاء فالتقى ساكنان فحركت الدال فتحا وكسرا او حركت النون كسرا او حذفت النون او سكن العين بنقل
ضمته الى الفاء فحركت النون كسرا او حذفت النون من اصل اللغات بلا اسكان فافهم وفي بعض النسخ وقع
هذه اللغات بترتيب آخر وهو هكذا لَدُ بفتح اللام وضم الدال ولَدْ بفتح اللام وسكون الدال ولُدْ بضم اللام
وسكون الدال ولَدَن بفتح اللام والدال وسكون النون ولَدِن بفتح اللام وكسر الدال وسكون النون ولُدْنِ
بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولَدْنِ بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ثم عبر بحذف النون من
اصل اللغات بلا اسكان العين او بعد اسكانها بلا نقل او بنقل او بتحريك العين فتحا وكسرا للساكنين بعد
اسكانها بغير نقل او كسرا بعد اسكانها بنقل او بتحريك النون كسرا بعد اسكان العين بلا نقل فتامل ثم
اعلم ان لدى بمعنى عند وهو معرب فلا وجه لبنائه الا ان يقال بني لدن واخواته سوى لدى لشبهها بالحرف وهي
من في لزومها معنى ابتداء الغاية لانه بمعنى من عند ولذا يلزمها من لفظا او تقديرا وحمل لدى بمعنى عند
بغير معنى الابتداء عليه طردا للباب وقيل بني لدن وسائر اللغات سوى لدى لتضمن معنى من وهو الابتداء
لانها بمعنى من عند وحمل لدى التي بمعنى عند عليها طردا للباب وفيه نظر لانه يوجب ان لا يبقى عند اهمال
من في نحو من لدن لعدم التضمن حينئذ وقيل بني لدى بالحمل على لد الموضوعة وضع الحرف وكذا سائر لغاته و
فيه نظر لان وضع بعض اللغات وضع الحرف مبني على بنائه وعدم التصرف فيه فلو بني بناؤه على وضعه وضع
الحرف لزم الدور واجيب بانا سلمنا ان بناءه مبني على وضعه وضع الحرف ولكن لا نسلم ان وضعه وضع الحرف
مبني على بنائه وعدم التصرف فيه بل مبني على شبهه بمن في لزوم معنى ابتداء الغاية او على تضمن معنى من وهو
الابتداء على ما مر فلا يلزم الدور والفرق بين لدى وعند ان عند يستعمل للحضور حقيقة او حكما فتقول
عندي مال سواء كان المال حاضرا قريبا عندك او بعيدا عنك لكن في حرزك وحفظك فكانه حاضر قريب منك بخلاف
لدى فانه يستعمل للحضرة الحقيقية فلا تقول لدي مال الا ان يكون حاضرا قريبا عندك **ومنها** اي من الظروف

المبنية **قط** بفتح القاف وضم الطاء المشددة وفيها لغات وهي قُطّ بضم القاف والطاء المشددة المضمومة
وقُطِّ بضم القاف وكسر الطاء المشددة وقُطَّ بضم القاف وفتح الطاء المشددة وقَطُ بفتح القاف وضم الطاء
المخففة وقُطُ بضم القاف والطاء المخففة المضمومة **وهي للماضي المنفي عموماً**
بمعنى ما رأيته قط اى ما رأيته فى جميع الازمنة الماضية والمراد بالمنفى اعم من ان يكون لفظا او معنى كقول
الشاعر جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط وقد يستعمل فى الاثبات نحو كنت اراه قط اى دائما فى الماضى
ان كان صفة الزمان اى الزمان الماضى فاسناد المنفى اليه مجاز عقلى من باب الاسناد الى الظرف اى للزمان
الماضى الذى نفى شئ فيه اى نفى وقوع شئ فيه وان كان صفة العامل اى للعامل الماضى اى عامله ماضى
منفى نحو ما رأيته قط فاسناد المنفى اليه ظاهر وكذا الكلام فى قوله **وعوض للمستقبل المنفى** اى للزمان
المستقبل المنفى وقوع شئ فيه او للامر المستقبل المنفى اى عامله يكون امرا مستقبلا منفيا عموما نحو لا اراه
عوض اى لا اراه فى جميع الازمنة المستقبلة بنى عوض لتضمن معنى حرف الاضافة ولشبه الحرف فى
الاحتياج الى المضاف اليه مثل قبل وبعد وللحين عوض العائضين بدليل استعماله كذلك واعرابه حينئذ
مثل قبل وبعد لذلك بنى على الضم كقبل وبعد والعائض الباقى على وجه الارض اى وقت بقاء الباقين وبناء
قط لتضمن معنى لام الاستغراق واختيار الضم للحمل على عوض ولو قال ومنها قط وعوض للماضى
والمستقبل المنفيين على وجه اللف والنشر لكان احسن لتضمنه احد الوجوه المحسنة وسلامته عن تكرير
لفظ المنفى لكنه لما كان مما يحتمل الجمع بين الماضى والمستقبل فى كليهما عدل عنه الى التكرار **والظرف المضاف**
الى الجملة واذ يجوز بناؤها اى يجوز بناء تلك الظروف على الفتح نحو يوم ينفخ فى الصور ويوم ينفع الصادقين
صدقهم ويومئذ وحينئذ اذ المعنى يوم اذ كان كذا وحين اذ كان كذا وانما جاز بناؤها لان الجملة مبنية
من حيث هى حتى ذهب البعض الى انها من مبنيات الاصل وذلك لان المراد بمبنى الاصل ما لا يحتاج الى
الاعراب من حيث انه لا يقع فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا اليها والجملة كذلك فانها بنفسها لا يحتاج الى +
الاعراب لانها لا يقع فاعلة ولا مفعولة ولا مضافا اليها بذاتها لكن لما كان اكتساءها الاعراب لقيامها مقام
المفرد اخرجها عن كونها مبنية الاصل لان ما هو مبنى الاصل كالحرف والماضى والامر بغير اللام لا يكون لها الاعراب
لا لفظا ولا تقديرا ولا محلا ونحو مررت برجل ضرب مجرور المحل فيه الجملة لا مجرد الماضى فخرجت الجملة عن كونها مبنية
الاصل ولم يخرجها عن شبهها بمبنى الاصل لانها اشبه مبنى الاصل فى عدم وقوعها فاعلة ومفعولة ومضافا
اليها بل هى مبنية قوية بالنسبة الى غيرها من المبنيات فاقتضى مناسبتها بالاضافة اليها ولو بواسطة كما فى
اذ المضاف الى الجملة جواز البناء واختيار الفتح للخفة اعلم ان جواز البناء فى الظروف انما يكون فى المضافة
الى الجملة جوازا كيوم وليلة وحين ووقت وزمان اما الظروف المضافة اليها وجوبا مثل اذ واذا وحيث ولما
كان بناؤها واجبا على ما عرف **وكذلك** اى مثل الظروف المذكورة فى جواز البناء على الفتح **مثل وغير مع ما** اى مقرونا
مع ما وان وانّ يعنى اذا اضيف مثل وغير الى ما والى ان المخففة او الى ان المثقلة يجوز بناؤها على الفتح مثل
الظروف المذكورة كقوله تعالى مثل ما انكم تنطقون وكقول الشاعر لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة فى

غصون ذات اوقال جمع وقل و هو شجر المقل وهو شجر معروف وفى الكلام قلب اى فى اوقال ذات
غصون وانما قلب لضرورة الشعر والحمامة عند العرب ذات طوق كالفاختة والقمرى ونحوهما و
كقولك لم يمنعنى من الجلوس غير انك قائم بنى مثل فى المثال الاول لاضافته الى ما انك وبنى غير فى المثال
الثانى لاضافته الى ان نطقت وفى المثال الثالث لاضافته الى انك قائم وانما بنيا لاضافتهما
الى الجملة صورة وشبههما بالظرف للابهام والاحتياج الى المضاف اليه لرفع الابهام وانما ذكر
بناءهما فى بحث بناء الظروف وان لم يكونا من الظروف ضمنا لكونهما متشابهين بالظروف ثم
لما قسم الاسم اولا الى المعرب والمبنى وبين احكام قسميه شرع فى تقسيم الآخر للاسم باعتبار
وضعه لمعين او غير معين فقال **المعرفة ما وضع لشئ بعينه** الجار والمجرور صفة شئ
مختص ملتبس بعينه اى لشئ معين قيد آخر لاخراج النكرة فانها لم توضع لشئ معين والمراد بشئ معين اعم من ان يكون فردا معينا كزيد
والرجل لمعهود خارجى وانا وانت وهو او جنسا معينا كاسامة فانه علم لجنس الاسد وكالاسد
محلى بلام الجنس او جماعة معينة من كل افراد جنس او بعضها كالمعرف بلام الاستغراق والجمع
المعهود فان قيل يخرج من هذا الحد المضمرات والمبهمات لانهما ما وضعا لشئ معين لانهما
كليات الوضع لان انا مثلا موضوع لكل متكلم وانت موضوع لكل مخاطب وهذا موضوع للاشارة
الى كل شئ قيل معناه ما وضع للوقوع على شئ معين فى التركيب اى فى الاستعمال فتدخل المضمرات و
المبهمات لانهما وان كانت كليات الوضع لكنها جزئيات الاستعمال فان انا فى التركيب لا يستعمل
الا لمتكلم معين وانت لا يستعمل الا لمخاطب معين وهذا لا يستعمل الا لمشار اليه معين او يقال
معناه ما وضع لشئ معين بوضع جزئى كالاعلام والمضمرات والمبهمات او بوضع كلى وقاعدة
كالمعرف باللام والاضافة والنداء ولا يرد نحو وجه لك وراس لك فانه نكرة مع انه يقع على شئ +
معين لعدم تعدد وجه المخاطب وراسه لان وضع امثاله لغير معين وان وقع على معين بعارض
توحد وجه المخاطب وراسه وكذا لا يرد نحو ادخل السوق معرفا باللام العهد الذهنى فانه معرفة مع انه
يقع على فرد غير معين حيث لا عهد بينك وبين مخاطبك فى الخارج ولهذا توصف بالجملة نحو ولقد
امر على اللئيم يسبنى لما مر ان المراد بشئ معين اعم من ان يكون فردا معينا كزيد والرجل لمعهود
خارجى او حقيقة معينة مثل اسامة والاسد اذا كان محلى بلام الحقيقة ولا شك ان المعرف
بلام العهد الذهنى وضع للوقوع على حقيقة معينة مثل اسامة وان كان الفرد غير معين اذ هى المعهود
بينك وبين مخاطبك فى الذهن او يقال انه فى حكم النكرة لوقوعه على فرد غير معين ولهذا يوصف
بالجملة فليكن خارجا من الحد وفيه نظر لانه لو كان فى حكم النكرة لما جرى عليه احكام المعرفة من وقوعه
مبتدأ وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك وذلك لان المعرف بلام العهد الذهنى
موضوع لشئ معين فان وضعه باعتبار وضع اللام للجنس اى للماهية المعينة ووقوعه على فرد غير معين
بعارض لحوق القرينة كالدخول مثلا فان الدخول فى ماهية السوق من حيث هى من غير تحقق فى ضمن فرد يأبى ما ذكر فى

العرفی وغیرہ ان الفرق بین النکرۃ وبینہ ان النکرۃ اسم لبعض من جملۃ الحقیقۃ نحو ادخل سوقا بخلاف المعرف باللام العہدیۃ نحو ادخل السوق فان للارادۃ نفس الحقیقۃ والبعضیۃ مستفادۃ من القرینۃ کما الدخول مثلا **وھی** ای المعرفۃ او المعارف ستۃ بالاستقراء **المضمرات** نحو انا وانت **و الاعلام** نحو زید وعمرو **والمبہمات** ای الموصولات واسماء الاشارۃ نحو الذی وھذا وانما سمیا مبہمین لان اسم الاشارۃ من غیر اشارۃ حسیۃ الی مشار الیہ مبہم عند المخاطب عند النطق بہ لان بحضرۃ المتکلم اشیاء یحتمل ان یکون مشارا الیہا وکذا الموصول من غیر الصلۃ مبہم عند المخاطب ولم یقولوا المضمر الغائب مبہم لان ما یعود الیہ مقدم فلا یکون مبہما عند المخاطب عند النطق بہ وکذا ذو اللام العہدیۃ کذا فی الرضی **وما عرف باللام** العہدیۃ او الجنسیۃ والاستغراقیۃ نحو الرجل والغلام وفی ذکر اللام فقط اختیار مذہب سیبویہ وعلی مذہب الخلیل حرف التعریف اللام مع الالف وانما قال ما عرف باللام ولم یقل ما دخل اللام لیخرج ما دخل اللام الزائدۃ لتحسین النظم **او بالنداء** نحو یا رجل لقصد التعیین بخلاف یا رجلا لغیر معین فانہ نکرۃ وفی ذکر المعرف بالنداء نظر لرجوعہ الی المعرف باللام اذ اصل یا رجل یا ایہا الرجل ولہذا لم یذکرہ المتقدمون وانما لم یذکر المعرف بالمیم مثل قولہ علیہ السلام لیس من امبر امصیام فی امسفر لان المیم بدل من اللام فلا یعد ما دخلہ ہی قسما آخر من المعارف **والمضاف الی احدھا** ای احد الاربعۃ المذکورۃ معنی مفعول مطلق بحذف مضاف ای اضافۃ معنی ای اضافۃ مفیدۃ معنی او مفعول لہ بحذف مضاف ای افادۃ معنی ای الذی اضیف الی احدہا لاجل افادۃ معنی او مفعول فیہ لقولہ والمضاف بحذف مضافین ای وقت افادۃ معنی وفیہ احتراز عن المضاف الی احد المعارف الاربع المذکورۃ اضافۃ لفظیۃ فانہا لا تفید تعریفا ثم الشیخ ذکر ہذہ المعارف علی حسب ترتیبہا فی مراتب التعریف عند سیبویہ وجمہور النحاۃ واشار بالترتیب فی الذکر الی الترتیب فی المرتبۃ **العلم ما وضع لشیء بعینہ** صفۃ لشیء ای شیء ملتبس بعینہ لا ای لشیء معین وانما خص العلم بذکر التعریف من بین سائر المعارف لان المضمرات والمبہمات والمضاف بین تعریفاتہا قیل والمعرف باللام مستغنی عن التعریف فلا جرم خص العلم بذکر التعریف وکلمۃ ما موصولۃ او موصوفۃ عبارۃ عن اسم او لفظ والمراد لشیء بعینہ اعم من ان یکون فردا کزید او جنسا کاسامۃ وکذا اعم من ان یکون عینا کزید او معنی کفجار وخیاث انسانا کان او غیر انسان و ذلک مما یتخذ ویولف کاعوج علم فرس لبنی ہلال او لا کاسامۃ علم الجنس غیر متناول غیرہ انتصاب غیرہ علی الحال وانتصاب غیرہ علی انہ مفعول بہ لقولہ متناول فان قیل یدخل فی ہذا الحد المضمرات والمبہمات لانہا وضعت لشیء معین غیر متناول غیرہ فی ترکیب واحد قلت معناہ غیر متناول غیرہ فی شیء من التراکیب فیخرج المضمرات و المبہمات والمعرفات باللام والمضافات لانہا تطلق علی فرد آخر فی ترکیب آخر ولا یرد علیہ علم الجنس مثل اسامۃ حیث یقع علی افراد غیر معینۃ لانہا وضعت لان یقع علی حقیقۃ معینۃ غیر متناولۃ غیرہا وان کان ما صدق علیہ من الافراد غیر معین وفیہ نظر لانہ علی ہذا ینبغی ان یکون الرجل واللام علی جنسہ لانہ وضع لان یقع علی الحقیقۃ معینۃ مثل اسامۃ وانما قال بوضع واحد لئلا یخرج العلم المشترک عن التعریف نحو زید لشخص بیتہ سمی بہ رجل آخر لانہ وضع لشیء بعینہ ویتناول غیرہ ایضا لکنہ یتناول غیرہ باوضاع کثیرۃ

لا بوضع واحد فيصدق عليه انه غير متناول غيره بوضع واحد ثم العلم ما وضع لشئ واحد غير متناول غيره بوضع واحد سواء كان منقولا كالفضل او مرتجلا كعمران مفردا نحو زيد او مركبا نحو عبد الله وبرق نحره اسما نحو زيد او لقبا نحو الصديق او كنية نحو ابو بكر وهو نحو علم العين كزيد او معنى حدث كسبحان الله علم التسبيح او وقتا كغدوة او لفظا يوزن به نحو فعلان الذي مؤنثه فعلى او مرادا محض لفظ كسعيد كرز او محض عدد كستة ضعف ثلثة وانما قال غير متناول غيره ولم يقل غير متناول ما اشبهه كما قال الزمخشري لئلا يخرج لفظ الله لانه لا يشبهه شئ حتى يعلم انه لا يتناول ما اشبهه وللزمخشري ان يقول في جوابه ان السلب لا يشترط فيها وجود الموضوع كما يقال شريك الباري ليس بموجود فلا يشترط لنفي تناول ما اشبهه وجود ما اشبهه موجبة فيوجب ثبوت الشبه وذلك باطل وللزمخشري ان يدفع ذلك بان الموصول مع الصلة تصور لا تصديق وتصور ثبوت الشئ لا يوجب ثبوته في الواقع فيمكن تعلقه بالنفي مع كون الصلة موجبة ونفي تناول ما اشبهه اما

بنفي التناول مع وجود ما اشبهه او بنفي التناول مع عدم ما اشبهه وعدم ما اشبهه اما بعدم الذات والصفة او بعدم الصفة فاعرف واعرفها اي اعرف المعارف اي اكملها تعريفا المضمر المتكلم نحو انا ثم المخاطب نحو انت لاستحالة الاشتباه في المضمر المتكلم وقلته في المضمر المخاطب اذ الخطاب في الغالب لمعين اما الخطاب لغير معين فقليل كقوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون الآية ثم المضمر الغائب ثم العلم ثم الاشارة ثم الموصول والمعرف باللام او بالنداء والمضاف الى احدها يعني يعتبر بحسب المضاف اليه وهو مذهب سيبويه وعليه جمهور النحاة وفيه اختلافات كثيرة لا يليق ذكرها بهذا المختصر وفائدة الخلاف تظهر في الوصف فقط

النكرة ما وضع لشئ لا بعينه

اي لشئ غير معين من غير ان ينظر فيه الوضع للعين بوضع جزئي نحو رجل وفرس وبه احتراز عن المعرفة فلا يرد وجه لك ورأس لك فانه نكرة مع انه يقع على شئ معين لان ذلك موضوع لشئ لا بعينه وان وقع على معين باعتبار عارض فقط النوحد وجه المخاطب ورأسه ولا يرد نحو ادخل السوق فانه معرفة وقد وقع على فرد غير معين لان وضعه باعتبار وضع اللام للحقيقة المعينة ووقوعه على فرد غير معين بعارض + كالدخول مثلا فان الدخول في حقيقة السوق من حيث هي ممتنع ولا يرد نحو اسامة حيث يقع على فرد غير معين وليس بنكرة لانه لم يوضع لفرد غير معين بل للماهية معينة وانما يقع على الفرد لان الحقيقة لا وجود لها الا في ضمن الفرد وقد سبق هذا كله ثم لما فرغ من تقسيم الاسم باعتبار وضعه لمعين وغير معين شرع في تقسيم آخر للاسم باعتبار دلالته على الكمية وعدمه فقال

اسماء العدد

فالاسماء على نوعين اسم عدد وغيره واقتصر على ذكر اسماء العدد واشار الى ان كل ما سواه من القسم الآخر طلبا للاختصار او يقال لما ذكر النكرة اعقبها بذكر اسماء العدد التي يلازم اكثرها + التقسيم بالنكرة ولو اخرها عن المذكر والمؤنث لكان اولى لتعلقها بحث التذكير والتانيث ايضا

ما وضع لكمية آحاد الاشياء

والآحاد جمع الاحد وهو الفرد اي اسماء العدد اسماء وضعت ليدل على مقدار افراد الاشياء اي على مقدار المعدود وانه خرج بقيد الوضع

ولمصنف ان يرد ذلك بان نفي التناول دائما كان سلبا لكن الصلة ... قوله شبهه

رجل لانه وان فهم منه الكمية لكنه يفهم باعتبار سياق الاثبات لان النكرة فى سياق الاثبات يحصل لكن
لا بالوضع وكذا اخرج رجلان لانه لم يقصد فيه هذا القدر بل الكمية مع الذات وهذا الجواب يتاتى فى رجل ايضا
وبهذا اندفع ما قال صاحب الرضى انه يدخل فى هذا الحد رجلا ورجلان لانهما وضعا لكمية الشئ وان كان معه
مع ذلك الماهية ذلك الشئ ايضا الى هذا عبارته لايقال انهما يخرجان بقوله احاد الاشياء لانا نقول
انهما لو خرجا بهذا القيد لخرج واحد واثنان به ايضا وهما لم يخرجا به على مبنين ههنا فلم يخرجا به فلابد مما ذكرنا
فافهم وخرج بقيد الكمية الجمع لان كمية الشئ عدده المعين فكانه قال اسم العدد ما وضع للعدد المعين فيخرج الجمع
لانه وضع لعدد غير معين وفيه نظر لان الكمية هى الصفة المنسوبة الى كم اى الصفة التى يستفهم عنها بكم وهى
العدد الخاص فلا يلزم منه التعين وانما يلزم التعين فى الجواب فافهم بل خرج بهذا القيد ما لم يوضع للكمية وخرج
بقيد احاد الاشياء ما وضع لكمية المسافة دون الاحاد كالفرسخ والميل وكذا خرج به الخط والسطح والجسم
التعليمى لانها لم يوضع لبيان كمية احاد الاشياء والخط فى اصطلاح اهل الهندسة ما له طول فقط والسطح ما له
طول وعرض والجسم التعليمى ما له طول وعرض وعمق وقيل يخرج بهذا القيد الذراع وفيه نظر لان الذراع وضع لما وضع لكمية ما
يذرع به وهى الخشبة المقدرة ولم يوضع لكمية ما يذرع به فيخرج بقوله ما وضع لكمية ولا يحتاج خروجه الى قوله
احاد الاشياء واجيب بانه وان لم يوضع لكمية ما يذرع به لكن لا يخفى انه وضع لكمية الخشبة المقدرة لانه
وضع لخشبة متصفة بكمية معينة فلا يخرج بقوله ما وضع لكمية فيحتاج خروجه الى قوله احاد الاشياء فان قيل
يخرج بقوله احاد الاشياء لفظ الواحد والاثنين ولا خلاف عند النحاة فى انهما من اسماء العدد لصحتهما
جوابا لمن قال كم عندك من كذا ولهذا عدهما من اصول الاعداد حيث قال اصولها اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة و
مائة والف قيل انما يرد لان على الاحاد بالدفعات وان لم يرد لا عليه دفعة واحدة وقيل ان قوله احاد الاشياء فى
مقابلة اسماء العدد والجمع اذا قوبل بالجمع يقتضى انقسام الاحاد الى الاحاد فيكون المعنى كل اسم من اسماء
العدد وضع لكمية شئ من المعدودات فلا يخرجان من الحد وقيل معناه وضع لبيان مقدار المعدودات
فيندرج فيه الواحد والاثنان لان كمية الاشياء يعلم بهما كذا فى الشامل وقال بعض الشارحين لو قال ما وضع
لكمية لكان اولى لئلا يخرج الواحد والاثنان فانهما من اسماء العدد عند النحاة ولابد لان على كمية احاد الاشياء
فقوله احاد الاشياء مانع لا مانع به وفيه نظر لانه حينئذ يدخل فى الحد ما وضع لكمية المسافة كالفرسخ والميل وكذا
يدخل الذراع على ما بينا فلابد من هذا القيد فان قيل يخرج من هذا القيد نحو ثلث جماعات وثلثة جموع فانه يدل
على الجماعات دون الاحاد قيل لانسلم ذلك بل يدل على احاد الجماعات والجموع فلا يرد نقضا **واصولها**
اى اصول اسماء العدد **اثنتا عشرة كلمة** فقوله اصولها مبتداء وقوله اثنتا عشرة كلمة خبره و
الجملة مستانفة كانه لما ذكر تعريف اسماء العدد حرك السامع ان يسال ما هى فقال اصولها اثنتا عشرة كلمة
واحد الى عشرة ومائة والف يعنى ان الفاظ العدد التى يرجع جميع اسماء العدد
اليها اثنتا عشرة كلمة وما عدا تلك الالفاظ متفرع منها بتثنية كمائتان والفان او بجمع كعشرين واخواته
الجارية مجرى الجمع او بعطف كثلثة وعشرين وكاحد ومائة وكذا احد عشر واخواته لان اصلها العطف او باضافة كثلث

نحو ثلثمائة وثلثة الاف كذا في الرضي وارتفاع قوله واحد على انه خبر مبتدأ محذوف اي احدها واحد او على انه بدل بعض من اثنا عشرة وفيه نظر لان الضمير لازم في بدل البعض وليس هنا ضمير واجيب بان المراد باللزوم فيه الغلبة والالزوم الاستعمال بلاضمير في تركه في بعض الاستعمالات على انه يمكن ان يكون الضمير محذوفا لحصول العلم به كما في قولهم البر الكر بستين والتقدير واحد منها فان قيل كلمة الى في قوله الى عشرة ليست اسقاطية لعدم دخول ما بعدها فيما قبلها حتما فيكون امتدادية فيلزم ان لا يدخل العشرة في حكم ما قبلها عملا بالغاية قيل معناه واحد وغيره فيكون اسقاطية فيدخل ما بعدها في ما قبلها قوله ومائة عطف على قوله واحد لا على قوله عشرة **وتقول** على صيغة المخاطب دون الغائب والغائبة اي تقول انت في الاعداد مركبة ومفردة ومعطوفة **واحد اثنان** للمذكر **واحدة اثنتان او ثنتان** للمؤنث وهذا جار على الاصل والقياس بتذكير المذكر وتانيث المؤنث في هذه الاعداد وما بعدها موقوفة لانما مذكورة على طريق التعداد **وثلثة الى عشرة** للمذكر **ثلث الى عشر** للمؤنث وهو غير جار على الاصل والقياس بالتاء في المؤنث وانما الحق في المذكر لتاويله بالجماعة لان مدلول الثلثة وما فوقها جماعة فبالحري ان يأول بالجماعة ليطابق اللفظ مدلوله وتركها في المؤنث للفرق بينه وبين المذكر ولم يعكس لان المذكر سابق فاحتيج الى تانيثه اولا وكلمة الى في كلا الموضعين اسقاطية معناه ثلثة وما زاد عليها الى عشرة وثلث وما زاد عليه الى عشر ادخلا لا امتدادية ولا اسقاطية اي قولا منتهى الى عشرة وقولنا قولا مفعول مطلق لقوله تقول ثم لما فرغ عن بيان العدد المفرد شرع في بيان العدد المركب فقال **احد عشر اثنا عشر** للمذكر **احدى عشرة اثنتا عشرة او ثنتا عشرة** للمؤنث وهذا جار على الاصل والقياس بتذكير الجزئين في المذكر وتانيثهما في المؤنث **ثلثة عشر** وما زاد عليها **الى تسعة عشر** للمذكر **ثلث عشرة** وما زاد عليها **الى تسع عشرة** للمؤنث يعني باسقاط التاء من العشرة واثباتها في النيف في المذكر وعكس ذلك في المؤنث اي بتانيث الجزء الاول في المذكر والثاني في المؤنث لئلا يلزم اجتماع تانيثين في كلمة واحدة في المذكر لان الاصل تانيث الجزء الاول منه لكراهة ... بوجوع العشرة بعد التركيب الى الاصل دون النيف تقليلا بخلاف الاصل النيف بالتشديد والتخفيف هو الزيادة وكل ما زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد الثاني **وتميم تكسر الشين** الى شين العشرة المركبة مع غيرها **في المؤنث** فهو وقيم مبتداء وقوله تكسر الشين خبره والجملة معترضة لبيان الخلاف في المؤنث ظرف تكسر وانما تكسر تحرزا عن توالي اربع فتحات فيما هو كالكلمة الواحدة في احدى عشرة وثنتا عشرة وخمسة فتحات في ثلث عشرة الى تسع عشرة احدها فتحة الحرف الآخر من الجزء الاول والباقي فتحات العشرة لان اللفظين بالتركيب والامتزاج صار بمنزلة لفظ واحد والحجازية تسكنها تحرزا عن اربع متحركات مع شدة التركيب وما ذهب اليه تميم ضعيف لانه عدول عن الفتح الذي هو الاخف الى الكسر الذي هو الاثقل وهذا الخلاف في المؤنث واما في المذكر فالشين مفتوحة بلا خلاف **وعشرون واخواتها** اي اخوات عشرون اي نظائرها واشباهها **فيهما** اي في المذكر والمؤنث ومعناه ذلك على سبيل تغليب المذكر على المؤنث كذا في المفصل فقوله وعشرون من مقولات تقول على وجه التعداد والواو على الحكاية واخواتها منصوب بكسر التاء على نحو رابت +

هذان عطف على قوله عشرون وفيهما ظرف تقول وان رفع اخواتها فهو مبتداء محذوف الخبر اي واخواتها مثلها
والجملة معترضة وان جعل عشرون مبتداء واخواتها عطفا عليه وفيهما خبرا يقطع سلسلة التعداد فيشكل قوله
احدى عشرة حيث لا خبر هنا فلا بد من جعل هذه الاعداد مقول تقول والرفع في عشرون
على الحكاية يعني اذا زاد على عشرين تقول بالعطف في المذكر احد وعشرون **و** في المؤنث **احدى**
عشرون ثم تقول بالعطف بلفظ ما تقدم ذكره اي بعطف عشرون واخواتها
على النيف حال كون النيف ملتبسا بلفظ ما تقدم ذكره من ثلثة مع التاء في المذكر وثلث بدون التاء في المؤنث +
فتقول ثلثة وعشرون الى تسعة وعشرين رجلا وثلث وعشرون الى تسع وعشرين امرءة وكذا في سائر
العقود تقول ثلثة وتسعون **الى تسعة وتسعين** رجلا وثلث وتسعون الى تسع وتسعين
امرءة تقول ثم بالعطف عطف على قوله تقول اي تقول كذا ثم تقول بعطف عشرون واخواتها على
النيف حال كون ذلك النيف ملتبسا بلفظ ما تقدم ذكره او صفة للعطف اي العطف الملتبس بما
تقدم فان قيل الملتبس بلفظ ما تقدم هو المعطوف عليه اعني النيف دون العطف فكيف يكون صفة العطف قيل ان
التباس المعطوف عليه بشيء يوجب التباس العطف بذلك الشيء **مائة والف مائتان**
والفان فيهما اي في المذكر والمؤنث وضعا فقوله مائة الى آخره من مقولات تقول على وجه التعداد
وفيهما ظرف تقول اي تقول كذا وكذا فيهما **ثم تقول بالعطف على ما تقدم** اي ثم تقول قولا +
ملتبسا بعطف النيف على المائة والالف وتثنيتهما وجمعهما او بالعكس اي بعطف المائة والالف وتثنيتهما وجمعهما
على النيف واقعا على وجه تقدم من التذكير في المؤنث والتانيث في المذكر والافراد والاضافة والتركيب
والعطف كما عرفت فتقول في الافراد مائة وواحد او واحدة واثنان او اثنتان وفي الاضافة مائة وثلثة
رجال وثلث نسوة وفي التركيب مائة واحد عشر رجلا واحدى عشرة امرءة ومائتان وثلثة عشر رجلا او
ثلث عشرة امرءة وفي العطف مائة واحد وعشرون رجلا ومائة واحدى وعشرون امرءة ومائة واثنان
وعشرون رجلا وثلث وعشرون امرءة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين امرءة ثم تقول +
مائتان وكذا وثلثمائة وكذا الى تسع مائة وكذا والف وكذا الفان وكذا وثلثة الاف وكذا الى عشرة
الاف وكذا واحد عشر الف وكذا وتسعة وتسعون الفا وكذا ومائة الف وكذا على ما ذكرنا من الالفاظ وعلى هذا
فقس وزد ويجوز ان يعكس العطف في الكل فتقول واحد ومائة واحدة ومائة واثنان ومائة واثنتان الى آخر
ما ذكرنا **وفي ثماني عشرة فتح الياء** مبتداء متقدم الخبر اي فتح الياء كائن في ثماني عشرة وهو
الكثير الشائع قياسا على اخواته لان صدر الاعداد المركبة مبني على الفتح كثلثة عشر **وجاز اسكانها**
اي اسكان ياء ثماني عشر تخفيفا **وحذفها بفتح النون شاذ** خبر لقوله وحذفها اي حذف
الياء مع فتح النون شاذ وانما جاز حذفها قولا بكمال التخفيف وانما فتحت النون جعلا لهذا العدد بعد الحذف
على صورة اخواته من انفتاح الصدور ويجوز حذف الياء مع كسر النون للدلالة الكسرة على الياء وكذا يجوز حذف
الياء في الافراد اي غير مركب مع العشرة ولو جعل النون معتقب الاعراب اي موضع اعتقاب الاعراب اي موضع

قوله ملتبسا بلفظ ما تقدم فعلى هذا يكون بلفظ ما تقدم حالا من المعطوف عليه المفهوم وهو النيف اي ثم تقول بعطف عشرون واخواتها على النيف

لحوق الاعراب فيدخل الرفع والنصب والجر على حسب العوامل نحو قولهما ثنتا يا اربع حسان واربع فثغرها ثمان ثم لما فرغ عن بيان كيفية استعمال الاعداد شرع فى بيان حال المميزات اعنى المعدودة فقال **وتمييز الثلثة** وما زاد عليها الى العشرة **مخفوض** بالاضافة اى باضافة الاعداد الى المميزات **مجموع لفظاً** كثلثة رجال **او معنى** كتسعة رهط وثلثة ذود وخمسة نفر وانما ابتدأ ببيان مميز الثلثة لعدم مجئ المميز للواحد والاثنين الثلثة وانما كان مميزها مخفوضاً على الاضافة ولم يكن منصوباً على التميز كمميز ما زاد على العشرة لان مميز الاعداد موصوف مقصود معنى لان ثلثة رجال فى الاصل رجال ثلثة لان هذه الاضافة مثل اضافة اخلاق ثياب فلو نصب مثل هذا المميز يصير على صورة الفضلات فوجب خفضه لئلا يكون على صورة الفضلات واما النصب فيما زاد على العشرة لضرورة امتناع الاضافة كما ستعرف وانما كان مميزها مجموعاً ولم يكن مفرداً كمميز ما فوق العشرة لان مدلول الثلثة وما فوقها جماعة فبالحرى ان يفسر بالجماعة ليطابق العدد المعدود ولان العدد هو المعدود فى المعنى فان الثلثة هى الرجال فى المعنى واما افراد مميز ما فوق العشرة فلدليل ستعرف وقد جاء ثلثة اثوابا بتنوين ثلثة ونصب اثوابا فى الشعر على الشذوذ ثم ذلك المجموع يجب ان يكون مكسراً او سالماً بالالف والتاء اذا لم يوجد غيره وقد جاء سبع سنبلات مع وجود سنابل ولم يجئ الاضافة الى الجمع السالم بالواو والنون اصلاً فلا يقال ثلثة مسلمين ولا ثلث سنين ثم المكسر يجوز ان يكون كل جمع سواء كان جمع قلة او كثرة ان تعين ولم يوجد غيره فيقال ثلثة ارجل ورجال اذا لم يوجد لواحدهما جمع غيرهما فيكون هذا مشتركاً بين القلة والكثرة وان وجد جمع كثرة وقلة غلبت الاضافة الى جمع القلة ليطابق العدد للمعدود ولان الثلثة الى العشرة عدد القلة وقد جاء الاضافة الى جمع الكثرة مع وجود القلة فيكون جمع الكثرة مستعاراً عن جمع القلة كالاضافة فى قوله تعالى وثلثة قروء مع وجود اقراء وليس بقياس وقال المبرد قياس والنكتة فى استعمال جمع الكثرة فى الاية مع وجود القلة التنبيه على ان الثلثة فى التربص فى حق النساء لغاية شهوتهن الى الازواج كثيرة **الا فى ثلث مائة** مستثنى مفرغ اى مخفوض مجموع فى جميع المواضع الا فى ثلث مائة وما زاد على ذلك **الى تسع مائة** فان مميز الثلث الى التسع فى ثلثمائة الى تسعمائة وهو لفظ المائة مخفوض مفرد ولم يستعمل عشر مائة استغناء بلفظ الف **وكان قياسها** اى قياس المائة المضاف اليها ثلث الى تسع **مئات** للمؤنث **او مئين** للمذكر لكنه ترك هذا القياس لكراهتهم ان يرجعوا بعد التزام المفرد فى احد عشر الى تسعة وتسعين فيفرغ الى الجمع الذى طال عهدها فى ثلثة الى عشرة فاستحسن الحمل على القريب وهو احد عشر الى تسعة وتسعين او على ما يليه من تسعة وتسعين رجل فى لزوم افراد التميز وانما رجعوا الى المفرد احترازاً عن ان يقدر احكم الثلثة الى تسعة من كل وجه فان قيل اضافة العدد الى الجمع بالواو والنون غير جائز فلا يجوز ثلثة مسلمين ولا ثلث سنين فكيف يقال كان القياس ثلث مئين قيل سماه قياساً من حيث هو جمع بقطع النظر عن كونه جمعاً بالواو والنون

لو كان كذلك لاكتفى بنظير واحد لان قيل الجمع بالواو والنون يختص بذوى العقلاء فكيف جمع المائة بالواو والنون رفعا و بالياء والنون نصبا وجرا قيل جمعه بالواو والنون شاذ وارتكاب هذا الشذوذ لجبر النقصان الواقع فى مائة بحذف اللام فيجوز ان يجمع بالالف والتاء كثبات جمع ثبة وبالياء والنون كثبين جمع ثبة وان لم يكن العقلاء وفى كلا التقديرين الميم مكسورة وبعضهم يقول مِيون رفعا ومِئين نصبا وجرا بضم الميم وقال الاخفش ولو ضمت ميم مياة لكم مثين جاز **وميز احد عشر** وما زاد عليه **الى تسعة وتسعين منصوب مفرد** نحو احد عشر رجلا قال الله تعالى تسع وتسعون نعجة اما النصب فلامتناع الاضافة اما فى احد عشر الى تسعة عشر فلامتناع تركيب ثلثة اشياء مع الامتزاج المعنوى الناشى من الاضافة الى المفسر بخلاف نحو احد عشرك فان تركيب ثلثة اشياء وحادى عشر احد عشر فان تركيب اربعة اشياء لعدم الامتزاج المعنوى الناشى من الاضافة الى المفسر واما فى عشرين وما زاد عليها الى تسعة وتسعين فلامتناع حذف النون وابقاءها عند الاضافة ايضا لو اضيف مع حذف النون لينخرم بنا اصله وبعدت مع الكلمة ولو اضيفت مع بقائها لزم بقاء نون تشبه نون الجمع وكلاهما مستكره واما الافراد فلان المفرد اصل فهو اخف من الجمع والغرض من التميز وهو التفسير والتبيين يحصل به فلا يسوغ العدول عنه بلا حاجة **وميز المائة والالف وتثنيتهما** اى تثنية المائة والالف وهى مائتان والفان **وجمعه** اى جمع الالف هو آلاف والوف **مخفوض مفرد** وانما قال وجمعه ولم يقل وجمعهما كما قال وتثنيتهما لان جمع المائة ليست بمستعمل حيث يقال ثلثمائة الى تسع مائة ولا يقال مِئون او مِئات وانما كان مميز المائة والالف مخفوضا مفردا لانهما يشبهان ا لثلثة الى العشرة فى اللفظ من حيث انهما من اصول العدد مثلها ولا تركيب فيهما ولا زيادة ولا عطف وكذا يشبهان احد عشر الى تسعة وتسعين فى الكثرة لان كلا منهما عدد الكثرة مع انهما فرد ان بهذا القسم فاعطى مميزهما احد حكمى مميز الثلثة الى العشرة وهو الخفض على الاضافة واحد حكمى احد عشر الى تسعة وتسعين وهو الافراد توفيقا بين الشبهين ولم يعكس اذ التميز اصل الافراد مع حصول غرض التفسير به **واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ** الدال عليه **مذكرا** كالشخص المطلق على المرءة **او** كان الامر **بالعكس** اى بعكس ما ذكرنا بان كان المعدود مذكرا واللفظ الدال مؤنثا كالنفس المطلق على الرجل **فوجهان** اى ففى العدد وجهان اعتبار التانيث واعتبار التذكير عملا بالاعتبارين فتقول عندى ثلثة اشخاص من النساء اعتبارا باللفظ وثلث اشخاص منهن اعتبارا بالمعنى وكذا تقول عندى ثلثة نفوس من الرجال اعتبارا بالمعنى وثلث نفوس منهم اعتبارا باللفظ لكن اعتبار اللفظ اولى ... و ... انه لو لحق هذا الحكم ان يذكر عند الاعداد التى تفسر تذكيرا وتانيثا كواحد وواحدة واثنان واثنتان وثلثة وثلث ... لا بعد بيان الثلثة والالف حيث ... فيما التذكير والتانيث **ولا يميز واحد واثنان** اى لا يذكر للواحد والاثنين مميز بعدهما استغناء بلفظ التميز اى تميز كل منهما عن رجل و رجلان مثلا عنهما اى عن ذكر الواحد والاثنين يعنى ان ذكر التميز بعدهما يستغنى ذلك التميز عن ذكرهما مثل رجل ورجلان فلا ذكر التميز بعدهما مستغنى عن ذكرهما لافادته كاهو تميزهما اى تميز الواحد والاثنين مثل رجل ورجلان مثلا النص المقصود بالعدد وهى النصوصية الذى قصد بالعدد وهو بيان الكمية اى بيان المفرد الواحد فى تميز واحد والاثنين فى تميز اثنين فلا يحتاج ان يقع تميزا اذ التميز لا يصلح ان يكون مغنيا

عن المميز لان حكم التمييز قصد الامرين اى التمييز والمميز ليحصل الاجمال والتفصيل وعدم استغناء كل واحد منهما
عن الآخر فان قيل الاستغناء من شئ لا يمنع ذكره على وجه تاكيد او تشويق او نحوهما كما فى اله واحد ولا تتخذوا
الهين اثنين ونعم رجلا وبئس رجلا قيل لما كان تمييزهما بلفظ يدل على نصوصية العدد وهى بيان العدد اى الواحد
والاثنين فان رجلا مثلا يدل على الواحد ورجلين على الاثنين امتنع ايقاعهما تمييزا لان كون التمييز مغنيا عن
المميز خلاف ما عليه باب التمييز بل باب التمييز على افادة الحيثيتين اى الحيثية الاجمالية والحيثية التفصيلية
معا وعدم استغناء كل واحد عن الآخر كما عرف فى عندى منوان سمنا وقفيزان برا وعشرون درهما وملؤه
عسلا واما نعم رجلا وبئس رجلا فعلى خلاف الاصل والشذوذ فلا يتوجه بهما النقض واما قوله تعالى اله واحد و
قوله تعالى ولا تتخذوا الهين اثنين فان ذكر العدد بعد ذكر المعدود الدال على تلك العدد تاكيد وتوضيح اى
صفة موكدة وموضحة مثل نفخة واحدة وعكس ذلك لا يجوز اذ التاكيد لا يجوز ان يكون ازيد من المقصود بالعدد
وفيه نظر لانه ينبغى ان يجوز عكس ذلك ايضا بحمل المعدود على كونه بدلا لا تاكيدا وفى بعض الشروح لافادة النص +
المقصود بالعدد فلا حاجة الى ذكر العدد اى الى ذكر الواحد والاثنين مع تمييزهما وهو رجل ورجلان مثلا لحصول
المقصود بلفظ التمييز وفيه نظر لان حصول المقصود بلفظ التمييز لا يمنع ذكره على وجه التاكيد او التشويق
وفى بعض الشروح لافادة النص المقصود بالعدد فلو ذكر معه اى فلو ذكر العدد اعنى الواحد والاثنين مع التمييز
اى مع رجل ورجلين مثلا لكان ضائعا وفيه ايضا نظر لان ذكره معه يفيد التاكيد والتشويق مثل نعم رجلا و
بئس رجلا فلا يكون ضائعا واجيب بما مر ان التمييز لما دل على نصوصية العدد امتنع ايقاعه تمييزا لان كون التمييز
مغنيا عن المميز خلاف ما عليه باب التمييز وهذا بخلاف الجمع مثل رجال فانه لا يفيد نص المقصود بالعدد لعدم
دلالته على العدد المعين فلم يجز الاكتفاء به فاحتيج الى ذكر العدد لبيان الكمية فان قيل قوله استغناء مفعول له
لقوله ولا يميز فيلزم منه توجه النفى الى القيد وبقاء الفعل مثبتا فيفسد المعنى قيل هو مفعول للنفى الفعل
بحذف مضاف لا للفعل المنفى اى ترك تمييز واحد واثنين خوف استغناء اى مخافة لزوم
استغناء او هو مفعول له لفعل محذوف اى لا يميزان الا لاجل تركهما استغناء وقوله بالعدد متعلق المقصود
على ما بينا اى لافادة التصريح الذى قصد بالعدد او متعلق النص اى التصريح بالعدد المقصود وهو التصريح
بالوحدة او ضم واحد الى واحد اى التثنية **وتقول** على صيغة المخاطب دون الغائب والغائبة اى
تقول انت **فى المفرد** اى فى استعمال العدد فى احد المتعدد ودا **عن المتعدد** الجار والمجرور اما
صلة الافراد اى الذى افرد من المتعدد او ظرف مستقر فى محل صفة المفرد اى الواحد الكائن من المتعدد **باعتبار**
اى قولا ملتبسا باعتبار **تصييره** اضافة المصدر الى الفاعل وكلا المفعولين محذوف اى باعتبار تصييره
ذلك للمفرد عددا انقص من عدده عددا زائدا على الواحد **الثانى** مفعول تقول اى تقول الثانى فى المذكر اى
ثانى الاول اى مصير الاول اثنين يعنى دو كننده يكى **والثانية** فى المؤنث اى ثانية الاولى اى مصيرة
الاولى اثنين **الى العاشر** فى المذكر اى عاشر التسعة اى مصير التسعة عشرة يعنى ده كننده نه **وفى**
العاشرة فى المؤنث اى عاشرة التسع اى مصيرة التسع عشرا وانما بدا بالثانى والثانية دون الاول والاولى

لانه لاعدد انقص من الواحد حتى يصيره واحدا وكلمة الى ها اسقاطة اى الثانى والثانية وما زاد عليهما الى العاشرة
والعاشرة اوصلنا اى منتهيا الى العاشر والعاشرة **لا غير** مبنى على الضم وكلمة لا عاطفة اى لا تقول غير ذلك مما
قبل الثانى والثانية وهو الاول والاولى وما بعد العاشر والعاشرة وهو احد عشر فصاعدا بهذا المعنى اى
بمعنى التصيير اما ما قبل الثانى والثانية فلانه لا عدد انقص من الواحد حتى يصيره واحدا واما بعد العاشر والعاشرة
فلعدم فعل ومصدر بمعنى التصيير فى ذلك حتى يشتق منه اسم الفاعل بمعناه فانهم لا يقولون ثلثت اثنى عشر وربعت
ثلثة عشر ولا ثالث اثنى عشر ورابع ثلثة عشر بخلاف الثانى والثانية الى العاشر والعاشرة فان لكل منها
فعلا ومصدرا فانهم يقولون ثنيت الاحد ثنيا وثلثت الاثنين ثلاثا وكذا ربعت الثلثة الى عشرة وهو من هب كثير
من النحاة وهذا هو القياس واجاز بعضهم هذا الاعتبار فيما بعد العاشر والعاشرة ايضا فى العقود تمسكا بما روى
عنهم بانهم يقولون كان القوم عشرين فثلثتهم اى صيرتهم ثلثين وكانوا ثلثين فربعتهم اى صيرتهم اربعين ومنهم من
اجاز ذلك مما بعد العاشر والعاشرة فى النيف فيقول انا ثالث اثنى عشرهم ورابع ثلثة عشرهم يعنى مصيرهم ثلثة
عشر واربعة عشر قلنا لا نسلم صحته ولئن سلمنا صحته كان محمولا على ثلث عقودهم وربع عقودهم وثالث نيف اثنى
عشرهم ورابع نيف ثلثة عشرهم بتقدير المضاف اى انا مصير نيف اثنى عشرهم وهو الاثنان ثلثة ومصير نيف ثلثة
عشرهم وهو الثلاثة اربعة فلا يرد ذلك الاشكال **وباعتبار حاله** اى وتقول فى المفهم من المتعدد
باعتبار حاله ومرتبته فى التعداد اى باعتبار انه واحد من المتعدد متصف بانه ثان او ثالث او غير ذلك **الاول**
والثانى فى المذكر **والاولى والثانية** فى المؤنث يعنى يكم ودوم **الى**
العاشر فى المذكر **والعاشرة** فى المؤنث يعنى دهم وكلمة الى اسقاطية معناه وما زاد
عليهما من المفردات الى العاشر والعاشرة **والحادى عشر** عطف على الاول لا على العاشر والا
يلزم تعدد الغاية اى وتقول باعتبار حاله فيما زاد على العشرة من المركبات الحادى عشر فى المذكر بتذكير
الجزئين يعنى يازدهم **والحادية عشرة** فى المؤنث بتانيث الجزئين **والثانى عشر** فى
المذكر **والثانية عشرة** فى المؤنث وما زاد على ذلك **الى التاسع عشر** فى المذكر
والتاسعة عشرة فى المؤنث وانما قال الاول ولم يقل الواحد لان لفظ الواحد اسم عدد وليس
المراد هٰهنا اى فى اعتبار التصيير وبيان الحال اسم العدد بل المراد الاسم المشتق منه على الصفة فغير لفظ الواحد
الى الاول كما غير لفظ الاثنين الى الثانى واختلف فى وزن اول فقيل وزنه افعل وقيل وزنه فوعل ويؤيد الاول
مجئ الاولى فى مؤنثه ولو كان وزنه فوعل لكان مؤنثه فوعلة وهو المختار ويؤيد الثانى صرفه فى نحو اتيت اولا ولو كان
وزنه افعل لكان غير منصرف للصفة ووزن الفعل واجيب بانه لما كان مشتقا بما لا فعل له كان معنى الوصفية فيه
خفيا فلم يؤثر وصفيته فى منع الصرف الا مع ذكر الموصوف قبله تقول اتيته عاما اول او مع ذكر من التفضيلية بعدها
فانهما علامة الوصفية واذا خلا عنهما صرف ويكون منصوبا على الظرف نحو جيئتك اولا وواحدة اولا وانما جاز هذا الاعتبار
فيما زاد على العاشر والعاشرة لجواز كون الشئ واحدا من احد عشر وما فوقه وانما ذكره فى صورة التصيير الى العاشر
والعاشرة لا غير ولم يذكر فى صورة بيان الحال الى التاسع عشر والتاسعة عشرة لا غير اشارة الى انهما غاية المركب ..

لا غاية بيان الحال فان بيان الحال شائع فيما فوق ذلك لجواز كون المبنى واحدا فيما فوق ذلك فتقول الرجل العشرون والمرأة العشرون وكذا الحادى والعشرون والحادية والعشرون الى التاسع والتسعين والتاسعة والتسعين والرجل المائة او الالف والمرأة المائة او الالف والحادى والمائة او الالف والحادية والمائة او الالف فضا علا الى ما لا ينتاهى وانما ذكر بيان الحال فى العدد المركب دون العقود من العشرين والثلثين الى التسعين ودون المائة والالف لعدم التغير فيها الى بناء اسم الفاعل حيث يقال باعتبار الحال الرجل العشرون والرجل المائة او الالف بخلاف المركب حيث يتغير فيه اسم الفاعل ودون ما زاد على العشرين والمائة والالف لان تغيرها بحسب تغير المركب بعينه وقد ذكر المركب فلا حاجة الى ذكر ذلك وانما ذكر العدد المركب مع انه ذكر العدد المفرد لان تغير المركب ينافى تغير المفرد لان تغيير المفرد فى اول المفردات الى الاول وتغيير المركب الى الحادى دون الاول فلا بد من ذكره واذا لم يذكر ليتبادر الذهن الى ان تغيره الى الاول ايضا **ومن ثم** اى لاجل انه يجرى فى الواحد من المتعدد الاعتباران اى اعتبار التصيير واعتبار بيان الحال **قيل فى الاول** اى فى اعتبار الاول وهو اعتبار التصيير **ثالث اثنين** بالاضافة الى عدد انقص منه بدرجة اضافة لفظية ولا يجوز اضافة ما صيغ للتصيير الى عدد انقص منه بدرجتين فصاعدا ولا الى عدد يساوى عدده ولا الى عدد فوقه **اى مصيرهما** تفسير معنى ثالث اثنين اى مصيّر الاثنين **ثلثة** يعنى سيوم كننده دو وهو اسم فاعل **من ثلثتهما** اى صيرت الاثنين ثلثة بسبب كه دو را وهو من الثلث بفتح الثاء وهو تصيير الاثنين ثلثة يعنى سه كردانيدن **وفى الثانى** اى فى الاعتبار الثانى وهو اعتبار بيان الحال **ثالث ثلثة** بالاضافة الى عدد يساوى عدده اضافة معنوية **اى احدها** تفسير معنى ثالث ثلثة اى احد الثلثة المتاخر بدرجتين يعنى سيوم سه وهو ايضا من الثلث بفتح الثاء ومعناه سه شدن ويجوز اضافة ما صيغ لبيان الحال الى عدد فوقه فيقال ثالث اربعة وخمسة فصاعدا اى احد الاربعة واحد الخمسة ولا يجوز اضافته الى عدد انقص منه **و تقول** فى اضافة ما زاد على العشرة مما صيغ لبيان الحال **حادى عشر احد عشر** اى واحد من احد عشر متاخر بعشر درجات يعنى يازدهم يازده **على الثانى** الجار والمجرور حال اى دالا على الاعتبار الثانى وهو اعتبار بيان الحال **خاصة** حال من الاعتبار الثانى والتاء للمبالغة او مصدر للفعل المحذوف اى خص الاعتبار الثانى بذلك خصوصا والجملة حال مؤكدة او معترضة **وان شئت** مفعوله محذوف بقرينة جواب الشرط اى وان شئت ان تقول **قلت حادى احد عشر** بحذف الجزء الاخير من المضاف تخفيفا **الى تاسع تسعة عشر فتعرب الجزء الاول** لانتفاء التركيب الموجب للبناء ويبنى الثانى لبقاء التركيب المقتضى للبناء وقوله فتعرب الاول عطف على الجزاء او استيناف على معنى فانت تعرب الاول على نحو قول الشاعر الم تسأل الربع القواء فينطق + اى فهو مما ينطق اى لم تسأل المنزل الخالى فينطق اخره + وهل يخبرنك اليوم بيداء سملق + اى المفازة الخالية ثم لما فرغ عن تقسيم الاسم باعتبار وضعه لمعنى وغير معين شرع فى تقسيمه باعتبار التذكير والتانيث فقال **المذكر والمؤنث** او يقال لما وقع ذكر التذكير والتانيث

فی باب العلاج جری الی ذکر هذا التقسیم وانما قدم المذکر علی المؤنث لاصالته **المؤنث ما فیه**
علامة التانیث وهی التاء التی تصیر فی الوقف هاء والالف المقصورة والممدودة کما ذکر
فی المتن وکذا الیاء فی نحو هذی وتی عند البعض وانما قدم المؤنث فی البیان روما للاختصار ببیانه وتعمیم التذکیر
فی کل ما یخالفه کتعمیم الاعراب التقدیری وتعمیم اللفظی فی کل ما عداه ویمکن ان یقال انما قدمه اخذا فی البیان من
القریب ولان المؤنث وجودی لانه عبارة عما وجد فیه علامة التانیث والمذکر عدمی لانه عبارة عما لم یوجد فیه
علامة التانیث سواء کانت تلک العلامة ملفوظة او مقدرة فالملفوظة نحو امراءة وناقة وغرفة ونملة وظلمة و
علامة والمقدرة نحو دار ونار ونعل وقدم وشمس وعین وغیرها من المؤنثات السماعیة فان التاء فی مثل ذلک مقدرة
بدلیل رجوعها فی التصغیر فان قیل یخرج من هذا التقسیم نحو عقرب لاسیما اذا سمی به مذکرا ونحو حائض وطالق من
الصفات المختصة الثابتة بالمؤنث ونحو کلاب واکلب مما جمع مکسرا اذ لیس فیها علامة التانیث لا لفظا ولا
تقدیرا اما لفظا فظاهر واما تقدیرا فلانها لو کانت مقدرة فیها لرجعت فی التصغیر قیل المراد بقوله لفظا اعم من ان یکون
حقیقة کما ذکرنا او حکما کعقرب لان الحرف الرابع فی حکم تاء التانیث ولهذا لا یظهر التاء فی تصغیر الرباعی فی المؤنثات
السماعیة لئلا یجمع علامتا تانیث وکنحو حائض لانه صفة مختصة بالمؤنث ونحو کلاب واکلب لانه ماول بالجماعة
والمذکر بخلافه ای متلبس بمخالفة المؤنث ای ما لم یوجد فیه علامة التانیث لا لفظا ولا تقدیرا
ولا حکما **وعلامة التانیث** ای علامة التی ذکرت فی حد المؤنث **التاء** التی تصیر فی الوقف
هاء **والالف** سواء کانت **ممدودة او مقصورة** وبعضهم عد الیاء فی هذی وتی من علامات
التانیث وذکر ان التانیث بالیاء من خصائص اسم الاشارة فلعله قائل فی اسم الاشارة بالتصرف تذکیرا وتانیثا وافرادا
وتثنیة والمصنف لم یذکرها لان تانیث هذا یحتمل ان یکون صیغیا عنده لا بالعلامة کتانیث هی وانت
یعنی هذه الکلمة بکمالها موضوعة للتانیث وکتثنیة هذا والذی نحو هذان واللذان علی قول من یری بناءهما
وهو ای المؤنث **حقیقی ولفظی الحقیقی** وهو الخلقی **ما بازائه** کلمة ما عبارة
عن مؤنث ای مؤنث کان بازائه ای بمقابلته **ذکر فی الحیوان** الجار والمجرور ظرف مستقر واقع
صفة لحیوان ای ذکر کائن فی جنس الحیوان سواء وجد فیه علامة التانیث لفظا او لم یوجد وانما قال فی الحیوان
احترازا عن الانثی من النخل لان بازائه ذکرا منها وتانیثه غیر حقیقی والمراد بالذکر ههنا خلاف الانثی کالفتی الرجل
کامراءة فی الاناثی **وناقة** فی البهائم اذ بازائهما رجل وبعیر وکذا نفساء وحبلی واتان وعناق
ولقائل ان یقول لو فرض انثی لیس بازائها ذکر فی الحیوان لا یصدق علیه هذا الحد فلو قال ما له فرج لا ذکر لکان اشمل
واجیب بانه حینئذ یدخل الخنثی المذکر فی الحد لوجود الفرج فیه علی ان التلفظ بالفرج سمج **واللفظی**
ای المؤنث اللفظی ای المنسوب الی اللفظ بوجود علامة التانیث فی لفظه حقیقة او تقدیرا او حکما بلا تانیث
خلقی فی معناه **بخلافه** ای متلبس بمخالفة المؤنث الحقیقی ای ما لیس بازائه ذکر فی الحی وان سواء
وجد فیه علامة التانیث او لم یوجد **کظلمة وعین** ونحوهما من المؤنثات السماعیة وطلحة
وحمزة وکالجمع المکسر والمصحح بالالف والتاء کرجال ومسلمات وان کان واحدهما مؤنثا حقیقیا ثم اعلم ان

المونث اللفظی اما ان یکون معناه مذکرا حقیقیا مسمی علما او مفهوم علم کطلحة علما لشخص مذکر او مسمی ... کنملة ذکرا او لا یکون مذکرا حقیقیا ولا مونثا حقیقیا کظلمة وعین فان معناهما لیس بمذکر حقیقی ولا مونثا حقیقیا لعلامة صنفه بل هما مونثات لفظیان بوجود علامة التانیث لفظا فی ظلمة وتقدیرا فی عین والاول لا یؤثر تانیثه اللفظی الا فی حکم نفسه وهو منع الصرف فیمتنع طلحة للتانیث اللفظی والعلم ولا یسری تانیثه الی غیره من فعل او صفة او خبر او حال فیقال طلحة او طلحة القائم وطلحة قائم ومررت بطلحة قائما وانما اعتبر التانیث فی منع صرفه لا فی الاسناد لان التذکیر الحقیقی ... منع ان یعتبر حال تانیثه فی غیره ویسری الیه واما منع الصرف فحال مختص به لا بغیره وذهب بعض الکوفیین الی ان تانیثه یسری الی غیره فیقولون قالت طلحة وقاسوا علی تانیث عقرب علما للمذکر فان تانیثه یسری الی غیره بالاتفاق وتانیث نحو نملة ذکر کالتانیث ظلمة وعین لان التاء فیهما فارقة بین الجنس وواحده لا بین التذکیر والتانیث کالتاء فی نخلة فیکون مونثا لفظیا فیجوز التاء فی فعله وعلی هذا لا یدل تانیث قالت نملة فی قوله تعالی قالت نملة علی ان نملة انثی وعند ابن السکیت تانیثه کتانیث طلحة علما للمذکر فلا یجوز التاء فی فعله وعلی هذا یدل تانیث قالت نملة علی ان النملة انثی کما ان تانیث قالت طلحة یدل علی ان طلحة علم مونث وعلی هذا القول بنی ابو حنیفة رضی الله تعالی عنه الاستدلال علی ان النملة فی قالت نملة انثی اذ لو کان ذکرا لطلحة التاء فی فعله کما لا یجوز التاء فی فعل طلحة و ذلک ... ان ابا حنیفة کان صاحب رای فی اللغة کما انه کان صاحب رای فی علم الشریعة لکنه استغل بعلم الشریعة ولم یستغل باللغة بخلاف محمد ابن الحسن والشافعی رحمهما الله فانهما استغلا بکلیهما حتی عدا من علماء الشریعة واللغة فیحتمل ان یکون رایه فی هذا الحکم موافقا لرای ابن السکیت فی الاستدلال علی هذا وحقیقة استدلاله ما روی ان قتادة رضی الله تعالی عنه دخل الکوفة فالتفت علیه الناس فقال سلونی عما شئتم وکان ابو حنیفة حاضرا وهو شاب فسال عن نملة سلیمان صلوات الله علیه اکان ذکرا ام انثی فافحم فقال رضی الله تعالی عنه کانت انثی فقیل له من این ثبت فقال من کتاب الله وهو قوله تعالی قالت نملة ولو کانت ذکرا لقیل قال نملة کما یقال قال طلحة ثم اعلم انه اراد باللفظی ههنا غیر ما اراد فی باب غیر المنصرف لان اللفظی جعل ههنا مقابلا للحقیقی سواء وجد فیه علامة التانیث لفظا او لم یوجد فلم یتناول الحقیقی وجعل من باب غیر المنصرف مقابل المعنوی سواء کان حقیقیا او لم یکن فنحو سلمی وحبلی ... علی ما اراد ههنا ومونث لفظی علی ما اراد فی باب غیر المنصرف والمونثات السماعیة مونثات لفظیة علی ما اراد هنا و معنویة علی ما اراد فی باب غیر المنصرف وعلی هذا تفسر **واذا اسند الیه** الضمیر عائد الی المونث اذا کان حقیقیا او لفظیا مضمرا بقرینة السیاق حیث قال بعد ذلک وانت فی ظاهر غیر الحقیقی بالخیار ای اذا اسند الی المونث الحقیقی مظهرا او مضمرا او الی اللفظی مضمرا ما لم یکن علم مذکر نحو طلحة **الفعل فالتاء** مبتدا خبره محذوف ای الجزاء فالتاء واجبة فی فعل المسند الیه نحو حضرت المراة والمراة حضرت والشمس طلعت وانما قدرنا واجبة لا جائزة بقرینة مقابلة التخییر والجملة الاسمیة جزاء الشرط فلذا وجب الفاء ولا یسوغ ان یکون التاء فاعلا یحذف الفعل ای فوجب التاء لانه یلزم حینئذ امتناع الفاء فی الجزاء لما عرفت ان الجزاء اذا کان ماضیا متصرفا بغیر قد امتنع فیه الفاء وانما وجبت التاء لان تانیث المسند الیه یسری الی تانیث الفعل اما فی المضمر مطلقا فلکمال الامتزاج واما فی ظاهر المونث الحقیقی فلقوة التانیث بخلاف ظاهر غیر الحقیقی لقصوره ... منتزج فی الا...

وقصورها فى التانيث لعدم كونه حقيقيا فبالحرى ان لا يلتزم فيه السلامة بل يجوز بناء على قصور الامتزاج باعتبار الفاعلية
والتانيث من وجه دون وجه لان تانيثه باعتبار اللفظ وعدم تانيثه باعتبار المعنى ثم التاء انما تجب اذا كان الفعل
متصرفا والمؤنث الحقيقى من الاناسى ولم يقع فصل بين الفعل والمؤنث الحقيقى اما اذا كان الفعل غير متصرف نحو نعم المرأة او
كان المؤنث من البهائم نحو سار الناقة او وقع فصل بينهما نحو حضر القاضى امرأة لا يجب سراية التانيث الى
الفعل لجمود الفعل ولكون تانيث البهائم دون تانيث الاناسى ولمكان الفصل فان قيل اذا كان وجوب التاء
مقيدا بهذه القيود فلم اطلق الشيخ قيل تخلف الوجوب فى صورة الفصل وكون الفعل جامدا وكون المؤنث
الحقيقى من البهائم بالدليل وتخلف الحكم عن القاعدة بالدليل امر شايع مستفيض فكانه قال فالتاء الا اذا دل
دليل على خلافه فلا يحتاج الى الاستثناء صريحا **وانت فى ظاهر المؤنث غير الحقيقى** ما لم يكن
ء بالمذكر نحو طلحة اى انت فى اسناد الفعل الى ظاهر المؤنث اللفظى وما فى حكمه من مؤنث البهائم كسار
١٢ . اقة **بالخيار** خبر لقوله انت اى متلبس بخيارك بين التاء وعدمه اى بين تانيث الفعل وتذكيره
لانه مؤنث باعتبار اللفظ وغير مؤنث باعتبار المعنى فيجوز الوجهان اعتبارا بالجهتين وكذا المؤنث من
البهائم مؤنث حقيقة غير مؤنث حكما لانه كالمذكر فى عامة الاغراض غالبا فجاز فيه الوجهان فيقال طلع الشمس
وطلعت الشمس وانما قال فى ظاهر غير الحقيقى احترازا عن مضمره نحو الشمس طلعت فالتاء فيه واجبة لكمال
الامتزاج كما مر **وحكم ظاهر الجمع** **غير جمع المذكر السالم** سواء كان
مكسرا او سالما بالالف والتاء مطلقا اى سواء كان واحده مؤنثا حقيقيا كالنسوة والمؤمنات او مذكرا
حقيقيا كالرجال والجمال **حكم ظاهر المؤنث غير الحقيقى** فى جواز تذكير الفعل وتانيثه نحو جاء
الرجال وجاءت الرجال قال الله تعالى اذا جاءك المؤمنات وقال نسوة وقالت الاعراب وانما جاز فيه الوجهان
لانه مأول بالجماعة والجماعة مؤنث باعتبار اللفظ غير مؤنث باعتبار المعنى فيجوز الوجهان عملا بالاعتبارين
ولم يأول بها جمع المذكر السالم كراهة اعتبار التانيث مع بقاء صيغة المذكر الا نحو بنين فان حكمه حكم الابناء
وان كان صيغته صيغة جمع المذكر السالم لعدم بقاء واحده وهو ابن قال الله تعالى آمنت به بنو اسرائيل وكذا الجمع
بالواو والنون الذى واحده مؤنث كسنين وارضين فان حكمه حكم الجمع بالالف والتاء فيقال مضت سنون لان
حق هذا الجمع ان يجمع بالالف والتاء والواو والنون فيه عوض من الالف والتاء وانما شبه ظاهر الجمع بظاهر المؤنث
غير الحقيقى ولم يطلق حيث لم يقل وحكم الجمع غير المذكر السالم مطلقا حكم المؤنث غير الحقيقى لان مضمر الجمع غير المذكر السالم ليس حكمه حكم مضمر المؤنث غير الحقيقى لان مضمره
يستلزم التاء فقط نحو الشمس طلعت ومضمر ذلك يستلزم التاء او الواو فى الذكور العقلاء نحو الرجال جاءت او جاؤا ويستلزم التاء والنون فى غير العقلاء
نحو الليالى والايام مضت او مضين فكان حكم مضمر ذلك غير مضمر هذا فى الحاق العلامة لا فى لحوق التاء واضافة
ظاهر الى الجمع من باب جرد قطيفة واخلاق ثياب فان قيل لفظ غير لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة فكيف يقع صفة
الجمع قيل انه بدل لا صفة او صفة الجمع بجعل اللام زائدة او على القول بتعرف غير باشتهار المغايرة المضاف اليه
فان نقيضها فان جمع المذكر السالم مشهور بانه نقيضه الجمع المكسر والجمع السالم بالالف والتاء على نحو تقابل الحركة
مع السكون وقوله مطلقا ظرف على لفظ التشبيه المفهوم من اتحاد الحكم فانه قال وحكم ظاهر الجمع غير المذكر

السالم ومثل حكم ظاهر غير الحقيقي في جميع الاحوال فيكون بمعنى التشبيه عاملا في الظرف المستقر **وضمير جمع**
العاقلين غير المذكر السالم اي ضمير جمع المذكر العاقلين اي الضمير العائد الى الذكور
العاقلين من جموع التكسير **فعلت وفعلوا** اي ضميرها يؤنث بفعلت وفعلوا وهو ضمير
فعلت وهو هي المستكن فيه المقرون بالتاء الساكنة التي هي تاء التانيث وضمير فعلوا وهو الواو نحو
الرجال جاءت او جاءوا بالتاء الساكنة للتانيث بتاويل الجماعة او بالواو لكونها موضوعة لهذا النوع من
الجمع وهو جمع العاقلين وفي بعض النسخ وضمير العاقلين غير المذكر السالم فعلت وفعلوا فقوله غير المذكر
السالم صفة جمع العاقلين وانما قيد جمع العاقلين بغير المذكر السالم احترازا عن العاقلين اذا جمعوا سالما فان
ضميرهم الواو فحسب يقال الزيدون او المسلمون جاءوا لان الواو وضعت لهذا النوع من الجمع ولا يقال
الزيدون او المسلمون جاءت بتاويل الجماعة كراهة اعتبار التانيث مع بقاء صيغة المذكر **وضمير نحو**
النساء من جموع المؤنثات وما في حكمها من مؤنثات اللفظية والمعنوية **وضمير نحو الايام**
من جموع غير العقلاء **فعلت وفعلن** اي ضمير فعلت وهو هي المستكن فيه المقرون بالتاء
الساكن للتانيث وضمير فعلن وهو النون نحو الايام مضت او مضين بتاء التانيث بتاويل الجماعة او
بالنون اما في نحو الايام فلكونه جمعا لغير العقلاء والنون وضعت لهذا النوع من الجمع كالواو وضعت لجمع
العاقلين واما في نحو النساء فللحمل على جمع غير العقلاء اذ الاناث لقلة عقولهن لهن جرى مجرى غير العقلاء
ويمكن ان يراد بالنساء المؤنثات على طريق عموم المجاز او جمع المؤنث على ارادة الصفة المشهورة من لفظ النساء
كما في الكل فرعون موسى ثم لما فرغ من التقسيم المذكر للاسم شرع في تقسيم آخر للاسم باعتبار الافراد والتثنية
والجمع فقال **المثنى** فالاسم على ثلثة اقسام مفرد ومثنى ومجموع وبين النوعين وهما المثنى والمجموع
ليعلم ان سواهما المفرد رو ما للاختصار وقدم المثنى على المجموع لسبقه عليه عدة على عدد المجموع ولقربه بالمفرد
ولسلامة لفظ المفرد فيه البتة وللكثرة لعدم اختصاصه بشرائطه بخلاف الجمع لاختصاص احد اقسامه وهو
الجمع بالواو والنون بذكور العقلاء وبان لا يكون افعل فعلاء ولا فعلان فعلى ولا مستويا مع المؤنث ولا تاء تانيث
كعلامة واختصاص القسم الآخر وهو الجمع بالالف والتاء بالمؤنث او بمذكر لم يكسر او ما هو صفة او كان من صفات
غير العقلاء نحو الجبال الراسخات او خماسيا نحو سفرجلات وان لا يكون فعلاء افعل ولا فعلى فعلان ولا مستويا
مع المذكر ولا مجردا عن التاء من الصفة المختصة بالمؤنث واختصاص القسم الثالث وهو جمع التكسير بسماع
الصيغة وتوقيف الواضع **ما لحق آخره الف** نحو المسلمان والزيدان وقوله آخره مفعول لحق والالف
فاعله والملحوق در سيدن **او ياء مفتوح ما قبلها** اي قبل الياء نحو المسلمين والزيدين
وقوله مفتوح صفة سببية لقوله ياء وكلمة ما مفعول ما لم يسم فاعله لقوله مفتوح عبارة عن حرف الذي ياء فتح
حرف قبلها او فتح ما قبل الالف **ونون مكسورة** لان الاصل في البناء السكون وانما على
هذه عن احترازا عن اجتماع الساكنين والاصل في تحريك الساكن الكسر كما عرف ولئلا يثقل اللفظ بتوالي الامثال وهو
فتحة ما قبل الالف والالف التي في حكم الفتحتين وفتحة النون ولتعادل ثقل الكسرة خفة ...

التثنية والجمع السالم حروف العلة لكثرة دورها فى الكلام لان المتكلم لا يخلو منها او من ابعاضها وهى الحركات الثلث فخص بعضها بالتثنية وبعضها بالجمع تقليلا للاشتراك وخصت الالف بالتثنية لكثرتها وخفة الالف ولكونها ضمير التثنية فى الفعل ولو فى آخر ضمير جماعة فى الفعل وهو واو وانما خصت الواو بالجمع لانها ضمير الجمع فى الفعل ولكونها للجمع فى العطف لانها تجمع بين المعطوف والمعطوف عليه ولحصولها بجمع الشفتين ولو فى ضربوا فى الفعل وهو عمرو واستمروا ثم زيدت الياء تلتغير الابنية التثنية والجمع السالم ليتوصل ثم الى تقليل الاشتراك فى الاحوال الثلث والالكان الالف والواو فيهما فى الاحوال الثلث وفرق بينهما بحركة ما قبل الياء ففتح فى التثنية لو فق ما قبل الالف وكسر فى الجمع لو فق الياء او فتح فى التثنية لو فق ما قبل الياء وكسر فى الجمع فرقا بينهما او كسر فى الجمع لو فق الياء وفتح فى التثنية فرقا بينهما و قوله **ليدل** متعلق لحق والضمير عائد الى كل واحد من الالف والياء وفيه نظر لانه قد سبق لحوق الالف والياء والنون نيابة على تعيين الالف الياء قبل انه عائد الى ما لحق آخره ذلك وفيه نظر ايضا لانه على هذا لا يستقيم تعلق قوله ليدل بقوله لحق قيل انه عائد الى اللحوق وفيه ايضا نظر لانه حينئذ يشمل لحوق النون ايضا ولا دلالة لها على ما ذكر فى المتن فالحق ان يوخر ذكر النون عن قوله ليدل وينقدم قوله ليدل على النون لان النون عوض عن الحركة والتنوين الثابتين فى الواحد ولا تاثير لها فى هذه الدلالة اى فى الدلالة **على ان معه** الضمير عائد الى ما وهو عبارة عن اسم اى ليدل على ان مع ذلك الاسم **مثله** اى مثل ذلك الاسم فى اللفظ فردا كالزيدين او جماعة كرجالين وقومين **من جنسه** اى من جنس ذلك الاسم فى المعنى وفى قوله من جنسه اشارة الى اشتراط جنسية المعنى وانما اشترط جنسية المعنى احترازا عن المشترك فانه لا يثنى لا يقال العينان للشمس والباصرة والقران للحيض والطهر خلافا للاندلسى وفى اشتراط جنسية اللفظ نظر لانه منقوض بنحو القمرين للشمس والقمر والعمرين لابى بكر وعمر رضى الله تعالى عنهما والابوين للاب والام وكذا منقوض بنحو العينين للشمس والباصرة ان ثبت جوازه كما هو مذهب الاندلسى واجيب عن النقض الاول بان ذلك من باب اطلاق احد اللفظين على الآخر تغليبا للمذكر على المونث كما فى القمرين والابوين والمفرد على المركب كما فى العمرين وعن الثانى بانه محمول على عموم المجاز اى المسميان بالعين وهذا الجواب يأتى فى التغليب ايضا بان يراد بالقمرين نيرا كواكب السماء وبالعمرين افضلا من امة محمد صلى الله عليه وسلم من افضل الصلوات واكمل التحيات وبالابوين المنتسبين بالولادة وعلى هذا فقس سائر النظائر او يقال المراد بقوله مثله ما يماثله فى الوحدة بقرينة قوله فى الجمع ليدل على ان معه اكثر منه فلا يرد شئ من ذلك على هذا معنى قوله من جنسه اى ولا واحد من خلاف جنسه ولو اريد بقوله مثله فى الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه لانه يفيد اشتراط الجنسية فى اللفظ والمعنى وفى اشتراط جنسية المعنى ايضا نظر لان مشترك المثنى فرد من افراد المثنى وان كان هذا الفرد ممتنعا وامتناع فرد لا ينافى كونه فردا من الماهية ولا يجوز تعريف الماهية بما يخرج عنه ذلك الفرد الممتنع الا ترى انهم عرفوا المفعول ما لم يسم فاعله بانه كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه ولم يخرجوا عن المفعول له والمفعول معه والمفعول الثانى من باب علمت والمفعول الثالث من باب اعلمت فى الحد وعرفوا الترخيم بانه حذف فى آخره تخفيفا ولم يخرجوا ترخيم المضاف والمستغاث وعرفوا المصغر بانه المزيد فيه ليدل على تقليل ولم يخرجوا تصغير الضماير ونحوها من الممتنعات الى غير ذلك والحق ما ذكره الزمخشرى فى المفصل انما

وهو ما لحقت آخره ايا ذنان الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة ليكون الاولى على الضم واحد الى واحد والاخرى عوضا عما منع من الحركة والتنوين الثابتين فى الواحد الى هنا عبارة الشريفة حيث جعل الالف او الياء علما على ضم واحد الى واحد من غير تفصيل اتحاد الجنس اللهم الا ان يراد تعريف المثنى الصحيح غير الممتنع فان قيل لو كان الجنسية فى المعنى شرطا للمثنى لما جاز تثنية العلم المشترك نحو الزيدان قيل المراد بالجنسية فى المعنى ان يصدق حقيقة احدهما على حقيقة الآخر والزيدان كذلك **فالمقصور** اى فالاسم المقصور وهو الذى فى آخره الف مقصورة وسمى مقصورا للامتناع من المد والفاء لتفسير الاقسام لستفادة من عموم قوله ما لحق آخره كذا لاشتماله على الصحيح والمنقوص والمقصور والممدود لكنه ترك ذكر الصحيح والمنقوص لظهور حكمهما لعدم جريان تغير فى تثنيتهما وبين حكم المقصور والممدود فقال المقصور **ان كانت الفه** كائنة **عن واو** حقيقة كعصا او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل الى الياء كالمسمى بالى ولدى **وهو ثلاثى** الواو للحال والحال ان ذلك المقصور ثلاثى اى الثلاثى المجرد اى ذو ثلثة احرف لا الثلاثى الاصطلاحى فيخرج الرباعى والثلاثى المزيد فيه نحو مُعطى ومصطفى **قلبت الفه واوا** فقيل عصوان فى عصا والوان ولدوان فى المسمى بالى ولدى اعتبار الاصل حقيقة او حكما مع خفة الثلاثى بخلاف ما كان على اربعة احرف فصاعدا حيث لم يرد فيه الى الاصل لمكان الثقل كمعلى ومصطفى واليه اشار بقوله **والا** اى وان لم يكن كذلك بان كان الفه عن ياء حقيقة كرحى او حكما بان كان مجهول الاصل او عدمه وقد امیل كالمسمى بمتى وبلى او كان على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كمعلى ومصطفى او زائدة كحبلى وارطى وحجى وحبارى **فبالياء** اى فالفه مقلوبة بالياء فيقال رحيان فى رحى ومتيان وبليان فى المسمى بمتى وبلى ومعليان ومصطفيان وحبليان وارطيان وانما قلبت ياء اعتبارا للاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما وتخفيفا فيما زاد على ثلثة احرف ولقائل ان يقول لو قال والا ياء لكان اوفق بقوله قلبت واوا واخصر الا ان يقال انما عدل عنه لقصد الثبوت بايراد الجملة الاسمية فى الجزاء لكثرة صورة وغلبة وجوده **والممدود** اى الاسم الممدود **ان كانت همزته** اى همزة الممدودة **اصلية** اى غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة كقراء جمع قارئ **ثبت** الهمزة لمكان الاصالة فيقال قراءآن وحكى ابو على الفارسى عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان حملا على اخوته من الحمراء والصفراء **وان كانت همزته للتانيث** كحمراء وصحراء **قلبت واوا** تقول حمراوان وصحراوان وانما لم يثبت كراهة وقوع صورة علامة التانيث فى الوسط فان قيل ان التاء فى نحو مسلمة ايضا علامة التانيث وقد وقع صورة علامة فى الوسط فى التثنية حيث يقال مسلمتان فينبغى ان لا يثبت قيل ان التاء انما يثبت لئلا يلتبس بتثنية المذكر وانما قلبت واوا لا ياء تحرزا من اجتماع اليائين فى النصب والجر ولكون الواو اقرب الى الهمزة من الياء المماثلة اياه فى عوضيته عنها فى افنت ووقنت **والا** اى وان لم يكن اصلية ولا للتانيث بل كانت منقلبة عن اصلية واوا كالكساء اصله كساو او ياء كرداء اصله رداى او كانت زائدة للالحاق كعلباء فانه ملحق بسرداح والعلباء رگ گردن والسرداح لم كجاده شتر بزرگ وجاى نرم كه در وگياه بروید **فالوجهان** اى ففيها الوجهان اى ففى الالف وجهان او ففيه الوجهان اى فى الاسم الممدود الوجهان الثبوت والقلب اما الثبوت فلكونها فى

مكان الاصلية باعتبار الالحاق بها او الانقلاب عنها واما القلب فلتشبيهها بهمزة التانيث فى عدم كونها اصلية فيقال كساءآن ورداءان وكساوان ورداوان **ويحذف نونه** اى نون التثنية **للاضافة** اى وقت الاضافة اذ النون لقيامها مقام التنوين الثابتة فى الواحد توجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان فان قيل لو كان نون التثنية قايما مقام التنوين الثابت فى الواحد لوجب ان يسقط بدخول اللام فى الغلامان لعدم التنوين فى الواحد قيل انما لم تسقط باللام حيث اعتبرها عوضيتها عن الحركة فقط فان هذه النون عوض عن الحركة والتنوين كما فى رجلان وعن الحركة فقط نحو الغلامان وعن التنوين فقط نحو عصوان واليه ذهب على بن عيسى وابن جنى و هو مختار بعض المتاخرين واما عند سيبويه فهو عوض عن الحركة والتنوين جميعا على ما عرف فى المطولات **وحذفت تاء التانيث** الثابتة فى الواحد عند التثنية على خلاف القياس والشذوذ **فى خصيان واليان** دون غيرهما تثنية خصية والية والخصيان الجلدتان اللتان فيهما بيضتان والقياس ان لا يحذف التاء لالتباس تثنية المؤنث بالمذكر ولكن هذا الالتباس مرفوع فيهما فلذا احصاب المذكر قيل انما احصابا المذكر لانهما لاتصافهما صار كشئ واحد فنزلتا لذلك منزلة المفرد وتاء التانيث لاتقع وسط المفرد واما نحو قوله وتحز مشرق اللون تدياه حقان اى حقتان و قوله هذا السانق لا تفعان من لبن تتبشابه وما وايدا ابوالا اى قصعتان فمن ضرورة الشعر بخلاف خصيان واليان حيث يحذف عنهما التاء بدون ضرورة لكن جوازا لا وجوبا ومجئ قوله منها ملقى فرد ين ترجف روانق اليتك وتستطارا وقوله ابر الجمار وخصيتاه احب الى فزارة من فزارى وقيل هى ايضا من ضرورة الشعر كما فى قوله كان خصيتيه من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل وقوله ترتج الياه ارتجاج الوطب وقيل جاء خصى والى فهما لغتان فى خصية والية فخصيان واليان تثنيتهما لا تثنية خصية والية فلا يكونان من باب حذف التاء ثم لما فرغ من بيان المثنى شرع فى بيان المجموع فقال **المجموع ما دل على احاد مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما** الاحاد جمع احد وهو الفرد وقوله بحروف متعلق بمقصودة وقوله بتغيير صفة لقوله مفردة اى ما دل على افراد قصدت فيه بحروف مفردة الملتبس بتغييرها لانه صيغة الواحد قبل التغيير ثم التغيير اما بزيادة كما فى نوعى الجمع الصحيح وكما فى نحو رجال فى رجل واجمار فى جمع جمار او نقصان ككتب فى جمع كتاب او تغيير هيئة اى حركة كاسد فى اسد فان قيل هذا يشكل فى نحو فلك وهجان حيث لا يتحقق فيه التغيير اصلا حيث يتحد فيهما صيغة الواحد والجمع حروفا وهيئة قيل قوله بتغيير ما يشير الى ان التغيير المعتبر كاف لان معناه اى تغيير كان اى سواء كان حقيقة كعامة المجموع او تقديرا كما فى فلك وهجان حيث اعتبر الضمة والكسرة فى الجمع علامتين مثل الضمة والكسرة فى اسد ورجال وفى الواحد اصليين مثل الضمة والكسرة فى قفل وحمار فحصل التغيير بهذا الاعتبار تقديرا وفرضا وفى قوله على احاد مقصودة احتراز عن اسم الجنس نحو تمر وتمرة لانه يدل على احاد غير مقصودة اذ المقصود بها ما صدقها هو الجنس والاحاد اريدت باعتبار صدق الجنس عليها والاستعمال فيها ما عرف ويمكن ان يكون قوله بحروف

متعلق بقوله دل ای دل بحروف مفردة علی آحاد مقصودة فلا یرد نحو نخل وتمر اصلا العدم دلالتهما علی الآحاد بحروف المفرد اذ لیس لهما مفرد بل النخل والنخلة کلاهما مفردان بدلیل جریان احکام المفرد فیهما وکذا التمر والتمرة وفی قوله بحروف مفردة احتراز من اسم الجمع نحو رهط وقوم وابل وغنم وخیل فانها لیست بجموع حیث لم یوجد فیهما حروف مفرد انما فیقصد آحادها بها فان قیل یصدق هذا الحد علی اسماء الجموع التی لها آحاد من ترکیبها نحو رکب وصحب فانه یوافق الراکب والصاحب فی الحروف فینبغی ان یکون جمعا کما قال الاخفش قیل ان نحو رکب وصحب وان وافق الراکب والصاحب فی الحروف لکن الراکب لیس بمفرد بل کلاهما مفردان بدلیل جریان احکام المفرد فیهما من التصغیر بلا رد الی الاصل مع کونه علی غیر صیغ القلة وعود ضمیر الواحد الیه ونحو ذلک فلا یصدق علیه قصد الآحاد بحروف مفردة کذا قیل وفیه نظر لان المفرد ان ارید به المفرد الواحد فیصدق علیه قصد الآحاد بحروف مفردة وان ارید به کونه مفردا اصطلاحا بکونه موقوفا علی کونه جمعا فیلزم الدور لا فلا ما قیل

علی الحد الجموع التی علی غیر لفظ الواحد مثل نسوة فی جمع امرأة وعبادید وعبابید بمعنی الفرق لعدم حروف المفرد فیهما قیل المراد بحروف المفرد حروفه حقیقة کرجال او اعتبارا او فرضا کما فی الجموع المذکورة وذلک لانها لما کانت علی اوزان الجموع واستعمالها فی التانیث والرد فی التصغیر الی الاصل وامتناع التنوین ومنع الصرف عند تحقق منتهی الجموع اعتبر له واحد فرضا کعدل عمر من نحو عبادید وعبد ود ونساء علی وزن فعال بضم الفاء کغلام وغلمة بخلاف اسم الجمع نحو ابل وغنم وخیل وقوم ورهط حیث لم یفرض لها واحد لعدم الداعی لعدم جریان احکام الجمع فیها وعدم کونها علی اوزان الجمع المختصة او المشهورة فیه بل مانع فرض الواحد متحقق فیها وهو جریان احکام المفرد فیها فان قیل ان ارید بقوله حروف مفردة کل حروف مفرده یرد سفارج جمع سفرجل وفرازد جمع فرزدق وان ارید به الجنس بحمل الاضافة علی الجنس یکفی الحرف الواحد فوجب ان یکون نساء ونسوة جمع امرأة جمعا علی لفظ الواحد لوجود الهمزة والتاء فی کلیهما ولیس الامر کذلک بالاتفاق علی انه جمع علی غیر لفظ الواحد قیل یراد به جمیع حروف مفرده کرجال وجعافر او بعضها کسفارج وفرازد **ونحو تمر ورکب لیس بجمع علی الاصح** بل الاول اسم جنس والثانی اسم جمع کجماعة وطائفة وهو قول سیبویه لجریان احکام المفردات استعمالا والفرق بین اسم الجنس واسم الجمع ان اسم الجنس یقع علی الواحد والاثنین فصاعدا بخلاف اسم الجمع فانه یقع علی الثلثة فصاعدا فان قیل الکلم لا یقع علی الکلمة والکلمتین وهو جنس قیل ذلک بحسب الاستعمال لا بالوضع علی انه لا ضیر فی التزام کون الکلم اسم جمع ایضا وانما قال علی الاصح لان فیه خلافا قال الاخفش جمیع اسماء الجموع التی لها آحاد من ترکیبها کجامل وباقر ورکب وصحب وخدم وسفر جمع للدلالة علی الآحاد فجامل عنده جمع جمال وباقر جمع بقار ورکب جمع راکب وصحب جمع صاحب وسفر جمع سافر وخدم جمع خادم وقال الفراء کذا اسماء الاجناس لها آحاد من ترکیبها کتمر وتمرة وعنب ونخلة واما اسم جمع او اسم جنس لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فلیس بجمع بالاتفاق والمراد بنحو تمر اسم جنس لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فلیس بجمع بالاتفاق والمراد بنحو تمر اسم جنس مما یفرق بینه وبین واحده التاء وبنحو رکب ما هو اسم جمع **ونحو فلک جمع** لتحقق التغییر تقدیرا علی ما بینا **وهو** ای الجموع نوعان **صحیح ومکسر فالصحیح لمذکر ومؤنث المذکر** ای جمع

المذكر الصحيح او المذكر المجموع صحيحا على الجملة مستانفة كانه لما قال فالصحيح لمذكر ولمؤنث كان سائلا قال ما جمع المذكر الصحيح وما جمع المؤنث الصحيح فقال جمع المذكر الصحيح كذا وجمع المؤنث الصحيح كذا وفي بعض النسخ فالمذكر فالفاء للبيان

ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها اى قبل تلك الواو ولو قال الواو فقوله آخره مفعول لحق وواو فاعله وكلمة ما موصولة او موصوفة مفعول ما لم يسم فاعله لقوله مضموم او مبتداء مقدم الخبر والجملة الاسمية صفة واو اى واو ما قبلها مضموم وكذا الحكم في قوله **او ياء مكسور ما قبلها** اى قبل الياء لوفق الياء **ونون مفتوحة** عطف على قوله واو اوياء اى ما لحق آخره احدهما ونون مفتوحة وانما فتحت ليعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة **ليدل** متعلق لحق والضمير عائد الى لحوق الواو والياء وفيه نظر لانه لا سبق لحوق الواو والياء والنون ولا قرينة على تعيين الواو والياء وقيل انه عائد الى اللحوق وفيه نظر لان لحوق النون لا اثر له في هذه الدلالة بل هو عوض عن الحركة والتنوين فالحق ان يقدم قوله ليدل على قوله ونون اللهم الا ان يحمل الكلام على حذف المعطوف ويكون المعنى لحق ذلك ليدل **على ان معه اكثر منه** ويلحق عوض عن الحركة والتنوين فيستقيم الكلام على اللف والنشر والضمير في قوله معه عائد الى ما هو عبارة عن الاسم اى مع ذلك الاسم اكثر من ذلك الاسم فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه ولا كثرة في الواحد قيل ثبوت اصل الفعل ان يكون محققا او على سبيل الفرض وههنا كائن على سبيل الفرض يعني لو فرض الكثرة في الواحد لكان ذلك في الجموع اكثر منه كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار يعني لو فرض الفقاهة في الحمار والعلم في الجدار لكان فلان افقه واعلم منهما وسد بيت حاتم اليوم اكرم من وبره والاتي واليوم اكرم من وبره وما ولدا واكور اسم رجل فان قيل لم لم يقل ههنا على ان معه اكثر من جنسه ليخرج المثنى كما لا يجمع كما لا يثنى قيل انما لم يقل ذلك اكتفاء بما ذكر في التثنية ويمكن ان يقال انما لم يقل ذلك لانه اراد ههنا تعريف ماهية المجموع مطلقا بقطع النظر عن كونه صحيحا او مكسرا فلم يحتج الى هذا القيد لاخراج المجموع الممتنع **فان كان** الفاء لتفسير الاقسام المستفادة من عموم قوله ما لحق آخره لاشتماله على المنقوص والمقصور والصحيح لكنه ترك ذكر الصحيح لعدم اختصاصه بحكم او سلامته عن التغيير وبين حكم المنقوص والمقصور فقال فان كان **آخره** اسم كان اى آخر الاسم **ياء** خبر كان **قبلها** اى قبل تلك الياء **كسرة** فاعل الظرف او مبتداء متقدم الخبر والجملة صفة ياء اى ياء حصل قبلها كسرة كقاض **حذفت** الياء لالتقاء الساكنين بعد النقل والاسكان للاستثقال **مثل قاضون** جمع قاض اصله قاضيون فنقل حركة الياء الى قبلها لاستثقال الحركة على الياء ثم حذفت لالتقاء الساكنين **وان كان** اى الاسم **مقصورا** اى اسما آخره الف مقصورة نحو مصطفى **حذفت الالف** المقصورة لالتقاء الساكنين **ويبقى ما قبلها** اى قبل الالف بعد الحذف **مفتوحا** ليدل الفتحة على الالف المحذوفة **مثل مصطفون** جمع مصطفى اصله مصطفيون فقلبت الياء الفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين ويبقى ما قبل الالف مفتوحا للدلالة على الالف ثم قوله مثل خبر مبتداء محذوف ومضاف ومصطفون مضاف اليه والرفع

على الحكاية اى قطيبة مثل مسطفون **وشرطه** اى شرط الاسم الذى جمع بالواو او الياء والنون **ان كان**
الاسم الذى اريد جمعه **اسمًا** اى غير صفة **فمذكر علم يعقل** اى شرطه الامور الثلثة المذكورة و
العلمية والعقل لان هذا الجمع اشرف الجموع لسلامة بناء الواحد فيه والمذكر العاقل اشرف من غيره فاختص الاشرف بالاشرف
ثم اعلم ان قوله وشرطه مبتداء وقوله فمذكر خبره بمعنى حصول مذكر والفاء زائدة والشرط معترض وفى هذا الوجه
ضعف لان اعتراض الشرط بين المبتداء والخبر انما يكون فى الشعر ولم يوجد فى السعة وزيادة الفاء فى الخبر ضعيفة
اللهم الا ان يحمل الكلام على حذف اما فيكون الفاء فى جواب اما ويمنع اختصاص اعتراض الشرط بين المبتداء
والخبر بالشعر او يقال ان قوله وشرطه مبتداء والجملة الشرطية خبره والضمير العائد الى المبتداء مقدر بعد الفاء اى وشرطه
ان كان اسما فهو مذكر وفيه نظر لانه على هذا يلزم حذف العائد المرفوع من الجملة الواقعة خبرا وذا غير جائز كما صرح به
الشارح فى بحث المبتداء ولاجل هذا الاشكال فى هذه العبارة قال الشارح الرضى هذه عبارة ركيكة قال شيخى
واستاذى طاب ثراه يمكن تصحيحها بوجوه احدها ان يقدر حيث امتنع حذف الضمير اسم الاشارة ويكفى به
رابطا اى شرطه ان كان ذلك الاسم الذى اريد جمعه بالواو والنون اسما فذلك الشرط حصول مذكر والثانى ان
قوله وشرطه مبتداء خبره محذوف اى وشرطه ما يذكر وقوله ان كان الى آخره استيناف اى ابتداء كلام كما قيل نحو الزانية
والزانى فاجلدوا ان التقدير الزانية والزانى حكمهما ما يذكر وقوله فاجلدوا ابتداء بيان والثالث انه مبتداء
محذوف الخبر اى وشرطه على التفصيل وحذف هذا الخبر قرينة ما بعده من الجملتين اعنى ان كان اسما فكذا وان
كان صفة فكذا والرابع انه مبتداء والجملة الشرطية خبر بتاويل مضمون هذا الكلام والخامس انه مبتداء بحذف
مضاف والجملة الشرطية خبر بتاويل مضمون هذا الكلام اى بيان شرطه هذا الكلام ان كان اسما فمذكر علم
يعقل وضمير شرطه عائد الى الاسم الذى جمع بالواو والنون او الى المذكر فى هذا الجمع اى شرط ذلك المذكر فى هذا
النوع من الجمع وضمير كان عائد الى الاسم الذى اريد جمعه بالواو او الياء والنون او الى المذكر المجموع بذلك وعلى
الثانى كان مدارا فادة قوله فهو مذكر وقوله علم يعقل هو الصفة او ارادة المسمى فلا يلزم حمل الشرط الجزاء وقوله مذكر خبر مبتداء محذوف اى فذلك
الشرط حصول مذكرا وفذلك المذكر علم يعقل وقوله علم خبر بعد للمبتداء المحذوف وقوله يعقل صفة علم وفيه مسامحة
اذ العاقل مسمى العلم لا العلم ثم اعلم انه ان اريد بالمذكر الذات المتصفة بالذكورة بمعنى المذكر الحقيقى يراد بقوله علم
مسمى العلم دون لان مذكر الحقيقى هو مسمى العلم وبدونه يكون حمل المذكر على الضمير الذى هو عائد الى الاسم الذى اريد جمعه بالواو والنون من التسامح
بحذف مضاف اى فهو اسم مذكر ولا تسامح فى يعقل اذ المذكر الحقيقى هو الموصوف بالعقل وان اريد اللفظ المذكر بحذف كونه
اللفظى فلا تسامح فى حمل المذكر على الضمير العائد الى الاسم لانه مذكر لفظى ولا حاجة الى تقدير مسمى علم لكنه يكون قوله يعقل
من التسامح اذ العاقل المذكر الحقيقى دون اللفظى ويكون قوله وان لا يكون بتاء تانيث مثل علامة ضائعا لخروجه
باشتراط التذكير اللفظى وجيب بان ذكره لدفع وهم من يتوهم ان المراد بالمذكر التذكير من جهة المعنى دون اللفظ
فيجوز جمع علامة بالواو والنون لانه مذكر من جهة المعنى ايضا ولقائل ان يقول لو قال بعلم مكان يعقل لكان اولى
حيث لا ينتقض عن صفات الله تعالى نحو قوله تعالى نعم الماهدون وبحيث لا يعقل حيث يخرج عنه صفات الله تعالى ولا يجوز اطلاق العقل عليه تعالى الا ان يقال الشرط هو العقل
ونحو فنعم الماهدون مذكر بماجمع بالواو والنون بالتاويل نحو بلغت من البلمين بضم الباء جمع بلمة وبه

وهى الداهية اى بلغت من الدواهى وانما جمع بالواو والنون لان الدواهى لما صدر منها فعل العقلاء وهو اصابة المحال و النكاية اى العقوبة نزلت منزلة العقلاء فجمع لها هذا الجمع ويمكن ان يجاب بان العقل يطلق على الله تعالى لغة وانما لا يجوز اطلاقه عليه سبحانه وتعالى لكون اسماء الله تعالى توقيفية ومنع الشرع لا ينافى اطلاق اللغة كذا فى بعض شروح المنار **وان كان صفة** ضمير كان عائد الى الاسم الذى قصد جمعه بالواو او الياء والنون او الى المذكر المجموع بذلك وعلى الثانى كان مدار افادة قوله **فمذكر** هو الصفة او ارادة المسمى اى ان كان المذكر المجموع بذلك مسمى صفة فحصول مذكرا اى مذكر غير علم او فذلك المذكر مذكر **يعقل** او فهو مذكر يعقل لكن اذا قدر فذلك المذكر مذكرا و فهو مذكر كان قوله **وان لا يكون افعل فعلاء** محمولا على حذف مضاف اى ذو عدم كونه افعل واذا قدر فحصول مذكر فلا حاجة الى تقدير مضاف او المعنى وحصول عدم كونه كذا او المراد بالمذكر الذات المتصفة بالذكورة بتقدير مضاف اى فهو اسم مذكر وان اريد به اللفظ المذكر كان قوله وان لا يكون بناء تانيث مثل علامة صائغا لخروجه باشتراط التذكير اللفظى **وان لا يكون افعل فعلاء** عطف على قوله فمذكر اى فمذكر ... ان لا يكون المذكر فيه مسمى هذه الصفة اى ذو عدم كون المذكر فيه مسمى هذه الصفة وان كان تقدير قوله فمذكر فحصول مذكر فلا حاجة الى تقدير مضاف وقوله افعل خبر لا يكون واضافته الى فعلاء بادنى ملابسة اى افعل الذى مؤنثه فعلاء لكن يرد عليه ان افعل ههنا علم لما يوزن به من نحو احمر واسمر وغيرهما والعلم لا يضاف واجيب بانا سلمنا ذلك لكن العلم يجوز اضافته بعد تاويله بمنكر اى بواحد من جنسه وهنا كذلك وكذا الحكم فى فعلان فعلى مثل احمر فانه لا يقال فيه احمرون للفرق بين افعل هذا وبين افعل التفضيل حيث يصح جمع افعل التفضيل هذا الجمع كافضلون ولم يعكس لان معنى الصفة فى افعل التفضيل كامل ولا يشكل هذا بجمع جمعاء حيث يجيء جمعه بالواو والنون نحو اجمعون لان مجيئه بالواو والنون على خلاف القياس اذ هو فى الاصل افعل التفضيل لا افعل فعلاء لعدم كونه من الالوان والعيوب والحلى وافعل فعلاء يختص بذلك وحينئذ يكون تانيثه على جمعاء على خلاف القياس فلا يتوجه الاشكال **ولا فعلان فعلى** عطف على افعل ولا زائدة لتاكيد النفى واضافة فعلان الى فعلى بادنى ملابسة كافعل فعلاء ولا فعلان الذى مؤنثه فعلى مثل سكران فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بين فعلان هذا وبين فعلان فعلانة حيث يصح جمعه هذا الجمع كندمانون **ولا مستويا** عطف على افعل ولا زائدة لتاكيد النفى اى وان لا يكون المذكر مستويا **فيه** اى فى ذلك الوصف **مع المؤنث نحو جريح** اذا كان بمعنى مفعول **وصبور** فان المذكر فيهما مستوى مع المؤنث يقال رجل جريح وصبور وامراة جريح وصبور فلا يقال رجال جريحون ولا صبورون لانه لو جمع مذكره بالواو والنون لجمع مؤنثه بالالف والتاء وحينئذ يرتفع الاستواء المقصود فيه قال الشارح العلامة هذه العبارة اسخف اى اركّ واضعف من الاولى لان ضمير ان لا يكون عائد الى الوصف المذكر فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكر مستويا فى ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام فكيف يستوى الشئ فى نفسه مع غيره ولو قال ولا مستويا فيه المذكر مع المؤنث لكان شيئا الى هذا عيار ... وقال شيخى واستادى تغمده الله تعالى بالرحمة والغفران ان ضمير ان لا يكون عائد الى المذكر لا الى الوصف فلا يلزم ما ذكر ...

السخافة لان ضمير قوله ان كان صفة ان عاد الى المذكر دون الاسم بدلالة ان البحث فى المذكر لان صدر البحث
المذكر ما لحق آخره فلا اشكال اصلا ولم يحتج فى الربط الى تقدير فيه فى قوله وان لا يكون افعل فعلاء ويكون المعنى
شرطه ان كان صفة حصول مذكر وعدم كون المذكر مستويا فى ذلك الوصف مع المؤنث وكذا ان عاد الى الاسم
لكن حينئذ يحتاج فى الربط الى تقدير فيه فى قوله وان لا يكون افعل فعلاء فيكون المعنى شرطه ان كان صفة فهو مذكر
يعقل وذو وعدم كون المذكر فيه مسمى افعل فعلاء وعدم كون ذلك المذكر مستويا فيه مع المؤنث فلا يكون فى هذه
العبارة سخافة اصلا كما ظن الشارح فانظر فيه بعين الانصاف **ولا بتاء التانيث** عطف على قوله
افعل فعلاء اى وان لا يكون كائنا بتاء تانيث او عطف على قوله مستويا اى وان لا يكون ذلك المذكر كائنا بتاء
تانيث **مثل علامة** فانه لا يجمع بالواو والنون لانه لو جمع بذلك فاما ان تبقى التاء او تترك فان بقيت
لزم اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث وهو مستنكر وان تركت لفات الغرض وهو المبالغة ولزم
الالتباس بجمع ما فيه التاء بجمع ما لا تاء فيه كعلام **ويحذف نونه** اى نون الجمع **للاضافة**
لان نونه عوض عن التنوين المنافى للاضافة لان الاضافة تقتضى الاتصال والتنوين يقتضى الانقطاع **وقد**
شذ نحو ارضين بفتح الراء كارضات وتمرات **وسنين** وثبين وقلين ونحو ذلك هذا جواب
سوال مقدر وهو ان يقال ان الارض والسنة والثبة والقلة ونحو ذلك جمعت بالواو والنون مع انتفاء
شرط الجمع بذلك وهو التذكير والعقل والعلمية والوصفية فاجاب بقوله وقد شذ نحو ارضين وسنين
وارتكاب هذا الشذوذ فى نحو سنين وارضين لجبر النقصان الواقع فى واحدها وهو حذف الجزء كالتاء
المقدرة فى ارض لانها فى التقدير ارضة بدليل تصغيرها على اريضة وكاللام فى سنة فان اصلها سنوة
فحذف التاء واللام وجمعنا بالواو والنون جبرا لما دخل عليهما من النقص بحذف التاء واللام وهذا الجبر
ليس بقياس وان كان ذا جزئيات كثيرة ونحو الطالبين من باب التغليب حيث غلب العقلاء على غيرهم
لانهم اشرف الموجودات فيجمع هم هذا الجمع ونحو بلغت منا البلغين اى الدواهى ونحو قوله تعالى رايتهم لى ساجدين
متاول لانه اصدر فعل العقلاء وهو اصابة المحال والنكاية من الدواهى وفعل السجود من الكواكب اجريت
مجرى العقلاء فجمع لهم هذا الجمع **المؤنث** اى جمع المؤنث الذى يجمع او المؤنث المجموع صحيحا **ما لحق**
آخره الف وتاء نحو هندات ومسلمات **وشرطه** اى شرط الاسم الذى جمع بالالف والتاء
او شرط ذلك المؤنث فى هذا النوع من الجمع **ان كان** الاسم الذى جمع سالما بالالف والتاء او ان كان
ذلك المؤنث **صفة وله مذكر** اى واو الحالية اى لذلك المؤنث او لذلك الاسم مذكر **فان يكون مذكره**
اى مذكر ذلك الاسم او ذلك المؤنث **جمع بالواو والنون** لان المذكر اصل والجمع السالم
سواء كان بالواو والنون او بالالف والتاء ايضا اصل لسلامة بناء الواحد فيه وللمؤنث فرع وجمع التكسير ايضا فرع
لتغير بناء الواحد فيه فلما جمع الفرع وهو المؤنث بالالف والتاء وجب ان يجمع الاصل وهو المذكر بالواو والنون
لا جمع التكسير ليكون الفرع موافقا للاصل فى سلامة الواحد ولئلا يلزم مزية الفرع على الاصل ثم اعلم ان هذه
العبارة مثل العبارة الاولى لان قوله وشرطه مبتدأ وقوله فان يكون الى آخره خبره والفاء زائدة والشرط معترض

بين المبتدا والخبر كما هو حقيقة ان اعتراض الشرط بين المبتدا والخبر انما يكون في الشعر والاولى ان يقدر المبتدا قبل الفاء اسم الاشارة ويكون المبتدا المقدر مع خبره جزاء والفاء جزائية والجملة الشرطية خبر لقوله وشرطه والمعنى وشرطه ان كان ذلك المؤنث او ذلك الاسم الذي اريد جمعه بالالف والتاء صفة فذلك الشرط كونه مذكره كذا او يقال قوله وشرطه مبتداء محذوف الجزاء وشرطه مايذكر والجملة الشرطية بيانه كقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كما مر او يقال انه مبتداء خبره محذوف اي وشرطه على التفصيل وحذف هذا الخبر لقرينة مابعده من الجملة كما مر او يقال انه مبتداء بحذف مضاف والجملة الشرطية خبرها ويلي هذا الكلام اي وبيان شرطه هذا الكلام كما مر **وان لم يكن له** اي لذلك المؤنث او لذلك الاسم **مذكر** مجموع بالواو والنون **فان لا يكون** اي فالشرط عدم كونه **مجردا عن التاء** اذ لو جمع المجرد عن التاء بالالف والتاء لزم اللبس بذي التاء **كحائض** حيث يقال في جمع حائضة التي اريد بها الصفة الحادثة حائضات فلو قيل في جمع حائض التي اريد بها الصفة الثابتة كذلك لزم اللبس فجمع حائض على حوائض ولم يعكس لان مافيه التاء مجيرها الیق بالجمع بالالف والتاء مما فيه التاء تقديرا **والا** اي وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما نحو هند ورعد وتمرة وكسرة وغرفة **جمع مطلقا** ظرف او مصدر اي زمانا مطلقا او جمعا مطلقا اي غير مقيد بشرط فيقال هندات ورعدات وتمرات بفتح الفاء وكسرات بكسر الكاف وفتح السين وكسرها وغرفات بضم الغين وفتح الراء وضمها ولما فرغ من بيان نوعي الجمع الصحيح شرع في بيان الجمع المكسر فقال **والمكسر** اي المجموع المكسر وفي بعض النسخ جمع التكسير **ما تغير** كلمة ما على النسخة الاولى عبارة عن مجموع وعلى الثانية عن جمع اي مجموع او جمع تغير فيه **بناء واحده** المحقق **كرجال** في جمع رجل **وافراس** جمع فرس او المقدر **كفلك** جمع دساء بضم النون اراد بالتغيير اعم من ان يكون حقيقة كما مر في المجموع المكسر او تقديرا كما مر في فلك وهجان فان قيل هذا الحد لا ينتقض بنحو مصطفون ومعلون وداعين ورامين وثمرات بفتح الميم وكسرات بفتح السين وكسرها جمع كسرة بسكون السين وغرفات بفتح الراء وضمها جمع غرفة بسكون الراء فانها جموع سلامة مع وقوع التغييرات قيل الاعتبار بالتغيير هنا يكون في اوان الجمع لا بما يكون بعد الجمع فلا ينتقض بما ذكر فان اصل مصطفون مصطفيون واصل معلون معليون وكذا البواقي وجمع التكسير ينقسم الى جمع القلة وجمع الكثرة فجمع القلة هو الجمع الذي يقع على الثلثة الى العشرة والحدان داخلان اي حد الابتداء وهو الثلثة وحد الانتهاء وهو العشرة داخلان في القلة **وابنية جمع القلة افعل وافعال وافعلة وفعلة والجمع الصحيح** عطف على قوله فعلة اي الجمع السالم يجمع ابنية جمع القلة هذه الاربعة وكلا نوعي جمع السلامة وزاد الفراء فعلة كاكلة جمع آكل وزاد بعضهم افعلاء كاصدقاء جمع صديق قال الشارح الرضي الظاهر ان جمعي السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما ثم اعلم ان الابنية الاربعة المذكورة ملحقة اعني قسميه التعليلية .... فالتعليلية .... لان بالقصد الذي يؤتى به ....
وما عداه اي ماعدا المذكور من الاوزان الاربعة وجمع الصحيح **جمع كثرة** اي ما يقع على فوق العشرة فلفظ المرتفع للاسم الابنية جمع القلة كارجل في الرجل

وجمع الكثرة كرجال في الرجل فهو مشترك بين القلة والكثرة وقد يستعمل احدهما للآخر مع
وجود ذلك الآخر لنكتة كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء ثم شرع في تفاصيل اخر الاسماء باعتبار كونها
متصلا بالفعل وغير متصل به فقال **المصدر** وانما اخر هذا التقسيم عن جميع تفاصيل الاسم ليكون ذكر الاسماء
المتصلة بالفعل متصلا بذكر الفعل وهذا التلفيف ايضا من لطائف هذا الكتاب ثم الاسماء المتصلة
بالفعل انواع المصدر واسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف والآلة والمراد
بالاسماء المتصلة ههنا العاملة لاجل دلالتها على معاني الافعال ولذا لم يذكر الظرف والآلة لانهما لا يعملان
وانما قدم المصدر على سائر الاسماء المتصلة بالفعل لانه اصل في الاشتقاق عند البصريين او يقال انما قدم لكونه
مظنة للاصالة لمكان الاختلاف بخلاف غيره من الاسماء المتصلة بالفعل للاتفاق على فرعيتها **اسم الحدث
الجاري على الفعل** وانما ذكر الاسم لان الحدث هو المعنى والمصدر في الاصطلاح هو اللفظ الدال على الحدث
لا المعنى وانما قيد الحدث بالجاري على الفعل احترازا عن اسماء المصادر نحو الوضوء والغسل بالضم لعدم جريانها على الفعل
مع دلالتها على الحدث ولقائل ان يقول يخرج بهذا القيد المصادر التي لا فعل لها من لفظها نحو ويح وويس وويل وافة وتفة و
بحك وويك وويلك الا ان يراد الجاري على الفعل حقيقة او فرضا وفيه نظر لانه على هذا يشكل الفرق بين هذه المصادر وبين اسماء المصادر
لامكان فرض الفعل في كل منهما ثم اعلم ان الجريان في اصطلاحهم يستعمل لمعان جريان الشيء على ما يقدم هو به مبتدأ
او موصوفا او ذا حال او موصولا او متبوعا وجريان اسم الفاعل على الفعل اي موافقته اياه في حركاته وسكناته وجريان
المصدر على الفعل اي تعلقه به بالاشتقاق وهذه العبارة تشتمل على مذهب البصريين والكوفيين وكل واحد
من هذه المعاني اصطلاح مشهور فيما بينهم فلا يلزم الابهام في الحد لان المذكور ههنا جريان اسم الحدث على الفعل وهو
مشهور فيما بينهم بمعنى تعلقه به بالاشتقاق لا مطلق الجريان حتى يلزم الابهام **وهو** اي المصدر **من الثلاثي**
اي من الفعل الثلاثي او من بناء الثلاثي **سماع** اي مسموع او سماعي او ذو سماع يحفظ كما سمع من العرب
ولا يقاس عليه ويرتقي الى اثنين وثلثين بناء والمراد بالثلاثي الثلاثي المجرد او ما على ثلثة احرف لا الثلاثي الاصطلاحي
والا لدخل نحو اكرم وكرم فان المصدر لا قياسي لا سماعي وكلمة من بيانية والجار والمجرور حال من مفهوم الكلام اي قصر
المصدر على السماع حال كونه كائنا من جنس البناء الثلاثي او ابتدائية اي حال كونه ماخوذا من البناء الثلاثي وهذا
الوجه انما يتاتى على مذهب الكوفيين وفي جعل هذه الحال متعلقا بقوله سماع نظر لعدم ذي الحال لانه ليس بقوله سماع
فاعل مظهر وهو ظاهر ولا مضمر لانه مصدر وليس في المصدر ضمير **ومن غيره** اي غير الثلاثي **قياس** اي مقيس
او قياسي او ذو قياس اي من شانه ان يثبت من غير سماع بالقياس على ما سمع وقوله قياس خبر مبتدا محذوف اي وهو من
غيره قياس وحذف هذا المبتدا بقرينة السياق فيكون الكلام من باب عطف الجملة على الجملة ولا يصح ان يكون من باب
العطف على معمولي عاملين مختلفين بعاطف واحد بان يكون قوله من غيره عطفا على قوله من الثلاثي وقوله قياس عطفا على سماع
لعدم تقدم المجرور لان قوله من الثلاثي منصوب المحل على الحال كما مر اللهم الا ان يثبت الجواز في صورة تقدم المجرور مع
الجار ويقال بالجواز والذي يشهد بجواز نحو في الدار زيد والحجرة عمرو بجواز في الحجرة عمرو ولكنه لم يثبت او يحمل الكلام على قول الفراء فانه يجوز العطف على معمولي عاملين
مطلقا على ما عرفت من قبل وفي بعض النسخ **مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا**

المصدر

وخرج تخريجا واستغفر استغفارا وقاتل مقاتلة واجتنب اجتنابا وبعثر بعثرة **ويعمل** المصدر **عمل فعله**
لمناسبته بالفعل لمكان الاشتقاق بينهما **ماضيا وغيره** حال من فاعل يعمل اى حال كونه ماضيا
وغير ماض اى سواء كان بمعنى الماضى نحو اذكر ضربى امس زيدا او غير الماضى اعنى الحال والاستقبال نحو ضربى زيدا الآن
او غدا شديد ولم يشترط لاعماله ان يكون بمعنى الحال او الاستقبال كما اشترط لاعمال اسمى الفاعل والمفعول لان عمله
باعتبار الاشتقاق بينه وبين الفعل لا باعتبار شبه الفعل ولا فرق فى الاشتقاق باعتبار زمان دون زمان بخلاف اسم
الفاعل فانه يعمل لمشابهة الفعل لفظا ومعنى وذا لا يتحقق الا اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال اذ لو كان بمعنى
الماضى كان مشابها له معنى ومخالفا لفظا ومشابها للمضارع لفظا ومخالفا له معنى فسقطت قوة المشابهة فلم
يعمل عمل واحد منهما وهذا هو الاصح وقيل اذا كان المصدر بمعنى الحال لا يعمل فلا يقال ضربك الآن زيدا شديد لانه
يعمل لكونه فى تقدير ان مع الفعل ولا يجوز هذا التقدير اذا كان بمعنى الحال لان ان المصدرية اذا دخلت على المضارع
خلص للاستقبال ثم المصدر انما يعمل **اذا لم يكن** المصدر **مفعولا مطلقا** اما اذا كان مفعولا مطلقا
فلا يصح ان يعمل عمل الفعل حينئذ للفعل لانه قوى والمصدر ضعيف ولا يتعلق المعمول بالضعيف مع وجدان القوى ولان
عمله لكونه بتقدير الفعل مع ان واذا كان مفعولا مطلقا تعذر تقديره بان مع الفعل اذ لا يصح تقدير ضربت ضربا بضربت
ان ضربت واذا اسند مسد الفعل يصح ان لا يعمل المصدر بل لنيابته مناب الفعل كما سيجئ **ولا يتقدم معموله**
اى معمول المصدر **عليه** اى على المصدر لانه ضعيف العمل ولهذا قد وجد ولا فاعل له مظهرا ولا مضمرا
بخلاف الفعل وسائر ملحقاته وذلك لنقصان مشابهة الفعل لفظا ومعنى اما لفظا فلعدم موازنته فى حركاته وسكناته
واما معنى فلعدم وقوعه موقع الفعل بخلاف اسم الفاعل فانه يوازنه لفظا ومعنى وكذا اسم المفعول على ما سيبين
فى موضعه ولكونه بتقدير الفعل مع ان وشىء مما فى حيز ان لا يتقدم عليها لان حرف ان موصول والفعل الذى بعده صلته
وشىء مما فى حيز الموصول من الصلة ومعمولها لا يتقدم عليه **ولا يضمر فيه** اى ولا يضمر معموله اى فاعله
مستترا فيه لضعف عمله على ما عرفت بخلاف البارز نحو ضربى زيد او انما لا يضمر الفاعل فيه لانه لو اضمر فيه لاضمر فى مثناه و
مجموعه لئلا يلتبس المثنى والمجموع بالواحد ولا يجوز اضماره فى المثنى والمجموع لانه يستلزم التثنيتين فى المثنى وهما
تثنية المصدر وتثنية الفاعل المضمر واجتماع الجمعين فى المجموع وهما جمع المصدر وجمع الفاعل المضمر وهو مستثقل
ولو لم يثن المصدر ولم يجمع عند تثنية الضمير وجمعه يلزم اللبس بخلاف اسم الفاعل ونحوه لاتحاده مع فاعله فيما صدقا
عليه فتثنية احدهما وجمعه تثنية وجمع للآخر فلا يستلزم ذلك هذا حاصل ما ذكره المصنف ولقائل ان يقول
يجوز ان يحتمل المصدر ضمير المثنى والمجموع ولا يثنى ولا يجمع كالظرف المستقر واسم الفعل فانهما يتحملان ضمير المثنى و
المجموع ولا يثنيان ولا يجمعان يقال يا زيد رويدك عمرا ويا زيدان رويدكما عمرا ويا زيدون رويدكم عمرا هذا حاصل ما ذكر فى الرضى
واجيب بان الاضمار فى الظرف واسم الفعل تسامح باعتبار قيامهما مقام ما اضمر فيه وهو الفعل لا حقيقة بخلاف المصدر
فانه غير قائم مقام غيره فافترقا **ولا يلزمه** اى المصدر **ذكر الفاعل** نحو اعجبنى ضرب زيدا ومنه قوله تعالى
او اطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما لضعف عمله كما مر ولهذا كان مقتضيا مفعوله فقط عند البصريين واما عند المتقدمين فانه تعلقه
ولازمه بالسوى الاضمار فيه اذا كان مسندا الى الفاعل الا لم يذكر لانه قد تبين ان الفاعل لا يضمر فيه **ويجوز اضافته**

اي اضافة المصدر **الى الفاعل** نحو اعجبني دق القصار الثوب وهو الاكثر من اضافته الى المفعول وبذلك عليه قوله **وقد يضاف** المصدر **الى المفعول** اذا قامت القرينة على كونه مفعولا والمراد بالمفعول اعم من ان يكون مفعولا به او ظرفا او غيره نحو اعجبني ضرب اللص الجلاد ضرب يوم الجمعة وضرب التاديب ويكون ذلك المفعول منصوب المحل ان قدر المصدر بفعل معروف مع ان او مرفوعه ان قدر بفعل مجهول مع ان اذا اضيف الى الظرف جاز ان يعمل فيما بعده رفعا ونصبا على كونه فاعلا ومفعولا به نحو اعجبني ضرب اليوم زيد **واعماله** اي اعمال المصدر **باللام** الجار والمجرور حال اي حال كونه مقرونا باللام او مصاحبا باللام **قليل** لان مدار عمله تقديره بالفعل مع ان واذا كان باللام لا يصح تقديره بالفعل مع ان فيلزم ان يمتنع عمله لعدم مداره لكنه صح على قلة لان المانع عارض ومنه قوله ضعيف النكاية اعداءه يخال الفرار يراخي الاجل والكبيرة منعه وجعله ينقدير في اعداءه او يتقدير مصدر منكر عاملا فيه اي ضعيف النكاية نكاية اعداءه وقيل لم يات في القران شئ من المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء من القول **فان كان مطلقا** نتيجة التقييد بقوله اذا لم يكن مفعولا مطلقا والجمل التي توسطت معترضات لبيان بعض احكام اعمال المصدر عند ذكر عمله اي فان كان المصدر مفعولا مطلقا **فالعمل للفعل** دونه اذ المعمول لا يتعلق بالضعيف مع وجدان القوي **وان كان** المفعول المطلق **بدلا منه** اي من الفعل اي سادا مسد الفعل بعد حذفه نحو حمد الله وشكر الله لا كما تبعه الفعل كاسم الفعل لتعين عمله دون الفعل **فوجهان** فاعل فعل محذوف اي فيجوز الوجهان او مبتداء محذوف الخبر اي ففيه الوجهان والفاء جائزة على الوجه الاول وواجبة على الثاني كما ستعرف ان الجزاء اذا كان مضارعا مثبتا يجوز الفاء واذا كان جملة اسمية يجب يعني جاز ان يكون الفعل عاملا للاصالة وجاز ان يكون المصدر عاملا لنيابته للمصدرية ولان المصدر قوي من حيث الذكر وضعيف من حيث الفرعية والفعل قوي من حيث الاصالة ضعيف من حيث الحذف فلا يتعين الضعيف في المصدر حتى يمتنع عمله ثم لما فرغ من بيان المصدر شرع في بيان اسم الفاعل فقال **اسم الفاعل ما اشتق من فعل** وانما قال من فعل ولم يقل من مصدر مع ان الصفات كلها مشتقة من المصدر اشارة الى جريان الاصطلاح بالقول بان اشتقاق الصفات من المصدر بواسطة الفعل **لمن قام به** متعلق باشتق اي اشتق لمن قام الفعل به وفيه احتراز عن اسم المفعول فانه مشتق من فعل لمن وقع عليه الفعل **بمعنى الحدوث** الجار والمجرور حال اي حال كونه كائنا بمعنى الحدوث اي بمعنى الدلالة على صفة حادثة لا ثابتة وفيه احتراز عن الصفة المشبهة لانها بمعنى الثبوت لا بمعنى الحدوث نحو حسن وكريم اذ معنى زيد حسن وكريم ثبت له الحسن والكرم وليس معناه حدث له الحسن والكرم بعد ان لم يكن واذا اريد الحدوث قيل حاسن وكارم الان او غدا وكذا نحو جنب بمعنى ثبوت الجنابة لا بمعنى حدوثها وكذا احتراز عن اسم التفضيل الذي بمعنى الثبوت نحو احسن واكرم لكنه يدخل في الحد اسم التفضيل الذي صيغ لتفضيل الفاعل بمعنى الحدوث نحو اضرب واقتل فانه مما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث لكن مع زيادة فيعتبر الحيثية فانها منظورة في جميع الحدود ولا سيما الحدود المنوية فيكون المعنى ما اشتق من فعل لمن قام به الفعل اي من حيث انه قام به الفعل لا من حيث انه قام به زيادة الفعل على الغير فيخرج ذلك من حيث انه قام به زيادة

على الغير ويخرج من الحد نحو حائض وطامث وطالق من الصفات الثابتة مع انها اسماء الفاعلين الآن يقال ان مثل هذه الصفات بمعنى ذات حيض وطمث وطلاق وليست باسم فاعل او يقال ان معنى الثبوت فيها بحسب الاستعمال لا بالوضع ويخرج من الحد نحو خالد ودائم وثابت وراسخ ومستمر مما يدل على الدوام والثبوت مع انها اسماء الفاعلين واجيب بانها تدل على حدوث الخلو والدوام والرسوخ والاستمرار ويخرج من الحد صفات الله تعالى كالخالق والرازق وغيرهما فانها من اسماء الفاعلين مع انها تدل على الدوام والاستمرار واجيب بان الدوام والاستمرار فيما ليس بصيغتها بل واقع باعتبار الموصوف القديم المنزه عن التغير والحدوث ويدخل في الحد الشاهق والصاهل والعادي وغير ذلك من صفات غير العقلاء فانها اسماء الفاعلين مع انها يخرج بقوله لمن قام لان كلمة من يختص بالعقلاء واجيب بانها تدخل في الحد على سبيل التغليب حيث غلب العقلاء على غيرهم ويخرج من قوله لمن قام اسماء الفاعلين من الصفات الاضافية نحو قارب وباعد ونحوهما من الصفات الاضافية لانها ليست بمعان قائمة بالذات بل هي امور اعتبارية عدمية لا وجود لها على الاصح الا ترى انك اذا وصفت زيدا بالقرب في قولك قرب زيد يصح الوصف به وان لم يكن القرب قائما به الا ان يراد بالقيام اعم من ان يكون حقيقة او اعتبارا فلا يخرج ذلك وانما قال لمن قام به ولم يقل لمن فعل لئلا يخرج نحو منكسر ومنكسر من الانفعالات وكذا نحو كارم وحاسن اذا صيغ لبيان الحدوث فانه قائم بالفاعل وليس بحادث بفعله وصيغته وهذا مطرد في كل صفة مشبهة عند ارادة الحدوث نحو طائل وضائق وغير ذلك **وصيغته** اى صيغة اسم الفاعل **من مجرد الثلاثي** الاضافة من باب جرد قطيفة اذ الاصل من الثلاثي المجرد **على فاعل** الظرف المستقر خبر لقوله وصيغته اى واقعة على وزن فاعل اراد بصيغة صيغة الكثيرة المشهورة والا فافعال وفعول وحل ونحو ذلك ايضا من صيغ اسماء الفاعلين من الثلاثي المجرد وانما بين الصيغة ههنا مع ان بيان الصيغة من وظائف التصريف دون النحو استطرادا وضمنا وقوله من مجرد الثلاثي الجار والمجرور صفة الصيغة اى صيغته الكائنة من كذا وفيه نظر لانه يلزم حينئذ في قوله ومن غيره على صيغة المضارع العطف على معمولى عاملين مختلفين بغير تقدم المجرور والجواب عنه يأتي بعد اسطر والحق ان يجعل الجار والمجرور حالا من ضمير الظرف المستقر وهو قوله على فاعل ولا يتقدم الحال على العامل المعنوى الا اذا كان الحال ظرفا نحو في الدار لك درهم وان قوله في الدار حال من الضمير الذى في الظرف وهو لك والعامل فيه هو الظرف **ومن غيره على صيغة المضارع** عطف جملة على جملة والتقدير صيغته من غير المجرد الثلاثي يعنى الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد على صيغة المضارع ويمكن ان يكون الكلام من قبيل العطف على معمولى عاملين مختلفين بتقديم المجرور مع الجار على وجه ان ثبت جوازه بان يكون قوله ومن غيره عطفا على قوله من مجرد الثلاثي وقوله على صيغة المضارع عطفا على فاعل والحق انه من باب الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف والواو عاطفة وقوله على صيغة المضارع عطف على قوله على فاعل وقوله من غيره ظرف وقع حالا من ضمير الظرف المستقر وهو قوله على صيغة المضارع ولا يتقدم الحال على العامل المعنوى لاذا كان ظرفا كما مراى وعلى صيغة المضارع حال كونه كائنا من غير مجرد الثلاثي **بميم مضمومة** البا للتلبس متعلق بمحذوف اى متلبس بميم مضمومة موضع حرف المضارع فاذا كان حرف المضارع عليه غير مضمومة كما في تستخرج **وكسر ما قبل الآخر** كلمة ما موصولة او موصوفة والظرف صلة او صفة اى وكسر الحرف الذى او حرف ثبت او حصل قبل الآخر وان لم يكن فيما قبل الآخر المضارع كسر كما في يتفضل ويتفاعل وينتقل فان ما قبل هذا مفتوح **نحو مدخل**

ومستخرج مثل بمثالين احدهما على صيغة المضارع ولا يخالفه الا بالميم ومكان حرف المضارعة والثاني ما يخالفه بحركة الميم ايضا فينبغي ان يمثل بثالث وهو ما يخالفه في حركة ما قبل الآخر ايضا نحو متفاعل فان قيل قد جاء اسم الفاعل من غير المجرد الثلاثي بكسر الميم لمتابعة ما قبل الآخر وبضم ما قبل الآخر لمتابعة الميم كما في مُنتُن من أنتن يُنتِن فانه جاز فيه كسر الميم وضمها لما قلنا قيل هذا فرع والكلام فيما بني على الاصل فان قيل قد جاء اسم الفاعل من غير المجرد الثلاثي بفتح ما قبل الآخر نحو أحصَن فهو محصَن وأسهَب فهو مسهَب بالفتح قيل انه قليل او مستعار من اسم المفعول كسبيل متعم لكنه اشتهر بالتعارف وكثرة الاستعمال حتى هجر الاصل **ويعمل** اي اسم الفاعل **عمل فعله** اي الفعل الذي اشتق هو منه وهو الفعل المبني للفاعل لازما او متعديا او مقدما او مؤخرا **بشرط معنى الحال او الاستقبال** لان عمله لشبه المضارع فيلزم ان لا يخالفه في الزمان لانه لو خالفه فيه فسقطت قوة المشابهة لفظا ومعنى ولا يلزم من اعمالهم ما قوي شبهه اعمالهم ما لم يقو به وقيل هذا الشرط للعمل في المنصوب دون المرفوع لان ادنى + مشابهة الفعل يكفي للرفع لشدة اختصاصه به وفيه نظر لانه يخالف ما قالوا ان الفاعل المظهر من المعمولات القوية + كالمفعول فلهذا لا يعمل فيه اسم التفضيل مطلقا على ما سيجيء في اسم التفضيل ولانه لو كان ادنى شبه الفعل كافيا للرفع لوجب ان يعمل اسم التفضيل في الفاعل مطلقا ايضا لشبهه بالفعل في الدلالة على الحدث ولشبهه الخاص بفعل التعجب في اختصاص مجيئه بغير لون وعيب واذا عرفت هذا فاعلم ان قوله بشرط اما حال اي متلبسا بشرط او خبر مبتدأ محذوف اي هو متلبس بشرط والجملة حال او معترضة واضافة الشرط الى المعنى اضافة المصدر الى المفعول بمعنى الامر اي بشرطنا معنى الحال او الاستقبال او بيانية اي بوجود شرط هو معنى الحال او الاستقبال ويمكن ان يكون المعنى بشرطه وطلبه معنى كذا او باشتراط معنى كذا واضافة المعنى الى الحال بيانية او بادنى ملابسة اي معنى يحصل عند اقتران الحال او الاستقبال وقال الكسائي انه يعمل مطلقا سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال **والاعتماد** عطف على معنى اي بشرط معنى الحال او الاستقبال وبشرط الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل على المنسوب به اي **على صاحبه** وهو المبتدأ او الموصوف او الموصول او ذو الحال نحو زيد قائم ابوه وجاءني رجل قائم ابوه وجاءني زيد راكبا غلامه **او الهمزة** اي همزة الاستفهام نحو اقائم زيد **او ما النافية** نحو ما قائم زيد وانما اشترط الاعتماد على ما ذكر ليتقوى فيه اي في اسم الفاعل جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه او ملتصقا بما هو بالفعل اولى وهو الاستفهام او النفي وانما شرط قوة جهة الفعل فيه تنبيها على فرعيته في العمل وانحطاطه عن الاصل فلم يجز ابتداء ضارب زيد عمروا وهذا عند سيبويه وسائر البصريين واما الاخفش والكوفيون فيجوزون اعماله غير معتمد على شيء مما ذكرنا فكانهم اعتبروا نفس الشبه لاعماله **فان كان** الفاء للتعقيب في الاخبار اي ان كان اسم الفاعل **للماضي** اي بمعنى الماضي او الاستمرار المتضمن للماضي **وجبت الاضافة** اي اضافته **معنى** تمييز اي من حيث المعنى مزال عن الفاعل اي وجبت معنى الاضافة او ظرف اي وجبت الاضافة في المعنى او حال اي ذات معنى او معنوية لعدم اشتراط اللفظية وهو اضافة الصفة الى معمولها لان اسم الفاعل غير عامل حينئذ لانتفاء شرط عمله هذا اي وجب الاضافة اذا كان بعده معمول والمراد ان لا يضاف نحو هذا ضارب امس ولا يعمل حينئذ الا في الظرف او الجار والمجرور نحو زيد ضارب امس في السوط لانه يكفيهما رائحة الفعل **خلافا للكسائي** فانه اعمل اسم الفاعل مطلقا كما مر ولم يوجب اضافته ولو اضيف لا يكون الاضافة معنوية

معنوية بل لفظية لانا نقول ان اصله الحال او الاستقبال واما الماضى فعارض لم يثبت بدون قرينة والعارض لا يعتبر ولانه يقيس على ذى اللام فانه يعمل مطلقا بالاتفاق كما ذكر فى المتن ولانه يتمسك بجواز زيد معطى بكر امس درهما بالاتفاق ولا تمسك له لانه بتقدير فعل مدلول عليه باسم الفاعل اى اعطاه درهما كما ذكر فى المتن والجملة مستانفة لانما وقعت جوابا لمن قال ما اعطاه او قال الاندلسى هذا اعنى تقدير الفعل لا يستقيم فى اسم الفاعل من افعال القلوب نحو انا ظان زيدا امس ذاهبا لانه لو قدر هنا فعل آخر يلزم الاقتصار على احد المفعولين اللهم الا ان يمنع جواز ذلك للزوم الاقتصار ان يجعل عاملا مع المضى ويجعل ذلك من خصائص افعال القلوب كسائر الخصائص التى سنذكرها **وان كان معمول آخر** لفظ كان هذه اما تامة اى ان وجد معمول آخر لاسم الفاعل غير ما اضيف اليه بعد كونه بمعنى الماضى او ناقصة اى ان كان له اى لاسم الفاعل الذى بمعنى الماضى معمول آخر غير ما اضيف اليه بمعنى ان اشتق من فعل له مفعولان نحو زيد معطى عمرو امس درهما **فبفعل مقدر** اى فهو منتصب بتقدير فعل مقدر دل عليه اسم الفاعل اى اعطاه درهما والجملة مستانفة لانه لما قال زيد معطى عمرو امس فكان سائلا سال ما اعطاه فقال اعطاه درهما ولقائل ان يقول هذا اى تقدير الفعل لا يتاتى فى اسم الفاعل من افعال القلوب نحو انا ظان زيد امس ذاهبا للزوم الاقتصار اللهم الا ان يجعل عاملا مع المضى ويجعل ذلك من خصائص افعال القلوب ولقائل ان يقول ان قوله معمول آخر يقتضى ان يكون المضاف اليه ايضا معمولا لاسم الفاعل الذى بمعنى الماضى وليس كذلك ويجاب بانا لا نسلم انه يقتضى ذلك حيث لم يقل معمول آخر لاسم الفاعل وعلى تقدير التسليم قلنا ان معنى قوله معمول آخر اى صالح لعمله فيه على تقدير ان لا يكون بمعنى الماضى او يحمل على تقدير من النقاد يركلا على كل تقدير اى على تقدير كونه بمعنى الماضى ولا نشك ان درهما فى زيد معطى عمرو امس درهما والمضاف اليه وهو عمرو كلاهما معمولان لاسم الفاعل على تقدير من النقاد وهو بتقدير كونه بمعنى الحال او الاستقبال او يحمل على معمول له من حيث المعنى لكونه بمعنى الفعل ولا نشك فى كونهما معمولين للفعل لو كان وكذا الحكم فى قوله تعالى وجاعل الليل سكنا لان الاستمرار فى حكم الماضى كما عرفت ولقائل ان يقول انه فى الاطلاق قوله وان كان معمول آخر لا ينتهض عليه جزاء المذكور مطلقا لانه لو كان بعده معمول تابعا للمضاف اليه او معمول لفعل مؤخر عنه او غيره لا يصدق عليه كونه بفعل مقدر **فان دخلت اللام** الفاء للتعقيب فى الاخبار اى فان دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل **استوى الجميع** اى جميع الازمنة فى جواز الاعمال او جميع انواع اسم الفاعل المتضمن الحال او الاستقبال او الماضى لان اسم الفاعل يقع صلة للموصول فيصير بمعنى الفعل حتى كان بمنزلة جملة ولو لم يكن بمعنى الفعل لما صح وقوعه صلة وانما اورد على صورة اسم الفاعل لما ذكرنا فى الموصولات والفعل يستوى فى عمله الازمنة كلها فكذا هذا فيجوز الضارب امس غلام زيد اقايم كما يجوز عندك حق غدا او الآن **وما وضع منه** اى من اسم الفاعل **للمبالغة** فى الفعل **نحو ضراب وضروب ومضراب** معناها كثير الضرب **وعليم** معناها كثير العلم **وحذر** معناها كثير الحذر **مثله** خبر لقوله وما وضع يعنى ان اسم الفاعل الموضوع للمبالغة مثل ما ذكرنا من اسم الفاعل الذى لم يوضع للمبالغة فى العمل والاشتراط تقول زيد ضراب ابوه عمرا الآن او غدا وزيد المضراب ابوه عمرا الآن او غدا او امس فان قيل لم يعمل هذا مع انه لا يجرى على الفعل المضارع اى لا يوازنه فى حركاته وسكناته بطريق المشابهة اللفظية قيل انما يعمل اعتبارا للاصل وعدم اعتبار العارض او نقول ان ما صدق عليه هذه الالفاظ صدق عليه صيغة الفاعل البتة فان الضراب ضارب وكذا المضروب

والمضارب والعليم عالم والحذر حاذر كانت عما يوازنه فى حركاته وسكناته حكما باعتبار ملازمتهما له ولتقمهما اياه كذا فى حواشى المصباح **والمثنى والمجموع مثله** خبر لقوله والمثنى اى مثنى اسم الفاعل ومجموعه مثل ما ذكرنا من اسم الفاعل الموحد فى العمل والاشتراط وانما كرر قوله مثله ولو اكتفى بخبر واحد لكان اخصر لكنه ذكر حكم المثنى والمجموع بعد الفراغ عن حكم كلا نوعى الموحد اى الموحد الموضوع لغير المبالغة والموحد الموضوع للمبالغة **ويجوز حذف النون** اى نون التثنية والجمع السالم من اسمى الفاعل والمفعول **مع العمل** فى معموله لاضافة اى مع كون اسم الفاعل عاملا فى غيره اى نصب ما بعدها او انتزيف ان مع التعريف باللام **تخفيفا** نحو قوله تعالى والمقيمى الصلوة وذلك لان اللام موصولة وقد طالت الصلة بنصب المفعول فجاز التخفيف بحذف النون كما حذف من الموصول ثم لما فرغ من بيان اسم الفاعل شرع فى بيان اسم المفعول فقال **اسم المفعول ما اشتق من فعل** بهذا القيد خرج المصدر على قول البصريين واما على قول الكوفيين فيخرج بقوله **لمن وقع الفعل عليه** كما يخرج به اسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل الذى صيغ لتفضيل الفاعل لكنه بقى اسم التفضيل الذى صيغ للمفعول نحو اشهر واعرف الا ان يعتبر الحيثية اى من حيث انه وقع عليه الفعل بخلاف اشهر واعرف فانه ليس بهذا الحيثية لا من حيث انه وقع عليه زيادة الفعل على الغير فيخرج من الحد ويدخل فى الحد اسماء المفاعيل التى هى من صفات غير العقلاء نحو هذا الفرس مضروب بنعا على سبيل التغليب والا فمن للعقلاء لا يدخل فيه ذلك حقيقة وانما قال ما اشتق من فعل مع ان الصفات كلها مشتقة من المصدر اشارة الى جريان الاصطلاح على جعل الصفات كلها مشتقة من المصدر بواسطة الفعل **وصيغته** اى صيغة اسم المفعول **من الثلاثى المجرد** بدلالة لام العهد **على مفعول** غالبا والظرف المستقر خبر لقوله وصيغته اى كائنة على مفعول كمضروب وقوله من الثلاثى حال من ضمير الخبر تقدم على العامل المعنوى لكونه ظرفا وانما قلنا غالبا لان صيغته قد يجيئ على فعيل نحو قتيل وجريح لا يقال انه صفة مشبهة لا اسم مفعول لانا نقول ان الصفة المشبهة فى نحو مشتقة من فعل لمن قام به الفعل وهذا مشتق من الفعل لمن وقع عليه الفعل لانهما بمعنى مقتول ومجروح **ومن غيره** اى غير الثلاثى **على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر** لخفة الفتحة وكثرة المفعول وللفرق بينه وبين اسم الفاعل ولموافقة مضارعه الذى يعمل عمله اعنى المضارع المبنى للمفعول **كمستخرج** وقد شذ اضعف الشئ فهو مضعوف بمعنى المضاعف اى جعلته مضاعفا قوله على صيغة اسم الفاعل عطف على قوله مفعول بالواو الداخلة على من غيره وقوله من غيره حال من ضمير قوله على صيغة اسم الفاعل ورد فاصلا بين العاطف والمعطوف وذلك جائز وكلمة ما موصولة او موصوفة اى بفتح الحرف الذى او حرف حصل قبل الآخر **وامره** اى اسم المفعول اى شانه **فى العمل** اى فى كونه عاملا عمل فعله الذى هو مشتق منه وهو الفعل المبنى للمفعول **والاشتراط** اى اشتراط احد الزمانين الا اذا كان ذا اللام واشتراط الاعتماد على صاحبه او المخبر عنه اوما التى فى الفعل المنصوب **كامر اسم الفاعل** وكذا فى وجوب الاضافة بمعنى الى المفعول ان كان بمعنى الماضى نحو زيد معطى درهم امس وذلك لانه يعمل عمل فعله وهو الفعل المبنى للمفعول لمشابهته له مع احتياجه الى ما يحتاج اليه اسم الفاعل فيشارك فى مشابهته الفعل والاحتياج الى الشرائط فيعمل بتلك الشرائط مثله وليس فى كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط المعنى

بحث اسم المفعول

والاستقبال فی اسم المفعول لکن المتاخرین کابی علی الفارسی ومن بعده صرحوا باشتراط ذلک فیه کما فی اسم الفاعل مثل زید معطی غلامہ درھما الآن اوغدا حیث عمل معطی عمل یعطی ثم لما فرغ من بیان اسم المفعول شرع فی بیان صفة المشبهة فقال الصفة المشبهة باسم الفاعل وشبهت به فی انها تثنی وتجمع وتذکر وتؤنث بخلاف اسم التفضیل فانه فی بعض استعمالاته وهو استعماله بمن لا یثنی ولا یجمع ولا یؤنث کما ستعرف ما اشتق من فعل لازم اصلا اورد فقد ذکر فی بعض شروح الکشاف فی بحث الرحیم ان الفعل المتعدی قد یجعل لازما بنقل الی فعل بالضم فیبنی منه الصفة المشبهة کالرب والسید والرحیم والرفیع والعلیم والسمیع ونحو قلیل الفعل وفی هذا القید احتراز عن اسم الفاعل والمفعول المتعدی بلفظه علی الثبوت ای علی الدلالة علی صفة ثابتة لا حادثة فمعنی زید کریم ثبت له الکرم ولیس معناه حدث له الکرم بعد ان لم یکن واذا ارید ذلک قیل کارم الآن اوغدا وکذا معنی زید حسن ثبت له الحسن وفی هذا القید احتراز عن نحو قائم وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنی الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة ولکن یدخل فی هذا الحد اسم التفضیل الذی صیغ لتفضیل الفاعل بمعنی الثبوت نحو احسن واکرم واشرف فانها اشتق من فعل لازم لمن قام الفعل به علی معنی الثبوت لکن مع زیادة اللهم الا ان یقصد الحیثیة ای من حیث انه قام به الفعل فیخرج ذلک لانه من حیث انه قام به زیادة الفعل علی الغیر ونحو الخالق والمستمر ونحو الخالق والباری عرف الجواب عن ایراد ذلک فی حد اسم الفاعل وصیغتها ای صیغة الصفة المشبهة مخالفة لصیغة اسم الفاعل من حیث ان صیغتها سماعیة وصیغة اسم الفاعل قیاسیة او من حیث ان صیغتها لیست علی اوزان صیغ اسم الفاعل وعلی الوجه الاول کان قوله علی حسب السماع ای علی قدر السماع ووفقه من الواضح خبرا بعد خبر لقوله وصیغتها لیتضمن وجه الخبر الاول ای صیغتها مخالفة لصیغة اسم الفاعل من حیث ان صیغتها سماعیة وصیغة اسم الفاعل قیاسیة وعلی الوجه الثانی کان خبرا بعد خبر یتضمن حکما علاحدة لان الخبر الاول اثبت ان صیغتها مخالفة لصیغة اسم الفاعل من حیث ان صیغتها لیست علی زنة صیغ اسم الفاعل وهذا الخبر یثبت ان صیغتها مقتصرة علی السماع من الواضح کحسن وصعب وشدید وکذا احمر وسکران وتعمل الصفة المشبهة عمل فعلها وان لم توازن صیغتها الفعل ولا کانت للحال والاستقبال لمشابهتها باسم الفاعل المشابه بالفعل مطلقا عن الزمان ای من غیر اشتراط الزمان واما الاعتماد علی صاحبها او الهمزة او ما فاشترط کما فی اسم الفاعل فان قیل اسم الفاعل انما یعمل اذا کان بمعنی الحال والاستقبال والصفة المشبهة مع انها فرع عن اسم الفاعل تعمل مطلقا من غیر اشتراط الزمان فیلزم مزیة الفرع علی الاصل قلنا المزیة بکون اعمالها من غیر اشتراط الزمان مختصة ضرورة لان اشتراط الزمان ینافی بما یخرجها عن کونها صفة مشبهة لانها موضوعة للثبوت والزمان یستلزم الحدوث علی ان اشتراط الزمان فی اسم الفاعل لعله فی المفعول به ولا عمل فیه هنا لانها ابدا مشتقة من فعل لازم وتقسیم مسائلها ای مسائل الصفة المشبهة ان یکون الصفة ای الصفة المشبهة باللام ای کائنة او متلبسة او مقرونة باللام ای بلام التعریف نحو الحسن او مجردة عنها ای عن اللام نحو حسن وتکون معمولها ای معمول الصفة المشبهة علی التقدیرین مضافا نحو وجهه هذا من باب العطف علی معمولی عامل واحد وهو جائز مطلقا اتفاقا او باللام ای متلبسا او مقرونا باللام نحو الوجه او مجردا عنهما ای عن اللام والاضافة نحو وجه فهذه ستة ای فهذه اقسام ستة

بضرب الاثنين فی الثلثة **والمعمول** ای معمول الصفة المشبهة **فی کل واحد منها** ای من الاقسام
الستة المذکورة **مرفوع ومنصوب ومجرور فصارت** الاقسام **ثمانية عشر** بضرب الثلث
من اقسام المعمول فی الستة من الاقسام الحاصلة بضرب صیغتی الصفة فی صفات المعمول الثلث فقوله صارت ثمانیة عشر
جملة مستانفة کان سائلا قال کم صارت الاقسام فقال صارت ثمانیة عشر قسما ثم اعلم ان ما ذکر الشیخ ههنا احد تقاسیم
مسائلها ولها اعتبارات اخری یرتقی مسائلها الی الوف وتنقسم الی حسنة التالیف وقبیحة وممتنعة وهی منصب تعدادها
وقد ذکرها شیخی واستاذی طاب الله ثراه وجعل الجنة مثواه فی رسالة له علی التفصیل فان رغبت فعلیک بها **فالرفع**
ای رفع المعمول فی معمولاتها المرفوعة **علی الفاعلية** ای حال کون المعمول فاعلا نحو حسن وجهه **والنصب**
ای نصب المعمول فی معمولاتها المنصوبة **علی التشبيه** ای تشبیه معمول الصفة **بالمفعول** ای بمفعول
اسم الفاعل **فی المعرفة** ای فی المعمول المعرفة نحو الحسن الوجه بالنصب فانه شبیه بالمفعول به ولیست بمفعول
به لان فعل الصفة المشبهة غیر متعد فلا یکون معمولها المنصوب مفعولا به لکن لما شبهوا هذه الصفة باسم الفاعل شبهوا
منصوبها بمفعول اسم الفاعل کما ان الجر فی نحو الضارب الرجل مشبه بالجر فی نحو الحسن الوجه فیما اعمل الضارب الرجل والحسن الوجه ...
اصله النصب والجر بالاضافة للتشبیه بالحسن الوجه مع عدم التخفیف والحسن الوجه حقه الرفع علی الفاعلیة والجر علی +
الاضافة لحصول التخفیف بحذف الضمیر من الفاعل علی ما عرفت فی بحث الاضافة وینصب للتشبیه بالضارب الرجل فی کون الصفة
والمعمول معرفین باللام ثم قوله بالمفعول مفعول به للتشبیه واعمال المصدر المعرف باللام فی الجار والمجرور صحیح نحو قوله تعالی
لا یحب الله الجهر بالسوء من القول **وعلى التمييز** عطف علی قوله علی التشبیه بالمفعول ای والنصب علی التمییز
فی النكرة ای فی المعمول النکرة نحو حسن وجها **والجر** ای جر المعمول فی معمولاتها المجرورة **على الاضافة**
ای مبنی علی کونه مضافا الیه **وتفصيلها** ای مسائل الصفة المشبهة الثمانی عشرة **حسن وجهه**
الصفة مجردة عن اللام والمعمول مضاف مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فهذه **ثلاثة** فقوله تفصیلها مبتدأ محذوف
الخبر ای تفصیلها فیما یذکر بعد وقوله حسن وجهه مبتدأ وقوله ثلثة بمعنی ذو ثلثة اوجه خبره والجملة مبینة للتفصیل او یقال
قوله حسن وجهه خبر لقوله وتفصیلها وقوله ثلثة خبر مبتدأ محذوف ای هذه ثلثة وفیه نظر اذ لا یستقیم ان
یجعل قوله حسن وجهه خبرا لتفصیل مسائلها الثمانی عشرة لا یلیق بهذا الخبر ولا یعطف علی هذا الخبر غیره حتی یلیق به فلا
یصح حمل هذا الخبر علی تفصیل مسائلها **وكذلك حسن الوجه** ای مثل حسن وجهه حسن الوجه وکذا
البواقی فی کون کل ذا ثلثة اوجه فالصفة فی حسن الوجه مجرد عن اللام والمعمول ذو اللام مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
فهذه ثلثة فان قیل ای حرف یقدر فی اضافة الحسن الوجه ولا یجوز دخوله فی الفاعل قلت تقدیر الحرف فی الاضافة +
المعنویة واما الجر فی الاضافة اللفظیة فمحمول علی ما فیه الحرف ولیس بتقدیر حرف وقوله فی تعریف الاضافة بواسطة
حرف الجر لفظا او تقدیرا محمول علی کونه تعریفا للاضافة المعنویة وفیه نظر لان تقسیم الاضافة الی معنویة ولفظیة یاباه
هذا الحمل ولان الاسم فی باب الاضافة لا یعمل الا لنیابته عن حرف الجر فاذا لم یکن حرف الجر لم یعمل الاسم فیه او یحمل علی ارادة
التقدیر حقیقة او حکما فیتناول الاضافة اللفظیة علی القول بالتقدیر الحکمی علی ما ذکرنا من الحمل علی کونه تعریفا للاضافة
بهما او یقال ضارب زید ملحق بنحو غلام زید فی تقدیر اللام ونحو حسن الوجه ملحق بنحو خاتم فضة فی تقدیر من لان الحسن هو الوجه

كما ان الخائف هو المضاف ونحو سارق الليلة ملحق بنحو ضارب اليوم في تقدير في والتمييز في تقدير من البيانية في نحو الحسن الوجه بعد خروجه عن كونه فاعلا لفظا بالاضافة والقول باضمار الفاعل اذ لو لم يخرج عن الفاعلية لفظا بالاضافة لزم تعدد الفاعل فعلى هذا يكون اضافة الحسن الى الوجه من باب الاضافة الى المشبه بالمفعول لفظا والى الفاعل معنى او يقال حروف الجر في الاضافة اللفظية غير منحصرة في الثلثة المذكورة بل حروفها ما يتعدى بها اصل الفعل المشتق منه المضاف نحو راغب زيد فانه بمعنى الى اى راغب الى زيد اذا جعل اضافته الى المفعول وكذا بالغ البلد واذا لم يتعد ذلك بحرف نحو حسن الوجه وضارب زيد يقدر اللام الزائدة لضرورة تصحيح الجر لما قلنا ان المضاف لا يجر الا لنيابته عن حرف جر ويكون فيما وراء الضرورة في حكم العدم مراد الاضافة الصورية تستند على صورة اللام لا معناها والا لكانت معنوية **وحسن وجه** الصفة مجردة عن اللام والمعمول مجرد عن اللام والاضافة مرفوعا او منصوبا او مجرورا هذه ثلثة **الحسن وجهه** الصفة ذات لام والمعمول مضاف مرفوعا ومنصوبا ومجرورا هذه ثلثة فقوله **الحسن وجه** معطوف بحذف العاطف لعله حذفه تحرزا عن كثرة التكرار وانما غير المسلوب السابق له ليشير الى انه شروع في تقسيم آخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه للصفة ذات اللام **الحسن وجه** الصفة معرفة باللام والمعمول مجرد عن اللام والاضافة مرفوعا ومنصوبا ومجرورا هذه ثلثة **اثنان منها ممتنعان** فان الاثنان مبتدأ ومنها صفته وممتنعان خبره اى اثنان كائنان من الاقسام الثماني عشرة ممتنعان وهما **الحسن وجهه** تكون الصفة ذات اللام والمعمول مجرورا مضافا **والحسن وجه** تكون الصفة ذات لام والمعمول مجرورا مجردا عن اللام والاضافة وامتناعهما ظاهر لعدم افادة الاضافة التخفيف مع ان الثاني يتضمن اضافة المعرفة الى النكرة وهو خلاف وضع الاضافة وان كانت لفظية لان اللفظية تجري مجرى المعنوية فلما لا يجوز في المعنوية اضافة المعرفة الى النكرة فكذا لا يجوز في اللفظية واذا عرفت هذا فاعلم ان قوله الحسن وجهه خبر مبتدأ محذوف اى هما الحسن وجهه وقوله الحسن وجه عطف بحذف العاطف او خبر بعد خبر او تعداد **واختلف في** جواز واحد منهما وهو **حسن وجهه** تكون الصفة مجردا عن اللام والمعمول مجرورا مضافا فقال بعضهم انه ليس بجائز لان الاضافة يستلزم اضافة الشيء الى نفسه وقال بعضهم انه جائز ومنعوا استلزام اضافة الشيء الى نفسه لكون الحسن اعم من الوجه وهو الصحيح وعليه الاكثر بل هو من المسائل الحسنة على ما سنبينه قريبا والجار والمجرور اعني قوله في حسن وجهه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله اختلف **والبواقي** من الثماني عشرة بعد اسقاط المسئلتين منها وثلث على حسب الجملة **ما كان فيه ضمير واحد** وهو فيما اذا كان المعمول مضافا مرفوعا او مفردا منصوبا او مجرورا **احسن** خبر ما كان والجملة خبر لقوله والبواقي والضمير محذوف اى البواقي ما كان فيها فيه ضمير واحد احسن لحصول المقصود وهو الربط بالموصوف لفظا مع قلة الاعتبار وخير الكلام ما قل ودل وهي ستة الحسن وجهه بالرفع والحسن الوجه بالنصب والحسن الوجه بالجر والحسن وجها وحسن وجهه وحسن الوجه بالجر وحسن الوجه بتنوين حسن بنصب الوجه وحسن وجه بالاضافة وحسن وجها فان قيل يلزم في الحسن الوجه بالجر تعدد الفاعل لانه من الاضافة الى الفاعل وفيه ضمير ايضا بدليل قولهم وصف رفعها فلا ضمير فيها والتخفيف لاسيما الموصوف فيلزم الفاعل بعد الاضافة تخرج عن خبر كونه فاعلا لفظا لكنه فاعل معنى وباعتبار المعنى

الحسن الوجه الصفة ذات اللام والمعمول ذو اللام مرفوعا ومنصوبا ومجرورا هذه ثلثة فقط

غير ضمير وفيه نظر لانه يتبعه تابعه بعد الاضافة بالرفع ايضا وهذا يوجب اعتبار فاعلية الوجه واجيب بان الحمل على المحل باعتبار المعنى وبهذا الاعتبار فاعل **وماكان منها فيه ضميران** وهو فيما اذا كان المعمول مضافا وهو منصوب او مجرور **حسن** لحصول المقصود واما عدم احسنيته فلوجود الزائد على المقصود ومسائله ثلث اثنان على حسنه بلا خلاف زيد حسن وجهه بنصب الوجه وحسن وجهه بجر الوجه وهو الذي اختلف فيه الحسن وجهه بنصب الوجه **وما لا ضمير فيها فيه** وهو فيما اذا كان المعمول مرفوعا غير مضاف **قبيح** لعدم حصول المقصود وهو الربط بالموصوف لفظا ومسائلها اربع الحسن وجه برفع وجه وحسن وجه برفع وجه وحسن الوجه بتنوين حسن ورفع الوجه والحسن الوجه برفع الوجه **ومتى رفعت بها** اي بالصفة المشبهة مابعدها **فلا ضمير فيها** اي في الصفة المشبهة والا يلزم تعدد الفاعل **فهي كالفعل** الفاء للتعليل اي لان الصفة المشبهة حينئذ كالفعل والفعل اذا ارفع بعده لا يكون فيه ضمير وكذا هذا ويحتمل ان يكون قوله فهي كالفعل نتيجة اي فحينئذ يكون الصفة المشبهة كالفعل في امتناع التثنية ولا يجمع ويكون تذكيرها وتانيثها باعتبار فاعلها الظاهر **والا** ان حرف الشرط والشرط محذوف اي وان لم يكن يرفع بها بل يجر بالاضافة او ينصب على التشبيه بالمفعول **ففيها** اي ففي الصفة **ضمير الموصوف** لان الفاعل لما جر بالاضافة او نصب على التشبيه بالمفعول خرج عن حقيقة كونه فاعلا فلا جرم يكون فيها ضمير يكون فاعلا لها **فتؤنث** الصفة **و تثنى وتجمع** اذا تحقق وجود الضمير فيها اذا كان مابعدها منصوبا او مجرورا تؤنث الصفة وتثنى وتجمع على حسب الموصوف للمطابقة بناء على ان الصفة تحمل ضميره تقول هند حسنة وجه او حسنة وجها والزيدان حسنا وجه او حسنان وجها والزيدون حسنو اوجه والزيدون حسنون وجها **واسما الفاعل والمفعول** اصله اسمان فسقطت النون بالاضافة اي اسماهما بين فلا يلزم ان يكون لكل واحد اسمان **غير المتعديين** اي غير المتجاوزين عن الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله **مثل الصفة** المشبهة **فيما ذكرنا** من الصور اي ما جاز في الصفة المشبهة من هذه المسائل جاز في اسم الفاعل والمفعول غير المتعديين لان جواز هذه الصور في الصفة المشبهة انما هي لمشابهتها باسم الفاعل فجوازها فيه اولى فتقول القائم الغلام رفعا ونصبا وجرا وكذا القائم غلامه والقائم غلام وكذا الصور الستة لتجرد القائم عن اللام وكذا نحو المضروب الغلام او غلامه او غلام بالحركات الثلث وكذا بتجرد اللام عن المضروب وكذا اسم المنسوب لانه ملحق بالصفة المشبهة نحو التميمي الاب الى اخر الصور فان قيل اسم المفعول لا يبنى من غير المتعدي فكيف يستقيم قوله غير المتعديين وكيف يورد المضروب مثالا لاسم المفعول غير المتعدي قيل المراد من اسم الفاعل الغير المتعدي غير المتجاوز عن الفاعل ومن اسم المفعول الغير المتعدي هنا غير المتعدي عن مفعول ما لم يسم فاعله الى المفعول الثاني وانما قيد اسم الفاعل والمفعول بغير المتعديين احترازا عما اذا كانا متعديين نحو ضارب زيدا ومعطى درهما حيث لا يجري فيهما مع ما تعديا اليه ما ذكر من الاقسام بل يجري فيهما ما نصب المفعول على المفعولية او جره على الاضافة وذلك لانا لو اجرينا فيهما تلك الاقسام لزم الالتباس حتى لو قيل زيد ضارب ابيه وزيد معطى ابيه مثلا لم يعلم ان اباه في المثال الاول مفعول ضارب او فاعل اضيفت اليه وان اباه في المثال الثاني مفعول المعطى اقيم مقام الفاعل

او مفعول ثانٍ اضيف اليه بخلاف الصفة المشبهة واسمي الفاعل والمفعول اللازمين فانه لا مفعول لها فلا يحصل الالتباس
ولا يشبه المنصوب والمجرور ثم لما فرغ من بيان الصفة المشبهة شرع في بيان اسم التفضيل فقال **اسم التفضيل**
اسم يدل على تفضيل شيء على شيء وهو في الاصطلاح **ما اشتق من فعل** فيه احتراز عن الجوامد **لموصوف**
بزيادة على غيره اي على غير ذلك الموصوف وقوله بزيادة اما صلة موصوف اي لما وصف بزيادة على غيره في ذلك الفعل يعني
مع وحينئذ صلة محذوفة اي لامر موصوف بالفعل مع زيادة على غيره فيه وانما قال لموصوف ولم يقل لمن قام به اولى وقع عليه
ليشمل على كلا نوعي اسم التفضيل الذي صيغ لتفضيل الفاعل والذي صيغ لتفضيل المفعول نحو اضرب واشهر فان الاول
لتفضيل الفاعل والثاني لتفضيل المفعول والمراد بالزيادة على غيره الزيادة عليه في ذلك الفعل اي في الفعل الذي اشتق منه هو
فلا يرد نحو زائد وكامل حيث لم يقصد فيه الزيادة في الفعل الذي اشتق هو منه اذ لم يرد الزيادة في
الزيادة او الكمال متلابس في امر آخر بخلاف نحو اضرب واعلم فان المقصود فيه الزيادة فيما اشتق هو منه وهو الضرب والعلم
ولا يدخل في الحد اسماء الفاعلين التي وضعت للمبالغة كضراب ومضروب ونحوهما لانها وان دلت على الزيادة لكن
لم يقصد فيهما الزيادة على الغير **وهو افعل** اي صيغة افعل ونحو خير وشر اصلهما اخير واشر **وشرطه**
اي اسم التفضيل **ان يبنى من ثلاثي مجرد** احترز بقوله من ثلاثي عن الرباعي نحو بعثر وبقوله مجرد عن مزيد
الثلاثي نحو اكرم وافتقر ونحوهما **ليمكن** بناء افعل منه اي من الثلاثي المجرد اذ الزائد على ثلثة لا يمكن منه بناء
افعل لانه لو نقص لاختل لفظا وهو ظاهر ومعنى لانه لو قيل اخرج من استخرج لم يعلم انه كثير الخروج او كثير الاستخراج
ولو لم يحذف لزاد على بناء افعل وقوله ليمكن خبر مبتدأ محذوف اي هذا الاشتراط ليمكن بناء افعل منه والجملة معترضة
وقيل انه علة لقوله يبنى وفيه نظر لان امكان بناء افعل منه ليس علة لبنائه بل علة بنائه ارادة تفضيل شيء على شيء في الفعل
الذي اشتق هو منه **ليس بلون ولا عيب** الجملة صفة اخرى لثلاثي اي من ثلاثي ليس بلون ولا عيب
واحترز بقوله ليس بلون عن نحو احمر واسمر وبقوله ولا عيب عن نحو اعمى واعور **لان منهما** خبر مبتدأ محذوف
اي وهذا لان والجملة معترضة لبيان العلة اي لان من اللون والعيب **افعل لغيره** صفة افعل اي افعل
الكائن لغير التفضيل اي من غير اعتبار الزيادة نحو احمر واسمر واعمى واعور فلو بني منهما افعل التفضيل لزم اللبس واشتباه
افعل التفضيل بما ليس للتفضيل الا ترى انك لو قلت هو احمر لا يعلم ان المراد ذو حمرة او زائد في الحمرة **مثل زيد**
افضل الناس فان قيل فلم بنى افعل التفضيل من العيوب الباطنة وقد حكموا ابلد وذا في احمق
من هبنقة اللهم الا ان يراد بالحماقة ما يبدو في الظاهر من اثر البلادة كما حكي عن هبنقة من تعليقه خزف و
خيوط على عنقه وصله كما حماقة ان لا يفقد نفسه فيكون من العيوب الظاهرة بهذا الاعتبار فلا يجيء منه اسم التفضيل
الا شاذا وفيه نظر لان الحماقة من العيوب الباطنة حقيقة والعبرة بالحقيقة وظهور اثر الحماقة في بعض الموصوفين
بها من العوارض والعوارض غير معتبرة في وضع الالفاظ فكيف يحكم بشذوذه ولو اعتبر العوارض لوجب ان يحكم بشذوذ
اجهل وابله لو اريد بهما ما يبدو في الظاهر من اثر الجهل والبلادة في احد ولم يحكم بشذوذهما احد **فان قصد**
غيره اي تفضيل غير الثلاثي المجرد الذي ليس بلون ولا عيب من الثلاثي المزيد فيه والرباعي مجردا او مزيدا فيه او
الثلاثي مجردا من الالوان والعيوب **توصل اليه** اي الى تفضيل غيره **بمثل هو اشد منه**

اى بلبيان اسم التفضيل مما يمتنع بناءه منه مثل اشد واكثر واقبح مما كان مناسبا له وايقاع مصدرها امتنع بناءه منه تمييزا بالمقصود على وجه يمكن تقول هو اشد منه **استخراجا وبياضا وعميا** المثال الاول للغير الثلاثى المجرد والثانى للون والثالث للعيب وكذا تقول هو احسن منه استخراجا وبياضا واقبح منه درجة وعميا

وقياسه اى اسم التفضيل **للفاعل** اى لتفضيل الفاعل لانه يدل على زيادة الموصوف على الغير فى المصدر المشتق هو منه واصل المصدر ما بنى للفاعل اى ما كان معروفا فينصرف عند الاطلاق الى كونه مشتقا من المصدر المبنى للفاعل اى من المصدر المعروف والمراد بالفاعل من قام به الفعل ولم يرد به ما يقابل الصفة المشبهة بل ما يقابل المفعول فيتناول ما جاء لتفضيل الفاعل والصفة المشبهة نحو اضرب واحسن واكرم وان اريد به ما يقابل الصفة المشبهة كان الكلام محمولا على حذف المعطوف اى قياسه للفاعل والصفة المشبهة نحو اضرب واحسن وقوله وقياسه مبتداء محذوف الخبر وقوله للفاعل حال فيكون هذه العبارة من باب ضربى زيدا قائما اى قياس اسم التفضيل حاصل اذا كان ثابتا للفاعل ويمكن ان يكون قوله وقياسه مبتداء وخبره محذوف وقوله للفاعل بقرينة قوله **وقد جاء للمفعول** كلمة قد للتقليل اى قلما يجئ اسم التفضيل لتفضيل المفعول سماعا **نحو اعذر والوم واشغل واشهر** وزيد فى بعض النسخ **واعرف** اى اكثر معذورية واكثر ملومية واكثر مشغولية واكثر معروفية **ويستعمل** اسم التفضيل فى كلام العرب **على احد** الجار والمجرور حال اى على احد **ثلثة اوجه** فقط وفى بعض النسخ على ثلثة اشياء **مضافا** بدل من قوله على احد ثلثة اوجه نحو زيد افضل القوم **او بمن** اى كائنا بمن نحو زيد افضل من عمرو **او معرفا باللام** نحو زيد الافضل وهذه اللام للعهد ليس الا اى باللام العهدية ليكون بالعهد مشتملا على ذكر المفضل عليه ويكون المعنى فى قولهم الافضل الشخص الذى عهد كونه افضل من زيد مثلا وكلمة او مانعة الخلو والجمع فلا يخلو اسم التفضيل عن احدها ولا يجتمع اثنان منها **فلا يجوز زيد الافضل من عمرو** باستعماله مع اثنين منها **ولا زيد افضل** باستعماله بدون واحد منها الا ان يخرج اسم التفضيل عن استعماله بمعنى التفضيل بالعدل كما فى اخر وجمع فانه خرج عن معنى التفضيل وصار بمعنى غير فاستغنى عن استعماله باحد ثلثة اوجه لان استعماله باحدها لبيان التفضيل واذا خرج عن معنى التفضيل استغنى عن هذا الاستعمال وانما لا يستعمل مع احد هذه الامور الثلثة الا ليدل على المقصود لان المقصود من اسم التفضيل اثبات الزيادة للموصوف به على غيره اى على المفضل عليه فى المعنى المشتق هو منه وهذا المقصود لا يحصل الا باحد الامور الثلثة المذكورة لانها تدل على المفضل عليه وذلك فى من والاضافة ظاهر لانك اذا قلت زيد افضل لا يفهم من الذى زاد عليه هو فى الفضل فاذا قلت من عمرو او افضل الناس فهم ذلك وكذا فى اللام لما قلنا انها للعهد فيكون المفضل عليه معهودا معنويا لان اللام العهدية تشير الى افضل المذكور مع المفضل عليه لفظا او معنى وقولهم الافضل الشخص الذى عهد كونه افضل من زيد مثلا ولا يجتمع اثنان منها لحصول الغرض باحدهما وكون الاخر بعد حصول المقصود ضائعا فلا يجتمعان الا نادرا فان قيل قد يخلو اسم التفضيل عن احد الثلثة المذكورة نحو الله اكبر فى معناه وتستعمل على لفظ حقيقة نحو زيد الافضل واشرف الناس واكبر من عمرو او تقديرا فلا يرد ذلك لانه فى تقدير الله اكبر من كل كبير فان قيل فما تقول فى الدنيا والجلى فانهما من اسماء التفضيل لان الدنيا تانيث الادنى والجلى تانيث الاجل من الدنو والجلال وقد جاء مجردا عن احد الامور الثلثة فى قول

تناسبه دنياها المادة مدت وفي قوله وان دعوت الى الجلى ومكرمة قيل جواز تجردهما عن احد الثلثة المذكورة لصيرورتهما
اسمين وانخلاع معنى التفضيل عنهما فان الدنيا صار اسما للزمان المتقدم على الاخرة والجلى اسما للخطة العظيمة فيجوز
استعمالهما بدون احدها فان قيل ما تقول في نحو الحسنى في قوله تعالى وقولوا للناس حسنا وفي نحو السوءى في قول الشاعر
ولا يجزون من حسن بسوءى ولا يجزون من غلظ بلين قلنا ليستا للتفضيل لانهما تانيثا احسن واسوء قيل لا نسلم انهما تانيثا احسن واسوء بل هما مصدران
كالرجعى والبشرى فلا يرد جواز تجردهما عنه فان قيل قد جمع اثنان منها في قول الشاعر + لست بالاكثر منهم حصى +
انما العزة للكاثر + اي لمن هو اكثر عددا قيل كلمة من في البيت ليست بتفضيلية بل هي بيانية على نحو قولك انت منهم
الفارس الشجاع اي من بينهم كانه قال لست بالاكثر من بينهم حصى فلم يستعمل بمن واللام وقيل بيانية متعلقة بمحذوف
اي لست كائنا منهم بالاكثر حصى وقيل متعلقة بافعل آخر محذوف عار عن اللام اي لست بالاكثر اكثر منهم والمحذوف بدل عنه فلا يرد **الا**
ان يعلم المفضل عليه مستثنى مفرغ اي يستعمل مع احد ثلثة اشياء في جميع الاوقات الا وقت معلومية المفضل
عليه فيقدر بناء على القرينة نحو الله اكبر اي اكبر من كل كبير ونحو زيد اكبر وعمرو اكرم منه والمعطوف ههنا محذوف اي الا ان يعلم
او يخرج اسم التفضيل عن معنى التفضيل فيستغنى عن استعماله باحد ثلثة اشياء **فاذا اضيف** اي اسم
التفضيل **فله** اي فلاسم التفضيل **معنيان احدهما** اي احد المعنيين **وهو الاكثر**
اي وهذا المعنى اكثر من المعنى الثاني والجملة معترضة والواو اعتراضية **ان تقصد به** اي باسم +
التفضيل **الزيادة** اي زيادة موصوف اسم التفضيل في الفعل المشتق هو منه **على من اضيف**
اسم التفضيل **اليه** ضمير اليه عائد الى من وكلمة من للعقلاء وغير العقلاء داخلون تبعا على سبيل التغليب
فلا يخرج نحو اعلى الحيوان وجسم القبول ونحو ذلك واذا عرفت هذا فاعلم انه لو ابدل المعنى في قوله معنيان المصدر
اي العناية بحمل القصد على احدهما صحيح حيث يصير المعنى احد العنايتين قصدك الزيادة وهو معنى صحيح لانه حمل القصد
ولو اريد المفعول اي معنى فيحمل اشكال حيث يصير المعنى احد المقصودين قصدك الزيادة وهو معنى
غير صحيح لانه حمل القصد على المقصود الا ان يكون المعنى احدهما حاصل بان تقصد به كذا وحذف الجار من ان واذن كثير
شائع او يكون المعنى قصدا احدهما قصدك كذا او احدهما ذو قصدك كذا **فيشترط ان يكون**
موصوفه بعضا **منهم** اي ممن اضيف اليهم وذلك بحكم الوضع والاستعمال **مثل زيد افضل**
الناس فزيد بعض الناس ولقائل ان يقول يلزم من اشتراط كون موصوفه بعضا ممن اضيف اليهم تفضيل
الشيء على نفسه واجيب بان موصوفه داخل في المضاف اليهم افرادا خارج عنهم تركيبا او داخلا فيهم واقعا خارجا
عنهم ارادة يعني داخل فيهم في الافراد والواقع ثم خرج عنهم في الارادة وقت التركيب والاضافة فلا يلزم تفضيل
الشيء على نفسه **فلا يجوز يوسف احسن اخوته** فلا جل ان يشترط في هذا المعنى ان يكون موصوفه
داخلا في المضاف اليهم لم يجز ان يقال يوسف احسن اخوته بهذا المعنى بخلاف المعنى الثاني **لخروجهم عنهم**
علة عدم الجواز اي لخروج يوسف عن الاخوة اي عن عمومهم **باضافتهم اليه** اي باضافة الاخوة
الى يوسف لانه اذا اضيف الاخوة الى الضمير العائد الى يوسف خرج يوسف عن عموم لفظ الاخوة اذ ليس يوسف بعضا
من اخوته لانه ليس باخ لنفسه فكان احسن مضافا الى من ليس موصوفه بعضا منهم ولو قيل يوسف احسن الاخوة

او احسن ابناء يعقوب عليه السلام لكان من ذلك لان يوسف ع م بعض الاخوة و بعض ابناء يعقوب ع م وان لم يكن +
بعض اخوته **والثاني** اي والمعنى الثاني **ان تقصد بزيادة مطلقة** اي زيادة موصوف
اسم التفضيل فيما اشتق هو منه زيادة مطلقة اي غير مقيدة بكونها زيادة على من اضيف اليه اي تقصد تفضيله
على كل من سواه مطلقا لا على المضاف اليه وحده **ويضاف** بالنصب عطف على تقصد اي المعنى الثاني حاصل
بان تقصد كذا ويضاف اسم التفضيل **للتوضيح** وبالرفع على الابتداء والاستيناف اي وحينئذ يضاف
للتوضيح اي التفضيل كاضافة ما لا تفضيل له فلا يشترط ان يكون موصوفه من جملة المضاف اليه لانتفاء الموجب
لكون كلا الامرين اي يجوز ان يضاف الى جملة هو بعض منهم نحو محمد صلى الله عليه وسلم هو افضل قريش اي افضل الناس
من بين قريش و لم تقصد التفضيل على قريش وان كان النبي عليه افضل الصلوة واكمل التحيات واحدا منهم وكذا نحو
فلان اعلم بغداد ويجوز ان يضاف الى جماعة هو ليس بعضا منهم نحو يوسف احسن اخوته وكذا نحو فلان اكرم بني ابيه +
فيجوز يوسف احسن اخوته بهذا المعنى اي احسن من غيره لملابسته باخوته وكذا نحو الناقص
والاشج اعدلا بني مروان كانه قيل عادلا بني مروان اي هما اعدل من غيرهما لملابستهما ببني مروان والمراد بالناقص يزيد
بن الوليد بن عبد الملك بن مروان لقب بهذا لانه نقص حق من ياخذ من بيت المال اكثر مما له حق في الشرع ورده الى القدر +
المستحق في الشرع والمراد بالاشج عمر بن عبد العزيز بن مروان لقب بذلك لما في راسه شجة وانما اختار لفظ التوضيح وعدل
عن لفظ التخصيص الذي ذكره صاحب المفصل لان لفظ التخصيص المخصوص بالاضافة الى النكرات يوهم التزام اضافته
الى النكرة وليس كذلك بدليل يوسف احسن اخوته والناقص والاشج اعدلا بني مروان ثم اعلم ان حمل قوله ان تقصد على
قوله والثاني اي والمعنى الثاني لا يصح لانه حمل الفعل على المقصود الا ان يكون المعنى والمعنى الثاني حاصل بان +
تقصد وحذف الجار من ان وان كثيرا ويكون المعنى قصد المعنى الثاني قصد كذا او المعنى الثاني ذو قصد كذا
ويجوز في الاول اي في اسم التفضيل المضاف المقصود به الزيادة على من اضيف اليهم او في النوع
الاول من نوعي اسم التفضيل المضاف اي المستعمل بالمعنى الاول وقيل اي في المعنى الاول وفيه نظر حيث يا باه قوله
والمعرف باللام لان المعرف باللام هو اللفظ اي لفظ اسم التفضيل فلو حمل الاول والثاني على المعنى الاول والثاني
لم يكن الكلام متطابقا فالحق ما ذكرنا ويجوز في هذا النوع من اسم التفضيل **الافراد** اي افراد اسم التفضيل والتذكير
مع وجود تانيث الموصوف كذا في المفصل اي يجوز فيه الافراد والتذكير على كل حال اي وان كان الموصوف مثنى او
مجموعا او مؤنثا نحو زيد افضل القوم والزيدان افضل القوم والزيدون افضل القوم وهند افضل القوم وانما لم يذكر
التذكير اكتفاء بقوله فيما يقابله بعد والذي بمن مفرد مذكر لانه لما كان فيما يقابله الافراد والتذكير فقط علم ان
المراد هنا الافراد والتذكير **والمطابقة لمن هو له** اي لمن اسم التفضيل ثابت له اي
مطابقة الموصوف افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا نحو زيد افضل القوم والزيدان افضلا القوم والزيدون
افضلو القوم او افاضل القوم وهند فضلى النساء وانما جاز الافراد والتذكير في كل حال لكون هذا النوع من
اسم التفضيل متشابها للاسم التفضيل المستعمل بمن في المعنى من حيث انه ذكر المفضل عليه بعدها في كل واحد منهما
فيجوز فيه الافراد والتذكير اعتبارا بالمعنى وانما جازت المطابقة لكونه مخالفا له في اللفظ لوجود الاضافة هنا وعدمها

فيه فيجوز المطابقة اعتبارا باللفظ **واما الثانى** اى النوع الثانى اى اسم التفضيل المضاف المقصود به زيادة مطلقة **والمعرف باللام فلابد من مطابقة** اى مطابقة الموصوف افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا للزوم مطابقة الصفة موصوفها مع عدم قيام المانع وهو الامتزاج بمن التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما بخلاف النوع الاول فانه ممتزج بمن التفضيلية معنى باعتبار ذكر المفضل عليه بعده بخلاف المستعمل بمن فانه ممتزج بها لفظا ثم اعلم ان قوله واما الثانى عطف الجملة الشرطية على الجملة الفعلية يعنى قوله يجوز فى الاول الافراد وقوله فلابد جواب اما والفاء جزائية وهو خبر مبتدا ثان والضمير محذوف اى فلابد لهما من المطابقة وقوله من المطابقة خبره لا وفى جعلها متعلق بد والقول بحذف الخبر نظر لانه يكون حينئذ مضارعا للمضاف على لا حافظا للقران فيجب نصبه **والذى عرى** اى اسم التفضيل الذى استعمل بمن مفرد مذكرا ابدا اى بغير المفرد المذكر نحو زيد او الزيدان او الزيدون او هند او الهندان او الهندات افضل من كذا لان من التفضيلية بمنزلة الجزء من اسم التفضيل لكونها هى الفارقة بين افعل التفضيل وافعل الصفة فكانها من تمام الكلمة ولهذا لا يجوز الفصل بينهما لا بمعمول اسم التفضيل فصار اسم التفضيل باعتبار امتزاجها فى حكم وسط الكلمة ولحوق علامة التثنية والجمع والتانيث يختص باخر الكلمة دون وسطها فلو لحقه علامة التثنية والجمع والتانيث لزم كونها فيما هو فى حكم وسط الكلمة وهو مستنكر **ولا يعمل** اسم التفضيل فى المفعول به بلا واسطة حرف جر مطلقا سواء كان مظهرا او مضمرا وكذا لا يعمل **فى فاعل مظهر** لان الصفات انما تعمل بمشابهة الفعل كاسمى الفاعل والمفعول او بمشابهة ما يشابه الفعل كالصفة المشبهة فانها تعمل بمشابهة اسم الفاعل على ما عرفت واسم التفضيل يخالف الفعل من حيث انه يدل على الزيادة وهو التفضيل والفعل لا يدل عليها وكذا يخالف اسم الفاعل لانه لا يثنى ولا يجمع فيما هو اصل استعماله وهو استعماله بمن فلاجل هذه المخالفة لا يعمل فى المفعول به بلا واسطة مطلقة مظهرا او مضمرا ولا فى الفاعل المظهر لانهما من معمولات قوية الا اذا وجدت الشرائط الثلثة المذكورة فى المتن فحينئذ يعمل فى الفاعل المظهر لانه حينئذ يصير بمعنى الفعل ولقيام الضرورة فى اعماله حينئذ كما ستعرف بيانه قريبا لكنه يشبه الفعل من حيث انه يدل على الحدث وكذا يشبه فعل التعجب فى الزنة وفى اختصاص مجيئه بالثلاثى المجرد مما ليس بلون ولا عيب فلاجل هذا الشبه الضعيف يعمل فى المعمولات الضعيفة وهى الفاعل المضمر المستكن والظرف والحال والتميز والمفعول به بواسطة حرف الجر وذلك لان هذا الفاعل لا يظهر فيه اثره والظرف ما يكفيه رائحة من الفعل والحال والمفعول به بالواسطة ملحقات بالظرف فيكون معمولات ضعيفة فلا يحتاج الى قوة عمل العامل وانما يعمل فى المفعول معه والمفعول له لان العامل الضعيف يقوى على العمل بواسطة الحرف لفظا كما فى المفعول معه وتقديرا كما فى المفعول له وفى بعض الشروح انما لا يعمل اسم التفضيل فى فاعل مظهر لانه فى الاسم نظير فعل التعجب فى الفعل وهو لا يعمل فى الفاعل مظهر اكذا هذا وفيه نظر لان افعل التعجب يعمل فى المفعول به مطلقا مضمرا او مظهرا وهو لا يعمل فيه البتة والشرائط الثلثة ما اشار اليه الشيخ بقوله ولا يعمل فى مظهر اى فاعل مظهر **الا اذا كان** اسم التفضيل فى اللفظ **صفة** كائنة **لشئ** اى الا اذا كان اسم التفضيل جاريا على شئ كرجل فى المثال المذكور **وهو فى المعنى لمسبب** الواو للحال والتنوين بدل من الاضافة اى والحال ان اسم التفضيل فى المعنى صفة كائنة لمسبب ذلك الشئ اى لمتعلق ذلك الشئ كالكحل فى المثال فانه مسبب قوله رجلا لانه حصل فى عينه

فان قيل

فان قيل المشهور في اصطلاحهم ان يطلق على متعلق الموصوف اسم السبب دون المسبب قلت لعل الشيخ استعمل غير المشهور للتنبيه على صحة اطلاق اسم المسبب وتحققه فمفضل صفة مسبب ای المسبب **مفضل باعتبار** الموصوف **الاول** ای باعتبار تعلقه بالموصوف الاول كرجل في المثال حيث نفی كون الكحل مفضلا باعتبار عين رجل ما **على نفسه** ای مفضل على نفسه **باعتبار غيره** متعلق للتفضيل عليه ای باعتبار تعلقه بغيره ای بغير الموصوف الاول كعين زيد في المثال حيث نفی في المثال كون الكحل مفضلا عليه في عينه **منفيا** حال ای حال و كون اسم التفضيل منفيا او صفة مصدر محذوف ای تفضيلا منفيا **مثل ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه** ای من الكحل **في عين زيد** فاحسن في هذا المثال جرى على رجل ووقع صفة له في اللفظ وهو في المعنى صفة لسببه ای لمتعلقه وهو الكحل وهذا المتعلق مفضل ومفضل عليه ای الكحل احسن من الكحل لكن باعتبارين اما كونه مفضلا فباعتبار تعلقه بما جرى عليه اسم التفضيل وهو رجلا حيث نفی كونه مفضلا باعتبار عين رجل ما واما كونه مفضلا عليه فباعتبار غير ما جرى عليه وهو كونه في عين زيد حيث نفی كون الكحل مفضلا عليه في عينه فالمقصود من هذا الكلام مدح الكحل في عين زيد بنفي تفضيله في عين رجل ما عليه اما لو جعل هذا الكلام مثبتا لكان المقصود على عكس ذلك واذا عرفت هذا فاعلم ان كلمة ما نافية وقوله رجلا مفعول ما رايت وقوله احسن صفة قوله رجلا وهو اعني احسن عامل ذو الحدثين ای دال على الحدثين حدث المفضل وحدث المفضل عليه ای التفضيل والتعيين على الشئ و تعلق به ظرفان او حالان وهما قوله في عينه وقوله في عين زيد لكن ظرف او حال بحدث يعني تعلق قوله في عينه باحسن باعتبار معنى التفضيل وقوله في عين زيد تعلق به ايضا باعتبار معنى التفضيل على الشئ وذلك لان جهة كون الكحل مفضلا باعتبار عين رجل وجهة كونه مفضلا عليه باعتبار عين زيد كالتشبيه في نحو زيد في الدار مثله في السوق فان معنى التشبيه عامل معنوي ذو الحدثين حدث المشبه وحدث المشبه به ای حدث التشبيه والتشبيه بالشئ تعلق به ظرفان وهما في الدار وفي السوق كل ظرف بحدث فان زيدا مشبه باعتبار كينونته في الدار ومشبه به باعتبار كينونته في السوق ونظير هذه المسئلة الحديث الذي ذكره الشارح وهو قوله عليه الصلوة والسلام ما من ايام احب الى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة واما اشترط كونه منفيا ليصير بمعنى الفعل لان نفي صفة التفضيل يجعله بمعنى اصل الفعل لان التفضيل بمنزلة القيد والنفي اذا دخل على مقيد به ينصرف ذلك النفي الى القيد ويبقى اصل الفعل مثبتا فقولهم ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد بمعنى حسن الكحل في عين كل رجل مثل حسنه في عين زيد او دون حسنه لا فوقه لانه لما نفي التفضيل ای الزيادة ثبت المساواة او الانحطاط ضرورة فظهر بهذا ان احسن في المثال انما عمل في الفاعل المظهر وهو الكحل **لانه بمعنى حسن** وانما اشترط كون المتعلق مفضلا ومفضلا عليه باعتبارين ليكون التفضيل على خلاف الاصل باعتبار انه تفضيل الشئ على نفسه باعتبارين وهو في معرض الامتناع اذ لولا اختلاف الاعتبارين لامتنع وصار التفضيل ضعيفا وانما اشترط التفضيل على خلاف الاصل لانه يصير بمعنى الفعل بعارض النفي فلا يجوز عمله المتنع باعتبار ما يرجع الى الاصل وهو الدلالة على الزيادة فاشترط ذلك ليكون في معرض الامتناع فاذا انتفى مثل هذا التفضيل ولو بعارض يخرج عن حكم التفضيل وبعين العارض وهو صيرورته بمعنى الفعل بعارض النفي لضعف العارض وهو معنى التفضيل لكونه في معرض الامتناع بخلاف قولك ما رايت رجلا افضل ابوه من عمرو فانه لم يخرج مع صيرورته بمعنى الفعل بنفي التفضيل لان التفضيل

فليس على خلاف الاصل لعدم كون تفضيل الشئ على نفسه فيعتبر هذا التفضيل بعد الزوال بعارض النفي وانما اشترط كونه
صفة سببية ليتحقق محل عمله وهو الفاعل المظهر لان المدعا انما استجماع هذه الشرائط يعمل في الفاعل المظهر ولكن لا يتحقق
الا بكونه صفة سببية فالحاصل ان اشتراط كونه صفة سببية لتحقق محل عمله واشتراط كونه منفيا لصيرورته بمعنى الفعل
بعارض النفي واشتراط كون المتعلق مفضلا ومفضلا عليه باعتبارين باعتبار هذا العارض لضعف المعارض فافهم فانه
من مواضع الاشكال وذهب بعض الافاضل الى انه انما صار بمعنى حسن عند استجماع هذه الشرائط لان هذا التركيب
يستعمل في مقام المدح ومقام المدح يستدعي ان يكون بمعنى حسن وذلك لان مقام المدح يدل على ان كون الكحل في عين
رجل ليس مساويا للكحل في عين زيد بل دونه فيدل هذا المعنى على ان احسن بمعنى حسن لانه لو كان على حاله يجوز ان
يكون الكحل في عين رجل مساويا للكحل في [عين] زيد لو بقي الاحسنية يجوز ان يصير الكحل في عين رجل مساويا للكحل في
عين زيد وهذا ينافي مقام المدح فاما ينفي اصل الحسن يكون الكحل في عين زيد فوق ما يكون في عين رجل وهو المقصود

مع انهم اي مع ان النحاة **لو رفعوا** احسن على انه خبر والكحل مبتدأ اذ لا وجه بمعنى سواه اذ لا رافع
لفظيا وامتنع نكارة المبتدأ لا سيما اذا كان الخبر معرفة فلم يبق عنده رفع احسن الا كون الكحل مبتدأ واحسن خبرا
فصلوا بينه اي بين احسن **وبين معموله** وهو منه **باجنبي وهو الكحل**
اذ المبتدأ اجنبي من الخبر لكونه غير داخل في حيزه وغير معموله فدعت الضرورة الى اعماله فان قيل فليقدم منه على
المبتدأ حتى لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبي قيل لا يمكن تقديمه عليه لانه اذا تعلق لعامل ذي الحدثين
اي دال على الحدثين ظرفان او حالان يلزم ان يلي كل منهما بمتعلقه اي بحدثه ولا شك ان اسم التفضيل عامل ذو الحدثين
اي دال على الحدثين حدث المفضل وحدث المفضل عليه التفضيل والتفضيل على الشئ يتعلق به ظرفان وهو قوله في عينه وفي عين
زيد لكنه تعلق به قوله في عينه باعتبار حدث المفضل وتعلق قوله في [عين] زيد باعتبار حدث المفضل عليه فيلزم ان يلي كل واحد
منهما بمتعلقه وحينئذ كون الكحل مفضلا باعتبار عين رجل فيلزم ايلاؤه بقوله في عين رجل وحين كونه مفضلا عليه باعتبار
عين زيد فيلزم ايلاء منه للمفضل لذكر المفضل عليه بقوله في عين زيد فلو قدم منه لم يبق ايلاء منه بقوله في عين زيد وايلاء
الكحل بقوله في عينه وهذا حاصل ما ذكره صاحب الرضي في بحث هذا الجنس الطيب منه رطبا على انه اذا كان المسموع تاخير منه
واحتجنا الى تصحيح الكلام مع التاخير لا ينفع التقدير فلا يرد ذلك ونقل عن المصنف رحمه الله انه قال لم نقدم منه لئلا يلزم
عود الضمير الى المؤخر وهو الكحل وهو مشكل لان رتبة المبتدأ التقديم وكفى به في تجويز عود الضمير كما في نحو في داره
زيد اللهم الا ان يحمل مداره هذا الامتناع على ما ذكرنا بان يقال عود الضمير الى المتاخر في نحو هذا المثال ممتنع الا باشتراط تقدم
معاد الضمير باعتبار كونه مفضلا عليه فلو تقدم لزم انفصاله عما تعلق به كونه مفضلا عليه وهو عين زيد فان قيل كما امتنع
الفصل بين العامل والمعمول باجنبي امتنع عمل اسم التفضيل فليجوز الفصل بالضرورة كما جوز العمل بالضرورة قيل من
ابتلي ببليتين يختار اهونهما وعمله اهون من الفصل لان امتناعه باعتبار كونه اسم تفضيل وامتناع الفصل باعتبار كونه
عاملا والوجه الاول اخص والثاني اعم فامتناع الاعم اقوى فان قيل هذه الضرورة كما تاتي في العبارة الثالثة اذ
ليس لاحسن معمول مثل منه في العبارة الاولى و من عين زيد في العبارة الثانية حتى يلزم الفصل بينه وبين
معموله قيل في العبارة الثالثة يلزم الفصل تقديرا على ما سنبينه فان قيل هذه الضرورة تتاتى في الانتقاف ايضا

رجلا احسن فی عینه الکحل منه فی عین زید فینبغی ان یجوز اعماله لقیام الضرورة قیل هذه غیر متحققة لعدم الاستعمال والسماع فلا یحتاج الی تصحیح بجلا فی صورة النفی لمجیئه فی الاحادیث وکلام العرب العرباء **ولک ان تقول** فی المسئلة المذکورة بعبارة اخری اخصر من الاولی مع کون معناهما واحدا وهی ان تقول ما رایت رجلا **احسن فی عینه الکحل من عین زید** فاختصاره بحذف المضاف من مجرور من وهو العین اذ التقدیر من کحل عین زید لان المقصود من هذا الکلام تفضیل الکحل علی الکحل لا تفضیل الکحل علی العین ونظیر هذه العبارة فی الحدیث ما جاء فی حدیث ابن مسعود رضی الله تعالی عنهما من الصحیحین بما ذکر فی مشارق الانوار من قوله علیه الصلوة والسلام ولا احد احب الیه المدح من الله الحدیث **فان قلت** فی هذه المسئلة **ذکر العین** علی اسم التفضیل **قلت** بهذه العبارة من غیر ذکر من معها یعنی لک ان تقول فی هذه المسئلة بعبارة ثالثة وهی **ما رایت کعین زید احسن فیها الکحل** فاعل احسن فان قیل لا ضرورة فی اعمال اسم التفضیل فی هذه العبارة اذ یمکن ان یکون احسن مرفوعا علی انه خبر والکحل مبتداء بحیث لا یلزم الفصل بین العامل والمعمول باجنبی فی هذه العبارة قلت یلزم الفصل تقدیرا اذ التقدیر ما رایت مثل عین زید عینا احسن فیها الکحل منه فی غیرها او التقدیر ما رایت عینا کعین زید احسن فیها الکحل منه فی غیرها وعلی التقدیر الاول کان المفعول الاول لرایت قوله احسن لانه لما حذف العین الموصوف الذی هو مفعول واقیم احسن الصفة مقامه صار احسن مفعولا وقوله کعین زید مفعولا ثانیا متقدما اذ المفعول الاول من باب علمت مسندا الیه وعلی التقدیر الثانی بالعکس هذا اذا کان رایت من افعال القلوب اما اذا کان بمعنی ابصرت وهو الظاهر کان قوله احسن فیها الکحل بدلا من قوله کعین زید او حالا من مفعول رایت او من معنی التشبیه او من الظرف المستقر ای ما رایت عینا مثل عین زید فی حال کون الکحل احسن فیها منه فی غیرها ویمکن ان یکون قوله عینا احسن فیها الکحل مفعول رایت ویکون قوله کعین زید حالا متقدمة ویجوز ان یکون قوله کعین زید وقوله احسن فیها الکحل صفتین للمفعول المحذوف ای ما رایت عینا متصفة بهاتین الصفتین ونظیر هذه العبارة مثل ما انشد سیبویه من قوله مررت علی وادی السباع **ولا اری کوادی السباع حین یظلم وادیا اقل به رکب اتوه تایة واخوف الا ما وقی الله ساریا** تمامه ورد المظهر وهو وادی السباع مع تقدم ذکره لان الکاف لا یدخل المضمر ولکان التهدید یذکر للمظهر قوله ولا اری اذ کان من افعال القلوب کان قوله وادیا مفعولا اولا وقوله کوادی السباع مفعولا ثانیا متقدما فوجه التقدیر ما عرفت ای لا اری وادیا کوادی السباع وقوله اقل صفة سببیة لقوله وادیا او کان قوله وادیا مفعولا اولا وقوله کوادی السباع حالا وقوله اقل مفعولا ثانیا وان کان بمعنی لا ابصر کان قوله وادیا مفعولا وقوله کوادی السباع حالا متقدمة عنه او کان قوله کوادی السباع مفعولا ووادیا عطف بیان او بدلا او حالا موطئة او تمیزا علی نحو عندی مثل زید رجلا وقوله اقل به صفة سببیة لقوله وادیا او تمیزا او حال من قوله وادیا بتقطیع شان الوادی بالتنکیر حتی لا یلزم کونه حالا من النکرة المحضة موخرا ای وادیا منفطعا لشدته حال کون ذلک الوادی اقل به رکب وقوله حین یظلم ظرف لمعنی التشبیه او لقوله ولا اری ای ولا اری وادیا یشبه وادی السباع وقت اظلامه والباء فی قوله به بمعنی فی ای اقل فیه والضمیر فیه للوادی وقوله رکب فاعل اقل عمل فیه اسم التفضیل لوجود الشرائط ویلزم الفصل بین العامل والمعمول تقدیرا اذ التقدیر اقل به رکب منهم بغیره والرکب جماعة الرکبان وهو لیس بجمع بل اسم جمع کما مر ای اقل فی ذلک الوادی جماعة الرکبان

فما ظنك بالرجالة وقوله ثوى الجملة صفة ركب اى اتى الركب فى ذلك الوادى تاية اى تثبتا وتوقفا وتلبثا وهو تفعلة من تركيا بنى لحى يقال
تاى اى تلبثا وهو تميز من فاعل اقل او مفعول له اى اتوه اتيانا لاجل التاية والتلبث او مفعول مطلق اى اتيانا تاية او حال اى اتوه ذوى تاية او ظرف اى
اتوه فى زمان التاية والنزول وقوله ولخوف عطف على اتى اى اخوف ركب منهم لغيره ولو كان اخوف بمعنى المفعول كاشتهر كان صفة
لواديا غير سببية فلا يكون حينئذ من الباب وقوله الا وقى الله ساريا مستثنى مفرغ وما قبله ظرف حينية اى اقل به ركب واتوه
فى جميع الاوقات الا وقت وقاية الله او مستثنى من ركب وما بمعنى من وانما ذكر ماذهابا الى الصفة كما عرف فى قوله تعالى فانكحوا
ما طاب لكم من النساء او مستثنى منقطع اى لكن وقاية الله تاية او من وقاه الله تاثيا وقوله ساريا اسم فاعل من السرى
او من التسيير وعلى الاول كان حالا من قوله ركب او مفعول وقع او صفة ولديا على المجاز العقلى من باب الاسناد الى المكان وعلى
الثانى كان صفة مصدر اخوف اى خوفا ساريا الى الملاك ثم لما فرغ من بيان قسم الاسم شرع فى بيان قسم الفعل فقال **الفعل**
ما دل على معنى فى نفسه كلمتنا عبارة عن كلمة وقوله فى نفسه صفة معنى وكلمة فى على حقيقتها او
بمعنى الباء والضمير عائد الى ما اى الفعل كلمة دلت على معنى حاصل فى نفسها اى مدلول لها لا مدلول لفظ آخر من اسم او فعل
او حاصل بنفسها اى بالنظر الى نفسه غير محتاج الى امر آخر من اسم او فعل وفيه احتراز عن الحرف كما مر **مقترن باحد**
الازمنة الثلثة الماضى والحال والاستقبال وفيه احتراز عن الاسم فان قيل يخرج المضارع من هذا التعريف
على قول من قال انه مشترك بين الحال والاستقبال لانه مقترن بزمانين قيل ان ما اقترن بزمانين صدق عليه انه مقترن
باحدهما لوجود الاحد فى المثنى ولانه يقترن فى كل وضع بواحد وانما عرض الاشتراك بتعدد الوضع او نقل ولذا قيل هذا الحد
غير منعكس لانه لم يصدق على عسى ونعم وبئس وغيرها من الافعال الجامدة وغير مطرد لانه يصدق على هيهات وشتان وغيرها
من اسماء الافعال قيل المراد بالاقتران بحسب الوضع فيدخل الافعال الجامدة ويخرج اسماء الافعال فان قيل يدخل فى الحد لفظا
الماضى والمستقبل لانهما مقترنان باحد الازمنة الثلثة قيل اذا اريد بهما الفعلان المخصوصان كان معناهما غير مقترن
لان معناهما اللفظ ولا اقتران فيه وانما الاقتران فى معناهما وان اريد بهما الزمان فقط كان معناهما الزمان لا شئ آخر يقترن بالزمان وقد ذكر هذا
فى صدر الكتاب باستقصاء **ومن خواصه** اى ومن خواص الفعل قد عرف معنى الخاصة فلا نعيده **دخول**
قد نحو قد يخرج وانما اختصت قد بالفعل لانها انما تستعمل لتقريب الماضى الى الحال او لتقليل الفعل او تحقيقه وكل ذلك
لا يتصور الا فى الفعل قوله دخول مبتدأ مضاف الى قد وهى مضاف اليه بتاويل اللفظ وقوله من خواصه خبر لقوله دخول **و**
السين وسوف نحو سيخرج وسوف يخرج وانما اختصا بالفعل لانهما وضعا للدلالة على الاستقبال
الوضعى وذا ليس الا فى الفعل وفى قيد الاستقبال الوضعى احتراز عن زيد ضارب غدا وانما عرف السين باللام لان المراد
سين معهودة وهى سين الاستقبال لا سين الاستفعال ولا سين المتحققين ولا سين الكسكسة نحو استخرج وساطلب
بعد الدار وكيف تنكسر وانما قدم السين على سوف لدلالتها على الاستقبال القريب ودلالة سوف على الاستقبال البعيد **و**
الجوازم نحو لم يضرب ولما يضرب ولا يضرب وليضرب ولا تضرب وان تضرب اضرب وانما اختصت الجوازم بالفعل لانها وضعت لنفى
الفعل كلم ولما او لطلب الفعل كلام الامر او النهى عن الفعل كلا النهى او لتعليق شئ بالفعل كادوات الشرط وكل من
هذه المعانى لا يتصور الا فى الفعل وقيل انما اختصت به لان اثرها وهو الجزم مختص به فكذا المؤثر والا يلزم تخلف الاثر من
المؤثر وهو باطل لانه لا يمكن تخلف الاثر عن المؤثر لكون شرطه وهو كونه محل الجزم مفقودا **ولحوق**

بحث الفعل

تاء فعلت اى ما يجانس تاء فعلت من الضمائر المتحركة البارزة وانما خص الضمير المتحرك البارزة لانه ضمير فاعل فلا يلحق الا بالفاعل والفاعل انما يكون للفعل نحو ضربت وضربتما وضربتن فيمتنع احد ونحو الضمير وهو البارز تحرزا عنه وعن التباس الفرع والاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن اخف واخفى فهو بالتعميم اليق واجدر **ويلحق تاء التانيث الساكنة** نحو تاء فعلت وانما قيد التاء بالساكنة احترازا عن التاء المتحركة فانها تختص بالاسم وانما خصت تاء التانيث الساكنة بالفعل لانها تدل على تانيث الفاعل فلا تلحق الا بالفاعل وهو الفعل وما الحق به من الصفات لكن الصفات استغنيت عنها بما لحقها من تاء التانيث المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث فاعلها لمكان الاتحاد بينهما وبين فاعلها فيما صدقت عليه فلا حاجة حينئذ الى تاء التانيث الساكنة بالفعل ولانها انما اسكنت للفرق بينها وبين التاء اللاحقة للاسم فكانت اولى بالسكون من الاسمية لخفة الاسم وثقل الفعل ثم الفعل ينقسم الى ثلثة اقسام ماض ومضارع ولم يخاطب فقال **الماضي ما دل** اى فعل دل **على زمان قبل زمانك** ظرف مستقر وقع صفة زمان اى على زمان حاصر قبل زمانك الذي انت فيه في لزوم وقوع الزمان في الزمان لمكان العموم والخصوص او الكلية والبعضية كانفعال الزمان بوجل في الازمنة الثلثة ووقت الظهر يوجد في يوم الجمعة وهذا الخطاب لتبرعيين واضافة الزمان الى كاف الخطاب باد في ملابسة اى قبل زمان انت فيه **مبني على الفتح** خبر بعد خبر لقوله الماضي او خبر مبتداء محذوف اى هو مبني على الفتح والجملة مستانفة لبيان حكم الماضي بعد بيان حده وانما بني الماضي لان الاصل في الفعل البناء لفقد المعاني الموجبة للاعراب ولا مقتضى للعدول عنه من المشابهة التامة في الماضي وانما بني على الفتح لانه لما عدل فيه عن السكون الذي هو اصل في البناء الى الحركة اعتبار النوع مشابهة بالاسم في وقوع كل واحد صفة نكرة في مررت برجل ضارب وضرب اختاروا من الحركات الفتحة لخفتها او لمشابهتها السكون الذي هو اصل في البناء **مع غير الضمير المرفوع المتحرك** نحو ضربت لوجوب اسكان آخره حينئذ تحرزا عن توالي اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لمكان كون الفاعل كالجزء بخلاف الضمير المنصوب نحو ضربك فانه ضمير المفعول **و** مع غير **الواو** من الضمائر الساكنة نحو ضربوا حيث يضم حينئذ لموافقة الواو ثم لما فرغ من الماضي شرع في بيان المضارع فقال **المضارع ما اشبه الاسم باحد حروف نايت** البتة المسببة اى بسبب زيادة احد الحروف الاربعة التي مجموعها نايت او انيت او اتين عدل عن تركيب اتين لان فيه تقديم حرف المتكلم وتقديم حرف الخطاب على حرف الغيبة وهو خلاف الترتيب اذ الغائب متوسط بين المتكلم والمخاطب و المخاطب منتهى الكلام بخلاف نايت ولكن تركيب اتين يناسب المقام لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر لتضمنه الحروف الاربع واما معنى فلصلاحيته صفة الحروف المذكورة لانها اتية في اول المضارع وهو تركيب ليس بلحسن في المقام من كل وجه بخلاف نايت اذ لا اختفاء في بعده عن هذا المقام في المعنى لانه من النأي بمعنى البعد ولا يخفى ان ذكر البعد بعيد عن هذا المقام جدا ولانه كما يلزم في اتين تقديم حرف الخطاب على حرف الغيبة يلزم في نايت تقديم نون التي هي للمثنى المتكلم و جمعه على الهمزة التي هي للمتكلم الواحد وهو خلاف الترتيب اذ الواحد اصل والمثنى والجمع فرعان فلو جمع هذه الحروف بترتيب انيت من الاتي لكان اولى بالنسبة الى نايت ليكون لفظا وفاق الترتيب من كل وجه لتقدم الهمزة التي هي للمتكلم الواحد على النون التي للجمع **لوقوعه مشتركا** حال اى لوقوع المضارع حال كونه مشتركا بين

بحث الماضي

بحث المضارع

بين الحال والاستقبال كاشتراك العين او المراد به الاشتراك اللغوى وهو الابهام فيكون المعنى لكونه مبهما لاحتمال

الحال والاستقبال كابهام النكرة لاحتمال الافراد **وتخصيصه بالسين وسوف** عطف على

وقوعه اى تخصيص المضارع بسبب السين وسوف باحد الزمانين كتخصيص النكرة باحد الافراد بدخول اللام العهد

وكتخصيص لفظ العين باحد المعانى بالقرينة **فالهمزة** الفاء للتفسير **للمتكلم مفردا** مذكرا او مؤنثا

نحو افعل **والنون له** اى للمتكلم **مع غيره** حال اى حال كونه مفردا مع غيره اى غير المتكلم واحدا

او اثنين او جماعة واذا كان معه واحد كان مثنى واذا كان معه اثنان او جماعة كان جمعا نحو نفعل **والتاء**

للمخاطب مطلقا اى واحدا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا نحو تفعل انت وتفعلان وتفعلون

وتفعلين وتفعلان وتفعلن **وللمؤنث والمؤنثين غيبة** ظرف اى فى الغيبة او حال اى حال

كون المؤنث والمؤنثين ذوى غيبة نحو تفعل هى والهندان تفعلان **والياء للغائب غيرهما** اى غير الصيغتين

المذكورتين وهما واحد المؤنث الغائب ومثناه وقوله غيرهما بالجر على انه صفة للغائب وفيه نظر لان غير نكرة وان اضيف

الى المعرفة او على انه بدل من الغائب وفيه نظر لان النكرة اذا كان بدلا من المعرفة يجب توصيفها ولم يوصف هنا مع النكارة

واجيب بانه بدل على التسامح وبالحقيقة هو صفة البدل والتقدير غائب غيرهما فالبدل نكرة موصوفة وبالنصب حال

وهو الاولى لموافقة السيق حيث قال فالهمزة للمتكلم مفردا ولم يقل للمتكلم المفرد وانما زيدت هذه الحروف

فى اول المضارع لانه لما وجبت المخالفة بين الماضى والمضارع معنى وجبت المخالفة لفظا ليدل اختلاف اللفظ على اختلاف

المعنى وذلك اما ان يكون بالنقصان وهو غير ممكن لئلا يختل البناء ويصير انقص من اقل الابنية وهو الثلاثى او بالزيادة وهو

ممكن فتعينت والاولى بها حروف المد واللين لكثرة دورها فى الكلام لان الكلام لا يخلو عنها او عن بعضها وهى الحركات الثلث

فتعينت الياء للغائب لان مخرجها الوسط والغائب متوسط بين المتكلم والمخاطب فاعطيت له رعاية للتناسب والمتكلم

الواحد مبدء الكلام والالف مخرجها مبدء المخارج وهو الحلق فاعطيت له لكنها جعلت همزة لتعذر الابتداء بالساكن

والواو مخرجها منتهى المخارج والمخاطب منتهى الكلام فاعطيت له لكنها قلبت تاء لئلا يجتمع فى المثال نحو وجل

فى العطف ثلث واوات فيصير ووو جل الاولى واو العطف والثانية واو المضارعة والثالثة واو المثال فيشبه الصوت

بنباح الكلب وهو مستنكر فقلبت الواو تاء لقربهما فى المخرج وقد جاء ابدال الواو بالتاء فى تجاه وتراث وتخمة و

تكلان فان قيل التاء توجد فى المؤنث الواحد والمثنى من الغائب فكيف يصح التقسيم وهو يقطع الشركة قيل ان الواو

لما ابدلت بالتاء تعارض فى المؤنث الغائب اعتباران الغيبة والتانيث والغيبة يناسب الياء لتناسبهما فى التوسط

والتانيث يناسب التاء لتناسبهما فى الفرعية لان التانيث فرع التذكير والتاء فرع الواو فعملنا بالاعتبارين فاعطينا

التاء الفوقانية فى الواحدة والمثنى والياء التحتانية فى الجمع ولم يعكس لان التانيث صفة راجعة الى الذات لانه لازم لها

اصلا فاعتباره فى اللفظين المتقدمين وهما الواحدة والمثنى اولى والغيبة صفة عارضة مجيزة متحركة غير راجعة الى الذات

لانها تزول عند الحضور فاعتباره فى لفظ واحد وهو الجمع اولى وبعد استيفاء الحروف الثلث التى هى الاولى فى باب الزيادة

لم يبق للمتكلم الذى معه غيره حرف فزيدت حرف جنسه حرف المد واللين وهى النون لكونها مدة فى الخيشوم كما انها مدة فى

الحلق **وحروف المضارعة** اى الزوائد المذكورة **مضمومة فى الرباعى** اى فيما هو على

آخر صيغة كيدحرج او لا كيخرج لانه لما فتح اول الماضي ينبغي ان يخالف اول المضارع لمكان التباين والتغاير بينهما **مفتوح**
فيما سواها اي في فعل سوى الرباعي وهو الثلاثي المجرد كيضرب وما زاد على اربعة احرف كينفعل ويستفعل ونحوهما
للتخفيف الذي استدعاه كثرة الاستعمال في الثلاثي المجرد وكثرة الحروف فيما زاد على اربعة احرف ثم اعلم ان بيان هذا من وظائف
التصريف ذكره في النحو ضمنا واستطرادا **ولا يعرب من الفعل غيره** اي غير المضارع فان قيل المستثنى
المتصل ما يكون مخرجا من متعدد وههنا ليس كذلك فان قوله الفعل ليس بمتعدد حتى يصح الاستخراج قيل اللام في الفعل اما
للجنس او للاستغراق اي من جنس الفعل او من انواع الفعل فيصح الاستخراج عنه وانما لم يعرب غيره حيث لم يوجد فيه مقتضى
الاعراب وهو الفاعلية والمفعولية والاضافة ولا شبه تام يخرجه عن اصله وانما اعرب المضارع لمشابهته الاسم مشابهة تامة في اللفظ
في الحركات والسكنات وفي المعنى في العموم والخصوص كما مر وفي الاستعمال لوقوعه صفة للنكرة في مررت برجل ضارب
ويضرب وهذا القصر قصر الافراد لان السامع وهو الكوفي يعتقد شركة الامر الحاضر للمضارع في الاعراب فيقطع المصنف
تلك الشركة واثبت الافراد الاوحد وقوله **اذا لم يتصل به** اي بالمضارع **نون التاكيد او**
نون جماعة النساء ظرف لمفهوم ما سبق من الكلام فاذا قال ولا يعرب غير المضارع فهم ان المضارع
معرب واعرابه مقيد بهذا القيد ابتداء وقيد بعدم اتصال نون التاكيد ونون جمع المؤنث لانه اذا اتصل به احدهما يرجع مبنيا اما نون التاكيد فلانه تؤكد فعليتها بشبه الامر الذي
عليه نحو اضربن لانه اصل الحروف ... نون التاكيد واما نون الجمع فلانه بدخولها يشبه الماضي لان الاصل في لحوق الضمائر المتحركة
ولم يعتبر شبه يضربان ويضربون بضربا وضربوا لان الماضي في لحوق الضمائر الساكنة ليس باصل **واعرابه** اي
اعراب المضارع **رفع ونصب وجزم** مكان ما منع عنه من الجر المختص بالاسم **فالصحيح** اي الفعل
المضارع الذي في آخره حرف صحيح اي فالمضارع الصحيح **المجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية**
سواء كان تثنية مذكر او تثنية مؤنث **والجمع** سواء كان جمع مذكر او جمع مؤنث غائبا او مخاطبا **و**
المخاطب المؤنث بالضمة خبر لقوله فالصحيح اي يعرب بالضمة رفعا **والفتحة** نصبا
والسكون جزما **مثل يضرب** على حسب العوامل وهو يضرب ولن يضرب ولم يضرب وانما
قال الصحيح احترازا عن نحو يدعو ويرمي ويرضى ويخشى وانما قال المجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب
المؤنث احترازا عن نحو يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين **والمتصل به ذلك**
الجار والمجرور يتعلق بالمتصل والضمير عايد الى اللام الموصولة وقوله ذلك فاعل المتصل اي المضارع الذي اتصل به ذلك
اي الضمير المرفوع لتثنية المذكر والمؤنث والجمع المذكر غائبا او مخاطبا والمخاطب المؤنث فيكون خمسة امثلة
بالنون خبر لقوله والمتصل اي يعرب بثبوت النون رفعا نحو يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين
وحذفها اي حذف النون جزما ونصبا نحو لن يضربا ولن تضربا ولن يضربوا ولن تضربوا ولن تضربي
ولم يضربا ولم تضربا ولم يضربوا ولم تضربوا ولم تضربي وانما اعرب المضارع رفعا بالنون عند لحوق هذه الضمائر لانه يستحق الاعراب بالمشابهة
والمشابهة باقية بعد لحوق هذه الضمائر وامتنع اعرابه بالحركة لان المضارع اذا اتصل به الساكن امتزج به لشدة
الاتصال من كون الضمير فاعلا وضميرا متصلا وحرف علة ساكنا متوسطا آخره فامتنع اعرابه بالحركة في اللام
لفظا كان او تقديرا لان الوسط ليس محل الاعراب اللفظي والتقديري وفي الضمير لان الضمير اسم على حدة فلا يمكن

ان يكون محلا للاعراب لفظا غيرة ولانه اسم فيستحق اعراب الاسم على الفاعلية فلا يمكن اعراب الفعل فيه لفظا و لاتقديرا فلا جرم اعربناه بالحرف فزيد فى حرف بعده واعرب الفعل بذلك الحرف وذلك الحرف لايمكن ان يكون من حروف العلة التى هى الاصل فى الزيادة للزوم اجتماع حرفى العلة فاختير النون لتشبيهها بها فى امتداد الصوت فثبت فى الرفع وسقطت فى الجزم سقوط الحركة وجعل منزعها جزما كما ان حذف الحركة كذلك لان حذف الحرف بمنزلة حذف الحركة و حمل النصب على الجزم للمواخاة بينهما فى الخفة والضعف فجعل النصب ايضا بالحذف فان قيل الضمير اسم على حدة فكيف يفصل بين الفعل واعرابه قيل اعتبر فى باب الفصل الجزئية الحكمية اذ الفاعل كالجزء فاذا كان الفاعل ضميرا متصلا كان فى كمال الامتزاج فيعتبر جزئيته فان قيل لما اعتبر جزئيته فلم لم يجعل كونه محلا لتقدير الاعراب ولا يحتاج الى زيادة حرف قيل هذا الضمير ذو جهتين كالنعامة فاعتبر فى امتناع المحلية للاعراب كونه اسما على حدة وفى جواز الفصل كونه جزء **والمعتل** الآخر **بالواو** والباء للالصاق اى المعتل الآخر الملتصق بالواو او للسببية اى المعتل الآخر بسبب الواو او للاستعانة اى المعتل الآخر الحاصل بواسطة الواو نحو يدعو **والياء** نحو يرمي يعرب **بالضمة تقديرا** ظرف اى فى التقدير او حال اى حال كون الضمة مقدرة او تميز اى متلبس بتقدير الضمة فى الرفع نحو هو يدعو ويرمي لثقل الضمة على الواو والياء **والفتحة لفظا** فى النصب نحو لن يدعو ولن يرمي لاصالة الاعراب اللفظي وعدم المانع لخفة الفتحة والحذف فى الجزم نحو لم يدع ولم يرم لان اجتماع الساكنين محال فان قيل لم لم يقدر السكون فى حرف الساكن فى مثل يدعو ويرمي كما يقدر الجر فى الحرف المكسور نحو مررت بغلامي قيل تقدير السكون فى الحرف الساكن ههنا يوجب الاستواء بين السكون التحقيقي والتقديري فى الفعل اذ اعراب الفعل باعتبار الصورة لا باعتبار معنى من المعاني الثلثة حتى يصير الاعتبار بينهما فى المعنى بخلاف مررت بغلامي فان اعراب غلامي باعتبار المعنى فيتحقق الافتراق بين الحركة المقدرة والمحققة فى المعنى فنزل حذف حرف العلة التى هى اخت الحركة فى الفعل منزلة حذف الحركة وجعل حذف الحرف سكونا كما يكون حذف الحركة عند العامل جزما فان قيل فليجعل السكون اللفظي فى مثل يدعو ويرمي اعرابا تاما جزما كما يجعل الف مسلمان اعرابا دالا على الفاعلية قيل يمكن فى مسلمان اعتبار الاختلاف بين الاضافة الى العامل وعدمها حيث تقبله المعنى بعد الاضافة بخلاف اعراب الفعل حيث لا يمكن فيه ذلك لان سكون اللفظ صورة حاصلة قبل العامل وبعد دخول العامل لا يفيد معنى من المعاني الثلثة ولا يزاد على الصورة شيء الا الاضافة الى العامل بلا تأثير فافترقا فان قيل لا نسلم ذلك بل يظهر اثر الاضافة الى العامل فى التوابع قيل ظهور الاثر فى التوابع متحقق فى المبنى ايضا فلا يظهر اثر الاضافة الى العامل فى حق المتبوع **والمعتل** الآخر **بالالف بالضمة** رفعا و **الفتحة** نصبا **تقديرا** نحو هو يرضى ولن يخشى لان الالف لا يقبل حركة ما **والحذف** جزما علامة للجزم كما مر **ويرتفع** المضارع **اذا تجرد عن الناصب والجازم** اى عن كل ناصب وكل جازم والرافع هو وقوعه موقعا يصلح للاسم **مثل يقوم زيد** فان يقوم واقع موقع الاسم لان المتكلم فى ابتداء التكلم فى موضع الجزء يصلح ان يبتدئ كلامه بالاسم والفعل فاذا ابتدأ بالفعل كان ذلك الفعل واقعا موقعا يصلح للاسم فان قيل للمضارع فى جزء كاد يقوم موقعا يصلح للاسم حيث يلزم فى خبر كاد كونه مضارعا ويمتنع كونه اسما قيل اصل الخبر ان يكون اسما لان هجر هذا الاصل فى كاد استعمالا كان للمضارع فى خبره واقعا موقعا يصلح للاسم باعتبار الاصل فلا يبطل الاصل المهجور

في قول الشاعر فابت الى فهم وما كدت آئبا **وينصب** اي المضارع **بان** المصدرية **ولن واذن**
وكي ملفوظات وقيل اذن وكي ينصبان باضمار ان واليه ذهب الخليل وانما عملن ان تشبيها بان انما مبتدأ للاسم في
المصدرية والصورة اي المادة وهي ينصب ما دخلت عليه فكذا هذه وانما عمل غيرها اعني لن واذن وكي تشبيها بان في
افادة الاستقبال ثم اعلم ان لن عند سيبويه حرف براسه غير مغيرة عن اصل وهو الصحيح وقال الفراء اصله لا فابدلت الالف نونا
وقال الخليل اصله لا ان فقصر بحذف الهمزة لكثرة الاستعمال كما في قولهم ويلمه في اي شئ وعلى الماء وقال سيبويه لو كان كذلك لكان ما بعدها بتأويل
المصدر ولما جاز تقدم ما في حيزها عليها كما لا يجوز تقدم ما في حيز ان عليها ولا معنى للمصدرية مما بعدها ولا منع عن
تقدم ما في حيزها عليها نحو زيدا لن اضرب بخلاف ما في حيز ان وللخليل ان يقول لا يبعد ان يتغير الكلمة بالتركيب عن
مقتضاها معنى وحكما اذ التركيب وضع مستانف الا ترى ان لو اذا ركب مع لا يبطل معناها ويحدث معنى التحضيض
نحو لولا اخرتني فهكذا قال الفراء حيث تغير لا عنده بسبب الابدال بالنون الى افادة النفي المؤكد وكذا كلمة اذن عند سيبويه حرف
براسه لا اصل له وقيل اصله اذ ان فخفف وقيل اصله اذ الظرفية فحذفت الجملة المضاف اليها وعوض منها التنوين
لما قصد جعله صالحا لجميع الازمنة بعدما كان مختصا بالماضي فاذن ههنا هي اذ في قولك يومئذ وحينئذ الا انه
كسر الذال في نحو حينئذ ويومئذ ليكون في صورة ما اضيف اليه الظرف المقدم واذا لم يكن قبله ظرف فكسرة نادر وفتح
الذال ههنا ليكون في صورة ظرف منصوب لان معناها ظرف **وبان** عطف على قوله بان اي ينصب المضارع
بان حال كونها **مقدرة بعد** ستة احرف وهي **حتى** نحو سرت حتى ادخلها **ولام كي** نحو سرت
لادخلها **ولام الجحود** وهي اللام الجارة الزائدة في خبر كان المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم **والفاء**
نحو زرني فاكرمك **والواو** نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن **واو** بمعنى الى او الا نحو لالزمنك او تعطيني
حقي اي الى ان تعطيني او الا ان وانما قدر ان بعد هذه الحروف لان الثلثة الاول اعني حتى ولام كي ولام الجحود حروف جار
فيمتنع دخولها على الفعل الا بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية والاخيرة اعني او بمعنى الى الجار فاخذت حكم الجار
او بمعنى الا فكان في حكمها في لزوم المفرد بعدها والرابعة والخامسة اعني الفاء والواو عاطفتان وانما يقعان بعد الانشاء بعد الامر والنهي
والاستفهام والتمني والعرض والنفي وان لم يكن انشاء فمحمول على النهي لما بينهما من المناسبة الدلالة على العدم فيكون في
حكم الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل الفعل الذي بعدها مفردا ليكون من عطف المفرد على المفرد المفهوم
بذلك الانشاء فيكون المعنى زرني فاكرمك ليكن منك زيارة فاكرام مني اياك وفي لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا يكن
منك اكل السمك وشرب اللبن معه وفي اين بيتك فازورك ليكن منك تعريف فزيارة مني وفي ليت لي مالا فانفقه اتمنى حصول
مال فانفاقا وفي التنزيل بنا فنصيب خيرا ليكن منك نزول فاصابة خير منا **فان** الفاء للتفسير اي فمثال ان **مثل
اريد ان تحسن الي** مثال النصب بالظاهر وان تصوموا خير لكم مثال النصب بحذف النون والتي اي ان التي
بعد العلم وما بمعناه من التحقق واليقين والانكشاف والشهادة والظهور ونحو ذلك **هي المخففة من المثقلة** لدلالة ما بعدها
للعلم وما بمعناه في معنى التحقيق بخلاف الفراء وابن الانباري **وليست** ان الواقعة بعد العلم وما بمعناه
هذه اي ان المصدرية الناصبة التي نحن بصددها وحينئذ يجب فصلها عن الفعل اما بالسين **نحو
علمت ان سيقوم** قال الله تعالى علم ان سيكون منكم مرضى او سوف نحو اعلم فعلم المرء ينفعه ان

سوف يأتي لك ما قدر الا ويقد نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم او حرف نفي نحو ان لم يقم **وان لا يقوم**
قال الله تعالى افلا يرون ان لا يرجع اليهم قولا عوضا عما ذهب منها من حذف احدى نونيها وادغامها وهو ضمير الشأن فرقا
بينها وبين ان المصدرية من اول الامر لان المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل بشيء من الحروف المذكورة لكونها مع
الفعل بتأويل المصدر بمعنى فلا يفصل بينها وبينه ما يؤثر فيهما لضعفها ولكونها للاستقبال وهذه الحروف بعضها
للاستقبال وبعضها للحال فلو فصل يلزم التكرار او التنافي وقد علمت ان الخرج بالرفع بلا عوض كما نقل عن البعض **و**
ان التي اي ان التي **تقع بعد الظن** وما بمعناه كالحسبان اذا كان بمعنى الظن الغالب وكالعلم المأول
بالظن **ففيها وجهان** اي جاز ان يكون مصدرية وجاز ان يكون مخففة من المثقلة ولذلك قرئ قوله
تعالى وحسبوا ان لا يكون بالنصب والرفع والتي تقع بعد غيرهما من الرجاء والطمع والخشية والخوف والشك والوهم
والاعجاب ونحوها فمصدرية لا مخففة نحو رجوت ان تفعل وخشيت ان لا تفعل وانما تعين المخففة من المثقلة بعد
العلم وما بمعناه لان ان بعد التخفيف شاكلت ان المصدرية وهي انسب الى العلم لان كلا منهما يدل على التحقيق وابعد
من المصدرية لانها تدل على التوقع والطمع والرجاء الدالة على ان ما بعدها غير معلوم التحقق وكون العلم والاعلام ان ما
بعده معلوم التحقق فلو وقعت ان المصدرية بعد العلم لم يسبق الذهن اليها بل الى المخففة المناسبة للعلم في معنى
التحقيق فيلزم اللبس لاسيما في الفعل الموقوف والمقصور الذين لا يظهر فيهما الاعراب واما الظن وما بمعناه ففيه وجهان لانه
باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يناسب ان المخففة الدالة على التحقق وباعتبار عدم اليقين يناسب ان المصدرية
الدالة على التوقع فلا يبعد المصدرية عنه اي عن الظن كما يبعد عن العلم فيتساوى المصدرية والمخففة في المناسبة فيصح
وقوع كليهما بعده فيجوز في ان التي بعدها الوجهان اما التي ليست بعد العلم والظن وما بمعناهما نحو الرجاء والطمع و
الخوف والخشية والوهم والاعجاب وغيرها فمصدرية لا غير وقال بعض الشارحين انما لا يقع المصدرية بعد العلم وما بمعناه
لمنافاة بينها وبين العلم لانها للتوقع والعلم يستلزم اليقين واما التي للتحقيق فتقع بعد العلم وبعد ما يقرب منه من
الظن ونحوه ويمتنع وقوعها بعد الشك لمكان التنافي بين التحقيق والشك وفيه نظر لان ذلك ينافي في المثقلة ايضا وقد
جاء شككت انك خارج ولم يثبت انك ذاهب وليت انك عالم واتمنى ان ان مشددة او مخففة لا يدل على ثبوت الخبر بل على تحقيقه
تاكيده والمبالغة كما هو ويمكن ان يجاب بان ما وقع في الشرح من انها للتحقيق اراد بها بعض معناها وهو التاكيد و
المبالغة كما هو بقرينة وقوعها بعد الشك وفي بعض الشروح ثم اعلم ان بعد التحقيق تقاصرت خطاها فلا تقع بعد
الحصول فلا يقال عجبت من ان سيقوم ولا تقع الا بعد فعل التحقيق كالعلم وما بمعناه من التيقن والتحقق والانكشاف والظهور
والمشاهدة ونحوها او بعد الظن الغالب الذي هو في حكم العلم فلا يقال رجوت ان ستقعد ولا شككت ان سيقوم ثم اعلم
ان المراد بالعلم في قوله بعد العلم العلم التحقيقي لا المأول بالظن وان اول به نحو وقوع المصدرية والمخففة بعده فيجوز علمت ان يخرج زيد بالنصب
والرفع بمعنى ظننت **ولن** اي ومثال لن **مثل لن ابرح الارض ومعناها** اي معنى لن **نفي
المستقبل** لا نفي الحال وفي الملاحة نظر لانه يوهم انما يرادف لا لان معناها ايضا نفي المستقبل لا نفي الحال
وليس الامر كذلك بل معناها نفي المستقبل نفيا مؤكدا وقيل معناها نفي المستقبل نفيا مؤبدا وهو باطل لانه لو كان كذلك
كان قوله تعالى فلن اكلم اليوم انسيا ولن ابرح الارض حتى يأذن لي ابي تناقضا **واذن اذا لم يعتمد**

ما بعدها على ما قبلها اذ لم يكن ما بعدها من تمام ما قبلها بخلاف ما اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها بان كان ما بعدها خبر المبتدأ السابق نحو انا اذن اكرمك او جزاء الشرط السابق نحو ان تاتنى اذن اكرمك او جوابا للقسم السابق نحو والله اذن افعل فحينئذ لا ينتصب المضارع وقيل نصبه اذا كان خبرا للمبتدأ السابق ولا يقع المضارع بعد اذن معتمدا على ما قبلها فى غير هذه الثلثة بالاستقراء وانما لا ينتصب حينئذ لانها ضعيفة العمل بدليل صحة دخولها على ما ليس بفعل نحو انا اذن لصادق فلا يعد ان تعمل فيما اعتمد على ما قبلها لان ما قبلها معارض قوى فيلغى وصار كانه سبقها حكما وذهب بعض الشارحين الى ان معنى قوله اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اى اذ لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها بخلاف ما اذا كان معمولا لما قبلها فحينئذ لا ينصب لئلا يلزم توارد العاملين وهما اذن وما قبلها على معمول واحد وفيه نظر لان هذه التعليل ينافى فيما اذا كان ما بعدها جزاء الشرط السابق ولا ينافى فيما اذا كان خبرا للمبتدأ السابق او جوابا للقسم السابق على انه لا ضير فى توارد ذلك لامكان عمل احدهما باعتبار اللفظ وعمل الآخر باعتبار المحل كما فى ان زيدا قائم وعمرو فان زيدا معمول العامل اللفظى لفظا والمعنوى محلا حتى كان مرفوع المحل على الابتداء ومنصوب اللفظ على انه اسم ان فافهم واذا عرفت هذا فاعلم ان قوله واذن مبتدأ وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبره اى ومثال اذن مثل هذا القول وقوله اذا لم يعتمد خبر مبتدأ محذوف اى وهذا اذا لم يعتمد ما بعدها الى آخره والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر لبيان حكم اذن ويمكن ان يكون قوله اذا لم يعتمد خبر اذن بتقدير حذف مضاف اى عمل اذن او نصب اذن اى حكم اذن حاصل وقت عدم اعتماد ما بعدها على ما قبلها وكونه مستقبلا ويكون حينئذ قوله اذن تدخل الجنة خبر مبتدأ محذوف اى مثاله اذن تدخل الجنة لكن وجه الاول اوفق لنسخة حيث قال فان مثل كذا ولو مثل كذا فالظاهر ان يقول اذن مثل كذا **وكان الفعل** الداخل عليه **مستقبلا** عطف على قوله اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها فيكون هذا شرطا آخر لعمل اذن **مثل** قولك لمن قال اسلمت **اذن تدخل الجنة** مثل به لانه لا يحتمل الا الاستقبال بخلاف ما اذا كان الفعل حالا نحو اذن اظنك كاذبا فانه لا يعمل لانه انما عمل لشبهها بان فى معنى الاستقبال فاذا فات الشبه فات العمل **واذا وقعت** اذن **بعد الواو والفاء** + **فالوجهان** جائزان الرفع والنصب النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف لان الفعل مع الفاء كان مفيدا استقلالا من غير النظر الى حرف العطف فكانه غير معتمد على ما قبلها والرفع باعتبار اعتماد ما بعدها على ما قبلها بالعطف وان ضعف نحو قولك فى جواب من قال انا اتيك فاذن اكرمك وكقوله تعالى واذا لا يلبثون بالرفع وقرى فى غير القراة السبعة واذن لا يلبثوا بالنصب ايضا **وحتى** اذا كان مثل بمعنى كى ذكر الخبر معناها الخير كى السببية اى سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة فى المثال المذكور وحتى اذا كان الفعل بعدها **مستقبلا بالنظر الى ما قبلها** سواء كان مستقبلا بالنظر الى زمان التكلم او لا اى سواء كان مستقبلا عند الاخبار او لم يكن وفيه احتراز عما اذا كان الفعل بعدها حالا بالنظر الى ما قبلها فانها حينئذ كانت حرف ابتداء على ما ذكر فى المتن نحو مرض فلان حتى لا يرجونه **بمعنى كى** اى للغرض والسببية وهو الغالب **او بمعنى الى ان** اى للغاية وفى حصل حتى بمعنى الى ان تسامح لان ان مقدرة لا داخلة فى معناها واذا عرفت هذا فاعلم ان قوله حتى مبتدأ وقوله **مثل اسلمت حتى ادخل الجنة** خبره اى مثال حتى مثل هذا القول وقوله اذا كان مستقبلا خبر مبتدأ محذوف اى وهذا اذا كان والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر لبيان حكم حتى وهذا الوجه اوفق لنسخة ويمكن ان يكون قوله اذا كان مستقبلا خبر حتى بتقدير مضاف اى حكم حتى وهو النصب بتقدير ان حاصل وقت كون ما بعدها

كذا فيكون حينئذ قوله اسلمت حتى ادخل الجنة خبر مبتدأ محذوف اى ونظيره قولك اسلمت حتى ادخل الجنة هذا مثال حتى بمعنى كى وما بعدها وهو دخول الجنة مستقبل بالنظر الى ما قبلها وهو الاسلام وبالنظر الى زمان التكلم ايضا **وكنت سرت حتى ادخل البلد** مثال حتى بمعنى كى وما بعدها وهو دخول البلد مستقبل بالنظر الى ما قبلها وهو السير بالنظر الى وقت التكلم يحتمل ان يكون ماضيا او مستقبلا **واسير حتى تغيب الشمس** مثال حتى بمعنى الى وما بعدها مستقبل بالنظر الى ما قبلها وبالنظر الى زمان التكلم ايضا **فاذا اردت الحال** الفاء للنتيجة هذا نتيجة التقييد بقوله اذا كان مستقبلا او للتعليل فيكون هذا دليلا على انه قيد بقوله اذا كان اى فان اردت زمان الحال بعد حتى **تحقيقا او حكاية** حالا اى حالا محققة بان يكون زمان التكلم نحو سرت حتى ادخل البلد فيما اذا اخبرت عن السير حال الدخول او محكية بان يحكيه حالا ماضية بحيث كانه متكلم فى تلك الحال او يجعل تلك الحال موجودة عند تكلمك كقوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول على قراءة الرفع فانه حكاية حال ماضية **كانت حرف ابتداء** جواب الشرط اى كانت حتى حينئذ حرف ابتداء لا حرف جر اى حرف استيناف اى ما بعدها كلام مستانف لا يتعلق من حيث الاعراب بما قبلها ولا يعنى بذلك ان يقدر بعدها مبتدأ كما ظن بعض الشارحين حيث لا يتطرد فى الجملة الفعلية كقوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول فى قراءة الرفع وفى الجملة الشرطية كقوله تعالى حتى اذا جاء امرنا الآية بخلاف ما قلنا حيث يدخل فيه الجملة الفعلية والشرطية فاذا كان حرف ابتداء لا حرف جر يمتنع تقدير ان الناصبة المختصة بالاستقبال بعدها **فيرفع** المضارع بعدها لعدم الناصب والجازم اما عدم الجازم فظاهر واما عدم الناصب فلان ان المصدرية انما يقدر بعد حتى اذا كان المضارع بعدها مستقبلا اما اذا كان حالا يمتنع تقديرها للمنافاة لان ان المصدرية للاستقبال فاستحال ان تدخل على الحال وانما كانت للاستقبال لان ان الداخلة على المضارع للتوقع والطمع والرجاء الدالة على الاستقبال **ويجب السببية** اذا كانت حرف ابتداء اى يجب ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها لانها لما فات الربط اللفظى اى الاتصال اللفظى بين ما بعدها وما قبلها بصيرورتها حرف ابتداء ومدلولها الاصلى وهو الغاية يقتضى ربط ما بعدها بما قبلها والجملة بعدها مستقلة وجب تحقق الربط المعنوى اى الاتصال المعنوى لتحقق الغاية التى هى مدلولها الاصلى وذلك بالسببية ✝ **مثل مرض فلان حتى لا يرجونه** اى حتى اقاربه واحباؤهم لا يرجون حيوته الآن فقوله حتى لا يرجونه بيان حال المريض ومرضه بحيث لا يرجون حيوته والمرض سبب لذلك فرفع المضارع حيث لم يسقط منه النون **ومن ثم** اى ولاجل ان حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء واجب السببية **امتنع الرفع** اى رفع المضارع **فى** قولك **كان سيرى حتى ادخلها فى الناقصة** اى وقت تحقق كان الناقصة بحذف مضافين لانه على تقدير الرفع كانت حرف ابتداء وما بعدها جملة مستانفة لا تعلق لها بما قبلها فيبقى كان الناقصة بلا خبر وهو غير جائز فوجب النصب ليكون حرف جر فيكون الجار والمجرور خبر كان فلذا امتنع الرفع فى قولك **واسرت حتى تدخلها** على صيغة الخطاب والهمزة للاستفهام اى اسرت كى تدخلها او الى ان تدخلها لانه لو رفع كانت حرف ابتداء والفعل بعدها حالا والحال معلوم مقطوع فيجب ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها وههنا يمتنع السببية لان الحال معلوم مقطوع به فيكون الدخول حالا مقطوعا به والسير المستفهم عنه مشكوك فيه ومن المحال ان يكون وقوع المسبب مقطوعا به ووقوع السبب مشكوكا **وجاز فى التامة** اى وقت تحقق التامة بحذف مضافين هذا التركيب

وهو **كان سيري حتى ادخلها** الآن بالرفع اي وجد سيري حتى ادخلها حيث لا يحتاج الى الخبر فلا
يضر كون حتى ابتدائية وكون ما بعدها مستانفا **وجاز ايهم سار حتى يدخلها**
الآن بالرفع لان الدخول مسبب السير وكلاهما مقطوعان لان الاستفهام عن الفاعل لا عن الفعل فكان السير مقطوعا
والسائر مشكوكا فيه فلا يلزم المحال وهو الحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب ثم اعلم ان قوله وايهم
سار حتى يدخلها بحذف الفعل كما ذكرنا اي وجاز هذا التركيب او مبتداء بحذف الخبر اي وكذا هذا التركيب ولبس
بعطف على قوله كان سيري حتى ادخلها لعدم صلاحية تقييده بقوله في الناقصة كالمعطوف عليه **ولام كي**
سميت بها لان معناها معنى كي اي ومثال لام كي **مثل اسلمت لادخل الجنة** اي لان ادخل الجنة
ولام الجحود الجحود الانكار وسميت بذلك لاستعمالها في مقام الانكار وهي **لام تاكيد** زيد في خبر كان
بعد النفي لكان لفظا **مثل** قوله تعالى **وماكان الله ليعذبهم** اي لان يعذبهم او معنى
نحو لم يكن ليفعل وهذا من حيث الاستعمال فقيل كان هذه اللام في الاصل هي التي في نحو قولهم انت لهذه الخطة
اي مناسب لها لائق بها وفيه نظر لانه لو كانت هذه لما اختص بخبر كان المنفي فان قيل اذا اقلت بعد لام الجحود صار الفعل بمعنى
المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل قيل يصح الحمل على حذف مضاف اما من الاسم اي وماكان صفة الله تعذيبهم او من
الخبر اي وماكان الله ذا تعذيبهم او على تاويل المصدر باسم الفاعل اي وماكان الله معذبهم او يقال جاز الحمل بصيغة
الفعل كذا في الشروح وفيه نظر لان جواز الحمل بالنظر الى استقامة المعنى لا بالنظر الى صورة اللفظ واذا عرفت هذا فاعلم
ان قوله ولام الجحود مبتداء وقوله مثل ماكان الله ليعذبهم خبره اي ومثال لام الجحود مثل وماكان الله ليعذبهم
وقوله لام تاكيد خبر مبتداء محذوف اي وهي لام تاكيد والجملة معترضة او خبر قوله لام الجحود وعلى هذا قوله مثل وماكان الله ليعذبهم
خبر مبتداء محذوف فان قيل قد اضمر ان بعد اللام الزائدة بعد فعل الامر او الارادة نحو قوله امرت لاعدل وانما يريد الله ليذهب
عنكم الرجس اهل البيت وما يريد ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد الله ليبين لكم كذا ذكر في الشروح وصرح بذلك صاحب
الكشاف ولم يذكرها المصنف في الحروف التي يضمر بعدها ان قيل يمكن ان يكون هذه اللام لام كي ومفعول فعل الامر و
الارادة محذوف ويكون المعنى امرت بالعدل لا فعل العدل ويريد الله ذلك اي اقامة الصلوة وايتاء الزكوة واطاعة
الله ورسوله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت وما يريد الوضوء والغسل ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد هما ليطهركم
ويريد الله ذلك اي ذكر ما تم ليبين لكم ويهديكم فلعل المصنف اختار هذا لكن فيه تكلف وتمحل والاولى ان يقال انما
ملحق بلام كي في كونها داخلة على المراد والغرض فاكتفى بلام كي عنها او صاحب المفصل ذكر اللام مطلقا بحيث يتناول لام كي
ولام الجحود واللام الزائدة بعد فعل الامر والارادة وهو الاصوب **والفاء بشرطين** اي الفاء التي يضمر بعدها
ان متلبس بشرطين **احدهما السببية** اي احد الشرطين ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها **و**
الثاني اي ثاني الشرطين **ان يكون ما قبلها** اي قبل الفاء احد الاشياء الستة وهي امر
نحو زرني فاكرمك **او نهي** نحو لا تشتمني فاضربك **او استفهام** نحو هل عندك ماء فاشربه **او**
نفي نحو ما تاتينا فتحدثنا **او تمني** نحو ليت لي مالا فانفقه **او عرض** بسكون الراء نحو الا تنزل بنا

منصوب خبراً وانما شرطت السببية لان العدول من الرفع الى النصب للدلالة على السببية حيث يدل تغير اللفظ على تغير المعنى فاذا لم يقصد السببية فلا يحتاج الى الدلالة على السببية اى لا يحتاج الى العدول من الرفع الى النصب الدال على السببية وانما شرط ان يكون قبلها احد الاشياء الستة المذكورة ليبعد بتقدم الاشياء عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة واما نحو قوله سأترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا بدون تقدم احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر فان قيل ما تركت التحضيض نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيراً و نحو لولا ارسلت الينا رسولا فنتبع اياتك والترجي نحو قوله تعالى لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع الى اله موسى بالنصب على قراءة حفص ونحو قوله تعالى لعله يزكى او يذكر فتنفعه الذكرى على قراءة النصب والدعاء نحو اللهم اغفر لي فافوز ولا تؤاخذني فاهلك قيل لان التحضيض مندرج في النفي معنى لانه يستلزم نفي فعل ولم يجئ ان النفي كان على صيغة الترجي والدعاء مندرج في الامر والنهي لكونه على لفظهما غالبا فان قيل العرض على لفظ الاستفهام فما له علاحدة قيل العرض معناه عرض المحبة كذا افاده الاستاذ العلامة زائر الحرمين الشريفين بيان الحق والدين وقت قراءتي كتاب المفصل وهذا المعنى مفهوم بنفسه من شأنه ان يتأتى بكل كلام خبراً او انشاء لكنه شاع في لفظ الاستفهام ولم يستعمل الا مواو كذا في المفتاح فاعتبر قسما على حدة باعتبار المعنى وان كان مندرجا في الاستفهام لفظا انما جعلها اتفاقيا منهم متعلقا باختصاص معنوي بخلاف التحضيض لاستلزامه نفي فعل فيندرج في النفي والدعاء طلب فيندرج في صيغ الطلب من الامر والنهي **والواو بشرطين** اى الواو التي ينصب بعدها ان متلبس بشرطين الجمعية خبر مبتدأ محذوف اى احدهما الجمعية **وان يكون قبلها** اى قبل الواو **مثل ذلك** اى مثل احد الامور الستة المذكورة كذا قيل وفيه نظر لان التشبيه يقتضي ان يكون قبلها مثل احد اشياء الستة لا عينه وفساده لا يخفى والاولى ان يقال معناه مثل الواقع قبل الفاء في كونه احد الامور الستة المذكورة او يقال ان كلمة ثم مقحمة اى ان يكون قبلها ذلك اى احد الامور المذكورة اى امر او نهي او استفهام او نفي او تمن او عرض نحو زرني وازورك ليجتمع زيارتنا ولا تأكل السمك وتشرب اللبن اى لا يجتمع بينهما ولا تأكل السمك وتشرب اللبن اى لا تجمع بينهما والا فنزل بنا فتصيب خيرا اى لا يجتمع وانما شرطت الجمعية لانه لما قصد في الواو معنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها ليدل تغير اللفظ على تغير المعنى واذا لم يقصد الجمعية لا يحتاج الى الدلالة على الجمعية وانما شرط تقدم احد الامور الستة ليبعد بتقدم الاشياء عن عطف الجملة على الجملة السابقة كما في الفاء **وأو بشرط معنى إلى أن** اى او التي ينصب بعدها ان بشرط معنى الى ان **أو إلا أن** على حسب الاختلاف نحو لالزمنك او تعطيني حقي اى الى ان او الا ان تعطيني حقي وفي ادخال ان في معنى او تسامح لانها مقدرة بعدها لا داخلة في معناها **والعاطفة إذا كان المعطوف عليه اسماً** اى حكم الحروف العاطفة في باب اضمار ان بعدها حاصل وقت كون المعطوف عليه اسما يعني ينصب المضارع بعد حروف العاطفة باضمار ان اذا كان المعطوف عليه اسما لئلا يلزم عطف الفعل على الاسم نحو اعجبني قيامك وتذهب باضمار ان ليكون في تاويل الاسم فيستقيم عطفه على الاسم ومنه قوله للبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف حيث نصب تقر بعد الواو العاطفة ليصح عطفه على الاسم وهو قوله عباءة فان قيل ان اريد الحروف العاطفة على الاطلاق كان ذكرها في التفصيل لا ان يكون كما في الاجمال السابق اى في تعداد الحروف التي تقدر بعدها ان وان اريد الحروف العاطفة من الحروف الاربعة المذكورة اى حتى والفاء واو والواو لم يتناول

نحو اعجبني ضرب زيد ثم شتمه وكان التفسير في الهداية والا على عدم الحكم في غيرها ذكر وليس كذلك كما عرفت قبيل
هو متعلق بالحروف لا بالمذكورة اي العاطفة من الحروف التي تقدر بعدها ان اذا كان المعطوف عليه اسما فيكون
تفصيل الحكم ما ذكر البيان القسم آخر لم يذكره قبل فلا يرد ما ذكر انه لم يذكر العاطفة في التعداد فكيف ذكرها في البيان
ويجوز اظهار ان مع لام كي نحو جئتك لان تكرمني ومع ما الحق بلام كي من اللام الزائدة نحو اردت
لان تقوم وامرت لان تذهب **ومع الحروف العاطفة** اي عاطفة المضارع على الاسم نحو اعجبني قيامك
وان تذهب وذلك لان لام كي والحروف العاطفة واللام الزائدة لا يدخل على الاسماء الصريحة في نحو جئتك للاكرام حيث تدخل
لام كي على الاسم الصريح ونحو اعجبني ضرب زيد وخصوصيت [illegible] او الزائد على الاسم [illegible] وذلك حيث دخلت اللام الزائدة على الاسم الصريح وانما كانت زائدة
لان ردف ____ متعد بنفسه فصح ان يدخل على الفعل مع ان لانه بتقدير الاسم بخلاف حتى بمعنى كي
فانها لا تدخل على الاسم الصريح وحمل عليها ما هو بمعنى الى وكذا لام الجحود لا يدخل على الاسم لاختصاصها بجزئي ان
المنفي اذا كان فعلا واما الفاء التي للسببية بعد الاشياء الستة والواو التي للجمعية بعد
الاشياء الستة والتي بمعنى الى ان فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنبيه على معنى السببية والجمعية
والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعده **ويجب اظهار ان مع لا في اللام**
اي مع لام كي يعني يجب اظهار ان مع لا اذا كان قبلها لام كي تحرزا عن اجتماع اللامين نحو قوله تعالى لئلا يعلم
اهل الكتاب واما يلي لام كي حرف النفي لاقتضاء التصدير **وينجزم** المضارع **بلم ولما ولام الامر**
ولا في النهي اما الجر والصفة لها **وكلم المجازاة** الكلم جمع كلمة او جنس كما عرفت اي الكلم
الدالة على كون الجملة الثانية جزاء للجملة الاولى ومسببا لها اي كلمات الشرط والجزاء **وهي** اي كلم المجازاة
ان نحو ان تكرمني اكرمك **ومهما** نحو مهما تاتني اتك **واذما** نحو اذما تلقني القك **واذا ما** نحو اذا ما
تخرج اخرج وفي اكثر النسخ هذه الكلمة اعني اذا ما غير مذكورة **وحيثما** نحو حيثما تجلس اجلس **واين**
نحو اين تذهب اذهب **ومتى** نحو متى تخرج اخرج **وما** نحو ما تصنع اصنع **ومن** نحو من تاتني اكرمه
ودعني ثم [illegible] **واي** نحو ايا تضرب اضرب قال الله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى **وانى** نحو انى تكن
اكن وانما انجزم المضارع بلم ولما لاختصاصهما بالفعل وقد ذكر في المفتاح في قسم النحو ان كل ما اختص بشيء وهو خارج
عن حقيقته يؤثر فيه ويغيره غالبا بشهادة الاستقراء وتعين الجزم ليكون الاثر على وفق الموثر في الاختصاص وانما لا يعمل حرف
التعريف في الاسم مع اختصاصه به وخروجه عن حقيقته وحرف الاستقبال اعني السين وسوف في الفعل مع اختصاصه به وخروجه
عن ذاته لجريانهما مجرى بعض اجزاء ما دخلت عليه لشدة الامتزاج فكانتا غير خارجة عن حقيقة الاسم والفعل وانما انجزم
بلام الامر ولا في النهي لانهما يشبهان ان الشرطية في نقل المضارع واخراجه عن اصله حيث ينقل ان الشرطية المضارع
من الحال الى الاستقبال ويخرجه من الخبر الى الانشاء وانما انجزم بان الشرطية لاختصاصها بالفعل كما ذكرنا في لم ولما وانما
انجزم بغيرها من كلمات الشرط لتضمنها اياها وانما لم يعمل لو مع اختصاصها بالفعل لانها للماضي وان دخلت على المضارع
والماضي لا يقبل الجزم **واما الجزم مع كيفما واذا** بدون ما **فشاذ** لم يجيء في كلامهم على وجه
الاطراد وفي تركها اشارة الى ان الجزم بها مع ما غير شاذ ثم اعلم ان معنى هذا التركيب مهما يكن من شيء فالجزم مع كيفما

[illegible]

واذا شاذ فلخلت الفاء الى الجز كما هو ان تنوالى بين حرف الشرط والجزاء **ويجريان** الشرطية حال كونهما **مقدرة**
وستعرف من بعد ثم لما فرغ عن تعداد الجوازم شرع فى بيان معانيها فقال **فلم** الفاء للتفسير **لقلب المضارع**
ماضيا ونفيه اضافة القلب والنفى الى المضارع وضميره من باب اضافة المصدر الى المفعول وماضيا مفعول
ثان للقلب اى لم موضوع لقلب المضارع الى معنى الماضى ولنفيه اى نفى المضارع نحو لم يذهب **ولما مثلها** اى
مثل لم فى قلب المضارع ماضيا ونفيه لكن فى لما معنى التوقع اى ينفى بها فعل مترقب متوقع **وتختص** لما دون
لم **بالاستغراق** اى استغراق ازمنة الماضى نفيا اى بامتداد النفى من وقت الانتفاء الى وقت التكلم نحو لما يركب
الامير **وجواز** بالجر عطف على الاستغراق اى تجويز **حذف الفعل** نحو قاربت المدينة ولما اى لما ادخلها
ولام الامر بلام المطلوب بها الفعل نحو ليضرب ولا النهى المطلوب بها الاستغناء اى ترك الفعل وهو مبتدا مضاف وقوله
النهى مضاف اليه وقوله المطلوب خبره لاالنهى بحذف موصوف اى ولا النهى التى يطلب بها ترك الفعل **وكلم**
المجازاة اى كلمات الشرط والجزاء **تدخل على الفعلين لسببية** الفعل **الاول**
اى كون الفعل الاول سببا **ومسببية** الفعل **الثانى** اى كون الثانى مسببا ويرد عليه قوله تعالى
وما بكم من نعمة فمن الله فان قوله فمن الله جواب المبتداء المتضمن لمعنى الشرط وهو ما الموصول اى وما حصل بكم من نعمة
فهى صادرة من الله فلا يستقيم السببية لان النعمة الحاصلة بالمخاطبين ليس بسبب لصدور النعمة من الله بل الامر
على العكس فان صدورها من الله سبب لانصالها والتصاقها بهم وكذا يرد عليه قولك ان احسنت الى اليوم فقد
احسنت اليك امس من حيث لا يستقيم السببية لان الاحسان المستقبل لا يكون مسببا للاحسان الماضى واجيب بان المراد
السببية ولو باعتبار الحكم والاخبار عنه وما بكم من نعمة فيعلم او فيخبر انها من الله وان احسن الى اليوم فيعلم او فيخبر
قد احسنت اليك امس فيستقيم السببية **ويسميان** اى ويسمى الفعلان بعد كلمة المجازاة **شرطا**
وجزاء فيه لف ونشر اى يسمى الفعل الاول شرطا والفعل الثانى جزاء وانما سمى الاول شرطا من حيث انه مشروط لتحقق
الثانى وانما سمى الثانى جزاء من حيث انه يبتنى على الاول ابتناء الجزاء على الفعل **فان كانا** اى الفعلان اى الشرط
والجزاء **مضارعين** نحو ان تزرنى ازرك **او الاول** مضارعا والثانى ماضيا نحو ان تزرنى زرتك
فقوله الاول عطف على الضمير المرفوع المتصل وهى ضمير كانا بلا تاكيد بمنفصل لمكان الفصل وخبره محذوف اى او الاول
مضارعا على نحو قوله الى وقتار بالقريب **فالجزم** اى فالجزم للمضارع فى الشرط والجزاء فى الوجه الاول وفى الشرط فقط فى الوجه
الثانى واجب او متعين لدخول الجازم وهو ان او ما يتضمنها مع صلاح المحل للانجزام لكونه معربا والماضى مبنى فلا يظهر فيه
اثر العامل والوجه الثانى اضعف الوجوه فى الشرطية لم يات فى الكتاب وقال بعضهم لا يجئ الا فى ضرورة الشعر لانه فى الصورة
السببية المستقبل للماضى على ان تاثير الحروف فى جعل البعيد بمعنى المستقبل مع عدم التاثير فى القريب بعيد كذا فى الشرح
وفيه نظر لان الحروف يؤثر فى محل صالح للتاثير وان كان بعيدا ولا يؤثر فى محل غير صالح وان كان قريبا ولا شك ان القريب هنا غير صالح
للتاثير لانه مستقبل وجعل المستقبل مستقبلا تحصيل الحاصل والبعيد صالح لانه ماض على ان الاستلزام اذ لم يؤثر فى
القريب بل تاثير حيث اخرجه عن احتمال الحال الى الاستقبال ومن القطع الى الشك وجزمه **وان كان الثانى**
مضارعا والاول ماضيا **فالوجهان** مبتدا محذوف الخبر اى فالوجهان جائزان اى فيه الوجهان نحو ان ثانى

اى انتفى الكرب بمعنى ابتداء زمان الاستغراق الى زمان التكلم

زيد اتيه او ائتيه اما الجزم فلتعلقه بالجازم وهو ادوات الشرط مع قابلية المحل للانجزام والرفع لضعف التعلق لحيلولة لا في
والفصل بغير المعمول والجزم افصح وان كان ماضيين فهما مبنيان في محل الجزم نحو ان ضربت ضربت كذا في الرضي ثم لما فرغ عن تفصيل
مواضع انجزام الجزاء وعدم انجزامه شرع في تفصيل مواضع دخول الفاء وعدمه فقال **واذا كان الجزاء ماضيا**
بغير قد الجار والمجرور صفة ماضيا اى ماضيا كائنا بغير قد **لفظا او معنى** تفصيل الماضي اى ملفوظا كان
الماضي نحو ان خرجت خرجت او معنويا بان دخلت لم على المضارع نحو ان خرجت لم اخرج **لم يجز الفاء** لتاثير حرف الشرط فيه في
المعنى حيث جعل الماضي بمعنى المستقبل فلا حاجة الى الربط بالفاء اما اذا كان الجزاء ماضيا مع قد في الاثبات ومع ما ولا
في النفي يجب الفاء على ما سنبينه نحو ان احسنت الى اليوم فقد احسنت اليك امس وان زرتني فما اهنتك وان ابنتني فلا
ضربتك ولا شتمتك انما كره مثال لا لانها لا يدخل في الماضي الا ان يكون مكررا وبترك ذكرها ولا هنا بتغير الحكم الماضي فعلى هذا كان
الواجب للمصنف ان يقول بغير قد في الاثبات وبغير ما ولا في النفي حيث يجب الفاء حينئذ الا ان يحمل الكلام على حذف معطوف
بغير قد ونحوها من الحروف الموجبة للفاء نحو ما ولا ولو اريد الماضي المثبت لاستغنى عن هذه الزيادة لكنه ينافي قوله او معنى
لان ذلك في المضارع مع لم وذلك معنى الماضي المنفي اللهم الا ان يقال ان لم اخرج في قولك ان خرجت لم اخرج بمعنى انتفى خروجي
فيكون بمعنى الماضي المثبت معنى واذا عرفت هذا فاعلم ان الشرط لا يكون الا فعلا غير مصدر بالسين او سوف ولن وقد غير
مصدر بلا اذا كان ماضيا ولا يكون جملة طلبية وانشائية بخلاف الجزاء حيث يصح فيه كل ذلك **وان كان الجزاء مضارعا**
مثبتا او منفيا بلا فالوجهان جائزان او ففيه الوجهان الاتيان بالفاء وتركها كقوله تعالى
ان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله منه وكقوله تعالى ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم ومن يؤمن بربه فلا يخاف
بخسا وقولك ان تاتني او ان تأتيني لا اتك او فلا اتيك لان ادات الشرط لم يؤثر في تغير معناه كما يؤثر في الماضي فنؤتى بالفاء
واثرت في تعيين المعنى حيث خلصت معنى الاستقبال فتترك الفاء لوجود التاثير من وجه وان لم يكن التاثير قويا وانما
قيد بكونه منفيا بلا احترازا عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم
تاثير ادات الشرط فيه كقوله تعالى ومن يبتغ غير الاسلام دينا فلن يقبل منه وفي اطلاق المضارع المثبت نظر حيث يمتنع ترك الفاء
في المضارع المثبت مصدرا بالسين او سوف كقوله تعالى وان تعاسرتم فسترضع له اخرى فالحق ان يقول وان كان مضارعا مثبتا
بغير السين او سوف والجواب ان ذلك الامتناع بالمانع وهو عدم الدلالة على التعليق بين الشرط والجزاء وذلك لان ادات الشرط لم
يؤثر فيه معنى حيث لم يجعله بمعنى المستقبل ولا لفظا حيث لم يجزمه فلزم الفاء للدلالة على التعليق بينهما والموانع مستثناة عن القواعد
وان لم يستثن وفيه نظر لانه على هذا لا حاجة الى ذكر قوله والا فالفاء لان امتناع ترك الفاء فيهما ايضا بالمانع المذكور والموانع مستثناة
عن القواعد **والا فالفاء** واجبة اى وان لم يكن كذلك اى وان لم يكن ماضيا بغير قد ونحوها من الحروف المانعة لفظا او معنى
فيمتنع الفاء ولا مضارعا مثبتا بغير السين او سوف او منفيا بلا بل كان ماضيا مع قد او ما ولا او مضارعا مثبتا مع السين او سوف او منفيا
بلن او جملة اسمية او امرا او نهيا او دعاء فالفاء واجبة لان الادات لم يؤثر فيه معنى حيث لم يجعله بمعنى المستقبل ولا لفظا حيث لم يجزم
فلزمت الفاء للدلالة على التعليق بينهما وانما تركت الفاء في قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها مع ان الجزاء جملة اسمية لضرورة
الشعر وروى المبرد من يفعل الحسنات الرحمن يشكرها وانما تركت الفاء في قوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون واذا اصابهم البغي هم
ينتصرون مع كون الجزاء جملة اسمية لان اذا ههنا للظرفية لا تثبت فيها معنى الشرط كقوله تعالى والليل اذا يغشى **ويجيء اذا**

اى المفاجاة مع الجملة الاسمية الواقعة جزاء موضع الفاء اى فى محل الفاء قوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون والفاء اكثر وانما قيمت اذا المفاجاة مقام الفاء فى الجملة الاسمية لانها تدل على التعقيب كالفاء لان المفاجاة يبتنى على حادث امر عادة فاشبه الجزاء ولهذا قارنت الفاء غالبا نحو خرجت فاذا السبع وان مقدرة مبتداء وخبر بعد الاشياء الخمسة وهى الامر والنهى والاستفهام والتمنى والعرض يعنى يجزم المضارع بان المقدرة بعد هذه الاشياء الخمسة اذا قصد السببية اى اذا قصد كون ذلك الامر واخواته سببا لمضمون هذا المضارع فيتبنا فى معنى الشرط مثل اسلم تدخل الجنة جواب الامر بغير الفاء لان المعنى ان تسلم تدخل الجنة ولا تكفر تدخل الجنة جواب النهى بغير الفاء لان المعنى ان لا تكفر تدخل الجنة وهل عندكم ماء اشرب لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه وليت لى مالا انفقه لان المعنى ان يكن لى مال فانفقه والا تنزل بنا فتصيب خيرا لان المعنى ان تنزل بنا فتصيب خيرا وانما قدر الشرط مثبتا فى العرض مع انه منفى والنفى لا يدل على الاثبات لان كلمة العرض وهى همزة الاستفهام دخلت على حرف النفى فيفيد الاثبات كذا فى الرضى ثم اعلم ان فى النهى انما يقدر ان فى بعض المواضع اى فيما اذا كان السبب للمضارع ترك الفعل كما فى المثال المذكور فى المتن وكما فى قولك لا تفعل الشر يكن خيرا لك بخلاف نحو لا تدن من الاسد ياكلك فانه لا يجوز لان التقدير ان لا تدن من الاسد ياكلك اذ المضمر يجب ان يكون من جنس المظهر ولا خفاء فى فساد المعنى على ذلك لان سبب الاكل الدنو وان قدر الشرط المثبت كان تقديرا لشئ لا يدل عليه اللفظ لان النفى لا يدل على الاثبات ولذلك امتنع لا تكفر تدخل النار خلافا للكسائى فانه جاز تقدير الشرط المثبت بعد النهى على وفق لفظ النهى بقرينة المسبب الذى يترتب عليه وليس بجيد لو وافقه نقل وانما امتنع عند العامة لان التقدير اى تقدير هذا الكلام ان لا تكفر تدخل النار بتقدير الشرط المنفى على وفق لفظ النهى لان المقدر يجب ان يكون من جنس الملفوظ ولا خفاء فى فساد المعنى على ذلك لان عدم الكفر ليس بسبب لدخول النار وانما سببه الكفر وان قدر الشرط المثبت كما قدره الكسائى كان تقديرا لشئ لا يدل عليه اللفظ لان النفى لا يدل على الاثبات ولم يصح تقديران الشرطية بعد النفى مطلقا فلا يقال ما تاتينا فتحدثنا لان النفى خبر يدل على وقوع وتقدير الشرط سواء قدر مثبتا او منفيا يوجب الترديد فيتنافيان ثم لما فرغ من المضارع شرع فى الامر المخاطب فقال مثال الامر اى بناء صيغة يطلب بها الفعل الباء للاستعانة اى بواسطتها من الفاعل المخاطب انما قال من الفاعل احترازا عما يطلب بها قبول الفعل من مفعول مالم يسم فاعله فتخرج نحو لتضرب انت على صيغة المجهول وانما قيد الفاعل بالمخاطب احترازا عن امر الغائب والمتكلم لدخولها فى صيغة المضارع لبقاء حرف المضارعة وان دخلهما جازم بحذف حرف المضارعة الجار والمجرور صفة اخرى اى صيغة متلبسة بحذف حرف المضارعة من المضارع المخاطب هذا قيد واقع لا احترازى وفى بعض الشروح هو احتراز عن صه ومه ولا يرد النقض بقوله تعالى وبذلك فلتفرحوا حيث لم يحذف حرف المضارعة لانه شاذ وحكم اخره اى اخر بناء الامر حكم المجزوم اى وهو موقوف اى مبنى على السكون عند البصرية وحكمه حكم المجزوم فى اسكان الصحيح نحو اضرب وسقوط نون الاعراب نحو اضربا واضربوا واضربى وحذف حرف العلة نحو ادع واخش وارم وعند الكوفيين معرب مجزوم حقيقة فان كان بعده اى بعد حذف حرف المضارعة ساكن وليس برباعى الواو للحال والحال ان ذلك الفعل المحذوف منه ليس برباعى اى ليس بالذى اوله

احرف فيه احترازعن نحو اكرم **زدت همزة وصل مضمومة** بالنصب على انه صفة لقوله همزة وصل
ان كان بعده اى بعد الساكن **ضمة** للموافقة اى للاتباع **ومكسورة** صفة بعد صفة
لقوله همزة وصل اى همزة وصل مكسورة **فيما سواه** اى فى لفظ سوى ما كان فيه بعد الساكن ضمة سواء كان
بعده اى بعد الساكن كسرة او فتحة **مثل اقتل** مثال ما كان فيه بعد الساكن ضمة **واضرب** مثال
ما كان فيه بعد الساكن كسرة هذا معطوف كسرة للموافقة كما فى اضرب وفيما كان بعد الساكن فتحة بالحمل على ما كان بعد
الساكن كسرة نحو اعلم وانما لم يفتح للموافقة لئلا يلزم لبس الامر بصيغة المتكلم وقفا فاذا امتنع الموافقة حمل على غيره **و**
ان كان الفعل المحذوف **رباعيا** اى ذا اربعة احرف **فمفتوحة** اى فهمزة الامر مفتوحة +
مقطوعة نحو اكرم لان هذه الهمزة هى همزة باب الافعال وهى مقطوعة ثم لما فرغ عن تقسيم الفعل الى ماض
ومضارع وامر شرع فى تقسيم آخر الى معروف ومجهول اى الى المسمى فاعله وغير مسمى فاعله فقال **فعل ما لم يسم**
فاعله واضافة الفعل الى ما لم يسم فاعله بيانية من اضافة العام الى الخاص اى فعل الذى لم يذكر فاعله او بادنى +
ملابسة اى فعل للمفعول الذى لم يذكر فاعله وقول لم يسم فاعله يصلح مثال الفعل ما لم يسم فاعله **هو ما حذف**
فاعله ويرد عليه ضربنى وضربت زيدا على قول الكسائى فان الفعل الاول حذف فاعله عنده لما عرفت من قبل لانه
اجاز حذف الفاعل فى الفعل الاول عند تنازع الفعلين وليس ذلك فعل ما لم يسم فاعله وكذا يرد عليه نحو قوله تعالى اسمع
بهم وابصر على قول سيبويه فانه جعل المجرور فاعلا وحذف من ابصر اللهم الا ان يراد ما حذف فاعله مغيرا صيغته او بعد بنائه للمفعول
ويمكن ان يقال معناه ما حذف فاعله واقيم مفعوله مقامه فكانه لسبق الاشارة اليه استغنى عنه ثم اعلم ان كلمة ما فى قوله ما حذف
اذا كان موصولة كان قوله فعل ما لم يسم فاعله مبتداء وما فى قوله ما حذف خبره وهو ضمير فصل لا محل له من الاعراب وذلك لان
ضمير الفصل انما يتوسط بين المبتداء والخبر اذا كان الخبر معرفة او ملحقا بالمعرفة واذا كانت موصوفة كان قوله فعل ما لم يسم فاعله
مبتداء وهو مبتداء ثان وما حذف خبره والجملة خبر المبتداء الاول ويمكن ان يكون قوله فعل ما لم يسم فاعله خبر مبتداء محذوف
اى هذا بيان فعل ما لم يسم فاعله وقوله هو كذا جملة مستانفة **فان كان** بيان تغير الصيغة اى فان كان الفعل
ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل آخره نحو ضُرِبَ واُكرِمَ واُستُخرِجَ ودُحرِجَ وتُدُحرِجَ عندك
هذا من وظائف التصريف ذكره فى النحو ضمنا واستطرادا وانما غيرت الصيغة لئلا يلتبس الماضى المجهول بالماضى المعروف وانما
اختير التغيير فى المجهول لانه فرع وانما اختير هذا النوع من التغيير اعنى ضم الاول وكسر ما قبل الآخر لان معنى فعل ما لم يسم فاعله
غريب وهو اسناد الفعل الى المفعول والاصل اسناد الفعل الى الفاعل فيختار له وزن غريب لم يوجد فى الاوزان الخروج من الضمة
الى الكسرة ليدل غرابة الوزن على غرابة المعنى وانما لم يختر وزن فيه الخروج من الكسرة الى الضمة وان كان هذا الوزن ايضا غريبا
يدل على غرابة المعنى لان الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل من الخروج من الضمة الى الكسرة فلا ضرورة فى اختياره بعد حصول دلالة
غرابة اللفظ على غرابة المعنى بغيره **ويضم الحرف الثالث مع همزة الوصل** اى حال كونه مقرونا مع
همزة الوصل فيما فيه همزة وصل نحو افتعل واستفعل **ويضم الحرف الثانى مع التاء** حال اى مقرونا
مع التاء الزائدة فى اوله **خوف اللبس** اى لبس الماضى المجهول بالامر عند الدرج والوقف فى الاول نحو وافتعل
وانفعل وبالمضارع المعروف من التفعيل والمعروف من المفاعلة المجهول من الفعلة عند الوقف فى الثانى نحو تكلم وتقوم

وتلجرج **ومعتل العين الافصح قيل وبيع** اصلهما قول وبيع فاعلا بنقل الكسرة من العين استثقالا وابدل واو قول بعد النقل ياء لسكونها وانكسار ما قبلها والمراد بمعتل العين المعتل العين فقط بخلاف طوي وروي من اللفيف فانه لم يجئ فيه لئلا يفضي الى اجتماع اعلالين في يروي ويطوي ثم قوله ومعتل العين مبتدا وقوله الافصح مبتدا ثان وقوله قيل وبيع خبر المبتدا الثاني والجملة خبر المبتدا الاول والضمير العائد الى المبتدا الاول محذوف اي الافصح فيه قيل وبيع لان الجملة الواقعة خبر المبتدا وجب فيها ضمير عائد الى المبتدا **وجاز الاشمام** وهو ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو اذ هي تابعة لحركة ما قبلها وهذا هو مراد القراء والنحاة بالاشمام في هذا المقام وقيل هو ضم الشفتين فقط مع كسرة الفاء خالصا ومعناه تهيئة الشفتين للتلفظ بالضم من غير ان يتلفظ به بل يتلفظ بكسر الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور هنا وانما هو الاشمام في الوقف وقال المصنف رحمه الله الغرض من الاشمام الايذان بالاصل الذي تغير لغرض اي الايذان بان الاصل في اوائل هذه الحروف الضم ولم يجئ الاشمام في بيض جمع ابيض كما جاء في قيل وبيع لانهم قصدوا باتيان هذا الوزن اي وزن قيل وبيع غرضا لا يتاتى الا به وذلك الغرض دفع اللبس فلا يؤدي الايذان الى الاصل عند تغيره ولا كذلك في بيض **وجاء الواو** فقيل قول وبوع بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها **ومثله** اي مثل باب قيل وبيع **باب اختير وانقيد** اي الماضي المجهول من المعتل العين من باب الافتعال والانفعال في جواز الوجوه الثلثة لمكان المشاركة بين باب قيل وبيع وباب اختير وانقيد في العلة **دون استخير واقيم** اي دون المعتل العين من باب الاستفعال والافعال حيث لم يجئ فيهما الا خالص الكسر دون الاشمام والضم لسكون ما قبل حرف العلة فيهما اصلا اذ اصلهما استخير واقوم **وان كان الفعل مضارعا ضم اوله** وهو حرف المضارعة حملا على الماضي **وفتح ما قبل آخره** لخفة الفتحة وثقل المضارع بالزيادة نحو يضرب ويكرم ويستلزم ويستخرج ويتدحرج ويتدحرج **ومعتل العين ينقلب فيه العين الفا** نحو يقال ويستغاث لما عرف من قواعد التصريف ان كل موضع تحرك الواو والياء وسكن فاء الفعل نقلت الحركة الى الساكن فابدل المنقول عنه بالالف ابدا مطردا على الوجوب اذا عريت عن الموانع وانتصاب قوله الفا على انه حال او على انه خبر ينقلب بجعله بمعنى يصير ثم لما فرغ من التقسيم المذكور للفعل شرع في تقسيم آخر له باعتبار اقتضاء المفعول به وعدمه فقال **المتعدي وغير المتعدي** مبتدا محذوف الخبر اي من الافعال المتعدي وغير المتعدي او خبر محذوف المبتدا اي هذا بيان المتعدي وغير المتعدي فقال **فالمتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق** خاص **كضرب** فان الضرب توقف فهمه على متعلق لانه لا يتحقق بدون المضروب وكذا المتعدي بواسطة الحروف كرغب اليه واعرض عنه فان الرغبة والاعراض لا يتحققان بدون المرغوب اليه والمعروض عنه فهما متعديان بالواسطة بخلاف نحو ذهب فانه تام بلا دون تعقل متعلق الا ان يلحقه الباء فيصير بمعنى اذهب ويكون متعديا بالعارض ولا يرد توقف الفعل على الظرف اي على المفعول فيه لانا نقول ان الظرف لازم لوجود الفعل والمفعول به لازم لماهيته فالمفعول فيه مما يتوقف عليه وجود الفعل لازما كان او متعديا لا فهمه اذ الزمان لا يتوقف عليه ماهية الفعل بخلاف المفعول به حيث توقف عليه فهمه وماهيته اذ الضرب هو استعمال آلة التاديب في محل قابل للايلام والمحل داخل في ماهية الضرب ولذا قال ما يتوقف فهمه على متعلق

او لم يقل ما يتوقف وجوده على متعلق ولا يرد الافعال الناقصة حيث توقف فهمها على الخبر لانه ليس المراد بمتعلق هو فضلة وخبرها
عمدة وفيه نظر لانه على هذا يخرج باب علمت من هذا الحد لان مفعوليه عمدة ايضا واجيب بانا لا نسلم ذلك بل هما فضلتان لجواز تركهما
بخلاف خبر الافعال الناقصة او نقول ان الافعال الناقصة غير مفتقرة بخبرها فهما اي ذكرت هذه الافعال لتقييد الخبر والمقصود اسناد
الخبر الى الاسم لا اسنادها اليه انما هي بمنزلة الظرف والقيود فكان زيد قائما معناه زيد قائم في الزمان الماضي وصار زيد غنيا
معناه زيد غني الآن لا قبل هذا الزمان وبهذا التفسير فهي ليست مما يتوقف فهمه على متعلقه وانما يتوقف كيفيته كذلك المتعلق على
مفهومها **وغير المتعدي بخلافه** مبتداء وخبر اي غير المتعدي متلبس بخلاف ما يتوقف فهمه على
متعلق **كقعد** فان القعود لا يتوقف فهمه على متعلق **والمتعدي يكون** متعديا **الى مفعول**
واحد كضرب **و** متعديا الى **اثنين كاعطى وعلم** نحو اعطيت زيدا درهما وعلمت زيدا فاضلا
المثال الاول ما يتعدى الى اثنين ثانيهما غير الاول والمثال الثاني ما تعدى الى اثنين ثانيهما هو الاول فيما صدقا عليه **و** متعديا
الى **ثلثة** مفاعيل **كاعلم وارى وانبا ونبا واخبر وخبر وحدث** نحو
اعلمت اواريت اوانبات اونبات اواخبرت اوخبرت اوحدثت زيدا عمرا فاضلا والحق الاخفش اظن واخال آه افعال القلوب
قياسا لا سماعا **وهذه** الافعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل **مفعولها الاول كمفعولي اعطيت**
في الاحكام فيجوز حذف مفعولها الاول كما يجوز حذف كل واحد من مفعولي اعطيت **والثاني والثالث** من
مفعولها الثاني والثالث **كمفعولي علمت** في الاحكام فيجوز تركهما الثاني والثالث معا ولا يقتصر على احدهما
كما لا يقتصر على احد مفعولي علمت لان مفعولي هذه الافعال الثاني والثالث هما مفعولا باب علمت على الحقيقة فيقول اعلمت خير
الناس من غير ذكر المفعول الاول ولا تقول اعلمت زيدا عمرا من غير ذكر المفعول الثالث ولا اعلمت زيدا خير الناس من غير ذكر الثاني
افعال القلوب ويسمى افعال الشك واليقين وهي سبعة **ظننت وحسبت وخلت**
وزعمت وعلمت ورايت ووجدت وانما سميت هذه الافعال افعال القلوب لتعلقها بالقوى
الباطنة او لان القلوب محل هذه الافعال وانحصار افعال القلوب في السبعة اصطلاحي واستقرائي لا عقلي ولا نعرف
واعتقدت من افعال القلوب ايضا ولا يتعديان الى مفعولين استعمالا ولا يجري فيهما احكام افعال القلوب وانما قدم افعال
الشك وهي الاربعة الاول على افعال اليقين وهي الثلثة الاخيرة لغلبة افعال الشك او لتقدم الشك على اليقين وجودا
تدخل هذه الافعال **على الجملة الاسمية** قوله افعال القلوب مبتداء وقوله ظننت آه خبره
وقوله تدخل على الجملة الاسمية جملة مستانفة ويمكن ان يقال ان قوله افعال القلوب مبتداء وقوله ظننت آه بدل منه وقوله تدخل
على الجملة الاسمية خبره اي افعال القلوب تدخل على الجملة الاسمية اي على المبتداء والخبر لانهما متعلقان لها **لبيان**
ما هي عنه كلمة ما موصولة عبارة عن اعتقاده وقوله هي مبتداء عائد الى الجملة الاسمية وقوله عنه خبره والجملة صلة ما
اي لبيان اعتقاد تلك الجملة صادرة عنه او ناشية عنه من علم او ظن او حسبان او غير ذلك كذا في الشرح او عبارة عن شك ويقين
اي لبيان شك ويقين تلك الجملة صادرة عنه او ناشية عنه وفي بعض النسخ وقع منه مكان عنه اي لبيان صفة تلك الجملة صادرة
عنه الموصوف من العلم والظن والحسبان ونحو ذلك **فتنصب** هذه الافعال **الجزئين** اي جزئي الجملة الاسمية اي المبتداء
والخبر على انهما مفعولاها **ومن خصائصها** اي خصائص افعال القلوب **انها اذا ذكر احدهما**

اى احد المفعولين **ذكر المفعول الآخر** غالبا اى ومن خصائصها ذكر المفعول الآخر وقت ذكر احد مفعوليها يعنى لا يجوز الاقتصار على احدهما وفى بعض النسخ ومن خصائصها ان لا يقتصر على احدهما اى عدم الاقتصار على احدهما وانما لا يجوز الاقتصار على احدهما لان ذكر المفعول الاول توطئة والثانى مقصود فلو اقتصر على الثانى يلزم ذكر المقصود بدون ما هو توطئة ووسيلة ولو اقتصر على الاول لزم ذكر التوطئة والوسيلة وترك المقصود او لان كلا المفعولين فى هذا الباب بمعنى مفعول واحد لان المعلوم فى قولك علمت زيدا فاضلا مصدر المفعول الثانى مضافا الى الاول اى علمت فضل زيد لكن نصبهما معا لتعلقه بهما معا فكان فى ذكر احدهما وترك الآخر ذكر بعض المفعول وترك البعض الآخر لعدم تمام المفعول فلا يجوز الاقتصار على احدهما ولقائل ان يقول فعلى هذا ينبغى ان يجوز علمت فضل زيد لوجود المعلوم فى قولك علمت زيدا فاضلا وهو مصدر المفعول الثانى مضافا الى الاول قيل هذا يشكل بقوله تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون بما آتيهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة الياء وجعل الذين فاعلا بحذف المفعول بتقدير بخلهم هو خيرا لهم وقيل هو قليل فلا يعبأ به وانما قال اذا ذكر احدهما ذكر الآخر لانه جاز ان لا يذكر كلاهما كقولهم من يسمع يخل اى يخل المسموع صحيحا وكقوله تعالى وظننتم ظن السوء اى ظننتم الباطل حقا ظن السوء ثم اعلم ان الجملة الشرطية اعنى اذا ذكر احدهما ذكر الآخر خبر انه والضمير العائد الى الاسم ان محذوف اى اذا ذكر احدهما فيها ذكر الآخر لان الجملة الواقعة خبرا لان وجب فيها ضمير عائد الى اسمها وان مع اسمها وخبرها مبتدأ وقوله من خصائصها خبره **بخلاف باب اعطيت** اى وهذا متلبس بمخالفة باب اعطيت فانه يجوز ان يذكر احدهما دون الآخر لعدم التلازم تقول اعطيت زيدا ولا تذكر ما اعطيت واعطيت درهما ولا تذكر من اعطيت **ومنها** اى ومن خصائصها **جواز الالغاء** اى جواز ابطال عملها لفظا ومعنى وفى بعض النسخ ومنها انها يجوز فيها الالغاء **اذا توسطت** هذه الافعال بين جزئى الجملة اى بين المفعولين نحو زيد ظننت قائم **او تأخرت** نحو زيد قائم ظننت **لاستقلال الجزئين** اى المفعولين **كلاما** علة جواز الالغاء والالغاء عند توسطها او تأخرها وانتصاب كلاما على انه حال او تمييز اى لان مفعوليها كلام مستقل لصحة الحمل فيستغنيان عن كونهما معمولا مع ضعف العامل بالتأخر عن كليهما او احدهما فكان استقلالهما كلاما لصحة الحمل ويمكن ان يعمل فيهما العامل لقوته فيجوز الوجهان بخلاف اعطيت اى هذا متلبس بمخالفة باب اعطيت فانه لا يجوز الالغاء اذا توسط او تأخر عنهما لان مفعوليه ليسا بمستقلين كلاما لعدم صحة الحمل مثل زيد علمت قائم او زيد قائم علمت الاول مثال التوسط والثانى مثال التأخر ثم اعلم ان الفعل عند الالغاء بمعنى المصدر الواقع ظرفا اى زيد قائم فى علمى **ومنها** اى ومن خصائصها **انها** اى ان افعال القلوب **تعلق** وجوبا اى يبطل عملها لفظا لا معنى بسبب وقوعها **قبل** حرف **الاستفهام** و حرف **النفى واللام** للابتداء اى لام الابتداء يعنى انها تعلق اذا دخل ادوات الاستفهام ولو متضمنة لمعنى حرف الاستفهام كأى وما ومن ونحوها او حرف النفى او لام الابتداء على معمولها او على ما اضيف الى معمولها **مثل علمت ازيد عندك ام عمرو** ليعلم اى الحزبين احصى وعلمت ما زيد منطلق وعلمت لزيد قائم وعلمت غلام اى الرجلين قائم والمصنف ذكر مثال التعليق بالاستفهام فقس عليه مثال التعليق بحرف النفى ولام الابتداء والتعليق بهمزة الاستفهام على اتفاقهم وبعض مختلف فيه وانما تعلق هذه الافعال بهذه الامور الثلاثة لان هذه الثلاثة تقع فى صدر الجملة ومقتضاها ابقاء صورة الجملة والفعل يوجب تغييرها اى نصب الجزئين فروعى المقتضيان معا لفظا والأول معنى ومدخول هذه الثلاثة على مفعول الثانى لا يوجب التعليق فى الاول نحو [illegible]

تعليقها لا هي ذات عمل ولا ملغاة فكانت مشبهة بالمرأة المعلقة وهي التي يدعها زوجها من غير طلاق فلا هي ذات زوج ولا مطلقة قال الله تعالى فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة وهذه الافعال عند تعليقها لا هي ذات عمل ولا ملغاة فيكون كالمعلقة والدليل على اعمالها معنى جواز العطف على معموليها بالنصب فان قيل قد جاء التعليق في غير هذه الافعال ايضا نحو قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة وقوله تعالى يسألونك ماذا ينفقون قيل انه ليس من باب التعليق بل بتقدير القول اي سل بني اسرائيل قائلا كم آتيناهم آية بينة ويسألونك قائلين ماذا ينفقون او بتأويل المفرد اي سل بني اسرائيل جواب هذا السؤال ويسألونك جواب هذا السؤال فهي في محل النصب على انها مفعول به او هي بعد افعال القلوب ايضا مأولة بالمفرد ولكنها قائمة مقام المفعولين وتقع مثل هذه الجملة بلا في نحو شككت في زيد اهو كريم اي في كرمه **ومنها** اي ومن خصائصها **انها** اي ان افعال القلوب **يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها** الاول **ضميرين** متصلين **لشيء واحد** اي هما عبارتان عن شيء واحد ومفعولها الثاني مظهر **مثل علمتني منطلقا** ومثل قوله تعالى **انّى ارانى اعصر خمرا بخلاف غيرها** من الافعال حيث لا تقول ضربتني وشتمتني بل ضربت نفسي وشتمت نفسي لان مفعول هذا الباب في الحقيقة هو الثاني وذكر الاول توطئة الى ذكر الثاني لما عرف ان تاثيرها في الثاني دون الاول فلا يلزم في هذا الباب اتحاد الفاعل والمفعول بخلاف غيرها من الافعال ويلحق بهذه الافعال في جواز كون الفاعل والمفعول ضميرين لشيء واحد نحو عدمتني وفقدتني لان مفعولهما الاول كالاول مفعول افعال القلوب في عدم التاثير لان العدم والفقدان لكونهما عدميين لا اثر لهما في شيء **ولبعضها** اي لبعض هذه الافعال **معنى آخر يتعدى به** اي بسبب ذلك المعنى **الى مفعول واحد** فقط **فظننت بمعنى اتهمت** من الظنة بمعنى التهمة **وعلمت بمعنى عرفت** وعرفت وان كان من افعال القلوب لكنه لا يتعدى الى المفعولين استعمالا وانحصار افعال القلوب في السبعة استعمالي لا عقلي **ورأيت بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى اصبت** وحسبت بمعنى صرت ذا حسبة اي اشقر الشعر وخلت بمعنى صرت ذا خال اي خيلاء وزعمت بمعنى كفلت به وعلى هذه المعاني لا يقتضي الا مفعولا واحدا ثم لما فرغ من التقسيم المذكور للفعل شرع في تقسيم آخر للفعل باعتبار التمام والنقصان فقال **الافعال الناقصة** ثم الناقصة معدودة فاثرها بالذكر ليعلم ان ما سواها تامة وذلك **ما وضع لتقرير الفاعل** اي لتثبيته **على صفة** مخصوصة نحو كان زيد قائما فكان تقرير زيد على صفة كونه قائما في الزمان الماضي والجار والمجرور ظرف مستقر ان كان حالا متعلقا بعامل عام محذوف اي كائنا على صفة او ظرف لغو ان كان متعلقا بعامل خاص مذكور وهو التقرير وفي هذا القيد احتراز عما سواها من الافعال وانما سميت هذه الافعال ناقصة لانها لا تدل الا على الزمان فقط ولان سائر الافعال يتم بمرفوعه وهذه لا يتم به **وهي** اي الافعال الناقصة **كان وصار** وقد يلحق بها ما يرادف صار نحو آل ورجع وحال واستحال وتحول وانقلب سماعا دون انتقل وان كان بمعنى تحول ويجوز استعمال صار ومرادفاتها تامة على الاصل **واصبح واضحى وظل وامسى وبات وآض** اي رجع **وعاد** اي صار **وغدا** اي كان في الغداة وهو ما قبل الزوال **وراح** اي كان في الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليلة ولو كان غدا بمعنى رجع في الغداة او دخل في الغداة وراح بمعنى رجع في الزوال او دخل في الرواح كانا تامتين **وما زال وما انفك وما**

وفتىء بالهمزة دون الياء وهي بمعنى زال وفيه لغتان بكسر العين وفتحها مع الهمزة فيهما والمضارع منه بالفتح مع الهمزة
ولا يستعمل الا مع النفي
ومابرح هذه الاربعة للاثبات لان نفي النفي اثبات واصل هذه الاربعة ان يكون تامة بمعنى انفصل لكنها جعلت بمعنى
كان صار لازال زيد عالما بمعنى كان زيد عالما دائما وكذا اخواته فتنصبان **ومادام وليس** ولم يذكر سيبويه من
هذه الافعال سوى كان وصار ومادام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر والظاهر انها غير
محصورة وقد يجوز تضمين كثير من التامة معنى الناقصة كما تقول يتم التسعة بهذا عشرة اي تصير بهذا عشرة تامة
وكمل زيد عالما اي صار عالما كاملا **وقد جاء** كلمة قد للتقليل اي قلما جاء لفظ ما جاء من الافعال الناقصة اي
بمعنى تقرير الشيء على صفته نحو قولهم **ما جاءت حاجتك** فما استفهامية مبتداء وجاء ناقصة بمعنى صار وضمير
العائد الى ما اسمها وحاجتك خبرها اي اي شيء صارت حاجتك وانما انث الضمير في ماجاءت مع انه عائد الى ما الاستفهامية باعتبار الخبر
كما في قولهم من كانت امك فان ضمير كانت عائد الى من وانما انث باعتبار الخبر وقيل انما انث الضمير في ماجاءت لكون ما عبارة
في المعنى عن الحاجة اي اية حاجة صارت هي حاجتك وفيه وهذا لا يخفى فيه اول من تكلم بهذا الكلام الخوارج قالوا لابن عباس
رضي الله تعالى عنهما حين ارسله علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه اليهم يدعوهم الى الطاعة **وقد جاء قعدت**
ايضا من الافعال الناقصة اي بمعنى تقرير الشيء على صفته نحو قول الاعرابي ارهف شفرته حتى قعدت اي صارت تلك الشفرة
كانها اي كان تلك الشفرة **حربة** معناه حدد شفرته اي سكينة الكبير حتى صارت تلك الشفرة مشبهة بالحربة
يعني نيزه كوتاه بمعنى وشنه وقال الاندلسي لا يتجاوز بهما اعني جاء وقعد الموضع الذي استعملتهما العرب فيه فلا
يقال جاء زيد غنيا وقعد عمرو فقيرا بمعنى صار وقال بعضهم ان كونهما بمعنى صار مطرد وقال المصنف رح والاولى
ان يكون جاء بمعنى صار مطردا نحو جاء البر قفيزين بل درهم اي صار ولا يتوهم ان قفيزين حال لاجراء اذ لا معنى لجعله حالا لانه حينئذ يفيد
مجيئه في هذه الحال وهذا ليس بمقصود بل المقصود تقرير مجيئه على هذه اعني هذه الصفة ولا يطرد قعد كانها بمعنى صار كاتبا بل
يقال قعد كانه كاتب لكونه مثل قعدت كانها حربة **تدخل على الجملة الاسمية** هذه الجملة مستانفة اي يدخل هذه
الافعال على المبتداء والخبر لانها لتقرير الشيء على الصفة فلا بد من ذكر الشيء وصفته وانما تدخل عليها **لاعطاء**
الخبر اي خبر هذه الافعال **حكم معناها** اي معنى هذه الافعال من مضي كما في كان وانتقال كما في صار ومرادفا
ودوام كما في مازال وما انفك ومافتئ ومابرح ودوام وقت كما في مادام ونفي كما في ليس فمعنى كان زيد قائما ثبت قيام زيد في الزمان الماضي ومعنى
صار زيد غنيا انتقل زيد من الفقر الى الغناء وعلى هذا فقس **فترفع** هذه الافعال الجزء **الاول** من الاسمية لكونه عندنا
اسما لها وتسميته المرفوع بها اسما اولى من تسميته فاعلا **وتنصب** الجزء **الثاني** على انه خبرها وانما ترفع اسمه
لكونه فاعلا وانما تنصب خبره لشبهه بالمفعول به في توقف الفعل عليه **مثل كان زيد قائما** فقوله مثل اما منصوب
على انه صفة مصدر محذوف اي رفعا ونصبا مثل رفع هذا الكلام ونصبه او مرفوع على انه خبر مبتداء محذوف اي هو مثل كذا
فكان مبتداء خبره الجملة التي بعدها وهو قوله **تكون ناقصة** اي كلمة كان او لفظة كان تكون ناقصة وانما اول بالكلمة
واللفظة لاستعمالها مونثة لقوله ناقصة وتامة ونحو ذلك **لثبوت** اي لتحقق **خبرها** اي خبر كان **ماضيا**
دائما نحو قوله وكان الله غفورا رحيما **او منقطعا** نحو قولك كان زيد غنيا فاقتصر الجار والمجرور اعني قوله لثبوت
خبرها صفة ناقصة اي ناقصة كائنة لثبوت خبرها وقوله ماضيا حال وقوله دائما صفة ماضيا **وبمعنى صار** عطف على

على قوله لثبوت خبرها اى تكون ناقصة بمعنى صار نحو قوله تعالى وكان من الكافرين اى صار **ويكون فيها** اى فى كان **ضمير**
الشأن نحو كان زيد قائم اى كان الشأن **وتكون** اى كلمة كان **تامة بمعنى ثبت** او وجد وانما سميت تامة
لانها يتم بالفاعل فلا يحتاج الى خبر نحو قوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة اى ان وجد او ثبت ذو عسرة **وتكون**
زائدة وهى التى لا تخل بالمعنى الاصلى فى الجملة باسقاطها فيكون وجودها كعدمها نحو قول جياد بنى ابى بكر تسامى
على ما كان مسومة الاعراب وقوله تعالى لمن كان له قلب يتوجه على الوجوه الاربعة وتوجيه هذه الآية على الوجوه الاربعة ان يقال اذا كانت
ناقصة كان قلب اسمها وله خبرها واذا كانت تامة كان قلب فاعلها وله صلة متعلق واذا كانت زائدة كان له قلب مبتدأ وخبر والمعنى
لمن له قلب واذا كان فيها ضمير الشأن كان ذلك الضمير اسمها وله قلب مبتدأ وخبر فى موضع خبرها واذا كانت بمعنى صار كان قلب
اسمها وله خبرها فيستقيم تقدير الآية على وجوه الاربعة **وصار للانتقال** من صفة الى صفة نحو صار زيد غنيا اى انتقل
من الفقر الى الغناء **واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة** الواقعة بعدها
باوقاتها اى باوقات هذه الافعال والاضافة بادنى ملابسة اى بالاوقات التى تدل هذه الافعال عليها وذلك الاوقات
الصباح والمساء والضحى نحو اصبح زيد صائما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد حزينا **وبمعنى صار** عطف على قوله لاقتران
مضمون الجملة اى تكون هذه الافعال الثلثة بمعنى صار نحو اصبح زيد غنيا اى صار **وتكون** هذه الافعال الثلثة **تامة** بمعنى
الدخول فى الاوقات التى تدل عليها هذه الافعال نحو اصبح زيد اى دخل فى الصباح وامسى عمرو اى دخل فى المساء واضحى خالد اى
دخل فى الضحى عطف على الجملة الظرفية السابقة ايضا وهو لاقتران مضمون الجملة **وظل وبات لاقتران مضمون**
الجملة الواقعة بعدهما **بوقتيهما** اى بوقت هذين الفعلين وهما النهار والليل اى النهار فى ظل والليل فى بات
نحو ظل زيد مسرورا وبات زيد مسرورا قال الله تعالى ظل وجهه مسودا ويبيتون لربهم سجدا واضافة الوقتين الى الضمير فى ظل وبات
بادنى ملابسة **وبمعنى صار** نحو ظل زيد غنيا وبات زيد فقيرا اى صار وقد يجيئهما تامتين نحو ظللت بمكان كذا
وبت مبيتا طيبا ولم يذكر مجيئهما تامتين للقلة واما فصل هذين الفعلين عن الافعال الثلثة السابقة ولم يقل واصبح وامسى
واضحى وظل وبات لاقتران مضمون الجملة باوقاتها لمكان الافتراق بينهما وبين الثلثة السابقة فى قلة مجيئهما تامتين بخلاف
تلك الثلثة ولذا لم يذكر مجيئهما تامتين **وما زال وما برح وما فتى وما انفك لاستمرار خبرها**
اى خبر هذه الافعال **لفاعلها** اى لاسمها **مذ قبله** ظرف لاستمرار والضمير المرفوع المستكن عائد الى الفاعل والضمير
المنصوب البارز عائد الى الخبر اى من قبل الفاعل ذلك الخبر ومعناه ان ذلك الخبر حاصل للفاعل على سبيل الاستمرار مذ كان الفاعل
قابلا وصالحا لذلك الخبر فى المعتاد لانه لا يفهم من قول القائل ما زال زيد امير الامة كان اميرا فى حال كونه طفلا بل يفهم انه كان كذلك
مذ كان قابلا وصالحا **ويلزمها** اى يلزم هذه الافعال **النفى** ليفيد الاستمرار لان معنى هذه الافعال النفى ودخول
النفى عليها يدل على الاثبات لان نفى النفى اثبات ثم ان كانت الافعال ماضيا يلزمها ما او لا وان كانت مضارعا ان ولن او لا
او ما **وما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها** اى خبر ما دام لفاعله اى لاسمه وهو ما دام اى لاسمها
وانما كان توقيتا لان كلمة ما فى دام مصدرية ومعناها التوقيت اى توقيت امر بمدة ثبوت الخبر لاسمها لان المصدر قد
يجعل حينا فاذا قلت اجلس ما دام زيد جالسا كان المعنى اجلس دوام جلوس زيد اى مدة جلوسه بخلاف ما فى سوا
من اخواتها فانها نافية لورودها على معنى النفى ثم ردها الى الثبوت وفى تانيث ضمير ما دام فى قوله خبرها وفى قوله لفاعلها نظر

لان تانيث الضمير الى بتاويل الجملة ولا تاويل القطعة لانها ما علاحظة ولذا ذكر ضمير قوله ومن ثم احتاج وضمير لانه ظرف الفهم الا ان يجعل
كما اوما اليه الشارح بسبب التجوز **ومن ثم احتاج** اى لاجل ان مادام للتوقيت لم يحتج الا ثبوت خبرها للفاعل احتاج مادام في صحة التلفظ به
الى كلام اى جملة فعلية يتعلق بها كاجلس في قولك اجلس مادام زيد جالسا ولا تقول مادمت جالسا بلا تعلق كلام قبله كما لا تقول
يوم الجمعة وتسكت بل لابد من فعل قبله نحو خرجت يوم الجمعة هنا **لانه** اى لان مادام على تقدير كون ما مصدرية وجعل المصدر حينا بحذف
المضاف **ظرف** فالظرف معمول وفضلة في التركيب فلابد له من عامل من حيث انه معمول ومن ان يتقدم كلام اى مسند ومسند اليه من حيث انه
فضلة فان قيل قوله ومن ثم يتعلق بقوله احتاج وقوله لانه ايضا يتعلق بفعل فيلزم تعلق العلتين بفعل واحد وهو ممتنع قيل يمكن ان يكون قوله لانه
ظرف بدلا من قوله ومن ثم فكانه قال اى لاجل ان مادام ظرف احتاج الى كلام لتوقف الظرفية على الاحتياج الى الكلام وكون مادام لتوقيت امر بمدة
ثبوت الخبر لعله لكونه ظرفا وتحقق الاحتياج بناء عليه فلا يتوجه الاشكال **وليس لنفي مضمون الجملة حالا** اى في زمان
الحال فمعنى ليس زيد قائما اى قيامه منتفية الان **وقيل لنفيه** مضمون الجملة **مطلقا** اى زمانا مطلقا غير مقيد بكونه حالا
او غيره واستدلوا عن قولهم ليس زيد قائما غدا اى غيرها الاول وقوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم اى العذاب يوم القيمة يؤيد
الثاني واجيب بان هذا الاستدلال ليس بصحيح لان الخلاف في اخبارها على كل الواقع فاستعمال الحال لذلك **ويجوز تقديم**
اخبارها اى اخبار الافعال الناقصة **كلها** تاكيد المضاف اعني الاخبار اى كل الاخبار او تاكيد المضاف اليه اى كل الافعال
الناقصة **على اسمائها** اى اسماء الافعال الناقصة كتقديم خبر المبتدا على المبتدا بل هاهنا في التقديم اوسع حيث ينقل معرفتي
فاظهر الاعراب اللبس لامتياز اسمها بالقرينة وهي النصب بخلاف خبر المبتدا فانه اذا كان معرفة ظاهرة الاعراب لا يجوز تقديمها على
المبتدا لمكان اللبس **وهي في تقديمها عليها** الضمير في قوله هي وقوله عليها راجع الى الافعال الناقصة وفي قوله تقديمها
راجع الى اخبار الافعال الناقصة اى في تقديم اخبارها على تلك الافعال **على ثلثة اقسام** وقيل الضمير في قوله هي وفي قوله
في تقديمها راجع الى اخبار الافعال الناقصة وفي قوله عليها راجع الى الافعال الناقصة وفيه نظر لان قوله وهو من كان الى راح لم يقل حيث
يقل ومن خبر كان الى خبر راح واجيب بانه يمكن ان ... بحذف مضاف اى وهو من خبر كان الى خبر راح
وهو خبر ما في اوله ما وهو خبر ليس والاول هو الاظهر **قسم يجوز** تقديمه على الافعال الناقصة وفيه نظر
الافعال الناقصة في تقديم اخبارها عليها على ثلثة اقسام فكيف يستقيم قوله قسم يجوز تقديمه على الافعال الناقصة واجيب بان
الضمير في قوله يجوز عائد الى قوله قسم بحذف مضاف اى قسم يجوز تقديم خبره عليه **وهو** اى هذا القسم **من كان** كلمة من للابتداء
الى راح لكون الناسخ فعلا وهو عامل قوى يجوز تقديم معموله عليه ولا مانع ههنا عن تقديم معموله عليه وفي قوله الى هنا نظر لانها
ان كانت انتهائية يلزم خروج راح عن الحكم لان الغاية لا يدخل تحت المغيا وان كانت استغراقية فلا وجه لعدم دخول
ما بعدها فيما قبلها حتما وان جعلت بمعنى مع كقوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم يلزم ان يكون ابتداء الاستغراق بذكر الغاية فائدة ايضا
لو كان بمعنى مع لا يدل اللفظ على حكم ما بين كان وراح وان جعلت زائدة لا يستقيم لان من الزائدة مختص في النفي والكلام ههنا مثبت
وان جعلت بمعنى حتى ليدخل ما بعدها في حكم ما قبلها لكن لا يستقيم ايضا لان الحكم حتى ان يكون ما بعدها غاية ينتهى به المذكور
او عنده وراح ليس مما ينتهى به الافعال الناقصة او عنده واجيب بانه يمكن ان يكون استغراقية بمعنى معطوف اى هو من كان فما بعده
الى راح او يقال يمكن ان يكون انتهائية والغاية لا يدخل في المغيا الا اذا دل الدليل وههنا قد دل الدليل على ان ما بعدها داخل
في حكم ما قبلها وهو حصر تقديم اخبارها عليها على ثلثة اقسام فبيان كل قسم حصر او نقول كلمة الى ههنا ليست بانتهائية فلا

استقاطتها الى وصلة البلوغ المحذوف او الوصول الى وحتى كان بالغا الى زايد او واصلا الى زايد وفيه نظر لان جعلها صلة البلوغ يابا من
الابتدائية لذكر الغاية **وقسم لا يجوز** تقديمه على الافعال الناقصة **وهو ما فى اوله ما** اى وهو فعل كان
ذلك الفعل ما مصدرية كما في ما دام او نافية كما في ما زال لتحقق المانع وهو مصدرية او نافية لكونهما يمنع تقدم معمولهما عليهما لان حرف النفي وما المصدرية يستحقان الصدر
خلافا لابن كيسان فى غير ما دام لعدم المانع لنا ويتراءيا بالمثبت لان معنى هذه الافعال
النفي ودخول ما النافية عليها يدل على الاثبات لان نفي النفي اثبات فكانت بمنزلة كان فما زال زيد عالما بمعنى كان زيد عالما وفيه
نظر لان صورة ما النفي تستحق الصدر كافية في منع تقدم اخبارها عليها وانما قال في غير ما دام لان ابن كيسان يوافق غيره في منع
التقديم لتحقق المانع لفظا ومعنى وهو ما المصدرية **وقسم مختلف فيه وهو ليس** فقد ذهب سيبويه الى
حكم كان لعدم ما صورة فان قيل لما اختلف في ليس اختلف فيما في اوله ما غير ما دام كما اشار اليه بقوله خلافا لابن كيسان في غير ما دام
فما وجه تخصيص ليس بالاختلاف قلنا فيه الحق ان يقال وقسم يجوز وهو من كان الى راح وقسم لا يجوز وهو ما دام وقسم مختلف
فيه وهو ليس وما في اوله ما غير ما دام قيل قول ابن كيسان في القسم الثاني مرجوح لان صورة ما التي تستحق الصدر كافية للمنع
فقوله خلافا للاختلاف ولا يبالي به في هذا القسم ثم لما فرغ من الافعال الناقصة شرع في افعال المقاربة فقال **افعال المقاربة**
وانما ذكر بعد الافعال الناقصة لانها مثلها في اقتضاء الجزئين ونعت بشيء بالفاعل على صفة مخصوصة نحو عسى زيد ان يخرج فعسى
تقرب زيدا على صفة كونه خارجا في الزمان الماضي لكن خبرها اخص حيث لا يكون الا فعلا مضارعا بخلاف خبر الافعال الناقصة فانها اعم
وهى ما وضع اى فعل وضع **لدنو الخبر** اى تقريبه **رجاء او حصولا او اخذا فيه** اى تقريبا
في الخبر اى في تحصيله انتصاب جملة الالفاظ على التمييز اى تقرب رجاء الخبر او حصوله او الاخذ فيه **فالقسم الاول** وهو ما وضع
لقرب رجاء الخبر **عسى وهو** فعل **غير منصرف** حيث لا يجيء منه مضارع ومجهول ولم يجئ الى غير ذلك من الامثلة كاسم الفاعل
واسم المفعول لانه يشبه الحرف لكونه للانشاء الذي الاصل فيه ان يكون بالحرف وللحمل على لعل لكون كل واحد منهما للطمع الحصول **تقول**
عسى زيد ان يخرج اى قارب زيد الخروج **وعسى ان يخرج زيد** اى قرب خروج زيد وعلى هذا الاستعمال تامة
وعلى الاستعمال الاول ناقصة **وقد يحذف ان** من خبر عسى تشبيها بكاد نحو قوله عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه
فرج قريب **والقسم الثاني** وهو ما وضع لقرب حصول الخبر **كاد تقول كاد زيد يجيء وقد تدخل ان** في خبر كاد
تشبيها بعسى نحو قوله قد كاد من طول البلى ان يمصحا **واذا دخل حرف النفي على كاد فهو كالافعال على الاصح**
اى كاد كسائر الافعال في انه اى في ان الخبر اذا دخل عليها حرف النفي كان معناها منفيا الخبر كسائر الافعال **وقيل**
اذا دخل حرف النفي عليها **تكون للاثبات** اى لاثبات الخبر **مطلقا** سواء كان ماضيا او مستقبلا اما في الماضي فلقوله
تعالى وما كادوا يفعلون لان المراد اثبات فعل الذبح لا نفيه بدليل قوله تعالى فذبحوها فمعناه الا ان فعل الذبح قد وقع منهم بلا شك لكنه
بدل على قربهم من فعل الذبح فما كادوا يفعلون لاثباته او الاثبات يلزم من نفي المعنى واما في المضارع فلتمسك الشعراء قول ذي الرمة اذا غير الهجر المحبين
وسيس الهوى من حب مية ميرح اى يزول وجه التمسك انه الشعراء فهموا من قوله لم يكد الاثبات وكون معناه لم يكد يبرح وجوده
وان كان بعد طول العهد لا يزول لم يسبر الهوى من حبها والايكن للتخطئة وجه والجواب عن قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون انه نفي قرب فعل الذبح لاثباته وثبوت
فعل الذبح في زمان وحصول الذبح في زمان اخر لما بين الزمانين من التنافي اى نفي قرب الفعل مقصود في زمان وليكون صحيح لمطر الحصول منهم فعل الذبح فما كادوا
ان يفعلوا لفعل الذبح ثم حصول الذبح منهم وعن التخطئة بانها شبهة والشعراء لم يثبت خاطبوا ذي الرمة بان نفيه في لا ثبات

الشيء وجاز ان يقال بان التخطية والنفي لابد لهما من الاثبات في نفس الامر في الواقع بل يحتمل ان يكون التخطية [illegible] على انه لا ماد
في كلام بعض الاثبات ولو في خبرها الاختلاف فيه ان بهرت الشبهة تمكن في البيت لشبهة فساد المعنى ولا ينبغي ان يختار في الكلام ما هو في
بشبيه فساد المعنى وان يكون تغييره الى ما لا يوجد لشبهة فساد المعنى **وقيل** اذا دخل حرف النفي على كاد **يكون في الماضي للاثبات**
اي لاثبات الخبر **وفي المستقبل كالافعال** اي كسائر الافعال في النفي **تمسكا** بكونها في الماضي للاثبات **بقوله
تعالى وما كادوا يفعلون** فان المراد اثبات فعل الذبح لا نفيه بدليل فذبحوها صدر الكلام وجوابه قلت **و**بكونها في
المستقبل للنفي كسائر الافعال **بقول ذي الرمة اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى
من حب مية يبرح** اي بقول وجه التمسك ان البراح منفي فعلم ان النفي في المستقبل نفي للخبر كسائر الافعال فهذا
القائل تمسك بقول ذي الرمة والقائل الاول يتمسك بتخطئة الشعراء ذا الرمة والهجر الفراق والرسيس هو الثابت والاضافة من باب جرد
قطيفة اي لم يكد الهوى الرسيس الثابت من حب مية هي اسم معشوقته والبراح هو الزوال ومعنى البيت اذا غير هجران الاحباء المحبين
عن الحب بحكم الزمان الطويل المعهود فيه وزالت محبتهم عن قلوب المحبين لم يقرب براح اي زوال حب مية يعني اذا ازدادت حبها فليف وفيه مبالغة
في نفي الزوال فعلم ههنا ان حرف النفي داخل على كاد [illegible] في البيت وهذا المعنى مستقيم فلا وجه لتخطئة الشعراء
والقسم الثالث منها ما وضع للشروع في الخبر وهو **جعل وطفق وكرب** بفتح الراء والكرب نزديك شدن كسى بكارى
موجود [illegible] **واخذ** فهذه الافعال الاربعة **مثل كاد** يعني يقتضي كل واحد منها اسما مرفوعا وخبرها فعل مضارع بغير ان
واوشك عطف على اخذ فيكون اوشك من القسم الثالث **مثل عسى وكاد في الاستعمال** يعني انه تارة
مثل عسى في الاستعمال في وجهيها اي في كونها مقتضية للخبر وكونها مستغنية اذا كان اسمها مع ان نحو اوشك زيد ان يخرج واوشك ان يخرج
زيد وتارة مثل كاد في اقتضاء الخبر وكون الخبر بغير ان نحو اوشك زيد يخرج ثم لما فرغ من افعال المقاربة شرع في بيان التعجب فقال **فعلا
التعجب** وهو عند الكسائي من الكوفيين اسما [illegible] استدلوا على ذلك بتصغيرها امثلة في قوله يا ما اميلح غزلانا شدن لنا من هؤلاء
بين الضال والسمر والجواب انه شاذ او منزل منزلة الاسم فجواز التصغير هو **ما وضع لانشاء التعجب** اي لايجاده ويحترز به
عن نحو عجبت وتعجبت وما تعجبت لانها الفاظ اخبارية والانشاء ايجاد ما لم يكن والتعجب انفعال يحصل عند استعظام شيء خرج عن
نظائره وخفي سببه وللقائل ان يقول التعريف انما يكون للحقيقة الكلية لا للفرد والفردين والافراد فلا يستقيم هذا التعريف مع قوله
الفعلين الا ان يقال ان اضافتهما الى التثنية كاضافة الجمع في جعل المضاف جنسا لكنهم لم يصرحوا بذلك على ان جعل المضاف جنسا عند
الجمع او الجمع ايضا ممتنع ولا احتمال ههنا [illegible] فلا معنى للجنس فيلزم التعريف للفردين ويجيب بان التعريف كلي
يوجد تحته فردان وهما ما افعل وافعل به كما ان الشمس كلي لانه اسم جنس يوجد تحته فرد واحد فقط او يقال انه تعريف لفظي لاثبات ماهية
كلما عبارة عن فعلان وانما وضع باعتبار اللفظ والمعنى قوله التعجب [illegible] الانشاء التعجب فيكون هذا التعريف بيانا لما يفهم
من اللام [illegible] قوله فعلا التعجب [illegible] اولى لان التحديد لا ينضبط الجزئيات فلا انحصر في جزئي
او جزئين لا يصلح [illegible] ذلك [illegible] لانه انشاء التعجب [illegible] الدعاء اللهم الا ان يقال التعجب
في استعمال الاصطلاح **وله** اي للتعجب [illegible] وضع لانشاء التعجب **صيغتان** انشائيا معتبر نحوهما **ما افعله وافعل به وهما
غير متصرفين** حيث لا يبنى منهما امر ولا مضارع ولا [illegible] ولا تثنية [illegible] جمع **مثل ما احسن زيدا و
احسن بزيد ولا يبنيان** اي لا يبنى فعل التعجب **الا مما يبنى منه افعل التفضيل** اي من ثلاثي مجرد [illegible]

قابل للتفاوت ليس بلون ولا عيب وانما قلنا قابل للتفاوت احترازا عن مات زيد حيث لا يقال فيه ما اموت زيدا لان الموت لا يقبل الزيادة
والنقصان فلا يكون موت شخص ابين من موت آخر وانقص والاكثر ان يتعجب من الفاعل لا من المفعول وقد ما اشهره وما اشغله كما في اسم
التفضيل وشذ ما اعطاه وجوزه سيبويه قياسا فيكون المذكور في المتن قول غير سيبويه فان قيل ان افعل التفضيل يبنى من فعل بمعنى
الحدوث ومن فعل بمعنى الثبوت نحو انا اضرب منك غدا واحسن من عمرو وصيغتا التعجب لا تبنيان الا من فعل بمعنى الثبوت والاستمرار فكيف
يستقيم التشبيه قيل هذا قصر بناء صيغة التعجب على ما يبنى منه افعل التفضيل دون العكس ولا يلزم منه ان صيغتي التعجب تبنيان مما يبنى منه
افعل التفضيل ولا يلزم منه ان ما يبنى منه افعل التفضيل يبنى منه صيغة التعجب فلا يلزم ما ذكرتم **ويتوصل في الممتنع** اي الذي
يمتنع بناؤه منه مما ليس بثلاثي مجرد من غير الالوان والعيوب بل رباعي وثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد هو في لون وعيب **بمثل ما اشد استخراجه و**
اشدد به اي بناء ما من فعل لا يمتنع بناؤه منه وايقاع مصدر الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء مثل ما اشد استخراجه وما احسن استغفاره و
ادبه دحرجته ونحو ذلك **ولا يتصرف فيهما** اي في صيغتي التعجب **بتقديم وتأخير** اي بتقديم المفعول والمجرور وتأخيرهما عن الفعل
عنهما فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن ولقائل ان يقول ان قوله وتأخير مستدرك لان كل واحد من التقديم والتأخير يستلزم الآخر
فتقديم شيء يستلزم تأخير غيره لا محالة ويمكن ان يقال الآخر منهما ينفك عن الآخر بالقصد دون التحقق فكأنه اعتبر القصد او يقال ان في ذكر
التأخير تأكيدا كما في قوله تعالى لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون **ولا فصل** بين فعل ومعموله وبين ما والفعل فلا يقال ما احسن
اليوم زيدا ولا احسن امس بزيد لانها نقلت الى التعجب وجرت مجرى الامثال فلا تغير كما لا يغير الامثال وجاء الفصل بكان الزائدة نحو ما كان
احسن زيدا ولا يقاس عليه لفظ يكون خلافا لابن كيسان وشذ الفصل باصبح وامسى نحو ما اصبح ابردها والضمير للغداة وما امسى
ادفاها والضمير للعشية وهو مقصور على السماع **واجاز المازني الفصل بالظرف** حيث يتسع في الظرف ما لا يتسع
في غيره نحو ما يوم الجمعة احسن زيدا وما احسن بالرجل ان يصدق واحسن اليوم بزيد والمراد بالظرف الظرف المتعلق بصيغتي +
التعجب بخلاف الفصل بالظرف الذي لا يكون متعلقا بهما فانه لا يجوز اتفاقا فلا يقال لقيته ما احسن امس زيدا لان امس متعلق بقوله
لقيته لا بقوله احسن واجاز ابن كيسان الفصل بلولا الامتناعية نحو ما احسن لولا تكلفه زيدا **وما** اي لفظة ما في ما افعل نحو
ما احسن زيدا **ابتداء نكرة** اي مبتدأ نكرة او ذو ابتداء نكرة اي غير موصولة ولا موصوفة فيكون تامة بمعنى شيء وذلك
لان التعجب انما يكون في موضع الابهام والبعد عن الوضوح والبيان والموصولة معرفة والموصوفة قريبة من المعرفة فلا يليقان بهذا الموضع بل لا
ان تجعل تامة بمعنى شيء **عند سيبويه** خبر مبتدأ محذوف اي وذلك عند سيبويه او متعلق بمفهوم الكلام اي وقعت
ما مبتدأ مع النكارة عند سيبويه وكذا عند الاخفش في احد قوليه **وما بعدها** اي بعد ما من الجملة الفعلية **الخبر**
اي خبر المبتدأ فتقديره شيء احسن زيدا وانما جاز وقوع النكرة ههنا مبتدأ لكونه فاعلا في المعنى على وزن شر اهر ذا ناب اي ما +
احسن زيدا الا شيء او لكونه في المعنى نكرة متخصصة بالصفة اذ معنى ما احسن زيدا شيء من الاشياء لا اعرفه جعل زيدا حسنا هذا
التقدير باعتبار الاصل ثم نقل الى انشاء التعجب والمعنى عن المعنى الاصلي بالكلية فجاز ما اقدر الله وما اعلمه مع تنزهه عن الجعل والتقييد
موصولة خبر آخر لقوله ما اي موصولة **عند الاخفش** في احد قوليه **والخبر** اي خبرها الموصولة الواقعة
مبتدأ **محذوف** والمعنى الذي جعله حسنا شيء عظيم وفي قوله نظر حيث يلزم وجوب حذف الخبر من غير سد شيء +
مسده وذهب الفراء الى انها استفهامية مرفوعة المحل على الابتداء وهو قول قوي من جهة المعنى كأنه قيل اي شيء زيدا في الحسن ثم نقل من
الاستفهام الى التعجب وكلاهما انشاء ان والنقل من الانشاء الى الانشاء مما لا يثبت في كلامهم فيه نظر لان الاستفهام قد اريد به الاخبار

في محل النصب مفعولا به وقد اريد به العرض في الاستفهام فانتصب خبرا وقد اريد به النفي في الاعلام فاشبه العبوذ كلما عن النظائر والصوفي وله نظائر كل ذلك
انشاء فلم لا يجوز ان يراد بالاستفهام انشاء التعجب **وبه** في افعل به نحو احسن بزيد **فاعل** خبر لقوله وبه وهو مبتداء بتاويل اللفظ
اي لفظ به في افعل فاعل **عند سيبويه** خبر مبتداء محذوف اي هذا الحكم عند سيبويه او يتعلق بمفهوم الكلام اي ثبت كونه فاعلا
عند سيبويه **فلا ضمير في افعل** اي فعلى هذا الوجه لا ضمير في افعل لكون به فاعلا واشكل بانه حسن الا ان الامر بمعنى الماضي ولما
يجيء استتار ضمير الفاعل والهمزة للصيرورة كالبن واترك للتعدية والباء زائدة في الفاعل كما في قوله تعالى وكفى بالله فيكون معنى احسن
بزيد صار زيد ذا حسن وفيه نظر لان كون الامر بمعنى الماضي غير معهود في كلامهم وحمل الباء على الزيادة شاذ وفاعل صيغة الغائب لا يكون الا
او مضمرا مستترا **مفعول** خبر بعد خبر لقوله به اي به مفعول **عند الاخفش والباء فيه للتعدية** اي اجعل الا
متعلقا بافعل على ان يكون همزته للصيرورة والتعدية فمعنى احسن بزيد اجعل زيدا ذا حسن اي صفه بالحسن **او زائدة** في المفعول كما في قوله تعالى ولا تلقوا
بايديكم وعلى هذا يكون احسن متعديا بنفسه ويكون همزته للتعدية كاخرج **ففيه ضمير** اي في احسن على هذا الوجه ضمير هو فاعله اي احسن انت بزيد
او زيدا اي اجعله حسنا او صفه بالحسن ثم لما فرغ من فعل التعجب شرع في بيان افعال المدح والذم فقال **افعال المدح والذم**
كلمتها عبارة عن افعال ذكر وضع باعتبار لفظه اي افعال وضعت **لانشاء مدح او ذم** فان قلت نعم الرجل زيد مثلا مدخول
انشاء مدح بانه نعم الرجل وفيه نظر لان نحو كرم زيد وشرف يكون كذلك واجيب بانه لازم لذلك لكنه غير موضوع له بخلاف نعم الرجل حيث وضع له
للانشاء وهذا هو الفرق بين كرم رجل لفيتهم وكثير من الرجال فانه وان كان لازما لذلك لكنه غير موضوع للاخبار عن التكثير فاعرف فانه
فرق دقيق **فمنها** اي من افعال المدح والذم **نعم وبئس** فعلان ماضيان واصلهما فعل بكسر العين وجاء فيه اتباع
الفاء للعين وجاء الاسكان في الاصل والاتباع ففيهما اربعة اوجه نعم بفتح الفاء مع كسر العين وهو الاصل ونعم بالاتباع اي بكسر الفاء
مع كسر العين ونعم باسكان العين مع الاصل اي فتح الفاء وسكون العين ونعم باسكان العين بعد الاتباع اي بكسر الفاء وسكون العين وهذه الوجوه الاربعة مطردة
في كل فعل على وزن فعل بكسر العين ثانيه حرف حلق كشهد وكذا في كل اسم على وزن فعل ثانيه حرف حلق كفخذ وزعم غير الكسائي من
الكوفيين انهما اسمان واستدلوا على ذلك بدخول حرف النداء في يا نعم المولى والجواب انه محمول على حذف المنادى واتصال تاء التانيث الساكنة
استعمالهم حجة عليهم **وشرطهما** اي شرط نعم وبئس شرط فاعلهما بحذف المضاف **ان يكون الفاعل معرفا باللام** نحو نعم الرجل زيد وهذا اللام للعهد
الذهني وانما اشترط ان يكون معرفا باللام للعهد الذهني لحصول المبالغة في المدح وهو المناسب لنعم ونحوه وذلك لان اللام لما كان
للعهد الذهني يكون المعهود واقعا على واحد غير معين ابتداء ثم يصير معينا
بذكر المخصوص بعده ويكون الكلام بعده على وجه الاجمال والتفصيل وهو اوقع في النفس وليست اللام لاستغراق الجنس
كما ذهب اليه ابو علي ولا للاشارة الى ما في الذهن من الماهية للجنس كما قال المصنف وصاحب الاعراب لانه يفسر بالواحد والمثنى والجمع
وشرط المفسر ان يصح حمله على المفسر ولا يصح حمل الواحد والمثنى على المعرف باللام في الصورتين اذ لا يصح ان يقال زيد نعم كل
الرجل او نعم جنس الرجل اللهم الا ان يعتبر الحمل على التجوز والمبالغة كما في انت الرجل كل الرجل وكل جنس الرجال **او** يكون الفاعل
مضافا الى المعرف بها اي باللام ولو بواسطة او وسائط نحو نعم صاحب الفرس عمرو ونعم غلام صاحب السفر
ونعم غلام اخي صاحب الفرس بكر وان شئت فزد **او** يكون الفاعل **مضمرا مميزا** اي مفسرا ذلك الضمير **بنكرة**
منصوبة على التمييز نحو نعم رجلا خالد وانما اضمر الفاعل للاختصار لان نعم رجلا زيد اخصر من نعم
الرجل زيد ولانه اضمر شريطة التفسير فحصلت في المدح وانتصر منه لا مضار رب في نعم لان المدح من مقام التفخيم والمبالغة وكذا الذم

الذي هو ضده وجار مجراه في كونه من مواضع المبالغة وانما فسر ذلك الضمير بنكرة منصوبة لان الضمير في نعم لا يخلو عن ابهام فيحتاج الى
ان يفسر بنكرة منصوبة كما في عشرين درهما **او** مميز ذلك الضمير **ما مثل فنعما هي** اي فنعم شيئا خصلة هي الصدقة اي ابداؤها

ولقائل ان يقول لا حاجة الى قوله او بما في التحقيق لانها ايضا بمعنى نكرة منصوبة لان معنى فنعما هي فنعم خصلة او نعم شيئا هي اي الصدقة
اي ابداؤها الا ان يقال انه انما ابرز نظرا الى الصورة دون المعنى **وبعد ذلك المخصوص** مبتدأ تقدم خبره اي المخصوص بالمدح
واقع بعد ذلك الفاعل وانما فعل ذلك لان ذكر الشيء مبهما ثم ذكره مفصلا اوقع في النفس **وهو** اي المخصوص **مبتدأ ما قبله**
خبره او خبر مبتدأ محذوف مثل نعم الرجل زيد فزيد مبتدأ نعم الرجل خبره والتقدير زيد نعم الرجل
او خبر مبتدأ محذوف اي نعم الرجل هو زيد فالجملة الثانية مستانفة للبيان لانه لما قال نعم الرجل كان سائلا سأل من هو فقال هو زيد
وقيل لا يجوز في المخصوص الا الوجه الاول لجواز دخول نواسخ المبتدأ عليه نحو ان زيدا نعم الرجل وكان زيد نعم الرجل وحكى الاندلسي ذلك عن سيبويه
ايضا ودواخل المبتدأ يدخل على المبتدأ والخبر دون الخبر وحده **وشرطه** اي شرط المخصوص **مطابقة الفاعل** اي ان
يكون مطابقا للفاعل في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث تقول نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال
الزيدون ونعم المرأة هند وانما وجبت المطابقة لاتحادهما فيما صدقا عليه ولكونه بيانا للفاعل فلا جرم يطابقه **و** قوله تعالى **بئس**
مثل القوم الذين كذبوا وشبهه متأول جواب سؤال حيث وقع المخصوص وهو الذين كذبوا جمعا مع افراد
الفاعل وهو مثل القوم فاجاب عنه بانه متأول بحذف المضاف وتقديره بئس مثل القوم مثل الذين كذبوا او بحذف المخصوص وجعل الذين
صفة القوم والتقدير بئس مثل القوم المكذبين مثلهم **وقد يحذف المخصوص** بالمدح والذم **اذا علم** بالقرينة
نحو قوله تعالى نعم العبد اي نعم العبد ايوب لان الكلام في قصته **و** قوله تعالى **فنعم الماهدون** اي نعم الماهدون
نحن لما دل عليه سياق الآية وهو قوله تعالى والارض فرشناها فنعم الماهدون **وساء مثل بئس** في افادة الذم **و**
منها اي من افعال المدح **حبذا وفاعله** اي فاعل هذا الفعل **ذا ولا يتغير** عن حاله فلا يثنى ولا يجمع
فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند لجريانه مجرى الامثال التي لا تتغير **وبعده** اي بعد ذا **المخصوص**
بالمدح كما في نعم نحو حبذا الرجل زيد فحب فعل ماض وذا فاعله والرجل صفة لذا وزيد هو المخصوص بالمدح **واعرابه** اي اعراب
المخصوص بعد حبذا **كاعراب مخصوص نعم** في الوجهين المذكورين وقال بعضهم المخصوص بعد حبذا عطف بيان
وقيل ذا زائدة والمخصوص فاعل **ويجوز ان يقع قبل المخصوص** اي قبل مخصوص حبذا **او بعده**
اي بعد مخصوص حبذا **تمييز** نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا ولم يجز في نعم وبئس تأخير التمييز عن المخصوص فلا يقال نعم زيد رجلا
لان اسم الاشارة في الابهام مثل الضمير في نعم رجلا زيد فيحتاج الى التمييز الا انهم تركوا اظهارها دون الضمير في نعم وبئس فجاز ترك التمييز ههنا
دون نعم وبئس فيقال حبذا زيد ولا يقال نعم زيد لتفضيل المظهر على المضمر واما من الالتباس في المخصوص معرفا باللام وبالاضافة نحو نعم
رجلا السلطان او عبد السلطان فانه لو قيل نعم السلطان واريد نعم الرجل السلطان لالتبس المخصوص بالفاعل على تقدير حذفه واذا
لم يلتبس نحو نعم رجلا زيد بطرد الباب **او حال** نحو حبذا محمد الرسول الله وحبذا رسولا محمد عليه الصلاة والسلام **على وفق**
مخصوص الجار والمجرور صفة لقوله تمييزا او حالا كائنا على وفق المخصوص اي على موافقة المخصوص في الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث وانما وجب الموافقة لاتحادهما فيما صدقا عليه ولكونه عبارة عن المخصوص فلا جرم يوافقه والحق ان يقول على وفقه
لتقدم المخصوص الا انه وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التوضيح لئلا يتوهم عوده الى غير المخصوص من الفاعل وغيره ثم لما فرغ من تقسيم الا

والمص شرع فى تقسيم الحرف فقال الحرف ما دلّ على معنى فى غيره اى حاصل فى غيره اى مدلول لغيره تضمنا او مطابقة كاللام فانه يدل على معنى حاصل فى الاسم اى مدلول له دلالة تضمن لانه يدل على معنى اى على تعريف يدل عليه الاسم الواقع بعده تضمنا باعتبار الوضع التركيبى وكلم فانه يدل على معنى حاصل فى الفعل اى مدلول له دلالة تضمنا لانه يدل على معنى اى على نفى يدل عليه الفعل الواقع بعده تضمنا باعتبار الوضع التركيبى وكنحو فانه يدل على معنى حاصل فى الجملة اى مدلول لها دلالة مطابقة لانه يدل على معنى يدل عليه الجملة المقترنة بها مطابقة وذلك المعنى هو تقريرها سبقها وقيل معنى قوله ما دل على معنى فى غيره ما كان علامة لتحقق معنى فى غيره والاسم يدل على معنى فى نفسه وكلمة فى بمعنى الباء او على حقيقتها وقد سبق الكلام فى هذا كله فى تعريف الكلمة فى التوضيح والتشريح فلا نشتغل بذلك هنا ومن ثم اى لاجل ان الحرف يدل على معنى فى غيره احتاج الحرف فى جزئيته اى فى كونه جزءا من الكلام الى اسم او فعل فالحرف يصح ان يكون جزءا من الكلام وان لم يصح ان يكون ركنا له حروف الجر اضافتها اليها لكثرة دورها وانما سمى حروف الجر لانها تجر معانى الافعال الى الاسماء او تجر الاسماء وهى ما وضع لافضاء الفعل كمررت بزيد او معناه اى معنى الفعل والمراد بمعنى الفعل اسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار والمجرور واسماء الافعال وكل شىء استنبط منه معنى الفعل كانا مار بزيد وزيد فى الدار او على السطح الى ما يليه كلمة ما عبارة عن الاسم والضمير المرفوع المستتر راجع الى ما التابعة والضمير المنصوب البارز راجع الى ما الثانية او على العكس وهى اى حروف الجر ثمانية عشر حرفا من والى وحتى وفى والباء واللام ورب وواوها اى واو رب وواو القسم وتاؤه اى تاء القسم وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وحاشا وعدا وخلا وانما قدم من لانها للابتداء فهى بالابتداء اولى واعقبها بالى للطباق لكونها للانتهاء والطباق الجمع بين المعنيين المتقابلين وهو من المحسنات واعقبها بحتى للتناسب لكونها للانتهاء ايضا واعقب الثلثة بفى لمناسبتها اياها التعلق الابتداء والانتهاء بالمكان الذى هو احد قسمى الظرف واعقبها بالباء لمجيئها بمعنى فى فى نحو اطلب العلم ولو بالصين واعقبها باللام لمناسبتها اياها فى لزوم الحرفية والكثرة وكونهما على حرف واحد واعقبها بما سبق بما هو نص فى الحرفية بما وقع الاختلاف فى كونها اسما او حرفا وهو رب واعقبها بذكر واوها لكونها فرعا لها واعقبها بذكر واو القسم لمناسبتها اياها فى كونها واوا وفرعا لان واو رب فرع رب وواو القسم فرع باء القسم واعقبها بالتاء لكونها فرع الواو واعقبها بذكر ما اشترك بين الاسم والفعل والحرف وقدم عن لكونها بالحرف اشبه بالاسم لوضعه وضع الحرف لكونه اقل من ثلثة احرف بخلاف على ثم قدم على على الكاف وان كان اقرب بالحرف لوضعها على حرف واحد لقلة استعمالها حيث لا يدخل على المضمر وقدمها على مذ ومنذ لكونهما اقل منهما ما خلا حيث يدخل على الظروف الزمانية خاصة ثم اعقبها بما فيه جهة الفعلية وهى حاشا وعدا وخلا وقدم ما فيه جهة الفعلية ما كان جهة الفعل فيه اضعف وهو حاشا على ما فيه جهة الفعلية اقوى وهو عدا وخلا فانهما فمن للابتداء اى الابتداء الغاية اى لابتداء الغاية نحو سرت من البصرة والتبيين وعلامته ان يصح حمله على مبينه نحو عشرة من الدراهم فانه يصح ان يقال الدراهم عشرة وللتبعيض وعلامته ان يصح وضع لفظ البعض مكانه نحو اخذت من المال فانه يصح ان يقال اخذت بعض المال وزائدة فى غير الموجب نحو ما جاءنى من رجل ومن احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم جوزوا زيادتها فى الموجب فى اسم الجنس ايضا وقولهم قد كان من مطر وشبهه متأول جواب سؤال حيث زيدت من فى الموجب فاجاب عنه بانه متأول بالحمل على التبعيض اى قد كان بعض مطر او شىء من مطر والى للانتهاء اى لانتهاء الغاية

لانتهاء

المغيا كقوله تعالى ثم اتموا الصيام الى الليل ونحو خرجت الى السوق **وبمعنى مع قليلا** اي زمانا قليلا ومجيئه الى بمعنى مع كون ما بعدها داخلا في حكم ما قبلها كقوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم اي مع اموالكم **وحتى كذلك** اي مثل الى في كونها لانتهاء الغاية **وبمعنى مع كثيرا** اي زمانا كثيرا اي يدخل ما بعدها في حكم ما قبلها نحو اكلت السمكة حتى راسها اي مع راسها وقوله كثيرا اشارة الى مجيئه بمعنى الى قليلا **وتختص بالظاهر** اي الاسم الظاهر فلا يقال حتاه وحتاك استغناء عنها بالى والاصوب التمسك في ذلك بالاستعمال **خلافا للمبرد** فانه اجاز دخولها على المضمر ايضا **وفي للظرفية** اي يجعل ما بعدها ظرفا لما قبلها حقيقة نحو زيد في الدار والمال في الكيس او توسعا واعتبارا نحو نظرت في الكتاب والنجاة في الصدق **وبمعنى على قليلا** اي زمانا قليلا كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل اي على جذوع النخل **والباء للالصاق** اي لالصاق الفعل بالمجرور حقيقة نحو به داء او مجازا نحو مررت بزيد اي التصق مروري بمكان يقرب منه زيد **والاستعانة** اي الآلة على ان ما دخلت هي عليه يستعان به نحو كتبت بالقلم **والمصاحبة** نحو دخلت عليه بثياب السفر اي مع ثياب السفر **والمقابلة** نحو اشتريت هذا الثوب بدرهم **والتعدية** اي لجعل الفعل اللازم متعديا مثل الهمزة والتضعيف في اذهبت زيدا واكرمت زيدا نحو ذهبت بزيد اي اذهبته وخرجت بعمرو اي اخرجته وانما فسر التعدية بذلك لانها قد يستعمل بمعنى التعدية للفعل القاصر عن المفعول به وفي هذا المعنى مشترك جميع حروف الجر **والظرفية** نحو اطلبوا العلم ولو بالصين اي ولو في الصين **وزائدة في الخبر** اي في خبر المبتدأ **في الاستفهام** اي في الاستفهام نحو هل زيد بقائم **والنفي** نحو ليس زيد بقائم وما زيد بقائم **قياسا** اي زيادة قياسية او زيادة قياس او زيادة يدل عليه القياس ولقائل ان يقول ان ذكر مطلق الاستفهام يتناول الهمزة وهل ومطلق النفي يتناول ليس وما ولا المشبهتان بليس ولا النافية والحكم مخصوص بهل وبليس وما المشبهة به وقيل بلا المشبهة به ايضا ففي اطلاق الاستفهام والنفي نظر ولعله اراد الاستفهام والنفي المعهودين في هذا الباب في اصطلاحهم المشهور وهو الاستفهام بهل والنفي بليس وما المشبهة به فلا يقال ازيد بقائم **وفي غيره** اي في غير الخبر المذكور **سماعا** اي زيادة سماعية او زيادة سماع **مثل بحسبك زيد** وبحسبك درهم فقوله بحسبك زيد على العكس والباء زائدة في المبتدأ **والقى بيده** اي القى يده اي نفسه فالباء زائدة في المفعول قال الله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة اي لا تلقوا انفسكم الى الهلاك بترك الجهاد فانكم اذا تركتم الجهاد غلب العدو فهلكتم **واللام للاختصاص** سواء كان اختصاص ملك نحو المال لزيد او اختصاص استحقاق نحو الجل للفرس او اختصاص نسبة نحو فلان ابن لزيد **والتعليل** سواء كانت العلة سببا غائيا نحو ضربت للتأديب فان التأديب علة غائية يقصد الفعل لاجلها او سببا باعثا ليس غاية يقصد الفعل لاجلها بل هي سبب باعث على الخروج **وزائدة** نحو قوله تعالى ردف لكم اي ردفكم لان ردف متعد بنفسه **وبمعنى عن مع القول** نحو قلت له انه لم يفعل الشر اي قلت عنه وقال الله تعالى وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه اي عن الذين آمنوا **وبمعنى الواو في القسم** صفة الواو ومتعلق بالظرف المستقر اي بمعنى الواو الكائن في القسم اي واو القسم **للتعجب** ... نحو لله لا يؤخر الاجل بمعنى والله ... **ورب للتقليل** اي لتقليل نوع ما دخلت عليه ... هذا هو الموضوع له الا انه تستعمل لكثرة استعمالها ... في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل ... قد تستعمل في التكثير في مقام ... الاخفش

الى انه اسم وهو مختار صاحب المفتاح واستدل عليه بوجوه الاول انها فى مقابلة كم الخبرية لكونها للتقليل وكون كم للتكثير وهو اسم بالاتفاق فكذا ما يقابله والثانى انا لم يجد فيه لازم حرف الجر وهو النصب به اى تعدية الفعل او معناه الى ما يليه لان عاملها ما يكون متعديا بنفسه نحو رب رجل كريم اكرمت فان اكرمت متعدي بنفسه ويمكن ان يجاب عنه بان جواز ذلك لضعف العمل المتاخر عن المفعول غير محوج الى حرف الجر فكان حرف الجر فى مثل ذلك لتقوية العامل الضعيف وفيه نظر لان العامل الضعيف بالتاخر انما يتقوى باللام فقط لا فادتها التخصيص كقوله تعالى لربهم يرهبون وكقوله تعالى ان كنتم للرؤيا تعبرون واما التقوية بغيرها فغير معهود فى كلامهم والثالث انه لو كان حرف لما جاز نحو رب رجل كريم اكرمته لان الفعل لا يتعدى الى المفعول بحرف الجر والى ضميره ذلك معا فلا يقال لزيد ضربته فعلم انه اسم واعترض عنه بان المصنف رحمه الله تعالى بان اكرمته صفة والفعل الذى تعلق به رب رجل محذوف اى لقيت رجل كريم اكرمته اكرمنى ونحو ذلك والرابع انه لو كان حرفا لما جاز ظهور الفعل فى نحو رب رجل كريم جاءنى فى جواب من قال ما جاءك رجل لما عرفت ان اظهار عامل الظرف المستقر لا يجوز وقد صرح المصنف بظهور الفعل فى نحو رب رجل كريم حصل ويتعلق بمجروره رب على وجه القياس لا على وجه الوقوع وهذا دليل على اسميته ولها صدر الكلام حملا على كم الخبرية التى هى ضدها لكونها لانشاء التقليل وكون كم لانشاء التكثير لكم الخبرية صدر الكلام مختصة بنكرة موصوفة انما اختصاصها بالنكرة لان المقصود من التقليل هو مدلول رب لان التقليل انما يلحقها اذ النكرة مجهول يحتمل التقليل والتكثير بخلاف المعرفة فانها اما متعينة فلا تحتمل كالمفرد والمثنى او كثيرها كالجمع فلا يفيد التقليل واختصاصها بنكرة موصوفة فلتحقق معنى التقليل ايضا لان الموصوف اخص من غير الموصوف والاخص اقل مما هو اعم الا ترى ان الرجل العالم اقل من مطلق الرجل والرقبة المؤمنة اقل من مطلق الرقبة ولورود الاستعمال على ذلك وقيل لا يجب ذلك والاول هو الوجوب فلذا قال على الاصح وهذا مذهب ابى على وابن السراج ومن تابعهما

وفعلها اى عاملها ماض ولو كانت مكفوفة بما لكونها للتقليل المتحقق الواقع وذلك لا يتصور الا فى الماضي محذوف فى الاكثر مرفوع على انه صفة نحو رب رجل لقيته فلقيته صفة رجل والفعل الذى تعلق به رب محذوف وانما حذف لحصول العلم به لان الجار والمجرور يدل على الفعل العام وهو كائن او حاصل ولانه انما حذف لان الاكثر ان يكون رب جواب سوال ظاهر او مقدر فكان سائلا يقول هل اكرمت من لقيته فتقول رب رجل لقيته اى رب رجل لقيته اكرمنى او يقول هل اكرمت من لقيته فتقول رب رجل لقيته اى رب رجل لقيته اكرمت وعلى هذا فقس وانما قال غالبا اى حذفا غالبا او زمانا غالبا لانه قد جاء رب رجل كريم حصل وقد تدخل على مضمر مبهم ليس معاد مميز بنكرة منصوبة على انها تمييز لان الضمير لما كان مبهما احتاج الى التمييز نحو ربه رجلا وهذا الضمير نكرة كالضمير فى نعم رجلا وهذا الضمير مفرد مذكر لا غير تقول ربه رجلا وربه امراة وربه رجلين وربه امراتين وربه رجالا وربه نساء لانه عائد الى شئ فى الذهن لا الى شئ تقدم ذكره ليجب مطابقته خلافا للكوفيين فى مطابقة التمييز فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فيقولون ربه رجلا وربهما رجلين وربهم رجالا وربها امراة وربهن نسوة وتلحقها اى وتلحق ربها الكافة اى المانعة عن العمل فتدخل رب حينئذ على الجمل الاسمية والفعلية نحو ربما زيد قائم وربما قام زيد قال الله تعالى ربما يود الذين كفروا وقد يكون ما زائدة فتدخل الاسم وتجر نحو قول الشاعر ربما ضربة بسيف

وواوها تدخل على نكرة موصوفة اى واو رب او واو يقدر بعدها رب وفى عملها من معنى الجر تسامح لان الجار هو رب المقدر بعدها والواو واو العاطفة بتخصيصه الواو على مطلق منكر موصوف كقوله وبلدة ليس بها انيس

وواو القسم انما تكون عند حذف الفعل اى لا تكون الا عند حذف الفعل لكثرة استعمالها فى القسم فهى اكثر استعمالا من اصلها وهو الباء فلا يقال اقسمت او حلفت او احلفت والله لغير السوال

فلا يقال الى الله اجلس في الاستعمال بخلاف باء القسم **مختصة بالظاهر** فلا يقال تك لافعلن كذا حطا لرتبة عن رتبة
الاصل وهو الباء بتخصيصه باحد القسمين وخص منها الظاهر لانها تنزل على ان قوله واو القسم مبتداء والجملة التي بعدها خبر
لغير السوال جار ومجرور قوله مختص جر ... عن صيغة الاختصاص والباء مختلف في المختص بين المتصرف والتاء مثلها اى مثل الواو في الاختصاص بحذف
الفعل وكونها لغير السوال فلا يقال تالله اخبرني ... مختص باسم الله تعالى نحو تالله لاكيدن اصنامكم ولا يقال تالرحمن لانها مبدلة من الواو فلم
يدخل الا على لفظة الله تقليلا لما لها من مجاز اصلها وهو الواو بتخصيصه ببعض المظهرات وخص منها ما هو اصل في باب
القسم وهو اسم الله تعالى **والباء اعم منها** اى من الواو والتاء **في الجميع** اى في جميع ما ذكر اى في حذف
الفعل وكونها لغير السوال والدخول على المظهر والدخول على اسم الله تعالى فان قوله في الجميع يتناول الاختصاص المذكور
ايضا ولا معنى لاعمية الباء حيث لا يصح ان يقال الباء يوجد مع الاختصاص بالظاهر وبدونه لمكان التنافي فقيل معنى كونها
اعم في هذه الامور انما لا يختص بهذه الامور بل استعمالها اعم من ان يكون في هذه الامور او خلافها فيجوز فيها اظهار
الفعل نحو اقسمت بالله واستعمالها في غير السوال نحو بالله اجلس واستعمالها في كل مقسم ظاهرا او مضمرا نحو بالله و
بك لافعلن كذا **ويتلقى** اى يجاب **القسم باللام وان** في الاثبات نحو قوله تعالى تالله لاكيدن اصنامكم
وقوله تعالى ان سعيكم لشتى في جواب والليل اذا يغشى **وحرف النفي** في النفي كقوله تعالى والضحى والليل اذا
سجى ما ودعك ربك وما قلى **ويحذف جوابه** اى جواب القسم **اذا اعترض** اى وقت توسط القسم بين جزئي
الجملة القسمية نحو زيد والله قائم وضرب والله زيد وان تذهب والله اذهب فالتقدير في زيد والله قائم والله لزيد قائم وفي
ضرب والله زيد والله لقد ضرب زيد وفي ان تذهب والله اذهب والله لان تذهب اذهب **او تقدمه** اى القسم **ما يدل**
عليه اى على الجواب نحو زيد قائم والله وضرب زيد والله الهلال والله والتقدير في زيد قائم والله لزيد قائم وفي ضرب
زيد والله والله لقد ضرب زيد وفي الهلال والله والله لهذا الهلال وانما حذف الجواب في هاتين الصورتين لانه لما توسط القسم بين
ما هو جوابه في المعنى او تقدم القسم ما هو جوابه في المعنى استغنى عن الاعادة ثم اعلم ان كلمة ما فاعل تقدم ومفعوله ما
اتصل به من الضمير **وعن للمجاوزة** نحو رميت السهم عن القوس **وعلى للاستعلاء** اى لاستعلاء
شئ على شئ حقيقة نحو زيد على السطح او حكما نحو عليه دين **وقد يكونان** اى يكون عن وعلى **اسمين بدخول**
من اى عند دخول من **عليهما** يعني اذا دخل من على على يكون بمعنى الفوق نحو قوله غدت من عليه بعدما تم ظمؤها اى
من فوقه واذا دخل من على عن يكون بمعنى الجانب نحو جلست من عن يمينه اى من جانب يمينه **والكاف للتشبيه** نحو
الذي كزيد عندي وقوله عليه الصلوة والسلام كما تكونوا يولى عليكم تشبيه التولية بالكون في الاتصاف خيرا او شرا اى نحو
عليكم من هو مثلكم في الخير والشر والكاف في قولهم خلق الاشياء كما شاء كاف التشبيه لم يرد بها معنى آخر وجه التشبيه
تعلق الخلق بكل من المشبه والمشبه به من غير تفرقة اى خلق الاشياء خلقا مثل خلق شاء فيه وهذا التشبيه للخلق الخارجي
بنوع من الخلق المتصور في الذهن في تعلق كل منهما بالمشية وكذا الكاف في قولهم حمدته كما يستحقه حمدا مثل حمد يحبه فهذا
التشبيه بالحمد الخارجي بنوع من الحمد المتصور في الذهن في تعلق كل منهما بالمحبة والكرم والكيف الذي يستحق الحمد ... وقد تكون
للمقارنة في الوقوع نحو ائتيك كما طلع الفجر اى مقترن الاتيان وطلوع الشمس في الوقوع **وزائدة** نحو ليس كمثله شئ اى ليس مثله شئ
ويمكن ان لا يكون الكاف فيه زائدة بل يكون على بابه في المثل على سبيل الكناية لانه يلزم من نفي مثل المثل ان لا يكون له مثل لانه لو كان له

مثلي بالمضمومة وقد قلنا الحسن كشبه شئ فيه من نفي المثل **وقد تكون الكاف اسما** كقوله يضحكن عن كالبرد المنهم **و**
يختص الكاف بالظاهر فلا يقال كه استغناء بلفظ المثل منها ولانها لو دخلت على المضمر لادى الى اجتماع الكافين
اذا اشتبهت بالمخاطب فطرد المنع في الكل واما في قولهم وما انا كانت وما انت كانا فلان ضمير المنفصل عندهم كالمظهر كذا في اللباب
ومذ ومنذ وانما قدم مذ مع كون منذ اصلا لكونها اخف **للزمان للابتداء** بدل الاشتمال من قوله للزمان اي مذ ومنذ
لابتداء الغاية **في الماضي** نحو ما رايته مذ يوم الجمعة اي انتفى رويتي اياه من يوم الجمعة **والظرفية** اي بمعنى في
في الحاضر اي في الحال **نحو ما رايته مذ شهرنا ومنذ يومنا** اي انتفى رويتي في شهرنا وفي يومنا ولا يدخل على
المستقبل لو منعها للماضي والحال وضعا **وحاشا وعدا وخلا للاستثناء** نحو جاءني القوم حاشا زيد
وعدا زيد وخلا زيد لكن حاشا يستعمل في الاستثناء عن السوء لتنزيه المستثنى عن حكم المستثنى منه نحو اساء القوم
حاشا زيد ولذلك لا يحسن قولك صلى الناس حاشا زيد لفوات معنى التنزيه ثم اعلم ان حاشا منهم من قال بالجر على الاصح وعدا
وخلا منها على الاضعف فان قيل بم يتعلق الجار وكيف يدخل الجار على الجار وهو اللام في قوله تعالى وقلن حاش لله ما هذا بشرا
قيل اللام زائدة وحاشا متعلق بمحذوف والتقدير اتصفكم وجود بالسوء حاشا الله فلا تنزه يوسف عن كل سوء لكن
ما علمنا عليه من سوء وهذا قريب عما يقال بالفارسية في المدح بالحسن بي عيب خداست فلان را بي عيب نتوان گفت لكن در وي
عيبي نمي نمايد ثم لما فرغ من بيان الحروف الجارة شرع في بيان الحروف المشبهة بالفعل فقال **الحروف المشبهة
بالفعل ان وان وكان ولكن وليت ولعل** وانما سميت هذه الحروف بهذا الاسم لكونها مشابهة
للفعل في انقسامها الى ثلاثية ورباعية وفي البناء على الفتح كالماضي وفي اقتضائها الاسماء وانما اخر ليت ولعل لانهما
لانشاء التمني وانشاء الترجي بخلاف الاربعة السابقة **لها** اي لهذه الحروف **صدر الكلام سوى ان المفتوحة
فاي بكسرها** الفاء للتعليل اي لانها بكسر ما سواها اي يليه فيما عدم الصدر والتعلق بغيرها **ويلحقها** اي يلحق
هذه الحروف **ما الكافة فتلغى** هذه الحروف بعد لحوق ما الكافة **عن العمل** لان ما الكافة تكفها عن العمل **على
الاصح** لان ما الكافة اخرجتها عن بعض وجوه مشابهة الفعل وهي اقتضائها الاسماء ولان ما الكافة اذا دخلت عليها
صارت قاصدة لتضيف ضعيفة وقد تعمل بجعل ما زائدة **وتدخل** هذه الحروف **حينئذ** اي حين اذا يلحقها ما **على
الافعال** لان ما الكافة اخرجتها عن العمل وعن لزوم دخولها على الاسم كقوله تعالى انما حرم عليكم الميتة **فان
المكسورة لا تغير معنى الجملة** بل تقررها **وان المفتوحة مع جملتها** الاضافة بلا ملابسة اي مع جملة واقعة
بعدها **في حكم المفرد** بان تجعل الجملة بتاويل المفرد وطريق تاويل الجملة بالمفرد ان تجعل مصدر الخبر مضافا الى الاسم
فيقال في بلغني ان زيدا منطلق بلغني انطلاق زيد اي تجعل مصدر جزء الخبر مضافا الى الاسم فيقال في بلغني ان زيدا ان
نعطه يشكر كي بلغني شكر زيد عندما عطائك اياه او يجعل مصدر الخبر مضافا الى ما يضاف الى الاسم اذا كان ما يضاف اليه سببا
اي متعلقا فيقال في بلغني ان زيدا ابوه قائم بلغني قيام ابي زيد فان مصدر الخبر اضيف الى الاب المضاف الى الاسم و
ذلك الاب من اسبابه اي من متعلقاته وان لم يكن للخبر مصدر يقدر مصدر بفعل عام وهو الكون اضيف الى الاسم او الى ما يضاف
الى الاسم اذا كان ما يضاف اليه سببا فيقال في بلغني ان زيدا غلام عمرو بلغني كون زيد غلام عمرو وعلى هذا تقس **ومن ثم**
اي ومن اجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة وان المفتوحة مع جملتها في حكم المفرد **وجب الكسر** اي وجب اتيان ان المكسورة

في موضع الجملة اى فى موضع يبقى الجملة بحالها ولم يكن بتاويل المفرد **والفتح** اى وجب اتيان ان المفتوحة **في موضع المفرد** اى فى موضع يكون ان بما بعدها فى تاويل المفرد **فكسرت** الفاء للتفسير اى فكسرت همزة مادة ان **ابتداء** اى فى ابتداء الكلام كقوله تعالى انّ الله غفور رحيم **وبعد القول** الذى بمعنى الحكاية دون القول الذى بمعنى الظن والقوة لان معمول القول بمعنى الحكاية جملة محكية **وبعد الموصول** نحو الذى انه ضربته فى الدار لان صلة الموصول لا يكون الا جملة **وفتحت** همزة مادة ان حال كونها **فاعلة** نحو بلغنى انك قائم **ومفعولة** نحو عرفت انك قائم **ومبتدأ** نحو عندى انك قائم **ومضافا اليها** نحو حصل علم انك قائم لوجوب كون الفاعل والمفعول والمبتدأ والمضاف اليه مفردا وتسميته ان فاعلة ومفعولة ومبتدأة ومضافا اليها مجاز لان الفاعل هو انّ بما بعدها لا انّ وحدها وكذا البواقى وانما فتحوا بعد لولا **وقالوا لولا انك منطلق انطلقت لانه** اى لان ما بعد لولا **مبتدأ** محذوف الخبر عند البصريين والمبتدأ انما يكون مفردا وانما فتحوا بعد لو **وقالوا لو انك قمت لقمت لانه** اى لان بعد لو **فاعل** لفعل محذوف وهو ثبت بدلالة انّ اى لو ثبت قيامك والفاعل لا يكون الا مفردا قال الله تعالى ولو انهم صبروا اى لو ثبت صبرهم **فان جاز التقديران** اى فان كان موضع جاز فيه التقدير ان اى تقدير المفرد وتقدير الجملة **جاز الامران** اى فتح انّ وكسرها **مثل من يكرمنى فانى اكرمه** فهو ان جعلت جملة اسمية جزائية وجب الكسر وان جعلتها بتاويل المفرد مبتدأ محذوف الخبر والجملة جزائية وجب الفتح لان المبتدأ لا يكون الا مفردا اى فثابت اكرامى اياه وكذا قول الفرزدق وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا **اذا انه عبد القفا واللهازم** وشبهه فالكسر انها جملة اسمية واقعة بعد اذا المفاجأة اى فاذا هو عبد القفا واللهازم والفتح على انها مع ما معها مبتدأ محذوف الخبر اى فاذا عبوديته ثابتة

واذا عرفت هذا فاعلم ان تمام [illegible] زيدا مفعول ثالث واللهزمتان عظمان فى اللحيين تحت الاذنين جمعهما اللهازم بارادة ما فوق الواحد او بارادتها مع حواليهما تغليبا ومعنى عبد القفا واللهازم اى لئيم يعرف مرقفاه اى همته ان يكسب نيلا ويعظم قفاه ولهازمه قيل من كان همته ما يدخل فى جوفه فقيمته ما يخرج من جوفه **ولذلك** اى ولاجل ان المكسورة لا يغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب فى محل الرفع لانها كالعدم لانها لافادة التاكيد فجاز العطف على محل ذلك الاسم بالرفع **جاز العطف على اسم انّ المكسورة لفظا وحكما** تفسير للمكسورة اى سواء كانت المكسورة لفظا نحو ان زيدا قائم وعمرو او حكما وهى التى وقعت بعد العلم نحو علمت انّ زيدا قائم وعمرو لانها وان كانت مفتوحة لفظا فهى مكسورة حكما لانها مع ما فى حيزها حيث قامت مقام مفعولى العلم وقوله **بالرفع** متعلق بالعطف اى متلبسا بالرفع حملا على المحل **دون المفتوحة** حال اى متجاوزا عن المفتوحة يعنى لا يجوز العطف على اسم انّ المفتوحة بالرفع وقيل ان المفتوحة كالمكسورة فى صحة العطف على المحل **مثل ان زيدا قائم وعمرو** فان قوله عمرو معطوف على اسم ان المكسورة بالرفع حملا على المحل وهذا المثال غير موجود فى بعض النسخ **ولا يشترط** فى جواز العطف على الاسم بالرفع **مضى الخبر لفظا** نحو ان زيدا قائم وعمرو **او تقديرا** نحو ان زيدا وعمرو قائم اذ التقدير ان زيدا قائم وعمرو ومنه قوله والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا فى شقاق اى انا بغاة وانتم بغاة مدة بقائنا فى خلاف وعداوة وانما اشترط مضى الخبر لانه لو عطف على محل اسم انّ قبل مضى الخبر مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان لادى الى كون الشئ معمولا لعاملين مختلفين اذ قوله ذاهبان من حيث انه خبر لزيد معمول ان لان زيدا معمولها ومن حيث انه خبر لعمرو معمول للابتداء وهو باطل **خلافا للكوفيين** فانهم لا يشترطون مضى الخبر متمسكين بقوله فاعلموا انا وانتم بغاة ما

[illegible]

فينا في شقاق وسيبويه حمله على التقديم والتأخير **ولا اثر** في جواز العطف على محل اسم ان دون الخبر **للكن** اي اسم ان مبنيا كما في البيت المذكور وكما في قوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئون بعطف قوله والصابئون على محل الذين قبل مضي الخبر مع بناء اسم ان فهو الذين **خلافا للمبرد والكسائي** فانهما فرقا بين اسم ان المعرب والمبني في ذلك فاجاز العطف على اسمها المبني قبل مضي الخبر لفظا او حكما وشرطا في العطف على محل اسمها المعرب مضي الخبر **مثل انك وزيد ذاهبان** يجوز الحمل على محل اسمها قبل مضي الخبر لكون اسمها وهو الكاف مبنيا وهذا باطل لان مانع العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر لا يفرق بين اسمها المعرب والمبني وقال الشارح والظاهر ان التقييد مذهب الفراء والاطلاق مذهب الكسائي كما هو مذكور في كتب النحو يعني جاز العطف على محل اسمها عند الفراء قبل مضي الخبر اذا كان اسمها مبنيا وعند الكسائي يجوز ذلك مطلقا سواء كان اسمها معربا او مبنيا والصحيح ان مضي الخبر شرط جواز العطف على محل اسمها مطلقا سواء كان معربا او مبنيا لان المانع المذكور موجود مطلقا واستعمال الفصحاء على هذا **ولكن كذلك** اي مثل ان المكسورة في جواز العطف على محل اسمها بعد مضي الخبر لفظا او حكما نحو ما خرج زيد ولكن عمرو خارج وخالد لان لكن للاستدراك وهو لا ينافي معنى الابتداء كما لا ينافيه التاكيد واما سائر الحروف فلم يجز العطف على محل اسمها لزوال الابتداء **ولذلك** اي ولاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة وان المفتوحة يجعلها في معنى المفرد **دخلت اللام مع المكسورة دونها** اي دون المفتوحة ثم حق هذه اللام ان يدخل اول الكلام لصدارتها لكنهم كرهوا اجتماع حرفين متوافقين في المعنى وهو التاكيد لكان بمعنى اللام هو معنى ان اعني التاكيد وكلاهما حرف الابتداء فكرهوا اجتماعهما فاخروا اللام وصدروا ان لانها عاملة واللام غير عاملة والعامل احرى بالتقديم على ما ليس بعامل فادخلوها **على الخبر** اذا فصل بينه وبين ان بالاسم نحو ان زيدا لقائم **او على الاسم اذا فصل بينه** اي بين الاسم **وبينها** اي بين ان بظرف هو خبر مقدم نحو قوله تعالى ان من شيعته لابراهيم **او على ما بينهما** اي بين الاسم والخبر من معمول الخبر المتقدم نحو ان زيدا لطعامك آكل وان زيدا لفي الدار قائم **و**دخول هذه اللام **في لكن** اي في خبرها او في اسمها اذا فصل او في متعلق الخبر المتقدم **ضعيف** فذهب الكوفيون الى دخول اللام مع لكن ايضا كان متمسكين بقوله ولكنني في حبها لعميد والعميد الذي امرضه العشق وبانها لا تغير معنى الجملة كان ولذا جاز العطف على اسمها بالرفع فيلحق بها كما يلحق بان والبصريون استضعفوا وقالوا كان حق اللام ان تمنع الحاقها بان ايضا لبطلان صدارة اللام بالتوسط لكنه اغتفر فيها لقوة مناسبتها بان لاتحاد معناهما وهو تاكيد الجملة والابتداء فبقي في غيرها على الامتناع وحملوا البيت على الشذوذ كقوله ام الحليس لعجوز شهربة ترضى من اللحم بعظم الرقبة حيث دخل اللام في خبر المبتدا بدون ان او على انه مثل لكنني لكن انني فخفف كما يقال علماء في على الماء ولهيش في اي شيء فاللام دخلت في خبر ان المكسورة لا في خبر لكن **وتخفف المكسورة** اي ان المكسورة المشددة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال **فيلزمها** اي المكسورة بعد التخفيف **اللام** سواء اعملت او اهملت اما في الاهمال فللفرق بين المخففة والنافية واما في الاعمال فللطرد والجمهور على عدم لزومها في الاعمال لحصول الفرق بالعمل وقال ابن مالك ويلزم اللام مع الاهمال . عند خوف اللبس بالنافية وذلك في المبني والمقصور واختلف في هذه اللام فذهب ابو علي واتباعه الى ان هذه اللام غير لام الابتداء والا لوجب التعليق في ان علمت زيدا لقائم ولما دخلت فيما لا يدخل لام الابتداء نحو تالله ربك ان قتلت لمسلما وذهب جماعة الى انها لام الابتداء والجواب من قبلهم ان التعليق انما يجب لو كان

المفعول الاول وهنا دخلت على المفعول الثاني والبيت محمول على الشذوذ **ويجوز الغاؤها** اي الغاء المكسورة بعد
التخفيف عن العمل وهو الغالب لفوات الشبه اللفظي وهو كونها ثلاثية مفتوحة الآخر كقوله تعالى ان كل لما جميع لدينا محضرون
ويجوز اعمالها نحو قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم بتخفيف ان وعند الكوفيين يجب الغاؤها والآية حجة عليهم **ويجوز دخولها**
اي دخول ان المكسورة بعد التخفيف **على فعل من افعال** دواخل **المبتدأ** والخبر نحو باب كان وباب علمت لئلا يخرج
ان المكسورة عن اصلها وهو دخولها على الجملة الابتدائية بالكلية وحينئذ يلزم اللام نحو ان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين
وان وجدنا اكثرهم لفاسقين الا اذا كان ذلك الفعل دعاء فحينئذ لا يلزم اللام لان اللام انما تلزم للفرق بين ان المخففة وان
النافية والدعاء لا يلتبس بان النافية فلا لبس **خلافا للكوفيين في التعميم** اي في تعميم دخولها على كل فعل
وتمسكوا بقوله بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد ولقولهم ان تزينك لنفسك وان تشينك لهيه
وذلك عند البصريين شاذ **وتخفف المفتوحة** اي ان المفتوحة الهمزة **فتعمل** المفتوحة بعد التخفيف **في ضمير**
شان مقدر انما اعملها لقوة شبهها بالفعل على ما بينا في ضمير الشان كقولنا اشهد ان لا اله الا الله وانما اعملت في ضمير
شان مقدر ليحصل بينها وبين الجملة التي يليها ربط من حيث اللفظ بسبب عمل الاسم لان لها باسمها ارتباطا ولاسمها بخبرها
ارتباطا فيحصل بينها وبين الجملة التي هي خبر اسمها ارتباط وانما طلبوا الارتباط اللفظي لان الارتباط بينهما معنوي وذلك لانها حرف
موصول وهي مع جملتها في تقدير المفرد اي المصدر اذ هو حرف مصدري فكان ان وصلها لمصحوب فذلك للمفرد **فتدخل**
ان المفتوحة بعد التخفيف **على الجمل مطلقا** مفعول مطلق اي دخولا مطلقا او مفعول فيه اي زمانا مطلقا اي سواء كانت اسمية
او فعلية سواء كان فعلها من دواخل المبتدأ والخبر او لا **وشذ اعمالها** اي اعمال ان المفتوحة بعد التخفيف
في غيره اي غير ضمير الشان كقوله فلو انك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم ابخل وانت صديق فالشاعر يصف نفسه بكمال
الجود يعني فراقك على الشخص كل شيء بل وصالك احب الي من كل محبوب ومع ذلك اي مع فرط حب الوصال لو سألتني
فراقك لاجبت الى ذلك طلبا لمرضاتك وتصبيب السؤال في هذا البيت بيان كمال ارضاء العاشق المعشوق **ويلزمها**
اي ان المفتوحة المخففة **مع الفعل** ظرف اي عند دخولها على الفعل او حال اي يلزمها حال كونها مقرونة بالفعل
السين كقوله تعالى علم ان سيكون منكم مرضى **او سوف** كقوله واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتي كل ما قدرا
او قد كقوله تعالى ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم **او حرف النفي** كقوله تعالى افلا يرون الا يرجع اليهم
وكقوله تعالى ايحسب ان لم يره احد وكقولك علمت ان ما خرج زيد وعلمت ان لا يخرج زيد وانما يلزمها احد هذه الحروف
ليكون عوضا عما ذهب عنها من حذف احدى نونيها او اسمها وهو ضمير الشان وللفرق بينها وبين ان المصدرية في اول الوهلة
لان المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل بشيء من الحروف المذكورة لكونها مع الفعل بتاويل المصدر معنى فلا يفصل بينهما
وبين ما يؤثر فيها لضعفها وانما عينت هذه الحروف للتعويض والفرق لانها مختصة بالافعال فما ذهب عنها مما يختص به
الافعال عوض عنه ما هو المختص بالافعال ثم لكل الخ بالفعل المتصرف ـــــــ ١ ـــــــ ويلزمها مع
الفعل المتصرف احدى هذه الحروف بخلاف الفعل الغير المتصرف نحو قوله تعالى ان ليس للانسان الا ما سعى وقوله تعالى و
عسى ان يكون قد اقترب اجلهم حيث لا يلزم فيه ذلك لعدم الحاجة الى الفاصل لان المصدرية لا يدخل على غير المتصرف
وانما قال مع الفعل لانها لو كانت مع الاسم لم يلزمها احدى هذه الحروف لانها حينئذ لا تشتبه بان المصدرية لم تدخل الا ...

والتعويض ولكن يجوز مع الجملة الاسمية المقدر بعد خلافا نحو قولنا اشهد ان لا اله الا الله وباداة الشرط نحو علمت ان من
ضربك اضربه اوبكم نحو علمت ان كم غلام لي ويجوز التجرد عن ذلك نحو قوله فى قصيدة كسيوف الهند قد علموا ان هالك كل من يحفى وينتعل
وكان للتشبيه نحو كان زيدا الاسد وقد تكون للشك نحو كانك قشتى **وتخفف** اى كان **فتلغى**
بعد التخفيف عن العمل **على الافصح** اى على الاستعمال الافصح كقوله وصدر مشرق اللون كان ثدياه حقان ويجوز فيه ابطال
التخفيف تقدير ضمير الشان قياسا على ان المفتوحة المخففة كذا قالوا ويجوز ان لا تقدر لعدم الداعى اليه وهو كان التشبيه المفصل
ولكن للاستدراك اى لطلب درك السامع برفع ما عسى ان يتوهم وهذه الكلمة مفردة وقال الكوفيون هى مركبة
من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة واصلها لا كان فنقل كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة **يتوسط بين**
كلامين متغايرين معنى متغايرين نفيا واثباتا من حيث المعنى لان معنى الاستدراك رفع توهم تولد عن كلام
سابق فاشبه حكمه ان الاستثناء حينئذ تركيبه بحرف الاستثناء النفى بالايجاب والايجاب بالنفى والمقصود التغاير المعنوى
فكذا لهم بذلك اللفظ قد يكون نحو جاءنى زيد لكن عمرو لم يجئ ومثله نحو زيد حاضر لكن عمرو مسافر فلا الله تعالى ولو اريكهم كثيرا لفشلتم
الى قوله ولكن الله سلم اذ لو رأوهم كثيرا **وتخفف فتلغى** بعد التخفيف عن العمل لانها اشبهت بالتخفيف لكن العاطفة
فى اللفظ والمعنى فاجرى مجريها فى ترك العمل والاخفش ويونس اجاز اعمالها مخففة ولا عرف لها شاهدا كذا الشرح **و**
يجوز معها اى مع لكن مخففة او مشددة **الواو** وهذه الواو عاطفة للجملة على الجملة وجعلها اعتراضية اظهر ولكنه لا يتم
فى المخففة عن العاطفة لان دخول حرف العطف على مثلها ليس بجائز **وليت للتمنى** نحو ليت الشباب يعود والفرق بين التمنى
والترجى ان التمنى مستحيل او مستبعد والترجى ممكن جدا **واجاز الفراء ليت زيدا قائما** بنصب الجزئين بتقدير فعل
من التمنى اى تمنيت او اتمنى زيدا قائما وهو يتعدى الى مفعولين **ولعل للترجى** نحو لعل زيدا قائم **وشذ الجر بها**
اى بلعل بجعلها من الجوار لقوله لعل ابى المغوار منك قريب ويشكل حينئذ بيان المتعلق لان الجار اذا لم يكن زائدة لا بد له من
متعلق ولا متعلق فى لعل ابى المغوار فرغ من بيان الحروف المشبهة بالفعل شرع فى بيان الحروف العاطفة فقال **الحروف العاطفة**
الواو والفاء وثم وحتى واو واما وام ولا وبل ولكن المخففة وانما قدم الواو لكونها اصلا فى
باب العطف ولكونها لمطلق الجمع واعقبها بالفاء ثم لمشاركتها فى الجمع ثم اردفها بحتى لمشاركتها للترتيب والتدرج واوقعهما لانها للقد
تفهمها التاخير ثم ذكرها الاصل الامرين وهى او واما وام ثم اعقب بذكر النفى والاضراب والاستدراك **فالاربعة الاول للجمع**
الاولى **للجمع** بين المفردين فى كونهما مسندين نحو زيد عالم وقارى او مسند اليهما نحو زيد وعمرو قائمان او مفعولين نحو ضربت زيدا
وعمروا او ممنتين يوم الخميس ويوم الجمعة وخرجت مخافة الشر وانتفاء الخير وقمت وزيدا وعمروا او حالين نحو جاء زيد راكبا وضاحكا او غير
نحو طاب زيد نفسا وعلما او نحو ذلك او بين الجملتين فى حصول مضمونيهما نحو جاءنى زيد وذهب عمرو فانه قيل بعلم حصول مضمونهما
بلا عطف ايضا بان قيل جاءنى زيد ذهب عمرو قيل الجملة الثانية بلا عطف يحتمل كونها بدلا وكون الاولى غير مقصود او غلطا فالواو يفيد
النص على كونهما مقصودين وعدم كون الاولى غلطا **فالواو للجمع مطلقا** من غير تقييد بترتيب او قران او تراخ او
تلازم **لا ترتيب فيها** اى فى الواو **والفاء للترتيب** مع الوصل **وثم مثلها** اى مثل الفاء فى الترتيب
لكن بمهلة وحتى مثلها اى مثل ثم فى الترتيب بمهلة لكن زمان مهلتها اقل من زمان مهلة ثم فهى
متوسطة بين الفاء وثم **ومعطوفها** اى معطوف حتى **جزء من متبوعه** اى جزء من المعطوف عليه نحو اكلت +

السمكة حتى راسها فان قيل هذا منقوض بنحو نمت البارحة حتى الصباح فان الصباح ليس جزء من البارحة قيل المراد من الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما والصباح وان لم يكن جزء من البارحة لكنه قريب منها والقريب من الشئ فى حكم الجزء منه او يقال ان كلامه محمول على حذف معطوف اى جزء من متبوعه او قريب من متبوعه فلا يشكل بنحو نمت البارحة حتى الصباح وانما اشترط كون معطوفها جزء من متبوعه **ليفيد** هذا العطف **قوة** فى المعطوف نحو قدم الجيش حتى الامير **او ضعفا** نحو قدم الحاج حتى المشاة وذلك لان عطف الجزء على ما انعلق بالنسبة حينئذ يكون من حيث المعنى تاكيدا وتخصيص بعض الاجزاء بالتاكيد دون بعض لا يكون الا بتحقق ميزة له عن غيره من الاجزاء يوجب اختلافا فى ثبوت الحكم فيه من قوة او ضعف ولما استلزم الجزء وجب اختلافات ثبوت الحكم من قوة او ضعف ولما استلزم صحة عطف الجزء هذا الاعتبار لعل ذلك ليفيد ما هو من لوازم صحته وهو القوة والضعف فى تحقق تلك النسبة وهذا ما هو منظور فى وضع حتى وضعت للتدرج اى لبعطف بها جزء من المتبوع لافادة هذا الغرض وهذا وان كان يتاتى فى الواو وغيرها ايضا لكن لم يقصد فى وضعها اذا افاد هذا المعنى ما سوى جزء حقيقة افاد ما هو فى حكم الجزء حكما نحو نمت البارحة حتى الصباح وقوله ليفيد قوة او ضعفا يتعلق بمفهوم الكلام كانه قال يعطف بها جزء من المتبوع ليفيد قوة او ضعفا **واو واما وام** تشترك فى انها **لاحد الامرين** او الامور **مبهما** اى غير معين وهى فى غير الموجب نحو لا تطع منهم اثما او كفورا على اصلها اى لاحد الامرين مبهما والعموم مستفاد من وقوع الاحد المبهم فى سياق النفى ثم اعلم ان او واما سواء فى المعنى الا ان او يفارق اما فى انك فى اما تبتنى اول الكلام على الشك وفى او تبتدئ على القطع ثم يظهر الشك وفى ان او يجئ بمعنى الى والا وتجئ ايضا للاضراب نحو قوله تعالى وارسلناه الى مائة الف او يزيدون اى بل يزيدون بخلاف اما فان قيل بل للاضراب وتدارك الغلط ولا يصح ذلك فى اخبار الله تعالى فما معنى الاضراب فى كلامه تعالى قيل معنى الاضراب فى كلام الله تعالى ان الاول كان اخبارا عما عند الناس فاضرب عما يغلط فيه الناس من عددهم وقال او يزيدون اى ارسلناه الى جماعة عددهم عند الناس مائة الف وليس كذلك بل يزيدون **فام المتصلة** احتراز عن الام المنقطعة **لازمة لهمزة الاستفهام** دون هل لان الهمزة عريقة فى الاستفهام والمراد من همزة الاستفهام اعم من ان يكون لفظا او تقديرا كقول العمرى ما ادرى وان كنت داريا بسبع رمين الجمر ام بثمان **يليها** اى يلى ام المتصلة همزتها وتتصل بها **احد المستويين** وفى بعض النسخ احد الامرين **والاخر** اى يلى المستوى الاخر او الامر الاخر **الهمزة** اى همزة الاستفهام اى وان كان يلى الام المتصلة اسم مفرد او جملة فعلية يلى الهمزة ذلك نحو ارجل فى الدار ام امراة واضربت زيدا ام اكرمت عمرا بخلاف او واما وام المنقطعة فانه لا يلزم ان يليها احد المستويين والاخر الهمزة **بعد ثبوت احدهما** اى بعد ثبوت العلم بحصول احد الامرين مبهما عند المتكلم لاجل التعيين **لطلب التعيين** الجار متعلق بقوله يليها **ومن ثم** اى ولاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والاخر الهمزة **لم يجز** هذا التركيب وهو **ارايت زيدا ام عمرا** حيث لم يل احد المستويين الهمزة لان المستويين زيد وعمرو ولم يل الهمزة احدهما بل ولى رايت وهو ليس احد المستويين وقال سيبويه هو جائز حسن وازيدا ام رايت عمرا احسن ولعله اعتبر المعنى اذ المعنى ارايت زيدا ام رايت عمرا **ومن ثم** اى ولاجل ان ام لطلب التعيين بعد العلم بثبوت احد الجنسين عند المتكلم **كان جوابها** اى جواب ام المتصلة **بالتعيين دون نعم او لا** فيقال فى جواب ارجل فى الدار ام امراة لا رجل او يقال امراة بتعيين احد الجنسين ولا يقال نعم او لا **والمنقطعة** اى ام المنقطعة **كبل والهمزة**

اي للاضراب عن الاول مع الشك في الثاني مثل انها اي هذه القطيع **لابل ام شاة** اي بل اهي
شاة كانه ظهر لك قطيع من بعيد فقلت على ظنك انها لابل اي ان القطيع التي تراها لابل هذه جملة خبرية لان المتكلم لما راى
تلك القطيع اعتقد كونها ابلا بلا شك فاخبر عنها جزما فاذا اقترب منها علم انها ليست بابل فاعرض عن هذا الاخبار ثم شك
انها شاة ام شئ اخر فان قيل هذا من باب عطف الانشاء على الخبر قيل هي استفهام مستانف فلا يلزم عطف الانشاء على
الاخبار او العطف بالتاويل لانه للاضراب من الاول وشك في الثاني كان كانه قال لا بل قوله انها لابل ليست كذلك فقال
ام شاة اي هي غير شاة ام شاة فيؤل هذا الوجه الى المتصل من حيث المعنى **و اما قبل المعطوف عليه لازمة**
مع اما فقوله واما مبتداء وقوله لازمة خبره وقوله قبل المعطوف عليه ظرف لازمة اي كلمة اما لازمة قبل المعطوف عليه
مع اما العاطفة **جائزة مع او** نحو جاءني اما زيد واما عمرو وجاءني اما زيد او عمرو وذلك لان وضع اما العاطفة
لبناء اول الكلام على الشك واما او فيجوز ان يجعل كذلك بتقدير اما قبل المعطوف عليها ويجوز ان يجعل الكلام
على عروض الشك وذهب ابو علي الفارسي الى ان اما ليست بعاطفة لتقدم الواو عليها وتقدمها على المعطوف عليه
واجيب بان اما المقدمة ليست بعاطفة بل هي للشك المحض من غير معنى عطف والواو الداخلة عليها ليست للعطف
كيف وهي للجمع وللقصد وبما احد الشيئين زيد تاكيد العطف فتجعل غير عاطفة ايضا كما زيد مع لكن العاطفة كذلك الا انهما وجب هنا
لمقارنتها غير العاطف في التركيب بخلاف لكن فان الواو معها جائزة لعدم مقارنتها من غير العاطف في التركيب **و**
لا و بل ولكن لاحدهما اي لاحد الامرين **معينا** لكن لا لنفي الحكم عنه فرض بعد ايجابه للمتبوع ولا
يعطف بها الا الاسم وعطف المضارع بها نادر قليل وبل للاضراب ومعنى الاضراب جعل الاول موجبا او غير موجب
كالمسكوت عنه بالنسبة الى المعطوف عليه فيحتمل ان يكون صحيحا او غلطا كانه غير مذكور اصلا وما بعدها في الموجب
موجب وفي غير الموجب اختلاف قال الجمهور موجب بمعنى لكن وقال المبرد منفي فما جاء زيد بل عمرو ومعناه عند هم
بل جاءني عمرو وعنده بل ما جاءني عمرو ولكن للاستدراك مع مغايرة ما قبلها لما بعدها نفيا واثباتا من حيث المعنى
كما في لكن المشددة **ولكن لازمة للنفي** اي لسبق النفي استعمالا نحو ما جاءني زيد لكن عمرو فنفي مجيئ زيد
باق بحاله لم يكن الحكم به غلط منك وانما وجبت بلكن دفعا لتوهم المخاطب ان عمرا لم يجئ ايضا للملازمة بينهما في
سبب من الاسباب فيكون نقيضه لا حيث لزمت سبق الايجاب نحو جاءني زيد لا عمرو ثم لما فرغ من حروف العاطفة شرع في
بيان حروف التنبيه فقال **حروف التنبيه الا و اما و ها** وسميت بها لتنبيه المخاطب بها فالا
واما التوكيد مضمون الجملة يبتدأ بها الكلام لايقاظ السامع وتنبيهه ليتمكن الجملة في ذهنه وتدخلان على الجملة خبرية
او طلبية امرا او نهيا او استفهاما او تمنيا او غير ذلك دون المفرد بخلاف ها فانها تدخل للمفردات وتكثر في اسماء الاشارة
ويفصل بينها وبين اسم الاشارة اما بالقسم نحو ها والله ذا او ها لعمري ذا واما بالضمير المرفوع المنفصل نحو قوله تعالى
ها انتم هؤلاء واما بغيرها قليلا كقول الشاعر نحو قسمنا المال نصفين بيننا فقلت لهم هذا لها ها وذا ليا والالف في
ذا ليا للاشباع واصله ذا لي والضمير في قوله لها للمراة اي هذا النصف لتلك المراة وذلك النصف لي والمراد بالا
الفصل بين حرف التنبيه وهو ها وبين اسم الاشارة وهو ذا الحرف العطف وهو الواو وبلفظ هذا ها وذا معنى
واحد ثم لما فرغ من بيان حروف التنبيه شرع في بيان حروف النداء فقال **حروف النداء خمسة يا وايا وهيا واي والهمزة**

حروف التنبيه وحروف النداء

يا أعمها أي أعم جميع حروف النداء أي يستعمل في القريب والبعيد والوسط وقال الزمخشري هي للبعيد وما ذكره المصنف
أولى لاستعمالها في القريب والبعيد على السواء **وأيا وهيا للبعيد وأي** بفتح الهمزة **والهمزة للقريب**
ووا للندبة وقد يستعمل للنداء فقوله حروف النداء مبتدأ ويا خبره وأيا وهيا عطف على يا وأي والهمزة عطف على أيا وهيا
وقوله أعمها خبر مبتدأ محذوف أي هي أعمها والجملة معترضة وكذا قوله للبعيد أي هما للبعيد والجملة معترضة وكذا قوله
للقريب ثم لما فرغ من بيان حروف النداء شرع في بيان حروف الإيجاب فقال **حروف الإيجاب نعم وبلى وإي** بكسر
الهمزة **وأجل وجير** بكسر الراء وقد يفتح **وإنّ** بكسر الهمزة وتشديد النون ولقائل أن يقول لو أريد بالإيجاب
إيجاب النفي السابق لم يتناول نعم ونحوها إذ هي ليست بإيجاب النفي السابق بل هي مقررة لما سبق إيجابا أو نفيا ولو أريد به
إثبات ما قبلها أي تقرير ما قبلها وتحقيقه كما هو نفيا وإثباتا لم يتناول بلى إذ هي مختصة بإيجاب النفي فلو قال حروف التصديق
والإيجاب لكان أولى وأشمل ويمكن أن يراد به الأول تغليبا **فنعم مقررة** أي محققة **لما سبقها** إيجابا أو نفيا
خبرا أو استفهاما فنعم في جواب أقام زيد بمعنى قام زيد ونعم في جواب لم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وإنما لم يقل لتصديق ما سبقها
لأن التصديق إنما يكون للخبر ونعم يعم القسمين الخبر والاستفهام ثم اعلم أن في نعم أربع لغات نعم بفتحتين ونعم بفتح النون وكسر
العين ونعم بكسرتين ونحم بفتح النون وقلب العين حاء مهملة **وبلى مختصة بإيجاب النفي السابق** أي بجعل النفي
السابق إيجابا خبرا كان ذلك النفي أو استفهاما فلا يقع بعد الإيجاب ولا بعد النفي لتصديق النفي بل يجعله إيجابا خبرا كان ذلك
النفي أو استفهاما فمعنى بلى في جواب ألست بربكم أنت ربنا ولو قيل في موضع بلى هنا نعم لكان كفرا لأنه حينئذ يكون بمعنى لست
ربنا وهذا قول ابن عباس رضي الله تعالى عنه وقيل يجوز استعمال نعم هنا لجعلها تصديقا للإثبات المستفاد من إنكار النفي
لأن الهمزة للإنكار دخلت على النفي فأفادت الإثبات ويؤيد هذا القول ما ورد في حديث الخثعمية من نعم
بعد قوله عليه الصلوة والسلام لو كان على أبيك دين فقضيته أما كان يقبل منك فإنه إيجاب للمنفي لا تصديق للنفي وقد اشتهر في
العرف كذا في الشروح وقد شذ استعمالها لتصديق الإيجاب نحو قوله وقد بعدت بالوصل بيني وبينها بلى إن من زار القبور
ليبعدن بالنون الخفيفة **وإي إثبات** أي حرف إثبات أو مثبتة **بعد الاستفهام ويلزمها القسم**
أي لا يستعمل إلا مع القسم فيقال إي والله وربي ولا يصرح بفعل القسم بعدها فلا يقال إي أقسمت بربي وفي إي ها الله
ذا إذا تجرد عن هاء التنبيه وجوه أحدها حذف الياء للساكنين والثاني فتح الياء لرفع اجتماع الساكنين وخفة الفتحة
والثالث الجمع بين الساكنين مبالغة في المحافظة على حرف الإيجاب ليصون آخرها عن التحريك والحذف وإن كان يلزم اجتماع الساكنين
على غير حدهما لكونهما في كلمتين أجراهما مجرى كلمة واحدة فأشبه ما فيه اجتماع الساكنين على حده وهذا أيضا من خصائص لفظ الله وذكر
بعضهم أن هذه الكلمة تجيء لتصديق الخبر أيضا وذكر ابن مالك رح أن إي بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكر الشيخ ابن الحاجب رحمه الله تعالى
وأجل وجير وإن تصديق للخبر سواء كان الخبر موجبا أو منفيا فلا يقع بعد الاستفهام وسائر ما فيه معنى الطلب
نحو قولك في جواب من قال قام زيد أجل أو جير أو إن وذكر بعضهم أن إنّ يجيء لتصديق الدعاء أيضا كما جاء في قول عبد الله ابن الزبير إن
وراكبها قصته أن أعرابيا جاء فسأله شيئا فلم يعطه فقال ذلك الأعرابي لعن الله ناقة حملتني إليك فقال ابن الزبير إن
وراكبها أي لعن الله تلك الناقة وراكبها وهذا بخلاف ما ذكر المصنف رح من كون إن تصديقا للمخبر اللهم إلا أن يراد بالمخبر المتكلم
دون الذي يخبر بخبر فلا مخالفة بين هذا وبين ما ذكر المصنف رح وإن في قوله ذكر العواذل في الصبوح يلمنني وألومهن ويقلن شيب قد علا

حروف الزيادة

وذكرهت فقلت انه يحتمل ان يكون للتصديق والهاء هاء السكت ويحتمل ان يكون من الحروف المشبهة بالفعل والهاء ضمير وخبرها محذوف ای انه كذلك ثم لما فرغ من بيان حروف الايجاب شرع في بيان حروف الزيادة فقال **حروف الزيادة** اى الحروف التى من شانها ان يقع زائدة لا انها لا تقع الا زائدة وسميت حروف الصلة ايضا وفائدتها فى الكلام التاكيد او تحسين النظم وكلتيهما وسميت زائدة مع انها تفيد التاكيد وتحسين النظم لكونها زائدة على اصل المعنى وهى **ان وان** بكسر الهمزة فى الاولى وفتحها فى الثانية **وما ولا ومن والباء واللام فان مع ما النافية** الفاء للتفسير فى هذا الكلام تفسير مواضع زيادتها اى فان تزاد زيادة حاصلة مع ما النافية وذلك لان الزائدة كائنة مع ما النافية كثير التاكيد النفى كقول الحسان فى مدح نبينا عليه الصلوة والسلام ما ان مدحت محمدا بمقالتى ولكن مدحت مقالتى بمحمد فقوله النافية صفة ما وهى مجرور على انها مضاف اليها بارادة اللفظ ويجوز فى نحو ما ولا النافية عند ارادة اللفظ ان يحكى كما هو وهو الكثير الشائع فيقال ما النافية ولا النافية وان يعرب وحين يعرب يضعف بزيادة الف مجعولة همزة للساكنين ليكون على اقل الابنية فيقال ماء النافية ولاء النافية **وقلت مع المصدرية** اى قلت ان اى زيادتها بحذف المضاف من الضمير اعنى الضمير عائد الى زيادتها اى قلت زيادتها مع ما المصدرية نحو انتظر ما ان جلس القاضى اى مدة جلوس القاضى **ولما** عطف على المصدرية اى قلت زيادتها مع لما نحو لما ان قلت بتقدير عطفه على قوله مع ما **مع لما كثيرا** اى تزاد ان المفتوحة الزائدة كائنة مع لما كقوله تعالى فلما ان جاء البشير **وبين لو والقسم** عطف على قوله مع اى تزاد ان المفتوحة بين لو والقسم نحو والله ان لو قام زيد لقمت **وقلت** اى زيادتها او اقل مجئ زيادة ان المفتوحة الزائدة **مع الكاف** اى كاف التشبيه كقوله كان ظبية بجر ظبية اى كظبية وليست ان فى قوله وعسى ان يكون وان لو استقاموا وان فى زائدة كما توهم بعضهم بل الاولى ان المخففة من المثقلة والثانية مفسرة وامره **وما مع اذا** اى يزاد ما زيادة حاصلة مع اذا او زيادة الكائنة مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج **ومتى** نحو متى ما تذهب اذهب يعنى متى تذهب اذهب **واى** نحو قوله تعالى ايا ما تدعو فله الاسماء الحسنى **واين** نحو اينما تجلس اجلس **وان** نحو فاما ترين من البشر وقوله **شرطا** قيد لجميع ما ذكر لان ما ذكر كلها يستعمل شرطا وغير شرط وزيادة ما مختصة بحال الشرطية وانتصابه على الحال اى ذوات شرط او ذا شرط او على الظرف اى وقت افادة الشرط او فى الشرط **وبعض حروف الجر** سماعا كقوله تعالى فبما رحمة من الله لنت لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا **وقلت** زيادة ما **مع المضاف** نحو لا سيما زيد اى لا سى زيد ونحو قولك غضبت من غير ما جرم ونحو قوله تعالى مثل ما انكم تنطقون ويتبين ان ما بعد حرف الجر من المضاف نكرة مجرورة والمجرور بعدها بدل منها **ولا مع الواو** اى يزاد لا مع الواو العاطفة او زيادة لا كائنة مع الواو العاطفة **بعد النفى لفظا** او معنى نحو ما جاءنى زيد ولا عمرو ونحو قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين فان غير بمعنى ما النافية وكذا بعد النهى نحو لا تضرب زيدا ولا عمروا **وبعد ان المصدرية** عطف على قوله مع الواو اى تزاد لا بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك وليس بعطف على قوله بعد النفى لفساد المعنى لانه حينئذ يصير المعنى تزاد لا مع الواو العاطفة بعد ان المصدرية ولا معنى له **وقلت** زيادة لا او قل مجئ لا الزائدة **قبل القسم** كقوله تعالى لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد والسر فى زيادتها قبل القسم التنبيه على ظهور القضية بحيث يستغنى عن القسم فيشير بذلك فى صورة نفى القسم **وشذت مع المضاف** اى شذت زيادة لا او شذ مجئ لا الزائدة كائنة مع المضاف كقولهم فلان فى بيلا حور سرى وما شعر اى فى بئر لا حور اى هلاك اى فلان فى بئر الهلاك سرى وما علم **ومن والباء واللام** الزائدة **تقدم ذكرها** اى ذكر زيادتها فى باب حروف الجر فلا نعيد ثم لما فرغ من

حرفا التفسير

بيان حروف الزيادة شرع في بيان حرفا التفسير فقال **حرفا التفسير** سقطت نون التثنية بالاضافة **أي وأن**
فأن الفاء للتفسير أي أن المفسرة **مختصة بما في معنى القول** كالامر والنداء والكتابة ونحوها نحو ناديناه
أن يا ابراهيم وكتبت اليه أن قم وامرته أن اذهب واوحينا الى ام موسى أن ارضعيه ولا تقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس فيه معنى القول
واما نحو قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فتفسير الامر لا القول ويشترط ان يكون ما بعدها غير متعلق بما
قبلها بجزئية اي عمل فقوله تعالى وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين ليست أن فيه مفسرة لكونها معمولة خبر المبتدأ المقدم عليها واما
حذف منه مفعول عام هي تفسير له او هو منزل منزلة اللازم المحتاج الى التفسير فمعنى قوله وناديناه أن يا ابراهيم اي ناديناه
بشيء او بلفظ هو قولنا يا ابراهيم فقوله يا ابراهيم تفسير المفعول العام المحذوف وهو بشيء او بلفظ ويقال معنى ناديناه
فعلنا او يقال معنى ناديناه قولنا النداء فاحتاج الى بيان المنادى فقيل مستأنفا فقال ان يا ابراهيم وقد يذكر
مفعوله العام فيفسر نحو كتبت اليه ما ينفعه ان قم ونحو امرته بالفعل بأن آمن بالله ونحو قوله تعالى واوحينا الى امك ما يوحى
ان اقذفيه مفسر لكل مبهم مفرد نحو جاءني زيد اي ابو عبد الله او جملة كقوله وترمينني بالطرف اي انت مذنب وتقلينني لكن اياك لا اقلي فقوله
وترمينني بالطرف كلام مبهم محتاج الى التفسير اي انت مذنب حتى تشيرين بطرفك اي انك تذنب ولكن مستدلة واسمها ضمير الشأن
محذوف اي لكنه ولولا فيها ضمير الشأن لما وليت الجملة الفعلية ثم لما فرغ من بيان حرفا التفسير شرع في بيان حروف المصدر

حروف المصدر

فقال **حروف المصدر** الاضافة بادنى ملابسة اي حروف تجعل الجملة مصدرا **ما وأن وأن** وقد جاءت كي
ولو مصدريتين في بعض الاستعمالات **فالاولان** اي ما وأن **للفعلية** اي للجملة الفعلية اي لجعل الجملة
الفعلية مصدرا **وأن للاسمية** خاصة اي لجعل الجملة الاسمية مصدرا وقد عرفت كيفية جعلها مصدرا وتقديمها
في جزئي الجملة الاسمية كما مر الا اذا خففت او كفت بما فحينئذ يجوز فيها الجملة الفعلية والاسمية وهذا عند سيبويه الا
وجوزه غيره بعد ما المصدرية في الجملة الاسمية ايضا كقوله واعلاقة ام الوليد بعد ما افنان راسك كالثغام المخلس واما ان
فصلتها فعل متصرف لا غيرها ماضيا او مضارعا وقد جاز سيبويه كونه امرا ونهيا والهمزة في قوله اعلاقة للاستفهام وهو مصدر
محذوف العامل والشاعر خاطب به نفسه اي تتعلق علاقة اي تحب حبا ام الوليد بعد ما افنان راسك اي شعر راسك
كالثغام المخلس الثغام بالفتح نبت في الجبل ابيض اذا يبس يشبه به الشيب والمخلس المختلط رطبه بيابسه يقال اخلس النبات
اذا اختلط رطبه ويابسه واخلس الشعرة اذا خالط سواده بالبياض اي اتحب ام الوليد حبا بعد الشيب ثم لما فرغ من

حروف التحضيض

بيان حروف المصدر شرع في بيان حروف التحضيض فقال **حروف التحضيض** اي حروف تدل على التحضيض على الفعل
الآتي نحو هلا تتوب قبل الموت واذا دخلت على الماضي افادت التنديم والتوبيخ على ما فات نحو هلا قرأت القرآن وهي
هلا والا ولولا ولوما ولها صدر الكلام لانها تدل على احد انواع الكلام وهو التحضيض فتصدر لتدل
من اول الامر على كون الكلام من ذلك النوع **ويلزمها** اي حروف التحضيض **الفعل لفظا** نحو هلا تضرب زيدا **او تقديرا**
نحو هلا زيدا تضرب لان التحضيض والحث انما يتعلق بالفعل وقد جاء الجملة الاسمية بعدها في الضرورة نحو قوله ونبئت ليلى
ارسلت بشفاعة الي فهلا نفس ليلى شفيعها ثم لما فرغ من بيان حروف التحضيض شرع في بيان حرف التوقع فقال

حرف التوقع

حرف التوقع قد في الماضي للتقريب من الحال اي يكون ما بعدها متوقعا كقولك لمن يتوقع ركوب الامير
وينتظره قد ركب الامير وقد يحذف الفعل بعدها نحو قوله ازف الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكأن قد اي وكأن قد زالت لكمالها

فقوله اذ تخل ماض على وزن علم معناه قرب اى قرب الينا فكانا قد ان يحملنا الصحة عينها على الارتحال **وفي المضارع**
للتقليل اى لتقليل الفعل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد الجواد قد يبخل ويجيئ بمعنى التكثير في موضع المدح كقوله تعالى قد يعلم الله
الذين وقول الشاعر قد اترك القرن مصفرا انامله والقرن بكسر القاف الكفو في الشجاعة وا صفرار الانامل كناية عن الموت
ثم لما فرغ من بيان حروف النوع شرع في بيان حروف الاستفهام فقال **حرفا الاستفهام** سقطت نون التثنية
بالاضافة **الهمزة وهل لهما** اى للهمزة وهل **صدر الكلام** اى لا يتقدمهما ما في حيزهما لانهما يدلان على
احد انواع الكلام وهو الاستفهام فصدرا لتدل من اول الامر ان الكلام من ذلك النوع وهما يدخلان على الجملة الاسمية
والفعلية **تقول** في الاسمية **ازيد قائم** وفي الفعلية **اقام زيد وكذلك هل** هل زيد قائم وهل قام
زيد **والهمزة اعم تصرفا** اى اكثر تصرفا في الاستعمال من هل من حيث ان الهمزة تدخل الاسم عند وجود
الفعل في الكلام بخلاف هل فانها لا تدخل على الاسم مع وجود الفعل في الكلام لكونها في الاصل بمعنى قد لمختصة بالفعل في
تعالى هل اتى على الانسان اى قد اتى فاذا وجد الفعل تذكرت العهد السابق وهو كونها بمعنى قد المختصة بالفعل وحنت الى الفها
ولم ترض بغيره بخلاف ما اذا لم تجد الفعل فانها تصبر وتذهل عنه اى غافل عنه فلا يجوز هل زيد خرج ولا هل زيدا ضربت كما لا يجوز
قد خرج وقد زيدا ضربت ويجوز ازيد خرج وازيدا ضربت بخلاف هل زيد قائم فانه جائز لعدم الفعل في التركيب ومن حيث انها
تستعمل للانكار دون هل ومن حيث انها تستعمل مع ام مطرد او هل لا تستعمل الا شاذا ومن حيث انها تدخل على حروف العطف
وتدخلها اى بخلاف هل لان الهمزة اصل في الاستفهام واخص من هل اى بكثرة الاستعمال اليق واشار الشيخ ابن الحاجب
رحمه الله تعالى الى ما ذكرنا بقوله **تقول ازيدا ضربت** ولا تقول هل زيدا ضربت حيث لا يليها الاسم مع وجود
الفعل في التركيب بخلاف هل زيد قائم فانه جائز لعدم الفعل في التركيب **واتضرب زيدا وهو اخوك** بمعنى الكارهة
... لا تقول هل تضرب ... لكونه لا تستعمل للانكار **وازيد عندك ام عمرو** ولا تقول هل زيد عندك ام عمرو لان ام لا تقابلها
الا الهمزة **و** قوله تعالى **اثم اذا ما وقع** بدخول الهمزة على العاطفة ولا تقول هل ثم وقوله اثم اذا ما وقع معطوف على مقدر اى اذا جاء وقت
العذاب وقع ثم اذا ما وقع امنتم حينئذ لا ينفع الايمان **و** قوله تعالى **افمن كان** على بينة من ربه كمن يريد الحيوة الدنيا
وهو مبتدأ محذوف الخبر بدلالة ما سبق والجملة معطوف على مقدر اى امن كان مومنا كمن هو كافر فمن كان على بينة من ربه
كمن كان يريد الحيوة الدنيا **و** قوله تعالى **اومن كان ميتا** فاحييناه مبتدأ خبره قوله كمن مثله في الظلمات والجملة معطوفة
على مقدر اى آمن كمن لم يومن ومن كان ميتا فاحييناه كمن مثله في الظلمات لا تقول هل ثم وهل فمن كان وهل ومن كان فقوله **دون هل**
ظرف لقوله تقول فيكون قيد الكل اى تقول باستعمال الهمزة في جميع ما ذكر دون هل وانما حملنا الامثلة المذكورة على حذف
المعطوف عليه ذهابا الى مذهب صاحب الكشاف فانه اذا دخل الهمزة على ... العطف حمل على حذف المعطوف عليه فقدر في نحو قوله تعالى
او كلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم اكفروا وكلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم وذكر الشارح انما ليست بعاطفة على
محذوف والا لجاز وقوعها في اول الكلام قبل تقدم ما يكون معطوفا عليه والمعنى الصحيح على كلامه مقام في قوله تعالى اوكلما عاهدوا
الآية عطفا على انزلنا ثم لما فرغ من بيان حروف الاستفهام شرع في بيان حروف الشرط فقال **حروف الشرط ان**
ولو واما لها اى لحروف الشرط **صدر الكلام** لانها تدل على احد انواع الكلام فتصدر لتدل من اول الامر على
كون الكلام من ذلك النوع **فان للاستقبال وان دخل على الماضي** نحو ان ضربت ضربت وكلمة ان في قوله وان دخل

متصلة **ولو عكس** اي لو للماضي وان دخلت في المستقبل نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم اي لو وقعتم في الجهد والهلاك **ويلزمان** اي ان ولو **الفعل لفظا** نحو ان يكرمني ولو طلعت الشمس **او تقديرا** نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك وقولهم لو ذات سوار لطمتني والتقدير لو لطمتني ذات سوار جرا او صفا اي لو لطمتني ذات سوار لم يكن لي عار بلطمتها **ومن ثم** اي ولاجل انهما يلزمان الفعل **قيل لو انك بالفتح** الجار والمجرور حال **لانه فاعل** فعل محذوف وهو ثبت باعتبار لزوم الفعل بعد لو فان قيل قوله ومن ثم متعلق بقوله قيل وقوله لانه فاعل ايضا متعلق به فيلزم المتعلقان من جنس واحد قيل قوله لانه فاعل دليل على ترتيب قوله قيل على لزوم الفعل بعد لو فلا يلزم ذلك **وانطلقت بالفعل** اي بصيغة الفعل عطف على قوله لو انك اي ومن ثم قيل كذا وقيل في خبر لو انك انطلقت بصيغة الفعل **موضع منطلق ليكون** لفظ الفعل في الخبر **كالعوض** اي مثل العوض عن الفعل المفسر المحذوف وهو ثبت الا لضرورة ... ثم اعلم ان ايراد الفعل في الخبر لهذا الغرض مرتب على لزوم الفعل بعد لو فلا يلزم المتعلقان من جنس واحد واما قول الكريم بيا خذ لو انها صدقت موعودها ولو ان النصح مقبول بصيغة الاسم فمحمول على تقديره ولو ان النصح امر مقبول فالخبر جامد ومقبول صفة لا خبر او وارد على قول البعض وفيه نظر لانه يكون حينئذ من ضعف التاليف لمخالفة الجمهور ومنعه الشيخ بالفصاحة واجيب بان الكلام الوارد من العرب الموثوق بعربيتهم قبل وضع قاعدة النحو لا يكون ضعيفا ولا ممتنعا وان خالفا الجمهور او الكل بل شاذ **واذا كان الخبر جامدا جاز** وقوع الاسم في الخبر **لتعذره** اي لتعذر الفعل نحو لو انك رجل قال الله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام **واذا تقدم القسم اول الكلام على الشرط** متعلق تقدم وقوله اول ظرف تقدم فلا يقال الشرط ترك في الظرف ان يكون زمانا او مبهما مكانا واول ليس كذلك فكيف يصح ... فقيل هو ظرف ... من الدخل اي واذا تقدم القسم على الشرط داخلا اول الكلام **لزمه الماضي** الضمير عائد الى الشرط او الى القسم اي لزم ذلك الشرط الماضي او لزم ذلك القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا **لفظا او معنى** بدخول لم على المضارع وانما لزم الماضي لان حرف الشرط لما انقطع عن عمله في الجواب لكونه جوابا للقسم لفظا فالتزم الماضي في الشرط لئلا يعمل فيه ايضا فيتوافق في عدم عمل الحرف **وكان الجواب للقسم لفظا** والشرط معنى ترجيحا للسابق مع كثرة الاستعمال **نحو والله ان اتيتني او ان لم تاتني لاكرمتك** فقوله ان اتيتني مثال للماضي اللفظي وقوله ان لم تاتني مثال الماضي المعنوي **وان توسط** اي توسط القسم **بتقدم الشرط او غيره** اي غير الشرط **جاز ان يعتبر وان يلغى** والضمير في قوله يعتبر ويلغى يجوز ان يكون عائدا الى الشرط اي جاز اعتبار الشرط والغاؤه وان يكون عائدا الى القسم اي جاز اعتبار القسم والغاؤه اي جاز ان يجعل الجواب جوابا للقسم لفظا ولزم حرف الشرط الماضي ويصير الشرط ملغا وجاز ان يجعل الجواب جوابا للشرط بالجزم ويصير القسم ملغى كقولك **انا والله ان تاتني آتك** بالجزم باعتبار الشرط **وان اتيتني والله لاتينك** باعتبار القسم والغاء الشرط **وتقدير القسم كاللفظ** اي كتلفظ القسم اي القسم المقدر مثل القسم الملفوظ في اعتباره والغائه **مثل** قوله تعالى **لئن اخرجوا** لا يخرجون معهم اي والله لئن اخرجوا لا يخرجون فلو لا تقدير القسم قبل الشرط لوجب الجزم في الجواب واللام في قوله ولئن اخرجوا اللام الموطئة للقسم وهي لام يدخل على الشرط بعد تقدم القسم لفظا او تقديرا لتؤذن ان الجواب له لا للشرط **و** قوله تعالى **ان اطعتموهم انكم لمشركون** اي والله ... ان اطعتموهم انكم لمشركون

فلو لا تقدير القسم قبل الشرط لوجبت الفاء في الجواب لانه جملة اسمية واما للتفصيل اي لتفصيل ما اجمله المتكلم نحو قولك
جاءني اخوتك اما زيد فاكرمته واما بشر فاهنته واما خالد فقد اعرضت عنه والتزم حذف فعلها اي فعل اما اي الفعل
الداخل عليه اما وهو الشرط لتضمنها معنى الابتداء وعوض عن الفعل المحذوف بينها اي بين اما وبين فائها
اي فاء اما جزء مما في حيزها اي حيز جوابها وذلك الجزء اما مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق او ما معمول لما وقع بعد الفاء نحو اما
يوم الجمعة فزيد منطلق فان قوله يوم الجمعة معمول منطلق مطلقا اي زمانا مطلقا اي سواء كان ما بعد اما مما يمنع تقدمه ما في حيزه
نحو اما زيدا فاني ضارب او لم يكن نحو اما زيد فمنطلق وهذا مذهب سيبويه اختاره المصنف وانما عوض ذلك لئلا يتوالى بين حرف الشرط
والجزاء لفظا وللتنبيه على ان المتقدم هو المقصود بالتفصيل دون الفعل وقيل هو اي ما بعد اما معمول الشرط المحذوف
مطلقا لا جزء الجزاء مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق بتقدير اما تذكر يوم الجمعة فزيد منطلق ورد بانه لو
جاز نصبه بتقدير تذكر لجاز رفعه بتقدير يحصل لكنه لم يجز ولجاز نصب زيدا فمنطلق بتقدير مهما تذكر زيدا فهو منطلق [illegible]
وهذا قول المازني ان كان ما بعد اما جائز التقديم نحو اما يوم الجمعة فانا خارج فمن القسم الاول اي هو جزء الجزاء
والا اي وان لم يكن جائز التقديم نحو اما زيدا فاني ضارب لانه ان انقطع ما بعدها عن العمل فيما قبلها فمن القسم الثاني
اي معمول الشرط المحذوف بضرورة امتناع كونه جزء الجزاء لامتناع التقدير وجوزه ابو العباس وجعل لاما خاصية تصحيح التقدم لما يمتنع
تقديمه فكان زيدا معمول ضارب عنده لانه اقيم مقام الشرط المحذوف لان اقامة جزء الجزاء مقام فعل الشرط لازم عنده ثم لما فرغ من بيان
حروف الشرط شرع في بيان حروف الردع فقال حرف الردع اي المنع والزجر كلا معناه ليس كذلك يعني چنين
نيست وهذه الكلمة موضوعة لردع المخبر اي لمنعه وزجره كقولك كلا لمن قال فلان يبغضك او لردع الطالب كقوله تعالى
كلا لمن قال رب ارجعون لعلي اعمل صالحا وقد جاء بمعنى حقا كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى ولا يبعد
حينئذ كونه اسما لكن النحويين اتفقوا على حرفيته لكونه لتحقيق الجملة كان وكلا في نحو قوله تعالى ثم يطمع ان ازيد كلا انه كان
لاياتنا عنيدا يحتمل الوجهين كونها للردع وبمعنى حقا ثم لما فرغ من بيان حرف الردع شرع في بيان تاء التانيث الساكنة

تاء التانيث الساكنة

فقال تاء التانيث الساكنة صفة تاء التانيث وانما اعرف من الموصوف لان المضاف الى ذي اللام في باب الصفة في حكم
ذي اللام تلحق الماضي لتانيث المسند اليه متعلق بتلحق الاتصال وللفارق بين التاء والمسند اليه نحو ضربت هند واللام في
قوله لتانيث المسند اليه للتعليل لا للعرض فان تانيث المسند اليه علة لحوق التاء التانيث وليس باثر حاصل منه وانما قال تاء التانيث
الساكنة احترازا عن تاء التانيث المتحركة فانها تلحق لتانيث الاسم لا لتانيث المسند اليه فان كان ظاهرا غير حقيقي فمخير
واما الحاق علامة التثنية والجمعين اي جمع المذكر والمؤنث في الفعل عند كون الفاعل ظاهرا
اي للمسند اليه مؤنث فضعيف نحو قاما اخواك وقاموا اخوتك وقمن اخواتك لعدم الضرورة لوجود صورة الفاعل بخلاف الحاق
ضمير التثنية والجمعين في الفعل فانه غير ضعيف نحو اخواك قاما واخوتك قاموا واخواتك قمن وجاز الحاق هذه العلامة في اسم الفعل
نحو هاتيا وهاتوا وتعاليا وتعالوا بلا ضعف ثم هذه العلامة ليست بضمير بل هي حرف زائد للدلالة في اول الامر على ان المسند اليه
مثنى او مجموع مذكرا ومؤنثا كتاء التانيث تدل على ان المسند اليه مؤنث وقيل عليه انه لو كان ضميرا لامتنع الواو في غير العقلاء
نحو اكلوني البراغيث والنون في المذكر العقلاء نحو يعصرن الاقارب ثم لما فرغ من بيان تاء التانيث الساكنة شرع في بيان

التنوين

التنوين فقال التنوين نون ساكنة وضعا فلا يرد تحريكها لاجتماع الساكنين نحو زيد ن العالم عندنا

تتبع حركة الآخر ولا يرد نحو اب ونخ ويد ودم حيث يتبع حركة الوسط لان تنوينها لو ان تبعت حركة الوسط لكن حذفه

الوسط نحو حذف الآخر فيناسب **لا لتأكيد الفعل** فيه احتراز عن نون الخفيفة نحو اضربن **وهو التنوين للتمكين**

نحو زيد **وللتنكير** نحو صه ونحو ايه **والعوض** عن المضاف اليه نحو يومئذ وحينئذ اصله يوم اذ كان كذا وحين اذ كان كذا **وللمقابلة**

نحو مسلمات **والترنم** وهو التنوين اللاحق قافية الشعرية او مطلقة بدل حرف الاطلاق والقافية المطلقة التي آخرها احد المدات

الثلث او حرف الاطلاق وهي الحروف التي تنشأ من اشباع حركة آخر الشعر وهي احد المدات الثلث نحو قوله اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان

اصبت لقد اصابن والقافية المقيدة التي آخرها حرف ساكن غير المدات الثلث نحو وقاتم الاعماق خاوي المخترقن ويحذف التنوين من العلم موصوفا بابن العلم

اي حال كون العلم موصوفا بابن مضافا اي حال كون ابن مضافا الى علم آخر نحو جاءني زيد بن عمرو وانما يحذف لقصد التخفيف لطول اللفظ وثقل

العلم وكثرة الاستعمال ويحذف حينئذ الف ابن خطا للتخفيف في الكتابة لا لفظا لانها لا يحتاج وانما لم يحذف التنوين في قوله جارية من قيس بن ثعلبة مع انه علم

موصوف بابن مضاف الى علم آخر لكان الضرورة وحذفها فيه ذلك نحو قوله ... احد الله الصمد فيمن قرأه احد بحذف التنوين في الوصل من الشواذ وقوله ولا

ذاكر الله الا قليلا بحذف التنوين ضرورة الكسر وحذفه على الضرورة ثم لما فرغ من بيان التنوين شرع في بيان النون فقال نون التأكيد خفيفة ساكنة وهو النون

على النون الثقيلة والثقيلة اكثر من الخفيفة عند الكوفيين لخفتها مشددة مفتوحة لخفة الفتح مع غير الالف سواء كانت الالف نحو اضربان او الالف

الزائدة في جمع المؤنث نحو اضربنان فمع ذلك مكسورة مع الالف للتشبيه بنون التثنية والتعاطف تثقل الكسرة وخفة الالف وتختص نون التأكيد

خفيفة ومشددة بالجمل بالفعل المستقبل في الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والقسم بالمستقبل من الافعال الامر نحو اضربن والنهي

نحو لا تضربن والاستفهام نحو هل تضربن والتمني نحو ليتك تضربن والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا والقسم نحو والله لافعلن كذا ومعلقات الطلب

والطلب متعلق بالمستقبل الذي يكون امرا ونهيا او استفهاما او تمنيا او عرضا وانما يدخل في جواب القسم وان لم يكن فيه معنى الطلب تشبيها للجواب القسم بالطلب

للزوم القسم على القسامه فشابه المطلوب وقلت في نون التأكيد في النفي تشبيها بالنهي وان لم يكن فيه معنى الطلب نحو لا تفعلن وتلحق

بالنفي كما تقول لم يقوم ان الشرط بالقدر ... ولا تدخل نون التأكيد في مثبت جواب القسم نحو والله لا تفعلن لان القسم

معنى التأكيد ... الفعل ... القسم ... بما يختص ويتصل به وهو النون ... التأكيد

لكونهم ... القسم ... نون التأكيد في الشرط ... اما تقعدن ... فاما ترين من البشر

احدا ... الشرط بالزائدة قصد وتأكيد الفعل بالنون ... المضموم بالواو

وما قبلها ... نون التأكيد مع ضمير المذكرين وهو الواو مضموم نحو اضربن للدلالة على الواو المحذوفة للساكنين وما مع ضمير المذكر ... مع ضمير

مع المخاطبة اي المؤنث المخاطبة ... مكسور نحو اضربن للدلالة على الياء المحذوف للساكنين وفيما عداه اي فيما عدا المذكور في الواحد المذكر غائبا

كان او مخاطبا وفي الغائبة مفتوح الفتحة نحو ليضربن واضربن وتضربن فان قيل ظاهره ... التثنية والجمع للمؤنث ... في عمومه

... ولا يكون ما قبل النون فيهما مفتوحا بل معناه وفيما عدا المفتوح اذا لم يكن ما قبلها الف وهذا ... فلا يرد على التثنية والجمع المؤنث

بزيادة الالف للفصل لئلا يجتمع النونات ويمكن ان يراد بقوله مفتوح ... نحو اضربن ... نحو اضربان واضربنان ... الالف في حكم

الحكم الفتحة لانها ... بسكونها ... ما قبلها مفتوح فلا يتوجه الاشكال فان قيل التقاء الساكنين ما ... في الذي

قبلها ... الالف في كلمة واحدة وذلك لم يوجد في اضربان واضربنان اذ الالف في كلمة آخرى والنون في كلمة آخرى فينبغي ان يحذف الالف

لالتقاء الساكنين كما حذف الواو في اضربن قلت ... في نحو ذلك مانع من حذف الالف ... لو حذف الالف من التثنية

لالتبس بالواحد ولو حذف من جمع المؤنث لزم اجتماع النونات فعدم الحذف فعلة الالتباس والاجتماع فكان التقاء الساكنين في

لا يجوز [illegible] اشبهها عليها باعتبار اتصاله لخوف اللبس ولزوم الاجتماع بعض مغتفر او لا يدخلهما اى لا يدخل النونين جمع المؤنث الا
الخفيفة لانه لو بقى فيهما الالف لزم التقاء الساكنين لا على حده لعدم التشديد بعد الثانى ولو حذفت لزم اللبس بالواحد فى التثنية وجمع
النونين فى جمع المؤنث خلافا ليونس فانه اجاز ذلك وجعل التقاء الساكنين مغتفرا اذا كان اولهما حرف لين كما مر فى الوقف وليس
ذلك بمرضى عند الاكثر وينبغى ان يكون مرضيا لامكان التكلم ومجيئ ذلك فى الكلام المرضى كما فى قوله تعالى الآن [illegible] ودخولهما اى نونى
التاكيد الثقيلة والخفيفة فى غيرهما اى غير التثنية وجمع المؤنث مع الضمير البارز كالمنفصل اى كاللفظ المنفصل فى حذف حرف العلة
وتحريكها على التفصيل يعنى يجب ان يعامل آخر الفعل مع النون معاملته مع الكلمة الساكنة الصدر من حذف حرف العلة وتحريكها
على التفصيل يعنى ان كان الضمير مدة يحذف الضمير والا تحرك على وفقه فيقول فى اضربوا اضربن وفى اغزوا اغزن بحذف الواو كما
تقول مع الكلمة المنفصلة اضربوا القوم واغزوا الجيش بحذف الواو وفى اضربى واغزى اضربن واغزن بحذف الياء كما [illegible]
المنفصل اضربى القوم واغزى الجيش وفى اخشوا اخشون بتحريك الواو وفى اخشى اخشين بتحريك الياء كما تقول مع الكلمة المنفصلة كما تقول
اخشوا القوم بتحريك الواو واخشى القوم بتحريك الياء وانما قال فى غيرهما لانه ذكر كيفية لحوق نون التاكيد بالمثنى وجمع المؤنث
وليس المقصود هنا بيان اتصال النون بالافعال الصحيحة لكونه ظاهرا بل المقصود بيان اتصال النون بالافعال المعتلة فان لم يكن
بضمير بارز بل مستكن فكالمتصل اى فهما اى نونا التاكيد كالساكن المتصل وهو الف التثنية فى رد ما حذف منه فتقول فى اغز اغزون
وفى ارم ارمين وفى اخش اخشين كما تقول اغزوا وارميا واخشيا ومن ثم اى لاجل ان نون التاكيد مع غير الضمير البارز كالمتصل ومع
الضمير البارز كالمنفصل قيل هل ترين بفتح الياء لان النون لما كانت مع غير الضمير البارز كالكلمة المتصلة كان زوال سكون الآخر لازما
فيعود ما حذف للسكون فيقال ترين بياء مفتوحة واشبهت الف التثنية فى الاتصال فى [illegible] اللام معها نحو ترمين و[illegible]
ترمين كما لم يعل مع الف التثنية المتصلة نحو هل تريان وهل ترميان وترون بضم الواو لعدم كونها مدة حتى يحذف لالتقاء
الساكنين على نحو تحريكها كذلك فى كلمة المنفصلة الساكنة الصدر كما يقال اخشوا القوم وترين بكسر الياء للساكنين فى
اخشى الله هذه الامثلة من المضارع واغزون باعادة الواو المحذوفة لزوال سكون الآخر بما هو كالكلمة المتصلة كما فى اغزوا
وارميا واغزن واغزن بحذف الواو كما فى اغزوا الجيش ولولا ان النون كالمنفصل لكان [illegible] التقاء الساكنين على حده لان
الاول مدة والثانى مدغم فيما هو كالكلمة الواحدة بناء على الاتصال هذه الامثلة الثلثة من الامر والنون المخففة تحذف للساكن
اى لملاقاة الساكن بعدها كقولك ولا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه واللام فى قوله للساكن بمعنى الوقت اى النون
يحذف وقت ملاقاة ساكن بعدها [illegible] عطف بالظرف وهو قوله وفى الوقف فيرد اى اذا حذف النون فى الوقف فيرد ما حذف
اذا لم يكن مفتوحا ما قبل النون لزوال موجب الحذف وهو التقاء الساكنين نحو اضربوا فى اضربن والمفتوح ما قبلها
اى ما قبل النون تقلب الفا فى الوقف نحو اضربا فى اضربن وانما تقلب الفا تشبيها بالتنوين فانه تقلب الفا فى الوقف نحو زيدا وانما حذفت بملاقاة ساكن بعدها لتشبيهها
بحرف المد فى امتداد الصوت وانها تحذف للساكن ولا تحرك فكذا هذه وحط النون المخففة اللاحقة بالفعل عن التنوين اللاحق بالاسم فانها لا تحذف
بلا مانع من الاضافة واللام بخلاف المخففة حيث تحذف بلا مانع وانما حذفت فى الوقف ايضا مثلها لانها لما شابهت بحرف المد حتى حذفت للساكن
ولم تحرك حذفت فى الوقف ايضا مثلها ونصبا [illegible] على انه مفعول ثان لقوله تقلب لتضمين معنى الجعل وختم الكتاب بذكر حكم النون
لحسن الختم اذ يقال الشيخ ذكر التنوين ونونى التاكيد المختصين بالآخر فى آخر الكتاب ثم اخر النون المختصة باخر الفعل لان التنوين اذا
يستحق التاخير عن الاسم ثم ختم بحث النون بانقلابها الفا فى الوقف وهذا كما ترى من باب حسن الختم والله [illegible] بالصواب واليه المرجع والمآب تمت

جدول مزيل اغلاط غاية التحقيق

صفحه	سطر	غلط	صحيح	صفحه	سطر	غلط	صحيح	صفحه	سطر	غلط	صحيح
٢	٣	بتائيكة فى	بتائية ليستعمل فى	١٩	١٣	وهو الاسم	هو الاسم	[illegible]	٢٩	اعتبار له	اعتبار اله
٢	٧	معاودة	معاقدة	ايضا	٢٤	فى الاسم	بالاسم	٤١	٢	للاصلية	الاصلية
٤	٦	فرد معين	فرد غير معين	٢٠	٥	مخصوصية	لخصوصية	ايضا	٧	التعريف	التفريع
ايضا	٧	ان اللام	ان يكون اللام	ايضا	١٧	اخواص	خواص	٤٣	٢٩	حركة	حكم
٥	١٦	التصغير	تصغير	٢١	٤	المفعول	اسم المفعول	٤٧	٢٦	حصار	حضاجر
ايضا	[illegible]	[illegible]سير	التصغير	ايضا	٥	اضافة الى الظرف	اضافة المظروف الى الظرف	٥٣	٢٤	خالف	اى خالف
٧	٥	وعطف عليه	والعطف عليه	ايضا	٢٩	معارض ففى	معارض اما المعارض ففى	٥٦	١٠	عليها	اليها
ايضا	٢٦	غير مرادة	مرادة	٢٢	٢٨	وهو	هو	ايضا	٢٦	ليحذف	للحذف
ايضا	٢٩	اللفظ	لفظ	٢٣	٢٣	الانف	الالف	٦١	٢٩	لمحقة	ملحقة
ايضا	٢٩	المهلات	المهملات	ايضا	٢٦	اوعلما	وعدما	٦٢	١	الطويح	الطوايح
٨	١٣	اهس به	احسن به	ايضا	٢٧	اوعلما	وعدما	ايضا	١٤	لزيدان	الزيدان
ايضا	٤	بالتخصيص الوضع	بالتخصيص تخصيص الوضع	٢٤	٧	ولانه	لانه	ايضا	٢	زيد وقوله	زيد وعمرو وقوله
ايضا	ايضا	والعرفية والدائمة كالصلوة	والعرفية كالصلوة	ايضا	١٢	الاختلاف	اختـ[illegible]	٦٣	٢٣	الى المدينة	الى البصرة
ايضا	٢٣	قبل	فتيل	٢٥	٨	اى الكلام	اى فيهما فى الكلام	٦٤	١	قطر	قطرا
١١	٢٣	يحتاج	يحتاج	ايضا	١٥	جودة	لوجوده	ايضا	٣	لو عمل ذلك	لولا ذلك
١٢	١٤	مطلق والوجه	مطلق لا بشرط ومطلق والوجه	ايضا	٢٣	لا الياء	لان الياء	ايضا	٢٧	فى الجملة	فى العمدة
ايضا	٢٣	مصدر	مصدر	٢٦	٥	الياء	الباء	٦٥	١	اضربت	اضربن
١٣	٢١	للدلالة	الدلالة	ايضا	١٩	فهما	فيهما	ايضا	٢٧	وتقف	وقف
ايضا	ايضا	والاقتران بقسم	والاقتران وعكس الاقتران بقسم	٢٨	١١	مهملا	مهدا	ايضا	٢٩	وقف	وقف
١٤	٨	وهو دل	وهو مادل	ايضا	ايضا	فاعطاع	فاعطاء	٦٦	٨	الحال اما وهما	فقاهما
ايضا	١٧	بما قبل	بما قبل	ايضا	٢٦	فى هذه	فهذه	٦٨	١٤	لا يترجح	لم لا يترجح
ايضا	٢	علما	علم	٢٩	١٠	وقوله	وقوله	ايضا	١٧	باعتبار	لا باعتبار
ايضا	٢٢	ان	صح ان	ايضا	٢٥	وكذلك	ولذلك	٦٩	٢٤	الفطية	اللفظية
١٩	٢	يفتيل	بفتيل	٣٠	٢٢	التنوين	النون	٧١	٥	الشمول	شمول
ايضا	١٠	غير مطر	غير مطرد	٣٢	١	يفيد	يعتد	٧٢	٢٥	والتباس	والالتباس
١٧	٥	فلا قيد له يبطل	قيد له فلا يبطل	ايضا	١١	بصحت	لصحته	٧٣	٩	احكامها	احكامهما
ايضا	٦	المصنف المسند	المصنف من المسند	٣٣	١٣	غلام بالاتفاق هذا	غلام هذا بالاتفاق	ايضا	١٤	الدوام	والدوام
ايضا	٩	السائل بل حكم	السائل حكم	٣٦	٢٢	الى الفاعلية	الى الفاعل	ايضا	٢٩	استطرا	استطرادا
ايضا	٢٨	التقدير	التقرير	ايضا	٢٦	فى للاشبه	فى الشبه	٧٤	١٤	التنكرة	النكرة
١٨	٦	البلد	الدلالة	٣٧	٢	جبرة	جبرة	٧٥	٣	سمعول	سمعوا
ايضا	٢٤	لان الضمير	لان الاسناد تقدم على الضمير	ايضا	١٨	خلف	خالف	٧٦	١٦	فالاكثر	فالاكثر
١٩	٧	شيء	شتى	٣٨	١٤	تصير	تغير	ايضا	١٨	الاصل	لان الاصل
ايضا	٩	شيء	شتى	٣٩	١٠	صمت فانه	صمت يوم الجمعة فانه	٧٨	٢١	صورة اذا	[illegible] صورة اذا
ايضا	١٢	يجعل	بجعل	ايضا	٢٦	لغروض	لغرض	٧٩	٤	تقديمه	تقديم

صفحه	سطر	غلط	صحیح	صفحه	سطر	غلط	صحیح	صفحه	سطر	غلط	صحیح
٨٤	٢١	تفادیر	التقادیر	١٥٤	٩	الاستقبال	الاستمرار	٢٦٩	٢٥	لمضارعا	لامضارعا
ایضا	٢٨	کذلک	لذلک	١٥٩	١٦	مسنون	سنون	ایضا	٢٩	لمرد	لمجرد
٨٦	١	مشل	مثلا	ایضا	١٧	ذاالجزئیات	ذاجزئیات	٢٧١	٢٣	الخروج	للخروج
ایضا	١٢	فی العلمات	ینبغی للاطراف فی العلمات	١٦١	٢٧	صدیقک	زید صدیقک	٢٧٢	١٩	ابدا	ابدا لا
٩٢	١١	فیہما	علیہما	١٦٢	٢٢	اذاکان	ای اذاکان	٢٧٤	٤	لوسیلۃ	الوسیلۃ
٩٣	١٧	عن الافراد	عن الافراط	١٦٣	٤	لاالانشائیۃ	لان الانشائیۃ	٢٧٥	٢	عرضتم	حرصتم
ایضا	٢٧	الجمیلۃ لحضارۃ	الجمیلۃ الحضارۃ [illegible]	ایضا	٨	المراد	هو هذا المراد	٢٧٦	١٥	فقال	وقال
١١٢	١٨	نغلو	وغلوه	ایضا	٢٣	برجل	رجال	٢٧٩	٦	لتستحقق	لتستحق
١١٨	٤	المقدر او یغنی	المقدر یغنی	[illegible]	٧	فلا	الا	٢٨٦	٣	بحرف الجر	فیعمل بحرف الجر
١١٩	٢	نصا	نصبا	ایضا	٢٢	عطف	فاعطف	ایضا	٤	[illegible]	[illegible]
١٢٢	٧	مطبوع	مصنوع	١٦٧	١٢	فیما	ای فیما	ایضا	١٠	بعضها	نقیضهما
١٢٣	٢	[illegible]	لو تعدد المسند الیه [illegible]	١٧٤	١٧	فعارض	فاعرض	٢٨٧	١١	ان یجاب	ای یجاب
ایضا	٢٢	اخیه	بعض اخیه	١٧٥	٢٣	رجل لک	رجل غلام لک	ایضا	٢٩	لوکان له	لوکان له مثل لکان مثله
١٢٤	٢	لذلک	لاذلک	١٧٧	٤	فقط	فقط	٢٨٩	١٥	المقفا	للقضا
١٢٧	١	دلان	کان	١٧٩	٥	حواتها	اخواتها	٢٩٣	٧	ثبوت	فی ثبوت
ایضا	٩	الحاله	الحال	١٨٥		هو	فهو	ایضا	١٥	یزیل ون	یزید ون
١٣٥	١١	المثنی	المستثنی	١٩١	٢	التتبع	التتبع	٢٩٠	١١	لاخیر	لا خیر
١٣٦	٩	علی سبیل	لا علی سبیل	٢٠٣	٣	یمنع	ینبغی	٣٠١	٣	[illegible]	[illegible]
١٤١	١٥	عمل لا	عمل ما	٢١٦	٤	ذلک	لکمیۃ ذلک				
١٤٢	٢٢	الاعراب	اعراب	٢١٧	٢١	الی	ای				
١٤٤	٧	التی	لا التی	٢٢٠	١	النون	والنون				
ایضا	٨	المفعول	من المفعول	٢٢٣	٣	الاالف	الالف				
١٤٥	١٢	والتنکیر	والتکریر	٢٢٧	١٢	تتلۃ	بتحریر				
١٤٦	٢	قوله فی	قوله ونعمها فی	٢٢٨	٤	تلثیرا	تکثیرا				
١٤٧	١	المفعول	المفضول	٢٣٣	١٠	خضیان	خصیان				
ایضا	٢٨	نظیر	نظر	ایضا	١٩	هادل	مادل				
١٤٨	١٩	الاسم	اسم	٢٣٤	٢٦	سما	سماع				
ایضا	٢٣	لایعملان ان	لایعملان	٢٣٥	٢٨	تعلقه	لفظیته				
ایضا	٢٩	عمل منحصر	عملها ان اذا حصل	٢٤٥	٢٦	یاب	یابی				
١٤٩	١٥	اسما	الا اسما	٢٥٢	٢٥	لا یعمل فیه	یعمل فیه				
١٥١	١٨	وللاضافۃ فی یوم الاجل	والاضافۃ فی یوم رجل	٢٥٦	٢٤	المتحققین	التحقیق				
ایضا	[illegible]	علی غیر المضاف	علی المضاف	٢٥٨	١٥	الثانی	الثلاثی				
١٥٢	[illegible]	امته	امراۃ	٢٦٣	٤	تعد	تقدر				
ایضا	١٣	ولاکتفاء	اواکتفاء	٢٦٥	١١	ها	لها				
١٥٣	٢٨	دینار	الدینار	٢٦٦	٨	لتترجی	الترجیح				
ایضا	٢٩	لالفظیه	اللفظیه	ایضا	٢	الفظ	اللفظ				
[illegible]	٢٩	بکون صفۃ	یکون الشی صفۃ	ایضا	٢١	تتلدم	بتقدیم				

تمت

الحمد لله والمنۃ قد وقع الفراغ من طبع هذا الکتاب المقبول لدی ذوی الالباب المسمی بغایۃ التحقیق بکمال الجهد والتدقیق وکانت نسخ هذا الکتاب اکثرها مشتملۃ للاغلاط الکثیرۃ فجمعت کتبا کانت صحیحۃ سیما النسخۃ التی قد اشتهر فی هذه البلدۃ بکمال الصحۃ المملوکۃ لحافظ ومولوی عبد الرحمن صاحب المدرسۃ فصححته غایۃ التصحیح ونقحته غایۃ التنقیح ومع هذا الانسان مرکب من الخطاء والنسیان فیا ایها المنصفون من علماء الزمان وطلباء اهل الدوران ان تجد وافیه زللا فلا تنظروا فیه جدلا

وانا الفقیر الراجی الی رحمۃ ربه الودود المدعو بمحمد [illegible]